نظام القول في العربية

الخصائص التركيبية والدلالية والتداولية

د.منصور مبارك ميغري

رسائل جامعية ٢



د.منصور مبارك ميغري
نظام القول في العربية

رسائل جامعية ٢

نظام القول في العربية
الخصائص التركيبية والدلالية والتداولية

إنه بحث في خاصية كلية من خصائص الألسنة البشرية كان للسيد منصور ميغري فضل دراستها في العربية على غرار ما جرى في غيرها من الألسنة الأروبية وقد وُفِّق أيما توفيق في وضع تعريف غير مسبوق لأفعال القول وحصر أبنيتها التركيبية وأبنيتها الحملية الدلالية. ولقد تسنى له ذلك بما يمتلكه من ثقافة لسانية عميقة مكّنته من تجديد النظر في وصف العربية دون الانبتات عن تراثها النحوي. إن هذا البحث بما قدمه من مقترحات يفتح آفاقا عريضة لاستثمار نتائجه في ثلاثة محاور كبرى :

١- تدريس نحو العربية و إعادة تبويب مادته.

٢- تطوير وصف معجمها في حقل أفعال القول والاعتقاد.

٣- تأصيل مفاهيم نظرية القول في دراسة القصة والسرد التي أخذها أغلب الدارسين العرب مباشرة من الغرب دون الربط مع النظرية النحوية العربية.

أ.د. عز الدين المجدوب



ص.ب ١٢٥٠٠ الرياض ١١٤٧٣
هاتف:٠٠٩٦٦١١٢٥٨٧٢٦٨ - ٠٠٩٦٦١١٢٥٨١٠٨٢
البريد الإليكتروني: nashr@kaica.org.sa





w w w . k a i c a . o r g . s a

نظام القول في العربية:
الخصائص التركيبية والدلالية والتداولية

د.منصور مبارك ميغري







نظام القول في العربية

الخصائص التركيبية والدلالية والتداولية

الطبعة الأولى
1436 هـ - 2015م

المملكة العربية السعودية - الرياض
ص.ب ١٢٥٠٠ الرياض ١١٤٧٣
هاتف:٠٠٩٦٦١١٢٥٨٧٢٦٨ - ٠٠٩٦٦١١٢٥٨١٠٨٢
البريد الإليكتروني: nashr@kaica.org.sa

ح/ مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز الدولي لخدمة اللغة العربية، ١٤٣٦هـ.
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
ميغري، منصور مبارك
نظام القول في العربية: الخصائص التركيبية والدلالية والتداولية/
منصور مبارك ميغري- الرياض، ١٤٣٦هـ
٤٥٦ ص؛ ١٧سم×٢٤ سم
ردمك: ٧-٧-٩٠٦٦٤-٦٠٣-٩٧٨
١- اللغة العربية - مجموعات أ. العنوان
ديوي ٤١٠,٨ ١٤٣٦/٥٣٣٦
رقم الإيداع: ١٤٣٦/٥٣٣٦
ردمك: ٧-٧-٩٠٦٦٤-٦٠٣-٩٧٨

التصميم والإخراج



المملكة العربية السعودية - الرياض
الهاتف:4562410 الفاكس:4561675
للتواصل والنشر:
info@wojoooh.com

إهداء

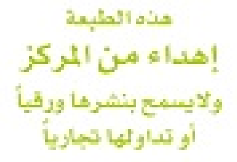



إلى كلّ من أخذ بيدي في مسيرة التحصيل والبحث.

إلى والديّ.

إلى زهرة وأيّوب وأريج ويـــس.



شكر وتنويه

هذا البحث أصله أطروحة بعنوان « أفعال القول في العربية: خصائصها التركيبية والدلالية والتداولية» أعدّها المؤلف لنيل شهادة الدكتورا في اللغة والآداب العربيّة بإشراف الأستاذ عزّ الدين المجدوب وناقشها أمام لجنة تكوّنت بالإضافة إلى الأستاذ المشرف، من السّادة الأساتذة: محمّد الشاوش وشكري المبخوت ومحمد صلاح الدين الشريف والمنصف عاشور، أسندَت إليه شهادة الدكتورا بملاحظة مشرّف جدّا.وقد نال به صاحبه جائزة «مشكاة الأنوار» لفرع اللسانيات النظريّة والتطبيقيّة سنة ٢٠٠٧.

يشكر الباحث كل من ساعده على الوصول بهذا البحث إلى نهايته، يخصّ بالذّكر الأستاذ والصديق شكري المبخوت الذي كان لملاحظاته على النسخة الأولى من البحث دور مهم في تجويد بعض جوانبه. ويتوجّه بشكر خاصّ إلى السيّد عزالدين المجدوب إنسانا خلوقا فاضلا وأستاذا متميّزا كان لروحه المنفتح وحرصه على الإجادة الأثر الحاسم في مسيرة الباحث الأكاديمية عامّة و في هذا العمل على وجه الخصوص.

يودّ الباحث التنبيه إلى أنّ تغييرات قد أُدخِلت على الصورة الأولى من العمل بناء على ملاحظات لجنة المناقشة وتقدّم البحث والنشر في الموضوع خلال السنوات اللاحقة لتاريخ المناقشة، فأُضيفت بعض الفقرات وعُدّلت أخرى تعديلا لا سيّما في البابين

الأوّل والرابع، ورُوجعت ترجمة بعض المصطلحات في ضوء ما جدّ من تطوّر رشّح مقترحات في الترجمة دون أخرى، وجرى تحديث قائمة المراجع.

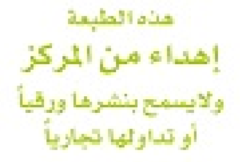
يودّ الباحث أخيرا، أن يتقدّم بشكر خاص لمركز الملك عبدالله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية في شخص أمينه العام وزملائه الكرام لتشريفهم هذا البحث بإدراجه ضمن منشورات المركز. والشكر موصول للمحكّمين الذين فحصوا البحث وكان لملاحظاتهم القيّمة فضل عليه.

والله وليّ التوفيق.

■ ■ ■







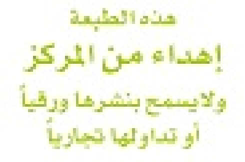
أفعال القول ومراتب وصف العربية

أ.د. عزالدين المجدوب

كان فردينان دي سوسير مؤسساً لعلم اللسانيات بفضل التمييزات الأساسية التي أحدثها وقد اشتهر منها التمييز بين الزمانية و الآنية و خاصة تبويب مستويات اعتبار الظاهرة اللغوية إلى مراتب ثلاث هي: أولا الكلام وهو الحدث الفردي المتجدد الذي لا يتناهى له عدٌّ، ثانيا مرتبة اللسان ويشمل القواعد المشتركة والنظامية الموجهة لإنجازات الأفراد و المفسرة لها ضمن مجموعة بشرية ما، ثم ثالثا مستوى اللغة وهي الخصائص العامة المشتركة بين جميع الألسنة[١].وكان من أهم ما أقره دي سوسير حصر موضوع اللسانيات في اللسان باعتباره مصفاة معرفية للظواهر اللغوية التي يمكن أن يلاحظها في الاستعمالات الفردية للكلام[٢] وكمل هذه الاختيارات المعرفية الأساسية بجملة الخصائص التي افترضها في العلامة اللغوية مثل إلحاحه على الطابع المجرد للنظام اللغوي وقوله بأولوية العلاقات الداخلية في تحديد هوية العناصر على مادتها.

١- دي سوسير (فردينان) دروس في الألسنية العامة ترجمة صالح القرمادي وآخرون ص ٢٤. بتعبير دي سوسير بحث في القوى العاملة عملا دائما مستمرا في جميع ألسنة العالم .

٢- دي سوسير (فردينان) دروس في الألسنية العامة ترجمة صالح القرمادي وآخرون ص ص٣٤٧ [إن موضوع اللسانيات الحقيقي والوحيد إنما هو اللسان في ذاته ولذاته]



وتكمن أهمية هذه التمييزات في تأسيس برنامج بحوث وجّه إسهامات اللسانيين ضمن الاتجاه البنيوي وأثمر اكتشافات علمية حقيقية مثل منوال الصوتم أو الفونيم والمناويل التركيبية. لكن هذه التمييزات على أهميتها أظهرت حدودها المعرفية لسببين:

لأنها لا تفسر سلوك قسم أساسي من الوحدات اللغوية لا يستغني عنها أي لسان هي المشيرات المقامية (الضمائر والزمن وأسماء الإشارة الخ..)

و أنها لا تفسر كيفية تحول اللسان إلى كلام.

ذلك أن الفرضيات السوسيرية التي تبنتها البنيوية تضبط «شروط استعمال الأبنية اللغوية »[١] ولكنها تعمى [معرفيا] أو تقصر عن إبصار شروط استخدام اللغة وتوهم أن ضبط شروط استعمال الوحدات اللغوية بالقواعد الصرفية والنحوية الجارية في مختلف الألسنة يغني عن التفكير في شروط استعمال اللغة ويقوم مقامها.

ويعود الفضل إلى اللساني الفرنسي إيميل بنفينيست (Emile Benveniste) في لفت النظر إلى أن الاختلاف النوعي بين الظاهرتين عالمان إذ يقول:« فهما في الحقيقة عالمان مختلفان»[٢] ضمن جملة البحوث التي أسس بها لنظرية القول والذاتية في اللغة التي كانت رائدة في دحض الفرضيات البنيوية المتمسكة باستقلالية النظام اللغوي والتأسيس المعرفي لدراسة الاستعمال مما يجعلها رافدا أساسيا من روافد الاتجاه التداولي.

ويمثل مصطلح القول (énonciation)عنوان هذا الاختصاص الجديد ولذلك يحسن إبراز ما يوجد بينه وبين الكلام (parole) من فرق.أما الكلام فهي الوقائع اللغوية التي ننطلق منها لوضع قواعد اللسان أي ما يسمى «شروط استعمال الأبنية» وأما القول فهو «التحريك للغة بمقتضى عمل استخدام فردي وهذا العمل هو شأن المتكلم الذي يحرك اللغة لحسابه فيتحكم بمقتضى علاقته تلك في خصائص القول اللغوية وهو الذي يحول اللغة إلى خطاب تحويلا فرديا[٣] بواسطة خواص القول الشكلية والأدوات التي يتحقق بها»[٤]

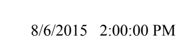
١- بنفينيست (إيميل)، جهاز القول الشكلي , ترجمة منصور الميغري , إطلالات على التفكير اللساني والدلالي في النصف الثاني من القرن العشرين , ص٥٥٠، ٢٠١٢)

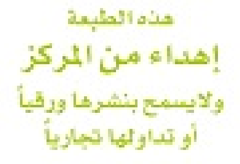
٢- المرجع نفسه.

٣- المرجع نفسه ص ٥٥١

٤- المرجع نفسه ص ٥٥٢





لقد أثمر هذا الترتيب الجديد في وجهات النظر مراجعات عميقة لكثير من المفاهيم النحوية في النحو الفرنسي وعامة الأنحاء الأروبية تعلقت خاصة بنظام الضمائر والأزمان في اللسان الفرنسي وعُدّت آنذاك فتحا علميا وهي الآن معتمدة في أغلب معاجم اللسانيات باللسانين الفرنسي والانجليزي وملخصها دحض تبويب الضمائر في عامة الألسنة الأروبية إلى ثلاثة أصناف متجانسة يسمونها الشخص الأول والشخص الثاني والشخص الثالث.والطريف في الأمر أنّ إيميل بنفينيست انطلق بصريح لفظه[١] من تقسيم النحاة العرب الضمائر في العربية إلى ضمائر حضور وضمائر غيبة ليقول:«إن مقولة الشخص لا تخص إلا الموقعين أنا وأنت،أما الشخص الثالث فهو الصيغة غير الشخصية من التصريف الفعلي»[٢]. أما الأزمان فلا يسمح المقام باستعراض مراجعاته لها ولكنا نجتزئ بقول للسيرافي في تفسير قول سيبويه في تقسيم الفعل إلى ثلاثة أزمنة وبصفة أدق في الردّ على من طعن في زمن الحال وهو يضاهي ما عناه بنفينيست ونكاد نجزم أنه كان يستشهد به لو أتيحت له معرفته والاطلاع عليه .يقول:

«اعلم أن سيبويه يقسم الفعل إلى ثلاثة أزمنة: ماض ومستقبل وكائن في وقت النطق وهو الزمان الذي يقال عليه الآن، الفاصل بين ما مضى ويمضي.

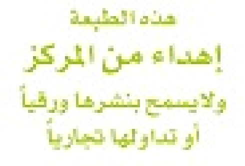
إن طعن طاعن فقال أخبرونا عن الحال الكائن أوقع وكان [...] فالجواب: أن الماضي هو الذي أتى عليه زمانان أحدهما الزمان الذي وُجد فيه وزمان ثان يُخبر أنه وُجد وحدثَ وكان. فالزمان الذي يقال وُجد فيه الفعلُ وحدثَ غيرُ زمان وجوده فكل فعل صح الإخبار عن حدوثه في زمان بعْد زمانِ حدوثه فهو فعلٌ ماض والفعل المستقبلُ هو الفعل الذي يُحدَّث عن وجوده في زمان لم يكن فيه ولا قبله وماهو كائن لم ينقطع : وهو الفعل الذي يكون زمانُ الإخبار عن وجوده هو زمان وجوده»[٣]

١- يقول: «ويمكن الانطلاق من التعريفات التي استخدمها النحاة العرب فالشخص الأول عندهم هو المتكلم [...] والشخص الثاني المخاطب ولكن الشخص الثالث هو الغائب» (إيميل بنفينيست , بنية علاقات الشخص في نظام الفعل , ترجمة منصور الميغري , إطلالات , ص٥٣٤ مجلد٢)

٢- المصدر نفسه، ج٢ص٥٣٨.

٣- السيرافي (أبو سعيد) , شرح كتاب سيبويه , المجلد الأول ص١٧-١٨ تحقيق أحمد حسن مَهدَلي وعلي سيد علي , ٢٠٠٨ .





يكاد يناظر هذا الشاهد ما قاله بنفينيست حول ما يسمية الحاضر(présent) أي زمن الحال عند السيرافي و يعنينا منه أن مقولة الحاضر شأنها شان مقولة المتكلم والمخاطب لا تُضبط خصائصها ضمن النظام اللغوي في حد ذاته و إنما تضبط إحالته بنطق المتكلم في حدث تَمَلّك المتكلم للغة واستعماله إياها و بديهي أن نطق المتكلم واقع خارج النظام اللغوي و كذلك شأن أسماء الإشارة التي يُحدد مرجعها انطلاقا من موقع المتكلم و مكانه.

لقد مكّنت بحوث بنفينيست ونظرية القول من تفسير آلية تحول اللسان إلى كلام بل تحوّلِه إلى قول على الأصح ومن هذا المنظور تتضح فائدة دراسة الوحدات اللغوية التي تسمح بهذا الامتلاك المتجدد للغة لتحويلها إلى حدث قول ومن هذه الزاوية تتضح أهمية هذا البحث في أفعال القول في العربية.

إنه بحث في خاصية كلية من خصائص الألسنة البشرية كان للسيد منصور الميغري فضل دراستها في العربية على غرار ما جرى في غيرها من الألسنة الأروبية وقد وُفِّق أيما توفيق في وضع تعريف غير مسبوق لأفعال القول وحصر أبنيتها التركيبية وأبنيها الحملية الدلالية. ولقد تسنى له ذلك بما يمتلكه من ثقافة لسانية عميقة مكّنته من تجديد النظر في وصف العربية دون الانبتات عن تراثها النحوي. إن هذا البحث بما قدمه من مقترجات يفتح آفاقا عريضة لاستثمار نتائجه في ثلاثة محاور كبرى :

١- تدريس نحو العربية و إعادة تبويب مادته خاصة بين الجملة الفعلية والجملة الاسمية.

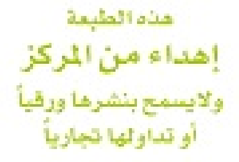
٢- تطوير وصف معجمها في حقل أفعال القول والاعتقاد.

٣- تأصيل مفاهيم نظرية القول في دراسة القصة والسرد التي أخذها أغلب الدارسين العرب مباشرة من الغرب دون الربط مع النظرية النحوية العربية. وهم مدعوون للإفادة منها.

المصادر والمراجع

- بنفينيست (إيميل)، بنية علاقات الشخص في نظام الفعل, ترجمة منصور الميغري , إطلالات على التفكير اللساني والدلالي في النصف الثاني من القرن العشرين، منشورات بيت الحكمة، تونس ٢٠١٢





- بنفينيست (إيميل)، جهاز القول الشكلي، ترجمة منصور الميغري , إطلالات على التفكير اللساني والدلالي في النصف الثاني من القرن العشرين منشورات بيت الحكمة، تونس ٢٠١٢

- دي سوسير (فردينان)، دروس في الألسنية العامة , ترجمة صالح القرمادي ومحمد الشاوش ومحمد عجينة الدار العربية للكتاب تونس ١٩٨٥.

- السيرافي (أبو سعيد) شرح كتاب سيبويه، تحقيق أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي , دارالكتب العلمية , لبنان ٢٠٠٨ ,

■ ■ ■







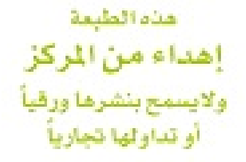

المقدّمة

١ - في شرح موضوع البحث :

مادّة هذا البحث «أفعال القول». وموضوعه ضبط أحكامها التركيبيّة والدّلاليّة والتداوليّة.

١,١ . نعني بأفعال القول مجموعة الأفعال التي يستعملها المتكلّمون في الإخبار عن الأحداث الكلاميّة les actes de parole الحاصلة في الأزمنة الثلاثة. وهي تشمل ما تصرّف من الجذر (ق،و،ل) وما أُلحق به ممّا فيه معناه دون حروفه. وتكمن خصوصيّة مجموعة الأفعال هذه في ما يستتبعه إجراؤها في الاستعمال من اثنينيّة في المستوى القوليّ التَلفّظي. فهي إذ تتركّب إلى غيرها في الحديث تتشكّل منها أقوال موضوعها الأقوال. وهي لذلك ترتبط بنوع خاصّ من المخاطبات يتناول فيها الإبلاغ إبلاغًا آخر، ويحيل المتكلّم فيها، بالكلام علَى الكلام.

وإذا كان من البديهيّ أنّ مثل هذه الأفعال يوجد في كلّ الألسنة المعروفة وأنّ تلك الألسنة تنطوي على آليات نحويّة تمكّن لظاهرة الإخبار عن الأقوال وحكايتها ، فإنّه من المهمّ أن نشير إلى ما يتولّد من استعمال هذه الأفعال للغرض المذكور من أبنية لغويّة مركّبة يقتضي وصفها واستنباط القواعد المسيّرة لتركيبها ومعناها مراجعة أبواب نحويّة كثيرة .



ومن أوكد أهداف هذا البحث، بعد ضبط ما به تنتظم الأفعالُ المذكورة في باب جامعٍ مانعٍ، أن يتصدّى لهذه المهمة .

١ , ٢. نريد من دراسة خصائص التركيب في هذه الأفعال الوقوف عند أمرين :

أوّلهما صورةُ إفضائِها إلَى المفاعيلِ بعدَها، وما يكون فيها من قوّة الطّلب لَهَا، إذ لا تجرى هذه الأفعال في هذا الباب مجرى واحدًا. فإذا كان فعل القول الصّريح « قال»، وهو أصل الباب، يتعدّى بنفسه إلى مفعول به واحد ويقبل التّعدية بالحرف إلى المفعول الثاني، فإنّ بقيّة الأفعال تتوزّع باعتبار بنية لفظها إلى عدّة أنواع :

- نوع يرد لازمًا ولا يمكنك أنْ تعدّيه بوجه، كهلّل وكبّرَ...
- نوع لازم تُعدّيه بالحرف إمّا إلى مفعول واحد (سلّم ، سَخِرَ ، أنْعَمَ)، أو إلى مفعولين (اعتذر ، أثنى ...)
- نوع لازم في الأصل ، ولكنّك قد تُوقع بعده الجُمَلَ المحكيّة كـ «همهم» و«تمتم» و«غمغم». وهذا التركيب طارئ فيه يحتاج إلى تعليل .
- نوعٍ متعدّ إلى مفعول به واحد (نفى ، ثلب ، ارتجل) ولا تعدّيه بالحرف إلى مفعول ثانٍ.
- نوع يجرى مجرى «قال» فيتعدّى إلى مفعول واحد ثمّ يرفد بالحرف فيتعدّى إلى الثاني (أخبر ، أمَرَ ، شرح ، فسّر).

ولا يسَعنا أمام هذا التّغاير في الخصائص الشكليّة لأفعال افترضنا أنّها تكوّن مجموعة متجانسة إلاّ أن نحاول لَه وَجْهًا.

هذا الوجه يقوم علَى اقتراح مجموعة من المبادئ العامّة المتحكّمة في تصنيف هذه الأفعال، يجدها القارئ في موضعها من هذا البحث (الفصل الثاني، من الباب الثالث). ويمكن إجمالها، هاهنا، في أصل كليّ هو حفظ التّضامن بين بنية هذه الأفعال الدّلاليّة وبنيتها التركيبيّة. وبمقتضى هذا الأصل ، اعتبرنا أن فعل القول الصّريح (قال) المستعمل في معنَى التّلفّظ يتحقق في بنيتين دلاليّتين تركيبيّتين هما :

أ ~ ف س ٠ (قائل) س١ (مقول)

ب ~ ف س ٠ (قائل) س١ (مقول) ح س ٢ (مقول لَهُ)

وأوّلنا سائر الأبنية التي تجرى فيها الأفعال التي فيها معنى القول دون حروفه بإحدى هاتين البنيتين.



وثانيهما ؛ أحكام هذه الأفعال في العَمَل والإعراب ، فهذه أفعال تقع بعدها الجمل فيَسْلم لفظها من التّأثير، ويَقع بعدها غيرُ الجُمل فيظهر فيه الأثر الإعرابيّ. وقد درج النّحاة لهذا، على ذكر أحكامها ضمن حديثهم عن أحكام أفعال القلوب.

وقد جعلنا من هذه الملاحظة الأخيرة مدخلاً إلى صياغة عدد من القضايا تُجملها الأسئلة الآتية:

١ – كيف يدُلّ حديث النّحاة عن أفعال القول في السّياق المذكور على تصنيفهم لهذه الأفعال ؟ وما قيمة هذا التّصنيف بالنّسبة إلى تصانيف أخرى سنذكرها في الإبّان ؟

٢– ما هي أحكام المفرد والجملة من حيث القابليّة للتأثّر بعمل الفعل ؟

٣– هل يُنقل فعل القول من أقْوَى مواضعه، وهو صدر الكلام، إلى وسطه أو آخره على غرار أفعال القلوب ؟ وما طبيعة التّركيب الحاصل من هذا النّقل ؟

١ ,٣. نروم من دراسة خصائص هذه الأفعال الدلاليّة الوقوف عند ثلاثة مستويات:

الأوّل ، معجميّ محضٌ ، مدار الكلام فيه على معاني القول الأساسيّة ، كما تنصّ عليها المعاجم، وقد حصرناها في ثلاثة هي :

أ– استعمال القول في معنى الاعتقاد

ب– استعمال القول في معنى التلفّظ بالمقول وإنشائه.

ت– استعمال القول في معنى الإبلاغ.

وفي العمل محاولة لضبط العلاقات النّاظمة لهذه المعاني، وبيان الكيفيّة التي يتولّد بها بعضها من البعض الآخر. وذلك علَى نحو فيه بعض المخالفة لما درج عليه النّحاة. ويجد القارئ تفصيل ذلك وتعليله في موضعه من هذا العمل (الفصل الثاني من الباب الثاني).

والثاني، معجميّ تركيبي، يهتمّ بدور المعاني المذكورة في تشكيل بنية التراكيب التي تتحقّق فيها أفعال القول. وفيه نتوسّل ببعض المفاهيم اللّسانيّة، أهمّها مفهوما تعلّق الفعل la valence du verbe والبنية الحمليّة la structure prédicative. فنجعل المعاني السّابقة محمولات دلاليّة تنطوي على عدد من الحدود les arguments، تترجم عنها في البنية التركيبيّة الـمَوَاضِعُ الاسميّة (س٠، س١، س٢). ونعرض في الأثناء لمسائل ذات صلة؛ منها صورة توزيع حدود المحمول على المواضع الاسميّة، ومنها القيود الدلاليّة والتركيبيّة على الأسماء الواقعة فاعلاً أو مفعولاً لفعل القول.



والثالثُ، ننظر فيه إلى ما يكون في الاستعمال من ضروب التوسّع التي يُنقل بمقتضاها عدد لا حصر له من الأفعال ومن غير الأفعال إلى الدّلالة على الأحداث الكلاميّة. فنحقّق في جهات حصول مَعْنَى القول في ما ليس فيه لفظه، وفي ما يكون لهذا النّقل من أثر في أبنية الأفعال المنقولة التركيبيّة والدلاليّة، وفي خصائصها العامليّة.

١ , ٤ . إذا كان من قبيل الـمُسَلّم به أنّ التركيب والدّلالة من مكوّنات النّحو، فإنّ ذلك ليس شأن التداوليّة. ولذلك يثير عطفها عليهما في عنوان البحث، ثلاث قضايا تأصيليّة، على الأقلّ:

- تخصّ الأولى حدّ التداوليّة.
- وتخصّ الثانية ضبط مسائلها وموضوعاتها.
- وتخصّ الثالثة، علاقتها بالنّحو؛ هل هي قِسْمُه أم قسيمه أم هي أوسع نطاقا منه تقشمله مع غيره ضمن أفق نظريّة في العلامة une sémiotique أو نظريّة في العرفانla cognition أو في غيرهما ؟

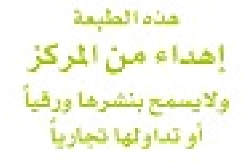


وهي قضايا نظريّة خلافيّة نُقرّ أنّ مستوى إلمامنا بها وبما يتفرّع عليها من المسائل ذات المَدَى الابستيمولوجيّ لا يسمح لنا بإبداء رأي قاطع فيها. ولكنّنا نشير إلى ما يلي:

أ- نستعمل في هذا البحث، مصطلح التداوليّة في معنى دراسة أثر عمل القول l'énonciation في المقول l'énonce النّاتج عَنْهُ. وهو استعمال نُجاري فيه اتّجاها في البحث اللّساني، يفترض أصحابه أنّ تحصيل معنى المقول لا يمكن أن يتمّ دون مراعاة لعمل القول المحقّق له. و يجد القارئ «مستندات» هذا الافتراض اللسانيّة في الفصل الأوّل من الباب الأوّل، كما يجد تأصيله النحويّ، من منظور التراث النحوى العربيّ، في الفصل الثاني من نفس الباب.

ب- ندرج في مفهوم التداوليّة، مسألتين: الأولى، مسألة الإحالة بالمبهمات خاصّة والثانية، مسألة المعاني المزجّاة في الكلام. وينتظم البحثَ فيهما ما قدّمنا به من أنّ إجراء أفعال القول في الاستعمال يستتبع اثنينيّة في عمل القول.

ج- لـمّا كانت الاثنينيّة المشار إليها يسمُها في مستوى التركيب تعليقُ فعل القول عن العمل في لفظ الجمل الواقعة بعده، ويخصصها -عند الإعمال- المضمونُ المعجمي لذلك الفعل، فإنّنا نعتبر البحث في المسألتين اللّتين أدرجناهما ضمن



المستوى التداوليّ جزءًا لا يتجزأ من الدراسة النّحويّة.ولسنا ندّعي لأنفسنا، بهذا الاعتبار، أدنى اجتهاد فقد سبقنا غيرنا إلى الاستدلال على ما قلناه، على نحو كافٍ شاف (الشاوش ٢٠٠١).

٢- في دواعي البحث في أفعال القول :

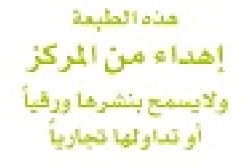
وقد دعانا إلى اتخاذ أفعال القول موضوعًا لبحثنا داعيان رئيسيان :

أوّلهما ما لاحظناه من غياب دراسة شاملة لظاهرة أفعال القول وما يتّصل بها من صور الحكاية في النّحو العربيّ، رغم أنّ مثل هذا العمل قد أُنجز في ألسنة أخرى كثيرة. وهو يمثّل جانبا هامّا من مشاغل البحث اللغويّ المعاصر، إذ استقطب- ولا يزال- جهود عدد من اللّغويين الغربيين خاصّة منذ ما يزيد على نصف القرن. و تشهد على ذلك بحوث أعلام نذكر منهم، أوطياي روفوز (١٩٧٩، ١٩٩٢-٩٣) وروزياي (١٩٩٧، ١٩٩٩) و بنفيلد (١٩٧٩، ١٩٩٥) و قولمين (١٩٨٣) ويجد القارئ ذكرا لغيرهم في متن العمل وفي قائمة المراجع. وقد اتجهوا في بحوثهم اتجاهات مختلفة؛ منها التوليديّ، ومنها التداوليّ ومنها السرديّ. وقد حاولنَا أن نستفيد من آرائهم قدر الإمكان وأقصى هذا القدر محكوم باعتبارين:

أحدهما: مراعاة الفروق بين خصائص اللّغات التي استقى منها هؤلاء الباحثون نماذجهم النظريّة وبنوا على أمثلتها استدلالاتهم من جهة، وخصائص اللّغة التي نشتغل عليها، من جهة أخرى.

والثاني: مترتّب على الأوّل، وهو البناء على اجتهادات نحاة العربيّة في لغتهم. وعندئذٍ فإنّ فائدة المفاهيم اللسانيّة المعاصرة قد تقاس في كثير من الأحيان بمقدار ما تلقيه من الضوء علَى قضايا ماثلة في التراث النحويّ، وبقدر ما تكون مفاتيحَ لإعادة تأويل هذه القضايا، وإدراك ما ينتظمها من علاقات قد تخفى على الباحث .

وأمّا الدّاعي الثاني إلى اختيار هذا المبحث فهو شعورنا بأنّ إنجازه يمكن أن يفتح بابا أمامنا أو أمام غيرنا، لتفكير أعمق في مسائل لهَا اتّصال بموضوعه؛ من هذه المسائل تصوّر معجم بأفعال القول، ومنها وجه الاستفادة من نتائجه في تعليميّة العربيّة. وهي مسألة أثرناها في سياق تشخيصنا لمنزلة أفعال القول وصور الحكاية في تدريس العربيّة للناشئة (الفصل الرابع من الباب الأوّل).



٣- منزلة الموضوع في البحث اللغويّ عند العرب قديمًا وحديثا:

لا تخلو كتب النّحو العربيّ من اهتمام بمسألتنا، فقد تضمّنت معطيات عديدة مفيدة تخصّ أفعال القول وما يرتبط بها من صور الحكاية، إلاّ أنّ هذه المعطيات لم يجمعها – على أهميّتها – موضع واحدٌ في تلك الكتب. فوردت موزّعة على عدّة أبواب ومباحث، كمبحث أفعال القلوب وأبواب الحكاية والمفعول به والمفعول المطلق، وأبواب «إنَّ» و«أنّ» وحرفي التّفسير، وجاء بعضها ضمن مبحث تصنيف الجمل إلى ما له محلّ من الإعراب وما لا محلّ له منه. لا، بل إنّ كثيرًا من الملاحظات المفيدة، لا نظفر بها في كتب النّحو، بل في كتب تفسير القرآن، في سياق تخريج الآيات التي تنطوي على مسائل لغويّة لها اتصال بموضوع بحثنا. ومن الطبيعي أن ترد هذه الملاحظات متفرّقة هنا وهناك، بحسب موضع الآية المعنيّة، ومتراوحة بين الإشارة السريعة والتّفصيل النسبيّ وفق ما تقتضيه حاجة المفسّر. و يمثّل جمع هذه الملاحظات والمعطيات وتبويبها جزءًا أساسيّا من عملنا، إذ يوفّر لنا مادّة نظريّة وتطبيقيّة ننطلق منها في بحثنا ونعود إليها.

وأمّا ما كُتِب عن أفعال القول في أثناء بعض الأعمال والبحوث المعاصرة فقد عقدنا له فصلا (هو الفصل الرّابع من الباب الأوّل) ضبطنا فيه أهمّ النّتائج التي توصّل إليها أصحاب تلك الأعمال وناقشناها وبيّـنّا وجوه استفادتنا منها.



٤- في متن الشّواهد :

انتخبنا الشّواهد التي اعتمدناها في الوصف وفي الاستدلال من مجموعتين من النّصوص قديمة وحديثة.

تتكوّن المجموعة القديمة من :

- القرآن الكريم.
- كتاب الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني.
- رسالة الغفران ، لأبي العلاء المعري .
- البخلاء ، للجاحظ .

وتتكوّن المجموعة الحديثة من عدد من النّصوص الروائيّة هي :

- الدقلة في عراجينها، للبشير خريّف.
- اللّص والكلاب، لنجيب محفوظ.

- حين تركنا الجسر، لعبد الرحمان منيف.
- الزيني بركات، لجمال الغيطاني.
- الوجوه البيضاء، لإلياس خوري.

وقد اعتمدنا، كذلك، الكثير من شواهد النّحاة وأمثلتهم.

ويثير اختيارنا هذا، سؤالين : يتعلّق الأوّل بالكيفيّة التي نبرّر بها الجمع بين نصوص تنتمي إلى مراحل مختلفة من حياة اللغة المدروسة. ويتعلّق الثاني بمبرّر اختيار هذه النّصوص دون سواها.

فأمّا الجمع بين نصوص تنتمي إلى مراحل تاريخية متباعدة، فقد أملته علينا الحاجة إلى تبيّن صور الظاهرة المدروسة في استعمالين للّغة مختلفين: أحدهما وثيق الصّلة بالأساليب الشفهيّة والآخر متّصل بترسّخ تقاليد الكتابة. وأمّا اختيار هذه النّصوص دون سواها فهو أمر راعينا فيه مناسبتها لموضوعنا من حيث تواتر الظاهرة المدروسة فيها وتشكّلها في صور متنوّعة.

ونبّه، هنا، إلى أنّ هذه النّصوص تمثّل، بالنسبة إلينا، مادّة نختبر فيها قيمة المعطيات النظريّة في هذا العمل، فنقف فيها على الشواهد الدّالة على وجاهة هذه المعطيات أو علَى مواضِع الإشكال فيها.



٥- في منهج العمل ومراجعه النظريّة:

اقتضت طبيعة الموضوع الذي نعالجه مسارا منهجيّا فيه ثلاث مراحل:

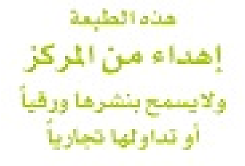
المرحلة الأولى: استكشافيّة، استقرأنا فيها المعاجم بغاية جمع أكبر عدد من الأفعال التي تدلّ على معنى القول دلالة تنصّ عليها تلك المعاجم وضبطنا صور استعمال تلك الأفعال في النّصوص التي اعتمدناها. فحصل لنا من ذلك مادّة هذا العمل.

المرحلة الثانية: تفسيريّة، بحثنا فيها في:

العلاقات النّاظمة لهذه الأفعال، و قد شكّلت بابًا قائمًا بذاته.

المبادئ المتحكّمة في تصنيف ما تجرى فيه من أبنية دلاليّة وتركيبيّة. وعلى أساس من هذه المبادئ جعلنا بعض هذه الأبنية أصولاً وفرّعنا عليها بقيّة الأبنية.

المرحلة الثالثة: تعليليّة، حاولنا فيها أنْ نضبط العلل الكامنة وراء أحكام هذه الأفعال التركيبيّة والعامليّة وأنْ نميّز داخل وظائفها في الكلام الأساسيَّ من العرضيّ.



وقد استندنا في ذلك إلَى أساسين نظريين:

تكوّن أوّلهما، اجتهادات السلف من اللّغويين العرب، سواء كان ذلك في كتب النّحو أو في كتب التفسير وإعراب القرآن. وفي العمل محاولة لجمع هذه المعطيات وإعادة تأويلها.

وتكوّن الثاني: مبادئ في لسانيّات القول linguistique de l'énonciation، يجد القارئ تقديما لها في الباب الأوّل. وهي تثير بالنسبة إلينا مجموعة من القضايا لعلّ من أهمّها قضيّتين:

الأولى تنوّعها واستناد أصحابها فيها إلى أصول نظريّة ليست واحدة بالضرورة. وهو ما يقتضي منّا حذرا نظريّا حتّى لا نقع في التلفيق والجمع بين المفاهيم المختلفة جمعًا على غير أصل.

والثانية، ارتباطها بألسنة تختلف اختلافا عن العربيّة، وهذا أمر يقتضي منّا حذرًا منهجيًّا خاصّا، وقد ألمحنا إلى ذلك أعلاه.

٦- في خطّة البحث:

وزّعنا مسائل هذا البحث علَى أربعة أبوابٍ، في كلّ باب منها عدد من الفصول.

وسمنا الأوّل بـ «**مداخل إلى قضيّة أفعال القول**». وضمّناه أربعة فصول، عنونّاها كالآتي:

الفصل الأوّل: في القول والمقول.

الفصل الثـاني: القول والكلام والجملة في النحو العربيّ.

الفصل الثالث: مستويات حذف القول بين النظرية الدلاليّة والنحو العربي.

الفصل الرّابع: منزلة أفعال القول وما يتّصل بها من قضايا الحكاية في البحث والتّدريس.

وقد خصّصنا الثلاثة الأولى، لتوضيح منطلقات البحث النظريّة وكيفيّة تنزيل مسائله ضمنها. وأفردنا الأخير لمنزلة هذا الموضوع في البحث اللغوي العربيّ، وفي كتب النّحو الموضوعة لتعليم الناشئة.

وجعلنا الباب الثاني لـ «**حدّ القول وضبط معانيه وأبنيته الأساسيّة**». وقد ضمّنّاه ثلاثة فصول:

- خصّصنا الأوّل لـ «تعريف أفعال القول»، فعرضنا فيه ما اقتُرح من تعريفات وناقشنا مضامينها وبيّنّا حدودها وخلصنا إلى اقتراح تعريف بنيناه على ما في كتب



النحو العربيّ من التّمييز بين ما فيه معنى القول ولفظه وما فيه معناه دون حروفه.

- وخصّصنا الفصل الثاني لضبط معاني أصل الباب (قال) في المعاجم، وللعلاقات النّاظمة لهذه المعاني والأبنية التركيبيّة المحقّقة لها في الكلام.

- وخصّصنا الفصل الثالث لـ «أحكام فعل القول العامليّة». ومداره على مفاهيم الإعمال والتعليق والإلغاء.

وأمّا البابُ **الثالث**، فقد جعلناه لـ «**أقسام الملحق بالقول الدلاليّة والتركيبيّة**» وفيه فصلان:

عنونّا الأوّل بـ «جهات حصول معنى القول في ما ليس فيه لفظه»، وفيه حاولنا حصر هذه الجهات، وبيان أثرها في التّركيب الطارئ في استعمال عدد من هذه الأفعال.

وعنونّا الثاني بـ «أبنية التركيب في ما فيه معنى القول»، وهو أطول فصول البحث بسبب من اتساع مادّته. وقد انطلقنا فيه من ملاحظة تعدّد الأبنية اللّفظيّة التي يتحقّق فيها ما فيه معنى القول، فاستدللنا على عدم كفايتها من حيث هي أبنية لفظيّة في تصنيف هذه الأفعال، وعرضنا لمعايير تصنيف الأفعال في النّحو العربيّ وفي بعض الاتجاهات اللسانيّة المعاصرة وناقشناها، وخلصنا إلى اقتراح عدد من مبادئ التصنيف مكّنتنا من اختزال تلك الأبنية في أربع أبنية أصول فرّعنا عليها غيرها.



وأمّا الباب **الرّابع**، فقد عقدناه لـ «**علاقة القول بالحكاية**». فجمعنا فيه نتائج عدد من الفصول السّابقة، حول مسألة محدّدة: لِـمَ دخلت أفعال القول الكلام ؟ واستدللنا على أنّ وظيفة هذه الأفعال الأساسيّة هي حكاية الأقوال والإخبار عنها، وأنّ ماعداها من وجوه الاستعمال عارضٌ. ووضعنا فيه تعريفا للحكاية بنيناه على مفهوم اثنينيّة القول وفصّلنا المستويات التي تتجسّم فيها هذه الاثنينيّة إلى أربعة مستويات تتضافر في تعريف صور الحكاية وهي: المستوى التركيبيّ والمستوى الدلاليّ والمستوى التداوليّ والمستوى العلاميّ. ثمّ عملنا على تنزيل ما يتناوله مصطلح الحكاية في النّحو العربيّ من الظّواهر والمسائل ضمن هذا التعريف.

وفي هذا الباب فصلان هما:

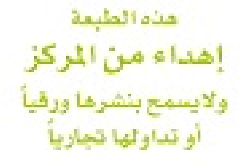
- وظيفة أفعال القول ومفهوم الحكاية.
- صور الحكاية في النّحو العربيّ.

ويفضي البحث إلى خاتمة نجمع فيها أهمّ نتائجه.




البابُ الأوّل:
مَدَاخِلُ إلى قَضيّة أفعال القول



تمهيـــد:

وسمنا هذا الباب بـ «مداخل إلى قضية أفعال القول». وفيه مستويان: نوضّح في الأول جانبا من الأسس النظريّة التي يستند إليها بحثنا في هذه الأفعال. وذلك في صورة مجموعة من المسائل والإشكاليات لها اتصال بالموضوع. وهي مسائل وإشكاليات ينـتظمها ما صار يُعرف بـ «لسانيّات القول» la linguistique de l'énonciation. إذ لّما كانت هذه الأفعال مشتقّة من الأسماء الدالّة على الأحداث الكلاميّة القوليّة ، احتجنا إلى التوقّف عند مفهوم «عمل القول» l'énonciation. فعقدنا الفصل الأول له، ولرديفه في النظريّة مفهوم المقول l'énoncé. وغايتنا منه أن نتبين :**أوّلا**، أثر عمل القول، من حيث هو حدث فرد في تخصيص معنى المقول الناتج عنه.

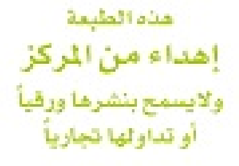
ثانيا، مكوّناته التي يصير بها جهازًا أو طاقمًا تتحقّق به وظيفة تصريف اللغة في الخطاب، على حدّ عبارة بنفنيست (Benveniste,1995,t2 p78) .

ثالثا، جوانب من الظواهر التركيبية والمعجميّة والصوتيّة التي يُستدلّ بها على أثره في المقول.

والتفتنا في الفصل الثّاني، إلى ما يمكن أن يكون نظيرا لهذه المفاهيم في النّحو العربيّ. فتوقّفنا عند ثلاثة مصطلحات هي: القول والجملة والكلام. وحاولنا أن نضبط المفاهيم التي تقع عليها. وقد آثرنا الثّالث، من بينها، بعناية خاصّة لما بدا لنا فيه من السّمات النّوعيّة التي يُمكن أنْ تسمح بصياغة أفضل لمسائل هذا الباب، ولمسائل الأبواب اللاحقة.

وخصّصنا الفصل الثالث لمَا ورد في عدد من البحوث اللسانيّة الغربيّة المعاصرة من إجراء لمفهوم عمل القول أو لمفاهيم قريبة منه، في تمثيل أبنية الجُمل الدلاليّة، فعرضنا فيه لمقترحين: تمثّل أوّلها الفرضيّةُ الإنشانيّةُ l'hypothèse performative، ويمثّل الثانيَ مفهومُ الصدر القولي المحذوف، la préfacelocutionnaireinarticulée موضّحين طبيعة صلتهما بموضوع البحث. وقد قادنا ذلك إلى التوقّف عند مفهوم حذف القول في التراث النحويّ العربيّ فحاولنا، مستئنسين ببعض تأويلاته المعاصرة (الشاوش ٢٠٠١)، أن نضبط وجه الاستفادة من ذلك المفهوم في تمييز مسائل البحث من غيرها.

و أمّا المستوى الثاني من هذه المداخل فقد عملنا فيه ، بعد أن ضبطنا بالفصول السابقة حدود الموضوع ،على تبيّن منزلة أفعال القول وما يتّصل بها من صور الحكاية ضمن سياقين: الأول هو المؤلفات المدرسيّة والوثائق البيداغوجية ، والثاني هو البحوث اللغويّة العربيّة المعاصرة .



الفصل الأوّل:
في القول والمقول

١ – تمهيد : إطار صياغة الإشكالية التاريخي والنظري.

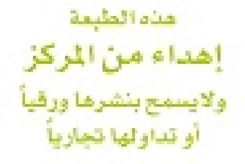
يبدو أنّ الاهتمام المنهجي بمسألة القول لم يشع بين الدارسين المحدثين من الغربيين خاصّة إلاّ بعد منتصف القرن الماضي ضمن ما سيسمّى لاحقًا «لسانيات القول». وهي تسمية تعبّر عن بعض ما يميّز اتجاها في البحث اللغوي يندرج فيه عدد من الأعمال يجمع بينها أنّها تستمدّ أصولها من بعض القضايا التي أثارها لسانيون ونقّاد أدب في سياق مناقشتهم لما شاع من آراء فردينان دي سوسير وتلامذته.[١]

فقد ميّز سوسير، تمييزًا صارما، ميدان الوقائع والأحداث اللغوية القابلة للملاحظة من النظام النظري الذي يبنيه اللغوي ويهدف من خلاله إلى تفسير هذه الوقائع. فسمّى الأوّل كلاما la parole. وسمّى الثاني لغة la langue. وأُثر عنه حصره موضوع اللسانيات في دراسة اللغة في ذاتها ولذاتها، واعتباره أنّ اللغة من حيث هي نظام لا تتضمّن أيّ إحالة على حدثي إنتاج الكلام وتلقيه الفرديّن. فاللغة عنده عبارة عن سلسلة من التوافقات بين حقائق صوتيّة أو دوال ووقائع نفسيّه أو مدلولات (سوسير١٩٨٥، ١٦٢)

وقـد أفضى هذا التمييز إلى سلسلة من الثنائيات الضدّية جرت بين الناس واشتهرت بما يغني عن التفصيل فيها. ولكنّنا نمثلها في الرسم الآتي مستعملين نفس عبارات سوسير.

مستوى اللغة :	النظام	↔	الثابت	↔	الجماعي	↔	الموضوعي	↔	كل بذاته ومبدأ من مبادئ التبويب
مستوى الكلام:	الاستعمال	↔	المتغير	↔	الفردي	↔	الذاتيّ	↔	ظواهر معزولة غير متجانسة

١ – اشتهر منهم أعلام مثل الروسي : M. Bakhtine والفرنسيين : Ch. Bally وE. Benveniste



ومن الطبيعي أن يكون لهذه الطريقة في تنظيم الظواهر انعكاس على تعريف الكيانات اللغوية الأساسية وصور تنظيمها. والحق أنّا لم نجد من عبّر عن هذه الفكرة بأفضل مما عبّر به سوسير نفسه إذ يقول «ونحن أبعد ما نكون عن القول بأنّ الشيء سابق لوجهة النظر بل قد يبدو أنّ وجهة النظر هي التي تخلق الشيء» (سوسير ١٩٨٥ ص ٢٧).

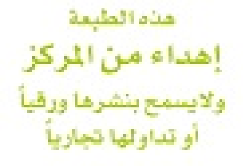
فإذا ذهبت تقلّب هذا القول على وجوهه أمكنك أن تتبيّن أهم ما يميّز المقاربة المسمّاة بلسانيات القول.

تتميّز الأطروحة الأساسيّة لهذا الاتجاه بكونها مركّبه من مستويين : يقوم الأول منهما على الاحتفاظ بالتمييز بين ميدان الوقائع الملموسة-وهو مجال الممارسة اللغويّة في عملية التخاطب- والجهاز النظري الذي يصوغه الباحث من أجل وصف هذه الممارسة، والاحتفاظ بما يترتب عليه من تخصيص موضوع اللسانيات بالزوج الثاني أي بالجهاز النظري.

ويقوم المستوى الثاني، وهو الأهمّ، على إعادة تعريف اللغة. فأصحاب هذا الاتجاه يؤكدون أن الجهاز النظري يتضمّن، على نحو مؤسس، بيانات تتعلق بعمل القول وفعل الكلام. وهو ينطوي على تشخيص لآليات التخاطب وتبويب لمختلف مقامات الكلام الممكنة، تنضاف إليهما أعراف تخصّ السلوك اللغويّ فتضبط أنماطًا من التأثير التي يحدثها المتكلّم وبعض الأدوار التي يسندها إلى نفسه أو يفرضها على الآخرين. (Ducrot :1995.p391) كل ذلك مبنيّ على القول بأنّ عددًا من الأبنيّة النحويّة والوحدات المعجمية والأشكال النغمية إنّما تجمعها خاصيّة مطّردة هي إحالتها، عند الإجراء، على الحدث الفرديّ المخصوص الذي تمثله عملية القول l’énonciation وإسهامها في عقد صلات مخصوصة بين أطراف التخاطب وبينهم وبين الكون. فإذا تدبّرت هذا تبيّن لك أن مدار الخلاف بين أصحاب الاتجاه البنيوي التقليدي وبين الآخذين بما كنّا بصدد عرضه ليس على مبدإ القسمة نفسه، وإنما على صورة توزيع الأشياء المقسومة على طرفيها : اللغة والكلام.

٢- نحو إعادة تعريف الكيانات اللغويّة الأساسيّة.

ألمحنا في الفقرة السابقة إلى أثر الفرضيات الأساسية حول نظام اللغة وآليّة اشتغالها في طريقة تعريف الوحدات أو الكيانات اللغويّة الأساسيّة وصور انتظامها.



وهو أمْرٌ نودّ توضيحه هنا من خلال مثالين :

المثال الأوّل :

هَبْ أنّ لغويًّا افترض أنّ نظام الكتابة في الفرنسيّة يمثل نظامها الصوتي تمثيلا مطابقًا، إن هذا الشخص سيحلل الدّال الكتابي/ chaos/ إلى خمس وحدات صوتمية دنيا هي: / c/ و/ h/ و/ a/ و/ o/ و/ s/ . فإذا قرّر هذا اللغوي الاستعاضة عن فرضيّتة تلك بفرضيّة أخرى تقضي بأنّ المكتوب لا يمثل النظام الصوتي وأنه، تبعا لذلك، لا بدّ من اعتماد المنطوق فقط، فإننا نتوقع منه أن يحلّل الدّال/ chaos/ إلى ثلاث وحدات صوتيّة فقط هي : / k/ و/ a/ و/ o/ .

المثال الثاني :

نفترض فيه أنّ لغويّا، يريد أنْ يقسّم لفظًا مثل «جاء الرجُلُ صباحًا» إلى وحداته الدّلاليّة الدنيا. فإذا مَا اختار هذا اللغويّ حدّ هذه الوحدات بأنها ما يُمكن إفراده نطقًا أو كتابة فانّه سيقسّم اللفظ إلى ثلاث وحدات. وسيعتبر الجزء «الرّجُلُ» مثلاً، وحدة دلاليّة دنيا واحدة. ولكنّنا إذا جعلناه يسمّي هذه الوحدة كلمة، ويحدّها، على نحو ما حدّها به النّحاة العرب بأنّها «ما لم يدلّ جزء لفظه على جزء معناه «فإننا ننتظر منه أن يقسم هذا الجزء «الرّجل» إلى ثلاث كلمات هي : «الـ» التعريف والوحدة المعجميّة «رجلْ» والضمّة علامة الرّفع.

٣- من الجملة إلى المقول.

٣,١ . حدّ الجملة في الدراسات النحوية واللسانية الغربيّة.

ينتمي مصطلح الجُملة la phrase وقرينه مصطلح la proposition إلى طائفة المصطلحات الأشد تواترا في الأنحاء الغربيّة. سواء في ذلك الأنحاء التقليدية أو الآخذة بمبادئ في اللسانيات العَامّة. بل إنّه يمثل ركن هذه الأنحاء الركين وحجر الزاوية في بناء القسم الأكبر منها. فقد فرض هذا الكيان النحوي نَفْسَه على اللغويين دون سائر الكيانات اللغوية الأخرى، رغم أننا لا نكاد نظفر له بحدّ مجمع عليه. فنحن «نعرف معرفة حدسيّة حدود الجملة تقريبًا ولكننا لاَ نستطيع أنْ نعبّر عنها تعبيرًا دقيقًا أو نضع المعايير الضابطة لهذا الحدس» (نحلة،١٩٨٨ص١٢).

٣,٢ . حدّ الجملة عند قريفيس.

عرّف Grevisse الجملة في كتابه «Le bon usage» قال: «الجملة هي وحدة الإبلاغ.



وهي المتتالية الصوتية الدنيا التي يُبلغ بها المتكلّم رسالة إلى المخاطب (...) ويتضمّن الإبلاغ في أكثر الأحيان عديد الجمل. كل واحدة منها لها تنغيم خاصّ وتنتهي بوقف بارز تمثله اللغة المكتوبة بنقطة (...) وتتكون الجملة في الأغلب من مفردات عديدة منتظمة على نحو مّا (...) وتوجد جمل تكوّنها مفردة واحدة مثل : Entrez. Sauvé ! Imbecile ! Bravo ! A dieu. Zut !. وبعض هذه المفردات لها خاصية تكوين جملة بمفردها مثل (oui, A dieu, bravo, Zut) وفي حالات أخرى لا تُكوّن المفردة جملة إلاّ على نحو عرضيّ مثل (sauvé. imbecile) (293Grevisse.1986.P).

يستدعي هذا التعريف إبداء ثلاث ملاحظات :

١ : إن ربط الجملة بعملية التخاطب في قول قريفيس إنّها «وحدة الإبلاغ» يقتضي أن تكون الجملة عنده من قبيل المستعمل المنفّذ. ولـمّا كان المستعمل المنفّذ لا نهائيّا عددًا وخصائص فإن حدّ الجملة وحدودها سيخضعان لاعتبارات ذاتية في الأغلب كقصد المتكلّم وطبيعة التجربة البشرية التي ينوي إبلاغها. وهو عيب ظاهر يؤكده قوله إنّ الإبلاغ يقتضي في أكثر الأحيان عدّة جُمَلٍ.

٢ : تتّسم محاولة قريفيس حدّ الجملة ذاتيا بمكوّناتها الدّاخلية بقدر من العموم لا يؤهلها للصّمود عند الاختبار : فتكوّنُ الجملة من عدد من المفردات المنتظمة على نحو مّا، تعريف كلا تعريف طالمَا أنّ مفردة واحدة يمكن أنْ تُكَوّن جملة. ولو كانت تلك خاصيّة ذاتية في بعض المفردات دون بعض لهان الأمر، فيكفي أن تضبط قائمتها حتى يُتجاوز الإشكال. ولكنّ وجود قسم من هذه المفردات لا يكُونُ جملة إلا عرضًا، في بعض المقامات وبصورة من الأداء الصوتي مخصوصة، يعيدنا إلى إشكالية العلاقة بين اللغة وعملية التخاطب.

٣ : الملاحظة الثالثة تخصّ القرائن الدّالة على مبدإ الجملة ومنتهاها وهذه القرائن من ثلاثة أنواع تعبّر عن ثلاثة معايير هي :

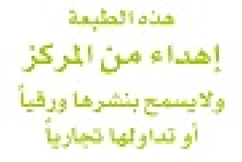
أ : المعيار النّغمي.

ب : المعيار الإملائي.

ج : المعيار التركيبي.

وقد ينضاف معيار رابع هو المعيار الدّلالي (Vargas1992 p.22)

وهي معايير يصعبُ أن تطبّق أيّا منها بصرامة دون أن تحتاج إلى إعادة نظر جزئية أو كليّة في أسسها (Arrivé :1986. p. 529). وليست الصعوبات الناجمة عن افتراض تعاملها



في ضبط هوية الجملة كيانًا وحدودًا بأقل من تلك المترتبة على الأخذ بكل واحد منها على حدة.

٣,٣. قصور المعيار الدلالي في حدّ الجملة.

يعدّ المعنى عند أغلب الدارسين أضعف المداخل إلى حدّ الجملة. فحدّها بأنها وحدة لسانية ذات معنى تام (Vargas 1992 p23) أو «وحدة فكر» unité de pensée (Arrivé et al : 1986 p. 529) أقل ما يقال فيه أنّه إشكاليٌّ. فما المقصود بـ«وحدة الفكر» أو «المعنى التام». وبالنظر إلى أي شيء تضبط تلك الوحدة ويعرف التمام من النقصان؟ ذلك أنك إذا استطعت أن تميز في النص (١) جملتين تعبران عن فكرتين هما «خروج زيد» و«دخول عمرو».فإنك تحتاج إلى تفسير الكيفية التي يتحوّلان بها إلى وحدة واحدة في (٢)

(١) -«خرج زيد فدخل عمرو»

(٢) - «دخل عمرو لأن زيدًا خرج»

ثم إنّك إذا تجاوزت هذا الإشكال على أمل أن يسلم لك الحدّ لم يسلم. فتراكيب من نـوع (٣) و(٤) تعد جملاً لاستجابتها لمعيار تمام المعنى. ولكن هذا الأمر لا يوافق حقيقة ما عليه الجمل داخل سياقاتها المقاليّة والمقاميّة. فالتركيب (٥) جملة بالتأكيد إذا حكّمت إجماع النحويين. ولكنّها لا تتضمن، رغم ذلك، معنى تامّا. ومهما عبّرت عن عناصرها المبهمة بمصطلحات نحوية كالإشارة والإضمار فإنك لا تحصل على وحدة دلالية تامّة في ذاتها. إلاّ إذا أعدت وضع التركيب في سياقه فيتخذ عندئذ معنى مما يجعل الوحدة المعنوية الكبرى أمرا يتجاوز حدود ما نسميه «جملة».في مقابل هذا أنت لا تستطيع أن تنفي عن تركيب مثل «لفاضل إنّ زيدًا» أنه تام المعنى. ولكنّك لا تعتبره مع ذلك جملة لإخلاله بقواعد تركيبها في اللغة العربية فتصبح العلاقة بين تمام المعنى وسلامة التركيب موضع إشكال.

(٣) السماء صافية

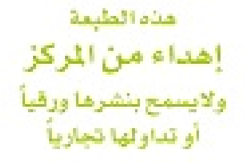
(٤) خرج زيد.

(٥) لهذا لا نجده هنا.

٣,٤. قصور المعيار النغمي في حدّ الجملة.

الجملة، وفق هذا المعيار، كيان له تنغيم خاص. فهي متتالية من الأصوات تصاغ وفق





خطاطة أو منحنى نغمي courbe mélodique بصدر صاعد وعجز نازل. يفصلها عن غيرها من الجمل وقف ظاهر.

وهو تعريف فيزيائي خالص. وقد يبدو، من هذه الناحية، شديد الإغراء للباحث لو لاَ أنّ اللغة لا تبدو لأحدٍ ظاهرة فيزيائية إلاّ بالعرض. إذ لا يوجد، في الواقع، ما يمنعك من أنْ تؤدّي المتتالية (٦) في مثل المنحنى النّغمي الذي تؤدّي فيه جملةً عاديّة بصدر صاعد وعجز نازل وبوقفين في أولها وآخرها.

(٦) هو لعلّ ليت إنّ في.

من جهة أخرى، تتعرض خصائص الجمل النّغميّة في السياق الصوتي العام إلى ضروب من التغيير تفقدها قيمتها التمييزيّة. فينشأ تعارض بين تقسيم المسترسل النصّي إلى جمله وفق المقياس التركيبي وتقسيمه باعتماد التّنغيم. وقد استدل أندري مارتني على هذا بالمثال الفرنسي (٧)

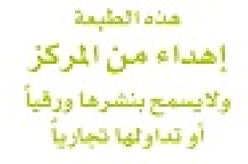
(7) Il pleut. Je ne sors pas.

حيث يؤدّي ضمور الوجه النازل من الجملة الأولى، عند الأداء، إلى اتصال وجهها الصاعد بوجه الجملة الثانية الصاعد في نوع من الاسترسال النّغمي يمحو الفاصل بينهما. فإذا نحن إزاء منحنى نغمي واحد أي جملة واحدة بهذا المعيار. (Wilmet. 1997. (p. 438.

٣,٥. قصور المعيار الإملائي.

تبدأ الجملة حسب المقاييس الإملائية بحرف تاجيّ وتنتهي بنقطة أو بنقطة وفاصلة أو نقطتين. على أنّ الاعتداد بالتنقيط، ليس إلاّ تحويلاً للقضايا التي يثيرها المستوى المنطوق إلى مستوى المكتوب. فليست علامات التّنقيط سوى طريقة في رسم الظواهر النغمية وصور الوقف. لذلك فإن الحديث عنها راجع إلى قضايا الوقف والتّنغيم (الشاوش،٢٠٠١ص، ٢٢٦) مما يفقدها خاصية المعيار القائم بذاته.

لذلك فإن هذا المقياس لا يحل مشكل حدّ الجملة بقدر ما يجعله أكثر تعقيدًا. فلا شيء يمنعك في الواقع من وضع ما شئت من المفردات بين حرف تاجيّ ونقطة. كما أنّ انعدام التنقيط في النصّ لا ينفي تكوّنه من جُملٍ. والحقّ أن «الكتابة تقيم بيننا وبين اللغة حجابًا يمنعنا من رؤيتها كما هي» (سوسير، ١٩٨٥... ص ٥٦).



٦,٣. قصور المعيار التركيبي في حدّ الجملة.

ارتبط الإعلاء من شأن المعيار التركيبي في حدّ الجملة وضبط حدودها، بالاتجاه البنيوي وبالمدرسة التوزيعية خاصّة. فقد عرّف بلومفيلد L. Bloomfield الجملة بأنها «شكل لساني مستغن ليس مدمجًا، بمقتضى بناء نحويّ مًّا، في شكل لسانيّ أكبر منه» (ورد في Lyons. 1970. P. 133).

ثمّ عمد في التمثيل عليه إلى النصّ الآتي (٨)

(8) How are you? It's a fine day. Are you going to play tennis this afternoon?

فقسمه إلى ثلاث وحدات هي :

(9)- How are you?

(10)- It's a fine day.

(11)- Are you going to play tennis this afternoon?

ثمّ علّق بأنه مهما كانت العلاقات بين هذه الأشكال الثلاثة في الممارسة فإنه لا يوجد رابط نحويّ يُوحّدها في شكل أكبر، وإذن فإن النصّ يتكون من ثلاث جمل. وقد استخلص لاينـز من ذلك أن الجملة عند بلومفيلد هي وحدة التحليل النحوي الكبرى (Lyons. 1970. p. 133).

وقد أُحتفي بحدّ الجملة هذا أيما احتفاء. فعدّ من المكاسب الصلبة التي توصّلت إليها اللسانيّات لما له من قيمة نظرية وعمليّة لا تقدّر. إذ به توفّرت للغوي –مبدئيًّا– أداة صالحة بها يقطّع المسترسل النصّي إلى وحدات فارزة هي الجمل

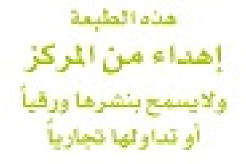
قلنا مبدئيًّا، لأنّ هذا المعيار يحتاج إلى مزيد التدقيق في مستويين على الأقلّ: الأول، نظريّ يخصّ مضمون العلاقات التركيبية. إذ لا معنى لقولنا إن الجملة مركّب ليس جزءًا من مركب أكبر منه إنْ لم نضبط الحدود بين الجزء والكلّ. فإن لم نفعل ظل الحدّ حدّا اعتباريا «يمكن أن يفضي اختباريا إلى النتيجة ونقيضها» (الشاوش : ٢٠٠١ ص ٢٣٥).

والثاني، إجرائيّ يصلح مدخلاً للوقوف على حدود هذا المقياس. فقد بيّن الأستاذ الشاوش أنّ بعض تحليلات بلومفيلد نفسه تقوم دليلاً على أنّ مقترحه في تعريف الجملة لا يصمد عند الإجراء. فقد اعتبر أنّ المثال : (١٢)

(12) – It's ten o'clock I have to go home.

يكون جملة واحدة إذ عمد المتكلّم إلى تنغيم الكلمة الأخيره home فحسب. ويكون





جملتين إذا نبّر الكلمتين Home و clock. يحتكم المحلّل في الحالة الثانية إلى ما يعرف في الأنحاء الغربيّة بالـ hypotaxe. وهو يوافق إلى حدّ كبير حدّ الجملة بمعيار الاستقلال التركيبي. وفي الحالة الأولى يحتكم إلى مَا يُسمّى بالـ Parataxe وهو رابط تركيبي لا تحققه قرينة لفظيّة إلاّ ما كان من التنغيم.

وتثير هذه الطّريقة في النّظر قضية مركّبة. وجهها الأول العلاقة بين قواعد اللغة التركيبيّة وقواعد الأداء الصوتي فيها. ووجهها الثّاني العلاقة بين الأحداث اللغويّة الفارزة discrets، والتي نفترض أن التركيب جزء منها والأحداث القائمة على الاسترسال والتداخل وفيها يدخل الجانب الأكبر من ظواهر التنغيم.

فالاعتداد بالرابط «البراطاكسي» يضعف من السمة الفارزة في الوحدات التركيبية ويفضي إلى القول بوجود أجزاء من الحديث هي بين بين، ليست مستقلة فتعدّ جملاً ولاَ مدمجة في غيرها فلا تعدّ كذلك (الشاوش : ٢٠٠١ ص ٢٣٦).

ويعدّ الالتجاء إلى مثل هذه الحلول إقرارًا ضمنيا بأن مقياس التركيب لا يسمح بمفرده بتجزئة الحديث إلى عدد محدّد من الجمل على نحو واحد، في كل الأحوال. إذ يفضي الاحتكام إلى مقاييس التركيب وحدها، في كثير من الأحيان إلى عدد من التحليلات الممكنة والمتكافئة دون أن يزوّد الباحث بدليل يرجّح أحدها. فيضطر من أجل الاختيار بينها إلى الأخذ ببعض القرائن الصوتية أو المعنوية عامّة.

فإذا نظرنا في المثال الفرنسي (١٣)

« Moi je ne m’imquieterais pas si j’étais toi je le ferai demain »

فإننا نلاحظ أن الجزء : ... si j’étais toi ... لا يستقل بنفسه لافتقاره إلى غيره افتقار الشرط إلى جوابه.

غير أنّ كلّ من (١٤) و (١٥) يصلح أن يكون جوابًا لهذا الشّرط إذا ما اقتصرنا على معيار التركيب. فلا بد لك أنْ تَلجأ إلى القرائن الصوتية وقفًا وتنغيمًا. وهو ما تعبّر عنه العلامات الإملائية في : (١٦) و(١٧)

(14) – Moi je ne m’inquieterais pas...

(15) – Je le ferai demain.

(16) – Moi je ne m’inquieterais pas si j’étais toi. Je le ferai demain.

(17) – Moi je ne m’inquieterais pas. Si j’étais toi je le ferai demain.



فضبط حدود الجملة في هذه الحالة أمر تتضافر فيه معطيات التركيب وظواهر التنغيم.

فهل التوافق بين التركيب والتنغيم أمرٌ كليّ مطردّ فنطمئنّ إليه مقياسًا شكليا صارمًا في تقسيم الحديث إلى جمله تقسيما لا يحتمل اللَّبس؟

الإجابة عن هذا السؤال سلبيّة. وقد قدّمنا بعضا منها في حديثنا عن قصور المعيار النّغمي. ونحن نزيدها هنا توضيحًا اعتمادًا على مثال من التراث النحوي.

فقد عرض ابن هشام في حديثه عمّا قد يخفَى من الاستئناف إلى عدد من النماذج. منها الآية «وَلاَ يُحْزِنْكَ قَولُهُم إنَّ العزَّةَ للهّ جَميعًا» (سورة يونس الآية ٦٥).

ومحلّ الشاهد فيها ما قد يتبادر إلى الذهن من أنّ الجزء «إن العزّة للهّ جميعا» محكيّ بالقول، أي مفعولاً لفعل القول. وهو ما لا يقبله ابن هشام. إذ يرَى تحليل الشاهد إلى «جملتين» هما (١٨) و (١٩).

١٨- فلا يحزنك قولهم.

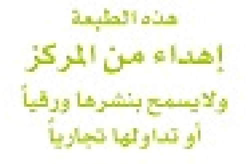
١٩- إنّ العزّة للهّ جميعًا.

إن الاحتكام إلى مجرّد التركيب، لا يستبعد أيّا من التحليلين فكلاهما جائز. كما أنّ الاحتكام إلى تضافر قواعد التركيب وقواعد التنغيم مردود بالاستقراء. يقول ابن هشام «وفي جمال القرّاء للسخاوي أنّ الوقف على «قولهم» في الآيتين واجب. والصواب أنّه ليس في جميع القرآن وقف واجب (مغني اللبيب : ص ٣٨٤).

الحق أن ما دفع ابن هشام إلى ترجيح تحليل على آخر، هو أمر معنويّ خالص. إذ لا يجوز على المشركين أن يقولوا «إنّ العزّة للهّ جميعًا». ولا معنى لأن يحزن الرسول لقولهم ذاك. وهو تحليل يشير إلى أن تحصيل المعنى المقامي لهذا الشاهد متوقف بشكل ما على صورة تقسيمه إلى جمله (مجدوب :١٩٩٨ص،١٧٠). ويؤدّي بالنتيجة إلى القول بضلوع بعض المعاني المقامية التداولية في تقسيم الحديث إلى الجمل التي تكوّنه.

٤- نحو صياغة جديدة لإشكالية وحدة التحليل النحوي الكُبْرى.

ترتّب على الإقرار بعسر تعريف الجملة وصعوبة ضبط حدودها ضمن المسترسل اللغوي الذي يمثلهُ النصّ، أيّا كانت القرائن المعتمدة في ذلك، اتجاهُ الدراسات اللغويّة الغربية إلى إعادة النظر في إشكالية الوحدة الأساسيّة في التحليل النحويّ. وصورة ذلك أنّهم صاروا يميلون إلى اعتبار وحدات الوصف اللساني مفاهيم من وضع النحاة، لها



قيمة تفسيريّة ثابتة ولكنّها قد لا تنطوي بالضرورة، على قيمة واقعية. فلا الكلمة ولا الجملة ولا أي وحدة أخرى من وحدات الوصف اللغوي هي «معطاة» في المادّة اللغوية غير المحللة (Lyons.1970.p132).

لذلك يرى لاينـز أن هذه المفاهيم، بحكم ما تنطوي عليه من تجريد، لا يمكن أن تمثّل منطلق التحليل اللساني. إذ يتّجه أن ينطلق اللّغوي في تحليله من متصوّر أقل تجريدًا. فلا يقتضي إجـــراؤه في الوصف تعريفًا فنيًّا. ولاَ يتأسس على مسلّمات العلم اللغوي. هذا المتصوّر الأوّلي هو المقول l'énoncé.

وقد اختار في التقريب لحدّه رأي Harris حيث قال :

المقول هو «كل جزء من الحديث يضطلع به شخص واحد ويقع بين وقفين يحدثهما ذلك الشخص».[1] (Lyons.1970.p132).

٤ , ١ . في العلاقة بين الجملة والمقول.




يقتضي العدول عن اعتبار المسترسل النصّي متتالية من الجمل إلى اعتباره متتالية من وحدات لغوية مختلفة يطلق عليها اسم المقول l'énoncé السؤال عن العلاقة بين المفهومين : الجملة والمقول. وذلك بقطع النظر عن درجة الشكلنة في كلّ منهما.

والحق أنّ المدخل إلى توضيح هذه العلاقة يكمن في التمييز المنهجي بين اللغة la langue والكلام la parole. إذ يقضي هذا التمييز بوجود حقيقتين مختلفتين لوحدة التحليل النحوي الكبرى بحسب اعتبارك إيّاها وحدة من وحدات الجهاز المجرّد أو وحدة من وحدات الاستعمال. وليس هذا التمييز من قبيل «طرد الباب» بقدر ما هو ضرورة دعت إليها مشاكل الوصف اللغوي.

ذلك أنّ تفحّص بعض الظواهر النحويّة مثل الإضمار والحذف وأنماط المشيرات الزمانية والمكانية.. قد جعل اللغويين يقفون على مفارقة صورتها أن وصف هذه الوقائع يستدعى في الكثير من الأحيان، تجاوز حدود الجملة أي حدود ما افترضوا أنه بنية مكتفية بذاتها.

ولتجاوز هذه المفارقة، اقترح لاينـز التمييز بين معنيين لـ «الجملة»:

١- فمن حيث هي وحدة نحوية، تعدّ الجملة كيانًا نظريا مجرّدًا، يفسّر به اللساني

1-« Toute partie de discours tenue par une seule personne avant et après laquelle il y a silence de la part de cette personne ».

العلاقات التركيبية داخل المقول. وبهذا المعنى فإنّ اعتبار النصّ أو الحديث متكونًا من جُمل لاَ يكون إلا على سبيل التجوّز. فهو يتكون في الحقيقة من أجزاء يمكن أن توافق الجمل التي يولّدها النحو.

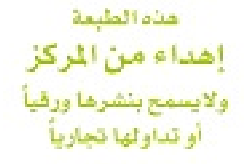
٢- ومن ناحية أخرى يطلق مصطلح الجملة على أجزاء الحديث الملموسة، على سبيل التسمية الحقيقية لا المجازية. وييسّر هذا الاستعمال الحالات التي تبدو فيها أجزاء النصّ مكتفية بذاتها، أي الحالات التي تخلو فيها من الظواهر المذكورة أعلاه من مثل الإضمار والحذف والإشارة.

ولتجاوز هذا اللبس الناتج عن الاشتراك في التسمية اقترح لاينز قصر مصطلح الجملة على المعنَى الأول. وخصّ المنجز بمصطلح المقول. l’énoncé (Lyons. 1970 132).

يترتب عن معالجة إشكالية الجملة والمقول، على أساس التفريق المنهجي بين وحدات الجهاز ووحدات الاستعمال، سلسلة من الفروق تخصّ طبيعة الوحدتين وما يتناولهما من المفاهيم عند الوصف. وهي فروق حصرها الأستاذ الشريف في أربعة مستويات نعيد صياغتها في الجدول الآتي بتصرّف في اللفظ اقتضاه السياق :

وحدة الاستعمال (المقول)	وحدة الجهاز النظري (الجملة)
- المستعمل متعدد - المستعمل مرتبط بقائله وسامعه والسياق المحيط. - المستعمل منقطع عن غيره من المستعمل مما قيل في غير ظرفه أو قاله غير قائله أو سامعه. - المستعمل في ارتباطه بالسامع والقائل والسياق كامل دائما وإن كان كلمة واحدة متى تحقّق به التواصل.	- النّظري واحد - مجرّد من القائل والسامع والمحيط. - النظريّ شكل مجرّد لا يأخذ قيمته إلا بوجوده ضمن أشكال أخرى من نوعه أو من نوع مخالف تكوّن وإياه نظامًا متكاملاً متناسقًا. - الشكل النظري لا يكتمل إلا بلطف دخوله في النظام واتساق شكله اتساقًا يضمن التناسق في الجهاز.

(الشريف : ١٩٨٢، ص ٢٢٥-٢٢٧)



٥ . حدّ المقول وحدوده.

٥ , ١ . المقول الشاهد والمقول المثال.

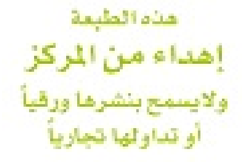
ليس المقول حدثا اختباريّا غفلاً. بل إنه يقتضي عند الآخذين به حدّا أدْنَى من التجريد يُعبّرون عنه بالتفريق بين المقـول الشاهد l'énoncé – occurrence والمقول المثال l'énoncé-type (Moeschler & Reboul 1994.p22 ذلك أن تعريفه بأنه تحقق للجُملة في الاستعمال يمكن أن يؤوّل بطريقتين .الأولى تجعله مقولاً شاهدًا أي حالة خاصّة من الاستعمال مرتبطة بإحداثيات زمانية ومكانية مخصوصة، والثانية تجعله مثالاً. فالجملة «الطقس جميل اليوم» يمكن أن تقال بصور لا حصر لها تتعدّد بتعدّد القائلين والأزمنة والأمكنة والاعتقادات والمقاصد مما يكوّن مقام القول. وكل صورة من هذه الصور شاهد فريد وحالة خاصّة من تحقق تلك الجملة.

ومن جهة أخرى، فإن شيئا مّا يجمع بين مختلف هذه الصور. يتمثل في كونها إنجازًا لنفس الجملة. وهذا الجانب المشترك يعرّف المقول من حيث هو مثال يجرّد الشواهد من خصوصياتها الدّلالية والمرجعيّة. «فالمثال هو أنْ تقيس قول قائل (= مقوله) على قول قائل لتبدع على قياس الأقوال نحوها تجريه تمثيلا لها» الشريف، ١٩٩٩، ص، ١٦).

٥ , ٢ . حدود المقول.

المقول، حسب ديكرو، جزء الحديث المستجيب لمبدأ الاستقلال النّسبي: principe de l'autonomie relative. ومضمون هذا المبدأ شرطان هما الاتساق، cohésion والاستغناء independance.

معنى الاتساق ألاّ يكون جزء الملفوظ مقصودًا لذاته، وأن يكون اختياره وإيراده رهن اختيار مركب أكبر منه.ومعنى الاستغناء أنّ الجزء من الحديث أو الخطاب لا يكوّن مقولاً حتى يقصد لذاته فلا يتعلق بمجموع أكبر منه (Ducrot.1984. p.175).ويمكن أن نمثل على الشرطين بأمثلة النداء والقسم وما شابهها فإنك متى فصلت النداء والقسم عن جوابيهما حصلت على جزء لا يستقيم مقولاً لافتقاره إلى شرط الاستغناء، لأنها لتعلقهما بجوابيهما، لا يرد الواحد منهما في الكلام مقصودًا لذاته. وقس على النداء والقسم التأكيدَ والتفسيرَ بالجملة وجوابَ الطلب فإنها جميعها لشدة اقتضاء معناها لمعنى الجمل التي تصاحبها لاَ ترد في الاستعمال إلاّ لأجل تسديد المعنى الذي في غيرها، فتكون وإياها، حسب الشرطين المذكورين، مقولاً واحدًا.



٥, ٣. الدلالة والمعنَى.

يترتب على التقابل بين الجملة والمقول، تقابل بين الدّلالة والمعْنى. فنتحدّث عن دلالة الجملة بإزاء معنى المقول.

لهذا التقابل، في مقام أوّل، بعد منهجيّ، فالمعنَى ينتمي إلى ميدان الوقائع الملموسة، شأنه شأن مرادفه في الوجود، المقول. وعلى العكس منه، يُنظر إلى الدلالة على أنها فرضيّة ذات قيمة تفسيريّة كالجملة تمامًا. فكلاهما بناء نظريّ يخترعه النحويّ وبه يفسّر الوقائع (Ducrot. 1984..p. 175).

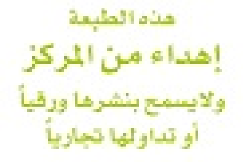
توافق الجملة من حيث هي كيان مجرّد صورة من انتظام الكلم وفق قواعد التركيب، وهو انتظام تحكم عليه بأنه صائب أو لاحن. وتعبّر الدّلالة عن المفهوم الحاصل من احتساب دلالة الوحدات المعجميّة مضافا إليها دلالة العلاقات التركيبية في فضاء الجملة (Moeschler et Reboul : 1994. p 325). وكما تتحقق الجملة، عند الإنجاز، في المقول، تتجسّد الدلالة في المعْنَى. وهي عمليّة محكومة بشروط استعمال اللغة، من حيث هي آليّة كليّة ثابتة تمسّ نظام اللغة برمّته (Benveniste : 1995 t1. p 77). فالجملة، سواء نظرت إليها من الوجهة التركيبيّة أو الدلاليّة، بنية مجرّدة لا تنشأ علاقتها بالكون إلاّ من خلال تدخّل المتكلّم عند ما يحرّك جهاز اللغة في عمل لغويّ كليّ مؤسس لكل الأعمال اللغوية يسمّونهُ عمل القول l'énonciation.

٥, ٤. القولُ والمعْنَى.

يعرّف ديكرو مَعْنَى المقول بِأنّه صورة من القول أو وصف لَهُ (Ducrot. 1984.p182). فَمَا القول؟

يعود بنا هذا السؤال إلى حقيقة أوّلية مفادها أنّ النّتاج اللغوي، كلَّ نتاج لغويّ، يمكن أن ينظر إليه من زاويتين : إمّا باعتباره متتالية من الوحدات اللغوية المتحققة في الإنجاز بغضّ النظر عن شروطه، وهذا يوافق مفهوم المقول l'énoncé، أو باعتباره حدثًا تنشأ منه هذه المتتالية. وهو عندئذ، النشاط اللغوي الذي يمارسه المتكلّم في لحظة التكلّم،فيحرك نظام اللغة بمقتضى حدث الاستعمال الفرديّ المخصوص. ويوافق هذا الوجه مفهوم عمل القول L'énonciation. (Benveniste. 1995t2.p77).

وقد عُدّ القول، بناءً على ذلك، حدثا تاريخيّا ظرفيّا لا يتكرّر على نفس صورته مرّتين.



فهو فعل المتكلّم المخصوص في المقام المخصوص. ولمّا كان أشبه بباب لا ينقاس، صار، بمقتضى المبدأ القاضي بأنه لا علم إلا بما هو كلّيّ النموذج الأعلى لما لا يدرك l'archétype même de l'inconnaissable. (Todorov. 1970. P. 3)

وقد نتج عن هذا الأمر أمور منها :

شدّة التباس مفهوم القول بمفهوم المقول. فاستعملا على الترادف، بمقتضى دلالة المصدر على معنى المفعول كما في العربيّة أو دلالة اللاحقة (- tion) في الفرنسية على معنيي العمل وحصيلته.

ومنها أيضًا اختزال مفهوم القول في ما يأتيه المتكلّم من نشاط لغويّ واستبعاد مقوّمات القول الأخرى. فيقع تخصيص القول بآلية إنتاج المقول وتخصيص موضوع البحث بصور حضور الذّات القائلة في مقولها (Orecchioni : 1980 . p 30).

٥, ٥ . القول أثر في المقول.

أفضت استحالة إدراك القول حدثا إلى مقاربته من زاوية ما يتركه من أثر في المقول. فنشأت من ذلك مسألة هي البحث في قوانين القول انطلاقا من أثره في المقول الناتج عنه. وصار اللغويّون يسألون عمّا إذا كانت توجد أبنية لغوية وعناصر نحوية نوعيّة تقبل التحليل على نحو يسمح للّغوي بأن يعيد بناء مسار القول من خلال المقول. فيكون موقعه منه أشبه بموقع السدى من لحمة النسيج.

وهي طريقة في النظر يمكن أن تنتج عنها نتائج نظرية أساسية تخصّ بنية اللغة وآلية اشتغالها.

ولعلّ أهمّ ما يترتب عليها أنّ اعتبار القول حدثا فردًا ليس إلا مظهرًا يخفي خضوع آليته لبعض الخطاطات les schemas المسجّلة في بنية اللغة نفسها. (Arrivé et al : 1986. P 254).

٦ . القولُ جهاز شكليّ مُولّد لمعْنَى المقول.

٦, ١ . القول يقحِم المتكلّم في كلامه.

أوّل مقوّمات هذا الجهاز هو المتكلّم. فشرط إمكان القول باعتباره عملاً لغويًّا كليّا تتولّد منه سائر الأعمال اللغوية، هو استحواذ المتكلّم على جهاز اللغة الشكلي بما يسمح



لَهُ بالإعلان عن موقعه بواسطة قرائن مخصوصة (Benveniste. 1995.t2. p 77).

ومن البديهي، أنّ أظهر هذه القرائن ضمير المتكلّم. فمرجع الضمير «أنا» هو من يقول «أنا». غير أنّ المتكلّم، منذ اللحظة التي يعلن فيها عن نفسه متكلّما، ينشئ الآخر في مواجهته إنشاءً، مهما تكن درجة حضور هذا الآخر في كلامه. «فكل قول –فيما يرى بنفنيست– هو صراحة أو ضمنا تحديث allocution يفترض مخاطبا» (Benveniste .t2.p79. 1995).

ومثلما أنّ ضمير المتكلّم هو أظهر القرائن الدّالة على حضور القائل في مقوله بمقتضى عمل القول، فإن الضمير «أنت» يعيّن الفرد الحاضر في مقام القول بصفته مخاطبا.

٦ , ٢ . القول موجّه لمعنى المشيرات.

تشارك الضميرين «أنا» وأنت في سماتها القوليّة جملة من الظواهر كأسماء الإشارة وبعض ظروف الزمان والمكان مثل الآن وأمس وغدًا وهنا وهناك... وقد اصطلحوا على تسميتها بالمشيرات embrayeurs أو déictiques.

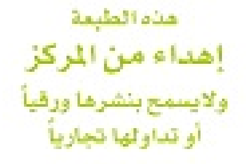
ومن أجل أن نفهم المقصود بالمصطلح ونلمّ بجانب مما يميّز هذه الوحدات من سائر العلامات اللغويّة، يحسن بنا أن نعقد مقارنة بين مقولين مثل (٢٠) و(٢١).

(٢٠) الأرض كرويّة الشكل.

(٢١) أنا من قابلك أمس هنا.

فالأوّل: «الأرض كروية الشكل» مقول لا يتأثّر معناه تأثرا ملموسًا بشروط قوله. فيظلّ ثابتًا من قول إلى آخر. وليست تلك حال المقول الثاني. فالضمير «يمتلئ» بمعنى جديد مع كل عمل قول. والأمر نفسه بالنسبة إلى ضمير المخاطب. والظرفان «أمس» و«هنا» يتغيّر معناهما بتغيّر زمان القول ومكانه. ولكن بأيّ معنى بتغيّر معنى المشيرات من قول إلى آخر؟

الحقّ أنّ قولنا إن المشيرات يتغير معناها من قول إلى آخر ادّعاء يفتقر إلى الدقّة لـِمَا قد يفضي إليه من الزّعم بأنّها علامات لا مدلول لها في ذاتها. وهو زعم لا سند لهُ. إذ يبدو أن كلّ مشير ينطوي على مدلول عام. فـ «أنا» ضمير المتكلّم وعلامته و«أنت» ضمير للمخاطب وعلامة عليه في الكلام. غير أنّ مدلوليهما ليس من جنس مدلول أسماء الذوات. فبينما لا يمكنك أنْ تحدّد قيمة المشير المرجعية إلاّ باعتبار مقام القول المخصوص، فإنّ علامات من



قبيل «فرس» و«جدار» و«رجل» تنطوي على مدلول أو تعريف يسمح لك، خارج كل استعمال وبصفة قبلية، بضبط باب من الموجودات يقبل التسمية بهذه الأسماء. وليس هذا شأن المشيرات. فخارج قولك المخصوص لا يوجد صنف من الموجودات تسميه «أنا». ففي نهاية المطاف، مرجع «أنا» هو من يقولُ «أنا» في هذا القول أو ذاك. فحدّ المشيرات يستدعى بصفة لافتة، سمتي الدور والانعكاس في اللغة (Maingueneau. 1993. p.4- 6).

٦, ٣. القول منشئ لمقولة الزّمان.

تنشأ مقولة الزّمان -فيما يرى بنفنيست- في القول وبه. ذلك أنّ دلالة الصيغ الفعلية على الزّمان، أمر مرجعه إلى المتكلّم الذي هو مركز القول. وعليه فإن «الأزمنة اللغويّة التي يوافقُ عمُودها الفقريّ الحـالَ ،أي لحظة القولِ، تمثل جزءًا من هذا الجهاز الضروريّ» (Benveniste. 1995t2.p80).

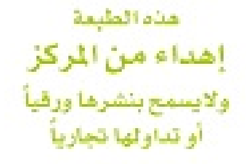
من القول تنشأ مقولة الحال. ومن الحال يتولّد معنى الزمان. فالحال هو حقّا منبع الزمان وعلامته الفارقة. وصورة ذلك أن الإنسان لا يسعه أن يحيا الآن وأن يعبّر عنه إلاّ في القول وبه. فيكون حدّا فاصلاً بين ما كان وانقضى وما سيكون ونقطة مرجعيّة يُعرف بالعودة إليها جزء هام من تقسيماتها الدّاخلية.

٦, ٤. القول متحكّم في العمل اللغوي المزجّى بالمقول.

يهيّئ القول زيادة على تحكّمه في معنى الأشكال اللغوية المذكورة الشروط الضرورية لنشأة معاني الكلام الكُبرى أو الأعمال اللغوية التي يزجّيها المتكلم. وذلك في مستويين:

فمن ناحية يجد المتكلّم، على ذمته، منذ اللحظة التي يستخدم فيها اللغة بنيّة التأثير في المخاطب فئة من الظواهر النحويّة كتراكيب الاستفهام والنداء والتعجب والأدوات المرتبطة بها والظواهر النغمية المؤدية لمعانيها. وهي تنطوي على خصائص صياغيّة ودلالية يصعب على الدّارس أن يصفها ويفسرها بمعزل عن صلتها بعمل القول وعن اعتبارها أبنية من الجهاز اللغوي متجهة إلى جعل القول ممكنا .ومن ناحية ثانية، فإن السمة المميزة للأعمال اللغوية هي أنك لا تستطيع أنْ تزجّيهاّ أو توقعها دون أن تجهد في تعريف مخاطبك بأنك توقعها. فإنشاؤك أمرًا، معناه ادّعاؤك أن مخاطبَك مطالب على وجه الإلزام والتكليف بإتيان عمل مّا هو مضمون ذلك الأمر. ثم ادّعاؤك أنّ مطلوبك شأن يَضطرّ





إليه المخاطبَ نَفْسُ القول الذي أحدثته. فالمتكلّم يكسب كلامه بمقتضى عمل القول قوّة تلزم المخاطب بأمر لم يكن ملزماً به من قبل. (Ducrot : 1984. p 183).

فإذا أضفت إلى ذلك، ما لهوية المتخاطبين من أثر حاسم في ضبط نوع العمل اللغوي الذي يزجّى بالمقول اتضح لك به جانب من قولهم إن معنى المقول هو صورة من قوله إذ «تقضي هذه الفرضية بأن نعتبر تخصيص الحدث الذي يمثله بروز القول جزءًا من الأجزاء المكونـة لهذا المعْنَى. ويوصف هذا الحدث بأنه منشئ إلزامات. أي مفض إلى تحوّل في وضـع المتخاطِبَيْن العُرْفيّ» (Ducrot.1994.p390).

٧. القول جهاز شكلي مسجّل في بنية اللّغة.

ليست الظواهر المتّصلة بالقول من حيث هو حدث فرد ظواهر استعمالية خالصة، مثلما قد يذهب إليه الظنّ. وهي ليست جزءًا مما يعرف في اللسانيات البنيويّة بالكلام parole. وإنما هي ظواهر نظاميّة مسجّلة في بنية اللغة ذاتها بمختلف مستوياتها التركيبية والمعجميّة والنغميّة. بل إن اكتشاف أثر النشاط القولي في بنية اللغة ليعدّ أهم ما أضافه الاتجاه اللغوي المسمّى لسانيات القول.

وقد اعتنى أصحابه عناية خاصة ببعْض الظواهر التي يستدلون بها على كفاية فرضيّاتهم حول بنية اللغة وآلية اشتغالها.فانصبّ اهتمامهم، في مستوى المعجم، على الخصائص الدلالية و الإحالية في فئة الكلمات التي سمّوها مشيرات خاصّة. واعتبروا أن وظيفتها الأساسية هي وصل المقول بمقام القول.

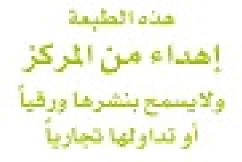
وعكفوا، في مجال التركيب، على دراسة فئة من البنى التركيبيّة والوظائف النحويّة التي تتميز بشدة اتصالها بعمل القول.من ذلك عناية أصحاب هذا الاتجاه بالأصوات وأسماء الأفعال وأبنية التعجّب وبعض صور النفي.فقد لاحظ ديكرو، في معرض حديثه عن معنى التعجّب، أن الفرق بين أبنيته المخصوصة وبنية المقول الخبري، ليس في كم الإخبار ولا في نوعه، وإنما في الطريقة التي يخصّص بها المتكلم قوله.

فالفرق بين المقولين (٢٢) و(٢٣)

(٢٢) ما أجمل الطقس!

(٢٣) الطقس جميل جدّا.

يكمن في الطريقة التي يتوخاها المتكلّم في تمثيل قوله. ففي حالة الجملة الخبرية (٢٣)



يصوّر المتكلّم قوله على أنه ناتج بصفة كليّه عن اختيار واع وعن قرار طوعيّ بالإخبار عن موضوع مّا بحكم. وأمّا في حالة التعجب (٢٢) فإن القول يقدّم من خلال بنية المقول وخصائصه النغمية في صورة العمل الناشئ من الانفعال، فكأن المتعجَّب منه هو ما دفع المتكلّم دفعًا إلى إنشاء القـول (Ducrot. 1984.p186). وهذه الخاصيّة تبدو أظهر في استعمال الأصوات وأسماء الأفعال من قبيل آه! وإيه! وهيهات!

من جهة أخرى تحتفظ اللغة بصنف من المفاعيل التي لا تحلل على نحو ملائم إلا باعتبار اتصالها بعمل القول كالمصدر المؤكّد لغيره في النحو العربي. وما يعرف بـ les adverbes d'énonciation في الفرنسية. فالعناصر المسطّرة في الأمثلة :

(٢٤) – جاء زيد حقّا لا باطلاً

(٢٥) – بصراحة ليتك لم تفْعل

(٢٦) – Bref, vous devez sortir

(٢٧)– Sincèrement, ne fais pas ceci

لا تقبل بوجه أن تعلّق بالإسناد في الجمل التي قبلها أو بعدها، وهي لا تخصّص محتواياتها القضويّة. وإنما تختصّ بأنها تعبير عن تدخّل المتكلّم في مقوله تدخّلا يعبّر عن الجهة التي أخرج عليها قوله لا عن مضمونه. فالمصدر «حقّا لا باطلاً» في المثال (٢٤)لا يؤكّد الفعل جاء، بل يؤكد معنى الإخبار الحاصل بكل المقول. وكذلك الشأن بالنسبة إلى بقية الأمثلة حيث تتعلق المتمّمات المسطرة بالأعمال اللغوية المزجّاة بها من تمنّ وأمر ونهي.

وتقدم أفعال الاقتوال les verbes délocutifs مثالاً ثالثًا دالاً على اندراج الظواهر المتصلة بالقول في نفس بنية اللغة. فأفعال مثل بَسْمَل وحمدل وحوقَلَ ولبّى وَسبّح لا يمكنك أن تصف دلالتها دون اعتبار ما تتضمنه من إحالة عليعمل القول وعلى المعنى المزجّى به.

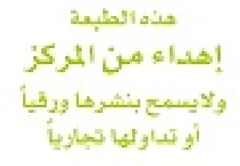
فالبسملة قول القائل «بسم الله» مبتدأً كلامه.

والحمدلة قوله «الحمد لله» منشئا للدّعاء.

جملة هذه الظواهر وغيرها يستدل بها مثلما أسلفنا على أنّ القول هو عبارة عن جهاز شكلي مسجل في بنية اللغة، يوسع للمتكلّم مكانًا فيها ويهيئ لَهُ شروط تصريفهـا في الحديث (Ducrot 1995p.391).

■ ■ ■





الفصل الثّاني:
القول والكلام والجملة في النّحو العَرَبيّ

١ - تمهيد

يساق مصطلحا الجملة والكلام في كتب النحاة العرب، على نحو لا يمكن إلاّ أنْ يشعر معه من يريد التحقيق في مفهوميهما بشيء من الارتباك. فمهما حصّنت حديثك عنهما بالصّفات المخصّصة لهما من قبيل الإفادة والاستغناء والتمام فإنك لا بد أن تواجه في مستوى من النّظر أو في آخر، قضيّة العلاقة بينهما. يكفي أن تنظر في قول المبرّد متحدّثا عما يقع صلة : «ولو قلت قامَ الذي ضربت هندٌ أباها لم يجز لأنّ الذي لا يكون اسمًا إلا بصلة ولا يكون صلته إلاّ كلامًا مستغنيًا نحو الابتداء والخبر والفعل والفاعل والظّرف مع ما فيه نحو في الدّار زيد. ولا تكون هذه الجمل صلة لَهُ إلاّ وفيها ما يرجع إليه من ذكره..» (المبرّد المقتضب ج١،ص ١٩).

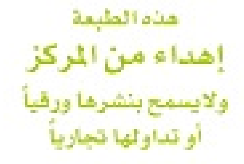
فإن أنت أخذت بمذهب من قال بترادفهما لزمك أن تعلل دلالة هذا الترادف في مجال معرفيّ دقيق تعزّ فيه المترادفات وأن تفسّر لماذا تمحّض أحدهما للدّلالة الاصطلاحيّة دون الآخر. ولزمك كذلك أن تتصدّى للرأي القائل باختلافهما تحليلاً فتعليلاً فتصويبًا. وإن أنت سايرت من قال بتغايرهما لزمك من ذلك ما يلزم القائل بشقّ الشعرة. إذ لا مندوحة لك من أن تبيّن كيف يكون الشيء نَفْسَه وغيْرَه في وقت واحد.

وأصل المسألة هو البحث في القضايا المرتبطة بوحدة التّحليل النحوي الكبرى : ما هي؟ ومن أي شيء تشتقّ؟ وكيف تضبط حدودها؟

وهي قضايا لها اتصال متين بموضوع بحثنا في خصائص أفعال القول وصور الحكاية. يكفي لتتبين وجهه أن تسأل عن هويّة المقول المركب إلى فعل من الأفعال وعن الكيفية التي يتركب بها إليه، والأثر الذي يتركه الفعل فيه وأن تحاول وجها من التأول لقول سيبويه في الكتاب «وإنما تحكي بعد القول ما كان كلامًا لا قولاً» (الكتاب ج ، ص ١٢٢).

عملُنا في هذا الفصل تحقيق في المفاهيم التي تقع عليها ثلاثة مصطلحات هي : القول والكلام والجملة، وبحث في ما بينها من علاقات وما يترتّب على وضعها الوضع الذي نختاره من مسائل.





٢- التقريب لحدّ المفاهيم التي تقع عليها مصطلحات: القول والكلام والجملة.

٢, ١. القول.

القول لغة مصدر من قال يقول. جاء في لسان العرب: «القول الكلام على الترتيب وهو عند المحقّق كل لفظ قال به اللسان، تامّا كان أو ناقصًا. تقول قال يقول قولاً، والفاعل قائل والمفعول مقول».

وقد يدلّ القول على المقول، بمقتضى دلالة المصدر على المفعول.

ويرجع القول في الاصطلاح إلى اللفظ. فهو نوع منه يخصّص حدَّه فصْلُ المعْنى. فاللفظ أو التّلفّظ اسم لكل تصويت يحدثه الإنسان بتحريك جهاز النطق وتحصل منه حروف، سواء وقعت تلك الحروف على الهيئة التي تحصل منها كيانات توافق ماله معنى بالوضع أم لاَ. أمّا القول فلا يطلق إلاّ على اللّفظ الواقع على معنى. فكل قول لفظ ولا ينعكس. إذ شرطه المعنى بخلافه.

قال السيوطي في همع الهوامع «اللفظ جنس يشمل المستعمل والمهمل لأنّه الصوت المعتمد على مقطع».

وعرّف القول بأنّه «اللفظ الدّال على معنَى» ودقّقه. فقال «الدّال على معنَى فصل يخرج المهملَ» (همع الهوامع ص ٥١).

ويصنّف القول باعتبار المعنَى إلى تامّ وناقص «فالتامّ هو المفيد، أعني الجملة وما كان في معناها من نحو صه وايه والناقص ما كان بضدّ ذلك» (ابن جني : الخصائص. ج ١ ص ١٧).

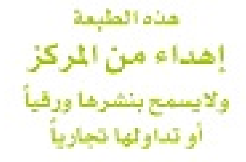
يشمل الناقص كل لفظ «مذل به اللسان» وكان له معنَى دون أن يكون مفيدًا. ومنه أقسام الكلم الثلاثة. وكل ما يتكلّم به من أنواع العبارات التي تقصر عن إفادة المخاطب معنى تامّا يحسن ألاّ ينتظر عليه مزيدًا انتظارًا تامّا معتدّا به كالذي يبقى مع المسند إليه دون المسند أو مع جملة الشرط دون جزائها.

ويوافق التامُّ «الجملة المفيدة» وما كان في معناها من الأصوات وأسماء الأفعال وهو مرادف للكلام في اصطلاحهم.

٢, ٢. القول بمعنى الاعتقاد

إطلاق القول على الاعتقاد والرأي أمر درجَ ومجاز جرَى في الاستعمال حتّى نُسيَ





أصله. فاستقر معنى من المعاني التي تدل عليها كلمة قول بالتوسّع. غير أنّ ذلك لم يمنع النحاة من السؤال عن مناسبة هذا التوسّع. فقال ابن جنّي في تعليله: «فأما تجوّزهم في تسميتهم الاعتقادات والآراء قولاً فلأن الاعتقاد يخفى فلا يعرف إلاّ بالقول أو بما يقوم مقام القول من شاهد الحال؛ فلمّا كانت لا تظهر إلاّ بالقول سمّيت قولاً، إذ كانت سببًا لهُ وكان القول دليلاً عليها. كما يسمّى الشيء باسم غيره إذا كان ملابسًا لهُ».

ليس يعنينا من مادّة هذا التعليل وما يحتوى عليه من الاستدلال سوى ما يلقيه من ضوء على عبارات من قبيل «اللفظ المفيد» و«المعنى الذي يحسن السكوت عليه» مما ورد في حدّ القول لأن وضع القول على الاعتقادات والآراء إنما يناسب ما كان لفظا دالاً على معنى تامّ. فالمعنى المفيد هو ما يصلح اعتقادًا يتصوّره الإنسان.

لذلك نرى أن أصل المسألة في تصوّر العلاقة بين القول والاعتقاد، أنّه لا قول إلاّ عن اعتقاد[١]. فالاعتقاد مؤسس للقول ملابس له.

ويدُلّك على ذلك أمران:

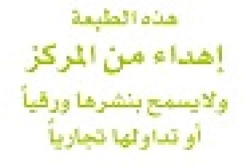
أوّلها: اشتراطهم القصد في حدّ الكلام. وهو في اصطلاحهم القول التام.




وثانيها: إجراء الفعل «قال» في بعض اللهجات العربية مجرى «ظنّ» مطلقا. والظنّ جهة من جهات الاعتقاد. قال ابن يعيش: «وقد يجرون القول مجرى الظنّ فيعملونه (...) لأن القول يدخل على جملة مفيدة فيتصوّرها القلب ويترجّح عنده. وذلك هو الظنّ والاعتقاد. والعبارة باللسان عنه هو القول. فأجروا العبارة على حسب المعبّر عنه. ألاَ ترى أنه يقال هذا قول فلان ومذهب فلان، وما تقول في مسألة كذا. ومعناه ما ظنّك وما اعتقادك. فمنهم من يعمله عمل الظنّ كذلك، وهي لغة بني سليم[٢]. ومنهم من يشترط أن يكون معه استفهام وأن يكون القول فعلاً

١- يفسّر هذا استعمال طائفة من أفعال القول في معنى الاعتقاد. وإذا كان أظهرها هو فعل القول الصريح كما هو بيّن في تحليلنا، فإنّ الأمر يتعدّه إلى غيره (هذه الملاحظة لفت انتباهنا إليها أحد المحكمين).

٢- من استعمالات القول في بعض اللهجات العربية المعاصرة الشبيهة بما سمّي لغة بني سليم، استعمال أقرب إلى التشبيه ومنه قولهم « تقول إنّه كذا» بمعنى كأنّه كذا. هذا الاستعمال نبهنا إليه أحد المحكمين، ولعلّه جدير بالفحص إمّ باعتباره استعمالا قائما بذاته أو باعتباره صورة فرعيّة من صور الاعتقاد نظرا لدلالة بعض أفعاله على ما يقرب من التشبيه كخلته وحسبته.



للمخاطب وأن لا يفصل بين أداة الاستفهام والفعل بغير الظرف (شرح المفصّل، ج ٧، ص ٧٩).

٢,٣. الجملة والكلام في اللغة

الجملة في اللغة، مصدر من جَمَلَ يجمُل ومعناه الجمع، جاء في لسان العرب: «والجُملة واحدة الجُمل. والجملة جماعة الشيء. وأجمل الشيء جمعه عن تفرقة. وأجمل لهُ الحساب كذلك. والجملة جماعة كل شيء بكماله من الحساب وغيره. ويقالُ أجملت له الحساب والكلام...»

والملاحظ شدّة اتصال مدلول الجملة اللغوي بمعاني الجمع وإضافة الشيء إلى الشيء والحساب. وهي معان عرفانية تعبّر عن عمليات ذهنية تقتضي درجة من التعميم والترقّي في مدارج التجريد تميّز المعارف الرياضيّة والهندسيّة.

وأما الكلام فهو اسم لمصدر «كلّم» وهو التكليم، ولم يستعمل فعله مجرّدًا. ومن خصائص اسم المصدر تردّده في الاستعمال بين ما تدل عليه الأسماء من الذوات والمعاني وما تدل عليه المصادر من الأحداث والأعمال تردّدًا لا يرفع لبسه إلاّ السياق. وبيانه في الأمثلة (١) و(٢) و(٣)

(١) – فيومئذ لا يعذّب عذابه أحد ولا يوثق وثاقه أحد (الفجر ٨٩)

(٢) – وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين (البقرة ٢)

(٣) – أحلّ لكم صيد البحر وطعامه متاعا لكم وللسيارة (المائدة ٥)

ففي (١) استعمل العذاب والوثاق اسمين للتعذيب والإيثاق للدلالة الحدثية وأُكّدَ بهما الفعلان.

وبخلافه فإن «الطعام» في (٢) يحتمل الوجهين الدلالة الاسمية فيكون معناه «ما يطعم» والدلالة الحدثية فيكون بمعنى «الإطعام». وأمّا في (٣) فلا شك في تمحّض «الطعام» للدلالة الاسمية.

وأمّا «الكلام» في استعمال النحاة، فقد وجدنا الأستاذ الشاوش متردّدًا في توجيهه لإحْدى الدلالتين .فقد قال في ص ٢٤٢ «على أن هذه اللفظة وإن وافقت من حيث الوزن صيغة المصدر فإن استعمالها بمعناه محدود نسبيا (...) وقد يغلب عليها التمحّض للاسميّة... فتكون مرادفة للعبارتين «ما يتكلّم به» أو «المتكلّم به». ثم قال معللاّ



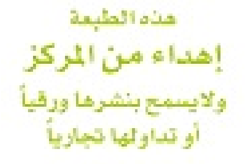
استعصاء الكلام على الجمع»وقد يكون ذلك راجعًا إلى ضعف تمحض هذه الكلمة للدلالة على الاسمية وما كان هذا شأنه استغنوا فيه عن صياغة الجمع (الشاوش: ٢٠٠١ص ٢٤٤) وما كنا لنثبت على رأي في توجيه المصطلح لإحدى الدلالتين لو لاَ ما ذهب إليه ابن جني في الخصائص ووجدنا صداه عند ابن يعيش في شرح المفصّل. فقد خلص ابن جنيّ من تقليب معاني الجذر «ك.ل.م» إلى وصل الكلام بالكَلْم (= الجرح) والكُلاَم (ما غلظ من الأرض) بجامع الشدّة والتأثير. (الخصائص. ج ١- ص ١٥). وتناول ابن يعيش هذا الرأي فقال :«الكَلاَم والكِلِم أخصّ منه (= من القول) والذي قضى بذلك الاشتقاق مع السّماع. ألا تَرى أنّ اشتقاق الكلام من الكلم وهو الجرح كأنّه لشدة تأثيره ونفوذه في الأنفس كالجرح (...) قال الشاعر : وجرح اللسان كجرح اليد..» (شرح المفصّل ج ١ – ص ٢١).

ومهما واجهت هذا التحليل باعتباطية العلامة اللغوية وبأن تشابه الألفاظ لا يعنى تشابه المعاني، والعكس بالعكس، فإنك لا تستطيع أنْ تنفي وجاهة حدسهم بالعلاقة بين الكلام والكَلْم، من جهة أنّ كلاّ منهما عمل مؤثر وحادث ماض في من تعدّى إليه. ويؤيد هذا تسميتهم معاني الكلام بأسماء الأحداث من الإخبار والاستخبار والأمر والنّهي والتعجّب وكلّها مصادر تجري في استعمالهم مجرى الدلالة على الأحداث والأعمال.

٢ , ٤ . الجملة والكلام مصطلحين نحويين

لم يعرّف سيبويه الجملة ولا وردت في كتابه مصطلحًا. وإنما وردت في عدّة مواضع في «الكتاب» بمعناها اللغوي. (نحلة ١٩٨٨ص ١٩).

وأمّا لفظ الكلام فقد تردّد كثيرًا في الكتاب في مواقع عديدة منه «واختلفت معانيه أحيانا من موقع إلى موقع» (الكشو ٢٠٠٠: ص ٩) فجاء بمعنى الحديث وبمعنى النثر وبمعنى اللغة (انظر ج١ الصفحات : ٢١، ٢٥، ٢٦، ٦١). ووردَ أيضًا، وهذا هو المهم، بمعنى «وحدة التحليل النحوي الكبْرى». قال سيبويه «ألا ترى أنّ الفعل لا بدّ له من الاسم (= الفاعل) وإلا لم يكن كلامًا» (الكتاب ج١ ص ٢١). إلاّ أنّ سيبويه حدّث عن نفس الأمر بحديث لم يرد فيه لفظ الكلام، وظهر مكانه مصطلحا المسند والمسند إليه. قال «هذا باب المسند والمسند إليه. وهما ما لا يغني واحد منهما عن الآخر. ولا يجد



المتكلّم منه بدّا. فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبنيّ عليه، وهو قولك عبد الله أخوك وهذا أخوك ومثـل ذلك يذهب عبد الله فلا بدّ للفعل من الاسم، كما لم يكن للاسم الأوّل بدّ من الآخر في الابتداء» (الكتاب ج ١- ص ٢٣).

وليس يختلف هذا الحديث عما سيقوله ابن هشام، لاحقا، في حدّ الجملة: «والجملة عبارة عن الفعل وفاعله... والمبتدإ وخبره» (مغني اللبيب ص ٣٧٤). وهو ما يعني أنّ بعض المفاهيم قد ينشأ ويوجد لزمن قبل أنْ يوجد مصطلح يدل عليه.على أنّ المحقّقين من الدّارسين مجمعون على أسْبقيّة لفظ الكلام على لفظ الجملة في الاستعمال الاصطلاحي.[1] إذ يبدو أنّ الجملة لم تتمحّض للدلالة الاصطلاحيّة إلاّ انطلاقا من كتاب المبرّد (ت ٢٨٥هـ) المقتضب حيث يقول «هذا باب الفاعل وهو رفع وذلك قولك قام عبد الله وجلس زيد. وإنما كان الفاعل رفْعًا لأنّه هو والفعل جملة يحسن السكوت عليها وتجب بها الفائدة للمخاطب، فالفاعل والفعل بمنـزلة الابتداء والخبر، إذا قلت قام زيد فهو بمنـزلة قولك «القائم زيد». (المقتضب ج١- ص ١٤٦) وقد استخدم مصطلح «الجملة المفيدة» تلميذه ابن السرّاج (تـ ٣١٦) فقال «الجمل المفيدة على ضربين : إمّا فعل وفاعل وإمّا مبتدأ وخبر» (الأصول ج ١ ص ٧٠).

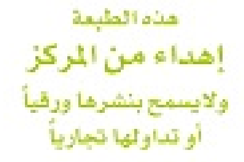
ولنا على ما سبق ملاحظتان:

الأولى؛ أنّ ظهور مصطلح الجملة لم يلغ مصطلح الكلام ليحل محله. فقد استمر النحاة في استعمال اللفظين استعمال المصطلحات، إلاّ ما كان من متأخريهم ومن معاصرينا، فانهم قد زهدوا في مصطلح الكلام زهدًا يرجعه الدارسون إلى توفرهم على التصنيف المدرسي وأخذهم بمبادئ التيسير.

والثانية؛ أنّ بين ما حدّث به سيبويه عن المسند والمسند إليه وذكره ابن هشام في حدّ الجملة، من جهة، وما في كلام المبرّد وابن السراج، من جهة أخرى، فرقا. تُظهر هذا الفرق عبارت مثل «يحسن السكوت عليها» و«المفيدة» و«تجب بها الفائدة» الواردة عند الأخيريْن دون الأوّليْن. وهي عبارة عن فصل يدخل، عند من يفرّق بين الكلام والجملة، في حدّ الكلام ويميّزه منها.

فهل يقوم هذا الاختلاف دليلاً على أنّ المبرّد وابن السّراج يتحدّثان عن حقيقة لغويّة

١- انظر : المجدوب ١٩٩٨ص: ١٤٩-١٥٧ ونحلة: ١٩٨٨ص: ١٩ والشاوش، ٢٠٠١ ص: ٢٦٧



مغايرة لتلك التي تحدّث عنها سيبويه وعرّفها ابن هشام، وذلك بالرغم من وحدة المصطلح، فنكون أمام كيانين لغويين مختلفين أم الأمر يتعلق باختلاف في زاوية النّظر ومستوى التحليل؟

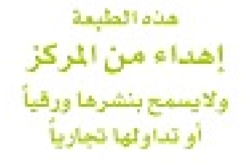
وأيّا كان الرأي، فإنّ فيه تنبيهًا على إشكالية هذا الفصل. ومدارها على مصطلحي الكلام والجملة، وما يلحق بهما من صفات كالاستغناء والتمام والإفادة: هل يقعان على مفهوم واحد فيترادفان. أم يقعان على مفهومين[1] مختلفين فنحتاج إلى استجلاء مضمونيهما وتبيّن ما يوافقهما من الوقائع اللغوية.

١- مواقف المحدثين : يتنازع مواقف المحدثين من هذه المسألة اتجاهان.

الاتجاه الأوّل : انساق أصحابه وراء الرأي القائل بترداف الكلام والجملة. وربما سهّل عليهم ذلك زهد المتأخرين من النحاة في هذه القضيّة حتى جرّدوا لفظ الكلام من كلّ دلالة اصطلاحيّة وهو ما هوّن على المترجمين اتخاذه مقابلاً لمصطلحات لسانية أعجميّـة مثل la parole وle langage وحتى le discours.نحن نجد هذا الموقف عند عباس حسن في النحو الموافي. يقول، «الكلام (أو الجملة) هو«ما تركب من كلمتين أو أكثر، وله معنى مفيد مستقلّ» (ج ١، ص ١٥) ولم يجد غيره في الاختلاف سوى اختلاف في الاصطلاح فلا تتأتّى المشاحّة فيه ولمْ ير الأستاذ الكشو موجبًا لبحث هذه القضيّة ومَالَ إلى اعتبار الأمر من قبيل تطوّر الجهاز الاصطلاحي الذي يحتمل حلول مصطلح مكان الآخر. فجمع الفصول التي ترد في حدّ المصطلحين عند النحاة من إسناد وإفادة واستقلال وقصد تحت عنوان واحد هو «مقوّمات الجملة» (الكشو : ص ١٥).

وأمّا الاتجاه الثاني :فقد اهتم أصحابه بالنصوص التّراثيّة التي تلحّ على الفرق بين المصطلحين. ورأوا أنّ نقاشاتهم فيه تستحق عناية الباحث في مسألة وحدة التحليل النحوي الكبرى ما هي؟. وأفضل من عبّر عن هذا الموقف، في حدود ما أطلعنا عليه، هو الأستاذ عبد القادر المهيري. فإنه بعد أنْ عرض الفرق بين الكلام والجملة على نحو ما سطره ابن هشام في المغنى. قال «ولئن لم يقع العمل بهذا التمييز ولم يستغل في التحليل النحوي لإزالة الالتباس من الحديث الخاصّ بالجملة فإنه يدلّ على أن بعض النّحاة قد شعروا بضرورة الفصل بين صنفين من التراكيب لا يمكن الخلط بينهما» (المهيري ، ١٩٩٣،ص ٣٤).

وأمّا الأستاذ الشاوش فقد طرح القضيّة من زاوية ما يتّسمُ به مصطلح الكلام من تعدد دلالي. وخصائص صياغية نتج عنهما أمران: أولهما استقرار منافسه مصطلح الجملة في الاستعمال دونه. وثانيهما التباس مصطلح الكلام على المحدثين. فقال «ونحن نرجّحُ أنّ عدم فهم المحدثين، ونحن منهم، لما قصد النحاة إليه بهذا المصطلح هو السبب الذي منع مصطلح كلام من التواصل للدلالة على الجملة التّامة.» (الشاوش، ٢٠٠١ ص ٢٤٣).



٣- من النحاة من قال بترادفهما

ينسب القولُ بترادف الكلام والجملة إلى مرحلة من تاريخ النحو العربي تسبق القرن السابع (الكشو، ٢٠٠٠، ص ١٤). ولعلّه ترادف حصل بردّ الكلام إلى الجملة . فقد لاحظ الأستاذ الكشو أن «لفظة الجملة من حيث هي مصطلح لا ترد قائمة بنفسها، وإنما ترد في مضانّها من الخبر والصّفة والحال والموصول والقسم والشرط ونحوها... كذا الحال من سيبويه إلى المتأخّرين» (الكشو، ٢٠٠٠ ص ١١). ولاَشكّ أن المقصود بالجملة هنا هو النسبة الإسناديّة غير المستقلة بذاتها كـ «قام أبوه» من »زيدٌ قام أبوه». وإطلاق الكلام على النسبة الإسناديّة غير المستقلة، استعمال خاصّ. إذ قلّما يطلق الكلام مصطلحا على هذا الصنف من الوحدات اللغويّة.

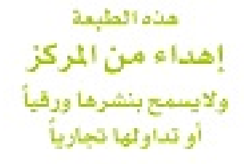
غير أنّ آخر كلام الأستاذ الكشو يحتاج إلى تعديل، فقد ورد مصطلح الجملة بغير هذا المفهوم، مرادفًا للكلام أيضًا. ولكن في تسمية صنف مختلف من الوحدات اللغويّة هي الحاصلة من ائتلاف الكلم في «وحدة نحويّة دلاليّة كبْرى» تحصل منها الفائدة للمخاطب ويحسن من المتكلّم السكوت عليها. قال ابن الخشاب: «والائتلاف المفيد منها (= الاسم والفعل والحرف) إذا ألفت يُسمّى كلامًا عند النحويين وجملة، والجملة كل لفظ أفاد السامع فائدة يحسن سكون المتكلّم عندها (...) واعلم أنّ أصل الجملة الاستقلال بنفسها» (ابن الخشاب؛ المرتجل ص ٣٤٠) وهو رأي لا نعدم من يأخذ به بعد القرن السادس. قال في شرح المفصل «اعلم أن الكلام عند النحويين عبارة عن كل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه ويسمى الجملة نحو: «زيد أخوك وقام بكر» (ج١ ص ٢٠).

أهم ما نخرج به من تمحيص هذا القول، هو أن الكلام والجملة وإن ترادفا على الوجهين المذكورين، يدلاّن، بحسب السياق، على نوعين من الوحدات اللغويّة :

النوع الأوّل : هو النِّسب الإسناديّة غير المستقلة بذاتها. وهي التي تُسمّى في تصنيف الجمل الموقعي، بمقتضى نظرية العمل والإعراب، جملاً لها محلّ من الإعراب. ومصطلح الجملة أشد تواترًا عند الحديث عنها. وأهم ما في هذه الوحدات مظهرها التركيبيّ الإعرابي المعبّر عنه بالرابطة الإسنادية.

النوع الثاني هو الأقوال التامّة. وهي التي يجني منها المخاطب معنى يحسن من المتكلّم السّكوت عليه. سواء تركّبت تركيب إسناد كالسابقة أو لاَ. إذ المعوّل فيها عَلَى ما تجنيه من ثمرة معناها. يقول ابن جنيّ «أمّا الكلام فكل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه





وهو الذي يسميه النّحويون الجمل نحو: زيد أخوك وقام محمد (...) وصه ومه ورويد وحاء وعاء في الأصوات وحسّ ولبّ وأفّ وأوّه. فكل لفظ استقل بنفسه وجنيت منه ثمرة معناه فهو كلام (الخصائص: ج ١، ص ١٧).

ليس الترادف بين المصطلحين في بعض الاستعمال، إذن، سوى مظهر يخفى جوهرًا هو وجود كيانين لغويين من مستويين في التحليل مختلفين مثلت الحاجة إلى تمييزهما باصطلاحين مختلفين أحد المداخل الأساسية إلى توهيم من قال بترادف الكلام والجملة في اصطلاح النّحاة.

٤- من النّحاة من قال باختلافهما

خالف في اعتبارالكلام والجملة مترادفين نحاة منهم ابن جنّي ورضيّ الدين الاستراباذي وابن هشام والسيوطي.وللقول باختلافهما ثلاثة وجوه. نستعرض الأوّل والثاني منهما من باب الإحاطة بالمسألة. وأمّا الثالث فهو مقصودنا.



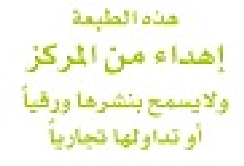
٤, ١. الوجه الأول: الكلام جنس والجملة نوع

يعدّ هذا الوجه أبسط وجوه القول باختلاف الكلام عن الجملة، فقد ذهب ابن جنّي في الخصائص إلى أنّ «الكلام جنس للجمل» (الخصائص،ج١،ص) وشرحه ابن يعيش فقال «الكلام عبارة عن الجمل المفيدة، وهو جنس لها، فكلّ واحدة من الجمل الفعلية والاسميّة نوعٌ لهُ يصدق إطلاقه عليها» كما أنّ الكلمة جنس للمفردات، فيصحّ أن يقال كل «زيد قائم» كلام ولا يقال كل كلام «زيد قائم». وكذلك مع الجملة الفعلية (شرح المفصل؛ ج ١، ص ٢١).

ويتضح لك من هذا أنّ الكلام جنس يقع تحته نوعان، يفترقان باعتبار نوع النسبة الحاصلة بين أجزائه. وهي إمّا اسمية وإمّا فعليّة.

ومثل هذا التصنيف لا يؤول في الحقيقة إلى القول بوجود فرق نوعي بين الكلام والجملة، بل يرجع إلى القول باتّحادهما.[١]

١- الحق أنّ المصنّفين، من زمرة القائلين بأن الكلام والجملة اسمان لنفس المسمى. يقول ابن جنيّ: أمّا الكلام فكل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه، وهو الذي يسميه النحويون الجمل (الخصائص ج ١ ص ١٧). ويرى ابن يعيش أن «الكلام عند النحويين عبارة عن كل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه ويسمى الجملة..» (شرح المفصّل ج ١، ص ٢٠).



٤,٢. الوجه الثاني.

منطلق هذا الوجه في تأويل الفرق بين الكلام والجملة، مفهوم الإسناد. فكلاهما راجع إليه إمّا لفظًا وإمّا حُكْما، ومداره على معنى الاستقلال. وللاستقلال في هذا السياق، مدلول تركيبي إعرابيّ خالصٌ. فالمستقل من التركيب هو ما عمل بعضه في بعض فتمّ واستغنى ولم تتناوله العوامل من خارجه. وإذا كان الأصل في الإسناد أن يكون مستقلاّ، فإنه قد يعرض لهذه الرابطة ما به تكون «جزء الكلام» لا الكلام. فتقع مواقع الاسم المفرد وتتسلّط عليها العوامل.

يحصل من ذلك، إذن، نوعان من الإسناد: إسناد مستقل قائم برأسه ويوافقه في الاصطلاح الكلام، وإسناد غير مستقل يناسب مصطلح الجملة. على أن مصطلح الجملة قد يتناول النوعين المستقل وغير المستقل.

يجد هذا التخريج مرتكزا له في ما أورده ابن هشام، وغيره عن اختلاف النحاة في عدد الجمل المعترض بها في ما اعتبره الزمخشري اعتراضًا، فقد وقف عند قوله تعالى : «ثم بَدَّلْنا مكانَ السيئةِ الحسنةَ حتّى عَفَوْا وَقَالوا لقد مسَّ آباءنا الضّراءُ والسرّاءُ. فأخذناهم بغتةً وهُم لاَ يشعرون ولوْ أنَّ أهلَ القُرَى آمنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركاتٍ منَ السَّماءِ والأرضِ ولكنْ كذّبوا فأخذنَاهُم بِمَا كانوا يكسبون. أَفَأَمِنَ أهلُ القُرَى أنْ يأتِيَهُم بَأْسُنَا بَيَاتًا وهم نَائِمُون» (الأعراف : ٩٥-٩٧).

فقال: «وقوله ولو أنّ أهل القرى... إلى يكسبون» وقع اعتراضًا بين المعطوف والمعطوف عليه...» (الزمخشري: الكشاف ج٢ ص١٢٢). المعطوف عليه قوله. «فأخذناهم بغتة وهم لا يشعرون». والمعطوف «أفأمن أهل القرى».

فأحصاها ابن مالك سبع جمل[١] وصححه ابن هشام فعدّها ثماني[٢] واستدرك عليهما من المعاصرين قباوة فعدّها تسعًا.[٣]

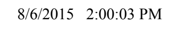
وردّ، من ظنّ أن الجملة والكلام مترادفان في الدلالة على ما استقل برأسه ولم تتمّ

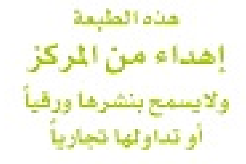
١- هي : ١- ثبت أن... ٢- آمنوا ٣- اتقوا ٤- فتحنا ٥- ولكن كذّبوا ٦- فأخذناهم ٧- بما كانوا يكسبون.

٢- زاد عليها «وهم لا يشعرون.

٣- أنظر : إعراب الجمل وأشباه الجمل ص .







الفائدة إلاّ بمجموعه فجعلها أربعًا[1] واستدرك عليه ابن هشام فعدّها ثلاثا. [2] أخرج «وهم لا يشعرون لأنها حال مرتبطة بعاملها وليست مستقلة برأسها (مغنى اللبيب: ص ٣٧٥).

وأنت لو ذهبت تتدبّر التحليلين لوجدت أنّ مفهوم الجملة عند الفريق الأول يوافق ما سطّرناه في هذه الفقرة. وأن مفهومها عند الفريق الثاني يناسب ما قرّبنا به لحدّ الكلام هنا. [3]

قد يدعم هذا التخريج، أيضا، بعض ما جاء في مناقشة الاستراباذي لحدّ الكلام عند ابن الحاجب.

فقد رأى الرضيّ أن قول المصنّف «الكلام ما تضمّن كلمتين بالإسناد» حدّ ناقص يُدخل في الكلام ما ليس منه؛ ما كان من قبيل إسناد الأسماء العاملة عمل الفعل، وهو إسناد غير أصلي وما كان من قبيل الإسناد الأصلي غير المستقل، كالذي في خبر المبتدأ والصفة والحال... «فكان على المصنّف أن يقول: بالإسناد الأصلي، المقصود ما تركب به لذاته». وأضاف غير بعيد من هذا قوله «والفرق بين الجملة والكلام أنّ الجملة ما تضمّن الإسناد الأصليّ سواء كانت مقصودة لذاتها أم لا كالجملة التي هي خبر المبتدأ وسائر ما ذكر من الجمل (...) والكلام ما تضمّن الإسناد الأصلي. وكان مقصودًا لذاته. فكلّ كلام جملة ولا ينعكس» (الاستراباذي: شرح الكافية، ج١ ص٣٣).

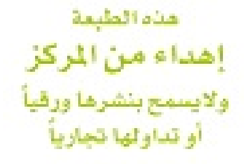
وقد وجد هذا الوجه في تخريج العلاقة بين الجملة والكلام قبولاً عند المعاصرين فأخذوا بمفهومه وغيروا من مصطلحه. من ذلك ما شاع في الجامعة التونسية من التمييز بين الجملة والمركب الإسنادي. يعنون بالأولى ما استقل من المركّب برأسه

١- هي : ١ وهم لا يشعرون؛ ٢ ولو أنّ... إلى الأرض؛ ٣. ولكن كذّبوا ٤. فأخذناهم...

٢- أخرج منها «وهم لا يشعرون.

٣- لا يعنينا ممّا أورده ابن هشام سوى نفس الاختلاف بين النحاة وتفسيره باختلافهم في مفهومي الجملة والكلام. وأمّا أصل المسألة فلا يدخل في استدلالنا. ولنا عليه ملاحظات منها أنّ ما اعتبره الزمخشري اعتراضًا، ليس اعتراضًا نحويّا في الحقيقة. ومنه أن ابن هشام قد أقحم الجملة «وهم يشعرون» في الاعتراض، وهي بصريح نصّ الزمخشري ليست منه. فانعكس ذلك في عدّ الجمل. ومنها أن تقسيمهم هذا النصّ إلى جمله تدخل فيه اعتبارات أخرى نظرية سوى قضية الفرق بين الكلام والجملة. انظر مغنى اللبيب ص ٣٧٥.





واستغنى،وبالثاني ما كان من الإسناد واقعًا في أثناء مركّب أكبر منه. وقاس بعضهم المفهومين على ما في بعض الأنحاء الغربية من التفريق بين phrase و proposition. فاستقـروا على هذا الفهم واطمأنـوا إليه و اتّخذوه رأيا لهم.

وما كنّا لنخالفهم الرأي لو لاَ ما بدَا لنا في أثناء كلام الاستراباذي من أشياء لم نجد لها تفسيرًا في إطار هذا التخريج.فقد أخرج الرضيّ من قسم الكلام ما كان من «المركبات شبه الإسنادية» وما كان من قبيل المركبات الإسنادية واقعًا موقع المفرد. وهو أمر منطقي باعتبار أن الصنفين يفتقران إلى شرط الاستقلال التركيبي الإعرابي. ولكنه زاد عليهما صنفًا ثالثا من شأنه أن يفسد التأويل السابق على أصحابه. يدخل في هذا الصنف الإسناد الذي في الصّلة والإسناد الذي في القسم والذي في الجملة الشرطية.[١] هذه الأسانيد الثلاثة تدخل عند من يصنّف الجمل بحسب المحلّ من الإعراب ضمن ما لا محلّ له منه. فتكون إسنادًا مستقلا قائمًا برأسه إذا فهمنا الاستقلال بالمعنى المذكور أعلاه، أي بمعنى الاستقلال التركيبي الإعرابي.

فلم يبق إلاّ أن نحاول وجها آخر من التّأويل.

ولْنُبْد قبل أن نمرّ إلى الفقرة الموالية ثلاث ملاحظات :

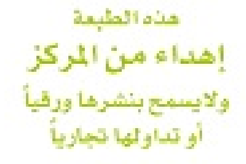
الأولى: أنّ الاستراباذي علّل إخراج الجملة القسميّة من باب الكلام بأنها لتوكيد جواب القسم وأخرج منه الشرطية لأنها قيد في الجزاء وسكت على الصّلة. وأيّا يكن تفسيرنا لهذا السكوت فانّه لا تعلّق للعلتين المذكورتين بالإعراب بمعناه الفنّي.

الثانية: أنّ اعتباره الشرط والقسم جملتين وجوابيهما كلامين يطرح سؤالاً عن موقع الشرط من الجزاء والقسم من جوابه، وما إذا كان لا يحصل من اقتضاء الواحد منهما للآخر كيان لغويّ يجمعها.

الثالثة: تخص دلالة تعلق القصد بالكلام لا بالإسناد في قوله «الكلام ما تضمّن الإسناد الأصلي وكان مقصودًا لذاته» وهو تأويل تُرجّحه المطابقة في الجنس في قوله،

١- قال الرّضيّ «وكان على المصنّف أن يقول: بالإسناد الأصلي المقصود ما تركّب به لذاته ليخرج بالأصلي إسناد المصدر واسمى الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والظرف (...) وليخرج بقوله ما تركّب به لذاته والإسناد الذي في خبر المبتدأ... وفي الصفة والحال والمضاف إليه إذ كانت كُلّها جُملاً . الإسناد الذي في الصلة والذي في الجملة القسمية لأنها لتوكيد جواب القسم والذي في الشرطية لأنها قيد في الجزاء. فجزاء الشرط وجواب القسم كلامان بخلاف الجملة الشرطيّة والقسميّة.»





قبله «الجملة ما تضمن الإسناد الأصلي سواء كانت مقصودة لذاتها أو لاَ...» (نفسه. ص ٣٣). فيتجه على هذا أنّ القصد قيد في نفس الكلام لا في الإسناد الذي في الكلام. وبه يُفسّر إخراج القسميّة والشرطيّة من باب الكلام فإنّهما، وإنْ قامتا على إسناد أصلي مستقل ليستا مقصودتين لذاتهما فلا تدخلان فيه.

٤, ٣. الوجه الثالث

الوجه الثالث من وجوه تفسير الفرق بين الكلام والجملة، عند من يفرّق بينهما، بناؤه على مفهومي الإفادة والقصد. إذ هما شرطان في الكلام دون الجملة.

ويترتب عليهما عدد من القضايا التي خاض فيها النّحاة دون أن يكون لها تعلّق مباشر بمفهوم الجملة عندهم.وقد أجملها السيوطي في الهمع. قال «والكلام قول مفيد. وهو ما يحسن سكوت المتكلّم عليه. وقيل السامع. والأصحّ اشتراط القصد وإفادة ما يجهل، لا اتحاد الناطق وأشكل تصوير خلافه» (همع الهوامع.ج ١،ص، ٤٢).



وهي كما تراه :

١- مدلول الإفادة ومعيار تمام المعنى.

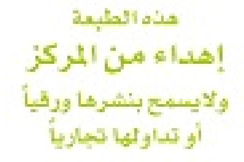
٢- الجهة التي يحسن منها السكوت. أهي المتكلم أم المخاطب؟

٣- معنى القصد ووجه اشتراطه.

٤- قيمة ما يخبر عنه بالنسبة إلى ما في ذهن المخاطب من العلم به أو الجهل.

٥- حقيقة المتكلّم، وهل يشترط فيه الاتحاد أم يجوز عليه التعدد؟

وهي قضايا، لا يتسع لها حدّهم للجملة. فقد عرّفوها إمّا بتحليلها إلى «مكوّناتها المباشرة» من عمد وفضلات، أو باعتبار ما يؤلّف بين هذه المكوّنات من علاقات إعرابيّة اعتمدوا فيها مفهوم العامل وما يتركه من أثر في «ذيوله الواقعة في حيّزه» (الشاوش: ٢٠٠١ ص٢٥٠). وبين الاعتبارين من التكامل ما لا يخفى. فإن الأسماء لا يتجه كونها عمدًا أو فضلات إلاّ بما يحدثه فيها العامل من معْنى. «فمعنى الفاعلية والمفعولية والإضافة كون الكلمة عمدة أو فضلة أو مضافًا إليها وهي كالأعراض القائمة بالعمدة والفضلة والمضاف إليه بسبب توسط العامل (الاستراباذي: شرح الكافية: ج١،ص ٧٢).



٥- بين الكلام والجملة فرق نوعيّ

يتّضحُ بهذا أنّ بين الجملة والكلام فرقا نوعيّا نشرع الآن في بيانه.

٥,١ . المفاهيم المحقّقة للجملة كيانًا تركيبيا إعرابيّا

الجملة، في منظور النحاة العرب، كيان تركيبيّ مجرّد يتولّد من تعليق المعمولات بعواملها لتحقيق المعاني النحوية المقصودة كالابتداء والفاعلية والمفعوليّة والإضافة. وهي معان تعبّر عن العلاقات بين المكونات الجارية في المحلات التي يقتضيها العامل وفق نسق من التركيب والترتيب.

على أنّ جملة هذه المعاني النحويّة الإعرابيّة يمكن إرجاعها إلى أصل كليّ يتولّد منه ما لا حصر لهُ من الصّور الجزئية. هذا الأصل تعبر عنه العلاقة البسيطة:

ج ⟵ عا x مع

حيث : ج = جملة.

عا = عامل.

مع = معمول.

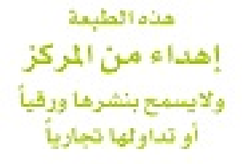


وأصل هذه العلاقة تأثير الأوّل في الثاني تأثيرًا معنويّا يسمه اللفظ حقيقة أو حكمًا. هذا التأثير سمّوْه إعرابًا. وهو عندهم شرح للمغلق من المعاني الكامنة في الأسماء. وعلى أساسه حدّوا المعرب بأنه المركّب إلى عامله (الاستراباذي : شرح الكافيةج١، ص٥١) تركّبا يحدث فيه المعنى المطلوب في بنية الجملة: «فأطراف الإعراب ثلاثة: عامل مؤثر واسم متأثّر وحكم ناتج. وقد استقرّ في التراث أنّ الإعراب لا يُنْجز إلاّ في التركيب لأنّه نظم للمعاني التي وضع من أجلها علم النحو ووسم لها بالألفاظ (عاشور١٩٩٤،ص،٥٠).

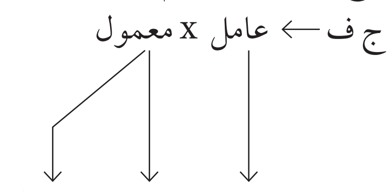
وباقتران العوامل بمعمولاتها استطاع النحاة تحليل الجمل وتصنيفها وتمثيلها شكليّا في نمطين مثاليّن مجرّدين : الجملة الاسميّة والجملة الفعليّة.

تتحدّد الجملة الفعليّة بأنّها العملية الإسناديّة المحكومة بفعل عامل يؤثّر في مقتضياته ومطلوباته من الوظائف النحويّة. ويتوزّع فضاء العمل فيها على ما سمّاه النحاة الفاعل والمفاعيل الثمانية الأصلية والفرعيّة.

وتتقيّد المحلاّت الإعرابيّة عددًا ونوعًا بما يستوجبه العامل، وما تطلبه مضامينه المعجميّة. ويمكن أن نمثّل لنظام العمل ومساحة تسلطه في الجملة الفعليّة في شكل مجرّد

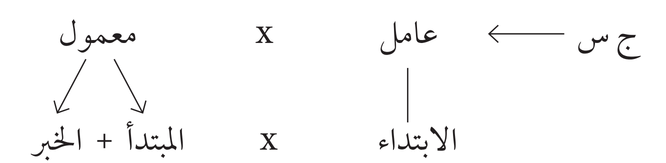


يتحقق منه في الإنجاز بقدر ما تطلبه خصائص العامل المعجميّة والتركيبيّة ومقتضيات الإبلاغ وملابسات المقام. (عاشور،١٩٩٤ص،٤٩).



فعل x فاعل + مفعول (مطلق، به، فيه، له، معه، مستثنى، تمييز، حال)

وأمّا الجملة الاسميّة فمرجعها عندهم إلى شكل أوغل في التجريد. ذلك أنّ انعدام العامل اللّفظي قد أحوجهم إلى استنباط عامل معنوي هو الابتداء. وقالوا الابتداء وصف في الاسم المبتدأ يرتفع به. ومضمون هذا الوصف «تجرّده من العوامل اللفظيّة... نحو إنّ وكان وظننت وكونه معرضا لها وأنّه أوّل لثان. ذلك الثاني خبر عنه مسند إليه» (ابن الخشاب المرتجل. ص ١١٤).فترجع الجملة الاسمية، على مقتضى ما قالوه، إلى الشكل التّالي:





٥,٢. أنواع الإعراب

الإعراب حكم أو معنى يحدثه العامل في المعمول. وتقوم الألفاظ من جنس الحركات والحروف التي يختلف بها آخر الكلمة لاختلاف العوامل دليلاً عليه وأمارة. لهذا عرّفوا المعرب من الأسماء بأنه ما اختلف آخره باختلاف العامل (الاستراباذي :شرح الكافية، ج ١ ص ٥٥).

إلاّ أنّه قد يعرض للاسم ما يجعله لا يتحمل علامة الإعراب. إمّا لمانع في آخره وإمّا لمانع في جملته. وعلى أساسه صنفوا الإعراب، بحسب اللفظ، إلى ثلاثة أنواع : لفظيّ وتقديريّ ومحلّي.

أمّا اللفظيّ فيكون في ما تحمّل العلامات اللفظيّة الأصلية والفرعيّة. ولا إشكال فيه لظهوره.

وأمّا الإعراب التقديريّ فإنه يكون لأحد شيئين :إمّا تعذّر النطق به واستحالته وإمّا تعسّره واستثقاله لمانع في آخره. وهذا النوع يقدر فيه الإعراب على حرفه الأخير. وهو في الحقيقة، راجع إلى الصّنف الأوّل حُكْمًا.

وأمّا الإعراب المحلّي، فله بخلاف النوعين السابقين وضع خاصّ من جهة أنّ المانع من ظهور علامته ماثل في جملته لا في آخره. وتدخل تحته فئتان من الظّواهر : الأولى هي الأسماء المفردة المبنية كالضمائر. فإنّها لمشابهتها الحرف من أحد وجوهه منعت من الإعراب. وهي حالات تظلّ هامشية، وليس لتفسيرها انعكاس على بنية الجملة ونظامها. والثانية تخصّ وقوع الجملة في أحد المواضع التي يقتضيها العامل وتقع في حيّز تسلّطه. وهذه موضع إشكال، ذلك أنّ أصل الجملة الاستقلالٰ وليس المفرد كذلك، إلاّ أنها قد تقع موقعه في بعض الاستعمال «فتكون كغير المستقل ويحكم عليها بإعْراب في موضعها بحسب إعراب الذي وقعت موقعه (ابن الخشاب؛ المرتجل. ص ٣٤٠).

وقد أثّرت هذه الظاهرة تأثيرًا في نظريّة الجملة. ظهر هذا التأثير في مبحثين هما : التعليق، وتصنيف الجمل إلى ما له محل من الإعراب وما لا محلّ لهُ منه.

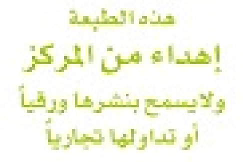


٥, ٣. مبحث التعليق.

التعليق إجراء العمل معنى ومنعه لفظًا. ويقابله الإلغاء ومعناه إبطال العمل لفظًا ومعنَى وكلاهما متعلّق بصنف أفعال القلوب. وهي فئة من الأفعال تدخل على الجملة الاسمية لتعيين الاعتقاد الذي هي صادرة عنه. (الاستراباذي : شرح الكافية ج ٤. ص ١٥٣). فتنسخ حكم ركنيها وتحوّلها إلى مفعولين لها. إلاّ أنّه قد يعرض أن يحول بين الفعل ومعموليه فاصل له الصدارة من قبيل حروف الاستفهام ولام الابتداء وإنّ المكسورة... فيمنعه من العمل لفظا لا معنى. فيسمى الحرف معلّقا والفعل معلّقا، والجملة معلّقا عنها. إلاّ أنّ الجملة مع التّعليق في تأويل المصدر مفعولاً به للفعل المعلّق كما كان كذلك قبل التعليق (الاستراباذي :ش الكافية. ص ١٥٥). دليله أنّه لا منْع من أن تعطف على الجملة المعلّق عنها أخرى منصوبة الجزأين نحو. (٤)

(٤) «علمت لزيد فاضل وبكرا قائما».

فالجملة في هذه الحالة منصوبة المحلّ.وليس كذلك الإلغاء ، فإنّ توسط الفعل بين



المبتدأ والخبر أو تأخّره عنهما مما يجيز إبطال العمل لفظًا ومعنًى. ويترتب عليه اعتبار الجملة الملغَى عنها جملة لا محلّ لها من الإعراب.

ويتّضحُ لك من هذا أنّ لمفهومي التعليق والإلغاء أثرًا في حصر عدد الجمل التي تكوّن حديثًا مّا، وبالنتيجة في ضبط كيان الجملة وحدودها في النحو العربيّ.

٥, ٤. تصنيف الجمل المحلي

كان إمكان وقوع الجملة موقع المفرد في بعض الاستعمال مدعاة إلى حصر هذه المواقع. ومنه نشأ مبحث تصنيفيّ يدور على مفهوم المحلّ الإعرابيّ. والجمل ،باعتبار هذا الأصل، صنفان :

الصنف الأوّل، تكوّنه الجمل التي تقع موقع المفرد وتؤول به. فتكون ذات محلّ من الإعراب، واقعة في حيّز عامل من العوامل، فتعد في جملة توابعه وذيوله. وتفقد، بالنتيجة، هويّتها التركيبية لفظا ومعنًى. إذ هي في الحالتين في حكم المفرد. وقد شبّهوها لفظا بما كان مبنيّا (أنظر الشاوش :٢٠٠١ص.٣٠٢). وأكثروا من تأويل معناها بمعنى المفرد من المصدر وغيره. (قباوة : إعراب الجمل وأشباه الجمل. ص ١٢٩) وعددها، على الأشهر سبع وهي:[1]

١ : الواقعة خبرًا ⟵ ومحلّها إمّا الرفع أو النصب.

٢ : الواقعة حالاً ⟵ ومحلها النصب.

٣ : الواقعة مفعولاً ⟵ ومحلها النصب.

٤ : المضاف إليها ⟵ ومحلها الجرّ.

٥ : الواقعة جوابا لشرط جازم ومحلها الجزم إذا كانت مقرونة بالفاء أو بإذا الفجائيّة.

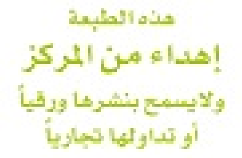
٦ : التابعة لمفرد ⟵ ومحلها بحسب متبوعها.

٧ : التابعة لجملة لها محل من الإعراب، ومحلّها بحسب محل ما تتبعه

(ابن هشام : مغني اللبيب. ص ٤١٠-٤٢٦ وفي : حاشية الشنواني علي شرح مقدمة الإعراب ص ٥٨-٧٧).

١ - اختلف النحاة في عددها فحصرها ابن الخشاب في ست (المرتجل : ص ٣٤٠) ونقل ابن هشام عمّن سبقه أنها سبع واستدرك عليه فجعلها تسعًا. وعددها عند أبي حيان اثنتا عشرة وقد وصلت عند بعض تلاميذه (شهاب الدين العنابي) إلى أربع عشرة وهي عند قباوة عشر (إعراب الجمل وأشباه الجمل ص١٣٢).





وأما الصنف الثاني فتكونه الجمل التي لم تقع في مجال تسلط عامل من العوامل. فلا يجوز تعويضها بالمفرد لأنها لم تحل محلّه. وذلك هو الأصل في الجمل.

(ابن هشام، مغني.. ص ٣٧٢).

وقد استقر في التراث أن عددها سبع وهي[1]:

١ : الجملة الابتدائيّة : وهي نوعان : المفتتح بها النطق.. والمنقطعة عما قبلها.

٢ : الجملة الواقعة صلة موصول اسمي أو حرفي.

٣ : الجملة المعترضة بين شيئين.

٤ : الجملة التفسيرية : «وهي الفضلة الكاشفة لحقيقة ما تليه» وليست عمدة ليخرج ما كان خبرًا عن ضمير الشأن.

٥ : الجملة الواقعة جوابًا للقسم.

٦ : الجملة الواقعة جوابًا لشرط غير جازم.

٧ : الجملة التابعة لما لا موضع لهُ. (حاشية الشنواني على شرح مقدمة الإعراب ص ٧٨- ١١٦ - ومغني اللبيب ص ٣٨٢-٤١٠).

لاَ يعنينا من هذا التصنيف، في إطار إشكالية الكلام والجملة إلاّ شقّه الثاني، الخاص بصنف الجمل التي ليس لها محلّ من الإعراب. ذلك أنّ كون هذه الجمل جملاً مستقلة بنفسها قائمة برؤوسها يطرح علينا سؤالاً يخصّ إمكان توجيه علاقة العموم والخصوص التي بين الجملة والكلام في ضوء نظريّة العمل والإعراب. فهل يستقيم تفسير الكلام بأنّه مرادف للجملة التي لا محلّ لها من الإعراب؟

٥,٥. دور مبادئ العمل في ضبط حدود الجملة

للجملة في النحو العربي مداها. فهي تبدأ من نقطة محددة وتنتهي إلى نهاية معلومة عبر سلسلة خطيّة من الوحدات اللغويّة الموسومة بالإعراب.

وتتكفّل قواعد العمل النحوي الأساسية بالتأشير على حدودها. ومن هذه القواعد:

أ- عدم اجتماع العاملين على المعمول الواحد.



١ - «وأما ابن هشام، ومن دار في فلكه، فيرون أن الجمل التي لا محل لها الإعراب هي سبع. وأما أبو حيان فيرها اثنتي عشرة جملة وسترى أنها في التحقيق عشر...» (قباوة نفسه، ص ٣٤).

ب- عدم عمل العامل عملين مختلفين في معمول واحد.

ج- العامل اللفظيّ مقدّم على العامل المعنويّ.

د- الأصل ألاّ يتوغّل المعمول في الحيّز الأجنبي عن عامله.

هـ-الفعل باتّفاق جميع النحاة لا يرفع ما قبله.

و- لا ينصب الفعل إلا ما هو من جملته وذيوله.

ز- الفعل المؤكد لا يعمل في ما قبله (الشاوش ٢٠٠١،ص٢٥٥-٢٥٧).

وقد اشتق الأستاذ الشاوش من هذه المبادئ فصلاً ضبط به حدود الجملة بداية ونهاية فقال «وعلى هذا النحو يكون الجزء من المركب ممثّلاً لبداية الجملة إذا لم يكن معمولاً لما قبله ولا عاملاً فيه، ويكون ممثلا لنهايتها إذا كان غير عامل في ما بعده وما بعده ليس عاملاً فيه» (الشاوش،٢٠٠١، ص ٢٥٥).

وعليه يكون مفهوم العمل أساس تعريف الجملة وضبط حدودها. فالجملة بنية عاملية مستقلّة يمكن رسمها على النحو الآتي :

ج ← عا × مع



ومعنى الاستقلال هاهنا، أن يستجيب المركّب الذي هو جملة للشروط الآتية :

- أن يكون غير عامل في ما قبله.
- أن يكون ما قبله غير عامل فيه.
- أن يكون غير عامل في ما بعده.
- أن يكون ما بعده غير عامل فيه. (الشاوش ٢٠٠١ ص ٧٢٢)

٥,٦. هل يرادف الكلام الجملة التي لا محلّ لها من الإعراب؟

مقارعة الكلام بالجمل التي لا محلّ لها من الإعراب مسألة تدارسها المحدثون في سياق معالجتهم لمفهوم وحدة التحليل النحوي الكبرى (المجدوب، ١٩٩٨ص١٦٤) أولمفهوم الوحدة الكبرى في تحليل الخطاب (الشاوش. ٢٠٠١، ص ٣١٦)

فقد رأى الأستاذ المجدوب أنّ «مصطلح الجمل التي لا محلّ لها من الإعراب يساعد في كثير من الحالات على تعيين الوحدة الكبرى لتقطيع النصوص وتمييزها من المركبات المشابهة لَهَا والواقعة مركّبات جزئيّة... ولا نستثنى من ذلك إلاّ الجملة الواقعة صلة

لاسم أو حرف والجملة الواقعة جواب شرط..» (المجدوب :١٩٩٨، ص١٥٧).

ووجد الأستاذ الشاوش أن الجمل التي لا محلّ لها من الإعراب لا تلتقي بالكلام التام المستغنى إلاّ جزئيّا. فلا يُعدّ منه الجملة الواقعة جوابًا لشرط غير جازم ولا الجملة الواقعة صلة، فضلا عما تثيره جمل مثل القسم والنداء وجواب النداء من قضايا العلاقة بين استغناء البنية العاملية وتمام المعنى بها يحسّن السكوت عليه.

وقد اقترح لتجاوز جانب من هذا الإشكال الاستعاضة عن مفهوم المحلّ الإعرابي بمفهوم المحلّ التركيبي. والثاني عنده أعمّ من الأول. «فالتركيب قد يقوم على الإعراب وقد يقوم على غير الإعراب. ولئن كان التركيب شرط كل إعراب فإن الإعراب ليس شرط كل تركيب (الشاوش، ٢٠٠١ ص ٣١٦). واحتجّ لمقترحه بإعادة تأويل ما قيل في جمل الصّلة والشرط وجواب الشرط على نحو تصير به جملاً ذات موضع بنيويّ ولكن ليس لها محلّ إعرابي (الشاوش، ٢٠٠١ ، ص ٢٢٧).

ومنه خلص إلى اقتراح تصنيف جديد للجمل فقال : «وبتطعيم هذا التقسيم (يعني تقسيم الجمل على أساس المحل الإعرابي) بإحلال الموضع القائم على مطلق التركيب مكان المحلّ القائم على التركيب المقيّد بالعمل الإعرابيّ نضيف ما كان التقسيم مفتقرا إليه للتمييز بين الكلام التّام المستقلّ وما كان من الجمل المدمجة غير المستقلّة فيكون لنا التقسيم التّالي :



- جمل لها موضع تركيبيّ
- جمل ليس لها موضع تركيبيّ».(الشاوش٢٠٠١، ص ٣٢٧).

يكمن فضل هذا المقترح في إكسابه مفهوم الكلام مضمونًا تركيبيّا. فيصير مرادفًا للتركيب الذي لا محلّ له من التركيب. في حين تتمحّض الجملة للدلالة على المركّب الإسنادي الذي له محلّ من التركيب. ولا يمكن ألا يذكّرنا ذلك بحدّ الجملة عند بلومفيلد.

إلاّ أنّ هذا المقترح إذ يدقّق مفهوم الكلام فإنه يوسع مفهوم التركيب بما قد يفقده ضمانة الشكل اللغوي المتمثل في أثر العمل اللفظيّ الحقيقي أو الحكميّ.

٦. الكلام : حدّهُ ومقوماته

الكلام عندهم قسم من أقسام القول. وهو موضوع بإزاء ما كان منه مفيدًا مقصودًا، كذا جاء في المغنى: «الكلام هو القول المفيد بالقصد» (ابن هشام مغنى اللبيب: ص ٣٧٤).

وبه يختلف عن مفهوم الجملة اختلافًا نوعيّا. فإذا كانت الجملة على ما بيناه تشتقّ أصلاً من مبادئ العمل النّحويّ وتعالج بمفردات الإعمال والإعراب والتعلّق والتّبعيّة، فإن لمفهوم الكلام تعلّقًا بتمام القول ونقصانه من جهة الإيفاء بالغرض من عمليّة التواصل بين المتخاطبين.

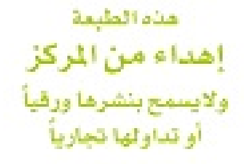
ومقوّماته على ما هو ظاهر في الحدّ : الإفادة والقصد.

٦ , ١ . في معنَى الإفادة

شرح ابن هشام الإفادة بقوله «والمراد بالمفيد ما دلّ على معْنَى يحسنُ السكوت عليه» (مغني اللبيب، ص ٣٧٤). ولفظة «معْنَى» في عبارته تحتاج إلى بيان. إذ ينبغي ألاّ تحمل على المعنى الموضوع مما محلّه المفردات، فهذا مما لا تحصل به مزيّة، فهو أمرٌ سماعي حاصل للمتكلّم بمقتضى معرفته باللغة، ولاَ على المعنى النّحوي فهذا إنما يتعلّق بما يحدثه العامل في معمولاته، مما له تعلّق بالمستوى التركيبي الإعرابيّ. وإنّما المراد به المعنى المستفاد الحاصل من توخّي معاني النّحو في معاني الكِلم لإنشاء معاني الكلام، أي من تعالق المعنيين السابقين في عملية تخاطب، ولا بدّ فيها من اعتبار طرفيها. وهو الموجب لدخول مفهوم السكوت. فحسن السكوت يكون عند عدم الاحتياج إلى معان إضافيّة كالتي تستفاد من الفضلات أو ما شابه الفضلات. وإنما يحسن السكوت على ما كان معنى من معاني الكلام خبرًا أو إنشاءً أو طلبًا.

وقد اختلفوا في الجهة التي يحسن منها السكوت. فنقل السيوطي عن قوم أنّهم قالوا: هو المتكلم، لأنّ السكوت خلاف التكلّم. فكما أنّ التكلّم صفته فكذلك السكوت. «وقيل: المعتبر حسن سكوت السامع لأنّه هو من يُحصّل معاني الكلام» وقيل حسن سكوتهما» (همع الهوامع ج١ ،ص ٤٢. وانظر: حاشية الشنواني على شرح مقدمة الإعراب، ص ٤٧-٤٨).

وأيّا كان اختيارهم فإنّ المهمّ بالنسبة إلى ما نحن فيه هو اقتضاء مفهوم الكلام عندهم لأطراف التخاطب: المتكلّم والسامع. فيصيران من مقوّماته. ويتأكّد هذا الاقتضاء باختلافهم في المعنى المستفاد: هل يشترط فيه أن يكون مما يجهله السامع أم لاَ؟ فذهب فريق، منهم ابن مالك، إلى اشتراطه «فلا يُسمَّى نحو السماء فوق الأرض والنار حارّة وتكلّم رجلٌ، كلامًا» (السيوطي. همع الهوامع ج١، ص ٤٢). إذ هذه أمور معلومة



بالضرورة إلاّ أنْ تنـزّل المخاطب منـزلة الغافل. فتنقل الكلامَ إلى ضرب من الاستعمال الخاصّ تتكفّل بشرحه القواعد البلاغيّة. وخالفهم فريق آخر من النحاة، منهم أبو حيّان الأندلسي والصبّان، لما يترتب عليه من «اعتبار الشيء الواحد كلامًا متى خوطب به من يجهله فاستفاد مضمونه وغير كلام متى خوطب به من يعلمه» (السيوطي، همع..ج١ ص ٤٣ والصبّان،حاشية الصبّان ج ١، ص ٢٤).

٦, ٢. الإفادة تقتضي الإسناد حقيقة أو حكما

بنى النحاة العرب مفهوم الإفادة على مفهوم الإسناد. ورأوا تبعًا لذلك أنّ الكلام إنما يتركب مما أسند بعضه إلى بعض.على أنّ الحديث عن الإسناد في هذا المستوى يستدعي إبداء ملاحظتين : تخصّ الأولى دوره في حدّ الكلام. فهو شرط ضروري ولكنه غير كاف. فليس كل إسناد كلاما مثلما أنّه ليس كل جملة كلاما. وهو أمر تقتضيه الإفادة دون أن تتضمّنه. وبذلك لم يدخل في حدّ الكلام مباشرة خلافًا للجملة.

وتخصّ الثانية معالجتهم لضروب الأقوال التامة المفيدة التي لا تقوم على إسناد ظاهر في اللفظ أو محذوف تدل عليه القرائن المقالية والمقامية والصناعية، مثلما هو الشأن في أبنية التحذير والإغراء والنّداء والقسم. وتندرج في هذا الصنف من الأقوال الأصوات والأمثال وبعض أسماء الأفعال.

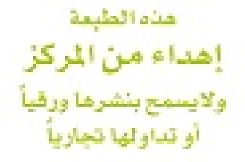
فالأصوات ليست كلمات «إذ ليست بموضوعة» (الاستراباذي: شرح الكافية، ج ٣، ص١١٩). وهي في الأصل حكاية لأصوات العجماوات أو أصوات مقطّعة معتمدة على المخارج، تفصح بطريقة شبه عفويّة عن شحنات انفعالية كالتحسّر والتضجّر والتعجّب... الخ. ولكنها غير موضوعة لمعان كألفاظ اللغة ولا مركّبة.

وأسماء الأفعال من قبيل: صه! ومه! إنما وضعت دفعة واحدة. وما حملها على اسكتْ! وكُفّ! إلاّ أمرًا معنويّا خالصًا «إذ العربيّ القحّ، ربّما يقول صه، مع أنّه لا يخطر بباله لفظ اسكت. وربّما لم يسمعه أصْلاً» (الاستراباذي. شرح الكافية ج ٣، ص ٨٧).

والأمثال تعابير فقدت منها صفة التركّب فلا تُغيّر ولا يتَصرف فيها المتكلّم تصرّف من يسند ويخبر ويرفع وينصب ويحذف ويضمر... الخ.

غير أن اعتبارهم كل كلام جملة وقيام الجملة عندهم على مفهوم الإسناد ضرورةً، دفعهم إلى تنظير هذه الأقوال ببُنَى إسناديّة اعتمادًا على خالص معناها دون اعتبار لفظها.





ولا بدّ أنّ ذلك قد أعفاهم من تكلّف باب خاصّ من الأقوال لها خواصّ الكلام دون أنْ تكون جُملاً.

٦,٣. في معنى القصد

يحتمل القصد في استعمال النّحاة تأويلين:

يكون بمقتضى الأوّل مختصّا بالإسناد وهو حينئذ مرادف للاستقلال والاستغناء. فالإسناد إمّا مقصود لذاته وبه تكون الجملة مستقلّة لا محلّ لها من الإعراب، وإمّا غير مقصود لذاته، وبه تحل محلّ المفرد في الإعراب. وهو بهذا المعنى، مفهوم تركيبيّ إعرابيّ.

ويكون بمقتضى التأويل الثاني مختصّا بالكلام، من جهة فاعله ومحدثه وهو المتكلّم. إذ لا يكون القول كلامًا إلا إذا وقع بحسب أحوال المتكلّم «من قصده وإرادته واعتقاده وغير ذلك من الأمور الراجعة إليه حقيقة أو تقديرًا» (الخفاجي: سر الفصاحة، ص ٤٤).

فلا يُسمّى ما تحكيه الببغاوات من الأصوات الدّالة على المعاني كلامًا. ولا يدخل فيه ما ينطق به النائم والساهي. ويتفرّعُ عليه ألاّ يُعدّ راوي الشعر وحاكي الكلام قائلاً لهُ متكلّما به. إذ ليس الرواية والحكاية جهة يضاف منها الكلام إلى صاحبه، اللهم ما كان من هيئة الألفاظ وجرس الحروف (الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص ٣٥٩) لأن الكلام المحكيّ لم يقع في الأصل بحسب اعتقاد الحاكي ونيّته.

والقصد بهذا المعنى مفهوم دلاليّ تداوليّ لا يتعلّق مباشرة بهيئة القول التركيبيّة. وهو يعبّر عن تلك الحالة الضميرية التي توجب للإنسان أحوالاً يتميّز بها عن الببغاوات... أو عن مجرّد الصّدى وهي أحوال لصيقة بمقام التخاطب وفاعلة فيه، إذ من شأنها أنْ توجّه مساره وأن تنعكس فيه، مما يرجعنا إلى معنى التأثير الذي جعله ابن جنى في الكلام. فالكلام لا يكون مؤثّرًا حتّى يصدر عن نيّة واعتقاد أي عن قصد.

٦,٤. أقسام الكلام

تصنّف الجمل في النحو العربي إلى اسمية وفعلية، هذا على المشهور. وقد جعل بعضهم القسمة ثلاثيّة. وجَعلها بعضهم الآخر رباعيّة، إمّا بإضافة الظرفيّة أو بإضافة الظرفية والشرطيّة.



فالاسميّة هي التي يتصدّرها الاسمُ تصدّرًا أصليّا.

والفعليّة هي التي صدرها فعل في الأصل، إمّا ظاهرًا في اللفظ وإما مقدّرًا.

والظرفيّة هي المصدّرة بظرف أو مجرور.

والشرطيّة هي التي صدرها أداة شرط. (ابن هشام، مغني ..، ص ٣٧٦)

وهو تقسيم لاَ ينظر فيه، مهما كانت حصيلته، إليغير خصائص الجمل الذاتيّة، باعتبار بنيتها الدّاخليّة ورتبة مكوّناتها وضمن ما تقضى به أصول العمل النّحوي عندهم.

وليس ذلك شأن الكلام. فقد قسّموه قسمين أو ثلاثة. فهو إمّا خبر وإنشاء، وإمّا خبر وطلب وإنشاء. فأجمعوا عَلَى حدّ الخبر بأنّه «ما جاز على قائله التصديق والتكذيب» (المبرّد؛ المقتضب ج٣، ص ٨٩) واختلفوا في الباقي. فجعله بعضهم قسمين، هما الطّلب والإنشاء .جعل الطّلب لما كان المطلوب به تاليا في الزّمان لعمل إنشاء القول كالأمر والنهي والنّداء... وخصّ الإنشاء بما كان مطلوبه حاصلاً في الكون بموجب عمل القول نفسه كإنشاء العقود من البيع والتطليق وإنشاء معاني التعجّب والمدح والذّمّ. (السيوطي : همع الهوامع ج ١ ص،٤٧).



وردّ غيره هذه القسمة فجمعه تحت باب واحد هو الإنشاء. قال ابن هشام «وهذا التقسيم تبعت فيه بعضهم، والتحقيق خلافه وأنّ الكلام ينقسم إلى خبر وإنشاء فقط، وأنّ الطلب من أقسام الإنشاء، وأنّ مدلول «قُمْ» حاصل عند التلفّظ به لاَ يتأخّر عَنْه، وإنّما يتأخّر عنه الامتثال، وهو خارج عن مدلول اللفظ، ولمّا اختصّ هذا النّوع بأنّ إيجاد لفظه إيجاد لمعناه سمّي إنشاء. قال تعالى : (إناّ أنشأناهنّ إنشاءً) أي أوجدناهنّ إيجادا. (شرح شذور الذّهب. ص ٤٠).

وقد ألّف الاستراباذي بين الرأيين في «شرح الكافية». فجعل الكلام قسمين: خبرًا وإنشاءً. قال في الجزء الثالث «الكلام الخبريّ هو الذي يقصد المتكلّم أنّ لهُ خارجًا موجودًا في أحد الأزمنة مطابقًا لما تكلّم به، فإن طابقه سُمّي كلامه صدقا وإلاّ فكذبًا. والإنشائيّ ما لا يقصد المتكلّم به ذلك. بل إنّما يُحصّل المتكلّم المَعْنَى الخارج بذلك الكلام» (شرح الكافية؛ ج٣، ص ١٤٩) ثم قسّم الإنشاء إلى إنشاء إيقاعيّ وإنشاء طلبيّ.

فالإيقاعي ما اقترن معناه بلفظه. والطلبيّ ما تأخّر معناه عن لفظه. قال الرضّيّ «وأكثر ما يستعمل في الإنشاء الإيقاعي من أمثلة الفعل هو الماضي. نحو «بعت» و«اشتريت».

والفرق بين بعت الإنشائيّ وأبيع المقصود به الحال، أنّ قولك «أبيع» لابد له من بيع خارج حاصل بغير هذا اللفظ.... وأمّا «بعت» الإنشائي فانه لا خارج لَهُ تقصد مطابقته، بل البيع يحصل في الحال بهذا اللفظ، وهذا اللفظ موجد لَهُ» (شرح الكافية؛ ج٤ ص١١ -١٢)

ثم أضاف في سياق الاستدلال نفسه «أنّ الماضي ينصرف إلى الاستقبال بالإنشاء الطّلبيّ إمّا دعاء نحو: رحمك اللهّ وإمّا أمرًا كقول علي رضي اللهّ عنه في »النهج» «أَجْزَأَ امرأٌ قِرْنَهُ وآسى أَخَاهُ بِنَفْسِهِ.» وينصرف إليه أيضًا بالإخبار عن الأمور المستقبلة مع قصد القطع بوقوعها كقوله تعالى «ونادى أصحابُ الجنّةِ أصحابَ النّار» (شرح الكافية ،ج ٤ ص ١١-١٢).

وأيّا كان التقسيم الذي نختاره فإنّ المهمّ بالنسبة إلينا هي أسسه. وهي كما يبدو من النّصوص التي أثبتناها ثلاثة :

١ : علاقة الكلام بالخارج أو صورة إحالته عليه.

٢ : قصد المتكلّم.

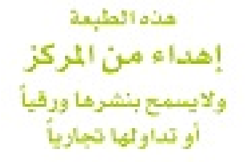
٣ : مطلوبه.

فبموجب الأساس الأول يصنّف الكلام إلى خبر وغير خبر ويصنّف الخبر ذاته إلى صادق وكاذب.

وبمقتضى الثاني يخرج ما كان لفظه دالاّ على الخبر إلى معنى الإنشاء إيقاعًا أو طلبًا في العقود والتعجب والدّعاء والأمر.

وبالثالث، يتم تصنيف الإنشاء نفسه إلى طلبيّ وغير طلبيّ أو تصبح القسمة ثلاثية كما ذكرناه: خبرًا وإنشاءً وطلبًا.

وهي كلّها، أمور لاَ تتعلّق ببنية الكلام التركيبية الإعرابيّة إلاّ على نحو جزئيّ : فقولك لمن يليك «زوّجتك ابنتي على سنّة اللهّ ورسوله» لا ينصرف إلى معنى الإخبار أو الإنشاء بما في لفظه من الخصائص كورود فعله في صيغة الماضي مسندًا إلى ضمير المتكلّم أو بمضمونه المعجميّ وإنّما بما في نيّتك وقصدك وبما هو ماثل في المقام الذي تتلفظ فيه بهذا الكلام. فقد تقوله وفي نيّتك التعبير عن رضاك بزواج حصل في زمان سابق لزمان قولك. وقد تقوله عاتبا على صهرك الذي لم يحسن معاملة ابنتك. وقد تقوله في مقام التزويج. فتنعقد بمقتضى نفس قولك صلة اجتماعيّة ملموسة بينك وبين مخاطبك وينشأ منه وضع قانوني واجتماعيّ.



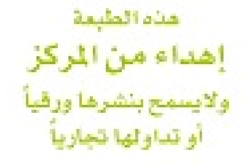
٧- الجملة مفهوم تركيبيّ إعرابيّ والكلام مفهوم تخَاطبيّ تداوليّ

حاصل تحقيقنا في المفاهيم التي يقع عليها مصطلحا الجملة والكلام في كتب النّحو أنهما مصطلحان يناسبان مستويين في التحليل متمايزين متعاقبين : فالجُملة مفهوم تركيبي إعرابيّ، يوافق مستوى من التحليل يُبحث فيه عن القوانين الكليّة و«الأشكال المجرّدة المتعلّقة بمختلف أنواع الأبنية اللغويّة». وهي بُنية تحصل من توخّي معاني النّحو في معاني الكَلِم. وقد حرص النّحاة على بناء هذا المستوى على ضمانة الشكل اللغوي متمثّلا في أحكام الإعراب وآثاره. فأمكنهم بها أنْ يقيسوا الأقوال بعضها على بعض ليصلوا منها إلى بُنية مجرّدة جامعةٍ هي أصل كليّ تعود إليه جميع الأشكال الفرعية. وقد عبّروا عنها بالرابطة الإسنادية، وعالجوها بمفردات العمل وما يستوجبه من محلاّت إعرابيّة، هي معان نحويّة تركيبيّة يسمها اللّفظ ويميّزها.

والكلام مفهوم تخاطبيّ تداوليّ يعبّر عن بنية تشمل الجُملة وتجاوزها[1]، بإدماج «القوانين الكلية والأصول العامّة المجرّدة المتعلّقة بإجراء التخاطب وتحققه في مستوى الاستعمال» في نظام النّحو (الشاوش: ٢٠٠١ص٢١٢) فالخبر والإنشاء والطلب أصول كليّة ومعان كبرى، تقع تحتها أبواب فرعيّة. فالخبر ينْصرفُ إلى ابتدائي وطلبيّ وإنكاريّ والإنشاء إلى العقود والتّعجّب والمدح والذمّ وغيره. والطلب أمر ونهيُ واستخبار ونداء. ولهذه الأبواب الفرعية معان أصلية أولى وأخرى فرعيّة ثانية، تتحقق فيها وبها، في مقامات التخاطب وباعتبار أطرافه، كل ذلك في ضرب من التّرقّي في مدارج التّجريد، من الاستعمال المخصوص في المقام المخصوص إلى النموذج المثالي الذي يبنيه نظام النّحو.

فمفهوم الكلام يخصص بنية نحوية مجرّدة توسع مكانًا للمتكلّم ومقاصده وأحواله وللمخاطب وأوضاعه، وتُجرّد «أنماطًا واعتبارات مقاميّة». فهو أقرب ما يكون في

١- تتناول دراسة رصينة للدكتور جمعان بن عبد الكريم بعنوان» إشكالات النص: دراسة لسانية نصية» علاقة مفهومي الكلام والجملة بمفهوم النص من منظور لسانيات النص، ولكن اختلاف المنظور لم يمنع من توصّل الباحث إلى نتيجة بدت لنا داعمة لمفهومنا عن الكلام باعتباره وحدة تداولية في مقابل الجملة باعتبارها وحدة تركيبية. يقدّم الباحث التعريف الآتي للنص» النصّ وحدة كلامية مكوّنة من جملتين فأكثر، تحقيقا، أو تحقيقا وتقديرا، منطوقة أو مكتوبة... وهي تتجه إلى مخاطب معيّن أو مفترض، ويمكن أن تصاحب تلك الوحدة الكلامية بعض الإشارات السيمائية غير اللغوية التي قد تؤثّر فيها» (بن عبد الكريم ٢٠٠٩، ص ٣٢).



نظرنا إلى مفهوم المقول المثال l'énoncé-type كما يستعمله التداوليون، في مقابل المقول الشاهد l'énoncé-occurrence.،بل لعلّه في انبنائه على مفاهيم التأثير معْنًى والإفادة والقَصد حدّا والإحالة على الخارج تصنيفًا يجاوزه. فقد وجدنَا أصحاب الاتجاه القولي في اللسانيات، يقابلون عمل القول l'énonciation بالمقول l'énoncé. ولم نجد عندهم مصطلحًا يشملها. وهي ثغرة نعتقد أن مفهوم الكلام يمكن أن يَسُدّها، سواء اعتبرنا في ذلك مقولته الصرفية، أو فصول حدّه أو صفاته التي بحثناها أعلاهُ.

٨- الحكاية بفعل القول تتناول في الأصل ما كان كلامًا لا قولاً

الحكاية عمل من الأعمال التي يأتيها المتكلّم إذا تناول في قوله قول غيره. فنقله بأفعال مخصوصة هي فعل القول نفسه وما كان فيه معناه. ومن شروطها، ما ذهب إليه الاستراباذي من أنّه «ينبغي أن تكون الجملة الواقعة بعد القول في هذا الكلام متلفظا بها بلفظ آخر في غير هذا الكلام وإلاّ لم يكن حكاية» (شرح الكافية؛ ج٤، ص ١٧٤).

وإذا تركنا إلى حين، ما يتناوله المصطلح من الظواهر النحويّة الأخرى كحديثهم عن حكاية الأصوات وحكاية الأعلام والحكاية بمن وأيّ، فإنّ مبحث حكاية الأقوال التّامّة في كتب النّحاة يرجع إلى ما أورده سيبويه في «باب الأفعال التي تستعمل وتُلْغَى». قال «واعلم أنّ قلتُ إنما وقعت في كلام العرب على أنْ يحكى بها، وإنما تحكى بعد القول ما كان كلامًا لا قولاً، نحو: قلت: زيد منطلقٌ. لأنّه يحسن أن تقول» زيد منطلق «ولاَ تدخل» قُلت «وما لم يكن هكذا أسقط القول عنه» (الكتاب ج ١ ص ١٢٢).

تكمن أهميّة هذا النصّ في التقابل الذي يقيمه بين الكلام والقول في حديثه عن المحكيّ. وهو تقابل لا يخرج عما سطّرناه في هذا الفصل، من العلاقة بين المفهومين. فالكلام نوع من القول يخصّصه شرطا الإفادة والقصد. والقول يعمّ ما أفاد معنى تامّا وما لم يفده.إلاّ أنّ أهميته تتمثل في اشتراطه في ما يُحكى بالقول أن يكون كلامًا، أي قولاً مفيدًا بالقصد. ورائزه إمكان حذف القول من أوّله دون أن يعود به من التّمام إلى النقصان.

فإذا أخذنا الأمثلة (٥) و(٦) و(٧) و(٨) و(٩)

(٥) قلتُ: «زيد منطلق».

(٦) صاح فيه: «مه».

(٧) ناداه : يا زيد. لا تفعل!

(٨) هتف هاتف: «يا زيد».

(٩) قال : «باللهِّ».

وأسقطنا منها أفعال الحكاية، فإننا نحصل من ذلك على صنفين من الأقوال :

يدخل في الصنف الأول : (١٠) و(١١) و(١٢)

(١٠) زيد منطلق.

(١١) مه!

(١٢) يا زيد، لا تفعل.

وهي أقوال تامّة. ومأتى التمام فيها، أنها مما يتحقق بها معنى من معاني الكلام، من الإخبار والأمر والنهي، وهي بذلك أدنى ما يمكن أن يتخاطب به المتخاطبون.

ويدخل في الصنف الثاني : (١٣) و(١٤)

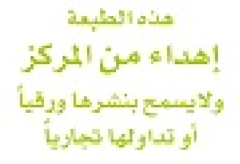
(١٣) يا زيدُ.

(١٤) باللهِّ.

وهي بخلاف الأولى أقوال ناقصة لعدم إيفائها بالشرط المذكور، نعني تضمّنها معنى يحسن من المتكلّم السكوت عليه ومن المخاطب ألاّ ينتظر عليه مزيدًا. ففي المثال (٨) يتناول القول بالحكاية نداءً. و«النداء مع كثرته ليس مقصودًا بالذات، بل هو لتنبيه المخاطب ليصغي إلى ما يجيء بعده من الكلام المنادى له» (شرح الكافيةج ١ ص ٣٩٣).

ومعناه أنّ النداء لاَ يستقيم معنى من معاني الكلام التي تنعقد بها صلة اجتماعيّة بين متكلّم ومخاطب على نحو تحصل منهُ الفائدة ويتضحُ به القصد. فهو لا يزيد عن كونه تنبيهًا تعطف به المخاطب عليك لتخبره أو تسأله أو تأمره. فلم يسغ أن تحكيه إلاّ وأنت تريد مجرّد اللفظ كأنّك تقول إن من تحكي عنه قد نطق هذا اللفظ على هذه الصورة ولا تلتفت إلى المعْنَى.وفي المثال (٩) يحكي القول قسمًا مقطوعًا عن المقسم عليه. وهو تركيب يشهد الاستقراء على عدم حصول الفائدة به وحده إذ «القسم في الكلام إنما تجيء به للتوكيد وهو وحده لا مَعْنَى لَهُ. لو قلت و«اللهّ» وسكَتّ أو بـ«اللهّ» ووقفت، لم يكن لذلك معنى حتّى تقسم على أمر من الأمور-» (ابن السّراج؛ الأصول ج١ ص ٥٢٥).

وأصله أن القسم ليس كلامًا في ذاته وإنما جهة من الجهات التي يخرج عليها المتكلّم كلامه به يعيّن الاعتقاد الذي هو صادر عنه. لذلك قالوا إن القسم إنما جيء به في الكلام لمجرّد التوكيد لا للتأسيس.



الفصل الثالث

مستويات حذف القول بين النظرية الدلاليّة والنحو العربي

١ – تمهيد : في الحكاية

أنهينا الفصل السّابق بشيء من التقريب لحدّ حكاية الأقوال. فأشرنا إلى أنها قائمة على ازدواج القول. إذ الحكاية عمل قوليّ يتناول عملا قوليّا آخر ويحيل إليه. وهنا تكمن ميزة الظاهرة ودلالة ما مُحِّض لها من التّراكيب والأساليب. ذلك أنّ الأصل في الكلام أمران؛ فهو إمّا أن يحيل على أكوان خارجيّة فيها اصطُلح عليه بالإخبار، وإمّا أنْ ينشئ هذه الأكوان فيها يُسمّى إنشاءً بأنواعه. أمّا أن يحيل الكلام على الكلام فتلك حالة خاصّة قد تستدعى الوسم بالدائرية والإحالة على الذات.

على أنّ هذا التقريب يحتاج إلى شيء من الإحكام نتّخذ الأمثلة الآتية مدخلا إليه.

(١) قال بصوت مرتجف «الحسبة يا مولاي ولاية يؤتمن صاحبها على أحوال العباد» (الزيني٧٣)

(٢) سألته يومًا، بعد تردّد وحياء :

– وآمتىء نكتب التوكيل. (الدقلة... ص ٦٠)

(٣) صاح من السقيفة :

– مانج لادات! (الدقلة.... ص٨٣)

(٤) طلب الزيني بركـات بصـوت خدشه التأثّر أن يعفيه مولاه من وظيفة الحِسْبة. (الزيني.. ٧٣)

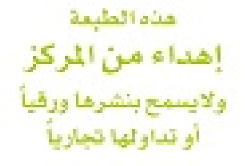
(٥) أخبرني علي مترجمي أنّه يطلب من النّاس أن يضربوا عليّا بن أبي الجود كلّما «كفّ» عن الرّقص حتى يسقط ميّتا.. (الزيني.. ١٦٩)

(٦) أمر عبد العظيم الصيرفي بتسليم ثلاثة مغاربة إلى الشهاب الأعظم زكريا. (الزيني ٢٠٠)

أ– رشف من القهوة واستمرّ يقول بصوت هادئ متثبّت : الآن وقد ظهرت صحّة نبوءته ووقعوا فيها حذّرهم. فليدعوه ومن يتصدّى لأولاد سيدي عبد العالي. لتدع بينه وبين عدوّها وعدُوّه.. (الدقلة.. ٥٢)

ب– قال الذين كفـروا للذين آمنوا «لو كان خيرًا ماسبقونا إليه».(الأحقاف ١١)





يتضمّن كل شاهد من هذه الشواهد فعل قول؛ إمّا صريحًا كما في (١) و(٧)، وإمّا فيه معنى القول كما في (٢) و(٣) و(٤) و(٥) و(٦). ويثير الشاهدان (٢) و(٣) مسألة ما إذا كان العامل في الكلام المحكي هو نفس الفعل الوارد قبله في اللفظ، أي «سأل» و«صاح» أو أنّه لا بد من تقدير قول صريح بعدهما. فيعود الشاهدان إلى أصلين مخالفين لظاهر لفظهما هما (٨) و(٩).

(٨) – سألته [قالت] : – «وآمتى ع نكتب التوكيل؟
(٩) – وصاح من السقيفة [قال/ قائلا] : –مانج لادات!

ويترتب على الأخذ بأي تخريج منهما نتائج نؤجّل النظر فيها إلى الباب الثاني من الأطروحة. ونحن نعتبر أن هذا الخلاف لا يؤثر، مبدئيّا، في ما نرجو الاستدلال عليه في هذا الفصل. فنعتبر أنّ كل ما في الكلام من مكوّنات ظاهر في لفظه.

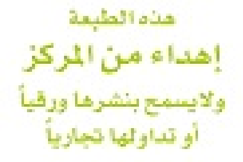
وعلى أساس من ذلك نقسّم هذه الشواهد إلى مجموعتين: تضم الأولى (١) و(٢) و(٣) وتضم الثّانية (٤) و(٥) و(٦) وتُظهِر كل مجموعة مظاهر من التجانس والخصائص المشتركة.

فأفعال القول في المجموعة الأولى معلّقة عن العمل في لفظ المحكيّ بها عاملة في محلّه. وبها حكيت أقوال ذات خصائص مختلفة بل متنافرة. فهي تتراوح، باعتبار معنى الكلام، بين الإخبار في (١) والاستفهام في (٢) والأمر في (٣). وهي مختلفة في مظهرها العلاميّ إذ تتراوح بين العربيّة الفصيحة في (١) ولهجة الجريد التونسي في (٢) واللغة الفرنسيّة في (٣) بل إنها قد تكون هراء لا معنى له كما في (١٠).

(١٠) – فيردون عليه... «فكذّبَ وعصى (بنضلدَلمّ) ثم أدبر يسعى (بنهر تَلْغَمْ) فحشر فنادى (برْآنهندم)... (المسعدي، حدث أبو هريرة... ص ١٣٤.

غير أن جميع هذه الوجوه لا تغير شيئا من حكم الكلام. فهذه جُمل منجزة مقبولة لاَ وَجْه لإخراجها من نحو العربيّة

وتتميّز هذه المجموعة، من ناحية ثالثة، بإجراء مخصوص لقواعد الإضمار في مستوى الكلام المحكي. فمفسرا ضميري المتكلّم والمخاطب يصبحان مقاليين لا مقاميين. إذ يخصّص ضميرَ المتكلّم في (١) [يا مولاي] فاعلُ فعل القول الموافق لدور المتكلّم المحكيّ عنه لا المتكلّم الحاكي. ويخصص ضميرَ المخاطب مفعولُـه الثّاني الموافق لـدور مخاطب المتكلّم المحكيّ عنه كما في (١١)



وأمّا المجموعة الثانية، فإنها تظهر خصائص مباينة لهذه. فالأفعال فيها تعمل في نفس لفظ الأقوال المحكية. وتتكفّل عناصر إعرابيّة مثل الموصول الحرفي «أنّ» في (٤) و(٥) والبَاء الجارّة في (٦) بوسم هذه العلاقة. بينما يقع تحويل معاني الكلام الأصلية المفترضة إلى معنى وحيد هو الإخبار. ويتكفّل نفس فعل القول المذكور بتخصيص هذه المعاني معجميّا. فـ «طلب» في (٤) يخصصّ معنى صيغة الأمر الافتراضيّة في :«يا مولاي أعفني من وظيفة الحسبة» بالطّلب والالتماس. و«أمر» في (٦) ينقل معنى الإنشاء الذي في قول عبد العظيم الصيرفي إلى الإخبار مبقيا على مظهره المعجمي فحسب.

ففي حين تقوم الأمثلة الثلاثة الأولى على نوع من اثنينيّة معنى الكلام أي على نوع من ازدواج العمل اللغوي التابع لازدواج القول إخبارًا فإخبارا في (١) وإخبارا فاستفهامًا في (٢) وإخبارًا فأمرًا في (٣)؛ تقوم أمثلة المجموعة الثانية على وحدة العمل اللغوي المركّزة في فعل القول وحده.

وهو أمر يدعونا إلى تنسيب حدّنا السابق للحكاية. فليس كل حكاية قائمة على ازدواجية القول.

لهذه الحقيقة مظهر آخر هو استحالة الحفاظ على مميزات (١) و(٢) و(٣) العلامية، فيما لوْ عوّضنا الأفعال الحاكية لها بتلك المستعملة في (٤) و(٥) و(٦) وأجرينا عليها نفس أحكامها.

فـ (١٢) و(١٣) و(١٤) جمل لاحنة.

(١٢)* أخبرهُ الحسبة يا مولاي ولاية يؤتمن صاحبها على أحوال العباد

(١٣)* سألته يومًا بعد تردد وحياء عن آمتى ع نكتب التوكيل.

(١٤)* أمر بهانج لادات!

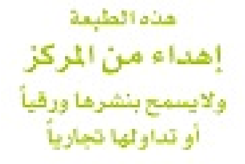
ولا بد لتصويبها من صياغتها على نحو يشبه (١٥) و(١٦) و(١٧)

(١٥) أخبرهُ أنّ صاحب الحسبة مؤتمن على أحوال العباد.

(١٦) سألته بعد تردّد وحياء عن موعد كتابة التوكيل.

(١٧) أمر بأكل التّمر.

فيُترجم المظهر العلامي في الكلام المحكيّ إلى المستوى اللغوي أو اللهجي الذي ينتمي إليه نفس فعل القول ومخصّصاته.



أمّا الإضمار في الكلام المحكي على هذه الهيئة فيجري مجراه في الكلام العادي. فمفسّرا المتكلّم والمخاطب يتحددان بالرجوع إلى مقام الإبلاغ ويخصّصهما المتكلمُ الحاكي ومخاطبُه بينما يجري استعمال ضمير الغائب وفقا لقواعد المطابقة في الشخص. وقس على ذلك جملة العناصر المبهمة الأخرى كالإشارة وظروف الزمان والمكان الرّاجع معناها إلى عمل القول.

نخلص إذن، إلى الإقرار بوجود صورتين من الحكاية لكل واحدة منهما خصائص تركيبية ودلالية وعلامية وتداولية. ولاَ يوافق تعريف الحكاية الذي أثبتناه في آخر الفصل السابق؛ في صياغته تلكأ إلاّ صورةً واحدة هي التي يمكن أن نصطلح عليها بحكاية الكلام بلفظه ونرمز إليها من هنا فصاعدًا بـ (ح ل)، في حين نخصّ الثانية باسم حكاية الأقوال بمعناها ونرمز إليها لاحقًا بـ (ح م).

تقوم (ح ل)، تركيبيّا على إعمال الفعل في المحلّ دون اللفظ فيرد المحكيّ كلامًا قد عمل بعضه في بعض واستغنى.

ودلاليا، على قطبين مرجعييّن اثنين، تحتسب بالرجوع إليهما دلالة الضمائر وأسماء الإشارة والظروف المبهمة وسائر الوحدات المعجميّة المفتقرة إلى التّمام المرجعي وكذلك الأساليب والتراكيب الموسومة بالذاتيّة.

وتقوم علاميّا على تحمّل التّعدد اللّغوي واللهجي والأدائي الصّوتي. فلا شيء يمنعك من حكاية ما قيل في لغة أخرى أو لهجة أخرى أو أنْ تردّ عيبًا نطقيا ولحنًا إعرابيّا أو سائر ما يعترى الكلام من الأعراض في الاستعمال، طالما أنك تقطع عن لفظ الكلام المحكيّ أثر الفعل الذي تحكيه به.

أمّا تداوليّا فتقوم (ح ل) على اثنينية العمل اللغوي، حيث تعيّن الجملة الحاكية العمل الأول ويَدُل الكلام المحكيّ على العمل الثاني، ولهذه الاثنينيّة صور متعددة نعرض إليها لاحقًا.

وتقوم (ح م) تركيبيا على إعمال الفعل في لفظ ما بعده. ودلاليّا: على قطب مرجعي واحد. وعلاميًّا: على مستوى لغوي أو لهجي واحد تنعدم فيه كل مظاهر الخصوصية في اللفظ.

بينما ترجع تداوليا إلى عمل لغويّ واحد، يدل عليه مجمل الكلام القائم على الحكاية بمؤشراته اللفظية والمعنويّة. إلاّ أننا لا نعدم في مسار التوحيد المميّز لـ (ح



م) أثرا من العمل اللغوي الثاني، يخصّصة فعل القول بسماته الدلاليّة الذّاتيّة. لكنّ رجوع هذا الاختيار إلى شخص المتكلّم الحاكي ينقله من مستوى العمل اللغوي المضمن في القول l'acte illocutoire إلى مستوى العمل اللغوي القوليّ l'acte locutoire.

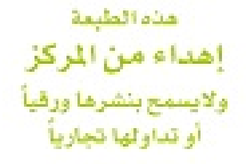
على أنّ الشاهد السابع (٧)، في الشواهد أعلاه، أدعى إلى تنسيب هذه القسمة؛ فقيامه على الفعل «قال» بمدلوله الإبلاغيّ وبخصائصه التركيبية الإعرابية متمثلة في تعليقه عن العمل وكون مفعوله كلامًا مستغنيًا يجعله، مبدئيًا، من صنف حكاية الكلام بلفظه إلاّ أنّ إجراء المحكيّ فيه على الغيبة يثير إشكالاً.

مأتى الإشكال طريقة استعمال ضمير الغائب المفرد. فمرجعه في «نبوءته» و«حذّرهم» و«ليدعوه» و«يتصدّى» هو باعتبار سياق المقال، نفس شخص المتكلّم (أي شخصيّة حفّة). بينما يرجع ضمير الغائب الجمع في «وقعوا» وفي «ليدعوه» والمفرد المؤنث في «لتَدَعْ» و«عدوّها» إلى المخاطبين وقد ترتب عليه استعمال صيغة أمر الغائب في «ليدعوه» و«لتدع».

وكان ينبغي، على الأصل ومن أجل أن تسْلم القسمة أعلاه، أن يُحكى كلام حفّة على صورة شبيهة بـ: (١٨).

(١٨) رشف من القهوة واستمر يقول (...): «الآن وقد ظهرت صحّة نبوءتي ووقعتم فيما حذرتكم فلْتَدَعُوني ومن يتصدّى لأولاد سيدي عبد العالي ولتدعي بيني وبين عدوّك وعدُوّي»

بل، إنه، كان يجب على مذهب المؤلف أنّ تستعمل اللهجة الجريديّة في مثل هذا السياق. فهذا الشاهد، يخرق مقوّمين، على الأقلّ، من المقوّمات الأربعة التي جعلناها لحكاية الأقوال بلفظها : المقوّم الدلالي و المقوّم العلامي. فهل يعني ذلك أنّ حكاية الأقوال بلفظها تقوم على درجات من الوفاء بلفظ المقول الأصليّ متفاوتة في نوع من المسترسل تنأى بعض مستوياته عن مثال الحكاية النموذجي ويقرّبها بعضها الآخر منهُ (Rosier, 1997, p. 7). إذا قبلنا بهذه الطريقة في تقدير الأمور فإننا نحتاج إلى تفسيرها في إطار تصوّر واضح لصور الحكاية الكبُرى وما يتفرّع عليها من صور جزئية، ونحتاج إلى وضع معايير لهذا التصنيف بعضها أقوى من بعض في الدّلالة على نسبة الأقوال إلى هذه الصورة أو تلك.



٢- هل كلّ الأقوال المنجزة أقوال محكيّة؟

يدفعنا إلى طرح السؤال أمور من أهمها أنّ أغلبَ دارسي اللغة في القديم والحديث انطلقوا من فرض مفادهُ أن اللغة أداة إبلاغ في المقام الأول، وأنّ كونَها كذلك يفسر بنيتها وآلية اشتغالها. وهو فرض يقتضي تنزيل كل مقول في إطار شكل المحادثة النظري:

متكلم ⟵ مقول ⟵ مخاطب/ سامع
(باثّ) [رسالة] (متقبّل)

وقد عبّرت هذه الفرضيّة عن نفسها في صيغ متعدّدة وسياقات مختلفة. بعضها نظريّ أصوليّ مداره على ضبط وظائف اللغة وجهات الحاجة إليها. وبعضها ورد في سياق الإجراء وتخريج الظواهر النحويّة.

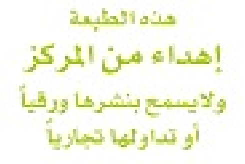
فقد حدّ ابن جنيّ اللغة بأنها «أصوات يُعبّر بها كل قوم عن أغراضهم «(ابن جنّي: الخصائص ج١،ص ٣٤.).وجرى هذا الحدّ، عند النحاة أصلاً في تخريج الظواهر. إذ مرجع أغلبها إلى ما يكون بين المتكلّم والمخاطب في مقام الإبلاغ (انظر أبواب الحذف، والإضمار والتعريف والتّنكير والتوكيد...). ولا تختلف الأنحاء الغربية التقليدية عن النحو العربي في هذا.

أمّا في اللسانيات الحديثة، فإن آراء سوسير ومارتني Martinet وجاكبسون Jackobson وغيرهم، في اللغة، قد اشتهرت بما يغني عن التفصيل فيها.وقد تكرّس هذا الاتجاه في ميل عدد كبير من البحوث اللّسانية المعاصرة إلى دراسة الكلام باعتباره حاصل عمل الإبلاغ. فلا يتسنّى تأويل معناه إلاّ بترسّم آثار هذا العمل فيه من خلال :

رصد العناصر الذّاتية النحويّة والمعجميّة المحيلة على المتكلّم والمخاطب باعتبارهما عماد أدوار التخاطب، من ذلك ضميري المتكلم والمخاطب والمصادر المؤكدة لغيرها والظروف المتّجهة إلى المخاطب وصيغ الأمر وأبنية التحذير والإغراء والنداء وما شابهها.

تفحّص الصيغ النحوية الدّالة على الزمان والعناصر المعجميّة المبهمة كالظروف وأسماء القرابة والكُنى وما شابهها من الوحدات ذات الدلالة الواسعة التي لا تتخصّص إلاّ بالرجوع إلى عمل القول l'énonciation ومقام الإبلاغ.





افتراض أن كل كلام يتضمّن معنى قصديّا أو قوّة مضمنة في القول force illocutionnaire يزجّى بها عمل لغويّ acte de langage لا يتسنّى تأويله على الوجه الأكمل إلا بالرجوع إلى حدث القول ومقامه.

جملة هذه المعطيات تدعو إلى إرجاع ضروب الكلام المحكي منه بالقول وغير المحكي إلى أصل افتراضيّ واحد يتضمّن زيادة على عناصرها المذكورة عناصر ضمنية لا تظهر في لفظه، لكنّ تخريج معنى الكلام يحوج إلى تقديرها على صورة من الصّور وفي مستوى من مستويات التمثيل لبنيته.

وتعتبر أفعال القول أهمّ هذه العناصر إذ تمثل منطلق التنظير لها ودعامته. حتّى إنّ قولمين Gaulmyn تذهب في أطروحتها عن هذه الأفعال إلى حدّ الزّعم بأن «القول» يقع في القلب من مشاغل اللسانيات الحديثة كلها، فتطوّرها وتفرّعها إلى مدارس ونظريّات وتردّدها بين لسانيات الجملة ولسانيات النصّ وبين دراسة النظام ودراسة المنجزات اللغويّة، والتركيز على المقول أو على عمل القول المنشئ لهُ، والانفتاح على القيم المضمنة في القول les valeurs illocutionnaires أمور تراها المؤلفة، راجعة إلى نحو فعل الـ «قول» (.la grammaire du verbe « dire» (Gaulmyn : 1983,p 148

يؤدّي التحليل السابق إلى وضع القضايا الآتية في صورة فرضيّات نحتاج إلى التحقق من جدواها لاحقًا :

أ- يوجد في أصل كل كلام مقولٍ فعلُ قول صريح أو محمولٌ فيه معنى القول موضعه صدر الكلام.

ب- يحذف هذا الفعل عند الإنجاز.

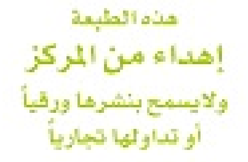
ج- يضطلع الفعل المحذوف بتخصيص المقول في مستويات مختلفة تتراوح بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى.

ويترتب على هذه الفروض أسئلة منهَا :

١- ما الكيفية التي يقع بها التمثيل لهذا الصدر المحذوف؟ وما هي مقوّماته؟

٢- هل حذفه لازم أمْ جائز؟

٣- هل يقتضي تأويلُ الكلام هذا الصدر المحذوف بنفس الصّورة وعلى نفس الدرجة من اللزوم؟



٤- في أي مستوى يقع التمثيل لهذا الصدر القوليّ المحذوف وكيف ينعكس ذلك في بنية الكلام الإعرابية وتأويله الدّلالي وقيمه التداوليّة؟

٥- أي دور لهذا المحذوف في تخريج حكاية الكلام بالقول وفي تخصيص صورها الأساسيّة؟

٣,١ الفرضيّة الإنشائيّة l'hypothèse performative

تمثل الفرضيّة الإنشائيّة حاصل الالتقاء بين بعض الاتجاهات التوليديّة ونظريّة الأعمال اللغويّة. وتدور أساسًا على إشكال التمثيل للقوّة المضمنة في الكلام.

فقد افترض سيرل Searle في نطاق نظريّة الأعمال اللغويّة أنّ كلّ قول مفيد يتضمّن، ضرورةً، أمرين : أولهما مضمونه القضويّ أو مدلوله وهو حاصل احتساب العلاقة بين وحداته المعجميّة ومعانيها المرجعيّة الإحاليّة. وثانيهما قوّته المضمنة في القول وتمثّل العمل اللغويّ المزجّى به من إخبار أو استخبار أو أمر أو غيرها.

يوافق هذا التمييز في مستوى اللفظ، التمييز بين مؤشر القوّة المضمنة في القول l'indicateur de la force illocutionnaire ومؤشر المحتوى القضوي l'indicateur du contenu propositionnel مما يمكن التمثيل عليه بـ (١٩).

(١٩) آمرك بالخروج.

حيث «آمرك» مؤشر القوة المضمنة في القول: الأمر. و«الخروج» (=خروج المخاطب) مؤشر المحتـوى القضويّ. (Mœschler, 1995, pp. 64-65) غير أنّ ظهور المؤشّرين في لفظ الكلام بمثل الوضوح الذي في (١٩) أمر لا يطّرد في اللّغة. ولك في أزواج الأمثلة (٢٠) و(٢١) و(٢٢) دليل عليه.

(٢٠) أ- آمرك بالخروج.
ب- اخـرج.

(٢١) أ- هل جَاء زيد؟
ب- جاء زيد؟

(٢٢) أ- أعدك بالزيارة.
ب- سأزورك.

ففي حين يقوم فعل الأمر «آمرك» وحرف الاستفهام «هل» والفعل «أعد» مؤشرات



على قوى الأمر والاستخبار والوعد في الأمثلة «أ» تفتقر نظائرها في «ب» إلى مثل هذا المؤشر. فتلتبس فيها القوّة المضمنة في القول بالمحتوى القضوي. فلا يمكن التفريق بينهما باعتماد عنصر نحوي أو معجميّ مستقلّ محدّد.

إزاء هذا الوضع عمد أصحاب نظريّة الأعمال اللغويّة إلى إقحام اعتبارات أخرى كالتنقيط وبعض الاعتبارات المقاليّة والمقاميّة (ميلاد٢٠٠١، ص ٥٠٢).وقد أفضى ذلك إلى مسألة هي تفريقهم بين الإنشاءات الصريحة les performatifs explicites والإنشاءات الأوّليّة les performatifs primaires. فالصّريحة هي التي يكون مؤشّر القوّة المضمنة في القول فيها فعلاً إنشائيا مثبتًا مسندًا إلى المتكلّم المفرد المعلوم في زمان الحال. والأوّلية أو غير الصريحة هي تلك التي تفتقر في مستوى لفظها إلى مثل هذا الفعل وعلى هذه الصورة من الإجراء.

وقد ظلّ تخريج العلاقة بين هذين النوعين من الإنشاءات موضع إشكال في هذه النظريّة. وذلك بالنظر إلى أمور منها :

(١) قضيّة الأسبقية في الزمان. (ميلاد،٢٠٠١ ص ٤٩٥)

(٢) قضيّة حمل إحداهما على الأخرى في مستوى التمثيل لبنية الكلام الإعرابيّة والدلاليّة. (الشريف، ٢٠٠٢ص١٧٤-١٧٨)

(٣) قضيّة اللبس في الإنشاءات الصريحة. (Recanati,1981 p. 62)

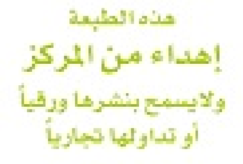
٢,٣ منزلة الفعل الإنشائي من بنية الكلام الدّلاليّة

يرى لايْكوفْ Lakoff أنّه من اللازم تمثيل القوّة المضمنة في القول في مستوى بنية الكلام الدلالية العميقة، بواسطة فعل إنشائي من صنف القول أو الاستخبار أو الأمر مسندًا إلى ضمير المتكلّم المفرد المعلوم في صيغة المضارع الدّال على الحال المثبت. ولا يغيّر من الأمرشيئًا أن يظهر هذا الفعل في لفظ الكلام المنجز أو لا يظهر. فالجملتان (٢٣) و(٢٤)

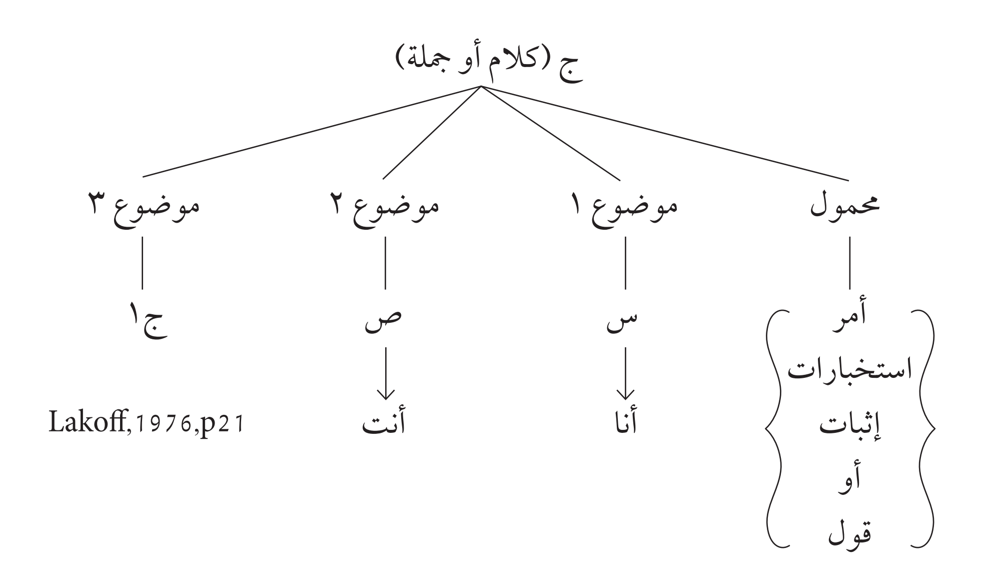
(٢٣) آمرك بالخروج

(٢٤) آخرج

لهما نفس البنية الدّلالية العميقة أو نفس الصورة المنطقيّة، إذ لا مناص من إرجاع (٢٤) إلى (٢٣).



ويتخذ التمثيل للقوّة المضمنة في القول عند لاَيْكوفْ صورة محمول فعلي بثلاثة مواضيع هي: (١) المتكلّم المعبّر عنه بضميره و(٢) المخاطب المعبّر عنه بضميره و(٣) القضية التي يحملها الكلام الممثّل لهُ. وقد جمعها في الرّسم الآتي:



ويرى لاَيْكوفْ أنّه لا معنَى للاعتراض على هذا التعميم بما قد يؤدي إليه من طمس الفرق بين الإنشاء والخبر بمعناهما البلاغيّ. فحينما يقول شخص ما «أثبت أني بريئ». ويردّ عليه مخاطبه «هذا كذب!» فإنّ التّكذيب إنما يتناول المحتوى القضوي «أنا بريئ»، ولا يتناول الإثبات الذي في «أثبت».

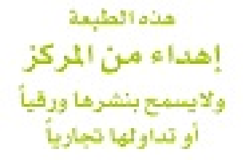
وبعبارة أخرى، فإنّ قيمتي الصدق والكذب في الكلام الخبري الذي يتضمّن فعلاً إنشائيّا صريحًا من قول أو تقرير أو إثبات، لا تتناولان مجمل الكلام بل تتعلقان بمحتواه القضويّ الذي يعبّر عنه مفعول الفعل الإنشائي فحسب. «وعليه فيجب ألاّ نستغرب أنّه حتى في الجمل الخبريّة ينبغي أنْ تمثّل القوّة المضمنة في القول في صورة الكلام المنطقيّة بواسطة فعل إنشائـي».Lakoff. 1976. p 21.

٣,٣ قضايا الحكاية في سياق الفرضيّة الإنشائيّة

تتحقق الفرضيّـة الإنشائيّـة في صياغتهـا عنـد لاَيْكـوفْ وكذلك عنـد روس Ross،







في بنية شبيهة، في الظّاهر، بحكاية الكلام بمعناه (Authier 1978;p14- 17 Gaulmyn 1983, p. 210 -214.). وهي لذلك لا تستوعب مجمل القضايا في باب الحكاية. فإذا صادف أن ظهر الصّدر الإنشائيّ في لفظ الكلام المنجز فإنه لا يوافق إلاّ صورة واحدة من صور (ح م)، تلك التي تُحكى فيها الأقوال بفعل مسند إلى ضمير المتكلّم المفرد في صيغة المضارع المثبت الدّال على الحال. كما في (٢٥).

(٢٥) فيقول عبيد : أخبرك أني دخلتُ الهاوية. (الغفران، ١٨٦)

أمّا الصور الأخرى من قبيل (٢٦) و(٢٧) و(٢٨) و(٢٩)

(٢٦) أخْبَرَكَ أنّه دخل الهاوية.

(٢٧) دخلتُ الهاوية.

(٢٨) أخبرَهُ أنّي دخلتُ وإيّاك الهاوية.

(٢٩) قال له «إني دخلت وإيّاك الهاوية».

فإنها توافق حالات من إنجاز الكلام حذف منها جميعا، الصدر الإنشائي الماثل في بنيتها الدلاليّة العميقة.إلا أنّ مثل هذا التحليل تعترضه مشاكل عدّة:

(أ): فـ(٢٦) كلام خبريّ عاديّ يتمّ التمثيل عليه في مستوى البنية العميقة بـ(٣٠)

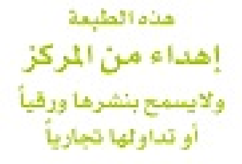
((٣٠) إخبار ~ أنا ~ أنت [أخبَرَكَ أنّه دخل الهاوية]
ج٠ (المتكلم) (المخاطب) ج١)

في حين تطابق بنيةُ (٢٥) العميقة بنيتَها السطحيّة ويمكن التمثيل عليها بـ(٣١)

((٣٠) إخبار ~ أنا ~ أنت [دخلت الهاوية]
ج١ (المتكلم) (المخاطب) ج٢)

وهذا يفضي إلى القول بأن بنية (٢٦) أشد تركّبًا من بنية (٢٥). وليس ذلك إلاّ للمكانة المخصوصة للشكّل «أخبِرُكَ أنّ» في التأويل الإنشائي للأقوال. (Authier 1978, p. 15)

وهكذا فإنّ الجمل الثلاث المكونة لـ(٣٢)



(٣٢) أخبرْتُك أمسِ بأني دخلتُ الهاوية وأخبرك اليوم أني دخلت الجنّة وسأخبرك غدًا بأنّي طردت منهُما.

تتلقى تحليلاً مختلفا من واحدة إلى أخرى. مما قد لا يوافق ما يجده القارئ في نفسه من معناها.

(ب): وفي مقابل ذلك تتلقى الجُملتان (٢٥) و(٢٧) نفس التحليل. وهو أمرٌ إنْ سوّغته الفروض النظريّة، فإن واقع الاستعمال وحدس المتكلمين لا يُرجّحانه. فلو جرّبت حذف الجملة «أخبرك» من قول عبيد في نصّ المعرّى (٣٣)، فإنك تلاحظ أن شيئًا من معناه قد ذهب.

(٣٣) ثم ينصرف إلى عبيد... فيقول: السلام عليك يا أخا بني أسدٍ. فيقول وعليك السلام... لعلّك تريد أن تسألني بم غفر لي؟ فيقول: أجل إن في ذلك لعجبًا! أألفيت حكما للمغفرة موجبا، ولم يكن عن الرّحمة محجّبًا؟ فيقول عبيد: أخبرك أنّي دخلت الهاوية وكنت قلت في أيّام الحياة:

مَنْ يَسْأَلِ النَّاسَ يَحْرِمُوهُ وَسَائِلُ اللهِ لاَ يَخِيبُ

وسار هذا البيت في آفاق البلاد... إلى أنْ شملتني الرّحمة ببركة ذلك البيت وإنّ ربّنا لغفور رحيم (غفران، ص ١٨٥-١٨٦).

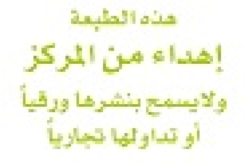
ذلك أن ذكر الإخبار موضوع بإزاء تعجّب ابن القارح من دخول عبيد الجنّة وإنكاره هذا الدخول عليه. فلا يستوى ذكر الفعل وحذفه. وتصبح التسوية بين الجملتين مخالفة لحدس المتكلّم بعدم التكافؤ بينهما.

ومما يمكن أن نستدلّ به على صحة الحدس بعدم التكافؤ الدلالي بين (٢٥) و(٢٧) قضيّة المفاعيل المتّصلة بالفعل الإنشائي فإذا كان (٣٤) كلامًا صحيحًا قد تعلق فيه المفعول لهُ «لأنك لم ترني في الجنّة» بالفعل الإنشائي «أخبرك» على سبيل التعليل لهُ، فإن حذف هذا الفعل يخلّف جملة لاحنة مثل (٣٥).

- (٣٤) أخْبرُك أني دخلت الهاوية لأنك لم ترني في الجنّة.

- (٣٥)* دخلت الهاوية لأنك لَمْ ترني في الجنّة (≠ دخلت الهاوية لأنّي لم أعمل لآخرتي).





(ج) : تفسّر الفرضية الإنشائيّة في صيغتها عند لأيْكوفْ وروس ضميري المتكلم والمخاطب في (٢٨) بتقارنهما الإحالي مع فاعل الفعل الانشائي (المتكلم) ومفعوله الثاني (المخاطب) مما يمكن تمثيله في (٣٦)

(٣٦) ([قول ~ أنا$_{أ}$ ~ أنت$_{ب}$ [أخبَرَه أنّـي دخلت وإياك الهاوية])
(المتكلم) (المخاطب) أ أ ب

ج. ج١

ولكنّها لا تقدر على ضبط مفسّري الضميرين في (٢٩) بسبب عدم اقترانهما بموضوعي فعل الإنشاء المحذوف وإنما بفاعل فعل القول المذكور ومفعوله الثاني. وهو ما يمكن تمثيله في (٣٦)

((٣٦) [قول ~ أنا$_{أ}$ ~ أنت$_{ب}$ [قال$_{ج}$ له$_{د}$: دخلت وإيّاك الجنّة])
(المتكلم)$_{أ}$ (المخاطب)$_{ب}$ ج د

ج. ج١

٣,٤ حساب مجمل توليفات الضمائر في (ح ل) و(ح م)

نذكّر بأنّنا نعرّف الحكاية بأنها عمل قول يتناول عمل قول آخر. وبناء عليه نفرّق بين زوجين من الأدوار التّخاطبيّة :

أ : المتكلـم والمخاطب في عمل القول المحقق للحكاية ونرمز إليهما بـ م٠ ومخ٠ .

ب: المتكلّم والمخاطب في عمل القول المحكيّ ونرمز إليهما بـ م١ ومخ١ وهما يوافقان فاعل فعل القول ومفعوله الثاني المقول له. ونرمز للكلام المحكيّ (أو المقول المحكيّ) بـ مق

ويمكن التمثيل على جملة هذه المعطيات، في نطاق الفرضية الإنشائية بالشكل (٣٧)



(٣٧) أقول لك : ف فا مف مف

(+قول) (متكلّم) (مخاطب) (مقول)

قائل مقول له

م. مخ. م١ مخ١ مق

فكيف تتحقّق هذه الأدوار لفظا في مستوَيَيْ الجملة الحاكية والجملة المحكيّة.

٣,٤,١ الجملة الحاكيّة.

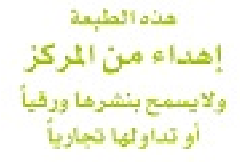
تجري الأمور في الجملة الحاكية على صورة واحدة لا ينظر فيها إلاّ في العلاقة الإحاليّة بين م١/ مخ١ و م./ مخ..

فـ م١/ مخ١ يتحققان، في اللّفظ، في هيئة أحد الضمائر الثلاثة: ضمير المتكلّم أو ضمير المخاطب أو ضمير الغائب وذلك بحسب ما يكون لهما من علاقة إحاليّة بـ م./ مخ..

- فإذا كان م١ أو مخ١ مقترنًا إحاليًا مـ م.، تحقّق في صورة ضمير المتكلّم.
- وإذا كان م١ أو مخ١ مقترنا إحاليا بـ مخ.، تحقق في صورة ضمير المخاطب.
- فإذا لم يقترنا بـ م. أو مخ. فإنهما يتحققان في صورة من صور الغائب. وتحصل من هذا عشر توليفات ممكنة التحقّق في الجملة الحاكية.

قَوْل : { أنا { لنفسي / لك / له } ; أنت { لنفسك / لي / له } ; هو { لنفسه / لي / لك / له } } «مق»

Authier, 1978, p. 19.



٣,٤,٢ الجملة المحكيّة

تتوزّع الأسماء داخل الجملة المحكيّة بين أدوار المتكلّم والمخاطب والغائب حسب مسارين يتبعان نوع الحكاية :

فإذا كان القول محكيًا بمعناه (ح م) جرت الأمور وفقًا لنفس القواعد العاملة في مستوى الجملة الحاكية.فإذا اقترن الاسم (س) إحاليًا بـ م٠ تحقق في صورة ضمير المتكلّم وإذا اقترن بـ مخ٠ تحقّق في هيئة ضمير المخاطب.وأمّا إذا لم يقترن بـ م٠ أو مخ٠ فإنّه يلازم صورة الغائب.

فيحصل من ضرب التوليفات العشر الممكنة في الجملة الحاكية في الإمكانات الثلاثة لتحقّق الاسم (س) في الجملة المحكيّة ثلاثون صيغة ممكنة نظريًا في (ح م) :

١ - حدثت نفسي أنّي...

٢- حدّثت نفسي أنّك

٣- حدثت نفسي أنّه

(...)

٢٨- حدّثهُ أنّني

٢٩- حدّثه أنّك

٣٠- حدّثه أنّه (Authier,1978, p.19)

أمّا في المحكيّ بلفظه (ح ل) فإن قيمة الأسماء تحسب بالرّجوع إلى علاقتها بالزوج م١/ مخ١ أي فاعل فعل القول ومفعوله الثاني :

فإذا كان (س) مقترنا إحاليًا بـ م١ تحقق في لفظ المتكلّم.

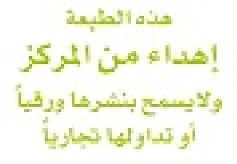
وإذا كان (س) مقترنا بـ مخ١ تحقق في لفظ المخاطب.

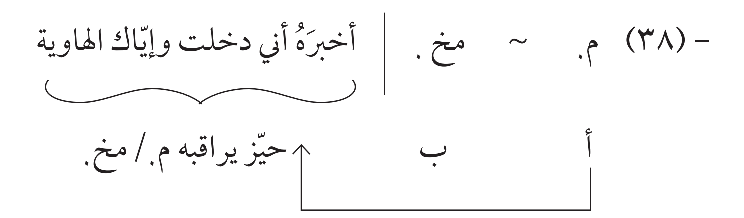
أما إذا لم يقترن بأي منهما فانه يكون بلفظ الغائب.

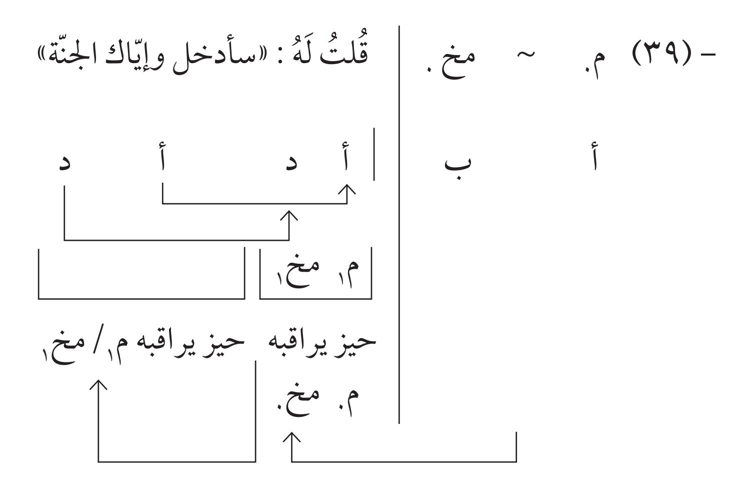
ويتضح من مقارنة الحالتين أنّ القول الذي يصل م٠ بـ مخ٠ يمثل في (ح م) إطارًا مرجعيًا واحدًا تحسب بالرجوع إليه قيمة الأسماء باعتبار دورها في عملية التخاطب في كلّ من الجملة الحاكية والجملة المحكيّة. وهو ما يمكن توضيحه في الشكل (٣٨).

أمّا (ح ل) فتقتضي ازدواجًا في الإطار المرجعي يناسب إزدواج القول فيتقاسم القولان المعبّر عنهما بالزوجين م٠/ مخ٠ وم١/ مخ١ مراقبة صور تحقق الأسماء بالنظر إلى دورها في عمليّة التخاطب وما يكون بينها من علاقات التقارن الإحالي وتمثيله في الشكل (٣٩).









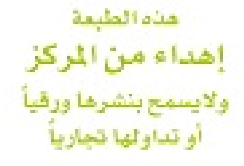
تفي الفرضيّة الإنشائيّة في صورتها المعروضة أعلاه بـ (٣٨) وذلك بمقتضى افتراضها لصدر إنشائيّ من قبيل «أخبرك» و«أعلمك» و«أقول لك» محذوف من لفظ الكلام المنجز.

ولكنّها لا تقدّم وصفًا ملائمًا لآليّة الإضمار في (ح ل) بسبب أنّ الجملة المحكيّة تخرج عن حيّز المراقبة الخاصّ بـ م٠/ مخ٠ كما يظهره الشكل (٣٩) لأنّ مقترح لاَيْكوفْ وروس لا يقضي بافتراض أكثر من صدر إنشائي واحدٍ يحذف حذفًا جائزًا.

٣,٥ تعديل الفرضيّة الإنشائيّة لتستوعب صورتي الحكاية

تكمن قيمة المنوال الذي وضعه J.M. Sadock في إطار الفرضيّة الإنشائيّة الإبلاغيّة في سعيه لتجاوز مظهري قصور أساسيين في منوال روس ولاَيْكوفْ.

الأول: هو ما أشرنا إليه من أنّ التسوية بين حذف الصدر الإنشائي وذكره تبدو مخالفة لحدس المتخاطبين بمعنى الكلام.



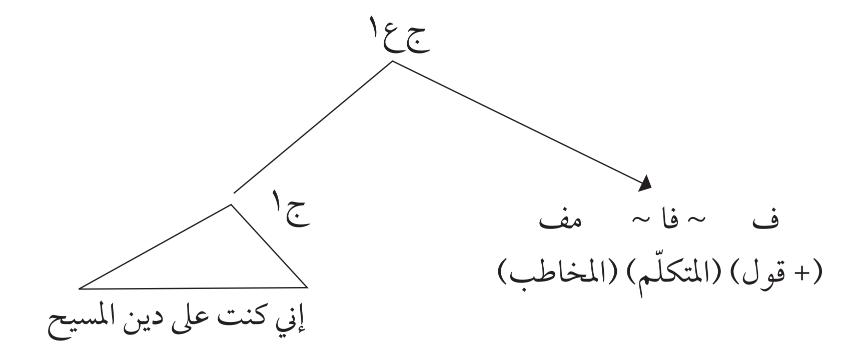
والثاني: قصور منوال روس عن وصف آليّة الإضمار في (ح ل).

يفترض صادوق أن كل كلام يتضمّن في بنيته العميقة صدرا إنشائيّا يحذف عند الإنجاز حذفا لازمًا. وقد سمّى هذا الصدر جملة عليا hyperphrase ويرمز له، عند التمثيل بـ (ج ع) (HP) (Authier.J,1978,p,20– 22)

يعلو الرّمز «ج ع» الرّمز «ج» في نظام إعادة الكتابة ويتحكم فيه. فهو يعبّر عن المقولة النحويّة الكبرى الموافقة لوحدة النظام والإبلاغ الأساسيّة. وهي تجريد لمركب من محمول فعلي فيه معنى القول وثلاثة مواضيع توافق، بالترتيب المتكلّم والمخاطب والجملة المقولة.وبناء على هذا الفرض فإنّ بنية (٤٠) العميقة هي تقريبًا (٤١).

(٤٠) إنّي كنت على دين المسيح. (غفران ١٨٦.)

(٤١)



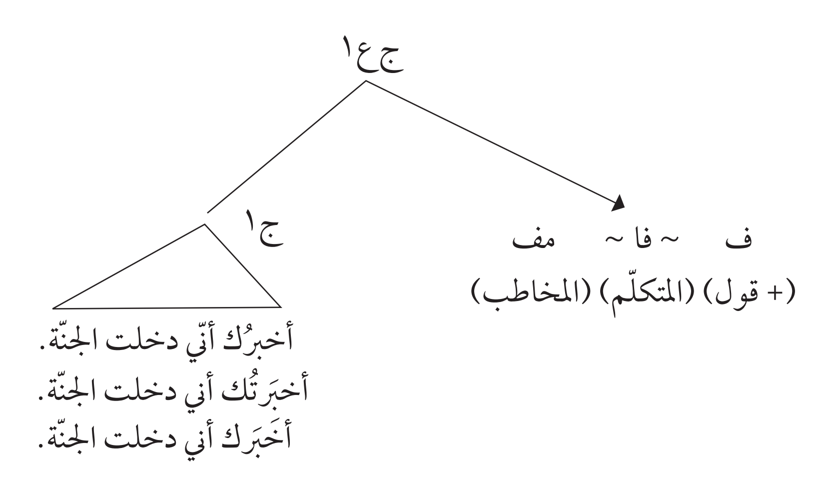
بينما تتلقّى (٤٢) تمثيلا تحتيّا هو نفس تمثيل (٤٣) و(٤٤)

(٤٢) أُخْبِرُكَ أني دخلت الجنّة.

(٤٣) أخْبرتُك أني دخلت الجنّة.

(٤٤) أخْبَرَك أنّي دخلت الجنّة.

فهي ثلاثتها مقولات منجزة énoncés تعود في بنيتها العميقة إلى الشكل المُوحّد (٤٥).



لا يختلف تحليل Sadock للنماذج (٤٢) (٤٣) (٤٤) المنتمية إلى (ح م) عن تحليل روس لها إلاّ بما يقتضيه الحذف الوجوبي للصدر الإنشائي من ضرورة العدول عن التحليل الذي يسوّي بين بنية (٤٢) الظاهرة في اللفظ وبنيتها العميقة.

أمّا بالنسبة إلى (ح ل) فإن صادوق يصوغ قاعدة فرعيّة تقضي بتكرار الصدر الإنشائي بعد كل فعل قول «يحكى به كلام بلفظه» ويتأسس على هذه القاعدة تحليل لبنية الحكاية اللفظية (ح ل) يختلف عن بنية الحكاية المعنوية (ح م).

فـ (ح م) تضمّ في بنيتها العميقة (ج ع) واحدة، يتم بالاعتماد عليها ضبط مرجع الضمائر واحتساب قيمة العناصر الإشارية الزمانيّة والمكانيّة. بينما تتضمّن (ح ل) جملتين تحذفان، وجوبًا، عند الإنجاز وتضبط بالرجوع إليهما مراجع الضمائر وقيمة العناصر الإشاريّة في حيزيّن مختلفين يوافقان الجملة الحاكية والجملة المحكيّة.

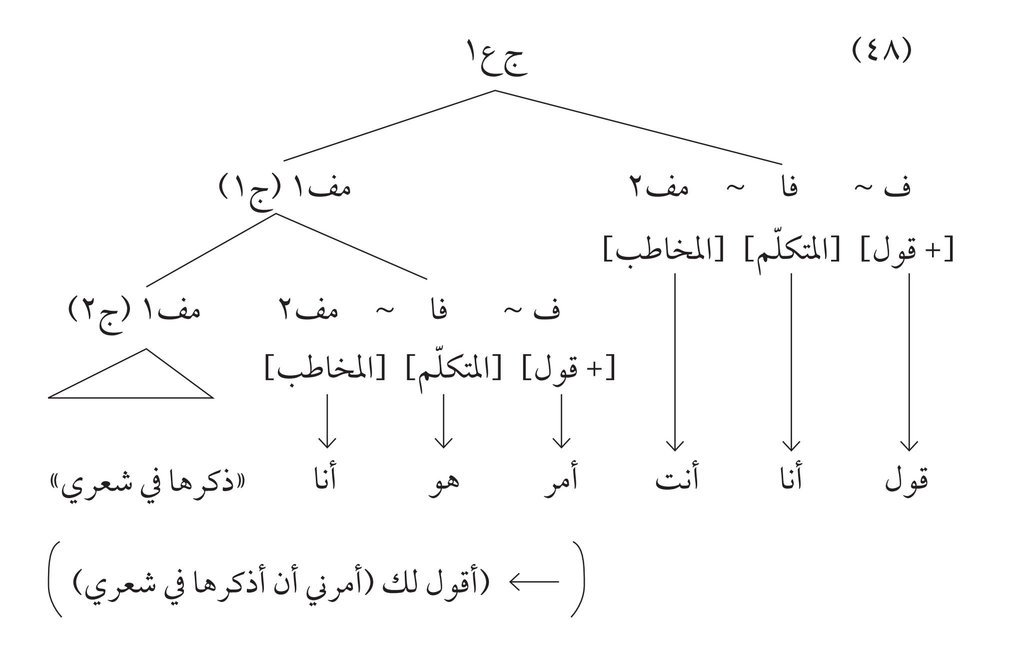
وهكذا، فإن (٤٦) و(٤٧) تتلقيان تحليلين مختلفين كما في (٤٨) و(٤٩).

(٤٦) فأمرني أن أذكرها في شعري. (غفران ٢٠٤)

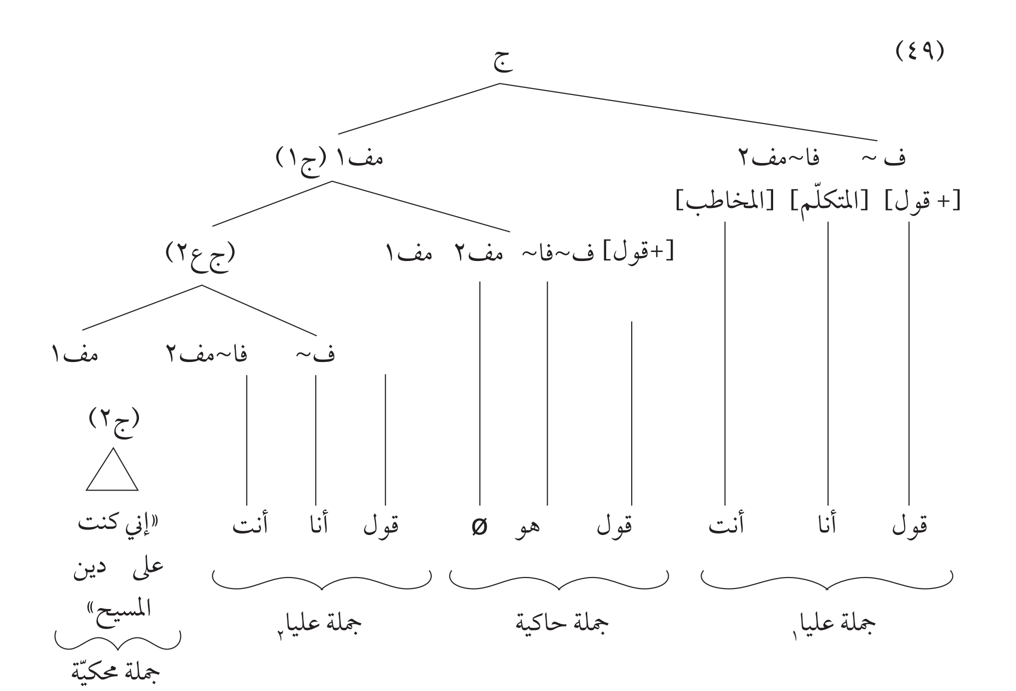
(٤٧) فيقول : إني كنت على دين المسيح. (غفران ١٨٦)



(٤٨)


ج ع ١
ف ~ فا ~ مف٢
[+ قول] [المتكلّم] [المخاطب]
مف١ (ج١)
ف ~ فا ~ مف٢
[+ قول] [المتكلّم] [المخاطب]
مف١ (ج٢)
قول
أنا
أنت
أمر
هو
أنا
«ذكرها في شعري»
(أقول لك (أمرني أن أذكرها في شعري))

(٤٩)


ج
ف ~ فا~مف٢
[+ قول] [المتكلّم] [المخاطب]
مف١ (ج١)
[+قول] ف~فا~ مف٢ مف١
(ج ع٢)
ف~ فا~مف٢ مف١
(ج٢)
قول أنا أنت
قول هو ø
قول أنا أنت
«إني كنت على دين المسيح»
جملة عليا١
جملة حاكية
جملة عليا٢
جملة محكيّة



تكمن مزيّة الآليّة التي وضعها صادوق لتحليل الحكاية في سياق الفرضيّة الإنشائيّة في :

١ . قدرتها على التكهّن بجميع صور الإضمار وائتلاف الضمائر في (ح ل) و(ح م).

٢ . تؤمّن هذه الآليّة إنتاج مجمل هذه التوليفات وتأويلها بضبط قيمة الضمائر العائدية والمرجعيّة وذلك بالنظر إلى (ج ع) التي تعلوها مباشرة.

٣ . تنتمي ج١ وج٢ في حكاية اللفظ (ح ل) إلى حيّزي إضمار مختلفين هما حيّز الإضمار الذي تراقبه (ج ع١) وحيّز الإضمار الذي تراقبه (ج ع٢) بينما تنتميان في (ح م) إلى حيّز واحد تراقبه «ج ع» واحدة.

٤ . يسمح هذا المنوال بمعالجة قضية معاني الكلام المحكيّ. وذلك بوسم فعل الجملة العليا بسمة دلاليّة تحدد هذا المعنى من إخبار واستخبار وأمر وسواها من المعاني. فمبدأ تضمين الصدر الإنشائي يفسّر بصفة آلية حقيقة كون (ح م) ترجع إلى معنى واحد من معاني الكلام تدل عليه الجملة الحاكية كما في (٥٠) و(٥١) و(٥٢). حيث المعنى في الأول إخبار وفي الثاني استخبار وفي الثالث أمر.

(٥٠) أخبرتك أني دخلت الهاويّة.

(٥١) هل أخبرتك أني دخلت الهاويّة؟

(٥٢) أَخْبِرْهُ أنيّ دخلت الهاوِيّة.

بينما تقوم (ح ل) على اثنينية في معنى الكلام و تحتمل، من الناحية النظريّة، جميع صور ائتلاف الأزواج من المعاني. فالمثال (٥٣) قائم على اثنينية الإخبار. بينما يقوم المثال (٥٤) على الاستفهام فالأخبار ويقوم (٥٥) على الأمر فالأخبار :

(٥٣) قال عَديّ : «إني كنت على دين المسيح».

(٥٤) هل قال عَديّ : «إنّي كنت على دين المسيح »؟

(٥٥) قل له : «إني كنت على دين المسيح».

٤ , ١ وظائف الصدر القولي غير الملفوظ.

تحدد آنْ ريبول A.Reboul أربع وظائف يضطلع بها مفهوم المكوّن المحذوف: le constituant inarticulé أو الصدر القوليّ غير الملفوظ préface locutionnaire inarticulée.



هذه الوظائف هي :

أ : تعيين قوّة المقول المضمنة في القول أو معنى الكلام.

ب: تخصيص هوية المتكلّم والمخاطب مما لهُ أثر في معنى الكلام، وتعيين جانب من قيمة الصدق فيه.

ج: تكملة النقص الذي في محتواه القضوي من جهة إحداثياته الزّمانية والمكانيّة. وهي معان أساسيّة تهيئ الكلام لاكتساب قيمة صدقيّة une valeur de vérité بالنظر إلى «الخارج» المظروف بهذه الإحداثيات.

د: تعيين مرجع العناصر الإشاريّة من شخص وظروف زمانية ومكانية مبْهمة. (Reboul 2000, p. 17 –22)

أوّل ما يتبادر إلى الذهن هو شدة اتصال هذه الوظائف بقضايا المعنى إذ ترد جميعها في إطار سعى اللغويين إلى وصف المعنى في المقول. إلاّ أنّ القاسم المشترك بينها لا يخفي حقيقة أنها تعبّر عن قضايا غير متجانسة.

ويمكن أن نبيّن ذلك بمقارعتها بالإطار النّظريّ الذي صيغت فيه الفرضيّة الإنشائية المعروضة أعلاه. فهذه الفرضية رغم قيامها على مفهوم الصدر القولي غير المنجز لا تتّسع إلاّ للوظيفة الأولى ولصورة جزئية من صور الوظيفة الثانية، هي الحالة التي توافق وقوع ضميري المتكلّم والمخاطب في حيّز فعل قول معلوم مثبت مضارع من قبيل : «أقول لك» و«أخبرك» و«آمرك». أمّا الوظيفتان الثالثة والرّابعة فلا محلّ لهما ضمن الفرضيّة الإنشائية.



مؤدّي هذا التحليل أنّ مفهوم الصدر القولي غير المنجز أوسع نطاقا من الفرضية الإنشائية، وصورته أنك إذا أرجعت (٥٧) و(٥٨) و(٥٩) إلى (٦٠) و(٦١) و(٦٢).

(٥٧) أنا الحقّ. (الزيني ٢٤٧)

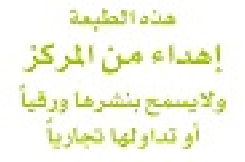
(٥٨) لماذا نصدم رؤوسنا بالصخر العنيد. (الزيني)

(٥٩) لا تتخذوا عدوّي وعدوّكم أولياء. (الممتحنة، ١)

(٦٠) أقول : لك أنا الحق.

(٦١) أسألك : لماذا نصدم رؤوسنا بالحجر العنيد؟

(٦٢) أنهاكم : لا تتخذوا عدُوّي وعدوّكم أولياء.



تكون تحاول استجلاء ما يجري في نفس المتكلّم، تحاول الرجوع من لفظه الذي نطق به إلى المعْنَى الذي أراده. وعلى هذا مدار الفرضيّة الإنشائية فهي محاولة في تمثيل المعنى الأوّل من وجهة نظر المتكلّم.

على أنّك إن وضعت نفسك موضع المخاطب ورغبت في أنْ تمثّل على ما يحصّلـه من معاني (٥٧) و(٥٨) و(٥٩) فإنك ستحصل على شيء شبيه بـ : (٦٣) و(٦٤) و(٦٥).

(٦٣) قال لي : «أنا الحقّ/ أخبرني أنّه الحقّ.

(٦٤) سألني : لماذا نَصدم رؤوسنا بالصخر العنيد؟

(٦٥) نهانا الله عن اتخاذ عدوّه وعدوّنا أولياء.

فإذا حاولت التجرّد من الدورين والاكتفاء بموقف الملاحظ الخارجي لمقاولة لست طرفًا فيها. ثم أردت حكاية ما سمعت وما شاهدت فالأغلب على الظنّ أنك ستحاول تمثيل ذلك في صورة قريبة من (٦٦) و(٦٧) و(٦٨).

(٦٦) أخبر الحلاج مريديه أنهُ الحقّ/ قال الحلاج لمريدية : أنا الحقّ

(٦٧) سأل منصور سعيدًا لماذا يصدمان رأسيهما بالصخر العنيد.

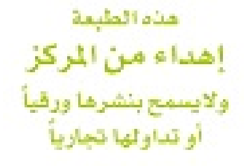
(٦٨) نهى الله المؤمنين عن اتخاذ عدوّه وعدوّهم أولياء.



ليست الفرضية الإنشائية إذن سوى حالة خاصّة جزئية من مفهوم الصّدر القولي المحذوف. لذلك نرى أن الصّورتين الأخريين منه تفيان بالغرض في تمثيل جزء المعنى غير الموسوم في لفظ المقول المنجز في الأمثلة الثلاثة (٥٧) و(٥٨) و(٥٩) والذي عبّرنا عنه بالوظائف (ب) و(ج) و(د) أعلاه.

فإذا عدنا الآن إلى السؤال الذي طرحناه في بداية هذا الفصل : هل تعود الأقوال المنجزة إلى بنية الحكاية أي إلى الشكل: صدر قولي + مقول؟ لاحظنا أن هذا الفرض إن استقام شكلا من المنظورات الثلاثة فإنه لا يستقيم معنًى إلاّ من منظوري لسانيات المخاطَب ولسانيات التخاطب، لأن الحكاية تقتضي «أن تكون الجملة الواقعة بعد القول... متلفظا بها بلفظ آخر في غير هذا الكلام وإلاّ لم تكن حكاية». (الاستراباذي : شرح الكافية ج ٤/ ١٧٤)

ونحن نعتقد أنّ هذا الشبه الشكلي بين بنية الحكاية وصورة التمثيل للجمل المقولة في سياق الفرضيّة الإنشائية هو ما يفسّر اهتمام من تصدّوا لدراسة الحكاية بهذه الفرضيّة. رغم الاختلاف الجوهري بينهما من وجهة المعْنَى: (Gaulmyn1983.p214- 216 (Authier1978,p36



٤ , ٢ هل الأقوال في اقتضائها للصدر القولي المحذوف صنف واحد؟

٤ , ٢ , ١ اللغة والإبلاغ

اعتبرنا في بداية هذا الفصْل التركيز على وظيفة الإبلاغ سببًا رئيسيًا في اللجوء إلى مفهوم الصدر القولي المحذوف عند التمثيل لمعنى الجمل المقولة. غير أنّ اعتبار اللغة أداة إبلاغ، أمر لا يحظى على بداهته، بإجماع اللغويين. فقد شكك فيه تشمسكي إلى درجة اعتبر معها أنّ الحديث في وظائف اللغة حديث غير مجْدٍ «فوظائفها متنوّعة والزّعم بان بعضها مركزي أو أساسي لغو لا طائل من ورائه»(Chomsky,1985, p. 217) وأرجع كيرودَا Kuroda وبنفيلدْ هذا الميل العفوي عند اللغويين إلى اعتبار موضوعهم أداة إبلاغ إلى تركيزهم على المستوى الشفهي حيث يتجلّى بصورة واضحة منوال الإبلاغ، ممثلا في شخص يتكلّم وآخر يسمع.

ورأى المصنِّفان أنّ تفحّص الخصائص التركيبيّة والدلالية في بعض صور الإنجاز اللغوي غير الشفهي كالسرد الروائي الحديث وظاهرة الكلام المُمَثَّل les paroles représentées يبيّن أن المستوى الشفهي لا يستنفد صور الإنجاز اللساني ويبرهن على أنّ اللغة أوسع مدى من الإبلاغ وأشد تعقيدًا من أن يُختزل نظامُها ووظائفُها في منواله. (A. Banfield 1995, pp. 34 –40 S.Y. Kuroda 1975, p. 267– 269, 279– 280)

٤ , ٢ , ٢سمات الإبلاغ النحويّة

إذا لم يكن الإبلاغ مرادفًا للغة ومبدأ كلّيا مفسّرًا لآليات اشتغالها وصور تحققها في الإنجاز فإنّ مقولة الصّدر القولي المحذوف تحتاج إذن إلى تنسيب. ويكون ذلك بوصلها بجملة الخصائص النحويّة، التي ترجع صنفًا من الأقوال إلى منوال الإبلاغ، دون سائر الأقوال. ولا بدّ عندئذ من حصر هذه الخصائص النحويّة

هذه المهمّة تصدّت لها Ann Banfield في كتابها «Phrases sans parole»

٤ , ٣ الكلام حديث وقصّ

تقترح بنْفليدْ، مستهلمة نظريات بنفنيست Benveniste في القول وتحليلات كايط همبورغر K. Hambourger لخصائص التعبير في أنواع السّرد، التمييز بين صنفين من



الجمل المقولة يرجعان إلى نظامي قول متعارضين. تُسمّي الأول discours حديثا والثاني récit قصّا.

ويتأسس التعارض بين النظامين على ما يسميّه بنفنسيت جهاز الحديث الشكلي l'appareil formel du discours (Benveniste, 1995, T1, p. 238) وتُسمِّيه بنفليد سمات الإبلاغ النحوية les proprietes grammaticales de la communication (1995. p 181). ومدار هذا الجهاز أو هذه السّمات على صورة تصرّف الجملة المقولة في علامات الزّمان والشّخص.

١,٣,٤ خصائص جملة القصّ

تتميّز الجمل المقولة من صنف القصّ بخلّوها من كل ما يصلها بمقام الإبلاغ وبعمل القول المنشئ لها والمعبّر عنه اختزالا بالصيغة <قول ~ أنا ~ الآن ~ هنا>

فهي :

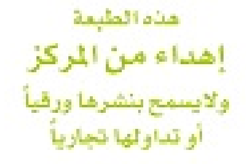
١- جمل ترجع من الناحية المعنوية إلى سرد وقائع جَدّت في زمان ماضٍ غير معلوم، صلته بزمان القول غَيْر محدَّدة ولا مُحدِّدة ولا أثر فيها ملموسًا لتدخل المتكلّم في قصّ هذه الوقائع. (Benveniste, 1995, T1, p. 238)

٢- وهي ترجع من النّاحية الشكليّة إلى تصرّف مخصوص في الضمائر وفي الصيغ اللغويّة النّحويّة والمعجميّة الدّالة على الزّمان.

٣- فلا مجال فيها للأشكال اللسانيّة المترجمة عن ذات المتكلّم والراجعة إلى العلاقة التخاطبيّة؛ أنا (المتكلّم)/ أنت (المخاطب). فالغالب عليها استعمال ضمير الغائب. فإن استعمل فيها ضمير المتكلّم، كما يحدث في بعض أنواع السّرد الرّوائي، فانما يكون ذلك مع خلوّها مما يدلّ على المخاطب أو يتجه إليه. (Banfield 1995, p. 260)

٤- ويتميّز هذا الصنف من الجمل المقولة باستعمال صيغ فعلية دالة على أزمنة ماضية غير متصلة بزمان القول أي بالحال. ونموذج هذه الصيغ هو ما يعرف بـ l'aoriste أو الماضي البسيط le passé simple في الفرنسيّة . ولعلّ أقرب شيء منه في العربيّة دلالة الصيغة «فعل» التي لم تتركّب إليها الحروف على»وقوع أحداث في أزمان غير محدّدة في الماضي» (المطلبي ١٩٨٦ ص ٢٢٠-٢٢١).

ويخلو صنف الجمل المقولة هذا أيضا من الظروف الزمانية المتّصلة بالحال كالآن



وأمس وغدًا وأبدًا وغيرها لاتّصالها بزمان القول ومقارنتها له. فالقاص، لا يستعمل، ما دام ملتزمًا بموقعه ذلك، هذه الوحدات لأنّه لا يستعير قطّ جهاز التّحديث الشكلي. (Benveniste, 1995, T1, p. 238).

جملة هذه الخصائص يمكن التمثيل عليها بثلاثة نماذج نصيّة مختلفة : (٦٩) (٧٠) (٧١).

(٦٩) أخذ حفّة شريطة من الأحراز والتمائم وأدخل فيها رأسه وذراعه، ولبس جبّة الملف الزرقاء ذات الحرج الأبيض ولحفة الحرير وخرج، وكان الخمّاس في انتظاره أمام الحوش يشدّ الركابيّة على البغلة، فوضع عليها الخرج وركب. (الدقلة، ص ٦٧)

(٧٠) عقب منتصف الليل اخترق سعيد الصحراء وفي الجانب الغربي من السماء شيء من القمر. وعلى مبعدة مائة متر من هضبة القهوة صفّر ثلاثا وراح ينتظر. (اللص والكلاب، ص ١٠٤.)

(٧١) وفي صيف ٦٢٢ غادر أتباع محمّد مكّة. وفي ٢٠ أيلول سنة ٦٢٢ وصل إلى قباء، ولبث النبي في قباء خمسة أيام. وفي السنة الثانية للهجرة نهض النبي بمهمّة إصلاح «ذات البين» (بروكلمان : أورده، المطلبي ١٩٨٦، ص ٢٢١).

يكشف تدبّر هذه النصوص، عن انطوائها، بصفة إيجابية، على الخصائص المميّزة لجملة القصّ: ضمير الغيبة، والصيغة الفعليّة الدّالة على الزمان الماضي غير المحدّد. ويدلّ بصفة سلبيّة على خلوّها من كل ما يعود إلى مقوّمات عمل القول الذي أنشأها.

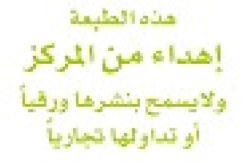
من الطبيعيّ أن يكون هذا النوع من الجمل أشد تواترا في بعض أصناف النصوص. يذكر منها بنفنيست النصوص التاريخيّة وجانبا من السّرد الروائي الحديث، وربّما انضافت إليها أصناف من النثر العلمي والأقوال الحكميّة لدلالتها على معانٍ عامةٍ وحقائق غير زمانيّة وفوق ذاتية. (Banfield 1995, p181)

٤ ,٣ ,٢ خصائص جملة الحديث

يذكر بنفنيست أنّ الحديث discours ينبغي أن يفهم بمعناه الأوسع فهو كل كلام يقتضي متكلّما ومخاطبا/ سامعًا، ويفترض عند الأوّل نيّة التأثير في الثاني على نحو من الأنحاء. (Benveniste, 1995 t1, p241)

يدخل في هذا الصنف كل المخاطبات الشفهية مهما كان جنسها أو موضوعها أو





مستواها أو غاياتها أو مقامها. ويدخل فيها أيضًا النصوص المدوّنة للأحاديث الشّفهيّة أو تلك التي تتوسل بأساليب الحديث الشفهي وتستهدف غاياته كالتّرسّل والمذكّرات الشخصيّة والنصوص المسرحيّة والمؤلفات البيداغوجيّة.

وتتميّز جملة الحديث بسمات تركيبية ودلاليّة أهمّها :

١- أنّها تستعمل جميع ضمائر الشخص وبقدر كبير من الحريّة.

٢- وأنّ الصيغ الدّالة على الأزمنة أشدّ تنوّعًا فيها من جملة القصّ، باستثناء صيغة الماضي البسيط تستعمل جملة الحديث جميع الصيغ الزمانية وإن كانت أشد ميلاً إلى استعمال ما دلّ منها على الحال والاستقبال، وهي صيغ مقصاة من دائرة القصّ. (Benveniste, 1995, T1, p. 242)

٣- وهي تختصّ باستعمال مميّز لبعض أصناف التراكيب والأساليب ذات الشحنة الإنشائية القويّة من ذلك.

- صيغ أمر المخاطب ونهيه والدعاء له وعليه وما يرتبط بها من أسماء الأفعال والأفعال الجامدة في صيغة الأمر.

- أبنية التحذير والتحْضيض والتوبيخ والردع وأساليب النداء والتنبيه وغيرها مما يقتضي مخاطبا سامعا يتجه إليه المتكلّم بإنشائه.

- مفاعيل القول المتّجهة إلى المخاطب من قبيل «بيني وبينك» و«إن سألتني» و«بصراحة» و«حقّا»... الخ.

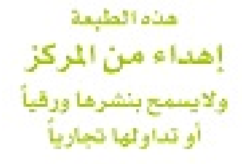
- البيانات المتعلّقة بهيئة اللفظ كعيوب النطق والظواهر اللهجية وأسلوب المتكلّم الشخصي في أداء الأصوات وتقطيع الكلمات.

- الصيغ الفعليّة الدّالة على زمان الحال والاستقبال والظروف المخصّصة لهما.

- ضمير المخاطب وهو يمثل عند بنفيلد، عماد هذا الصنف من الجمل والعنصر الأشد تمثيلا للوظيفة الإبلاغيّة في الأقوال المنجزة. وحضوره في كل الأصناف المذكورة قبله هو ما يفسّر اختصاصها بجملة الحديث الراجعة إلى منوال الإبلاغ وإقصاءها من جملة القص. (Banfield 1995, p. 191)

على أنّ أقوى ما استدلت به بنفيلد على رجوع هذه الظّواهر إلى منوال الإبلاغ وتعريفها للسمات النحوية المميّزة له وجملته هو أنّ هذه الأبنية والأساليب لا تُحكى إلاّ بلفظها. فيتعذّر وقوعها صلة لموصُول في سياق حكاية الكلام بمعناه.



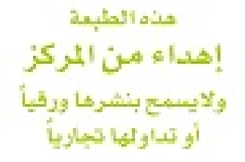


والحال أنّ أكثر الأبنية اللغوية تمثيلا لمنوال الإبلاغ هي البنية القائمة على حكاية الأقوال بلفظها (Banfield 1995, p112)
هذه السمات المميزة لجملة الحديث يمكن التمثيل عليها بالنصوص الآتية :

(٧٢) يا أهالي القاهرة
نوصي بالمعروف وننهي عن المنكر
اليوم نبشركم
بخلع السلطان الصوف الأسود
وارتدائه اللباس الأبيض (الزيني، ص ٢٣٥)
(٧٣) فرفع صوته منشدابمسمع منها :

يا الماشية تغسلي الصوف يالواردة عين بيســـــة
ميعاد الأنفال محذوف يا فاطمة بنت عيسى
(الدقلة، ص ٧٩)

(٧٤) فيقول عديّ بعباديّته : يا مكبور، لقد رزقت ما يكب أن يشغلك عن القريض، وإنما ينبغي أن تكون كما قيل لك «كلواواشربوا هنيئا بما كنتم تعملون».. قوله يا مكبور يريد يا مجبور... ويكب في معنى يجب. (الغفران، ص ص ٢٠٠-٢٠١)
(٧٥) «نعرف أنك قادر على هذا، وإلاّ فلماذا لجأنا إليك. نحن نطلب معونتك يا سعيد. أنت قريب منّا. أنت منّا... أنت بتاعنا.» (الزيني، ص ٣٠٨)
جملة هذه النصوص تنتمي بحكم احتوائها بنسب مختلفة على سمات الإبلاغ النحويّة إلى منواله. فجملها تتجه إلى مخاطب بعينه يدل عليه ضميره المختصّ وصيغُ النداء والأمر. وهي تحيل على عمل القول المنشئ لها بواسطة قرائن منها استعمال أفعال القول في حكاية كلام الآخرين، ومنها ظروف الزّمان الممحّضة للحال : «اليوم». ومنها حكاية المستويات اللغوية اللهجيّة «يا الماشية تغسلي الصوف...» و«أنت بتاعنا» ومنها تحقيق التهجية : «يامَكْبُور... يَكِبُ»
فلو جهدت في أن تحكيَ هذه النصوص بواسطة أفعال ممحّضة لحكاية معاني الكلام



دون لفظه كالإخبار والزّعم والتحديث فإن هذه الظواهر المميزة لها ستندثر من لفظك لأنّك تكون قد عدلت عن حكاية عمل الإبلاغ بمقوّماته المذكورة أي بلفظه ومعناه إلى الاقتصار على تمثيل معناه. وتمثيل المعنى غير حكاية الإبلاغ.

٤,٤ الإنجاز اللغوي مراوحة بين صنفي الأقوال المذكورين

إن توزُّعَ جمل اللغة بين الصنفين المذكورين لا يلزم مستعملها بعدم الجمع بينهما في النصوص. وإنما غاية ما في الأمر إنّ هذه الخصائص لا تجتمع في الجملة الواحدة. فإذا تجاوزنا هذا الحيّز أمكن للمتكلّم أن يمرّ بصورة عفويّة ومرنة من هذا الصنف إلى ذلك بحسب ما يكون له من المقاصد (Benveniste,1995,T1, p. 241). فالروائي يستعمل جمل القصّ ما دام في سياق سرد الوقائع فإذا احتاج إلى التعليق عليها أو إلى حكاية أقوال الشخوص فانه يستعير جهاز التحديث الشكلي بمقوّماته التي عدّدناها. ولك في الشاهد (٧٦) من رواية خريّف مثالا صالحًا. حيث جزؤه الأول جمل من صنف القص، وفي جزئه الثاني حكاية لكلام «حفّة» بلفظه وتعليق من المؤلف يفسّر معنى الكلام المحكيّ.

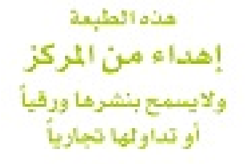
(٧٦) فلمّا اشتد الضّرب... نظر التلميذان الماسكان بالفلقة إلى بعضهما وأفلتت الفلقة من أيديهما... فقام العربي يكبكب على رجليه ويديه وخرج ولم يعد إلى الجامع. قال له حفّة:

واش ظهرلك تو؟ قال جدّك: اللويحة وإلاّ المسيحة؟ يقصد أنّ جدّه حدّد لهم أسباب الرزق في اللويحة –ويرمز بها إلى العلم– والمسيحة ويرمز بها إلى الفلاحة. (الدقلة، ص ٨١-٨٢)

٤,٥ اللغة بين وظيفة الإبلاغ ووظيفة التمثيل

يرى عدد من اللسانيين منهم بنفيلد وكيرودا أنّ اللغة يتنازعها وظيفتان: الإبلاغ La communication والتّمثيل la représentation. وأنّه لا سبيل إلى ردّ أحدهما إلى الآخر. إنّ الإبلاغ هو الوظيفة الأظهر لارتباطها باستعمال اللغة في الأغراض العمليّة وفي مقامات المشافهة الغالبة على التّعامل الإنساني. ولذلك تجد ميلاً عند اللغويين إلى طرد هذا النّمط في سائر المنجزات اللغويّة ولكنّها، أي اللغة، تكفّ في مقامات الإنشاء





الكتابيّ عن أن تكون مجرّد وسيلة إبلاغ. فالمؤرّخ الذي يسرد أحداث الماضي تتعاقب الوقائع في نصّه على نحو ما حدثت في أفق التّاريخ كأنّ الأحداث تقصّ نفسها بنفسها. فلا أحد يتكلّم هنا. وفرضيّة السارد الضّمني تبدو ترفًا نظريًّا وتعقيدًا لجهاز الوصف لا تقتضيه الظواهر الموصوفة (Benveniste,1995,T1,p.240). والرّوائيّ الذي يبدع عوالم متخيّلة إنما يفعل ذلك في عزلة تامّة عن مخاطب سامع محدّد ولا يكاد يهمّه من أمره شيء، فهو يرسم الشخوص ويسرد الأحداث بنفس المعنى الذي يرسم به الرّسام هذه الكائنات، وهذا هو جوهر الوظيفة التّمثيلية
.(Kuroda 1975, p.279) la fonction représentative

٤, ٦ خلاصة: جمل الحديث أدعى إلى افتراض صدر قولي محذوف لانطوائها على ما يدل عليه

مؤدّي التحليل السابق أنّ افتراض القول في أوّل كل كلام تعميم يفتقر إلى ما يبرّره. وهذا التعميم ناتج عن طرد منوال الإبلاغ في كل أنماط الجمل والحال أنّ بعضها أولى به من بعض وذلك بالنظر إلى خصائصها الذاتيّة التركيبية والمعجميّة.

فإذا كان تمثيل المعنى في الجمل التي من صنف الحديث يقتضي بوجه من الوجوه فرضيّة الصّدر القوليّ المحذوف لتوقّف معاني بعض عناصرها عليه، فإنه لا فائدة من افتراض هذا الصدر في أول كلام مثل (٦٩ ـ٧١) حيث يميل دور المتكلّم والمخاطب في توجيه معاني الكلام إلى الانعدام بانعدام العناصر الراجعة إليهما وإلى مقام تخاطبهما.

٥ حذف القول في التراث النحوي العربي

٥, ١. في الحذف

الحذف عمل يأتيه المتكلّم يعدل به الكلام عن أصله بأن يجعل فيه من اللفظ أقل مما يطلبه معناه، تعويلاً منه على علم المخاطب في الأغلب.

ويحصل هذا العلم من جهة دلالة القرائن من مشاهدة الحال أو سبق الذكر في المقال أو في الاعتبار أو دلالة القرائن العقلية والمنطقية.(انظر تفصيله في: الشاوش ٢٠٠١، ص١١٥٨-١١٦٤).



وحاصل هذا العمل بنية لغويّة طرأ في لفظها تغيير بالنقص دون أن يحدث ذلك النقص في معناها. ثم تتفرّع على هذا الأصل مسائل تهمّ شروط الحذف ومستوياته وأنواعه وأدلّته وفوائده.فالحذف من حيث إمكان إجرائه ثلاثة أنواع هي.

- الحذف الممتنع لعدم الدّليل أو لما يفضي إليه من فساد الصّناعة.
- الحذف الجائز الراجع إلى اختيار المتكلّم ومقاصده.
- الحذف الواجب الذي لا اختيار للمتكلّم فيه كما في الأمثال وما جرى مجراها من المحكيّات والتعابير الجاهرة التي لا دليل على الحذف فيها سوى مقتضى الصّناعة النّحويّة.

أمّا المحذوفات، فهي مفردات وجمل باعتبار ما تتركّب منه وهي باعتبار ما تتركّب إليه عُمَدٌ في الأغلب إلاّ أن يقوم دليل قويّ على حذف الفضلات.

٥ , ٢ الحذف بين مقتضى الصناعة النحويّة والحاجة إلى تفسير المعنى.

ختم ابن هشام حديثه عن الحذف في «المُغْني» بتنبيه ذكر فيه أنّ الحذف نوعان : حذف تدعو إلى القول به صناعة النّحو وحذف يجيء الحديث عنه في باب تفسير المعْنَى وتقتضيه صناعة البيان.



الأوّل : هو «الذي يلزم النحويّ النّظر فيه... وذلك بأن يجد خبرًا بدون مبتدأ أو بالعكس أو شرطًا بدون جزاء أو بالعكس، أو معطوفًا بدون معطوف عليه أو معمولا بدون عامل» (ابن هشام : المغني ج ٢ ص ٦٥٠.) فيكون افتراض الحذف من باب السعي إلى إصلاح البنية النحويّة وهو راجع عندئذ إلى تقدير الإعراب لذلك فإن بعضه قد لا يوافق حدس المتكلّم بقدر ما هو أمرٌ يختصّ بمعرفته النحويّون كحذف الأكوان العامّة والحذف في باب الاشتغال وفي باب النداء والتحذير والإغراء وفي كلّ ما انتصب باللاّزم إضماره. (ابن هشام ، المغني ج ٢ ص ٦٠٥)

والثاني : أي الذي اقتضته صناعة البيان هو الذي في «قولهم في نحو «سرابيل تقيهم الحرّ» إن التقدير و«البرد»وهو تقدير لا تقتضيه صناعة.

ولك أن تحمل على ذلك ما قيل في حذف المضاف وحذف الموصوف كما في الشواهد الآتية (٧٩) (٨٠) (٨١).

(٧٩) أوفوا بعهد الله إذا عاهدتم (النحل، ٩١)

(٨٠) واسأل القرية التي كنا فيها والعير التي أقبلنا فيها (يوسف، ٨٢)
(٨١) وعندهم قاصرات الطّرف (الصافات، ٤٨)
فقد قدروا في (٧٩) مضافًا هو مقتضى العهد، وذلك لأن العهد قول وقع فلا يتصوّر فيه نقض ولا وفاء وإنما المراد الوفاء بمقتضاه (ابن هشام : المغني ج ٢ ، ص ٦٢٣). وقدّروا في الثاني «الأهلَ» مضافًا التي القرية لتعذر أن يُخاطب غير العاقل. وقالوا في الثالث إن المعنى حور قاصرات الطرف.

وأنت، إن تدبّرت استدلالاتهم وجدتها «فضولاً» في فنّ النحو وتطفّلاً منهم على صناعة البيان على حدّ عبارة ابن هشام لأن القول بالحذف ههنا لا يرجع إلى إصلاح لفظ ذُكر فيه معمول دون عامله فتعذر توجيه الإعراب فيه دون تقدير. وإنما هو نوع من تفسير المعنى وتأويله باعتماد ما ينصّ عليه ضمنيا من المعاني المستلزمة عقلا أو عرفًا.

٥, ٣ حذف القول

حذف القول من قبيل حذف الجمل إذ يقصد به حذف فعل القول مع فاعله. وله في التراث النحويّ معنيان خاصّ وعامّ. يعود المعنى الخاصّ إلى صناعة النّحو ويتجاوزها العام إلى اعتبارات «ما ورا لغويّة».



٥, ٣, ١ حذف القول في سياق تقدير الإعراب.

يرد الحديث عن حذف القول في سياقات محدّدة عندما يتعذّر على النحويّ توجيه الإعراب في الكلام المعدول به عن أصله بما طرأ في لفظه من تغيير بالنّقص.

ويمكن التمثيل على هذا الضّرب منه بالنماذج (٨٢) - (٨٩).

حيث تشير العلامة Ø إلى موضع الحذف و يؤطّر الشكل ← [ ] العنصر المقدّر.

(٨٢) فأخرجنا به أزواجًا من نبات شتّى Ø ← [قائلين] كلوا وارعوا أنعامكم. (طه ٥٤)
(٨٣) جاءوا بمذق Ø ← [مقول فيه.] هل رأيت الذئب قط. (ابن هشام، المغنى ج ١ ٢٤٦)
(٨٤) ولو ترى إذ يتوفى الذين كفروا الملائكةُ يضربون وجوههم وأدبارهـم و Ø ← [يقولون] ذوقوا عذاب الحريق». (الأنفال ٥٠)
(٨٥) وعُرضوا على ربّك صفّا Ø ← [قلنا] لقد جئتمونا كما خلقناكم أوّل مرّة. (الكهف ٤٨)
(٨٦) فيقول الذين ظلموا ربّنا أخّرنا إلى أجل قريب نجبْ دعوتك ونتّبـع الرّسل ← Ø [فيقال لهم] أو لم تكونوا أقسمتم من قبل ما لكم من زوال. (إبراهيم ٤٤)

(٨٧) قمة النجاح أن يقتلا معًا، نبوية وعليش، وما فوق ذلك يصفّي الحساب مع رؤوف علوان، ثم الهرب، الهرب إلى الخارج إن أمْكَنَ ø ← [قال] ولكن من يبقى لسناء الشوكة المنغرسة في قلبي ø ← [ثم قال مخاطبا نفسه] أنت تندفع بأعصابك بلا عقل... أنت مطارد وإن لم تضرب سريعًا انتهى كل شيء ø ← [قال في نفسه] ولكن من يبقى لسناء الشوكة المنغرسة في قلبي المحبوبة رغم إنكارها لي ø ← [قال لسناء] هل أترك أمك الخائنة إكراما لك؟ أريد جوابا في الحال. كان يحوم حول البيت القائم على مفرق ثلاث عطفات بحارة سكة الإمام في ظلمة حالكة والسيارة تنتظر في نهاية الطريق من ناحية ميدان القلعة. (اللص والكلاب ٥٩-٦٠)

(٨٨) تزايد ضحك الزيني ø ← [وقال لزكريا] اسمع يا زكريا لا بدّ أن تحتلّ مكانة في قلوبهم أكبر... سكت زكريا. الفكرة أعجبته كاد ينسى ما جاء من أجْله. (الزيني، ص ٢٢٢)

(٨٩) أخذ محرمته ثم تركها وفتّش شيئًا وهميا حوله، وفتش جيوبه، وهو ينتفض في حركات القطّ الذي طال لعبه بالفأر وأفلت منه :

ø ← [وقال للعروسي] - وآين هي ها الطلقة! ومن هو اللي كتبها؟ (الدقلة، ص ٢٨٣)



نشير قبل التّعْليق على هذه النماذج النصيّة، إلى أنّ هذا الحذف فاش في الاستعمال فشوّا حتى قيل «حذف القول من حديث البحر قل ولا حرج» (ابن هشام،ن م،ج٢ص٦٣٢). ولا بد لهذا الأمر من أسباب وجيهة. إذ يتجّه أن نسْأل :

كيف نستدلّ على أصل الحذف، أي على وجود فراغ في اللفظ يوافقه حذف للقول، والحال أنّ معمول القول كلام قد عمل بعضه في بعض واستغنى؟

وما هي الأدلّة التي يُستند إليها في تخصيص المحذوف نوعًا وهيئةً ومقدارًا؟

يدل على أصل الحذف في المثالين (٨٢) و(٨٣) دليل صناعيّ هو امتناع وقوع الطلب حالاً كما في الأول. (السيوطي، الهمع ج ٢، ص ٢٤٧) وتعذّر وقوعه صفة للنكرة كما في الثاني. (ابن هشام، المغني ج١ ص ٢٤٦) أمّا في (٨٤) فإن اختلاف ظاهر اللفظ في الجملتين خبرًا و طلبا يوجب الفصل لا الوصل. فقام نفس الوصل دليلاً على حذف عنصر من الثانية. ويقوم العدول عن الغيبة إلى المخاطبة في (٨٥) و(٨٨) ومثلها في

(٨٧)، وإن على صورة أشد تعقيدا، دليلا على أصل الحذف وموضعه. وتضطلع قواعد الطباعة والرسم الحديثة بالدلالة على أصل المحذوف في (٨٩) وذلك باعتبار دلالة النقطتين والمطّة على إدماج قول جديد.

أمّا تخصيص المحذوف بفعل قول دون سواه فهو أمر أقوى الأدلة عليه التغيير الحاصل في أدوار التخاطب وما يرافقه من خرق لقواعد المطابقة في الشخص. مما يعدّ مدخلاً لإدماج أقوال جديدة. فلو حاولنا أن نقرأ نصّ نجيب محفوظ (٨٧) دون أدنى استحضار لمعنى أفعال القول المحذوفة حملناه لا محالة، على اللغو والهذيان.

وأمّا هيئة المحذوف من حيث صيغته وزمانه وإسناده ومقداره من متعلقاته فأمر تتكفّل به قواعد المطابقة في الصيغة والزّمان، بينما تتكفّل القرائن التي في نفس الكلام المقول أو في المقال السابق له، بضبط هوية الأطراف المتخاطبة.

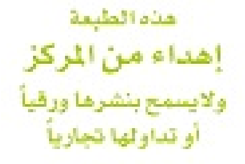
٥,٣,٢ مخصّص القول المحذوف دليل مقاليّ من صنف خاصّ

ترجع الأدلّة المخصّصة للعنصر المحذوف في التراث النحويّ إلى صنفين : أدلّة مقاميّة وأدلّة مقاليّة. (الشاوش : ٢٠٠١ص١١٦٤)

أمّا المقاميّة، فالمعوّل فيها علي شهادة الحال. كأن تقول لمن رأيته يرفع سوطًا ويهمّ بضربٍ؛ «زيدًا». فيفهم مخاطبك «اضرب زيدًا»، يستعيد العنصر المحذوف «اضرب» بالاعتماد على ما سمع من لفظك و ما رأى في المقام الذي جرى فيه هذا اللفظ. ويعدّ من المخصّصات المقاميّة ما استقرّ من الأعراف والعادات وتعاهده الناسُ فيما بينهم.

وأمّا المخصصات المقالية فيقصد منها في الغالب التقدّم في الذّكر، كقولك لمن قال «من أضربُ؟»: «زيدًا». فانه يستعيد العنصر المحذوف، من نفس ملفوظك السابق. (ابن هشام، المغني ج٢ ص ٦٠٣) فإلى أي الصنفين ينتمي مخصّص المحذوف في الشواهد أعلاه؟

لا يرجع تخصيص المحذوف بفعل دالّ على القول إلى تقدّمه في الذكر بالمعنى الذي رأيناه في المثال وإنما إلى أمر آخر عبّرنا عنه بتغيّر أدوار التخاطب وما يرافقه من كسر لقاعدة المطابقة في الشخص. فالدليل على العنصر المحذوف في هذه الحالة راجع إلى مبادئ انسجام الجمل في الحديث لا إلى ما في لفظ تلك الجمل من القرائن.



من هذه المبادئ : أصول الوصل والفصل ومنها قواعد المطابقة في الشخص والزمان وما يرتبط بكسرها من تبدّل في أدوار التخاطب، ومنها أمور أخرى صناعيّة سنعرض لها في الباب الرابع من هذا العمل ضمن مبحث الجمل المحكيّة للتّسمية.

٣,٣,٥ حذف القول بالمعنى العام

لحذف القول في التراث النحويّ معنى آخر ذكره سيبويه في باب الأفعال التي تستعمل وتلغى، بمناسبة حديثه عن فعل القول. قال «واعلم أنّ قلت وقعت في كلام العرب على أن يُحكى بها. وإنما يحكى بعد القول ما كان كلامًا لا قولاً نحو قلت «زيد منطلـق» لأنّه يحسن أن تقول : زيد منطلق ولا تدخل قلت. وما لم يكن هكذا أسقط القـول عنـه».(سيبويه: ج١ص ١٢٢.) فحوى هذا الكلام أنّ الجملة : زيد منطلق، ترجع إلى الشكل: قلت : زيد منطلق.

وقس على ذلك كل كلام تامّ. وقد علّق المنصف عاشور على هذا النّص بقوله : «يكوّن هذا في تصوّرنا مستوى من التجريد و الشكلنة للكلام ونقله من الاستعمال الحقيقي إلى مجال ما فوق لغويّ... فالكلام المحكيّ... يصدر دائما عن قائل يفعل الكلام والإبلاغ . وعدم القول الصّريح قد يكون دليلا على كمون متكلّم ضمنيّ يخبر عن الدّلالات وينشئ الأحداث. وهذا الحدس اللغويّ عند سيبويه، إن لم يتواصل في التراث النّحويّ... فإنه يشعر أنّ كل كلام مقول قول مهما كان المحلّ الواقع فيه». (عاشور١٩٩٩، ص٥١٩- ٥٢٠)

فإذا كان كل كلام مقول قول، فإن كل الكلام يرجع إلى باب الحذف لقيامه على حذف القول، والسؤال عندئذ : ما نوع هذا الحذف وما أدلّته؟

الإجابة عن السؤالين في منتهى الصعوبة. ذلك أنّه إذا كان يتعذّر إرجاع حذف القول بهذا الشكل إلى الحذف الصناعيّ لانعدام شروطه وأدلّته، فإنّ حمله على الحذف البيانيّ لا يبدو بديهيّا لقيامه على درجة من التجريد عالية، إذا قارنّاه بالأمثلة التي يوردونها في حديثهم عن الحذف البياني. ولعلّ هذا ما قصده عاشور حين تحدّث عن مجال فوق لغويّ وعن الحديث عن اللّغة باللّغة. ولا يختلف الأمر عند الحديث عن أدلّة هذا النّوع من الحذف سواء منها ما كان دوره بيان أصل الحذف أو ما كان دوره تخصيص العنصر المحذوف وتعيينه.

فالقول المحذوف هاهنا، معنى اقتضائي عقلي وهو من قبيل الدّلالة العلاميّة العامّة، فكما يقوم أثر الأقدام في الصحراء دليلاً على مرور الإنسان بها، والدخان دليلاً على نار يكون الكلام الملفوظ دليلا على قول حدث، على أنّ تقدير هذا القول، بهذا المعنى، أمرٌ لا يحتاجه النحويّ من حيث هو نحويّ.

يبقى أن نلاحظ أنّ التقريب بين حديث سيبويه عن هذا النوع من القول المحذوف والفرضيّة الإنشائيّة عند الدّلاليين التوليديين أمرٌ قد لا تساعد عليه مقاصد سيبويه وعبارته. فهو يستعمل فعل القول في صيغة الماضي ويحمله على معنى الحكاية لا على المعنى الإنشائيّ. يقول «ولم تجعل قلت كظننت لإنها إنّما أصلها عندهم أنّ يكون ما بعدها محكيّا». (الكتاب،ج١ ص١٢٢)

٤,٥ مقارنة النوعين من حذف القول في التّراث النحويّ بفرضيّة الصدر القولي المحذوف في اللسانيّات المعاصرة

نذكّر بما انتهينا إليه من أنّ فرضيّة المكوّن القوليّ المحذوف، تبدو في التحليلات التي عرضناها أكثر ملاءمة لجمل الحديث منها لجمل القصّ. ونذكّر كذلك بأنّ هذه الفرضيّة إنّما تتنزّلُ أساسا في سياق التّمثيل لمعنى الكلام الملفوظ لا لبنيته التّركيبية.

نفعل ذلك لنخلص إلى أنّ النّوع الأوّل من حذف القول في التّراث النحوي، نقصد الحذف الراجع إلى عدول المتكلّم عن أصل الكلام عدولاً يترك في لفظه نقصًا، هذا النوع لا صلة له بفرضيّة الصّدر القوليّ المحذوف لقيامه على «توجيه الإعراب توجيها يحقّق التطابق بين اللفظ والمعنى».(الشريف ١٩٩٩ ص ٢٢) وقيامها على تمثيل المعنَى وعلى درجة أقلّ من العناية بمبدإ مطابقته للفظ.

أما حذف القول بالمعنى العامّ، على نحو ما حدّث به سيبويه وعلقنا عليه في الفقرة السابقة، فهو يطابق إلى حدّ مّا فرضيّة الصدر القولي المحذوف، بشرط ألاّ نقصرها على الجمل التي من صنف الحديث، لأن القول، في هذا الإطار، حدث يسبق الكلام بنوعيه: الحديث والقصّ «بحكم وجود المتكلّم صانع الكلام وواضعه... فانعدام قال دليل على ضمنيّة المتكلّم، وفي وجودها مظهر تأكيد وتوضيح لأطراف الخطاب». (عاشور، ١٩٩٩، ص ٥١٩) هذا الموقف، يتواصل في النظرية اللسانيّة الحديثة وما الفرضيّة الإنشائية إلاّ صورة من صوره، وقد أشار الأستاذ عاشور إلى أخذ اللسانيّ الأمريكي هاريّس Harris بهذا الرأي.

ويعبّر الخلاف بين من قصر القول المحذوف على الجمل التي من صنف الحديث ومن طرده في كلّ كلام على خلاف في النظريّة يخصّ جانبين أساسيين.

يهمّ الجانب الأوّل اختلافهم في وظيفة اللغة، وفي شأن الإبلاغ، هل يستنفد اللغة ويساويها؟ وقد فصّلنا فيه القول أعلاه. ويهمّ الثاني، الكيفيّة التي يتصوّرون بها أدوار التّخاطب، وهي مسألة نستأنس في شأنها بتحليل الشاوش لنظرية النحاة العرب في الإضمار.

يرى الأستاذ الشاوش أنّ النّحاة العرب قد ميّزوا بين المتكلّم والمخاطب والغائب باعتبارها أدوارا تخاطبيّة، وبين المتكلّم والمخاطب والغائب باعتبارها أسماء ووحدات معجميّة.

فمن جهة كونها أدوارا تخاطبيّة تظلّ هذه العناصر عناصر خارجيّة بالنسبة إلى نظام اللغة «فالمتكلّم من حيث هو الشخص القائم بعملية التكلّم لا يمكن أنْ يعَدّ من الوحدات اللغويّة، وكذا المخاطب من حيث هو الشخص الموجّه إليه الكلام، فهما من حيث هذا الدور يبقيان خارج اللغة ولا يتجسّمان في وحدة من وحداتها».(الشاوش، ٢٠٠١ص١١٢١) ويتحدّد الغائب بأنه غير المتكلّم والمخاطب اصطلاحًا، بقطع النظر عن حضوره أو غيابه في مقام الإبلاغ والتخاطب.

ولكن المتكلم، بمجرّد أن يقرّر الإخبار عن نفسه أو عن المخاطب، فضلا عن الغائب، تضطرّه المواضعة اللغويّة إلى استعمال وحدات معجميّة بعينها. هذه الوحدات هي ضمائر المتكلّم والمخاطب والغائب وجميع الأسماء الظاهرة الموضوعة أصلاً للغيبة. «ويدلّك هذا أنّ ضمائر المتكلّم والمخاطب لم توضع في اللغة لمجرّد الدّلالة على المتكلّم والمخاطب في تخاطبهما وإنما وضعت لتدلّ عليهما متى أصبح أحدهما أو كلاهما موضوع الخطاب».(الشاوش ٢٠٠١ص ١١٢٢) فوجب التمييز بين المتكلّم والمخاطب، من حيث هما كيانان خارجيّان ينهضان بدور تخاطبي يظل خارجيا بالنسبة إلى بنية الكلام النحويّة وبينهما من حيث هما متحدّث عنهما داخل هذه البنية.

٥,٥ طرد هذا التمييز في الوحدات الشبيهة بضميري المتكلّم والمخاطب.

يقصد بالعناصر الشبيهة بالمتكلّم والمخاطب : حدث القول وزمانه ومكانه. فهذه أيضًا يجري الحديث عنها في مستويين اثنين. فزمان القول ومكانه من حيث هما مجرّد

زمان ومجرّد مكان أمران عقليّان يقتضيهما النظر العقليّ وتدل عليهما القرائن العقليّة. ذلك أنّ القول حدث، ولا مناص للحدث من الاستقرار في زمان ومكان.

وأما من حيث هما وحدتان لغويّتان فيوافقان الحالة التي يُخبر فيها بهما عن الأحداث والجثث. فالظرف الزّماني «الآن» الذي يرد في مناسبتين في (٩٠)

(٩٠) الآن بالذّات يحاول تلمّس الأسباب، ما يجري الآن يحيّره. (الزيني، ص ٦٥)

يعيّن في الأولى زمان الحدث الذي هو محاولة تلمّس الأسباب وفي الثانية زمان الأحداث المحيّرة لزكريّا بن راضي. ولكنّ (٩٠) مقول لقول أنتجه، ولا بدّ أن هذا القول من حيث هو حدث قد جَرَى في زمان ومكان لم يذكرا في اللفظ ولم يدخلا في تركيب الكلام.

و يطّرد هذا التمييز بنفس الطريقة ، في «الحدث الممثّل لعمل القول ونشأة الخطاب». (الشاوش ٢٠٠١ ص ١١٢٣) فهذا الحدث وإن كان هو المنشئ للمقول فإنّه ليس من قبيل الكيانات اللغويّة، إلاّ أنْ يُحدّثَ المتكلّم عنه ويخبر به. وأكثر ما يمثّل هذه الحالة حكاية الأقوال، فإذا اتفق ذلك استعمل المتكلّم لتسمية هذا الحدث والإخبار عنه فعل القول الخاصّ «قال» والأفعال التي فيها معناه. فهذه الأفعال لم توضع في اللغة، إذن، ليُحدَث بها القولُ، وإنما وضعت ليُحدّث بها عنه.

خلاصة تحليل الأستاذ الشاوش قوله :

«ومما تقدّم يمكن أن نخلص إلى النتائج التالية :

- المتكلّم من حيث هو متكلّم ليس أمرًا لغويّا نظاميّا، وهو لا يظهر في صيغة الكلام إلاّ إذا حدّث عن نفسه.

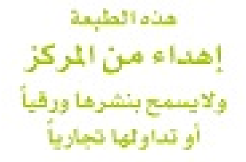
- المخاطب من حيث هو مخاطب ليس أمرًا لغويّا نظاميّا وهو لا يظهر في صيغة الكلام إلاّ إذا حدّث عنه المتكلّم.

- الغائب أمر لغويّ نظاميّ دائما، ولا يمكن أن يكون له وجود إلاّ متجسّمًا في صيغة لغويّة، أو قل إنّ وجوده يقتضي تجسّمه في صيغة لغويّة اقتضاءً.

ويشارك فعلُ القول والظرفان الدالاّن على زمانه ومكانه المتكلّمَ والمخاطبَ في اثنينيّة صورة التّجلي في حين تشارك سائرُ الأسماء وسائر الأفعال وسائر الظروف الغائبَ في أحاديّه تجليّه». (الشاوش ٢٠٠١.ص ١١٢٣)







فإذا وصلنا هذه النتائج بما كنّا فيه من أمر حذف القول وأنواع هذا الحذف أمكننا الحديث عن القول جهازًا شكليّا في مستويين وبمعينين اثنين :

فالقول من حيث هو أي القول الصّرف، لاَ يتحقّق في اللّفظ مطلقا. ولكنّه ماثل في كل مقول، طالما أنّ القول هو معنَى المقول (Ducrot, 1984, p. 182) أو مدلوله .وهو نفس ما ذهب إليه رضيّ الدين الاستراباذي في توجيه النّصب في المصدر المؤكّد لنفسه والمصدر المؤكّد لغيره في مثل (٩١) و(٩٢).

(٩١) له عليّ ألف درهم اعترافا

(٩٢) زيد قائم، حقّا

حيث يقول «وإنما وجب حذف الفعل الناصب في المؤكّد لنفسه والمؤكّد لغيره لكون الجملتين كالنائبتين عن الناصب من حيث الدّلالة عليه وقائمتين مقامه... وأنا لا أرى بأسًا بارتكاب كون الجملتين بأنفسهما عاملتين في المصدرين لإفادتهما معنى الفعل». (الاستراباذي، ش. الكافية، ج١ ص ٣٢٨-٣٢٩)

أمّا القول المحدّث عنه فيوافق المستوى الذي يخبر فيه المتكلّم بالقول عن قول آخر سابق له أو مزامن له أو لاحق عليه، كما في (٩٣) و(٩٤) و(٩٥).

(٩٣) أسند المقرعش يديه إلى الحائط وأدار عجزه مرّتين وصاحَ : أو اللهّ ليلة مبروكة هذه. (الدقلة، ص ١٩١)

(٩٤) يا أهالي القاهرة، يعلن عبد العظيم الصيرفي عن قرب وصول الزّيني بركات بن موسى. (الزيني، ٢٠٩)

(٩٥) فسيقولون منْ يُعيدُنا قُلِ الذي فَطَرَكُمْ أوَّلَ مَرَّةٍ. (الإسراء، ٥١)

حيث يرجع (٩٣) و(٩٥) إلى باب الحكاية بينما ينتمي (٩٤) إلى ما يُسمّى بالإنشاءات الصّريحة les performatifs explicites وهذه فئة من الأقول أوجزنا الحديث عن صلتها بالحكاية و سنعود إليها بالتفصيل في الباب الرابع.

٦. خلاصة

كان هدفنا في هذا الفصل أن نضع مسألتنا في أفق إشكاليّة «الصدر القولي المحذوف». دفعنا إلى ذلك ما بدا لنا ضربا من التّداخل بين المستويات يقتضي ترتيبُ الأفكار فيها على نحو مفيدٍ، أنْ نميّز بعضها من بعض. ولعلّه يجدر بنا، هنا، أن نذكّر بما أوردناه من



حديث قولمين Gaulmyn عن أهميّة «القول» في النظريّات النحويّة واللّسانيّة المعاصرة، حتّى إنّ جهازه الشكليّ يصلح معيارًا لتصنيفها بحسب ما توسعه له من مكان في نظامها وما تجريه في شأنه من ضروب التمثيل والاستدلال.

وإذا كنّا قد انتهينا في الفقرة السابقة إلى التّفريق بين :

- القول المحدّث عنه
- والقول الصّرف

فإننا نحتاج هاهنا إلى تجميع معطيات الفصل كلّه تحت هذين البابيْن :

أ- القول المحدث عنه :

بنية نحويّة إعرابيّة متحقّقة لفظا أو حُكْما أي تقديرا، يجرّدها الشكل: فعل قول + مقول به.

ولكل ركن من هذا الشّكل أحْكام تخصّهُ. ففعل القول يذكر ويحذف. فإن ذكر فلا إشكال. وإن طُوِيَ فإنّه يُنوَى لبقاء أثره الإعرابيّ فيقدّر في موضعه ويكون تقديره اقتضاءً تركيبيّا إعرابيّا لأنّه راجع إلى افتقار بنية اللّفظ الظاهر إلى التّمام، وإنْ على صورة مخصوصة أوضحنا أبعادها في حديثنا عن أدلّة القول المحذوف.

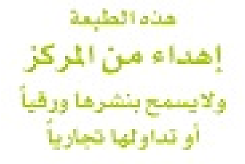


على أنّ للذّكر والحذف علاقة بلفظ الفعل ومعناه. فقد اختلف النّحاة في جواز حذف ما فيه معنى القول دون لفظه وذلك تفريعًا على اختلافهم في إعمال ما فيه معْنَى القول. وهي مسألة نؤجّل البتّ فيها إلى حين نصوغ في الباب القادم تعريفًا دقيقا لهذا الصّنف من الأفعال.

وأمّا المقول به فإنّه في تردّده بين أنْ يَسْلم من أثر العمل اللفظي و ألاّ يسلم منه، مفضٍ إلى أحكام إعرابيّة لها صلة؛ أولا بجواز حذف الفعل العامل في حالة وامتناعه في الأخرى وثانيا بما لا يحكى من الأقوال إلاّ بلفظه، فإن حُكي بغير لفظه تغيّر تركيبه و استحال معناه.

ب- القول الصّرف

أشرنا سابقا إلى صعوبة تنزيل هذا النّوع من القول ضمن الصّناعة النّحويّة. ومردّ ذلك إلى أنّ هذه الصّناعة تنبني على أصل مكين هو مراعاة الحدّ الأقصى من التّضامن بين اللفظ والمعنى. وقد دفع التمسّكُ بهذا الأصل النّحاة العرب إلى المقابلة بين تقدير الإعراب -وهو جوهر الممارسة النّحويّة عندهم- وتفسير المعنى وهو جهد تأويليّ يبدأه



البيانيّ من حيث ينتهي عمل النّحوي أو يكاد. وتعبّر اللسانيات المعاصرة عن هذا الأصل بالاحتكام في التّحليل النّحويّ إلى ما يعرف بضمانة الشّكل اللّسانيّ la garantie de la forme linguistique.

وأصْل المسألة أنّ القول الصّرف لا يتجسّم مطلقا في لفظ، فإن حاولت تجسيمه فيه تحوّل بصفة طبيعيّة إلى قول متحدّث عنه، فاحتجت إلى أن تقدّر له قولاً صرفًا. وهكذا دواليك في نوع من الدّور والتّكرار الذي لا ينتهي.

وقد لاحظنا في أثناء تقديمنا للمفاهيم المتّصلة بالفرضيّة الإنشائيّة وبالصّدر القوليّ المحذوف أنّ التنظير لهذه القضايا قد تمّ في سياق وصف بنية الجمل من الناحية الدلاليّة لا التّركيبية، أي أنّه عمل سياقه تفسير المعنى وليس تقدير الإعراب.

ولا بدّ هاهنا من التفريق بين مستويين مختلفين :

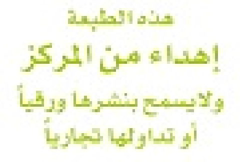
فتقدير القول أو ما في معناه يتّصل في مستوى أوّل بالحاجة إلى إدراج قوّة الجمل المضمنة في القول في وصف بنيتها الدّلاليّة أو صورتها المنطقيّة وهو محكوم فيها بضوابط دقيقة تخصّ صيغته وزمانه ومحمولاته، إذ يتوجّب أن يكون الفعل مسندًا إلى المتكلّم المفرد في صيغة المضارع المثبت الدّال على الحال.وقد اختلفوا في شأن هذا القول على وجوه :

اختلفوا في جواز إظهاره، بين قائل بأنّه يتحقّق لفظا في ما يعرف بالإنشاءات الصريحة ويقدَّر محذوفا في سواها، وقائل بأنّه يحذف حذفًا لازمًا في كلّ موضع.واختلفوا في مواضع تقديره، فطرده بعضهم في كلّ الجمل وقصره بعضهم على صنف دون غيره. (Lyons, 1980, p. 397).

وأيّا يكن الاختيار في هذا فإنّ للمسألة وجوهًا من التعلّق ببحثنا في أفعال القول. ذلك أنّ هذه الأفعال تتّجه في كثير من الأحيان إلى تخصيص القوّة المضمّنة في الكلام المحكيّ بها، فتحوّلها إلى معنى قوليّ يشير إليه الفعل المستعمل من خلال سماته الدلاليّة الذاتيّة، وذلك على وجوه تختلف من حكاية الكلام بلفظه إلى حكايته بمعناه، وتلقي ضوءًا على نوع العلاقة التي يقيمها المتكلّم الحاكي مع الكلام المحكيّ. فتؤدّي دورًا أساسيّا في تخصيص العلاقة بين القولين المكوّنين للحكاية، يظهر أثرها في بناء المحاورات خاصّة، وفي نموّ أشكال التّفاعل بين أطرافها.

ويتّصل القول الصّرف في مستوى ثانٍ بالحاجة إلى ربط الكلام بمقام قوله، يُتوسّل





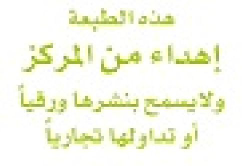
بذلك إلى وصف جانب من معناه، مما له علاقة بهويّة قائله وسامعه وبتكملة النقص الذي في محتواه القضويّ من جهة إحداثياته الزّمانيّة والمكانيّة، وهي عمليّة لها دور أساسي في تعيين معاني المشيرات المقاميّة، وفي وسم الكلام بقيم بلاغيّة كالصّدق والكذب أو الدلالة على أصل المعنى والدّلالة على المعاني الفرعيّة. فيحتاجُ المؤوّل في هذه الحالة إلى تقدير مكوّن محذوف يتضمّن وصفًا لمقام الإبلاغ. وهو مكوّن أساسه حدث القول وحوله تنتظم بقية العناصر من قائل ومقول له وزمان ومكان وغيرها من المخصّصات.





إلاّ أنّ القول، هنا، معنى لا تطلبه الجملة من جهة الصّناعة النحويّة إذ لا يدل عليه لفظ وَلاَ يدعو إلى تقديره عرضٌ فيه، وإنما هو من لوازم الكلام وضروراته المستلزمة عقلاً بناء على ما عهده مستعملو اللغة وألفوه من تجاربهم في العالم الخارجيّ. فهو معنى اقتضائي عقلي يعبّر عن درجة من التجريد تتجاوز مستوى تقدير الإعراب في الجملة النّحوية إلى مستوى الإبانة عن المعنى في الكلام البلاغيّ. ذلك أنّ الكلام في الإعراب قول يؤتى معناه من لفظه وفي البلاغة قول يؤتى معناه من لفظه وممّا حفّ بلفظه من مخصّصاته المقاليّة والمقاميّة.

■ ■ ■



الفصل الرابع :
منزلة أفعال القول وما يتّصل بها من قضايا الحكاية في التّدريس وفي البحث

١ - تمهيد :

نحاول في هذا الفصل، مستندين إلى المداخل النظريّة التي سطّرناها في الفصول الثلاثة السابقة، أن ننظر في وضع المسألة التي ندرسها في مستويين :

الأوّل هو المصنّفات المدرسيّة وشبه المدرسيّة وما يتّصل بها من المشاغل البيداغوجيّة في سياق تيسير النّحو وهو سياق يؤدّي إلى إعادة تبويب مسائل النّحو تبويبا يهيّئ للنّاشئة سبيلا يتعلّمون منها أصول العربيّة. فيستبطنون قواعدها ويمتلكون القدرة على إجرائها في الإنشاء الشّفهي والكتابي.

والثاني، المؤلّفات المتوفّرة على هاجس البحث العلمي المتخفّفة من مشاغل التّدريس وما تتطلبه من التبسيط المخلّ أحيانًا بأصول التنظير العلمي. وتندرج فيه أعمال تحاول إعادة بناء النّحو العربيّ جزئيّا أو كليّا. جلّ هذه الأعمال تنطلق من تراث النّحاة وتتوسل بمبادئ من العلوم اللسانيّة المعاصرة وتستهدف صياغة القضايا وتبويب المسائل الصياغة و التبويب الأكثر ملاءمة لنظام اللغة العربيّة.

نحن نسأل، في هذين السياقين، عن باب من المعارف نعتقد أنّه على صلة متينة «بالأساليب الرفيعة والحياة اللغويّة المتجدّدة» ناهيك أنّ عماد الحياة الأدبيّة المعاصرة هو السّرد، حتى قيل إنّ فنّ الرّواية حلّ محلّ الشعر ديوانا للعرب ولغيرهم من الأمم. وأمّا الإعلام المعاصر بمختلف وسائله فحدّث فيه عن حكاية الأقوال وتداولها ولا حرج.

٢. أفعال القول وصور الحكاية في سياق التأليف المدرسي.

٢,١ في المدوّنة

اخترنا للبحث في هذا الجانب نموذجين معاصرين،واحدا مشرقياّ وآخر مغربيّا[١].

---

١ - اخترنا نموذجين مشرقي ومغربي لأسباب لا علاقة لها بأي أحكام مسبقة. كلّ ما في الأمر أنّ لدينا تقديرا هو أعلى من مجرّد الانطباع وأدنى من نتيجة الاستقراء الوافي، مفاده أنّ اتجاه التجديد في المشرق

أمّا النّموذج المشرقي فقد اعتمدنا فيه مصنّفين هما :

- كتاب «تجديد النّحو»؛ وقد ألّفه شوقي ضيف في سياق تيسير النحو التّعليمي مشايعًا إبراهيم مصطفى ومن لفّ لفّه في الدعوة إلى تجديد المناهج في تدريس النحو العربيّ بتبسيط أصولِه ومراجعة أبوابه عددًا ومادّة. وهو كتاب مختصر اكتفى فيه صاحبه بالقواعد العامّة وقد أرفقها بطائفة من المقترحات والآراء.

- كتاب «النحو الوافي»؛ ألّفه عباس حسن. وبينه وبين الكتاب السابق مناسبة في الهدف إلاّ أنّ هذا من المطوّلات. فهو كتابان في كتاب : الأوّل موجز «دقيق يناسب طلاّب الدراسات النحويّة والصرفيّة بالجامعات (...) ومكانه أول المسألة وصدرها ويليه الآخرُ... بعنوان مستقلّ هو «زيادة وتفصيل» ويلائم الأساتذة والمتخصّصين» (ج.١،ص ٥-٦).

وللنحو الوافي ميزتان. الأولى ربطه بالأساليب اللغويّة المتجدّدة. والثانية ترتيب مسائله ترتيبا يحاكي ترتيب ابن مالك في ألفيّته المشهورة وبهذه الميزة الثانية يخالف من رأى الدّاعي لإعادة ترتيب المسائل في كتب النّحو التعليميّ قويّا.

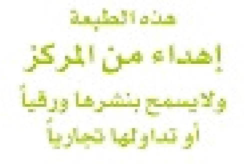
وأمّا النّموذج المغربي فقد اعتمدنا فيه كتب تدريس النّحو لتلامذة المرحلة الثانية من التّعليم الأساسيّ في تونس. وقد مرّت هذه التجربة بمراحل تعبّر عنها ثلاثة أجيال من المؤلّفات هي :

أ- سلسلة «النحو العربي من خلال النصوص» وهي في أربعة أجزاء كل جزء مخصّص لمستوى تعليمي من الأولى إلى الرابعة. ويهمّنا منها الجزء الثالث خاصّة، وهو من إعداد الأساتذة: عبد الوهاب بكير و عبد القادر المهيري والتهامي نقرة

ب- سلسلة «كتاب اللغة». وهي في ثلاثة أجزاء، أعدّها الأستاذان خالد ميلاد والهادي بوحوش. وقد عوّضت الجيل السابق من الكتب لفترة، قبل أن يحلّ محلّها الجيل الثالث المعتمد حاليّا، ويعنينا منها الجزءان الأوّل والثالث.

ج- سلسلة «النحو العربي» لتلامذة المرحلة الثانية من التعليم الأساسي وهي في

لم يتأسس في الغالب على اختيارات نظرية واضحة ، بقدر استناده إلى تقديرات أقرب إلى تقريرات اللسانيات الشعبية من قبيل « النحو صعب ومعقّد وفيه الكثير من النظر الفلسفي» فوجب تيسيره، في حين أن الغالب على المغاربة هو الأخذ بحدّ أدنى من نتائج اللسانيات العلمية المعاصرة، بغضّ النظر عن درجة التوفّق في استثمار تلك النتائج.



ثلاثة أجزاء. يعنينا من بينها الجزءان الثّاني والثالث، وقد أشرف على إعدادهما الأستاذ عبد القادر المهيري.

وسنقوّم التجربتين بالتركيز على ثلاثة أبعاد هـي (١) التبويب (٢) والمادّة المدروسـة (٣) والمصطلح النحويّ المعتمد.

٢,٢. النموذج المشرقيّ

٢,٢,١ كتاب تجديد النحو

نورد في ما يلي جدولاً بأبرز المواضع التي حدّث فيها شوقي ضيف عن أحكام أفعال القول النّحويّة، وعمّا يتّصل بها من التّراكيب. وفي الجدول فرعان واحد لعنوان الباب والآخر للمادّة الواردة فيه.

الباب	المادّة النحويّة
مجيئ نائب الفاعل جملة	«يجيء نائب الفاعل جملة بعد قال... مثل (وإذا قيل لهم لا تفسدوا في الأرض) فجملة (لا تفسدوا في الأرض) نائب فاعل لقيل...» ص ١٦٠.
المفعول به – مفعول به واحد–	... وتميّزت قال بأنّ مفعولها قد يكون مفردًا مثل (قال الحقَّ) ويغلب أن يكون جملة فعلية أو اسميّة مقترنة بـ (إنّ) أو بدونها مثل (قال : سينتصر الحقّ – قال : الحق بيّن – قال : إنّ الحقّ بيّن» ص ١٦٥.
مواضع إنّ المكسورة الهمزة والمفتوحة الهمزة	... فإنّ بكسر الهمزة تتعيّن في ابتداء الجملة مثل» إن محمدًا مسافر»... وتكسر بعد القول أو بعد قال ويقول وقل وقائل (قال :إنّي مصدّق –يقول : إنّي مصدّق– قل : إنّي مصدّق– قائل : إني مصدّق») ص ١٤٨.



أنواع الجمل ↓ جمل مستقلة ↓ الجملة الحواريّة	وهي الجملة المجاب بها في حوار قصصيّ أو المردود بها على استفهام متّصل، ويكثر ذلك في القصص وفي أساليبه عامّة أثناء الحوار وهو واضح في سورة يوسف، نكتفي منها بهذه الآيات الكريمة : «(قال : هل علمتم ما فعلتم بيوسف وأخيه إذ أنتم جاهلون. قالوا : أئنّك لأنت يوسف. قال : أنا يوسف وهذا أخي قد منّ الله علينا إنّه من يتّق يصبر فإنّ الله لا يضيع أجْر المحسنين. قالوا : تالله لقد آثرك الله علينا وإنْ كنّا لخاطئين. قال لا تثريب عليكم اليوم يغفر الله لكم وهو أرحم الرّاحمين)» ص ٢٥٧.

المصطلح: دفعت مشاغل التبسيط والتيسير شوقي ضيف إلى التّخفّف من مصطلحات النّحاة التي يستعملونها في الحديث عن الظّواهر التي نحن بصددها كالقول والحكاية وما يتفرّع عنها. فاستعاض عن ذلك بوصف التراكيب بعبارة عاديّة وبالتّمثيل عليها.

٢, ٢, ٢ . كتاب «النحو الوافي»

نورد، مثلما فعلنا أعلاه جدولاً بالأبواب التي حدّث فيها المصنّف عن مسألتنا وبملخّص للمادّة التي أوردها في هذه الأبواب.

الباب والمسألة	ملخّص المادّة الواردة فيه
المسألة الثانية : الكلام على أقسام الكلمة الثلاثة	إذا أسندت إلى كلمة قاصدًا منها لفظها وكان لفظها مبنيّا وغير علم... فإنّه يجوز أحد أمرين : أوّلهما أن تحكيه بحالته اللفظيّة... وثانيهما أن تعربه... إعرابا ظاهرًا مع التنوين.. (ج ١ ص ٣٠).

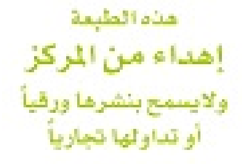
باب العلم. المسألة ٢٣ : أقسام العلم	-إذا كان العلم تركيبه إسناديّا مثل (فَتَحَ اللهُ) بقي على حاله وصورته اللفظيّة. -الحكاية الأصليّة، معناها أن نردّد اللفظ بحالته الأصليّة ونعيد نطقه أو كتابته بالصورة التي سمعناها أو قرأناها من غير تغيير. -العلم المحكيّ يعرب إعرابا تقديريّا إلاّ أن يكون مبنيّ الأصل فانّه يعرب إعرابًا محليّا. (ج ١ ص ٣٠٩، ٣١٠)
باب المبتدأ و الخبر	-ورُود الخبر جملة محكيّة بالمبتدإ : جملة معناها هو معنى المبتدأ : مثل (حديثي «يجيء الفيضان صيفًا -قولي» الذليل مهان). -ورُود المبتدأ جملة بحسب أصلها ولكنّها صارت محكيّة. والخبر مفرد يتضمّن معناها (مثال : إنّ أخـاك من واساك مثل قديم) (ج ١ ص ٤٧١-٤٧٣)
باب الحروف الناسخة المسألة ٥٢، فتح همزة إنّ وكسرها	-تكسر إنّ وجوبًا عند وقوعها في صدر جملة محكيّة، بشرط ألاّ يكون القول بمعنى الظّنّ. -يجوز في انّ الفتح والكسر عندما تقع بعد مبتدأ هو قول أو في معنى القول وخبرها قول أو في معناه أيضًا والقائل واحد مثال : قولي : إنّي معترف بالفضل لأصحابه ويجوز فتح الهمزة إذا لم يقصد النّصّ على الحكاية، فإنما يكون المقصود هو مجرّد التّعبير عن المعنى المصدريّ. (ج ١ ص ٦٥٥)



باب ظنّ وأخواتـها المسألة : ٦٢. القول : معناه –متى ينصب مفعولاً واحدًا ومتى ينصب مفعولين	– القول بمعنى التلفّظ المحض ومجرّد النطق والقول بمعنى الظّنّ. – خصائص التركيب في كلّ منهما. – مفعول القول بمعنى التّلفّظ : خصائصه العامليّة والمعنويّة. – هل المفرد محكيّ بالقول؟ – فرق ما بين الجملة المحكيّة ومقول القول. – حكاية الجملة بلفظها وحكايتها بمعناها. – شروط القول بمعنى الظنّ – هل يلحق بالقول ما يؤدّي معناه؟ – حذف القول وتقديره. (ج ٢ ص ٤٦ – ٥٥)
باب الفاعل المسألة ٦٥ : هل تقع الجملة فاعلا؟	«نعم إذا كانت الجملة مقصودًا لفظها وحكايتها بحروفها وضبطها جاز وقوعها فاعلا». (ج ٢، ص ٦٧)
باب النائب عن الفاعل المسألة ٦٨ : هل تقع الجملة نائب فاعل؟	قد تقع الجملة نائب فاعل إذا حُكيت بالقول وقُصد لفظها بحروفها وضبطها. (ج ٢ ص ١١٣)



المصطلح : يتّضحُ من ملخّص المادّة أعلاهُ، أنّ مؤلف «النحو الوافي» قد استعمل على نطاق واسع، طائفة من المصطلحات النحويّة كالقول والحكاية والحكاية الأصليّة وحكاية الجملة بلفظها وحكايتها بمعناها... وهي جميعها مصطلحات مستمدّة من التراث النحوي.



٢,٢,٣ تقويم النموذج المشرقيّ.

تفضي المقارنة بين المصنفين إلى إبراز وجوه من الاتفاق وأخرى من الاختلاف. فممّا اتّفق فيه الكتابان أنّ المادّة المتعلقة بأفعال القول قد جاءت فيهما موزّعة على أبواب عديدة متباعدة. وهما يواصلان في هذا عرفًا نحويّا قديمًا ويقعان تحت تأثير أصول التبويب الموروثة. فلم تفض دعوة شوقيّ ضيف إلى مراجعة أبواب النحو بحذف بعضها واستحداث بعضها الآخر ولاَ سعيُ عباس حسن إلى وضع نحو ذي صلة بالحياة اللغويّة المتجدّدة إلى تغيير ملموس في منزلة هذا الصّنف من المعارف النحويّة.

بل إن وضعها في المتون النحويّة التعليميّة القديمة يبدو أفضل بكثير إذا قارنّاه بكتاب شوقيّ ضيف مثلاً. فقد تخفّف الرّجل من الجانب الأكبر من هذه المادّة وأسقط كلّ المصطلحات الواسمة لها. وكان مما زهدّه فيها ضيقه بباب «ظن وأخواتها» ودعوته إلى إلغائه. والحال أن هذا الباب مثّل؛ في التراث النحويّ، السياق الأنسب للحديث عن استعمالات القول في حكاية الكلام والاستخبار عن الاعتقادات. وهنا وجه اختلافه مع عباس حسن. فقد وفّى صاحب «النحو الوافي» المسألة حقّها الذي لها في مصنّفات القدامى ومثّل على أغلب مبادئها وقواعدها. لكنّ حرصه على أن يكون مجال «التطبيق النحوي مناقشة النصّ الأدبيّ الكامل والصفحة من الكتاب المستقيم الأسلوب أو المقال الأدبيّ» لم يجاوز مستوى إيراد الشواهد إلى إعادة النّظر في تبويب هذه المعارف تبويبًا يتناسب مع بعض الخصائص المستحدثة في الكلام الأدبي وفي غيره من صنوف الكلام الأخرى المتداولة في الحياة اللغويّة المعاصرة.

٢,٣ النموذج المغربي

٢,٣,١ التبويب ومضانّ المسألة

للتأليف المدرسي في تونس ميزتان مترابطتان :

الأولى، شدّة اتصاله بمناهج تدريس اللغة والبحث فيها في إطار الجامعة التونسيّة، دليله مشاركة الجامعيين الواسعة في تصوّر هذه المؤلفات وإنجازها.

والثانية، قيامه على مبادئ في تبويب المادّة النحويّة تخالف بعض المخالفة ما نجدهُ في النّموذج الأوّل المشرقي. إذ يتمّ التركيز عَلَى الجملة والمكوّن والنّواة الإسناديّة والمتمّم فالمركّبات بأنواعها جزئيّة وإسناديّة وموصوليّة. وهي مصطلحات رشحت

من التراث النحوي إلاّ أنها تقع في كثير من السياقات على مفاهيم ذات صلة بالأنحاء الغربية المعاصرة. وقد انعكس هذا التبويب على موضوع بحثنا بطريقة جعلت سياقه الافتراضي ينحصر –أمام غياب درس خاصّ بالحكاية– في درسين اثنين هما :

١– الجملة الواقعة مفعولا به.

٢– أفعال القلوب والتّحويل.

فما حَظّ أفعال القول وقضايا الحكاية في الدّرسين؟

نبدأ بالدرس الثاني لأنّ أمْره هيّن. فهي لا تذكر في أثنائه شيئًا عن القول لا بمعنى النطق والتلفّظ ولا بمعنى الظنّ، رغم أنها تدرجه عادة في برنامج آخر سنة يعلّم فيها النّحو، في سياق ما يعرف بـ «نحو الجمل». وقد بدا لنا هذا غريبا. فمبحث أفعال الاعتقاد هو مساق الحديث عن القول وأفعاله. كذلك من سيبويه إلى عباس حسن.

ومهما كان التّيسير مبرّرًا للتّخفّف من موادّ نحويّة كثيرة فإنه لاَ يستقيم الاحتجاج به ههنا. فالجانب الأعظم من النصوص التي يدرسها تلاميذ المستويات المذكورة، في مادّة شرح النصّ، قصصيه. وهي نصوص يمثل الحوار وحكاية الأقوال جانبًا كبيراً منها.



أمّا حظّ المسألة في الدّرس الأوّل، درس الجملة الواقعة مفعولاً، فقد بدا لنا متفاوتا جدّا من مؤلّف إلى آخر. وفي ما يأتي بيانه.

بُني الدرس في السلسلة الأولى، على محورين هما :

أ– الجملة الواقعة مفعولاً به للفعل المتعدّي.

ب– والجملة الواقعة مفعولاً به لأفعال القلوب.

ولكنّه خلا من كلّ ما لهُ صلة بموضوعنا، فلم يُشَر فيه إلى القول أصلاً.

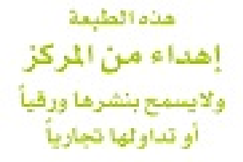
ولم يكن نصيب المسألة في السلسلة الثالثة المعتمدة الآن في المدارس الإعداديّة بأفضل. هذا، بالرغم من أنّ تنظيم الدّرس يسمح بإدراج هذه المادّة، فلا يُتَكلّف لها محور خاصّ. إذ بُني الدّرس على ثلاثة محاور هي :

أ– المفعول به في الجملة البسيطة.

ب– المفعول به مُركّبا موصوليّا.

ج– المفعول به مركّبا إسناديّا.

ولم تتكفّل التدريبات، التي تشفع الدرسين، بسدّ أي جانب من هذا النّقص. فهي



إمّا أن تخلوَ نصوصها من أفعال القول فلا يكون فيها إشكال، وإمّا أن يصاغ السؤال صياغة تصرف الانتباه عن هذه التراكيب.[1]

أمّا السلسلة الثانية، فقد مثّلت استثناءً. إذْ احتوى المبحث السابع والعشرون من كتاب السنة الأولى من التعليم الثانوي –وعنوانه «المفعول به في الجملة الفعلية المركّبة»– على مادّة لا بأس بها تخصّ القول والحكاية. وذلك في ثلاثة مستويات هي :

١– أهداف الدرس.

٢– التدريبات.

٣– التطبيقات.

فأحد أهداف المبحث، أن يصير التلاميذ قادرين في نهايته على :

– التمييز بين المفعول به بمختلف تراكيبه ومقول القول. وقد توسّل المؤلفان إلى ذلك بتدريبين –السابع والثامن– انصبّ الأوّل منهما على تحقيق همزة (ان) فتحا وكسرا بعد فعلين هما؛ «زعَمَ» و«قال». وطلبا في الثاني، من المتعلمين أنْ يضعوا المفعول به لفعل القول بين قوسين وأن يبيّنوا نوع تركيبه، وذلك في سلسلة من الشواهد ورد فيها المفعول جملة لتكون الخلاصة الآتية :

ترد بعد قال أو ما يرادفها جملة فأكثر تسمّى نصّا وتعتبر محكيّة مقول قول مفعولاً به لفعل قال.

وتضمّن التدريب الثالث عشر الخاصّ بما يتعدّى من الأفعال إلى مفعولين ثلاثة أفعال فيها معنى القول. هي «أوْصَى» و«أمَرَ» و«نادى»، جميعها حكيت بها أقوال بمعناها فوردت مفعولاتها الثانية مركّبات موصوليّة حرفيّة تتصدّرها «أنّ». إلاّ أنّ

١– وقد نظرنا في الوثيقة المنهجيّة الموجّهة للمدرّسين الموازية للسلسلة المعتمدة حاليّا، فوقفنا على خلوّها من أيّ معطيات إضافيّة فقد تمّ التركيز فيها على المفعول به الوارد تركيبا موصوليّا حرفيّا أو اسميّا ورغم ما فيها من مادّة تخصّ أفعال الاعتقاد والتحويل أي الأفعال المتعديّة إلى مفعولين، فإننا لم نعثر فيها ولو على إشارة واحدة إلى القول سواء أكان بمعنى الظنّ أم بمعنى النّطق والتّلفّظ (انظر : النحو العربيّ للسّنة الثامنة من التّعليم الأساسي، كتاب الأستاذ، ص ٩٢–٩٥).



الضابط النّحوي المستخلص من التدريب نفسه لم يشر إلى خصوصيّة في هذه الأفعال ولم يصلها بالقوْل.

وقد تدارك المؤلّفان هذا «النّقص» في قسم التطبيقات. فاهتمّا في التطبيقين (١) و(٣) بالصنف الأوّل من مفعول القول وهو وروده جملة أو أكثر محكيا به مقول قول. وجعلا التّمرين الرابع للعلاقة بين «الأسلوب المباشر» والأسلوب غير المباشر».

فكان السؤال الآتي :

حوّل ما جاء مقول قول في أسلوب مباشر إلى أسلوب غير مباشر وغيّر ما يجب تغييرهُ.

مثال: حدجه الدكتور بنظرة استنكار وقال بصوته الرفيـع [«لاَ يهولنّك هذا الاسم»]

← حدجه الدكتور بنظرة استنكار وطلب منه ألاّ يخاف من هذا الاسم... (ص ٣٩٨).

وذلك في نصّ حوارٍ لَمْ يستعمل فيه غير «قال»، مذكورًا حينًا ومحذوفًا أحيانًا قد عوّضته المطّة في صدر المقول.

وقد بدا لنا إيراد هذه المادّة في السيّاق الذي وردت فيه، وتدرسيها في المستوى التعليمي الذي اقترُح تدريسها فيه أمرًا جيّدًا على العموم، رغم ما فيه من نقائص. وذلك لمناسبته الكفايات المستهدفة في مجالات الإنشاء الشّفهي والكتابي ومسايرته طبيعة النّصوص المدروسة في مادّة شرح النّص.

أمّا النّقائص نفسها فأهمّها الاقتصار على فعل واحد هو «قال» دون سائر ما تُحكى به الأقوال من الأفعال وعزل الظّاهرة عن سياقات نحويّة أخرى لها صلة متينة بها كأفعال الاعتقاد.



٢,٣,٢ حكاية الأقوال بين النّحو والتدريب على الإنشاء

غير أنّ هذا لم يكن رأي القائمين على تعليميّة العربيّة. فقد خلت كتب اللغة المعتمدة حاليّا في المدارس الإعداديّة من المادّة التي كنّا بصددها، فأُخْرِجَت من درس النّحو لتدمج في درس آخر هو التدريب على الإنشاء، وهو نشاط جزئيّ ينجز بالتداول مَعَ أنشطة أخرى كالمطالعة وتخصّص لَهُ عشر حصص في الجملة، تدوم الواحدة منها ساعة. وقد جعلت الحصّة الثامنة لنشاط لَهُ صلة متينة بموضوعنا. وهو «إغناء نصّ سردي بالحوار».

يستهدف هذا الدّرس مجموعة من القدرات هي :
١ – التمكّن من أهمّ طرائق بناء الحوار في النّصّ السرديّ القصصيّ.
٢– التمكّن من قواعد تنقيط الحوار.
٣– التمييز بين أنواع الحوار (الحوار المباشر – الحوار غير المباشر –الحوار الباطني – الحوار الثّنائي – المحادثة).
٤ – التصرّف في نصّ حواريّ بالتحويل(من نصّ حواريّ إلى نصّ سرديّ)
٥ – إغناء نصّ سرديّ بالحوار المباشر.

(التدريب على الإنشاء ص ٤٨)

ويُدعى المدرّسون إلى تحقيق هذه الأهداف من خلال تدريبات تتراوح بين إقراء التلاميذ نصوصًا تحتوي على مقاطع حواريّة ودعوتهم إلى إنشاء أخرى لها نفس الخصائص.

فيتمّ التركيز على :
- معنى علامات التّنقيط المستعملة في الحوار.
- دور بعض المفاعيل المخصّصة للقول في توضيح لهجة المتخاطبين وأحوالهم النفسيّة.
- تحويل المخاطبات الواردة في أسلوب مباشر إلى الأسلوب غير المباشر والعكس بالعكس.

٢,٣,٣ تقويم النّموذج المغربي

ولنا على هذا الدّرس ملاحظات :

أوّلها أنّ الحيّز الزّمني المخصّص له لا يبدو متناسبًا، مطلقا، مع كمّ المعارف التي يحتوي عليها ونوع القدرات التي يستهدفها. فإذا تجاوزنا هذه النقطة، فإنّنا نلفت الانتباه إلى أنّ هذا الدّرس على صورته هذه، يفتقر إلى أساس نحويّ.

هذا الأساسُ، كان يجب أن يتضمّن معارف تخصّ :
- ورود المفعول به جملة محكيّة بالقول أو بما فيه معناه.
- استعمال أفعال القول في حكاية الكلام بلفظه وبمعناه.
- تبيّن العلاقة بين أفعال القول المختلفة وبين أفعال القول وأفعال الاعتقاد.

وهي معارف نعتقد أنّ مجالها هو درس النّحو، وأنها كانت ستمثل -لو أبقيَ عليها فيه- أفضل تمهيد لإكساب المتعلّم القدرة على إغناء نصّ سرديّ بالحوار والتّمكّن من تقنيات حكاية الكلام بطرق متعدّدة تناسب تعدّد الأغراض منها.

وقد لفت انتباهنا المصطلح النحوي المستعمل في الدّرسين المذكورين. فلئن ظل ميلاد وبوحوش وفيّن للمصطلح التّراثي في الأسئلة المرافقة للتّدريبات وفي نصّ الضوابط بحديثهما عن القول ومقول القول والحكاية، فانّهما قد توسّلا في التطبيقات بالمصطلح المعرّب كالتّحويل والأسلوب المباشر والأسلوب غير المباشر. وهي مقترحات في ترجمة المصطلحات الفرنسيّة، transformation وstyle direct وstyle indirect. وقد راجت هذه المصطلحات في الدراسات السرديّة خاصّةً. ولعلّ المؤلّفيْن قد أخذاها من هذا المجال.

وأمّا درس «التدريب على الإنشاء» فقد غلب فيه المصطلح المعرّب. إذ نجد زيادة على مصطلحي الحوار المباشر والحوار غير المباشر، الحوار الباطنيّ والحوار الثنائيّ والمحادثة. وهذه الثلاثة الأخيرة هي -على الترتيب- مقترحات لترجمة المصطلحات الفرنسية : monologue وdialogue وconversation.

وما كنّا لنتردّد في قبول هذه المصطلحات لو لاَ وجود ما يغني عن هذه الترجمة الحرفيّة. فقد تحدّث النحاة والمفسّرون والبلاغيّون عن حكاية الأقوال بلفظها وحكايتها بمعناها وعن حكاية القول وحكاية المحاورة أو المقاولة. وفصّلَ بعض المحدثين ممّن ألّف في المصطلح النّحويّ فيها. فقابلوا بين الحكاية والإخبار، وبين الحكاية الأصليّة والحكاية بالمعِنى، وبين حكاية الجملة وحكاية المفرد وبين المحكي بالقول والمقول به. (عبد المسيح و تابري، ١٩٩٠ ،ص١٦١، ٢١٥-٢١٦، ٤٢١-٤٢٨) وهي أعمال نعتقد أنّها تصلح منطلقا لتطوير جهاز من المصطلحات يفي بالظاهرة في مستوييْ البحث والتدريس ويغني عن تعدد الاجتهادات في التعريب، لا سيّما أنّ هذه الاجتهادات قد لا تتجاوز مستوى التّرجمة الحرفيّة، وكثيرا ما تخلّ بالمقصود.

٢,٤ خلاصة البحث في منزلة أفعال القول في التدريس

خلاصة بحثنا في منزلة أفعال القول وصور الحكاية في المؤلّفات المدرسيّة نجعلها في النقاط الآتية :

- تتردّد النماذج التي نظرنا فيها بين الإبقاء على أمر هذا المبحث مثلما كان عليه في متون النحو التعليمي التّراثيّة، مادّة وتبويبًا، وبين التخفّف من بعض أقسامه أو إسقاطه كلّه. وهو موقف نعتقد أنّ أصحابه قد جانبوا فيه الصّواب مهما كانت حججهم.
- تردد هذه النماذج، عندما تفرد حيزًا للحديث عن الظاهرة، بين استعمال المصطلح النحوي التراثي، في تسميتها، وبين الالتجاء إلى المصطلح المعرّب. ويترافق استعمال المصطلح الأعجمي مع شيء من العناية بقواعد التّنقيط ومعاني علاماته. وفيه من التأثّر بالأنحاء الغربية المعاصرة ما لا يخفى.
- ظلّت أفعال القول وما يتصلّ بها من القضايا جانبًا مهمّشا في كل هذه المؤلّفات، فرعيًّا في أحسن أحواله. فلم يُفرد لَهَا باب خاصّ أو درس مستقلّ رغم كل ما قيل عن مراجعة أسس التبويب النحوي في المؤلفات المدرسيّة المعاصرة.

ويغلب على ظنّنا أنّ هذه المنزلة لاَتتناسب مَعَ أهميّة الظاهرة في «الحياة اللغوية المعاصرة».

٣- أفعال القول وما يتّصل بها من قضايا الحكاية في سياق الدراسات النحويّة المعاصرة



١,٣ تمهيد

لم نجد في ما أمكننا الإطلاع عليه من بحوث لغويّة عربيّة معاصرة مصنّفا أُفْرِدَ لأفعال القول أو لَمَا يتّصل بها من قضايا الحكاية، سواء أكان هذا المصنّف كتابًا أم مقالةً. ولكنّنا لا نعدم حديثا عن المسألة في بعض السياقات و المضانّ. وقد ورد جلّ هذا الحديث في بحوث ذات منْحى شموليّ، وجاء بعضه في نطاق أعمال توفّرت على قضايا بعينها. فاقتضى تحليلها رأيا في المسألة صرّح أصحابها به.

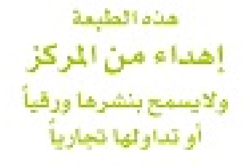
ندرج ضمن الصنف الأوّل، ثلاثة إسهامات هي :

١-«دراسات لأسلوب القرآن الكريم» وهو مؤلّف أعدّه محمد عبد الخالق عضيمة.

٢- «ظاهرة الاسم في التفكير النحوي العربي»، وهو أطروحة دكتورا أعدّها المنصف عاشور.

٣- « أصول تحليل الخطاب»، وهذا أيضا، أطروحة دكتورا أعدّها محمد الشاوش.

وندرج ضمن الصنف الثاني مقالاً لعز الدين المجدوب عنوانه «مساهمة في دراسة المشيرات المقاميّة في القرآن : ضمير المتكلّم المفرد الدّال على الله في القرآن نموذجًا.»



٣,٢ أفعال القول، في سياق أسلوب القرآن الكريم

«دراسات لأسلوب القرآن الكريم» عمل توثيقي ضخم، في أحد عشر مجلّدا جمع فيه صاحبه ما ورد متعلّقا بإعراب القرآن وصرفه وقراءاته وبلاغته في كتب التفسير والنّحو والبلاغة والمعاني، وفي صورة أشبه بالجذاذات التي يعدّها الباحث، إذ يورد المصنف الآية في بابها مشفوعة بما قيل في ظاهرة فيها بعينها. وقد بوّب هذه المادّة على نحو شبيه بما في «مغني اللّبيب» لابن هشام. إذ كانت غايته أن «يصنع للقرآن الكريم معجما نحويّا صرفيّا» (الجزء الأول ص ١) وقد أفادنا هذا العمل إفادة، إذ وجّهنا إلى مضانّ مادّتنا بما ورد في ثلاثة مواضع منه خاصّة هي :

- دراسة «أنٍ الثنائيّة» ، في الجزء الأول من قسمه الأوّل.
- دراسة «إنّ» و«أنّ»، في الجزء الأوّل من قسمه الأوّل.
- لمحات عن حذف القول، في الجزء الرابع من قسمه الثالث.

جمع المصنّف في الموضع الأوّل مادّة من الشواهد القرآنيّة وأقوال المفسّرين والنّحاة يهمّنا منها ما يلي :

- مباحث (أنْ) المصدريّة والتفسيريّة والمخفّفة من الثقيلة.
- اختلافهم في وصل (أنْ) بفعل الأمر وهل تكون مصدريّة أم تفسيريّة؟
- الآيات التي قصروا فيها «أنْ» على معنَى التفسير.
- الآيات التي ذكروا فيها احتمالها للمصدريّة والتفسيريّة.
- الآيات التي ذكروا فيها احتمال (أنْ) للتفسيريّة والمخفّفة.
- هل تكونُ (أنْ) مفسّرة بعد صريح القول؟

وأورد في الموضع الثاني، ضمن ما أورد، مادّة تخصّ المسائل الآتية :

- اختلافهم في وقوع الجملة الطّلبيّة خبرًا لـ(إنّ) وتقدير قول قبلها عند من منع.
- كسر همزة (إنّ) بعد القول المقصود به الحكاية وبعد ما أُجْرِيَ مُجْرَى القول.
- فتح همزة (أنّ) بعد القول الذي بمعنى الظّنّ.

وأمّا الموضع الثالث فقد ورد حديثه فيه مختصرًا، كما يدلّ عليه العنوان قدّم له بثلاث ملاحظات هي :

١- جاء حذف القول كثيرا في القرآن الكريم، وأكثر حذف القول في ما كان حالاً مفردة أو جملة فعليّة فعلها مضارع.

٢- قدّر فعل القول المحذوف مضارعًا وأمرًا وفعلاً مبنيًا للمفعول ماضيا ومضارعًا وقدّر القول مصدرًا في بعض المواضع.

٣- إذا كان الفعل صالحًا لأن يكون بمعنى القول اكتفى بذلك الكوفيّون وأجروه مجرى القول، أمّا البصريّون فيقدّرون قولاً محذوفًا. (الجزء الرابع من القسم الثالث، ص ٣٤١).

وأعقب عضيمة هذه الملاحظات بطائفة من الآيات التي قدّروا فيها القول، جعلها مجموعات تحت عناوين فرعيّة هي :

- القول المحذوف حال.
- تقدير القول المحذوف بفعل مضارع.
- تقدير القول المحذوف بفعل ماضٍ.
- تقدير القول المحذوف بفعل أمر.
- تقدير فعل القول المحذوف مبنيًا للمفعول.
- القول المحذوف مصدر.

وختم بفقرة أورد فيها عددًا من الآيات أشار المفسّرون في سياق حديثهم عنها إلى اختلاف البصريين والكوفيّين في إجراء ما فيه معنى القول مجرى القول في الإعراب والعمل.

وقد اكتفى المؤلف في كل هذه المسائل، تقريبًا، بإيراد الرأي النحوي بعد الآية كما هو، يحكيه بلفظه محيلا على موضعه من مصدره. ولكنّه لا يعقّب عليه ولا يفاضل بينه وبين غيره حين تتعدّد الآراء، إلاّ فيما قلّ وندر.

فلا يسوغ على الأرجح أن ننسب إلى الرّجُل رأيا في هذه المسائل إلاّ إذا تأوّلنا دلالة انتقاء الظّواهر وتبويبها، وهو أمر يجاوز ما نحن فيه.

٣,٣. إعراب الحكاية في سياق مقولة الاسميّة

٣,٣,١ تمهيد

ورد حديث الأستاذ عاشور عن جوانب من موضوع بحثنا في أفعال القول غير مباشر وجزئيّا.

أمّا كونه غير مباشر فمردّه إلى أنّ موضوع أطروحته هو، في الأصل، مقولة الاسميّة.

فلم يكن ليتطرّق إلى مقولة الفعليّة إلاّ بقدر ما يحتاج إليه بحثه. جاء ذلك في القسم الثاني المخصّص لمبحث «نظام الاسم في العلاقات الإعرابيّة».

وأمّا كونه جزئيّا فيظهر في تركيزه على نفس المحكيّ من حيث هو اسم تعتوره المعاني فيجري في محَلاّت مختلفة ولكن يمتنع ظهور لفظ الإعراب عليه.

فإذا اعتبرنا الحكاية راجعة إلى الشكل؛ **فعل قول + كلام محكيّ به**، فإن البحث في مقولة الاسمية، يتّجه إلى جزئه الثّاني أوّلاً. ولا يهتم بالأوّل إلاّ بمقدار ما يكشفه من خصائص المحْكيّ.

٣,٣,٢ الكلام المحكيّ اسم معلّق عنه العمل

يمثّل التعليق وجها من وجوه إعْمال الفعل يعوّض فيه المحلّ دلالة القرائن والعلامات اللفظيّة فيتسلط العامل على الاسم «معنويّا ومكانيّا لا لفظيّا». وليس للكلام المحكيّ أحكام تميّزه في هذا السّياق. يقول عاشور «نقدّم في هذا الفصل الكلام المحكيّ باعتباره في محلّ إعرابيّ لا يظهر عليه التأثير الشّكلي للعامل ونؤوّله على أنّه ضرب من المنع والتّعليق» (عاشور، ١٩٩٩ ص ٥١٥).

وهو تخريج يلحّ على خصائص المقول المحكيّ الإعرابيّة المقرّبة له من بنية الجملة النّمطيّة. إذ ينظر عاشور إلى التعليق في باب الحكاية على أنّه أمرٌ لا يغيّر «من شكل الجملة النّظريّ». فالكلام المحكيّ بعد «قال» يؤوّل باسم في محلّ نصب. ومؤدّى هذا التحليل أنّ المحكيّ ينسى في هذا السياق تركّبه فينخزل في مقولة الاسمية التي تهيّئه ليشغل محلاّ إعرابيّا، وتنأى به عن مفهوم الإلغاء نقيض مفهوم التّعليق.

ويجد عاشور في ثبات رتبة الكلام المحكي بعد القول، حجّة إذ يقول «ولاَ ينقل عمل فعل القول من أقوى مواضعه داخل الجملة ولا يتوسّط ولاَ يتأخّر كما في الإلغاء. فالحكاية من هذه النّاحيّة تناظر التّعليق الوجوبيّ المحتاج إليه عند التّعبير عن نقل الكلام في العلاقات الإعرابيّة المختلفة.» (عاشور ١٩٩٩، ص ٥١٦).

غير أنّ ثبات العلاقة الخطيّة بين فعل القول ومفعوله المقول قد لا يكون بديهيّا ذلك أنّ شواهد نصيّة من قبيل (١) و(٢) و(٣) و(٤)، إذا لم نحملها على «اللحّن» تحوج إلى إعادة النّظر في كفاية هذا الوجه من التخريج الإعرابيّ للعلاقة بين فعل القول والمحكيّ به.

(١) أخذته إلى الطبيب،ضحك عليها
- المسمار لا يمكن لكن هناك بعض الجروح.
هكذا قال الطّبيب (إ.خوري،الوجوه البيضاء، ص٨٤)
(٢) ثمّ جلست على الكنباية هكذا ،متربّعة، وبدأت تصدر أصواتا غريبة من أنفها، كأنّها تشم ّشيئا
- خير إنشاء الله ،قلت
- كل الخير، أجابت (إ.خوري .الوجوه البيضاء،ص٢٨)
(٣)«ماذا نفعل مع حماس إذن؟ نضربها بكلّ ما أوتينا من قوّة» يقول البروفيسور غباي بن دور رئيس مركز أبحاث الأمن القومي في جامعة حيْفا.
(القدس العربي : ١٠/ ١١ أوت ٢٠٠٢ ص ٩)
(٤) اقترح مدير عام وزارة الخارجيّة آفي غيل الذي تواجد أثناء المأدبة، على مبارك أن يرسل لشارون الوجبة الأخيرة التي قدّمت هناك : أمّ على، الحلويّات المصريّة القوميّة. «سأرسل له أم على واحدة» اقترح مبارك. «واحدة؟» تساءل غيل بخوف «هذا سيتحوّل إلى أزمة ديبوماسيّة. أرسل له شاحنة مليئة بأمّ علي». «أم عليّ لأبي عليّ» أجْمَلَ مبارك النّقاش. (القدس العربي : ١٠/ ١١ أوت ٢٠٠٢ ص ٩)

٣,٣,٣ .محل الكلام المحكيّ من الإعراب.

يرى عاشور أنّ الكلام المنقول على الحكاية لا يقتصر وروده على محلّ النّصب وإنّما «يتداول على محلاّت الاسم في الرفع والنصب والجرّ» (نفسه ص ٥١٧) وقد مثّل على غير محلّ المفعول به -الأكثر بديهيّة- بالجمل الآتية :
(٥) ما ترك الأول للآخر شيئًا قول مضرّ.
⟵ محلّ اسم مبتدأ مرفوع.
(٦) المكتوب : اقرأ
⟵ محلّ اسم خبر مرفوع.
(٧) وكان على بابه : ادخل وكل.
⟵ محلّ اسم كان مؤخّر.
(٨) قيل «من زرع حصد».

⟵ محلّ نائب فاعل.

(٩) تركت القوم «تجري الرياح بما لا تشتهي السّفن».

⟵ محلّ اسم منصوب على الحال.

(١٠) نظرت إلى : «كل نفس ذائقة الموت».

⟵ محلّ اسم مجرور بحرف.

(١١) عبارة «إن هي إلاّ أسماء سميتموها» مفيدة.

⟵ محلّ اسم مجرور باسم.

وإذا كان هذا التمثيل على محالّ الكلام المحكيّ دالاّ على تنوّعها وعدم اختزالها في محلّ المفعول به المنصوب فإنّه يثير مسألتين: الأولى تهمّ إعراض عاشور، في تصنيفه هذا عن حذف القول، وهو واردٌ في الأمثلة (٥) و(٩) و(١٠) بصفة خاصّة. فترجع إلى محلّ الاسم المنصوب بقول محذوف مقدّر. والثانية، تهمّ قيمة المحكيّ العلاميّة : وهو أمر نعتقد أنّه يختلف من صنف من هذه الجمل إلى آخر. فالمقصود من المحكيّ في المجموعة (٥) و(٩) و(١٠) هو لفظه ومعناه. آيته أنّك تتبع قولك لـ (١٠) بشيء، الأقرب أن يكون من قبيل (١٢) و(١٣).

(١٢) فحمدت الله على ما أنعم به من الحياة.

(١٣) فزهدت في الدنيا وطلبت الآخرة.

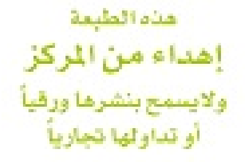
وهو تعليق يتناول معنى المحكيّ بـ (١٠) باستخراج ما يترتب عليه من المعاني المستلزمة دينيّا وعقليّا.

ولا شكّ أن الضّرر الحاصل من «ما ترك الأوّل للآخر شيئا» في (٥) إنما هو شيء حاصل من جهة معناه لا لفظه. فنفس اللفظ لا يضرّ ولا ينفع. مثلما لا يكون نفس اللفظ المحكيّ حالاً في (٩). فوجب تقدير القول في هذه الأمثلة لأنّ القول هو معتمد القصد والاعتقاد.

وخلافًا لما سبق تحتمل المجموعة (٦) و(٧) و(١١) أن يكون المقصود من حكايتها لفظها دون معناها. رائزه أنّك تستبدل فيها المحكيّ بعبارة : «هذا اللفظ». فتستعيض عن (٦) بـ (١٤) أو حتى بـ (١٥)، تقولها مصوّبًا تهجية غيرك للمكتوب.

(١٤)المكتوب : لفظ اقرأ.

(١٥)المكتوب : اقرأ لا ادرأ.



وكذلك، لو جعلت المتكلّم بـ (١١) نحويّا لفسّرت قوله بقولك (١٦).

(١٦)عبارة «إن هي إلاّ أسماء سميتموها» مفيدة، أي مشتملة على الرّابطة الإسنادية.

وقد بدا لنا أنّ إعراض عاشور عن تقدير فعل القول في المواضع التي ذكرناها وسكوته على الفروق الدلاليّة و العلاميّة بين الأمثلة التي ساقها قد يكون راجعًا إلى أخذه بفرضيّة تغلّب القصد إلى اللّفظ في الحكاية على القصد إلى المعنَى. على هذا حملنا قوله «إن ظاهرة الإعراب على الحكاية تصوّر ضربًا من حديث اللغة على مسمّياتها وأسمائها ووصفها لنفسها بنفسها» (عاشور .١٩٩٩، ص ٥٢٢). وظاهر منه أنّ الحكاية عنده هي حكاية الأقوال بلفظها فحسبُ.

٣,٣,٤ تأويل حديث سيبويه عن وجود «قلت» في صدر كل كلام

وأمّا حديث عاشور عن افتراض «قلت» موجودة وراء كل كلام، فانهُ وإن كـان يبدو للوهلة الأولى مناقضًا لما حملنا عليه كلامه السابق، ليس كذلك في الحقيقـة.

فقلت في صدر كل كلام بدت لنا مرادفًا، في تأويل عاشور لـ «Je vous dis» الإنشائيّة عند Ross وLakoff وقد بينّا في الفصل السّابق أنّ سياق الفرضية الإنشائية يتقاطع مع مبحث الحكاية لكنه لا يستنفده.

٣,٤ أفعال القول في سياق «نحو النّصّ»

٣,٤,١ تمهيد

أطروحة الأستاذ الشاوش عن العلاقات النسقيّة بين الجمل قراءة في التراث النحويّ العربي تستهدف استنباط الأصول المضمّنة فيه والتي تؤسس لنحو النّص. وإذا كان توفّر الباحث على هذا الموضوع لا يمكن أن ينظر إليه بمعزل عمّا شاع في الدراسات الغربيّة الحديثة من العناية بمفهوم النصّ وقضاياه فإن حرصه على الرّجوع إلى تراث النّحاة العرب ليبنيَ عليه وليبنيَ به يبدو أظهر من تأثّره بالمناويل اللسانية المعاصرة.

يعتبر الشاوش أنّ المنوال الذي وضعه في أطروحته مؤسس على نظريّة الجرجاني في النّظم؛ على حدّه له وضبطه لمباحثه. فينطلق من قوله : «واعلم أن ليس النظم إلاّ أنْ تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه «علم النّحو» وتعمل على قوانينه وأصوله (...) وذلك أنّا لا نعلم شيئًا يبتغيه النّاظم بنظمه غير أن ينظر في وجوه كل باب وفروقه،



فينظر في «الخبر» (...) وفي «الشرط والجزاء»(...) وفي «الحال» (...) فيعرف لكل من ذلك موضعه ويجيء به حيث ينبغي لَهُ. وينظر في «الحروف»التي تشترك في معنى، ثم ينفرد كل واحد منها بخصوصيّة في ذلك المعنى، فيضع كلاّ من ذلك في خاصّ معناه (...) وينظر في «الجُمل» التي تسرد فيعرف موضع الفصل فيها من موضع الوصل (...)ويتصرّف في التّعريف والتّنكير والتّقديم والتّأخير في الكلام كلّه وفي الحذف والتكرار والإضمار والإظهار فيصيب بكلّ من ذلك مكانه ويستعمله على الصّحّة وعلى ما ينبغي لَهُ».(الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص ٨١-٨٢)

ويخلص منه إلى أنّ هذا الكلام مبنيّ عَلَى ثلاثة مفاصل هي :

- التركيب الذاتي في الجملة.
- والعلاقات بين الجمل التامة.
- والظواهر والمسائل العامة الواصلة للمفصلين الأولين، «لأنّ الأصول المتحكّمة فيها تتجاوز الاعتبارات الراجعة إلى الجملة في حدّ ذاتها إلى ظواهر سياقيّة مقاميّة ومقالية يقوم عليها القسم الكبير ممّا يعتبر محقّقا للترابط بين الجمل المكونة للخطاب الواحد» (الشاوش٢٠٠١ص٢٠٨-٢٠٩).

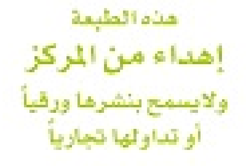
٣,٤,٢ المقدّمات الأساسيّة.

يرى الشاوش، أنّ المزيّة في جهود النحاة العرب، تكمن في بنائهم لمنوالهم النحوي على مجموعة من المبادئ البسيطة التي تصلح في مستويات من التحليل مختلفة. وأهم هذه المبادئ هي :

١- الاعتداد بالمعنى وتقديمه على اللفظ والصّناعة.
٢- تمييز الإعراب من التركيب.
٣- إحكام العلاقة بين الأصول والفروع.
٤- تمييز الأبنية التخاطبيّة من الأبنية الإعرابيّة العامليّة.

٣,٤,٣ .المعنى أصل مقدّم على سواه.

يظهر دور هذا الأصل أكثر ما يظهر في سياق تخصيص العلاقة بينَ بعض الأبنية المتطالبة كالنّداء وجوابه والقسم وجوابه والطّلب وجوابه. فحيث تقضي الصّناعة



باستقلال كل فردٍ من هذه الأزواج ببنية عامليّة، يقضي المعنَى بتعالقهما، إلاّ أن يقصد المتكلّم إلى إنشاء معنى فرعيّ كما في استعمال النداء لإنشاء معنى المدح أو الذّم، أو في حكاية المتكلّم قسم غيره «وهذه الملاحظة تعني أنّ أمر الاستقلال تابع للصيغة والمعْنى معًا بل قل إنّه تابع للمعنى أكثر ممّا هو تابع للصّيغة» (الشاوش٢٠٠١، ص٦٩٩).

٣,٤,٤ . التركيب أوسع من الإعراب.

يجادل الشاوش في اعتبار الإعراب مرادفًا للتركيب، فالثاني عنده أوسع مجالاً من الأول.

وأصل المسألة أن التركيب عند النّحاة نوعان :

- تركيب قائم على الإعراب تجمع فيه بين العامل ومعموله كتركّب الفاعل إلى فعله وتركّب المضاف إليه إلى المضاف.
- تركيب قائم على غير الإعراب كتركيب التّابع إلى المتبوع والمعطوف إلى المعطوف عليه وتركّب الموصول إلى الصّلة.

تكمن قيمة هذا التّمييز في «أنّ إقامة صنف من التركيب على غير العمل والإعراب يمكن أن يكون منوالاً مناسبًا يقوم على توسيع مفهوم التركيب ليعرض عليه اجتماع الجمل في مستوى الخطاب... المفضي إلى بنية تركّب فيها الجملة إلى أختها دون أن تكون إحداهما عاملة والأخرى معمولة» (الشاوش٢٠٠١، ص٢٠٤).

٣,٤,٥ . الأبنية في النّحو صنفان : عامليّة وتخاطبيّة

يُسَمّي المؤلّف البنية الحاصلة من التركيب غير المورث للإعراب، حينما يتعلّق الأمر بمستوى يتجاوز حدود الجملة الواحدة، بنية تخاطبيّة. وذلك في مقابل البنية العامليّة.

فإذ كان الاستقلال الصناعيّ الذي هو رديف البنية العامليّة يفضي إلى اعتبار أبنية من قبيل النداء والقسم جملاً مستقلّة قائمة بذاتها، فإن الاحتكام إلى مبدأ تمام الفائدة وحصول القصد يقضي بالعكس. إذ يشهد الاستقراء على عدم حصول الفائدة ببعض التراكيب متى اكتفى المتكلّم بها. «وعدم حصول الفائدة يجعل الاستقلال العاملي كلا



استقلالا لأنّ من شروط الكلام حصول الفائدة» (الشاوش٢٠٠١، ص٧٣٥) وقد جرّد الشاوش الأبنية التّخاطبية في الشكل : **س + جواب س** فأرجع إليه أزواجًا من الجمل من قبيل :

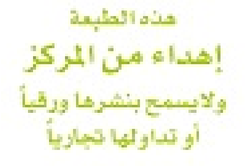
- النّداء وجوابه
- القسم وجوابه
- الشرط وجوابه
- الطّلب وجوابه
- المؤكّد والتوكيد
- السؤال وجوابه

ورأى أن النحاة العرب،« قد سبقوا بحديثهم عما بين هذه الأزواج من التّطالب إلى وضع ضرب من الوحدات اللغويّة الخطابية لم يسبقهم إلى اكتشافها أحد ولم تهتد إليها حتّى أحدث النظريات في نحو النصّ »(الشاوش٢٠٠١، ص٧٠١).

٣, ٤, ٦ . لطف التمييز بين القوانين الكليّة واستعمال المتكلّم.

ما كان اكتشاف هذا الصنّف من الأبنيّة اللغويّة ليتسنّى للنّحاة العرب لو لاَ توفّقهم إلى صياغة العلاقة بين مستوى الأبنية اللغويّة المجرّدة ومستوى الاستعمال صياغة مفيدة تتّسم بالشمول والاسترسال. فحيث حسمت اللسانيات المعاصرة، في صورتها البنيويّة، مسألة العلاقة بين القوانين الكليّة المجرّدة وقواعد إجراء اللغة في عمل القول لصالح الفصل التّامّ، اتّجه النّحاة العرب اتجاها مخالفا يقضي بعدم الفصل. وحيث جعلت اللسانيّات لكل قسم علمًا خاصّا به ففرّقت بين لسانيات اللّغة في ذاتها ولسانيات الكلام، عمد النّحاة العرب إلى تجريد ظواهر الاستعمال في مجموعة من القواعد ألحقوها بالأصول الكليّة المتحكّمه في الإجراء والمسجّلة في الجهاز اللغوي نفسه. «فالقوانين الكليّة (...) في النحو العربي جامعة بين الأبنية اللغويّة في صورة أشكال مجرّدة والقواعد العامّة المجرّدة المتعلّقة بإجراء التخاطب باعتبارها أصولاً مُوَجِّهة لتحقّقه في مستوى الاستعمال..» (الشاوش٢٠٠١ .ص،٢١١).

فإذا كان الصّنف الأوّل من هذه القوانين يحيط بالأبنية الإعرابيّة العامليّة فإنّ الصّنف الثاني يتجاوزها ليؤسس للأبنية التّخاطبيّة المعنويّة.



٣, ٤, ٧ القول منزلة بين المنزلتين

تمثل «حكاية الأقوال» المعبّر عنها بالشكل : فعل قول + مقول، منزلة بين بين. يشهد على ذلك أنّ المؤلّف قد افتتح بها القسم الثالث من أطروحته المعنون بـ«الأبنية الخطابيّة المتجاوزة للبنية العامليّة». فهي حالة وسْطى بين الشكلين : عامل x معمول؛ و س + جواب س. هذا الوضع الخاصّ مرتبط إلى حدّ كبير بخصائص الفعل «قال» العامليّة والمعنويّة.

٣, ٤, ٨ . خصائصُ حكاية الأقول العامليّة.

- فعل القول

يستعمل فعل القول، عندما يحكى به الكلام معلّقا عن التأثير في اللفظ مؤثّرًا في المحلّ. فيكون بالخاصيّة الثانية من قبيل الأبنية العامليّة، و يقربّه انعدام الأثر اللفظي من الأبنية الخطابيّة. آية هذا القرب استسهال حذف القول. وتنجرّ عن ضعف العلاقة اللفظيّة حالات من اللّبس مردّها إلى عدم كفاية القرائن في تقسيم المسترسل النصّي إلى وحداته الكبرى. وقد أشرنا لجانب من هذه القضايا في حديثنا، في الفصلين الأوّل والثّاني، عن معايير حدّ الجملة والكلام.

- المقول

الإشكال في المقول شبيه به في القول. فهو معمول من جهة، فيؤول إلى النقصان. إذ كمال المعمول بتركّبه إلى عامله. وهو من جهة ثانية كلام قد عمل بعضه في بعض واستغنى. فيؤول إلى التّمام. وأصْل المسألة أنّ نقل الجملة من صنف ما ليس له محلّ من الإعراب إلى صنف مَالَهُ محلّ يوَزّعه فعل القول، نقل من صنف خاصّ. إذ لاَ «ينسى» فيه الكلام تركّبه، وإن حلّ محلّ المفرد. «فلئن أمكن إعراب الكلام المحكيّ إعرابًا تقديريّا محليّا... فانه لا يصحّ فيه أبسط شروط الجملة التي تحلّ محلّ المفردة من إمكان تأويلها بمعنى المفردة (...) وهو ما يدفعنا إلى القول بأنّ الإعراب المحلّي مع فعل القول يختلف اختلافًا جذريّا عنه مع سائر الأفعال، إذ أنّه لا يحدث أيّ تغيير مقوليّ في ما عمل فيه فعل القول النصبَ على الحكاية (الشاوش ٢٠٠١.ص،٦٢٧).

٣, ٤, ٩ . خصائص حكاية الأقوال المعنويّة

للقول في المعجم معنيان :

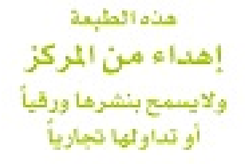
يرادف بالأوّل النّطق والتّلفّظ. وله وجهان؛ فهو إمّا أن يُخبر به عن قول فيجري في العمل مجرى سائر الأفعال، وإمّا أن يُحكى به القول. وهذا الاستعمال الثاني يخرج هذا الضّرب من فعل «قال» -فيما يرى الشاوش- عن سائر الأفعال الموجودة في اللغة ويفرده بحكم لا يتوفّر في سواه. وقد شبّه الشاوش هذا الضرب من الفعل بآلة التسجيل الطبيعية وفّرتها اللغة للإنسان لينقل كلام الآخرين. (الشاوش. ٢٠٠١ ص،٦٢٢)

وإذ كنّا لا نجادل في الوجه الأول من استعمال القول، فإننا لا نرى، في سياق الحكايه، موجبًا لإفراد الفعل «قال» بحكم ليس في سواه. يدفعنا إلى ذلك أمران : أولهما، أنّ قصر حكاية الجمل بلفظها عَلَى الفعل «قال» وما تصرّف منه دون سواه من الأفعال، مسألة اختلف فيها النّحاة قديمًا. وربّما كان من المفيد أن نعيد التفكير فيها مستأنسين بما توصّل إليه البحث اللغويّ المعاصر المطبّق على لغات مختلفة. وثانيهما أنّ فحص النّتاج السرديّ العربي القديم والحديث -وهو السياق النموذجي لإجراء أفعال القول- يكشف عن وجوه من الاستعمال نعتقد أنّ العناية بها وصفا وتصنيفًا وتفسيرًا يمكن أن يلقي ضوءًا جديدًا على قضايا قد تبدو محسومة أو عرضيّة. ولكنّها ربّما كانت أشدّ دلالة من غيرها على علاقة الإنسان باللغة وآليات إجرائه لَهَا وصور حُضوره فيها.

وهي نفس الفكرة التي تجعلنا أقل اطمئنانا إلى التّشبيه المذكور أعْلاه فحيث يوحي لفظ الحكاية بمعاني المحاكاة والنّقل والتّسجيل، وهي معان ترتبط كذلك بالمصطلح الأعجمي -discours rapporté- يكشف إجراء هذه الأفعال في الاستعمال وما يرتبط به من صور الحكاية عن وجه مغاير، فنحن إذ نحكي أقوال الآخرين لاَ نسجّلها إلاّ بقدر ما نجْتثّها من سياقها لننزّلها في غيره، ولا نحاكيها إلاّ بقدر ما نتصرّف فيها بل نتلاعب بها، ولا ننقلها إلاّ بقدر ما نحوّلها فنحتجّ بها وعليها. وهو ما يجعلنا أميل إلى مجادلة الأستاذ الشاوش في فكرتين أوردهما. تخصّ الأولى نوع العلاقة بين فعل القول والمقول المحكيّ به في المستوى التداولي وتهمّ الثانية علاقة المتكلّم الحاكي بالقول الذي يحكيه.

٣,٤,١٠ . علاقة فعل القول بالمقول.

يعتقد صاحب «نحو النصّ» أن أهمّ ما يميّز فعل القول من سائر الأفعال هو طبيعة علاقته بالمقول. فهو فيه بمثابة الشيء يقتطع من العالم الخارجيّ. فحيث يكون المفعُول



في الأصل علامة لغويّة تحيل في الاستعمال على مرجع، يمثل المقول المحكيّ جزءًا من هذا الخارج. فحاكي كلامَ غيره أشبهُ -عند الشاوش- بمن يخبر عن أكل شخص تفّاحةً ولكنّه بدلاً من الإتيان بجملة مثل «أكل فلان تفّاحة» يذكر الفعل والفاعل ثم يعرض على مخاطبه تفّاحة حقيقيّة (الشاوش ٢٠٠١، ص٦٣٥).

هذا المنحى في تصوّر العلاقة بين مكونَيْ الحكاية يترك، على طرافته، عددًا من القضايا دون حلّ.

منها، إشكال العلاقة بين مفهوم الحكاية ومفهوم «التّأدية». إذ يبدو أنّ المساواة بينهما تفضي إلى قصر الحكاية على الشّكل: قول: «مقول». وهو شكل لا يمثّل إلاّ جانبًا من الظّاهرة. والبيّنُ أنّ ردّ الحكاية إلى التأدية أليَق بباب حكاية الأعلام منه بباب حكاية الأقوال. فهذا الأخير مبنيّ على تصوّر أنواع من التّغيير تصيب المحكيّ لدَى الحكاية، فتنأى به عن أن يكون جزءًا من الخارج، و تبوّؤه وضعا معقّدا في سياق إحالته عليه. هذا الوضع قدّمنا جانبا منه في الفصل السابق، عندما تحدّثنا عن ازدواج القول في الحكاية.

ومنها أنّ هذا التّصوّر، إن قبلناه، لا يخصّ إلاّ حكاية الكلام بلفظه. وأمّا حكايته بمعناه فممّا لاَ يتأتّى إدراجه فيه.

ومنها أيضًا أنّ تصوّر الأستاذ الشاوش يبدو، في هذه النقطة حصرًا، أقرب إلى ما يعرف في الدراسة العلاميّة بالإظهار أو الإشارة la mention في مقابل مفهوم الاستعمال، l'usage.ولمّا كان حاكي كلامَ غيره لاَ يقصد من فعله مجرّد إيراد اللفظ إلاّ عرضًا وفي مناسبات محدّدة، فإنه من الصّعب طرد هذا التصوّر في مجمل الحكاية، حتّى لو قصرناها على حكاية الكلام بلفظه.

٣,٤,١١ . علاقة المتكلّم الحاكي بالمقول المحكيّ.

ترجع هذه العلاقة -عند المؤلّف- إلى ثنائيّة التّلفّظ والقول. فناقل كلام غيره «متلفّظ به دون أن يكون قائله. والحكاية تلفّظ بمعنى أنّها عمليّة لاَ تغيّر من نسبه المعاني والأعمال بل تبقيها لقائلها لاَ لناقلها» (الشاوش ٢٠٠١. ص،٦٦٧).

يمكن لهذا التصوّر أن يستقيم، في اعتقادنا، متى قصرنا نظرنا على جانب المقول énoncé في الكلام فأغفلنا عمل القول l'énonciation نفسه. فاذا اعتبرنا الكلام مركّبا من الاثنين، توجّب أنْ ننتبه إلى ما للمتكلّم الثاني الحاكي من دور في توجيه الكلام



المحكيّ. هذا التوجيه modalisation يتمّ بصفة خاصة من خلال فعل القول المستعمل في الحكاية، فاتّجه أن نسأل عن دور هذه الأفعال في :

- تخصيص العلاقة بين الجملة الحاكية والقول المحكيّ.
- وفي اقتطاع الكلام المحكيّ من سياق تركيبيّ لتنزيله في سياق جديد.
- وفي إعادة صياغة الكلام المحكيّ في مستوياته الصّوتيّة والتركيبيّة والمعجميّة والدّلاليّة.
- وعن دور خصائص الكلام المحكي التّركيبيّة والدّلالية في انتقاء الفعل الذي تحكى به.
- وعن دور هذه الأفعال في تخصيص وظائف الحكاية في الحجاج وفي السّرد.

٣,٤,١٢ . في الحكاية.

يقع تحت مصطلح الحكاية، في النحو العربي عدد من الظّواهر، وتتّصل به جملة من الخصائص والمفاهيم. وقد خصّها الشاوش بعدد من الفقرات فصنّفها ثلاثة أصناف هي :

- حكاية الأصوات والحروف.
- وحكاية الاسم العلم.
- وحكاية الأقوال التّامّة.

وأغفل الحكاية بمَنْ وأيّ.

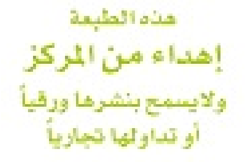
وجمع خصائصها في «فكرة امتناع التصرّف في المحكي» (الشاوش ٢٠٠١. ص ٦٢٥). وبحث في علاقتها بأصول العمل النّحوي مستندًا إلى أن المحكيّ كلام مستقلّ. «فإعرابه في كل موضع أنْ يسلم على هيئة واحدة لأنّه قد عمل بعضه في بعض» (المبرّد، المقتضب : ج ٤ ص ٩- ١٠)

وخلص من ذلك إلى اقتراح حدّ للحكاية. فقال : «وممّا تقدّم يمكن أنْ نضبط للحكاية حدّا جامعًا على النحو التّالي، الحكاية أنْ يضمّن المتكلّم في كلامه كلامًا ليس له عادة قد عمل بعضه في بعض وذلك قصد أغراض عديدة منها التّسمية أو نقل ما سمع أو ما قرأ» (الشاوش ٢٠٠١، ص٦٢٩).

ولنا على ما قاله عدد من الملاحظات.

أولها أن تعريفه للحكاية يضيّق من مجالها فيحصرها في حكاية الكلام بلفظه ومعناه والحال أننا نرى أنها عملية قد تتناول اللفظ بمعناه وقد تتناول المعنى دون لفظه الأصليّ





وقد تقتصر على مجرّد اللّفْظ. وهذا الوجه الأخير يدعو إلى تنسيب الرأي الذي أخذ به في تناول فعل القول للكلام التّامّ إذ لا شيء يمنع من اعتبار (١٧) و(١٨) جملتين تامتين مفيدتين متى كان المتكلّم بهما في مقام من يجيب عن سؤال السائل: ماذا قال فلان بالضبط؟ ماذا كان نداؤه وما كان قسمه؟ فلا يحتاج عندئذ إلى وسمهما بنُجيْمة اللحن كما فعل. (الشاوش ٢٠٠١، ص ٦٣٠).

(١٧) قال فلان: يا أبا القاسم.

(١٨) قال فلان: أقسم بالله.

وثانيها، أنه قد جارى النّحاة في اختزال خصائص المحكيّ في امتناع التصرّف. وهذا الاختزال إن وافق جانبا من ظواهرها هو حكاية الاسم العلم فإنّه لا ينطبق على حكاية الأقوال انطباقًا تامّا. ففيها تجوز للحاكي وجوه من التّصرّف في الكلام المحكيّ ذكر النّحاة جانبًا منها،ويشهد السماع على وجوه أخرى منها كثيرة.

وثالثها، أنّ الاقتصار على غرضيْ التّسمية والنّقل لا يفي بأغراض الحكاية ووظائف الأقوال المحكية، حتى وإن كان ما أورده مقصودًا منه الذكر لا الحصر.

٣,٥ القول في سياق مبحث المشيرات المقاميّة

موضوع مقال الأستاذ المجدوب «دراسة علاقة نظام المشيرات المقاميّة على مستوى الجهاز اللغوي بالمعاني الحاصلة عند إجرائها في أقوال منجزة» (المجدوب ٢٠٠١، ص ٣٠). وذلك من خلال طرق إجراء النصّ القرآني لضمير المتكلّم المفرد الدّال على الله.

ولمّا كان مبحث المشيرات عامة، وموضوع الضمائر خاصّة شديدي الاتصال بإشكالية القول والمقول، وكانت أغلب المواطن التي ظهر فيها ضمير المتكلّم المفرد محيلا على الله في القرآن، هي مواطن حكاية، فإن المؤلّف لم يجد بدّا من الخوض في قضيّة أفعال القول.

فصنّف السياقات التي ورد فيها هذا النّوع من الضمير أربعة أصناف هي:

١- ما ورد بعد فعل قول صريح، والمقصود بفعل القول هاهنا كل ما فيه معنى القول، وصحّ إسقاطه دون أن يختلّ المقول به، تركيبيّا «مثل فعل «نادى» في الآية ٤٧ من سورة فصلت (ويوم يناديهم: «أين شركائي؟») أو فعل كتب في الآية ٢١ من سورة المجادلة (كتب الله: »لأغلبَنّ«)». (المجدوب ،٢٠٠١ ص ٣٥)

٢- ما ورد بعد فعل قول محذوف.

٣- ما ورد بعد فعل فيه معنى القول مقرونا بـ(أَنْ) وقد رجَّح المؤلف موقف الكوفييّن فأعمل هذه الفئة من الأفعال في ما بعدها.

٤- ما ورد بعد فعل فيه معنى القول مقترنًا بالموصول الحرفيّ (أَنَّ).

وهذا تصنيف، يمكن أن ينظر إليه من زاويتين :

من زاوية أفعال القول نفسها فيكون تصنيفًا لها حسب معيارين.

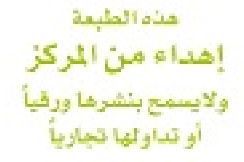
الأول هو الذكر والحذف؛ وبه تقابل الأصناف ١ و٣ و٤ الصنف ٢. والصنف الأخير،أي الثّاني، موضع إشكال مأتاه مستويات تقدير القول المحذوف وأدلّته.

والثاني، طبيعة العنصر المفعول الواقع مقولاً لهذه الأفعال. إذ يتراوح بين أن يكون كلامًا قد عمل بعضه في بعض واستغنى كما في الصّنفين ١ و٢، وأنْ يكون مركّبا بالموصول الحرفيّ (أَنَّ) في الصنف ٤. ويبقى الصنف (٣) محلّ إشكال. فقد جمع فيه المؤلّف بين رأي الكوفييّن في إعمال ما فيه معنى القول عمل القول والإبقاء عَلَى اعتبار «أنْ» حرف تفسير. ويترتّبُ عليه سؤال : هل نعتبر النصّ المكوّن من القول الذي قبل (أنْ) والجملة التي بعدها كلامًا واحدًا أم كلاميْن؟

فإذا اعتبرناه كلامًا واحدًا -وهو رأي صاحب المقال، فيما يبدو- اقتضى ذلك أن نعيد النّظر في تفسيريّة (أنْ)، لاَ سيّما أنّ من أعمل ما فيه معنى القول في الجملة التي بعده أنكر أن تكون (أنْ) تفسيريّة، فعدّها مصدريّة. ويمكن النظر إلى هذا التصنيف من زاوية أخرى، هي طبيعة المحكيّ بهذه الأفعال : هل هو لفظ فحسب فتجب فيه التأدية؟ أم هو لفظ ومعنى فيُتصرّف فيه بمقدار ما لا يحيل معناهُ؟

وقد أظهر صاحب المقال تردّدًا في اعتبار فعل القول المقترن بالموصول الحرفي (أَنَّ) صنفًا خاصّا لما يَرَى من متانة صلته بالصنف الأول في تبويبه. فقال«وقد استوقفنا هذا الصّنف من الآيات وهمنا بإدراجه ضمن الباب الفرعيّ الأوّل المخصّص لفعل قال لمتانة الصّلة بينهما. ولئن آثرنا عدم مخالفة النّحاة في انتظار مزيد من البحث في هذا الباب فلا تفوتنا الإشارة إلى اجتهاد ابن عاشور في تفسيره الذي اعتبر أنّ الموصول الحرفيّ (أَنَّ) حرف تفسير عندما يقع بعد فعل فيه معنى القول» (المجدوب٢٠٠١، ص ٣٦).

وهو تخريج يغلّب مَا يشترك فيه الصّنفان من المعنى على ما يختلفان به من خصائص



التّركيب. فيناسب ما بنينا عليه الفصل الثالث من هذا الباب. فقد جعلنا الحكاية بالقول متصوّرًا يشمل حكاية الأقوال بلفظها وحكايتها بمعناها.

خاتمة الفصل الرابع.

حاولنا في هذا الفصل أن ننظر في وضع مسألتنا في مستويين : مستوى التدريس ومستوى البحث.

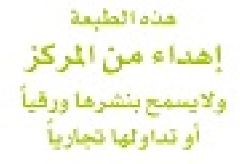
وقد وجدنا أنّ حظّ القول والحكاية في المؤلّفات المدرسيّة المعتمدة في مراحل التّعليم الأساسي محدود جدّا. إذ لا تكاد أغلبها تُعنى به. وكنّا بيّنّا في موضعه أنّ التّيسير ليس ممّا يبرّر إسقاط هذه المعارف النّحويّة بل ربّما يكون العكس هو الصحيح. إذ يدعو حفظ التناسب بين أنواع المعارف النّحويّة المطلوب تحصيلها عند المتعلّمين ونوع المنجزات اللغوية التي يتداولونها قراءة وإنشاءً إلى إيلاء هذه الفئة من الأفعال عناية أكبر ممّا قد نجده في مصنّفات النّحاة العرب القدامى فغلبة النّصوص النّثريّة السرديّة في كتب النصوص والقراءة أمر لا يحتاج إلى دليل عليه.



ولكنّ افتقار المتعلّم إلى مبادئ في نحو القول وطرائق الحكاية يبدو لنا عائقا يحول دون التّمكّن من فهمها عند القراءة، ومن استنباط مبانيها وأساليبها لتوظيفها في الإنشاء.

ولعلّه من المهمّ أن نسجّل، هاهنا، أنّ استعمال هذه الأفعال في أنماط السرد الأدبي المعاصر يتّسم مقارنة بصنوهِ القديم بقدر كبير من التنوّع والثراء، سواء من حيث نفس الأفعال المستعملة أو من حيث صور تعلّقها بما يحكى بها من الكلام. وهي ملاحظة تدعو إلى السؤال عن قدرة القواعد التي وضعها النّحاة في باب الحكاية على الإحاطة بهذه الظّواهر الأسلوبيّة «المستحدثة» في سياق إنجاز لغويّ يستثمر طاقة الكتابة على الدّلالة على العلاقات النّحويّة والدّلاليّة بقرائن بصريّة مخصوصة. و قد تنبّه إلى ذلك واضعو الدّرس المُعنون بـ «إغناء نصّ سرديّ بالحوار»، إلاّ أنّ سياق الدرس والحيّز الزّمانيّ المخصّص لهُ حدّا من جدواه كثيرًا.

وأمّا في مستوى الدّراسات النحويّة المعاصرة فقد رأينا أنّ المسألة لمْ تحظ في العربيّة ببحث خاصّ يستوفي جوانبها النحويّة والبلاغيّة. ولكنّنا قد وجدنا،مع ذلك،مساهمات جزئيّة تنطوي على جملة من المعطيات النظريّة الأساسيّة تصلح منطلقا للبحث في الموضوع، وذلك على وجوه هي :



أ- تصنيف أفعال القول باعتبار طرق اتصالها بالمحكيّ بها وفيه ندرج ما ورد في مقال الأستاذ المجدوب.

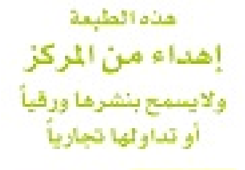
ب- منازل القول المحكيّ الإعرابيّة وفيه ندرج ما ورد في أطروحة الأستاذ عاشور من تحليل للحكاية في إطار نظريّة العمل النّحويّ.

ج- قضايا القول والحكاية بين «نحو الجملة» وتأسيس «نحو النصّ» وننزّل فيه تخريج الأستاذ الشاوش لآراء النّحاة العرب في أصول تحليل الخطاب. وذلك ضمن ما أسماه بـ«الأبنية الخطابيّة المتجاوزة للبنية العامليّة».

وقد حاولنا أن ننزّل هذه الوجوه ضمن تصوّر قدّمنا أسسه في الفصول الثلاثة الأولى من هذا الباب وسنبني عليه الأبواب الثلاثة اللاّحقة : فنعقد البابين الثاني والثّالث لأفعال القول. ونجعل الرّابع لصور الحكاية.

■ ■ ■



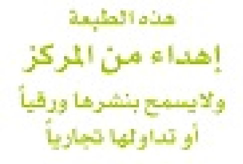
خاتمة الباب الأوّل

تتميّز أفعال القول من سائر الألفاظ في اللّغة بأنّها عبارة عن شيء هو من جنسها. فهي أفعال تُتيح للمتكلّم أن يُحيل على الأعمال القوليّة التي يوقعها غيره أو يوقعها هو ذاته، فيجعلها موضع إخباره واستخباره وأمره ونهيه الخ، والحال أنّ نفس ما يفعله بها قول، فيستوي في قوله قولان. وقد أحلّتها هذه السّمة النوعيّة محلاّ رفيعا في كلّ صناعة اتّخذت الكلام و ما يُزجّى فيه من المعاني ويُوقع به من الأعمال ويترتّب عليه من الآثار مادّةً لها. فانتخب أهل تلك الصناعات عددا من هذه الأفعال ارتقوا بها إلى مرتبة اللّغة الواصفة métalangage، وأجروها في محاولاتهم وصف بنية الجمل الدلاليّة، إمّا من زاوية المتكلّم أو من زاوية المخاطب أو من زاوية تجمع بين الدورين.

وبهذا المعنى نفهم ماذهبت إليه Gaulmyn من أنّ فعل القول يقع في القلب من مشاغل اللسانيات الحديثة كلّها وأنّ تطوّرها وتبلور نظرياتها واتجاهاتها، كان رهن طريقتها في معالجة القضايا المرتبطة به[1](١)، وهو رأي لانملك – ونحن نضع الأسس النظريّة التي تجعل لبحثنا في أفعال القول قيمة – إلاّ أن نأخذ به.ولكنّنا إذ نفعل ذلك، نُعدّل منه بعض التعديل.

فقد اتّضح بما قدّمناه في الفصل الثاني والثالث خاصّة أنّ عددًا من المفاهيم المستمدّة من التراث النحويّ العربيّ تبدو أقدر من غيرها على صياغة مسائل هذا البحث صياغة مفيدة. فانتهى بنا التحقيق في المفاهيم التي تقع عليها مصطلحات القول والجملة

1- Le verbe dire se trouve au centre des préoccupations de toute la linguistique moderne: son évolution, les oppositions d'écoles, ses théories. L'évolution d'une linguistique de la phrase à une linguistique du discours, d'une étude de la langue à l'étude de la parole et du texte de la considération de l'énoncé à celle de l'énonciation l'extension de la linguistique aux valeurs illocutoires sont liées à la grammaire du verbe dire à la distinction du dit et du dire et aux formes du discours rapporté. Parler du verbe dire conduit à traiter des problèmes redoutables: la transparence et l'opacité du signe, la structure logique de l'assertion, la pluralité des actants de l'énonciation. (Gaulmyn.1983,p148)



والكلام إلَى أنّ النّحاة العرب قد وفّروا بالأخير منها مفهومًا نوعيّا يُوافق بنية نحويّة مجرّدة تُوسِع مكانا للمتكلّم ومقاصدهِ وأحواله وللمخاطب و أوضاعه، وتجرّد المقامات العينيّة المفردة في عدد من الأنماط المقاميّة الكلـيّة. واستدللنا على أنّ هذا المفهوم يمكن أن يصل بين طرفي ثنائيّة: عمل القول والمقول وصلاً يحصل منه كيان نحويّ يؤلّف بينهما.

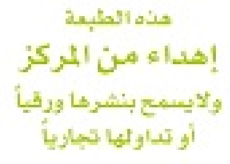
وقد وجدنا في مقولة حذف القول ومايتفرّع عليها من المقابلة بين القول الصّرف والقول المحدّث عنه أساسًا صالحًا لترتيب المسائل في هذا البحث:

فميّزنا البنية التي تتحقّق فيها أفعال القول في المخاطبات العاديّة وهي بنية الحكاية، من الشكل المستعمل – في اللّغة الصناعيّة – للتمثيل علَى بنية الجُمل الدلاليّة تمثيلا تُستعمل فيه بعض أفعال القول. وفرّقنا بين الحالات التي يقتضي فيها تحقيقُ المطابقة بين هيئة اللّفظ وبنية المعنى تقديرَ قول محذوف، يشترك في تقديره المتكلّم وواصف اللّغة على حدّ سواء، والحالات التي يُقدّر فيها هذا الفعل لأسباب ماورالغويّة تعني واصف اللّغة دون المتكلّم بها.



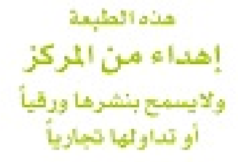

■ ■ ■



البابُ الثّاني:
في حدّ القول وضبط أبنيته الأساسيّة



تمهيـد :

يتضمّن هذا الباب ثلاثة فصول :

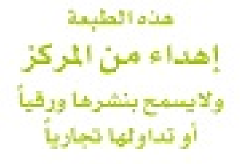
نفترض في الأوّل أنّ الأفعال الدّالة على الأحداث الكلاميّة تمثّل مجموعة متجانسة في مستوى ما ، وتكوّن بابا قائما بذاته. ونسعى فيه إلى ضبط تعريف لها يكون جامعًا مانعًا . ننطلق في ذلك من بعض التعريفات التي اقترحها لسانيون غربيون في سياق مناويل نحويّة، إمّا صوريّة تقدّم معايير الشكل اللغويّ على غيرها أو تركيبيّة دلاليّة تستأنس ببعض معطيات «المعنى» في التصنيف، فنختبر قدرتها على إدماج نماذج من الأفعال التي أدّانا إليها استقراء المعاجم والنصوص . ثمّ نستبدل بها تعريفا نبنيه على ما درج عليه النحاة العرب من التّمييز بين ما فيه لفظ القول ومعناه وهو «قال»، وما فيه معناه دون حروفه وهو سائر ما استُعمل من الأفعال في الإخبار عن الأقوال . وننظّم العلاقة بين المجموعتين تنظيما يُمكّن من جمع أطراف الباب الذي تكوّنانه .

فإذا استقام لنا هذا، عكفنا في الفصل الثّاني على دراسة المعاني التي تسندها المعاجم لأصل الباب أو «أمّه» -إن جازت العبارة - وهو فعل القول الصريح. وهدفنا فيه أن نختزل مختلف الاستعمالات التي تسجّلها ، في عدد محدّد من المعاني الأصول نفرّع عليه سائر الصور الجزئيّة ، وأنْ نضبط العلاقة بين تلك المعاني من ناحية ، وبينها وبين الأبنية التركيبيّة الدّلاليّة التي يجري فيها فعل القول في الاستعمال.

أمّا الفصل الثالث فنجعله لأحكام فعل القول و ما تضمّن معناه في العَمَل والإعراب. فنفحص علاقته، من هذه الزّاوية، بأفعال القلوب. ونحاول استخلاص دَلالة حديث النحاة عنه في سياق حديثهم عن تلك الأفعال، على تصنيفهم لأفعال القول.ومن أهمّ الأسئلة التي يحاول الفصل الإجابة عنها : لِمَ عُلّق فِعْل القول عَنِ العمل في لفظ الكلام الواقع بعده؟ وما هي القيم الدلاليّة والتداوليّة المتحقّقة بهذا التعليق ؟

■ ■ ■



الفصل الأوّل :
في تعريف أفعال القول

١ - تمهيد

يهدف هذا الفصل إلى وضع آليّة تسمح بتمييز الأفعال الدّالّة على أحداث قوليّة من غيرها من الأفعال في اللّغة العربيّة، مفترضين بذلك أنّ هذه الأفعال تكوّن مجموعة متجانسة في مستوى من المستويات، ممّا يؤهّلها لأن تكوّن بابًا une classe بالمعنى المنطقي لهذا المصطلح.

وهو افتراض لم يسبق إلى وضعه. فهو ماثل في كلّ الدّراسات التي اهتمت بالموضوع. بل إنّ نحو الفعل la grammaire du verbe كان وما يزال مؤسسا أصلاً على مثل هذه المقاربة التصنيفيّة إذ يجري توزيع الأفعال، في الأنحاء، قديمًا وحديثا على أبواب معيّنة، استنادًا إلى خصائصها الذّاتيّة أو السّياقيّة، اللفظيّة أو المعنويّة. وتصاغ هذه الأبواب في هيئة تعريفات أو قوائم ولوائح تجمع العناصر ذات الخصائص المشتركة.

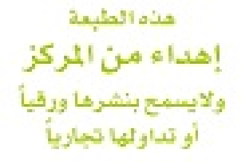


٢- مفهوم الباب

الباب في المنطق،مجموعة الأشياء أو الأفراد الذين لهم نفس السمات المميّزة.وهو حاصل عمل معرفيّ أوّلي يتّجه إلى الموجودات فيقسّمها إلى أبواب وأصناف متقابلة بمعيار ما بينها من علاقات تشابه واختلاف في خصائص بعينها.ويحدّ كلّ باب إما باعتبار الماصدق extension أو باعتبار المفهوم intention /compréhension.

يقصد بالماصدق مجموع الأشياء أو الأفراد الذين ينطبق عليهم متصوّر أو قضيّة أو علاقة.ويقصد بالمفهوم مجموع السّمات أو الخصائص أو المحمولات التي تكوّن متصوّرا ما (فاخوري:١٨٨١،ص٤٦-٤٩). وعليه، فإن تعريف باب مّا بالماصدق يعني ضبط القائمة الكاملة والنهائية للعناصر التي هي أفراده، وأمّا تعريفه بمفهومه فيعني حصر جملة الخصائص والسمّات التي لا بدّ أن توجد في عنصر من العناصر كي يستحقّ الانتماء إلى ذلك الباب.

فإذا سلمّنا بأنّ أفعال القول تمثل بابًا فإنّ حدّها يكون إمّا بوضع قائمة تشمل كلّ هذه الأفعال دون استثناء، أو بتمييز سمة أو أكثر تشكل فصول حدّ جامع مانع يسمح بالحكم بطريقة ملائمة على فعل ما بأنّه من أفعال القول أو بأنّه ليس كذلك.



اخترنا في هذا البحث أن نجمع بين الطريقتين في محاولة تعريف هذه الفئة من الأفعال. وهو اختيار أملته علينا أهدافنا. فنحن نطمح من ناحية إلى دراسة خصائص هذه الأفعال التركيبيّة والدّلاليّة وما يرتبط باستعمالها من قيم تداولية بلاغيّة، كما نرغب من جهة ثانية في جعل البحث مقدّمة لوضع معجم تصنيفيّ لهذه الأفعال.

لذلك فإنّنا قد مهّدنا لمناقشة تعريفات القول التي وضعها غيرنا ولاقتراح تعريف جديد أكثر ملاءمة، بجهد استكشافي الهدف منه حصر أكبر عدد ممكن من الأفعال الدّالة على أحداث قوليّة في محاولة لرسم صورة تقريبيّة لمجموعة الأفعال التي تكوّن هذا الباب.

٣- فرز الأفعال الدّالة على القول

كان من البديهيّ أن نعتمد في هذه المرحلة الاستكشافية على معاجم اللغة في المقام الأوّل. وقد راجعنا في ذلك ثلاثة أصناف منها هي:

أ- معاجم الأفعال.

ب- معاجم الموضوعات.

ج- المعاجم العامّة.



٣,١ معاجم الأفعال.

اخترنا من الصنف الأوّل ثلاثة معاجم هي :

أ- كتاب الأفعال للسرقسطي (المتوفّى سنة ٤٠٠هـ).

ب- كتاب الأفعال لابن القطّاع (المتوفّى سنة ٥١٥هـ).

وتكمن قيمة المعجمين في أنّ صاحبيهما قد عملاَ على تطوير ما بدأه ابن القوطيّة (المتوفّى سنة ٣٦٧هـ) في «أبنية الأفعال» من محاولة حصر أفعال العربيّة. فأدخل كل واحد منهما في معجمه ما ذكره ابن القوطيّة واستدرك عليه ما فاته من الأفعال أو من المعاني التي للأفعال. وتميّز معجم السرقسطي بكثرة الشواهد من القرآن والحديث والشعر والسّجع...

وقد بدأنا بهما لاختصاصها بالأفعال أوّلاً ولصغر حجمهما مقارنة بالمعاجم العامّة ومعاجم الموضوعات ثانيًا. إلاّ أنّ اقتصادهما في العبارة وميلهما إلى الاقتصار على المعاني

الأساسية في الأفعال وقلّة عنايتها بالصيغ الفعليّة المزيدة جعل قيمتهما بالنسبة إلى عملنا تبدو أقلّ مما توقّعناه. ذلك أنّ جانبًا كبيرًا من الأفعال الدّالّة على القول، إنّما تحصل فيها تلك الدّلالة من طريق الاتّساع بضروب العلاقات المجازيّة أو بما تحدثه فيها الزّيادة من المعاني.

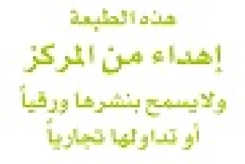
ج- معجم أمّهات الأفعال: معانيها وأوجه استعمالها. وهو مصنّف معاصر من عَمَل أحمد عبد الوهّاب بكير. وهو أبعد من أنْ يكون معجمًا شامِلاً. قد صرّح صاحبه في مقدّمته أنّه قد اعتنى بالأفعال التي كثر استعمالها وتعدّدت معانيها وتنوّعت تراكيبها. وأهمل ما لم يكن كذلك. وزاد فضمّن معجمه مَا استحدث من الأفعال وكان اشتقاقه مقبولاً وما أضافه الاستعمال إلى معاني الأفعال المذكورة في المعاجم (بكير ١٩٩٧، ص ٦). والحقّ أنّ هذا العمل أقرب إلى أن يكون متن شواهد منه إلى المعجم بالمعنى الفنّي. فقد أورد المؤلف تحت كل مدخل فيه ماضي الفعل و مضارعه، عددًا من النماذج النصيّة المنتخبة من مدوّنة واسعة، واكتفى بتوضيح معاني بعض الاستعمالات بعبارة مقتضبة على هامش الصّفحة.

وتكمن قيمته، عندنا، في هذه الخاصيّة بالذّات. فهو يمدّنا بشواهد حيّة على وجوه استعمال الأفعال في النصوص العربيّة القديمة والحديثة. ولا بدّ أن نلاحظ هنا أنّ انتقاء هذه الشواهد قد كان محكومًا بموقف معياريّ صارم، صرّح به صاحبه في المقدّمة. (بكير١٩٩٧.ص ٦).



٣,٢. معاجم الموضوعات.

وهي معاجم تصنيفيّة دوّنت فيها الكلم على الموضوعات. وقد اخترنا منها أشهرها: المخصّص صنعة أبي الحسن علي بن إسماعيل المرسي المعروف بابن سيدة (المتوفّى سنة ٤٥٨هـ). لأنّه «أجود معاجم الموضوعات تصنيفًا و أوعبها مادّة» (إقبال، ١٩٨٧، ص ١٥٣) وقد اعتمدنا معه معجمًا موضوعيّا حديثا طبع مطلع القرن الماضي هو «نجعة الرائد وشرعة الوارد في المترادف والمتوارد» من تأليف الشيخ إبراهيم اليازجيّ (المتوفّى سنة ١٩٠٦) وتتمثّل المزيّة في هذا النوع من المعاجم في تبويبها الموادّ وفق ما بينها من علاقات «الترادف والتّوارد» في الدّلالة على معان متقاربة والتعلّق بمظاهر من الوجود وأحوال وأحداث متّصل بعضها ببعض، مما يجعل أبوابها أقرب إلى الحقول الدّلاليّة الكُبرى التي تنقسم بدورها إلى حقول دلاليّة فرعيّة. وهو أمرٌ يسهّل على الباحث أن



يحصر على نحو معقول، مضانّ الموادّ التي يريدها وإن بشيء من الصّعوبة. مأتى هذه الصّعوبة اختلاف المبادئ التّصوريّة المؤسسة للتبويب الذي وضعهُ ابن سيدة، مثلاً، عن تلك التي توجّه عملنا. فقد وزّع الأفعال الدّالة على الزّجر مثلاً وهي فرع من أفعال القول على عدد من الفصول الدنيا الملحقة بالفصول المخصّصة لما يزجرُ من الحيوان. وقس على ذلك بقيّة أفعال القول.

٣,٣. المعاجم العامّة.

مكنّنا العمل على صنفيْ المعاجم المذكورين أعلاه من وضع قائمة أوّليّة بالأفعال الدّالّة على أحداث قوليّة. ولئن كان عدد المَوادّ المنتقاة في هذه المرحلة هامّا، نسبيّا، فإن محتوى هذه الموادّ بقي محدودًا لا يتجاوز أحيانًا التّفسير بالمرادف أو حتى الاقتصار على صيغة الماضي والمصدر. فكان لا بدّ من معارضة الأفعال المستخرجة من هذه المعاجم بما يقابلها في المعاجم العامّة.

وقد اخترنا لهذا الغرض معجمين رئيسيين هما :

أ- لسان العرب لابن منظور (المتوفّى سنة ٧١١هـ).

ب- المقاييس في اللغة لابن فارس (المتوفّى سنة ٣٩٥هـ).

اخترنا الأوّل لأنّه معجم موسوعيّ استقصى فيه صاحبه الصيغ والمعاني والوجوه فتميّز باتساع الموادّ وغزارة الشواهد وكثرة الأحكام النحوية والصرفيّة والعناية بالمترادفات والأضداد وإيراد النوادر والأخبار المخصّصة لمظاهر من الاستعمال. فقد صرّح صاحبه بأنّه جمع مادّته من خمسة كتب سابقة له هي، تهذيب الأزهري ومحكم ابن سيدة وصحاح الجوهري وحواشي ابن برّى ونهاية ابن الأثير (لسان العرب،ج١ ،ص٧-٨).

وقد لجأنا عند الحاجة إلى تدقيق المعطيات في بعض المَوادّ، إلى الاستعانة بغير اللّسان من المعاجم العامّة كمعجم العين للخليل بن أحمد الفراهيدي (المُتوفّى سنة ١٧٠هـ) والقاموس المحيط للفيروزآبادي (المتوفّى سنة ٨١٧هـ) وسهّل علينا أمر مراجعة هذه الكتب، وجودها، مجتمعة، في طبعة الكترونية على قرص مدمج مزوّد ببرنامج بحث يسمح بمقارنة ما تورده المعاجم المختلفة في المادّة الواحدة.

وأمّا مقاييس ابن فارس فقد اخترناه لسبب آخر غير طبيعة المعطيات المعجميّة



التي وردت في موادّه. فقد نحا به صاحبه منحى خاصّا تميّز به وتجمله فكرتان : فكرة المقاييس وفكرة النّحت.

تقضي الفكرة الأولى أنّ المعاني المتعدّدة التي تدلّ عليها المادّة الواحدة يمكن أن تنظّم فترجع إلى أصل واحد أو أكثر سمّاها ابن فارس أصولاً ومقاييس فقال في مقدّمته «إنّ للغة العرب مقاييس صحيحة وأصولا تتفرّع منها فروع. وقد ألّف الناس في جوامع اللّغة ما ألّفوا ولم يعربوا في شيء من ذلك عن مقياس من تلك المقاييس ولا أصل من الأصول» (ابن فارس، المقاييس في اللغة ج ١ ص ٣).

فجاء معجمه محاولة في الإبانة عن هذه المقاييس، إذ نظّم المعاني المختلفة في المادّة الواحدة وفق هذا المبدأ. فصدّر كلّ فعل بأصله أو بأصوله التي تتفرّع منها مسائله. ثم فصّل هذه المسائل وأخّر المعاني المجازيّة ونبّه على ما شذّ ولم يتّسق مع الأصل المذكور. وهي مقاييس لا تنطبق إلاّ على ما لم يكن معرّبًا أو مغيّرًا أو محكيّا من الكلمات الثلاثية والثنائية المضاعفة. وأمّا ما زاد على ذلك فمعظمه راجع، عنده، إلى النّحت. يقول «اعلم أن للرباعيّ والخماسيّ مذهبًا في القياس يستنبطه النظر الدّقيق، وذلك أنّ أكثر ما تراه فيه منحوت، ومعنى النّحت أن تُؤخذ كلمتان وتنحت منهما كلمة تكون آخذة منهما جميعًا بحظّ. والأصل في ذلك ما ذكره الخليل من قولهم حيعل إذا قال حيّ على» (ابن فارس: المقاييس ، ج ١ ص ٣٢٨- ٣٢٩). وقليله موضوع وضعًا لا مجال له في طرق القياس.



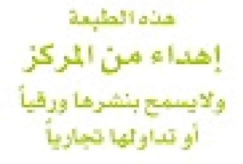
وقد استفدنا من معارضة قائمة الموادّ المستخلصة من استقراء معاجم الأفعال ومعاجم الموضوعات بالمعاجم العامّة المذكورة ما يلي :

أ- توسيع القائمة بإضافة أفعال أصول جديدة توردها هذه المعاجم في سياق التفسير بالمرادف خاصّة.

ب- ضبط جانب من صيغ الأفعال المزيد فيها، وما يرتبط بها من القيم المظهريّة كالنسبة والمشاركة والسؤال والتّكثير... الخ.

ج- ضبط جانب من خصائص الأفعال الصياغيّة كاشتقاق بعضها من أصوات الزّجر وغيرها كـ «حاحا» و«هاها» ومن الحروف كأنعم وبجّلَ ومن المركبات والجمل كـ «بسمل» و «حمدل» و «كبَّر».

د- إثبات ما تورده هذه المعاجم من خصائص الأفعال التركيبيّة كاللزوم والتعدّي وتعيين ما تتعدّى به من الحروف حين لا تتعدى بنفسها.



هـ- تبيّن طرق حصول الدلالة على أحداث قوليّة في الأفعال التي لا تدل عليها بأصل الوضع وذلك بمقتضى ما تنصّ عليه المعاجم من علاقات مجازية بين المعاني من قبيل الاستعارة والمجازات المرسلة.

٣,٤ . خلاصة: مظاهر قُصور المعاجم بأنواعها عن الإيفاء بالقصد إلى حصر أفعال القول.

تُفضي مقارعة الاستعمال اللغوي وإن في نماذج محدودة من النصوص المكتوبة فحسب، بما نجده في المعاجم المستقراة المذكورة، إلى تبيّن قصور الأخيرة عن جمع كلّ الأفعال الدّالّة بوجه من الوجوه على أحداث قوليّة. هذا الوجه يمكن الاستدلال عليه بنماذج كثيرة فأفعال مثل «صَاحَ» و«زعق» و«تمتم» و«استدرك» و«ناح».. و«قدّم» تدلّ في (١) على معنى القول ولذلك حُكي بها كلام بلفظه أو بمعناه. ولكنّ المعاجم المستقراة لا تنصّ في المداخل الخاصّة بهذه الأفعال على مثل هذا الاستعمال ولا تورده.

(١) أ- فيصبح فينا ويلوي : إليكم عنّى يا أبناء النّكر يا بني الإنسان. (حدّث أبو هريرة قال ... ص ١٦٢)

ب- فأبى وصاحَ أنّه يريد تعليمهم حسن الفساد. (الدقلة... ص ٢٠٩)

ج- زعق : كيف تلقون ربّكم يومَ القيامة... (الزيني... ص ١١١)

د- يتمتم عمرو «أيّ والله، أي والله». (الزيني... ص ٨٧)

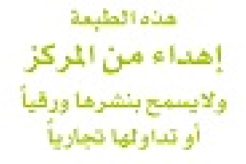
هـ- ولكنّه استدرك محذّرًا «ولكنّك ستجد البوليس لك بالمرصاد». (اللّص والكلاب. ص ٩٠).

و- وناحت عليه فتاة «ويلي لمن تتركونه». (الشّابي ،أغاني الحياة)

ز- وقد قدّمنا أنّ التّاجر مدفوع إلى جلب الفوائد. (   )

وهذا الأمر تبرّره عوامل مختلفة. يرجع بعضها إلى أصول عامّة تخصّ العلاقة بين ما تثبّته المعاجم من معطيات اللغة وما يجري به الاستعمال فيغيّر هذه المعطيات. ويرجع بعضها الآخر إلى خصائص المعجميّة العربيّة ومَا يحفّ بها من قضايا نظريّة ومنهجيّة. يفسّر مبدأ التّوليد المعجميّ الصّنف الأوّل من العوامل. ذلك أنّ شأن المتكلّمين





باللغة أن يبدعوا في كلّ حين دلالات معجميّة وتراكيب دلاليّة جديدة ترتبط بتغيّر صور إدراكهم لتجاربهم الوجوديّة المعيشة. فيكون من مظاهر التّوليد أنْ تظهر الوحدات اللغويّة ومنها الأفعال في سياقات تركيبيّه ومعجميّة جديدة لم تتحقّق فيها من قبل بمقتضى علاقات تصوّريّة ودلاليّة كالتّحويلات الاستعاريّة والنّقول الكنائية (غاليم،١٩٨٧، ص٥) أو أن تُستحدث بالاقتراض أو بالارتجال أو بغيرهما من وسائل التّوليد ألفاظ جديدة لتوضع مقابل معان جديدة. ويظلّ تسجيل هذه المولّدات بأصنافها في المعاجم المصنوعة رهن اعتبارات وعوامل تتجاوز في معظم الأحيان نطاق اللغة ونطاق استعمالها.

أمّا النوع الثاني من العوامل فيرتبط «بعيوب» الممارسة المعجميّة العربيّة. وهو شأن قيل فيه الكثير.[١] ولكننا لا نذكر هنا إلاّ ما كان له علاقة مباشرة بموضوعنا ونجمله في المسائل الآتية:

١ – فقد لاحظنا أنّ المعاجم المستقرأة لا تضبط خصائص الأفعال التركيبيّة من حيث اللزوم والتعدّي إلاّ بصفة جزئيّة وبطريقة غير صريحة في أغلب الأحيان.

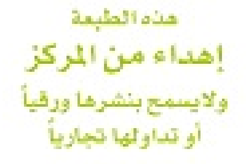
٢– وأنّ هذه المعاجم لاَ تهتمّ كثيرا بتدقيق ما تتعدى به الأفعال اللازمة من الحروف، وما يحصل من تعدّيها بالحروف المختلفة من المعاني المختلفة[٢].

٣– أنّها لا تورد، في الأغلب، جميع صيغ الفعل المزيد فيها المستعملة وهي مقصّرة في الإيفاء بما يرتبط بها من المعاني المظهريّة.

٤ – أنّ هذه المعاجم، باستثناء محاولة ابن فارس في المقاييس لاَ تنظّم المعاني المختلفة داخل المادّة الواحدة حسب مبادئ صريحة أو واضحة.

١ – انظر في هذا ما قاله الفاسي الفهري في مقدمة كتابه «المعجم العربي، نماذج تحليليّة جديدة» وماذكره محمد غاليم في كتابه «التوليد الدلالي في البلاغة والمعجم». انظر كذلك الآراء والتفاصيل الواردة في المجموع المعنون بـ«في المعجميّة العربية المعاصرة» وهو يضمّ وقائع ندوة نظّمتها جمعيّة المعجميّة العربية بتونس سنة ١٩٨٦ ونشرتها دار الغرب الإسلامي سنة ١٩٨٧، هذا من جملة تآليف أخرى كثيرة اهتمت بالمسألة.

٢– خَصّ موسى الأحمدي الأفعال المتعدية بحرف بمعجم سماه «معجم الأفعال المتعدية بحرف» قال في مقدّمته «وللأمانة العلميّة أنبّه إلى أنّه ليس لي من هذا العمل المتواضع إلا جمع ما تفرّق في تلك المعاجم ليكون في كتاب واحد بدلاً من كتب مختلفة وليسهل للباحث مراجعته» (ص ٦).



أن المعاجم القديمة كاللسان والقاموس المحيط والمخصّص لا تواكب، بحكم نزعتها المعياريّة واقع الاستعمال في النصوص اللاحقة لعصور الاحتجاج وأنّ المعاجم «المعاصرة» لا تبدو أقلّ تقصيرًا في هذا، فهي تعرض عن تسجيل وجوه كثيرة من استعمال الأفعال التي بين يدينا، مما جرى في نصوص معترف لأصحابها بتضلّعهم من أساليب العربيّة.

خلاصة كلامنا السابق أنّ معاجم العربيّة قديمها وحديثها لا تبدو لنا وافيةً بالغرض الذي هو ضبط القائمة الشاملة لكل أفعال القول إلاّ بصورة تقريبيّة. فكان لا بدّ من الاحتكام إلى مدوّنة من النصوص العربيّة القديمة والحديثة، مثلما ذكرناه في مقدمة البحث، نرصد فيها وجوهًا غير مسجّلة من استعمال الأفعال الدّالة على الأحداث القوليّة، في سياقات تركيبيّة ودلاليّة وبلاغيّة محدّدة. فمقارعة ما في بطون المعاجم بما يجرى على ألسنة المتكلّمين وأقلام المؤلفين وعرض هذا وذاك على الأصول النحويّة التي استخلصناها من كتب النّحاة العرب ومن النظريّات اللغويّة المعاصرة، يمثّل في نظرنا مدخلاً صالحًا إلى تعريف أفعال القول ووصفها وتصنيفها بحسب ما لها من الخصائص الذّاتية والسياقية؛ وهو ما يمثلُ الجزء الأساسيّ من عملنا في هذا البحث.

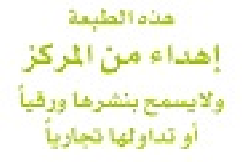


٤. في مفهوم القول

٤,١- تمهيد

رأينا أعلاه أنّ تعريف باب الأفعال الدّالة على أحداث قوليّة بالماصدق definition en extension، مَسْعَى تحول دون الوصول به إلى غايته صعوبات نظريّة ومنهجيّة. فمن الصعوبات النظريّة عدم انغلاق القائمة بحكم أنّ الوحدات الدّالة في اللغة غير منتهية، فهي قابلة للتّوسّع في كل حين بمقتضى مبادئ التّوليد المعجميّ ومنها أيضًا، تعدّد الجهات الّتي يحصل منها معنى القول في الأفعال.

ومن أهمّ الصعوبات المنهجيّة، تلك التي أجملناها في الفقرة السابقة، عند حديثنا عن المشاكل المرتبطة باستقراء هذه الأفعال في المعاجم العربيّة. فكان لا بدّ من الاتجاه إلى تعريف الباب بمفهومه. والمقصود مثلما أسلفنا، ضبط جملة الخصائص التي يعدّ حصولها في فعل مّا شرط انتمائه إلى فئة الأفعال الدّالة على أحداث قوليّة. نبدأ في هذا باستعراض نماذج من التعريفات المقترحة في بعض المناويل التّركيبيّة والدّلالية، لنقف على مظاهر القصور فيها. ثم نقترح بديلاً عنها مبنيّا على ما قدّمنا به لهذا العمل من المداخل والأصول النظريّة.



ولكننا قبل، هذا وذاك، نضع بين يدي القارئ، نماذج من الشواهد المتضمّنة لأفعال دالّة على مظاهر من الحدث القولي. وهي موزعة على خمس مجموعات، نعتقد أن كل واحدة منها تنطوي على مظاهر من التجانس الراجعة إلى خصائص هذه الأفعال التركيبيّة أو المعنويّة.

(٢) أ- وإذ قال ربّك للملائكة إنّي جاعل في الأرض خليفة. (البقرة ٣٠)

ب- روَى لنا غير واحد أنّه بلغ لسانه أرنبة أنفه. (الأغاني ج ١٣/ ١٢٨)

ج- فقال : لاَ أشعر بما حممت... فما بغيتك فذكرت له ما أريد. (رسالة الغفران ص ٢٥٢)

د- وفي إيجاز بارد سردَ له تاريخ مأساته. (اللّص والكلاب ص ٣١)

(٣) أ- فأمرني أن أذكرها في شعري. (الغفران ص ٢٠٥)

ب- كان أبو سعيد ينهى خادمه أن تخرج الكناسة من الدّار. (البخلاء، ص ١٤٢)

ج- يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر. (التوبة،٧٠)

د- حذّره من ركوب البحر. (الزيني ٢٧١)

هـ- يا أيّها النبيّ حرّض المؤمنين على القتال. (الأنفال، ٦٥)

(٤) أ- فمضى فخطبها فأنعمت لَهُ وأبَى أهلها. (الأغاني ج ١٩/ ٢٢٧)

ب- جدّعته تجديعًا (=قلت له جدعًا له). (لسان العرب)

ج- إن أخطأت فخطّئني وإن أصبت فصوّبني. (لسان العرب)

(٥) أ- هَلّلَ وكبر وأطال حمد ربّه واعتبر. (الغفران ص ٢١٤)

ب- أقول لَهَا ودمع العين جار ألم تحزنك حيعلة المنادي؟ (لسان العرب)

ج- ورتّل الشيخُ بصوت هامس: إن هي إلاّ فتنتك. (اللّص والكلاب ص ١٣٣)

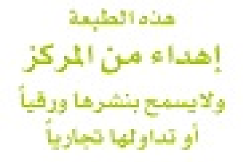
(٦) أ- أراد أن يتكلّم فسمعت خُطى لادات فغمزته أنْ اسكت. (الدقلة ص ٢٣٠)

ب- فلم يلبث أن رجع الغلامُ يحضر، وهو يشير بيده ويومئ برأسه أن اذهب ولا تقف. (البخلاء ص ٤٣)

٤, ٢ أفعال القول في نظريّة النّحو المعجميّ

٤, ٢, ١. تعريف الفعل في نظريّة النّحو المعجمي

يعرّف الفعل في نظريّة النّحو المعجميّ بجملة من الخصائص البنيويّة التركيبيّة



والتّوزيعيّة والتّحويليّة تؤهّله للانتماء إلى لائحة تركيبيّة أو أكثر. والمقصود باللائحة بابٌ من الأفعال الّتي تشترك في صورة تركّبها إلى متمّماتها وتركّب متمّماتها إليها، وفي جانب من خصائص هذه المتمّمات التركيبية والتّوزيعيّة والدلاليّة.

فللفعل من حيث هو مدخل مُعجميّ نحويّ مكوّنات ثلاثة أساسيّة هي :

أ- خصائص البنية: ويُقصد بها عدد المفاعيل التي يطلبها الفعل ويتعدّى إليها في أوفَى صور استعماله وأكثرها اكتمالاً. فالفعل أكل مثلاً تضبط خصائصه التركيبيّة باعتماد (٧) دون (٨).

أكلَ الرّجلُ تمرًا.

أكل الرّجلُ وشربَ.

لأنّ (٧) يستوفي في الإنجاز ما يطلبه الفعل من المفاعيل. بينما يُعدّ استعماله في (٨) معدولاً به عن أصله فبنية «أكل» الأصليّة هي :

(أكل - ف س٠ س١؛ س٠ فاعل س١ مفعول به)

وَتعتبر البنية : (أكل - ف س٠؛ س٠ فاعل) مشتقة من الأولى بحذف المفعول به اقتصارًا.

وجملة الأبنية التركيبيّة النمطيّة المعتمدة في تصنيف الأفعال عند أصحاب نظريّة النحو المعجمي ستّ هي :

١ : NoV ف س٠

٢ : NoVN1 ف س٠ س١

٣ : NoVprépN1 ف س٠ ح س١

٤ : NoVN1PrépN2 ف س٠ س١ ح س٢

٥ : NoVprépN1PrépN2 ف س٠ ح س١ ح س ٢

٦ : NoVprépN1PrépN2PrépN3 ف س٠ س١ ح س٢ ح س٣.

(Leclère, Ch. 1990. P. 114)

حيث :

V=Verbe ف = فعل.

N=Nom س = اسم.

Prép=Préposition ح = حرف.

إلاّ أنّ هذه الأبنية لا تكفي بمفردها لتصنيف الأفعال. إذ قد توافق البنية الواحدة أنماطًا من الأفعال كثيرة غير متجانسة. فاحتيج في تدقيقها إلى مَا يسمّونه الخصائص التوزيعيّة.

(ب) خصائص التّوزيع: وهي قيودٌ على الحدود les arguments التي تملأ المحلاّت الاسميّة في الأبنية النمطيّة المذكورة.

بعض هذه القيود تركيبيّ وبعضها دلاليّ.

فمن القيود التركيبيّة قابليّة بعض الأفعال كأفعال القلوب وأفعال الإرادة للتعدّي إلى مفاعيل صورتها التركيبيّة: [أنْ ج] حيث أنْ، حرف مصدري و«ج» جملة صلة أو صيغة مصدريّة مؤوّلة بـ[أنْ ج].

ومنها أيضًا، اختلافها حين لا تتعدى بنفسها في انتقاء الحروف التي تتعدّى بها.

ومن القيود الدّلاليّة تمييز الحدود الواقعة في المحلات الاسميّة بواسمات دلاليّة من قبيل؛ عاقل/ غير عاقل، محسوس/ مجرّد، مفرد/ جمع.. الخ. (Leclère 1990. P.115)



(ج) الخصائص الدلاليّة: وهي خصائص معنويّة تعبّر عن معارف عامّة غير مشكلنة باعتراف أصحابها، ولا تكاد تستعمل إلاّ في الحالات الملتبسة، كدلالة بعض الأفعال على الحركة ودلالة بعضها الآخر على الثبات ودلالة أخرى على الاتصاف بصفة أو على الإصابة أو المشاركة أو العطاء. (Leclère. 1990. P.115)

٤, ٢, ٢ أفعال القول

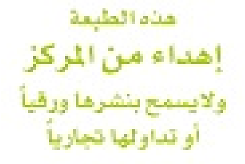
يرجع قسم كبير من أفعال القول، في نظريّة النّحو المعجميّ إلى البنية :

ف س٠ س١ ح س٢

وهي بنية تشترك فيها لوائح الأفعال المتعديّة إلى مفعولين، تعديا مباشرًا إلى الأوّل وتعديّا بالحرف إلى الثاني، بغضّ النظر عن خصائصها التوزيعيّة والدّلاليّة.

فيدخل فيها زيادة على أفعال القول من مثل «قال» و«أوحى» وهَمَسَ و«ذكر» و«روى» و«حكى»، أفعال المنح les verbes datifs من قبيل و«هب» و«أهْدى» و«أعطى» و«ناول».

فلا تكون خصائص التركيب، على هذا الوجه، وافيةً بالغرض في تمييز هذه الفئة من الأفعال من غيرها. فلا بدّ من الاحتكام في هذا المستوى، إلى خصائص التوزيع.



من ذلك أنْ يُخصّص الحدّان الواقعان في المحلّين الاسميين (س٠ (= فاعل) وس٢ (المفعول الثاني) بقيد العاقليّة. وهو قيد تشارك فيه أفعالُ المنح أفعالَ القول. إلاّ أنّه قيمته تكمن في ما يسمح به من التمييز بين استعمالين في بعض الأفعال؛ قوليّ وغير قولي .فالفعل «أوحى» على سبيل المثال يقبل التأويل بالقول أو يمتنع منه بحسب ما إذا كان فاعله عاقلاً أو غير عاقل.

ومن ذلك أيضًا، أن يخصّص س١ (=المفعول الأول) بقيد تركيبيّ هو وروده في صورة [أن ج] أو صيغة مؤوّله بـ[أنْ ج] وهو قيد يميّز أفعال القول من أفعال العطاء. إذ لا تقبل الثانية [أن ج] في الـموضع س١ كما يُوضّحه المثال المصنوع (٩) حيث استبدال الاسم المفرد في (٩ ب) بالمركّب [أن ج] يعطى جملة لاحنة خلافًا لـ (٩ أ).

(٩) – أ ذكرَ زيد الخبَرَ [أنّ الأسعار قد ارتفعت]

– ب أهدى زيد لخالد الجريدة [* أنَّ الأسعار قد ارتفعت]

مؤدّى هذا التّحليل أنّ أفعال القول، إمّا قسم من أفعال المنح تتميّز بما ذكرناه من خصائص س١ أو هي قسيم لها تجمعهما بنية تركيبيّة توزيعيّة أعمق هي :

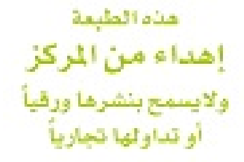
ف س٠ س١ ح س٢ : قيد، س٠ س٢ عاقلان

وتوافق هذه البنية محمولاً دلاليا مجرّدا un prédicat sémantique abstrait يعبّر عنه مفهوم النّقل transfert.

هذا المنحى الثاني هو الذي اختبرته Kübler في أطروحتها؛ (Kübler . ١٩٩٥)

٤ , ٢ , ٣. أفعال القول قسيم أفعال العطاء وفرع على أفعال «النّقل»

تعترف الباحثة المذكورة بأن تبويب الأفعال انطلاقا من محمولات دلالية كمحمول النّقل قد يبدو متعارضًا مع مقدّمات النحو المعجميّ النظريّة، حيث يفترض أنْ تصنّف الأفعال وفق خصائصها التركيبيّة، في المقام الأوّل. إلاّ أنّها تحتجّ لموقفها، بما ينطوي عليه المنوال المذكور نفسه من مراعاة، في مستوى خصائص التوزيع وخصائص الدّلالة لمعطيات المعنى، وإن على صورة مقتصد فيها. وهي تلاحظ أنّ أيّ منوال تركيبيّ صوريّ لا يمكنه أن يتجرّد من مظهر اللغة الدّلالي دون أن يواجه صعوبات في التبويب والتّرتيب. (Kübler 1995, Ch 2.p. 7)



و هي ترى أنّ فكرة التّبادل l'échange الذي يحدس بها المتكلّمون انطلاقًا من بعض التّراكيب والجمل يمكن أن تصاغ صياغة شكليّة في صورة محمول دلاليّ يُسمّى نقلاً. و يمكن أن يضبط كالآتي:

ن (مَعْطوّ، مُعْطٍ ,مُعْطَى)؛ ن = نقل.

وهو يعبّر عن انتقال موضوع بين شخصين أحدهما منفّذ (مُعْطٍ) والآخر مستفيد (مُعْطَى).

هذا الموضوع يكون شيئًا محسوسًا أو محمولاً عليه كما في (١٠) أو شيئًا مجرّدًا يتضمن معنى الخبر والبلاغ كما في (١١).

(١٠) أ – سَقَى اللهُ من أهْدَى لي هذا المسْواك.(الأغاني ٣/ ٥٦)

ب – فلمّا اصطلحا ورضيت به ساق إليها مهرها.

ج – وكنت أعطيكم مالي وأمنحكم ودّي.(الأغاني ٣/ ١٠٢)

(١١) أ – ذكَرَ لَهُ القصّة.

ب – لم يرو لنا التاريخ أنّ النبيّ عرف امرأة قبل خديجة.

ج – قصّ على العَبَادِ نَبَأَهُمَا.



تنتمي المجموعة (١٠) إلى أفعال المنح les verbes datifs وتنتمي المجموعة (١١) إلى أفعال القول.

وممّا تزداد به أفعال القول تميّزا من أفعال العطاء أنّ موضوعها يتحقق في صورة [أنْ ج] أو اسم مؤول بـ[أنْ ج] وهو أمر متعذّر في حالة أفعال العطاء.

٤ , ٢ , ٤ . في العلاقة بين التركيب والدلالة.

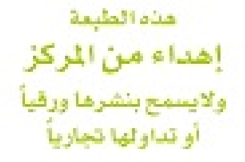
يتحقّق محمول النّقل: **ن (مَعْطوّ، مُعْطِ، مُعْطَى)**، في عدد من الأبنية التّركيبيّة وفق قواعد تأويليّة تُوزّع حدوده على المحلاّت الموسومة بـ س. و $س_1$ و $س_2$ (Kübler Ch.2 p, 12) ويمكن أنّ نمثل على ذلك بالبنية التركيبية التوزيعيّة :

ف س٠ س١ ح س٢؛ قيد، س٠ وس٢ عاقلان

وهي اختزال لبنية المجموعتين (١٠) و(١١).

يحتل المعْطِي في المجموعة (١٠) الموضع س. فيكون فاعلاً.

ويحتل الموضوع أو المَعْطُوّ الموضع $س_1$ فيكون مفعولاً أولاً.



ويحتلّ المستفيد أو المُعْطَى الموضع س٢ فيكون مفعولاً ثانيًا غير مباشر.

أمّا في المجموعة (١١)، فمِنَ الممكن أن نستبدل فيها **القائل** و**المقول** و **المقول لهُ** من أسماء الحدود الواردة في تعريف محمول النّقل. ونحن نرى أنّ توزيعها على المحلات الاسميّة مماثل للتوزيع الذي في مجموعة أفعال المنح. إذ يحتلّ القائل الموضع **س**. والمقولُ الموضع **س١** والمقول له الموضع **س٢**.

غير أنّ الأمثلة الواردة في (١١) لا تعبّر إلاّ عن صورة من صور تحقّق محمول «**القول**» في بنية تركيبية دلاليّة نمطيّة واحدة. إذ يتّضحُ من مقارنتها بالمجموعة (٣) التي نُكرّرها هنا أمران:

(٣) أ- فأمرني أن أذكرها في شعري.(الغفران ص ٢٠٥)

ب- كان أبو سعيد ينهى خادمه أن تخرج الكناسة من الدّار. (البخلاء، ص ١٤٢)

ج- يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر. (التوبة،٧٠)

د- حذّره من ركوب البحر. (الزيني ٢٧١)

هـ- يا أيّها النبيّ حرّض المؤمنين على القتال. (الأنفال، ٦٥)



أولهما؛ أنّ حدود arguments محمول القول لا تتوزّع في الأبنية التركيبيّة على نفس الصـورة. ففي (٣) خلافًا لـ (١١) يحتلّ المقول له الموضع س١، فيتعدّى إليه الفعل بنفسه بينما يتأخّر المقول إلى الموضع س٢ فيتعدّى إليه الفعل بحرف يجوز حذفه.

وقد رأينا Kübler تكتفي بوصف الظاهرة والتمثيل عليها ولم نرها تهتمّ بتفسيرها. والأغلب على الظنّ أن هذا راجع إلى حدود المنوال النّحوي الذي تعتمده. فهو منوال تركيبيّ وصفيّ أساسًا.

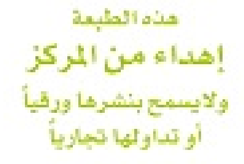
وثانيهما؛ أنّ أفعال القول لا تتحقّق في بنية تركيبيّة واحدة. بل إنّ الفعل الواحد قد يتحقّق في أكثر من بنية. وقد انتهى المطاف بالباحثة إلى حصر التراكيب التي ترد فيها أفعال القول في اللغة الفرنسيّة في بنيتين هُمَا :

(١) N0 V Que P à N2

ف س٠ [أن ج] ح س٢

(٢) N0 V N1 de ce Que P

ف س٠ س١ ح س٢ [= أن ج]



يمكن في كليهما اختزال [أن ج] في س أو ح س.

وقد صرّحت باستبعاد أفعال فرنسية مثل s'enquérir وparler من باب أفعال القول، وبالأولى أفعالاً مثل أنْعَمَ وخطّأ وجدّع الواردة في (٤) وحيْعَلَ وهلل وكبّر في (٥) معلّلة ذلك بأنّ مصطلح «القول» لا يدلّ عندها على مقولة دلاليّة وإنّما على تصنيف تركيبي ورأت في المقابل أنّ أفعالاً مثل أشَارَ وأومأ وغمز الواردة في (٦)، تدخل في صنف أفعال القول لتضمّنها فكرة «الإبلاغ» ومناسبتها لمحمول النّقل، فهي أفعال ثلاثية الحدود.

٤, ٢, ٥. نقد المقاربة النحوية المعجميّة.

الملاحظة الأولى التي تسترعي انتباهنا هنا هي أنّ إقصاء لائحة طويلة من الأفعال مثل تلك الواردة في المجموعتين (٤) و(٥) من باب أفعال القول فضلاً عن التصريح به يبدو لنا، مهما كانت مبرّراته النّظريّة، اعتباطيّا من وجهة حدس المتكلّمين باللغة.

فإذا سألنا عددًا من المتكلّمين بالعربيّة تفسير الفعل «كبّر» في (١٢)

(١٢) ... هَلّلَ وكبّر وأطال حمد ربّه واعتبر. (الغفران ص،٢١٤)

فإنّ احتمال اختلافهم في تفسيره بـ: «قال: اللهّ أكبر»، ضعيفٌ جدّا.

ولكنّنا إذا ما سألناهم تفسير الفعل «أشار» في (١٣)

(١٣)- فلم يلبث أن رجع الغلام يحضر وهو يشير بيده ويومئ برأسه أن اذهب ولا تقف.

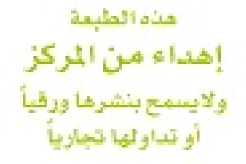
(البخلاء، ٣٤)

فإنّ احتمال إجماعهم على تأويلها بـ«قال له: كذا» يبدو لنا أضعفَ.

وهذا يعني أنّ «كبّر» و«هلّل» و«حمدل»، وماشابهها أرسخ في الانتماء إلى أفعال القول من «أومأ» و«أشار» و«غمز» وما شابهها؛ إذ تحتمل المجموعة الثانية التفسير بالقول والتفسير بغيره فتفسّر بشيئ شبيه بـ«أشار إليه برأسه إشارة يُفهم منها أنّه يريد كذا».

نحن نعتقد أنّ اختزال «القول» في معنى «المنح»، وجمعها في محمول واحد ثلاثي الحدود هو محمول النّقل، يمثل أحد الأسباب التي حالت دون الباحثة ووضع تعريف لأفعال القول جامع مانع. فإذا كان «المنحُ» أو «العطاء» لا يتصوّر دون مُعطَى له، فإنّ اقتضاء القول للمقول لَهُ يبدو لنا أضعف من ذلك، سواء قصرنا نظرنا على أبنية





اللغة وتراكيبها أو مدوناهُ إلى ما وراءها من الأسس الوظيفيّة والتّصوريّة فقد اعتبرت Kübler، بصفة ضمنيّة، أنّ القول مرادف للإبلاغ فاستعملت أفعال القَول في معنى أفعال الإبلاغ les verbes de communication.والرأي عندنـا أنّ مـا بين الصنفين، ليس علاقـة اتّحـاد، وإنمـا علاقة تقاطع rapport d'intersection هذه العلاقة تجعل أفعالاً مثل : «أشار» و«أومأ» و«غَمَزَ» تقبل قراءتين: قراءة علاميّة عامّة وقراءة قوليّة خاصّة. وتجعل أفعالا مثل «كبّر» و«هلّل» و«حمدل» و«بَسْمَل»، أفعال قول، بالتّأكيد، ولكنها ليست أفعال إبلاغ إلاّ على وجه من وجوه التأويل بعيد.

٤, ٣ . أفعال القول في نظريّة تعلّق الفعل.

٤, ٣, ١ . تمهيد.



التعلّق la valence مفهوم اقترحه الفرنسيّ لوسيان تنيار في مؤلّفه Eléments de syntaxe structurale وقد استعاره من الكيمياء، حيث يوسم تعلق ذرة مّا بقيمة عدديّة توافق عدد الذرّات التي يمكن أن تتركّب إليها في جزيء molécule. وطبّقه على الفعل. فيكون لكل فعل تعلق يساوي عدد ما يطلبه من المكوّنات الأساسيّة.

وتتكامل هذه الاستعارة عنده مع تشبيهه الجملة بمسرحيّة قصيرة تنطوي على حدث وممثلين وأطر زمانيّة ومكانيّة. أمّا الحدَث فيعبّر عنه الفعل، وأمّا الممثلون فيوافقهم في الجملة ما يسميه أدوارًا أو مشاركين des actants ، وهي كلّ الذّوات والأشياء التي تشارك في الحدث، حتّى لو كانت مشاركتها بأكثر الصّور سلبيّة (Tesniere 1988. P. 102) وتمثل الظروف ملحقات تعيّن الزّمان والمكان والأحوال... التي تنتظم الحدث والمشاركين فيه.

يقع الفعل في القلب من هذه المكوّنات، إذ هو مرْكز المركّب النّحويّ والعنصر العامل المتحكّم في بنية الجملة. ومعمولاته هي الأدوار المشاركة، إذ ترتبط به في علاقة تبعيّة مباشرة

وتنقسم الأفعال بالنّظر إلى ما تطلبه من أدوار أربعةَ أقسام هي :

أ– أفعال بلا دور مشارك verbes sans actant. تدلّ على أحداث تقع من تلقاء نفسها. ومثالها هو الأفعال الدّالة على أحوال المناخ في الفرنسيّة وفي اللاتينيّة، مثل :

Il pleut (فرنسيّة) Pluit (لاتينيّة)

وعنده أنّ ضمير الغائب في الجملة الفرنسيّـة المذكـورة، وفي ما شابهـا هو قرينـة

لا تخصص دورًا مشاركًا في الـحدث، وإنمـا هو مشارك في الظّاهر وفاعل غير شخصيّ sujet impersonnel. فلو استعدنا التشبيه بالمسرحيّة لقلنا إنّ السّتار إذ يرتفع هنا، يرتفع على مشهد فيه حال من أحوال المناخ، ولكن لا مشارك (Tesniere. 1988. P106).

يسمّي تنيار هذا النّوع من الأفعال أفعالاً بلا تعلّق verbesavalents (ص ٢٣٩).

ب- أفعال أُحاديّة الدّور verbes à un actant تدلّ على حدث لا يطلب سوى دور مشارك واحدٍ ومثالها :

- نام الرّجُلُ
- اسودّ الجدار

ويسمّيها أفعالاً أحاديّة التعلّق verbes monovalents وهي التي يسميها النّحاة أفعالاً لازمةً.

ج- أفعال ثنائيّة الدّور verbes à deux actants وهي تدلّ على حدث يشارك فيه شخصان أو موضوعان كأفعال الحواس وأفعال العلاج. ومثالها

- ضرب زيدٌ عمرًا
- رأى خالدٌ نهرًا



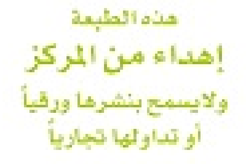
ويسمّيها أفعالاً ثنائيّة التعلّق verbes divalents وهي التي يسميها النّحاة أفعالاً متعديّة.

إلاّ أنّ تنيار يرَى أنّ هذا المصطلح النّحوي مستعمل عند النحاة استعمالاً يخلطون فيه، على غير وجه صواب، بين الأفعال التي تطلب دورين مشاركين فحسب، وتلك المقتضية لثلاثة وهي عنده أفعال القول وأفعال العطاء. (Tesniere 1988. P 242).

د- أفعال ثلاثيّة الأدوار، تعبّر عن حدث يشارك في تحقّقه ثلاثة أشخاص أو موضوعات كما في المثالين.

- Alfred donne le livre à Charles.
- Alfred dit Bon jour à Charles.

ويقيّد هذا الصّنف من الأفعال بكون المشاركين فيه الأوّل والثالث عاقلين، في حين يرد الثاني؛ موضوعًا غير عاقل وهي أفعال ثلاثيّة التعلّق verbes trivalents. ورغم أنّ النّحو التقليدي لا يميّز هذه الأفعال ثلاثية التعلق من الأفعال التي تطلب دورين،



ويجمعهما تحت تسمية موحَّدة يعبّر عنها مصطلح التعدّي، فإنّها تنطوي في نظر تنيار، على جملة من الخصائص التركيبيّة تجعلها جديرة ببحث خاصّ (Tesniere 1988. P 255.).

٤, ٣, ٢. منزلة أفعال القول في تصنيفيّة تنيار.

تنتمي أفعال القول «إلى القسم الرابع من أقسام الفعل عند تنيار تشاركها فيه أفعال العطاء les verbes de don. وتعبّر بعض الأفعال عن المعنيين شأن الفعل الفرنسي Demander في المثالين :

- Alfred demande le livre à Charles.
- Alfred demande l'heure à Charles.

إذ يدلّ في الأوّل على معنى العطاء ويدل في الثاني على معنى الاستفهام وهو قول. (Tesniere 1988. P 255.).

هذا كلّ ما يمكن استخلاصه من تصنيفيّة تنيار. إذ لا يبدو المؤلف معنيّا بالفرق بين أفعال القول وأفعال العطاء.

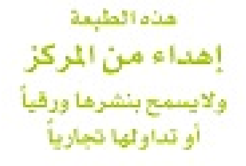
وإذا كنّا نستطيع أن نفعل ذلك بتدقيق هويّة الدور المشارك الثاني، فيكون موضوعًا حسيّا ماديّا في حالة أفعال العطاء أو المنح واسمًا دالاًّ على كلام مقول في حالة أفعال القول؛ فإن هذا التدقيق لا يغني عن مواجهة أنواع أخرى من الأفعال كأفعال التحويل وأفعال القلوب والأفعال الدّالة على كتم ومنع ممّا يطلب ثلاثة أدوار.

فحدّ أفعال القول بكونها أفعالاً ثلاثيّة التعلّق غير مانع لدخول غيرها فيها. بلْ إننا نلاحظ أنّ هذا الحدّ إن جمع أفعالاً كتلك المستعملة في (٢) و(٣) فإنه يثير في حالة أفعال مثل «جدّعَ» و«أَنْعَمَ» و«كبّر» و«حمدل» المستعمله في (٤) و(٥)، إشكالاً، صورته أنّها رغم دلالتها على القول بلا خلاف، ليست أفعالاً ثلاثيّة التعلق. وهو ما يقضي به الاحتكام إلى ظاهر لفظها.

٤, ٣, ٣. نظريّة التعلّق بين التركيب والدّلالة.

تجرّنا الملاحظة الأخيرة إلى السؤال عن المستوى النّحوي الذي تنتمي إليه نظريّة تعلّق الفعل؛ هل هي مقولة شكليّة تنتمي إلى صعيد العبارة فتخصّص مكوّنا نحويّا تركيبيّا أم





هي مقولة معنويّة تنتمي إلى المضمون فتأوّل تأويلاً دلاليًّا منطقيًا؟ (Touratier, 2000, p. 118).

٤,٣,٣,١. التعلّق نظريّة في التركيب.

ينبغي في الحالة الأولى أن نعتبر التعلق خاصيّة في بنية الكلام الملفوظ. ويتّجه، ضمن هذا الفهم، أن تنصبّ عناية اللغوي على دراسة خصائص التركيب والتّوزيع في أفعال كل لغة على حدة. ويرى Touratier أنّ هذا التأويل أقرب إلى مقصود تنيار. فمفهوم التّركيب مؤسّس، عنده، على مقولة التعلّق Connexion، وهو عبارة عن بنية نحويّة يتحكّم فيها عنصر لفظيّ أعلى عامل في عنصر أدنى معمول. وهُو ما تظهره الأمثلة التي يستخدمها والأشكال التي يمثل بها على طبيعة العلاقات النحويّة بين عناصرها.

غير أنّ هذا التأويل، إن بدا وافيًا بمقصود صاحبه، يظلّ غير واف بمقصودنا، فما أن نعرض عليه نماذج الأفعال التي ذكرناها في (٢) و(٣) و(٤) و(٥) و(٦) حتّى نتبيّن أنّ جانبًا كبيرًا منها لاَ يستجيب لتعريف أفعال القول الذي يمكن أنْ يقترح في سياقه. «فجدّع» و«خطّأ» و«فسّق» و«أنْعَمَ» أفعال متعديّة إلى مفعول واحد وهي بذلك أفعال ثنائيّة التعلّق وأمّا «حمدل» و«كبّر» و«هلّل»، فهي دون ذلك، أفعال لازمة أحاديّة التعلّق.

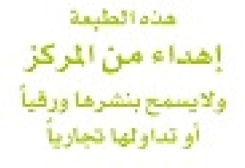
٤,٣,٣,٢. التعلّق نظريّة في الدّلالة.

يعدّ تعلّق الفعْل، في تأويله الدّلاليّ، سمة مفهوميّة كليّة تقع في مستوى نحويّ أعمق من تركيبيّة اللغات المختلفة. وهي عبارة عن بنية دلاليّة مجرّدة توصف بمفردات منطق المحمولات la logique des prédicats. ويكوّن الفعل ضمنها محمولاً تنتظم حوله الحدود داخل القضيّة المنطقيّة التي تؤديها الجملة النحويّة. (Touratier, 2000, p. 118)

يمكن أن ندرج ضمن هذا التّأويل، ما جاء في مقال Michel Charolles عن أفعال الإبلاغ les verbes de communication وقد عرّفها بقوله :

«سنفترض في المنطلق أنّ أفعال الإبلاغ ترجع كُلّها، في الأصل، إلى بنية دلاليّة يمكن تمثيلها في الشكل الأتي :







يملأ فعل الإبلاغ موضع المحمول، وحوله تتوزّع الحدود س١ س٢، &...» (Charolles, 1976, p. 84,85).

يرمز س١ إلى القائل وس٢ إلى المقول له و & إلى المقول. وهو يرى أنّ هذا التّعريف الدّلاليّ، على قدر من الاتّساع والشمول. حتى إنه ليجنّبُ الباحث، ما يمكن أن يصادفه من صعوبات إنْ هو حاول تعريف هذه الأفعال بخصائص التركيب فيها. فهي أفعال ذات سلوك نحويّ شديد التباين. وعنده أنّ انعدام التّجانس هذا، ليس سوى مظهر خارجيّ يخفي وحدة دلاليّة عميقة (Charolles,1976.P 86).

٤,٣,٤. قصور التعريف الدلالي عن جمع أطراف الباب.

لا يمكن لهذا التّعريف إلاّ أنْ يذكّرنا بتحليلات Kübler. بل إنّ أغلب المسائل التي عالجتها الباحثة، كان نبّه عليها شارول في مقاله (٨٨-٨٦ p).

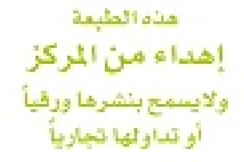
لذلك فإنّ جُلّ ما نقدنا به محاولتها ينطبق كذلك على تعريفه هو. فالرسم الذي اقترحه يصلح تمثيلا لمحمول الإبلاغ بالمعنى التّقني ولما يعبِّر عنه في اللغة من أفعال. إلاّ أنّه لا يتّسع لجميع الأفعال الدّالة على حدوث قول. فإذا كان من مزايا التحليل الدّلالي أن يسمح بتجاوز الإشكال الذي في أفعال مثل «جدّع» و«خطّأ» و«أنعم» في (٤) لإمكان تفسيرها بـ (١٤)، فتكون محمولات ثلاثية الحدود، فانه يُقصي أفعالاً كـ«حمْدل» و«كبّر» و«هلّل» لأنّها أفعال تدلّ على إحداث قائل لقول، ولكنّها لا تخصّص دورًا دلاليّا مقولاً لَهُ.

(١٤) أ- قال له «جدْعًا لك»

ب- قال لهُ «أخْطَأت»

ج- قالت لَهُ «نَعَمْ»

وهو ما يدفعنا إلى التّصريح بأن محاولة تعريف أفعال القول بالاعتماد على المناويل التّركيبيّة الشّكليّة أو المناويل التركيبيّة الدلاليّة لا يبدو لنا أمرًا ممكنًا، إلاّ باستبعاد أنماط من هذه الأفعال، وهو ما يحرمها من سمة الجمع.



٥. نحو تعريف تخاطبي لأفعال القول.

٥, ١. تمهيد.

رأينا في الفقرتين (٤, ٢) و(٤, ٣) أعلاه، أنّ حصر الأفعال الدّالة على أحداث قوليّة، أمر لا يمكن القيام به بالاعتماد على مجموعة من الخصائص التّركيبيّة المحدّدة أو على مجموعة من السمات الدّلاليّة المضبوطة. وقد وجدنا أنّ من جمع بين المستويين في مقاربة الباب، لم يكن حظّه من التوفيق أفضل من حظّ من فرّق بينهما. إذ من البيّن أنّ التعريفات المقترحة هي في أفضل أحوالها تعريفات مانعة ولكنّها في جميع أحوالها غير جامعة. والنتيجة أن جانبا من الأفعال التي ترشحها دلالتها الصريحة على معنى القول للانتماء إلى باب أفعاله، قد بقيت خارج هذا الباب.

فكان لا بدّ لنا من أن نعيد صياغة المسألة في سياق نظريّ يسمح بوضع تعريف أكثر ملاءمة لطبيعة العناصر المكونة للباب المدروس. هذا الإطار يستمد ملامحه من المداخل النظريّة التي مهّدنا بها لهذا العمل. فنؤسس تعريفنا لأفعال القول على مفهوم الكلام، على نحو ما سطّرنا أبعاده في الفصل الثاني من القسم الأوّل. فقد استدللنا فيه على أنّ الكلام متصوّر تخاطبيّ تداوليّ يخصّص بنية نحويّة مجرّدة توسع مكانًا للمتكلّم وأحواله وأغراضه وللمخاطب وأوضاعه وتُجرّد أنماطًا من المقامات المحتمل أن تتحقّق فيها الجمل أقوالاً مفيدة بالقصد.

نبطلق من مسألة محدّدة، وجدناها تتردّد في كتب النحو العربيّ وهي حديثهم عن العلاقة بين ما فيه لفظ القول ومعناه وما فيه معنى القول دون لفظه. ومناسبة الحديث هي اختلافهم في المحكيّ في (١٥). هل هو محكيّ بنفس الأفعال الظاهرة في اللفظ: «نادى» و«أخبر» و«أوحى» وهو موقف الكوفيّين الذين جعلوا ما فيه معنى القول ملحقًا بالقول في الحكاية ـ أم هو محكيّ بقول مضمر وهو رأى البصريّين (الاستراباذي: شرح الكافية ج ٤ ص ١٧٨، والسّيوطي، همع الهوامع ج ١ ص ٥٠٢).

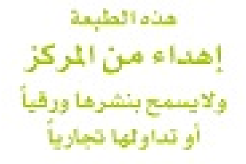
(١٥) أ– ناديته: عجّل!

ب– أخبرته: زيد قائم

ج– فأوحى إليهم ربّهم لَنهلكنّ القوم الظّالمين، (إبراهيم، ١٣)

لا نَهتمّ، هاهنا، باستخلاص ما يترتب على الموقفين من نتائج نظريّة أو تطبيقيّة





فهذا موضوع سننظر فيه لاحقا. ولكنّنا نسجّل أنّ هذا الخلاف يساعدنا على إجراء أوّل تبويب فرعيّ لهذه الفئة من الأفعال بالاحتكام إلى معيار بسيط وقويّ هو اللفظ. فتكوّن هذه الأفعال، بالنظر إلى لفظها مجموعتين تتكون الأولى من عنصر واحد هو القول وتلحق به سائر متصرّفاته وتتكوّن الثانيّة من عدد غير محدّد من العناصر، يجمع بينها دلالتها على معنى القول وخلوّها من لفظه. وتشترك المجموعتان، مبدئيّا، في ما تسمحان به من حكاية ضروب الكلام المقول.

فهل يصلح هذا القاسم المشترك بين المجموعتين أساسًا نبني عليه التعريف بأفعال القول وضبط حدود الباب الذي تكوّنه؟

٥,٢. رائز الحكاية في تعريف القول.

يعدّ تخصيص أفعال القول بالحكاية واحـدًا من أقوى المقترحات في تعريفها. فقد نقل Robert Vives عن Anna Wierzbicka صاحبة معجم أفعال القول في الانجليزية[١]: قولها «إنّ الوظيفة الأولى لأفعال القول هي حكاية أقوال النّاس، وليس إنشاء الأعمال اللغويّة» (Vives,1998, p. 67). ولئن لم نتمكّن من الإطّلاع المباشر على هذا المعجم لنرى كيف استدلت المؤلّفة على هذا الرّأي، فإننا قد استفدنا من عمل مشابه لهُ أعدّه. Ballmer و.Brennenstuhl وهو معجم بمدخلين تصنيفيّ وألفبائيّ، مهّد لَهُ مؤلّفاه بسبعة فصول سطّرا فيها اختياراتهما النّظريّة ومنهجهما في ضبط قائمة الأفعال وتصنيفها وناقشا فيها من تصدّى قبلهما لهذه المهمّة وذكرا مراجعهما الأساسيّة. ويعنينا من عملهما إجراؤهما رائز الحكاية اللفظيّة معيارًا في تمييز أفعال القول من غيرها.

فقد صرّحا أنّ الدّليل الأنسب في الحكم على فعل مّا بانتمائه أو بعدم انتمائه إلى أفعال القول، يتمثّل في إدماجه في المثال التركيبيّ الآتي:

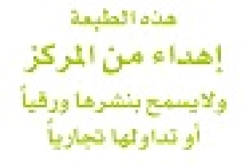
- (فعل ماض) فلانٌ : «.........»

حيث يشير المزدوجان والخطّ المنقّط بينهما إلى قول محكيّ بلفظه. فإذا حَصَل من ذلك كلامٌ لَهُ معنى فالفعل فعل قول وإلاّ فلا[٢] وقد مثّلا على هذا الرائز بأمثلة إيجابيّة وأخرى

١- عنوانه بالإنجليزية: English speech act verbs: a semantic dictionary

٢- عمدنا هنا إلى تحليل فكرة المؤلفين ولم نترجمها ترجمة حرفية مراعاة للفرق بين اللغتين العربيّة





سلبيّة، نعوّضها هنا بأمثلة عربيّة ونشير بالنّجيمة * في رأس بعضها إلى الحالات التي يتعطّل فيها رائز الحكاية. فلا يعتبر الفعل المستعمل فعل قول.

(١٦) أ- ناداه: «عجّل!»
ب- أخبره: «زيد قائمٌ»
ج- استدرك: «ولكنّك ستجد البوليس لك بالمرصاد (اللص... ص ٩٠).
د- وضرب كفيّه على بعضهما «كيفاش نعمل أنا؟ نطير.» (الدقلة... ٣٠٩).
هـ- ردّدوا: «ما نريد إلاّ أنْت» (الزيني... ص ٩٣).
و- * نامَ الرجُلُ: «ما أطيبَ المصطاف والمتربّعا»
ز- * ضربَ الرّجلُ: السّماءُ صافية»
ح- * ارتدى بدلة الضّابط: «هذا في الحلم أمّا في الحقيقة فأنْتِ التي ستذهبين بعيدًا»



وقد واجه المؤلفان إشكالاً يتمثّلُ في أنّ هذه البنية تتّسع لبَعْض الأفعال المشكوك في دلالتها على معنى القول. وهي حالات قصْوى أدرجا ضمنها الأفعال الدّالة عَلَى التفكّر. من قبيل ما نجده في (١٧)

(١٧) أ- لم يقطع ما يفكّر فيه انّما تمادى حتى تساءل: «كيف حالي لو خلقت فلاّحًا» (الزيني... ص ١٤٨)

والانجليزيّة في ترتيب مكوّنات الجملة. فالأولى من صنف ف فا(مف) V.S.O بينما الثانية من صنف فا ف مف S.V.O. ولأسباب من هذا القبيل عدلنا عن ترجمة الأمثلة التي استعملاها ووضعنا بدلاً منها أمثلة عربيّة وفي ما يلي نصّ تعريفهما في لغته :

«A viable test to separate speech act verbs is to insert a verb (phrase) VP containing the verb in question in the following sentence frame : (4.1) Someone VP-past »…….«.If the frame makes sense when filled the verb (Phrase) VP is to be taken as a speech act verb in our sense. The verb (Phrase) can then be understood to specify the content or means of expression of the linguistic activity »……

(Ballmer & Brennesntuhl 1981, p. 16).

ب. لم يرها تكترث به أبدًا فيتساءلُ : «هل من جماد هذه. أم هو ترفّع عنصريّ» (الدّقلة...ص ١٨١).

ج. قلت لوردان بهمس يسمعه : «أنت يا وردان عنوان لخيبة لا تنتهي... أليس كذلك؟» وفكّرت : «الجسر... البطّة... إنّ شيئا ما فقد توازنه في الطبيعة وجعل الأرض ملحًا أسود..» (حين تركنا الجسر. ص ٣٦).

د. قلت في نفسي : «ماذا لو بنيت سورًا يحمي روحي من الذّوبان» (حين تركنا الجسر. ص ٣٩).

ووجه الإشكال عندهما أنّ الكلام الموضوع بين علامتي تنصيص يحتمل أن يكون كلامًا نفسيا داخليا كما في (١٧ أ. د) خاصّة. فلا يدل الفعلان «تساءل» و«فكّر» على قول بالمعنى المعهود، وإنما على شيء شبيه بحدث تفكير. ولكنّه يحتمل في بقيّة الأمثلة أنْ يفسّر بالكلام المقول احتماله التّفسير بالكلام النفسيّ. وقد وجد المؤلّفان في اطّراد هذا اللبس في هذه الأفعال سببًا وجيهًا لضمّها إلى قائمة أفعال القول.

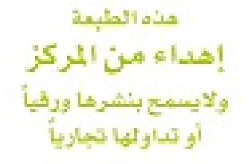


(Ballmer & Brennesntuhl 1981p 17)

٥, ٢, ٢. قصور رائز الحكاية اللفظيّة.

تكمن قيمة رائز الحكاية اللفظيّة في قدرته على إدماج طائفة الأفعال الدّالّة على القول، حتّى وإن لم تستجب لبنية تركيبيّة أو لبنية حمليّة محدّدة سَلفًا. ويرجع الفضل في ذلك إلى استناده إلى عملية تخاطبيّة ديناميّة يُراعى فيها حدس المتكلّمين بمعاني الكلام وبالقواعد الخطابيّة الموجّهة لاستعمالهم اللغة. وقد اعتبر المؤلّفان أنّ قواعد إجراء اللغة في الخطاب، أصل مكين معتدّ به في ضبط قائمة هذه الأفعال وفي تقسيمها إلى أبوابها الفرعيّة على أساس ما يكون بينها من علاقة المشابهة في المعنى ومن علاقة الاقتضاء اللتين يحكم بهما المتكلمون (ن.م ص ٢١).

غير أنّ مزايا هذا الرائز تظلّ رهن خصائص التّركيب في اللغات التي طُبّق فيها. وقد ذكر المصنّفان أنّهُا طبّقا نموذجهما على اللغة الألمانية أولاً ثم نقلاه نقلاً حرفيّا – باعترافهما- إلى الانجليزيّة. ويحول جهلنا باللغة الأولى وضعف تضلّعنا من الثانية دون الإدلاء بما يحدّ من قيمة رائز الحكاية فيهما.



ولكنّنا نعلم، في المقابل، أنّ أفعال القول في الفرنسيّة، مثلا، لا يُنحَى بها في حكاية الكلام منحًى واحدًا. وإنما هي على ثلاثة أنواع :

– نوعٌ يُحكى به الكلام بلفظه أو بمعناه سواء. مثل dire و avouer وcrier وهو الغالبُ.

– ونوع لا يستعمل إلاّ في حكاية الكلام بلفظه فإنْ أعملته وحكيت به المعنى حصلت على جمل لاحنة. كما تُوضّحه الأمثلة في (١٨) و(١٩) حيث النّجيمة دليل على أنّ الجملة لاحنة.

(18) a) – «Je vous maudis» Lança Le Pauvre homme aux voyous.

b) –⁕ Le pauvre homme Lança qu'il les maudissait aux voyous.

(19)a) – «Qu'est ce qu'il y a» ? questionna Harry.

b) –⁕ Harry questionna qu'est ce qu'il y avait.

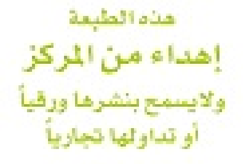
– ونوع ثالث، هو الذي يهُمّنا، يُحكى به الكلام بمعناه ولا يمكن أن تُحكى به الأقوال بلفظها الأصليّ مثل: apprendre وinformer فتُعتَبرُ نماذج من قبيل (٢٠) و(٢١) جملاً مشكوكًا في صحّتها.[١]

(20) – ⁕ «Votre fils est mort au front» apprit le brigadier à Madame Dupont. (≠ Le brigadier apprit à Madame Dupont que son fils était mort à la guerre).

(21) –⁕ Il l'a informée «Sylvie est la.» (≠ Il l'a informée que Sylvie était là.)

أمّا في العربيّة فإنّ أفعالاً مثل «روَى» و«حدّث» و «أنكر» و «شتم» و«اتّهم» يصعب أن يُحكى بها كلام بلفظه فتعلّق عن العمل في المحكيّ بها. هذا فضلاً عمّا ذهب إليه فريق من النحاة من أنّ حكاية الكلام بلفظه لا يكون بغير القول الصريح أو ما يتصرّف منه.

١– ذكرت Banfield، نظائر لهذه الفئة من اللغة الانجليزية فهي تعتبر جُملاً مثل.
The dealer recommended «Try the less expensive one».
John revealed «Mary has passed»
Harry mentioned, «the painters will come on Friday».
جملاً لاحنة لأنّ الأفعال الرئيسية فيها ليست مما تُحكى به الأقوال بلفظها. (Banfield 1995, p. 72)



فيتّضحُ من هذا أنّ رائز الحكاية اللفظيّة غير واف بمقصودنا لأنّه لا يطّرد. ولم نرَ جدوى من رفده برائز الحكاية المعنويّة. لأنّ هذا الرائز لا يطّرد كذلك، إذْ يتخلّف في حالات كثيرة يحتمل فيها الكلامُ تأويلين: تأويله بحكاية معنى كلام مقول وتأويله بحكاية حالٍ أو حدث غير قولي: فالمثال (٢٢) يمكن أن يفسّر معناه بـ (٢٣) فيكون «هدّد» فعل قول على هذا الوجه. ويمكن كذلك أن يفسر معناه بـ (٢٤) فلا يكون كذلك.

(٢٢) هدّده بالضّرب.

(٢٣) قال له «والله لأضربنّك»

(٢٤) رفع عَصاه ولوّح بها في وجهه.

٥,٣. رائز التفسير في تعريف القول.

٥,٣,١. تمهيد.

التفسير علاقة تخاطبيّة بين مقولين يمكن أن نرمز إليهما بـ (س) و(ص). وتقوم هذه العلاقة على تصوّر درجة من الترادف المعنوي بينهما. فهي حكم وصفي يقضي به متكلّم مفسّر فيعتبر أنّ (س) و(ص) لفظان يؤديان مضمونًا واحدًا أوكالواحد. (fuchs. 1982, p 8) ويُعمد، في العادة، إلى تفسير معنى س بلفظ ص ومعناه. ويمكن التمثيل على ذلك بكلام لابن الأنباري (٢٥) يشرح فيه بيت الحارث بن حلزّة :

آذَنَتْنَا بِبَيْنِهَا أَسْمَــــــاءُ رُبَّ ثَاوٍ يملّ منه الثَّوَاءُ

وقد وسمنا فيه المقول المفسَّر بـ (س) والمقول المفسِّر بـ (ص) واللفظ الدّال على هذه العلاقة بـ (ع)

(٢٥) «قوله آذنتنا $_{س}$

معناه $_{ع}$ أعلمتنا ص

قال الله عزّ وجلّ «آذنتكم على سواء» $_{س}$

أراد : $_{ع}$

أعلمتكم ص
وقال جلّ ذكره «فائذنوا بحرب من الله ورسوله» س
أيْ ع
فاعلموا ص
والبيْنُ س الفراقُ ص
وقوله ربّ ثاوٍ يملّ منه الثّواء س
معناه ع
ربّ مقيم يُملّ منه إقامته...» س

(أورده. قباوه. ١٩٨٣ ص ٧٨ٌ ٧٩)

٥,٣.آليّة التفسير.

يمثّل التفسير، بهذا المعنى، جزءًا من قدرة المتكلّمين على إنشاء أقوال يصفون بها ظواهر في لغتهم : كتعريف الكلمات وحصر مرادفاتها وضبط لفظها وما يقابلها في لغات أخرى. فأسئلة من قبيل ما معنى كذا؟ وما تقصد بقولك كذا؟ وكيف تكتب كذا؟... الخ هي جزء من النشاط اللغويّ العفويّ.

وتتأسس على هذه الممارسة العفويّة فروع معرفيّة ترتقي بها إلى مصافّ الصّناعات المعقّدة التي يختصّ بها أفراد دون سواهم كصناعة النحو والبلاغة والمنطق وسائر المعارف التي هي في جوهرها كلام موضوعه الكلام.

وهكذا فإنّ شأن الحكم على معنى س بأنه مماثل لمعنى ص، في تأسسه على هذه الملكة هو شأن حكمنا على «ضرب زيدٌ عمرا» بأنه جملة سليمة تركيبًا ومعنًى، أو حكمنا على «ضرب» بأنّ أصله الضّاد والراء والباء. أو تفسيرنا الفراق بالبيْن ولكنّ الآليّة تختلف.

فإذا كان بناء «ضرب» من الضاد والراء والباء، وسلامة الجملة : «ضرب زيد عمرًا»، من اللحن «وقيام علاقة ترادف بين الفراق والبين أمورًا نظاميّة راجعة إلى بنية اللغة قبل أن يجريها المتكلّم في الاستعمال. فإن تفسير الإحسان في (٢٦) بـ«إعطاء ألف دينار» لا يبدو كذلك.

(٢٦) أحسن إليه أعطه ألف دينار

دليلنا على هذا إجماع المتكلمين باللغة على صدق المجموعة الأولى من الأحكام

وامتناع اختلافهم فيها. في حين أننا لو ذهبنا نعرض الجملة «أحسن إليه» على عدد من الناس وسألناهم تفسيرها، فمن المرجّح أننا سنحصل على عدد من التّفاسير المختلفة يساوى عدد المستفسرين. فالإحسان معنى عام احتمالّيّ يخصّصه العطاء كما يفسّره القول الحسن والتجاوز عن الذّنب أو الزيارة أو المساعدة أو النّجدة ...الخ من جملة معان فرعيّة أخرى ترجع جميعها إلى معنى جامع هو الإحسان.

ويترتّب على هذا أمران :

أولهما أنّ التكافؤ المعنوي الذي هو مضمُون علاقة التفسير ليس ترادفًا. فالمفسّر إذ يحكم بأنّ معنى ص مكافئ لمعنى س إنّما يقوم ضمنيّا بعمليّة اختزال، تمحو الفروق المعنويّة بين س وص وتبرز المعنى المشترك بينهما. فالتفسير علاقة تكافؤ بين مقولين مفسَّر ومفسِّر تتأسس على وجود نواة دلاليّة مشتركة يتركّب إليها في الأصل عدد من المعاني الفرعيّة التّمييزيّة، تصبح في سياق العلاقة التفسيريّة معاني غير مرئيّة. (Fuchs. 1982, p; 55)

وثانيهما أنّ المتكلّم ينهض في هذه العملية بالدّور الحاسم. فهو من يعقد العلاقة التفسيريّة وهو من يوجّهها. فيبرز معاني ويهمّش أخرى.

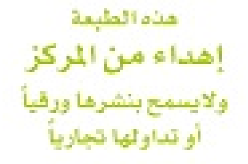


لكنّ المتكلّم ليس المقوّم الأوحد في علاقة التّفسير.

إذ يتّجه أنْ نسأل : ما الذي يدفع المتكلّم بـ (٢٦) إلى تفسير الإحسان بالعطاء دون سائر معانيه الاحتماليّة الأخرى؟ فإذا ما أحسنّا به الظنّ ولم نحمل كلامه على السّخريّة أو التعجيز فإننا نفهم أنه قد خاطب به شخصًا ميسورًا ذا مال متهيّئًا للإحسان ليس بخيلاً، خاطبه في شأن شخص آخر محتاج لأخذ ذلك المال على جهة الإحسان، فيكون تفسير الإحسان بإعطاء المال مرتهنا، على هذا الوجه، بهويّة المخاطب بالقول وهويّة المحدّث عنه بالقول وبعوامل أخرى كثيرة حفّت بهذا القول.

جملة هذه العناصر تكوّن ما يُصطلح عليه بمقام التفسير la situation de paraphrasage (Fuchs. 1982,p125) وهو عبارة عن عدد من الوسائط les paramètres التي توجّه العلاقة التفسيريّة وتجعلها ممكنة.

بإمكاننا، في هذا المستوى من التّحليل؛ أن نعرّف التّفسير بأنّه؛ علاقة تكافؤ في المعنى بين مقولين (س) و(ص) يعقدها متكلّم مفسّر في مقام تفسير محدّد. ومن المهمّ، هاهنا، أن نؤكّد ما أشارت إليه Fuchs من أن هذه العلاقة علاقة خطابية دينامية متعدّدة الوسائط،



وليست علاقة اتحاد دلاليّ سابق لتصريف اللغة في الخطاب، فهي حصيلة مسار تحليلي يضطلع به المتكلّم، فيخصّص بـ (ص) مستوى من مستويات المعنى في (س) على وجه من الوجوه التي سنراها لاحقًا. «فالتفسير حكم لغويّ وصفيّ يقضي به المتكلّمون وليس سمة في نفس الأقوال المحكوم عليها بالتكافؤ» (Fuchs1982.p.124).

٥,٣,٣. فرق ما بين تقدير الإعراب وتفسير المعنَى.

عقد ابن جنيّ بابًا في الخصائص لمسألة الفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى، افتتحه بقوله : «هذا الموضع كثيرًا ما يستهوي من يضعف نظره إلى أن يقوده إلى إفساد الصّنعة» (الخصائص، ج١، ص ٢٧٩) وقد بنى استدلاله على عدد من الأمثلة المعدول بها عن أصلها مما يحتمل، لدى التخريج، صورتين على نحو ما يوضّحه الجدول الآتي :

المثال (س)	تقدير إعرابه (س')	تفسير معناه(ص)
١- أهْلَكَ وَاللّيلَ	[الحق] أهلَكَ و[سابق] الليلَ	الحق أهلك قبْلَ الليل
٢- زيد قامَ	* زيد فاعل	زيدٌ فاعل
٣- كلّ رجلٍ وصنعته	كلُّ رجلٍ وصنعته [مقرونان]	كلّ رجل مع صنعته
٤- أنت ظالمٌ إنْ فَعَلْتَ	أنت ظالمٌ إن فَعَلْتَ [فأنت ظالم]	= إن فعلت فأنت ظالم.

يتمثّل وجه إفساد الصّنعة، عند ابن جنيّ، في الخلط بين هذين المستويين في تخريج الأمثلة. ذلك أن القصد ليس هو هو في الحالتين : فعناية النحويّ تنصبّ عند تقدير الإعراب، على توجيه اللفظ إلى مطابقة المعنى. فيؤوّل لفظ س بلفظ هو، س'، يراه النحويّ كفيلا بإصلاح لفظ س والإيفاء بمعناه.

والمعنى المقصود، هو المعنى الإعرابيّ النّحوي. فلم يسغ،، لذلك، اعتبار «أنت ظالم» في المثال الرابع، جوابا للشرط «إن فعلت» مقدّمًا عليه، لأنّ جملة الجواب لاَ تتقدّم، في الصّنعة، على جملة الشرط، حتّى وإن كانت الجملة نفسها جوابًا لها في المعنى. كما لم يسغ اعتبار زيد في المثال الثاني فاعلاً في الصّنعة. وإن كان فاعلاً في المعنى.

تقدير الإعراب، على هذا الوجه، نموذج العلاقة التفسيريّة التي لا تراعي فيها محدّدات أو عوامل أخرى غير مقتضيات الصّناعة النّحويّة الخالصة. وبعبارة أوضح، فإن وسائط التفسير التي ذكرناها تتعطل هُنا لأن علاقة التكافؤ بين س وس' علاقة نظاميّة سابقة لإجراء اللغة في الخطاب.

ولكن، ما الفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى؟

قد يوحي ظاهر أمثلة ابن جنيّ أنّ الفرق لا يتعدّى كون النحويّ يجتهد في الحالة الأولى في إصلاح لفظ (س') دون تغيير أحكام الإعراب فيه. ولا يهتم بذلك في الحالة الثانية. كما يوضّحه المثال الأوّل:

فالفرق بين س'؛ «[الحق] أهلَكَ و[سابق] الليلَ» وص «الحق أهلك قبل الليل» لا يعدو الإبقاء على الليل منصوبًا في الأولى وجرّه في الثانية مَعَ ما يترتب عليه من تأويل س بجملتين مرّة وبجملة واحدة أخْرى.

ولكنّ تدبّر المثال الثاني يكشف عن فروق أخرى. فإذا عوّضنا الفعل «قام» في «زيد قام» بالفعل «مات»، فإن تقدير إعرابه لا يتغيّر ولكنّ تفسير معناه بفاعليّة زيد لا يتأتّى. ولا يقتصر الأمر على مثال الجملة الاسميّة الذي ساقه ابن جنيّ. ففي الجملة «مات زيد» يحكم لزيد بالفاعليّة في الأعراب ولكن، ليس في المعنى. وهو دليل على وجود فروق نوعيّة بين التّخريجين. ومرجع هذه الفروق إلى مستويات المعنى التي تتجه إليها العلاقة التفسيريّة في الحالتين، وفي كل حالة على حدة.



فتقدير الإعراب علاقة تكافؤ بين بنيتين س و س'، يستدلّ عليها النحويّ بحجج صناعيّة. فيقرّر أنّ س' هي البنية الأصلية التي تؤول بها س، باعتبارها بنية فرعيّة طرأت فيها تغييرات وهو يفترض أنّ هذا التّأويل مطّردٌ لا يتأثّر بوسائط الاستعمال. أمّا تفسير المعنى، فهو علاقة تكافؤ خطابيّ بين مقولين يحققهما المتكلّم في مقام بعينه. فلا تطّرد في غيره بالضّرورة. فمعنى ص الذي يفسّر به المتكلّم معنى س، نسبيّ تبنيه وسائط متعدّدة وغير متجانسة.

غير أنّ الفرق بين هذين المستوين في وصف الأقوال، ينبغي ألاّ يخفي عنّا ما يشتركان فيه. فهما يشتركان في القسم الأساسي من آلية التفسير التي تقوم على افتراض علاقة تكافؤ بين بنيتين. وهما يشتركان كذلك في اتخاذهما المعنى منطلقا ومآلاً.

فليس تقدير الإعراب على الوجه الذي رأيناه إلاّ صورة من صور تفسير المعنى. ذلك

أنّ الإعراب مستوى من مستويات المعنى في الكلام يختصّ بكونه أوّليّا راسخا في بنية اللغة. فهو عبارة عن المعاني النّحويّة الكُبرى التي تنتظم معاني الكلم فيحصل من اللفظ بها قول، أي لفظ ومعنى (الشريف ١٩٩٩ ص ١٨). ثمّ إنّ تقدير الإعراب، ممارسة نحويّة لا تكاد تقصي وسائط التأويل والتفسير المقاميّة إلا بصورة مؤقّتة، ولأسباب إجرائيّة. وكثيرا ما لاَ يستقيم لها ذلك.[١]

فإذا كان الأمر على ما وجّهنا، فإنّ التّقابل بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى لا يعبّر عن حقيقة لغويّة، بقدر ما هو إجراء منهجيّ فمن الممكن أن نعتبر الأول فرعًا على الثاني وأن نتصوّر التّفسير عمليّة متعددة المستويات تنتظم في مسترسل تأويليّ يتّجه من أكثر الصور التزامًا بلفظ المفسّر وشكله النّحويّ ومعجمه إلى أقلّها عناية بهذه المكوّنات وأضعفها مراعاة «للمعنى الحرفيّ» في الكلام المفسَّر (Fuchs 1982. p.128).

٥,٣,٤. أنماط التفسير وأنواع المعنى المفسّر.

هذا المسترسل يمكن التمثيل عليه بـ (٢٧) و(٢٨) و(٢٩) و(٣٠) وهي نماذج تحقّق أنماطًا مختلفة من العلاقة التفسيريّة، بحسب مستوى المعنى الذي تجري فيه:

(٢٧) أ- (س) اقترب الوعْدُ الحقّ فإذا هي شاخصةٌ أبصار الذين كفروا، ياويلنا قد كنّا في غفلة من هذا بل كنّا ظالمين (الأنبياء، ٩٧)

(ص) (...) وجملة «ياويلنا» مقول قول محذوف كما هو ظاهر أي يقولون حينئذ ياولينا»

(ابن عاشور، التحرير والتنوير ج ١٧/ ١٥١).

ب- (س) سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ لِلْكَافِرِينَ لَيْسَ لَه دَافِعٌ.. (المعارج ١، ٢).

(ص) ضمّن سأل معنى دعَا فعدّي تعديته كأنّه قيل دعا داعٍ بعذاب واقع (...) من قولك دعا بكذا إذا استدعاه وطلبه... (الزمخشري، الكشاف ج ٦ ص ١٥٤)

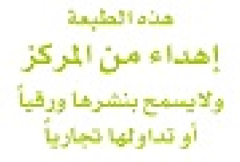
(٢٨) أ- (س) أَلَمْ تَرَ إلى الذين يزعمون أنهم آمنوا بما أنزل إليك (...) (النساء، ٦٠)

(ص) الزعم خبر كاذب أو مشوب بخطإ أو بحيث يتّهمه الناس...

(ابن عاشور... ٥/ ١٠٥)

١- انظر، أمثلته في حديث ابن هشام عمّا قد يخفى من الاستئناف (المغنى، ج ١/ ٣٨٤) وانظر كذلك حديث المجدوب عن إجراءات تقطيع النصّ (المجدوب٢٠٠١، ص١٤٥-١٤٨)...



ب- (س) وبشّر الذين آمنوا وعملوا الصّالحات أنّ لهم جنات تجري من تحتها الأنهار. (البقرة، ٢٥)

(ص)... والتبشير الإخبار بالأمر المحبوب فهو أخصّ من الخبر... (ن.م. ١/ ٣٥٢)

ج- ومعنى ألقيته س رميتهص (قباوة. ١٩ ص ٧٨)

د- قوله آذنتناس معناه أعلمتناص (ن.م. ص ٧٨)

(٢٩) أ- (س) وإذَا لَقُوا الذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا وإذَا خَلاَ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ قَالُوا أَتُحَدِّثُونَهُمْ بِمَا فَتَحَ اللهُ عَلَيْكُمْ... (البقرة ٧٦).

وقوله «أتحدّثونهم» استفهام للإنكار أو التقرير أو التوبيخ بقرينة أن المقام دل على أنّهم جرى بينهم حديث في ما ينزل من القرآن فاضحا لأحوال أسلافهم ومثالب سيرتهم مع أنبيائهم وشريعتهم... (ن.م. ج ١/ ٥٧٠)

ب- (س) وإذا أخذنا ميثاق بني إسرائيل لا تعبدون إلا اللهّ وبالوالدين إحسانا... (البقرة ٨٣)

... وقوله لا تعبدون إلاّ اللهّ خبر في معنى الأمر... (ن. م. ج ١/ ٥٨٢)

ج- (س) وقال الذين اتبعوا لو أن لنا كرَّة فنتبرّأ منهم كما تبرّؤا منّا. (البقرة ١٦٧)

... والمعنى أنّهم تمنّوا أن يعودوا إلى الدّنيا بعدما علموا الحقيقة وانكشف لهم سوء صنيعهم (...) (ن.م. ٢/ ٩٩)

د- (س) وقالوا لن تمسّنا النّارُ إلاّ أيامًا معدودةً. (البقرة ٨٠)

... وقوله «قالوا» أراد به أنّهم قالوه عن اعتقاد لأن الأصل الصدق في القول، حتّى تقوم القرينة على أنّه قول على خلاف الاعتقاد... (ن.م. ج ١/ ٥٧٩)

هـ- (س) وبشّر المنافقين بأنّ لهم عذابًا أليمًا. (النّساء ١٣٨)

(ص) ... فجاء على طريقة التهكّم إذ قال بشّر المنافقين فإن البشارة هي الخبر بما يفرح المخبر به وليس العذاب كذلك. (ن.م. ٥/ ٢٣٣)

و- (س) وقالت اليهود ليست النّصارى على شيء وقالت النّصارى ليست اليهود على شيء... (البقرة ١١٣)

(ص) ... والمراد من القول التّصريح بالكلام الدّال. فهم قد قالوا هذا... (ن.م. ج١/ ٥٧٥)

(٣٠)أ- (س) أراد أن يتكلّم فسمعت خُطى لادات فغمزته (س) أنْ اسكت (ص) (دقلة ٢٣٠)

ب- ترميني بالطّرف س أي أنت مذنب (ص)

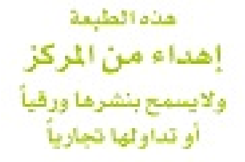
ج- وتجرّأت يومًا، فأومأت إليها(س) أنْ تلقاني عند الصّفا ليلتنا تلك (ص) (حدّث، أبو هريرة قال. ص ١٠٠)

٥,٣,٥. تقدير الإعراب.

تتميّز المجموعة (٢٧) بأن التفسير فيها يجري في مستوى المعاني الإعرابيّة فالكلامُ المفسِّر «ص» فيه إصلاحٌ لبنية س التّركيبيّة. إمّا بتقدير فعل قول محذوف كما في (٢٧. أ) أو بمعالجة مظهر العدول في تعدية السؤال بالباء بدلاً من العين، اعتمادًا على مقولة التضمين في (٢٧ ب). ولّما كان التّضمين «إشراب معنى فعل لفعل ليعامل معاملته» (عباس حسن، النحو الوافي ج ٢ - ص ٥٦٤)، فإن تقدير الإعراب به لا يقف عند حدود الإبانة عن المعاني النّحويّة الكُبرى من فاعليّة ومفعوليّة وإضافة وصور في تعدّى العوامل إلى معمولاتها. وإنّما يقتضي معالجة معنى الفعل المعجميّ الحاصل فيه بالوضع والحادث فيه التّضمين. فالتفسير في (٢٧ ب) يتعامل فيه مستويان من المعنى المستوى الإعرابيّ والمستوى المُعْجميّ.

٥,٣,٦. تفسير معاني الكلم.

أمّا المجموعة (٢٨) فإن الجزء المفسّر فيها (ص) يتجه إمّا إلى الإبانة عن المعنى المعجمي في (س) بتحليله إلى أجزاء دلالية بُسْطَى يحصل من تركَّب بعضها إلى بعض معنى تأليفي تعبّر عنه س فالزّعم في (٢٨ أ) خبرٌ كاذبٌ أو مشوب بالخطإ. والتبشير في (٢٨ ب) خبر مختصّ بوقوعه على الأمر المحبوب. والنّعي خبر هلاك وموت، أو بصبّ معنى س في لفظ جديد هو لفظ ص. كما في (٢٨ ج، د) وتتمثّل آلية التّفسير هنا، في أنّ المتكلّم إذ يفسّر (س) بـ (ص) يدّعي أنه قد أدّى المعنى نفسه. ولكن بغير العبارة التي جاء فيها أوّلاً والمقصود من المعْنَى هنا مفهوم الكلام أو مضمونه القضويّ ، دونما اعتبار لمظاهر التوجيه modalisation التي يجريها المتكلّم فيه.



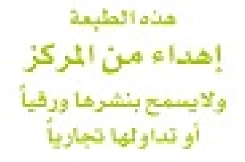
فـ س و ص، يؤدّيان، في نظر المتكلّم، المضمون الخبريّ الموضوعيّ نفسه، وبعبارة أخرى، فإن مدلول (ص) هو نفس مدلول س. ولذا فإن إنشاء هذا الضّرب من التفسير، لاَ يقتضي أكثر من أن يكون المتكلّم على معرفة جيّدة بمعجم اللغة التي يتكلّمها. وهي معرفة سابقة في جزئها الأعظم، لاستعماله هذه اللغة. هذه الخاصيّة تقرّب التفسير المعجمي من تقدير الإعراب، فكلاهما لا يستدعي تدخل وسائط مقام التفسير بصفة مباشرة، على الأقلّ.

٥,٣,٦. تخصيص معنى الكلام المقول.

تتميّز المجموعة (٢٩) بدرجة أعلى من تدخّل وسائط المقام في تفسير المعنى. ففيها يتجّه الجزء المفسِّر إلى ضبط وجوه من معاني الكلام، إمّا بتعيين العمل اللغويّ المزجّى به، فيحمل فعل القول على معنى الاستفهام للإنكار والتّوبيخ في (٢٩ أ) وعلى الأمر في (٢٩ ب) وعلى معنى التمنّي في (٢٩ ج) فيكون التّفسير جواباً على سؤال: ما العمل الذي زجّاه المتكلّم بقوله لـ (س)، أو بتحديد الجهة التي يرى المفسّر أنّ المتكلّم بـ (س) قد أخرج عليها قوله كجهة الاعتقاد في (٢٩ د) أو جهة التهكّم في (٢٩ ه) أو جهة الكذب في (٢٨ أ)

فاهتمام المفسّر لا يتجه هنا إلى محتوى الكلام القضويّ أو مضمونه الخبري، بقدر ما يتجه إلى تخصيص المعنَى الحاصل بقوله.وهي عمليّة تستدعى تدخّل الوسائط المقاميّة الخاصّة بـ (س) و(ص). ولذا فإن تأويل القول بالتّصريح في (٢٩ و) وليس بالاعتقاد وتأويل الاستفهام في (٢٩ أ) بالإنكار والتوبيخ، أمور راجعة إلى تصوّر وجوه من التّعامل بين دلالة الصيغة اللغويّة ودلالة المقام في تخصيص قيم القول الضّمنيّة : قيمه المضمنة في القول وقيمه الجهيّة. فالمفسّر يعيد، في هذه الحالة، بناء مقام (س) الواقعي أو الافتراضي ويدمجه ضمن مقام قوله هو ليتوصّل بهما إلى إنشاء (ص) تفسيرًا لمعنى (س). والمقصود بالمعنى هنا، معنى الكلام أو المعنى التداوليّ، وليس المعنى الإعرابيّ أو المعجميّ.

ولذلك، فإنّ هذا النّوع من التّفسير يتميّز بقوّة حضور المتكلّم المفسّر في مقوله التفسيريّ. ويظهر هذا الحضور القويّ في اختلاف المفسّرين في تخصيص قيم المقول الواحد، المضمنة في القول والجهيّة. وكثيرا ما يترتّب على اختلافهم في هذا، اختلاف في



استنباط الأحكام الفقهيّة الشرعيّة، وتنزيل النازلة الواحدة في مراتب حكميّة متعدّدة بتعدّد المذاهب والأوضاع .

٥,٣,٧. تعبير الإشارة.

تنفرد المجموعة (٣٠) بكونها تجمع باللغة بين ظواهر من غير اللغة وظواهر منها. فالجزء (س) من كل مثال فيها، يتضمّن وصفًا لحدث علاميّ غير لغويّ. ويتكفّل الجزء «ص» بتفسير معناه في اللغة. ولذا فإنّ التّفسير هنا، عملية رمزية محكومة بقدرة المفسّر على تمثّل عناصر المقام وتأويلها على وجه دون آخر. فحركة الجارحة في (٣٠ أ) و(٣٠ ب) و(٣٠ ج) يمكن أن تكون حركة عفويّة غير دالّة، كما يمكن أن تكون حركة دالّة بمقتضى نوع من العقد العلاميّ بين المتخاطبين. وهي تحتمل، في هذه الحالة، وجوهًا من التأويل تختلف باختلاف المقامات المخصوصة. وهذا التأويل الثاني، هو ما يجعل أفعالا كـ «غمز» و«أشار» و«أومأ» و«همز» و«لمز» وتعابير مثل «أوْمَأ برأسه» و«رمى بطرفة» و«ضرب يدًا بيد» تصنّف، في جزء من استعمالها ضمن أفعال القول فيحكى بها الكلام.

تمثل أنماط التفسير المذكورة أبرز مستويات المعنى التي تخصّصها علاقة التفسير، ولكنها لا تستنفدها. فقد تركنا جانبًا الحالات التي ينصبّ فيها التفسير على ضبط مرجع العناصر المبهمة أو شبه المبهمة كضمير الغيبة والمشيرات الزمانية والمكانية وأنواع الكنايات، ولم نهتم بالحالات التي يصاغ فيها المعنى في (س) صياغة مجازيّة فيكون (ص) تفسيرًا للمجاز بمعادلة الحقيقيّ. إذ لم يكن غرضنا استقصاء كل هذه العلاقات بقدر ما رُمْنَا التمهيد لبيان دور آليّة التفسير في صياغة تعريف باب من الأفعال، هي أفعال القول.

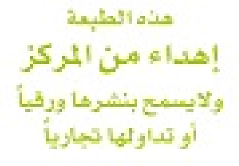


٥,٣,٨ دور آلية التّفسير في تمييز أفعال القول.

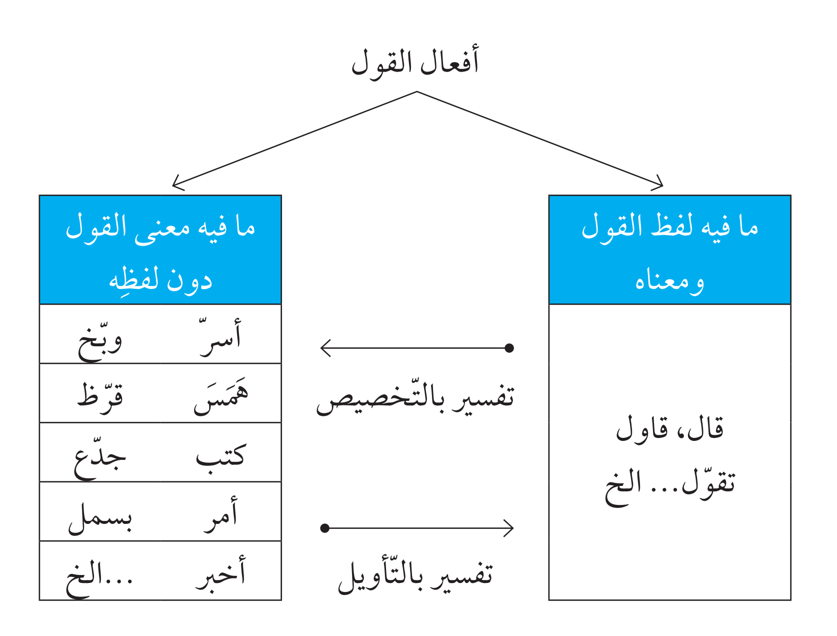
ولكن كيف تكون مقولة التفسير أساسًا صالحًا لصياغة تعريف مفهوميّ بأفعال القول؟

نذكّر في التمهيد للإجابة على هذا السؤال، بتقسيم النحاة هذه الأفعال قسمين : ما فيه لفظ القول ومعناه وما فيه معنى القول دون لفظه.

هذا التقسيم نراه أساسًا صالحًا لصياغة تعريف جامع مانع، بأن نفترض أنّ بين



البابين علاقة تفسير يُوضّحها الرسم الآتي.





حيث كلّ واحد من البابين، يفسّر الآخر. وذلك في اتجاهين مختلفين. يسير الأوّل مما فيه لفظ القول ومعناه إلى ما فيه معناه دون لفظه ويسير الثاني في الاتّجاه المعاكس له. نسمّي الأول تفسيرا بالتّخصيص ونسمي الثاني تفسيرًا بالتّأويل.

٥,٣,٩ التفسير بالتّخصيص.

نحمل التخصيص على معناه اللغويّ الأبسط، وهو الإفرادُ. جاء في «لسان العرب» «خصّه بالشيء يخصّه خصًّا وخصوصًا... وخصّصه واختصّه أفرده به دون غيره. ويقال اختصّ فلان بالأمر وتخصّص له إذا انفرد...»

يعني التخصيص تفسير ما فيه لفظ القول ومعناه بما فيه معنى القول دون لفظه. وتفترض هذه العمليّة أنّ المفسَّرَ، أي ما فيه لفظ القول ذو دلالة احتماليّة واسعة جدّا. فيقبل أن يُخصّص على وجوه مختلفة، يُوافق عددها عدد الأفعال التي في الباب الفرعيّ الثاني.

فإذا استعدنا النماذج (٢٩ أ) و(٢٩ ب) و(٢٩ ج) فإننا نرى أن مجموعة الأفعال

الواردة فيها؛ والمنتمية إلى ما فيه معنى القول دون لفظه، هي أفعال قد سيقت لتفسير القول أو المقول به، بتقييده بواحد من معانيه الاحتمالية دون سائر المعاني الأخرى. وقد حصل ذلك بالاحتكام إلى وسائط مقام التفسير كهويّة المتخاطبين ومعتقداتهما، وما ينتظم العلاقة بينهما من عهود وأعراف، وما يحفّ بتخاطبهما من ظروف موضوعيّة ماديّة وذهنيّة. إلاّ أنّ ما تخصّصه الأفعال المنتمية إلى الباب الفرعيّ الثاني من مظاهر العنصر الرئيسي المكوّن للباب الفرعيّ الأوّل، تبدو أوْسَع بكثير ممّا نجده في الأمثلة المذكورة.

فالأفعال، هلّل وكبّر وأنعم وبسمل في (٣١) لا تستصفى معنى يحتمله فعل القول، بل تخصّص، على وجه من الوجوه اللفظ الذي قيل به.

(٣١) أ- هلل وكبّر وأطال حَمْدَ ربّه واعتبر (غفران ص ٢١٤)

ب- فمضى فخطبها فأنعمت له : (الأغاني ج ٩/ ٢٢٧)

ج- لقد بَسْملت ليلى غداة لقيتها.()

والأفعال زعق وهمس وتخافت في (٣٢)، تخصّص المظهر الفيزيائي الذي تحقّق فيه القول؛ وقد تدلّ، بغير لفظ، على حالة المتخاطبين الانفعاليّة وجانب من علاقتهما ومواقفهما من الكلام المقول.

(٣٢) أ- هنا زعق الزيني «أموال المسلمين يا عليّ...» (الزيني ص ١٦٤)

ب- همس زكريّا إذا لم أرجع حتّى ظهر اليوم التالي قل لمقدّم القاهرة أن يهتدي بما يقوله شهاب الدين كاتم السرّ... مفهوم» (الزيني ص ١٧٥)

ج- يتخافتون بينهم إن لبثتم إلاّ عشرًا (طه ١٠٣)

والحقّ أننا نعتبر تفسير القول بالتّخصيص مدخلاً أساسيا إلى وضع تبويب فرعيّ لمجمل الأفعال الدّالة على أحداث قوليّة اعتمادًا على نوع القيم الدلالية والجهيّة والتّداولية التي تخصّصها. ولكنّنا نكتفي هنا بإثبات بعض أوجه التّخصيص وأنماطه غير محلّلة، نوردها على سبيل المثال لا الحصر، فالأفعال التي فيها مَعْنَى القول دون لفظه يمكن أن تخصّص، فيما تخصّصُ المظاهر الآتية من فعل القول أو من المقول به :

~ هيئة التّلفّظ بالمقول، ومنه صاحَ وزعق وصرخ وجهر وهمس وأسَرّ وتمتم وهمهم... الخ

~ مرادفات القول وبدائله غير الموسومة دلاليّا أو تداوليّا كنطق وتكلّم وأفْصح وعرض... الخ.

~ معاني الكلام أو أنواع الأعمال اللغويّة المزجّاة بالقول ومن أمثلة الباب أفعال كأمر ونهي وطلب وسأل ونادى وحرّم وأباح ولاَمَ ووبخ...الخ.

~ أنواع الأعمال اللغويّة المطلوبة بالقول، ومن أمثلتها، قرّعَ وأقْنَعَ وعزّى وطمأن وخوّف... الخ.

~ الجهات التي يخرج عليها القائل قوله أو التي يحمل عليها المفسّر هذا القول من هذه الأفعال، اعترف، وباحَ وبشّر ومنها زعم وادّعى ونمَّ... الخ.

~ جنس المقول بالقول ومنزلته ضمن أصناف المخاطبات : ومن الأفعال الدّالة على هذا، حدّث وأخبر وقصّ وروى وَدلّل وبرهن وسجَعَ... الخ.

٥,٣,١٠ التفسير بالتأويل.

تتّجه علاقة التفسير بالتأويل من صنف الأفعال التي فيها معنى القول إلى الصنف الذي فيه لفظه ومعناه. فيكون الأوّل مفسَّرًا والثاني مفسِّرًا. ومثلما حملنا التّخصيص على معناه اللغويّ فإنّنا نحمل التأويل هُنا على أبسط معانيه. وهو الرّجوع إلى الأوّل. جاء في اللسان : «الأوْلُ الرّجوعُ. آل الشيء يَؤول أوْلاً ومآلاً رَجَعَ. وأوّل إليه الشيء رجَعَه (...) وأوّل الكلاَمَ وتأوّله: دبّره وقدّره. وأوّله وتأوّله فسّرهُ (...) وسئل أبو العبّاس أحمد ابن يحي عن التأويل فقال: التأويل والمعنى والتّفسير واحد (...)»



فكلّ فعْل دلّ على معنى القول أصالةً أو دلّ عليه بمقتضى علاقة تصوّريّة مَا يمكن أن يفسّر بالفعل قال أو أحد متصرّفاته. وتتراوح هذه العمليّة بين أن تكون نشاطًا خطابيّا يجري على ألسنة المتكلّمين المنشئين بصورة عفويّة وأن تكون إجراءً وصفيّا واعيا يعتمدهُ اللغويون في تخريج الوحدات اللغويّة الدّالة على أحداث قوليّة : ويمكن أن نمثّل على هذين الوجهين بمجموعتي الشّواهد في (٣٣) و(٣٤)

(٣٣) أ- إذ نادى ربّه نداءً خفيّا. قال ربّ إنّي وهن العظم منّى واشتعل الرأس شيبا

(مريم ٣-٤)

ب- حتّى إذا جاؤوا يجادلونك يقول الذين كفروا إن هذا إلاّ أساطير الأوّلين

(الأنعام ٢٥)

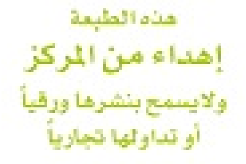
ج- هنالك دعا زكريّا ربّه قال : ربّ هب لي من لدنك ذريّة (آل عمران - ٣٨)
د- حدّثني عميّ مصعب قال : زعموا أنّ ابنها أبا العاص زوّجها أخاه أبا عمرو...».
(الأغاني ج ١ ص ٢١)
هـ- وحكى علي بن محمّد الهشامي قال: أُهدي إلى علي بن هشام برذون أشهَب قرطاسيّ وكان في النّهاية من الحُسْن... (الأغاني ٧/ ٣١٥)
و- أنشد الحطيئة عمر بن الخطاب رضي اللهّ عنه قصيدة نال فيها من قومه ومدح إبله فقال:

مَهَارِيسُ يَرْوِى رِسلُها ضَيْفَ أَهْلِهَا   إذ الريح أبدت أوجُهَ الخَفِـــــراتِ

(الأغاني ج ٢/ ١٥٨)
ز- خاطبهم بكلام يابس قال «أنتم هكذا إذا ما ظهر إنسان يبغي العدل حاربتموه.
(الزيني ص ٢١٨)
(٣٤) أ- وكبّر تكبيرًا وكِبّار بالكسر مشدّدة قال : اللهّ أكبر (القاموس المحيط)
ب- وقد هيْلَل الرّجلُ إذا قال : لاَ إله إلا اللهّ. (لسان العرب)
ج- التقريع، التأنيب والتّعنيف، وقيل هو الايجاع باللوم وقرّعت الرّجل إذا وبّخته وعذلته، يُقال له : يا فاسق أما استحييت! أما اتّقيت! (لسان العرب)

يمثل فعل القول مع المقول المحكيّ بلفظه في المجموعة (٣٣) جملةً تفسّر الجملة السابقة لها المتضمّنة لفعل فيه معنى القول دون لفظه. وتكمن خصوصيّة التّفسير هنا في أنّه لا يخصّص معنى الجملة الأولى وإنّما يستعيد اللفظ الذي حصل به هذا المَعْنَى. وهو ما قصدناه بالتّأويل. فكأنّ المتكلّم الحاكي، إذ يفعل ذلك، يجيب على سؤال ضمنيّ: بأي مقول حصل النداء (٣٣ أ) والجدال (٣٣ ب) والدّعاء (٣٣ ج) والحديث (٣٣د) والحكي (٣٣هـ) والمخاطبة (٣٣ و) فيكون أوّل كلامه إخبارًا عن القول وآخره حكاية لهُ بلفظه.

أمّا في المجموعة (٣٤)، فإن الفعلين كبّر وهيلل(أو هلّل) يفسّران بالقول، دون سواه، إذ هما دالاّن عليه بأصل الوضع.و أمّا الفعلان «قرّع» و«بكّت» في (٣٤ ج) فإنّما يؤولان بالقول، في وجه من وجهيهما، لأنهما يدلاّن عليه، بنوع من الاتساع في الاستعمال، بمقتضى علاقة مجازيّة. فالتّقريع والتّبكيب موضوعان في الأصل لمعنى الضّرب، تقول «قرع الشيء يقرعه قرعًا ضربه» (لسان العرب) وتقول «بكته يبكته



بكتًا وبكتّه ضربه بالسّيف والعصا ونحوهما» (لسان العرب)، فاستعيرا للقول لومًا وتوبيخًا بجامع الإيجاع في كليهما، وهو أثر يتركانه في من تعديا إليه. هذه الميزة تؤهل هذا الصّنف من الأفعال لأن يكون دالاّ على مطلوب الكلام والأثر المراد إحداثه في المخاطب به أي على ما يسمّى في نظرية والأعمال اللغويّة بعمل التأثير بالقول l'acte perlocutionnaire

ومما تجدر ملاحظتـه هنا أنّ تأويل ما فيه معنى القول لا يجرى في شكل واحد كما في (٣٣) و(٣٤)، سواء اعتبرنا التركيب أو اعتبرنا الترتيب.

ففعل القول لا يرد، في كل الأحوال، جملة تفسيريّة لا محلّ لها من الإعراب، بل قد يُعلق بالفعل الذي يفسّره كما في (٣٥).

(٣٥) أ- ردّ الزيني قائلاً لن أقتل ولن أشنق أي إنسان لأنه تأخّر في دفع ما عليه (الزّيني ص ٢١٨)

ب- فاستدرج الشيخ قائلاً: أمّا أنا فصاحب لا شيء (اللّص والكلاب ص ٢٢)

ج- فتوسلت إليه قائلة : سيرونني معك. (اللّص والكلاب ص ٥٦)



وقد نجد فعل القول سابقًا في الترتيب لما فيه معناه كما في (٣٦) حيث التّحريض والتوبيخ تخصيص للقول. والقول تأويل لهما. فنجد صورتي العلاقة التّفسيريّة التي عقدناها بين الصنفين من الأفعال الدّالة على أحداث قوليّة، جاريتين في نفس الكلام.

(٣٦) فقال في تلك اللّيلة يُحرّض قومه ويُوَبّخهم :

هتفتَ بأكلُب ودعوت قيسًا   فَلاَ خُذُلاً دعوت ولا قليلاَ

ثَأرت مزاحمًا وسررت قيسا   وكنت لما هممت به فعولاَ

(الأغاني ١٧/ ١٠٣)

٦- تعريف أفعال القول

يسمح لنا تنظيم العلاقة بين صنفي الأفعال الدّالة على أحداث قولية، كما رأينا أعلاه، بصياغة تعريف مناسب لهذا الباب من الأفعال. والمقصود بالمناسب أن يكون التّعريف جامعًا لكل ما فيه معنى القول مانعًا لما لم يكن كذلك. إذ نقترح مستفيدين من التحليلات السابقة هذا التعريف:

يُعَدّ فعلَ قول كل فعل تضمّن لفظ القول أو أمكن تفسيره بفعل فيه لفظ القول.

وتظهر مزيّة هذا التعريف، زيادة على جمعه لأطراف الباب في :

١ - قدرته على تلافي مظاهر القصور في التعريفات المؤسسة على معايير التركيب أو البنية الحمليّة على نحو ما أوضحنا في الفقرات التي خصّصناها لنقد هذه التعريفات. فالأفعال الدّاخلة فيه ترجع إلى أبنية تركيبيّة متعدّدة وهي تختلف في اقتضائها لتحقق حدود محمول القول المجرّد، على وجوه نرسمها لاحقًا ونبيّن ما يرتبط بتحققها وبعدمِه من قيم بلاغيّة تخاطبيّة.

٢- ويسمح، هذا التعريف، بالجمع بين الأفعال التي تدلّ على أحداث قولية بأصل الوضع ككلّم وأمر ونطق وشتم... الخ وما يدلّ عليها، اتساعا بضروب العلاقات المجازيّة كصاح وصرخ وقرّع وتمتم واعترض،... الخ

٣- وهو يمكّن من إدماج الأفعال «العلاميّة»، أي الأفعال التي هي في الأصل علامات وإشارات وحركات جوارح تتخصّص فتدل على قول، كهمز ولمز وأشار وأومأ وخطّ وكتب...الخ



٤- كما يمكن من إدماج الأفعال الدّالة على الاعتقاد والتفكّر كزعم وظنّ وفكّر وتفكّر وخمّن وقدّر وقضى وما شابهها، لأنّ هذه الأفعال يمكن أن تخصّص القول بمقتضى دلالتها على ضروب من العمليّات الذّهنيّة الملابسة لَهُ. فالأصل في القول أنّه إعراب عن الاعتقادات. ولذا ساغ تأويلها به، كما ساغ استعماله في معناها. إذ «لمّا كانت [الاعتقادات] لا تظهر إلاّ بالقول سميّت قولاً إذ كانت سببا لَهُ وكان القول دليلاً عليها» (ابن جني، الخصائص ١/ ١٩). ولمّا كانت هذه الأفعال غير متمحّضة للدّلالة على القول بأصل وضعها، فإنها لا تجري مجراه إلاّ في السياقات المحدّدة بمقتضى دلالة القرائن المقاليّة والمقاميّة.

٥- ويسمح لنا هذا التّعريف، أخيرا، بمعالجة أنواع من التّراكيب والعبارات الجاهزة التي يُحكى بها كلام إمّا بلفظه أو معناه، دون أن تكون هي نفسها أفعالاً أو مشتقات متصلة بالأفعال. فالعبارات المسطّرة في (٣٧) مركبات دالة على القول، دلالة تتباين درجة ارتهانها بالسياق الذي وردت فيه، وهي في أغلبها، ترشيح لضروب التّوسّع بالمجاز في معاني محمولات غير دالّة على القول أصالة كالصّوت في (٣٧ أ)

و(٣٧ ب) و(٣٧ ج) والضّرب والجرح في (٣٧ د) و(٣٧ ه) والعهد في (٣٧ و) و(٣٧ ز) والإظهار في (٣٧ ح) و(٣٧ ط).

(٣٧) أ- مشى متمهّلاً يتوقّفُ بين الحين والحين ويطلق صيحة قوية «لله حي الله حيّ مدد...».

(الزّيني، ص ٩٠)

ب- ارتفع صوت مازح بارد : شافوك بلحيتك حسبوك ببّاص وكيف ظهرت عربي سحتوك. (الدقلة، ص ٢١٤)

ج-... ودوّت أركان البيّاضة: يا جاي من بعيد أهلا وسهلا. (الدقلة، ص ١١٨)

د- في زاوية العميان شقّ فؤاده نصل ثقيل «الشيخ سافر في الفجر يا عمرو...».

(الزّيني، ٨٦)

هـ- في الخارج رمى حفّة عدوّه بأسمّ أسهمه : -نبيّعك في نخلك يا حلّوف!».

(الدقلة، ص ٥٥)




و- وتمّت كلمة ربّك لأملأنّ جهنّم من الجنّة والنّاس أجمعين. (هود، ١١٩)

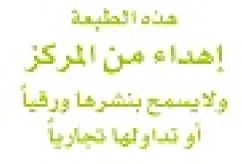
ز- وإذ أخذ الله ميثاق الذين أوتوا الكتاب لتُبيِّنُنَّهُ للناس ولاَ تكتمُونَه... (آل عمران، ١٨٧)

ح- لحق المكي بالعربي فأفشى السّلام. (الدقلة، ص ١١٦)

ط- دخل العربي وارتجل بلاغًا حربيّا مفاده أنّ حفّة وعلي الزّبيدي يتقاتلان...

(الدقلة، ص ٥٤)

■ ■ ■



الفصل الثاني :
معاني القول الأساسيّة: الاعتقاد واللّفظ والإبلاغ

١ - القول ومرادفاته في المعجم.

١, ١. تمهيد

يرتبط القول في المعجم بعدد من الموادّ التي تتوارد معه، أبرزها اللّفظ والكلام والنطقُ.

جاء في لسان العرب «القول الكلام على التّرتيب، وهو عند المحقّق كلّ لفظ مذل به اللسان تامّا كان أو ناقصًا» (مادّة، قول).وجاء في المقاييس «القاف والواو واللام أصل واحد صحيح... وهو القول من النّطق» (مادّة، قول)

وكان لابن جنّي رأى آخر بناه على مذهبه، في استصفاء معنى أصليّ يجمع مختلف تقليبات الجذر الواحد، فقد رأى أن «معنى «ق، و، ل» أين وُجدت وكيف وقعت من تقدّم حروف بعضها على بعض وتأخّره عنه إنما هو للخفوق والحركة» (الخصائص ج ١ ص ٥). وهذا المتصوّر ماثل في القول لأنّ «الفم واللسان يخفّان لَهُ ويقلقان ويمذلان به، وهو بضدّ السكوت الذي هو داعية إلى السّكون» (ن.م. ج ١ ص ٥).

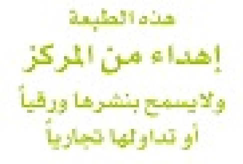


ومعنى الحركة، هذا يمكن تصوّره في ما توارد مع القول من الموادّ، زيادة على تصوّر وجوه أخرى للعلاقة بينها، يمكن رصدها من خلال مقارنة، ما جاء في تعريف القول بما يجيء في تعريف اللفظ والنّطق والكلام.

- **اللفّظ**: «اللفظ أن ترمي بشيء كان في فيك... لفظ الشيء وبالشيء يلفظ لفظًا فهو ملفوظ و لفيظ، رمَى.... ولفظ بالشيء يلفظ لفظًا تكلّم. وفي التّنـزيل العزيز «ما يلفظ من قول إلاّ لديه رقيب عتيد».ولفظت بالكلام وتلفّظت بِه أي تكلّمت بِهِ» (لسان العرب، مادّة: لفظ)

- **النّطق**: «نطق الناطقُ ينطق نطقا، تكلّم، والمنطقُ الكلام... وكلام كل شيء منطقه، ومنه قوله تعالى «عُلّمْنَا منطقَ الطّير.. (لسان العرب، مادّة، نطق)

- **الكلام**: «الكلام القول، معروف، وقيل الكلام ما كان مكتفيا بنفسه وهو الجملة، والقول ما لم يكن مكتفيا بنفسه، وهو الجزء من الجملة... ومما يدلّ على أنّ الكلام هو الجُمل المتركّبَة في الحقيقة قول كثيّر:



لو يسمعون كما سمعت كلامها   خرّوا لعزّة ركّعًا وسجــودًا

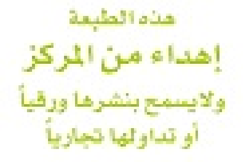
فمعلوم أنّ الكلمة الواحدة لا تشجي ولا تحزن ولا تتملك قلب السامع، وإنما ذلك في ما طال من الكلام وأمتع سامعيه لعذوبة مستمعه ورقّة حواشيه... (اللسان، مادّة كلام).

- «الكلام... نطق مفهم» (مقاييس اللغة)
- «الكلام القول، أو ما كان مكتفيا بنفسه» (القاموس المحيط)
- فالقول جنس من اللفظ، داخل في عموم اللفظ باعتبار سمة الحركة، منفصل عنه بفصل المعْنَى، إذ القول لفظٌ ذو معنى.
- والقول نُطق ومنطقٌ، أي تكلّم بأصوات وحروف تَسِمُ المعاني فتجعلها ظاهرةً بيّنةً، لذلك فإنّ القول من حيث هو لفظ مُعرب وجه من وجوه البيان وصنف من «أصناف الدلالات عَلَى المعاني» عَلَى حدّ عبارة الجاحظ (البيان والتّبيين ج ١ ص ٧٨).
- والقول إمّا مرادف للكلام أو أعمّ منه. فهو مرادف لَهُ من جهة أنّ كلاّ منهما «نطق مُفْهِم» وأنّ القول لا يكاد يُتصوّر في استعماله اللغويّ العفويّ إلاّ مفيدًا لمعنى تامّ لذا جعلهما صاحبا اللسان والقاموس المحيط مترادفين، قبل أن يستدركا ما فاتهما من قول بعضهم إن الكلام أخصّ من القول من حيث كان الكلام في الاصطلاح دالاّ على الجمل التامّة المفيدة وكان القول واقعًا على كلّ لفظ ذي مَعْنى، سواء كان ذلك المعْنى تامّا أم ناقصًا. وهذا التّدقيق، تسَرّب إلى المعاجم العامّة، فيما يبدو، من مقدّمات كتب النّحو. دليله إيراد صاحب اللّسان فقرات بكاملها من حديث ابن جنّي عن العلاقة بين القول والكلام والاعتقاد.

لقد وضع النّحاة، في مقدّماتهم، علاقة القول بموافقاته التي ذكرناها وضعا خاصًّا، يكون القول بمقتضاه، منزلة وسطى بين اللفظ والنطق من جهة والكلام والجملة من جهة ثانية.

فهو أخصّ من الأولين باقتضائه المعنى خلافًا لعموم اللفظ واختصاصه بقائل ناظم خلافًا لمجرّد النطق وهو أعمّ من الآخرين لقصرهم الكلام على اللّفظ المستقلّ بنفسه المفيد لمعناه وهو الذي يسمّيه النّحويون الجمل التامّة وإطلاقهم القول في كل لفظ دلّ على معنى، تامّا كان أم ناقصًا. وهو ما يمكن تمثيله في الشكل الآتي حيث تشير العلامة، < إلى اندراج الصنف الواقع على يسارها ضمن الصنف الواقع على يمينها اندراج





الجنس في النوع، وانفصاله منه، في الوقت نفسه بخاصيّة مميّزة.

اللفظ > القول > الجملة > الكلام

١, ٢ القول واللفظُ

ذكر الرّاغب الأصفهاني في «غريب مفردات القرآن سبعة أوجه لاستعمال القول الأول، «أن يكون للمركّب من الحروف المبرز بالنطق مفردًا كان أو جملةً» وهو أظهرها.

والثاني ، أن «يقال للمتصور في النفس قبل الإبراز باللفظ قول، فيقال في نفسي قول لم أظهره. قال تعالى «ويقولون في أنفسهم لو لاَ يعذّبنا الله» فجعل ما في اعتقادهم قولاً.

الثالث ، «للاعتقاد، نحو قولهم فلان يقول بقول أبي حنيفة.

الرابع ، يقال للدّلالة على الشيء نحو قول الشاعر: امتلأ الحوضُ وقال قطْني.

الخامس ، يقال للعناية الصّادقة بالشيء كقولك فلان يقول بكذا.

السادس ، يستعمله المنطقيّون دون غيرهم في معنى الحدّ: فيقولون: قول الجوهر كذا وقول العرض كذا، أي حدّهما.

السابع ، استعماله في الإلهام نحو «قلنا يا ذا القرنين إمّا أن تُعذّب» فإن ذلك لم يكن بخطاب ورد عليه فيما رُويَ وذُكر بلْ كان ذلك إلهامًا فسمّاه قولاً... (الأصفهاني، غريب مفردات القرآن،قول).

إذا تدبّرنا هذه الاستعمالات السبعة فإننا نلاحظ أنّ الأولّ منها فقط يناسب تعريف القول بأنه جنس من اللفظ، وأمّا بقيّتها فلا. وهي باستثناء الوجه السادس المنتمي إلى سياق معرفي خاصّ وجوه من الاستعمال فاشية معهودة في سائر المخاطبات. وإذا كان من الممكن أن نحمل جانبًا منها على الاتّساع بوضع القول الذي هو لفظ على الاعتقادات والآراء، «إذ كانت سببًا لهُ وكان هو دليلاً عليهَا»، فإنّ تنوّع ما يتفرّع على القول من ضروب الاستعمال وعدم انحصارها في العلاقة السببية أمرٌ لا يفوت الناظر في المعاجم ملاحظته، من ذلك:

- استعمال القول متعدّيا بالباء في معنى محبّة الشيء والاختصاص به وفي معنى الحكم.
- واستعماله متعدّيا بنفس الحرف في معنى الإشارة في قولهم: قال برأسه أي أشار

- واستعماله في معنى الأخذ والرفع والمشي إذا عدّي بالحرف إلى الجارحة وغير الجارحة. جاء في اللسان «قال بيده أيْ أخذ وقال برجله أي مشى... وقال بالماء على يده أي قَلَبَ، قال بثوب أي رفعه...»

وقد تجنّبنا معانيَ أخرى بعيدة سجّلها صاحب اللسان كاستعمال القول في معنى القتل في قولهم: «قلنا به أي قتلناه»، واستعماله في معنى الإقبال والميل والضّرب والغلبة.

والحاصل من هذا التعداد للمعاني الواردة في المادّة المعجميّة أنّ معاني القول واسعة شديدة التنوّع. وهي حقيقة عبّر عنها ابن الأثير، في ما نقله عنه صاحب اللسان حيث قال «العرب تجعل القول عبارة عن جميع الأفعال وتطلقه على غير الكلام واللسان» (لسان العرب ؛ قول)

فهل نحتاج إلى وضع قضية الأصل والفرع في استعمال القول وضعًا يختلف عن اعتبارهم دلالته على التلفّظ أصلاً ودلالته على الاعتقاد فرعًا؟.

١,٣ معاني القول الأساسيّة

من الممكن مبدئيّا أن ننظّم أغلب المعاني الواردة في مادّة «قول» في ثلاثة محاور كبرى هي:

- استعمال القول في معنى الاعتقادات والآراء.
- استعمال القول في معنى إنشاء المقول والتّلفّظ به.
- استعمال القول في معنى الإبلاغ.

يتّسع المحور الأوّل للحالات التي يُستعمل فيها الفعل للاستخبار عن الظّنون أو للإخبار عمّا يهجس في النفوس من الآراء والاعتقادات ويتفرّع عليه ما جرى منه في معنى محبّة الشيء والاختصاص به.

هذا المحور يمكن التّمثيل على أبرز معانيه بما في النماذج الواردة في (١) حيث لا يقبل فعل القول، في أي منها، أن يؤوّل بالتلفّظ والنطق.

(١) أ.
أمّا الرحيلُ فدون بعْدِ غدٍ فمتَى تقول الدّارَ تجْمَعُنَا؟
(أورده سيبويه ج ١ ص ١٢٤)

ب- فيذعر منها ويذهب مهرولاً في الجنّة. ويقول في نفسه: وكيف يُركَنُ إلى حيّة شرفها السّم و لها بالفتكة همّ. (الغفران ص ٣٧١)

ج- قُلْتُ في نفسي: ابتلّ وردان، لكن اصطفاق جسده الآن لاَ يعادل لحظة من ذلك الدويّ المزدهر. فكّرت: لّما سمعت الدّويّ أصابني خوف مفاجئ، لم أعد أعرف أيْنَ يدَيّ وأين أصبحت بندقيّتي. (حين تركنا الجسر، ص ٩)

د- إذ قلنا بقول الأشعري إنّ اللغات توفيقيّة ففي الطريق إلى علمها مذاهب حكاها ابن الحاجب وغيره. (السيوطي، المزهر ج ١ ص ٢٤)

ويخصّ الثاني، الحالات التي يُستعمل فيها القول مرادًا به التلفّظ بأصوات وحروف «تعرف بها المعاني»، في أنواع من الكلام لا تقتضي تعيين المخاطب بذلك اللّفظ أو هي تستبعد أي دور لَهُ في تأويل معناه وذلك كما في الشواهد الواردة في (٢).

(٢) أ- ولنبلُوَنّكُمْ بشيءٍ من الخوفِ والجُوعِ ونَقْصٍ من الأموال والأنْفُسِ والثَّمَراتِ، وَبَشِّر الصّابرين الذين إذا أصابتهم مصيبة قالوا إناّ لله و إناّ إليه راجعون. (البقرة، ١٥٥، ١٥٦)

ب- أو كالذي مرّ على قرية وهي خاوية على عروشها قال أنَّى يحي هذه اللهُ بَعْدَ مَوْتها. (البقرة، ٢٥٩)

ج- ثم قال بغُنّته قولاً يُخرِجُ الكلام به من أنفه وكان كلامه كأنّ فيه نونًا.

فَلَسْتُ مُفارقي قرني حتى يطول تصعّدي بك وانحداري»

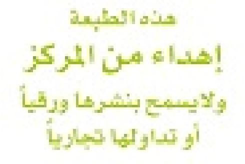


ويجري استعمال القول في المحور الثالث في معنى الإفضاء بالمقول إلى جهة مخاطبة به، يصرّح بها المتكلّم في مقوله أو تُخصّصها الأدلّة المقاميّة أو المقاليّة. وذلك كما في (٣).

(٣) أ- قال موسَى لقومه يا قوم إنّكم ظلَمْتُم أنفسَكم باتّخاذِكُم العِجْلَ. (البقرة، ٥٤)

ب- بينا هم كذلك إذ مرّ شابّ في يده محجن ياقوت مَلَكَهُ بالحكم الموقوت فيسلّم عليهم فيقولون: من أنت؟ فيقول/ أنا لبيد بن ربيعة بن كلاب. (الغفران، ص ٢١٥)

ويعدّ فرعًا على هذا المعْنَى إسناد القول إلى فاعل غير إنسانيّ كالذي ذكره الأصفهاني في النّوع الرّابع. وهو قول الشاعر: «امتلأ الحوض وقال قطْني»، أو قول الآخر الوارد في اللسان: «قالت لَهُ العينان: سَمْعًا وطاعةً». فيدلّ الفعل على معانٍ ووجوه من البيان حاصلة إما بالإشارة أو بدلالة الحال وفق قاعدة علاميّة عامّة تقضي بإمكان ترجمة



أصناف المعاني الحاصلة بضروب البيان غير اللغويّة كالإشارة والعقد والخطّ والحال إلى معانٍ لغويّة يُعرب عنها اللفظ. وربّما فسّرَت هذه القاعدة إطلاقَ القول في العبارة عن عموم الأفعال. فأحد وجوه الأفعال أنّها «علامات دالّة وأحوال ناطقة بغير اللفظ ومشيرة بغير اليد» (البيان والتّبيين ج ١ ص ٨١).

١ ,٤ ,١ المنصوب بالقول: مفعول به أم مفعول مطلق ؟

أثار هذه المسألة رضيّ الدين الاستراباذي في شرح الكافية وابن هشام في مغني اللبيب. وقد تجرّدَا، كلاهما، للردّ على ابن الحاجب حيث يزعم أنّ المنصوبات المسطرة في (٤) هي مصادر مبيّنة لنوع الفعل أي مفعولات مطلقة.

(٤) أ- أخبرتك زيدًا قادمًا.

ب- حدّثتك خالدًا فاضلاً.

ج- قال: إني عبد الله.

وذلك حملاً لها على الأسماء المقامة مقام المصدر في: (٥).

(٥) أ- أخبرتُك خبرًا.

ب- حدّثتك حديثًا.

ج- قال قولاً.

يرى ابن الحاجب أنّ «زيدًا قائما» في (٤ أ) خبرٌ خاصّ وأنّ «خبرًا» في (٥ أ) خبرٌ مطلق وكذا «إني عبد الله» في (٤ ج) مصدر خاصّ، أي قول خاصّ .وهو في (٥ ج) قول مطلق، وجميعها منصوب «على أنّه مفعول مطلق» (ش. الكافية ج ٤ ص ١٤٤).

وقد زاد، هذا الرأي بيانًا ابنُ هشام. فنسب إلى ابن الحاجب قوله، يحتجّ لمصدريّة عبد الله» في (٤ ج) ويُوَهِّم من اعتقد أنّه مفعول به «والذي غرّ الأكثرين أنهم ظنّوا أن تعلّق الجملة بالقول كتعلّقها بالعلم في «علمت لزيدٌ منطلق» وليس كذلك، لأن الجملة نفس القول والعلم غير المعلوم فافترقا» (مغني اللبيب، ج ٢ ص ٤١٢).

ولم يعدم النّحويان حججًا يردّان بها قول ابن الحاجب. منها:

- أنّ «زيدًا قائمًا» و«خالدًا فاضلاً» و«إني عبد الله» بيانٌ للمخبر به والمحدّث به والمقول وتعيين لَهُ، «وليس بيان كيفيّة نفس الإخبار [والتحديث والقول] الذي هو



الحدث الواقع منك، أي اللفظ والتكلّم المخصوص وأنّه كان سريعًا أو بطيئًا أو غير ذلك من صفات اللفظ، فقولك: أخبرتك زيدًا قائمًا أي أخبرتك بهذا المخبَر به. والمخبرُ به مفعول بلا شكَّ. واسم المفعول به لا يقع على المصدر» (ش. الكافية ج ٤، ص ١٤٤، ١٤٥، والمغني ج ٢ ص ٤١٢).

- ومنها أنّ المنصوب بالقول كما المنصوب بالعلم يصحّ في كليهما أنّ تصدّر الجملة بأنّ، وأنَّ تجعل الكلام شأنًا. (ش. الكافية ٤/ ١٤٤)

- ومنها إمكان إضافة اسم الفاعل إلى المنصوب بالإخبار والتحديث والقول. فتقول: أخبرتك أن زيدًا قائم فأنا مخبرُ أنّ زيدًا قائم وإني عبد الله فهو قائلُ إنّي عبد الله. «واسم الفاعل لا يضاف إلى المفعول المطلق فلا يقال: أنت ضاربُ ضرْبِ الأمير» (ش.الكافية. ج ٤ ص ١٤٤)

وعليه، فإنّ المنصوبات بهذه الأفعال في (٤) غيرُها. فلا تكون مصادرَ مبيّنة للنّوع بل هي مفعولات. وإنّما أوقع ابن الحاجب في الغلط سهوه عن كون العرب تستعمل الخبر والحديث بمعنى الإخبار والتحديث وبمعنى المخبر به والمحدّث عنه وتُسمى الكلام قولاً ولفظًا «وإنّما الحقيقة أنّه مقول ملفوظ» (مغنى اللبيب ج ٢ ص ٤١٢).



قد يبدو استدلال النحويّين متماسكًا، وافيًا بقصدهما إلى إبطال مصدرية المنصوبات في (٤) ولكن ما لاَ يبدو مقنعًا فيه هُو رميهما ابن الحاجب بعدم التّمييز بين المصدر والمفعول، إذ لاَ يُتوقّع مثل هذا من نحويّ في قامته. أفلاَ يكون مَا دعاه إلى هذا القول شيئًا آخر أكثر أهمية من مجرد الغفلة عن كون بعض الصيغ الصّرفية مشتركة بين مَعْنَى المفعول ومعنى المصدر؟

١, ٤, ٢ فرق ما بين المصدر والمفعول به

عالج، هذه المسألة، ابن هشام، في مغنى اللّبيب في سياق «التحذير من أمور اشتهرت بين المعربين والصَّواب خلافها»، فغلّطهم في ادّعائهم أنّ المنصوبات في (٦) هي من صنف المفعول به.

(٦) أ- خلق الله السماوات.

ب- أنشأ كتابًا.

ج- آمنوا وعملوا الصالحات.

والرأي عنده أنها مصادر نوعيّة، أي مفعولات مطلقة. وقد احتكم في ذلك إلى قاعدة مفادها أن «المفعول به ما كان موجودًا قبل الفعل الذي عمل فيه، ثم أوقع الفاعل به فعلاً، والمفعول المطلق ما كان الفعل العامل فيه، هو فعل إيجاده» (مغني.. ج ٢ ص ٦٦١). ولذا قالوا في (٧).

(٧) ضربت زيدًا.

إن «زيدًا» مفعول به لأنه كان موجودًا قبل الضّرب، ثم وقع ذلك الضّرب عليه وحلّ به، وليس كذلك المنصوبات في (٦) فهي كلّها في حكم المعدوم قبل حصول الفعل وإنما ينشئها الفاعل بفعله إنشاءً.

وما كان المُعْربون ليقعوا في هذا الغلط لولاَ أنّهم درجوا على التمثيل للمفعول المطلق بأفعال العباد، فتوهّموا أنّه لا يكون إلاّ حَدثا إذ كان البشر لا يوجدون إلاّ الأحداث «ولو مثلوا بأفعال الله تَعالى لظهر لَهُمْ أنه لاَ يختصّ بذلك لأنّ الله موجد للأفعال والذّوات جميعًا».ولم يفت ابن هشام أن يُذكّر في هذا الموضع برأي ابن الحاجب في مصدريّة المنصوب بالقول. فعلّق بقوله «وهذا الذي قاله لم يقله أحَدٌ، ولا يقتضيه النّظَرُ الصَّحِيحُ (مغني..ج،٢ص ٦٦١).

وقد تناول القضيّة نفسها من المعاصرين جمال الدين كولغلي في سياق التّحقيق في مفهومي التعدّي واللّزوم عند الجيل الأوّل من النّحاة العرب. فرأى أن صنف الأفعال العمليّاتيّة[١] verbes opératifs وهي التي تدلّ إجمالاً على عمليّات إرادية يقوم بها الفاعل في اتجاه العالم » الخارجي« تنقسم باعتبار طبيعة الاسم المنصوب بها على أنه مفعول به إلى صنفين:

- صنف الأفعال التأثيريّة من قبيل «ضرب» و«قتل» وهذه تتعدى إلى مفعول به حقيقيّ سابق لها في الوجود وهو محلّ لوقوعها (كولغلي ١٩٩٢، ص ٤٧).
- وصنف الأفعال الإنتاجيّة. مثل «طبخ» و«بنى» و«كتب» (وبالأحرى «خلق»

١- بدا كولغلي غير مقتنع بهذه الترجمة فقال «نعتذر لدَى محبّي الفصاحة عن هذا المصطلح القبيح المنظر والمسمع، والذي نريد به النّسبة إلى »العمليات«. فإن وجد القارئ مصطلحًا مع المحافظة عَلَى الدقّة والاختصار فنحن به مرحّبون» (كولغلي ١٩٩٢ ص ٥١ هامش ٨). ولعلّه قد غفل عن مصطلح نحويّ يمكن أن يكون ترجمة مناسبة. لمصطلح verbes opératif وهو أفعال العلاج.

و«أنشأ» و«عمل» التي ذكرها ابن هشام) وتتميز بكون مفعولها غير سابق لها في الوجود، بل ناتج عن فعل الفاعل، وقد بدا كولغلي أقرب إلى ابن هشام حين قال «ومن يتأمّل هذه الأفعال يكتشف أنّ الاسم المنصوب بها على أنّه مفعول به ما هو في الحقيقة إلاّ مخصّصٌ للمصدر» (كولغلي ١٩٩٢،ص ٤٦). فهذا يترتّب عليه اعتبار الاسم المنصوب بفعل من هذه الفئة مفعولاً مطلقًا.

ويتّجه في هذا المستوى من التّحقيق في طبيعة المنصوب بالقول وصنفه الوظيفي أن نسأل:

- إلى أي الفئتيْن ينتمي فعل القول؟ إلى فئة الأفعال التأثيريّة أم إلى فئة الأفعال الإنتاجيّة؟ وبعبارة أخرى هل المنصوب بالقول أوْ ما يعرف بمقول القول سابق في الوجود لحدث القول نفسه أم ناتجٌ عَنْهُ؟

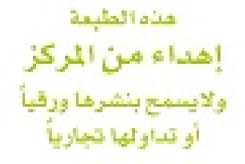
- وكيف ينعكس ذلك في تصنيف المعاني التي يدلّ عليها فعل القول داخل ثنائيّة الأصل والفرع؟

نحتاج، قبل الإجابة عَلَى هذه الأسئلة، إلى وضع بعض الاستنتاجات «الطّبيعية» في سياقها.

١- إذ يقتضي تخريج الاستراباذي وابن هشام للمنصوب بالقول وكذلك للمنصوبين الثاني والثالث، بجانب من الأفعال المتعديّة إلى ثلاثة مفاعيل، أنّهما يعتبران «المقول» أو المنصوب بالقول سابقا في الوجود لحدث القول نفسه، فبهذا فحسب يكون مفعولاً به لا مفعولاً مطلقًا.

٢- ويترتّب على هذا التّخريج أنّ فعل القول ينتمي إلى فئة الأفعال التأثيرية، بحسب الاصطلاح الذي اقترحه كولغلي.

٣- ولا يبدو هذا التخريج منسجما مَعَ ما استقرّ في المعاجم من اعتبار القول بمعنى اللفظ والنطق أصلاً تتفرّع عليه بقيّة المعاني التي أوردوها. إذ لو كان الأمر كذلك لَلَـزِمَ منه أن يكون «المنصوب بالقول» مفعولاً مطلقًا لا مفعولاً به، والمقصود أنّه شيء ليس لَهُ وجود سابقٌ لإيقاع الفاعل الفعل العامل فيه. وهذا مخالف لرأي الرضيّ وابن هشام، فعندهما أنّ المنصوب بالقول مقول مفعول به وليس قولاً مصدرًا. وعلى هذا فإنّه يجب أن يكون له وجود على صورة مّا سابقة لعمل القول والتلفّظ المحقّق لَهُ في صورته اللفظيّة.



٤- يجب أن يكون المفعول به ،في هذه الحالة وفي كل الحالات التي يسبق فيها وجودُه إيقاعَ الفعل به، أبسط صورةً قبل تسلط الفعل عليه منه بعده. فزيدٌ في «ضرب عمرو زيدًا» يوصف بالمضروب بعد حلول الفعل به ولكن ليس قبله.

فإذا أخذنا في الحسبان أنّ القول مركّب من اللفظ والمعنى وأنّ اللّفظ نفسه متى عري من الدلالة على مَعْنَى انقلب صوتا، كـ«ديز» مقلوب زيد، ولَمْ يلتفت إليه اللغويُّ، وأنّ القول خلافًا للسابق، يكثر استعماله في الاعتقادات والآراء، أي في المعاني المجرّدة من اللفظ، دون قيد، ولا يجري استعماله في الأصوات إلاّ إذا أُسْنِدَ إليها مَعْنى، ولو على جهة من جهات المجاز، فإنّنا نتبيّن أنّ اللّفظ في القول ينبغي أن يكون شيئًا أشبه بالعرض قياسًا إلى المَعْنَى. هذه الفكرة التي دافع عنها الجرجاني في «دلائل الإعجاز» دفاعًا فذّا، تبدو أساسية هنا.[1] إذ يظهر لنا أنّ اتساق التحليلات السابقة المنقولة عن الاستراباذي وابن هشام وعن كولغلي من المعاصرين يقتضي أن تُعتبر دلالة القول على الآراء والاعتقادات أصلاً ودلالته على التلفّظ بما يدُلّ عليها فرعًا، فيكون القول بهذا المعنى الثّاني مرادفًا للإبانة والإظهار، وهذا تحليل يمكن الاستدلال عليه ببعض المعطيات الإعرابيّة وكذا بنتائج كثير من البحوث اللسانيّة المعاصرة.

ولكنّنا نحتاج قبل ذلك إلى تخريج موقف ابن الحاجب استيفاءً لجوانب المسألة.

١ ,٤ ,٣ تخريج موقف ابن الحاجب

قاس ابن الحاجب الجملة المنصوبة بالقول على الجملة المنصوبة بالعلم فخلص إلى أنهما مختلفتان. ومظهر الاختلاف بينهما أنّ العلم غير المعلوم. وذلك أنّ الشيء يكون في حكم المجهول ثم تتسلّط عليه قوة الإدراك عند الفاعل، فتنقله من حكم المجهول عنده إلى مرتبة المعلوم لديه. وليس كذلك الجملة المنصوبة بالقول فهذه هي نفس قول القائل. وهو أمر تترتب عليه أمور:



١- يقول الجرجاني في الرّدّ على من اعتقد أن المعاني تَبَعٌ للألفاظ «وليت شعري، هل كانت الألفاظ إلاّ من أجل المعاني؟ وهل هي إلاّ خدمٌ لَهَا، ومصرّفة على حكمها؟ أَوَ ليست هي سمات لها وأوضاعًا قد وضعت لتدلّ عليها؟ فكيف يُتصوّر أنْ تسبق المعاني وأنْ تتقدّمها في تصوّر النّفس...» (دلائل الاعجاز ص ٤١٧).

أولها أن لا يكون للمنصوب بالقول في رأي ابن الحاجب، وجود سابق على حدث القول نفسه، وهو ما يجعله مصدرًا مبيّنا للنوع لا مفعولاً به.

وثانيها، أنّ فعل القول ينتمي عنده إلى فئة الأفعال الإنتاجيّة لاَ التأثيرية.

وثالثها، أنه يعتبر، بالنتيجة، أنّ الأصل في معاني القول دلالته على المركّب من الحروف المبرز بالنطق أي على التلفّظ بما لَهُ معنى.

فإذا كان ذلك كذلك، ناسبت نتائجُه مقدماته النظرية ولم نحتج، حقيقة، إلى رميه بعدم التّمييز بين دلالة القول وما في معناه من الأسماء ، على الحدث حينًا وعلى المحدثِ حينًا آخر.

١ , ٥ القول والاعتقاد

يؤدّي التعامل مع متضمّنات التخريجين الواردين في شأن الجملة المعمولة للقول وما كان في معناه، إلى جعل قضيّة العلاقة بين أفعال القول وأفعال الاعتقاد تبرز كواحدة من أبرز المسائل التي لا مناص من بحثها في السياق الذي نحن فيه.



وإذا كنا قد خصصنا الفصل السابق لتعريف أفعال القول، فإنّنا نحتاج هاهنا، إلى إثبات تعريف لأفعال الاعتقاد، نعتمده في استدلالاتنا.

١ , ٥ , ١ أفعال الاعتقاد

المراد بأفعال الاعتقاد الفئة التي يسميها النحاة أفعال قلوب وقد يستعيضون عن هذه التسمية بعبارة «ظنّ وأخواتها» قياسًا على «كان وأخواتها» و«إنّ وأخواتها» (السيوطي همع الهوامع ج ١ ص ٤٧٥).وتنتمي هذه الأفعال، باعتبار خصائص التركيب إلى صنف الأفعال المتعدّية إلى مفعولين، وباعتبار طبيعة المفعولين إلى صنف الأفعال الدّاخلة على الجمل، لكون مفعوليها مبتدأ وخبرًا في الأصل.وهي تندرج، باعتبار خصائص العمل ضمن نواسخ الابتداء، والمعنى أنها تدخل على الجملة الاسميّة فتنسخ حكم جزئيها وتنقلها من الرّفع إلى النّصب، كذا في المشهور. وأمّا عند المحقّقين فدخولها على الفعليّة جائز غير ممتنع، لاَ وجه للاعتراض عليه بتعذّر دخول الفعل على الفعل، إذ لم يكن مما يعمل فيه النّصب وتعذّر دخوله على المسند إليه لامتناع نصبه. «بَلَى إنْ كان فعل معلّق عن النّصب، جاز دخوله على الفعليّة، لأنّه لا يعمل، إذن في الظاهر، كقولك علمت

بمن تمرّ. وعلمتُ أيَّ يوم سرت وأيّهم رأيت بنصب أيّ على أنّه معمول الفعل المؤخّر» (شرح الكافية ج ٤، ص ١٤٧).

وأمّا من حيث المعنى، فهذه الأفعال؛ إذ تدخل على الجُمل لا تُغيّر شيئا من محتواها القضويّ أي من كمّ الإخبار الذي تحمله ومن طبيعة إحالتها على الخارج. وإنما تأتي «لبيان ما هي عليه... أي لتعيين الاعتقاد الذي هي [صادرة] عنه... ففي قولك علمت زيدًا قائمًا حكمك بالقيام الذي هو الخبر على المبتدإ الذي هو زيد صادر عن علم وفي ظننت زيدًا قائمًا عن ظنّ» (ش الكافية. ج ٤ ص ١٤٦-١٥٣)

والمقصود أنّها تدخل على الجمل فتدل على نوع العلاقة التي يعقدها المتكلّم بين الحكم الذي تتضمّنهُ والشخص الذي صدر عنه ذلك الحكم سواء كان ذلك الشخص هو نفس المتكلّم بالجملة أو متكلّما آخر يتولّى الإخبار عن جهة اعتقاده في مضمون جملة مّا.

وجهات الاعتقاد هذه ثلاث عند ابن بعيش ، هي العلم والظنّ والشّك.

- فالعلم «القطع على شيء بنفي أو إيجاب».
- والشك أن يتردّد النظر بين الدليلين المتعارضين.
- والظنّ أن يرجح أحد الدليلين على الآخر، فيكون الراجح ظنّا والمرجوح وهمًا (ابن يعيش، شرح المفصّل ج ٧ ص ٧٨).



وهي عند الاسترابادي سبعٌ:

- ظنّ فقط، ومن أفعاله حجا وخال وحسب وهَبْ غير متصرّف.
- يقين فقط، وفعله علم الذي بمعنى عرف.
- ظنّ في الظاهر يحتمل اليقين في بعض المواضع ويختصّ به «ظنّ».
- اعتقاد جازم في شيء على أنه على صفة معيّنة وفعله «رأى».
- اعتقاد الشيء على صفة اعتقادًا غير مطابق ومن أفعاله عدّ وجعل.
- القول بأنّ الشيء على صفة، قولاً غير موثوق. وهو الزّعم.
- إصابة الشيء على صفة. ومن أفعاله «وجَدَ» و«ألفى». (ش. الكافية، ج ٤ ص ١٤٩-١٥٢).

ويوازي هـــذا الاختلاف في تعداد جهات الاعتقاد اختلافٌ في حصر أفعاله. فهي لا تزيد في كتاب سيبويه على الخمسة يجمعها باب «الأفعال التي تستعمل وتُلغَى» (الكتاب ج ١ ص ١١٨).

- وهي «ظننت وحسبت وخلت ورأيت وزعمت وما يتصرّف من أفعالهنّ». وعددها عند ابن الخشّاب وابن يعيش سبعة زادًا على ما ذكره صاحب الكتاب «علمت» و«وجدت» (المرتجل ص ١٥٢ وشرح المفصّل ج ٧ ص ٧٨). وأمّا الاستراباذي فقد أحصاها اثني عشر فعْلاً. زاد على ما ذكره ابن يعيش «حجا» و«هَبْ» غير متصرّف و«عدّ» و«جعل» و«ألفى». ثم إنّ هذا العدد قارب عند السيوطي الثلاثين فعْلاً (همع الهوامع ج ١ ص ٤٧٥-٤٧٦).

على أنّ كل فعل زاد على السبعة التي ذكرها ابن يعيش كان موضع نقاش بين النّحويين. ومدار هذا النّقاش على ما يُعتدّ به في ضبط قائمة أفعال القلوب: أهي خصائص العمل ممثّلة بنصبها المفعولين أم خصائص المعنى ممثّلة بدلالتها على أمور تهجس في النفس؟

ومن المهمّ أن نسجّل هنا أن هذه الأفعال الدّالة على معانٍ اعتقاديّة تختصّ بالدّخول على الجمل الخبريّة دون سائر أقسام الكلام. فلا معنَى لتلفّظك بـ(٨) إن أردت به إنشاء عقد البيع أو لتلفّظك بـ(٩) تريد به إنشاء التّعجّب.

(٨)* أظنّني بعتك الدّار.

(٩)* أحسب زيدًا أكرم به من رجل.

وأمّا الاستفهام المعلّق عنه في مثل (١٠) فهو استفهام لفظيّ لأنّ وقوع الاستفهامية في هذا المحلّ بفقدها قوة الاستخبار. إذ العلم لا يتناول نفس الاستخبار من حيث هو عمل لغويّ وإنما ينصبّ على مضمون خبريّ خالص فتأويل (١٠): هو شيء من قبيل «علمت هويّة المستقرّ في الدّار».

(١٠) علمت، أ زيد في الدّار أم عمرو؟

وهذه الأفعال، إذ تدخل على الأخبار، فإنّها لا تغيّر منها من حيث هي أخبار، لا بزيادة ولا بنقصان، وإنما تحوّر قوّة الإثبات فيها وهذا يجعلها جزءًا مما يسميه أصحاب نظرية الأعمال اللغوية مؤشّر القوّة المضمنة في القول Indicateur de force illocutionnaire.

١, ٥, ٢ علاقة أفعال القول بأفعال الاعتقاد

يتصل فعل القول بأفعال الاعتقاد بأكثر من صلة. فبالإضافة إلى مَا استخلصناه من تحليل المواد المعجميّة المستعرضة أعلاه، فإننا نستطيع أن نرصد هذه العلاقة في عدد من

السّمات التّركيبية والوظيفيّة المشتركة نحصرها في ثلاث هي:

- ضعف العمل
- والمرونة الرّتبيّة
- والاستعمال في الحكاية

١,٥,٢,١ ضعف العمل

أظهر مميّزات فعل القول العامليّة أنّه لا يعمل في لفظ ما بعده لأنّ القصد منهُ حكاية كلام آخر فوجبت مراعاة المحكيّ، ولكنّه يعمل في معناه ومحلّه، وهذه الظاهرة التي تُسمّى تعليقًا متأصّلة في أفعال الاعتقاد وفي ما كان لمعناه تعلّقٌ بمعناها. يقول السيوطي «يختصّ أيضًا المتصرّف من الأفعال القلبيّة بالتّعليق وهو ترك العمل في اللفظ لاَ في التّقدير لمانع»(السيوطي، همع الهوامع ١ ص ٤٩٦).

ويتمثّل المانع في أن تليها ألفاظ لها حقّ الصّدارة كأدوات الاستفهام وحروف النّفي ولام الابتداء لأن من أحكام هذه الألفاظ أن لا يعمل ما قبلها في ما بعدها. غير أنّ هذا الشّرط لا يبدو مطلقًا، وإن ردّدهُ النّحاة. فلئن ضعّف سيبويه جملا مثل (١١) فإنه لم يحكم بعدم جوازها. فجعلها مرتبة وسطى في المقبوليّة بين (١٢) الممتنعة و(١٣) المستحسنة (الكتاب، ج ١ ص ١٢٤). وهو ما يجعل تعليق الفعل القلبي، مع غياب المانع من العمل، جائزا، لا محالة:

(١١) ؟أظنّ زيدٌ ذاهبٌ

(١٢) *ظنّى زيدٌ ذاهبٌ

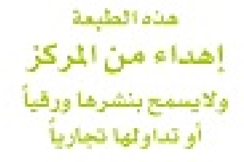
(١٣) متى تظنّ عمرو منطلقٌ؟

ولا بدّ أن يذكّرنا هذا بأنّ تعليق فعل القول عن العمل في لفظ الجمل بعده ليس أمرًا مطّردًا، كما تشهد على ذلك استعمالاته المعاصرة في مثل (١٤).

(١٤)- قلت للمعلمة أني سأهتم بالمسألة، لكن لم أهتمّ بِهَا. (الوجوه البيضاء ص ٦٦)

- تقدّموا وقامت غوغاء بالقسم. همهم الدّبنجق وقال للمكّي أنْ يَقْرَأ العريضة. (الدقلة ص ٢١٧)

- قُلْ لمقدّم القاهرة أنْ يهتدي بما يقوله شهاب الدين كاتم السرّ... مفهوم؟ (الزيني... ص ١٧٥)



وكما يشهد عليه الاستعمال القديم الذي نصّ عليه سيبويه حيث قال «وزعم أبو الخطّاب وسألته عنه غير مرّة – أنّ ناسًا من العرب يوثق بعربيتهم هم بنو سليم يجعلون باب قلت «أجمع مثل ظننت» (الكتاب، ج ١ ص ١٢٤). يعني أنهم يعملونه في لفظ الكلام المحكيّ به.[١]

فإذا اعتبرنا هذه الوجوه، خلصنا إلى أنّ فعل القول يشارك أفعال الاعتقاد في خاصيّة، يمكن التعبير عنها بضعف تمكّنها من معمولاتها وقد علّل النحاة هذا الضعف الملازم لهذه الأفعال بكون تأثيرها ليس ظاهرًا كأفعال العلاج. قال ابن يعيش «قد تقدّم القول عن ضعف إعمال هذه الأفعال في المفعولين لكونها غير مؤثرة ولا نافذة منك إلى غيرك، وإنما هي أشياء تهجس في النفس من يقين أو شكّ من غير تأثير فيما يتعلّق بها وإنما أعملت لأن فاعلها قد تعلّق ظنّه أو علمه بمظنون أو معلوم... ولأجل كونها ضعيفة جاز أنْ تُلْغَى عن العمل...» (شرح المفصّل ج ٧ ص ٨٤ –٨٥).

١, ٥, ٢, ٢ المرونة الرّتبيّة

نقصد بالمرونة الرتبيّة أنّ هذه الأفعال، أي أفعال الاعتقاد، تتميز بنوع من حريّة الرتبة. فتتوسط الجملة التي تتعلق بها وتتأخر عنها مثلما تتصدرها، على نحو ما توضّحه الأمثلة في (١٥)

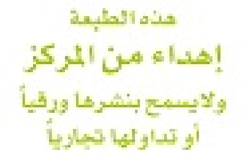
(١٥) أ– أظنّ زيدًا ذاهبًا/ ؟ أظنّ زيدٌ ذاهبٌ

ب– زيدٌ، أظنّ، ذاهب/ زيدا أظنّ ذاهبًا

ج– زيدٌ ذاهبٌ، أظنّ/ ؟؟ زيدًا ذاهبًا، أظنُّ

---

١ – وقريب من هذا ما نقله عضيمة عن الزمخشري:«وقُرىء(لئن قلتم أنّكم مبعوثون) بفتح الهمزة.و وجهه أن يكون من قولهم:ائت السوق علّك تشتري لنا لحما و(أنّك) بمعنى علّك. ويجوز أن تُضمّن قلت معنى ذكرت.(دراسات ..قسم١ج١،ص٥٠٢). أمّا في »العربية المعاصرة فهذا الاستعمال فاش مطّرد، والتحقيق في أبنيته ودلالاته مسألة جديرة بالبحث من زاويتين: آنيّة تصف الخصائص التركيبية والدلالية لفعل القول في العربية المعاصرة في الفصيحة والدارجات؛ وزمانية تبحث علاقة الاستعمال المعاصر باللهجات العربية القديمة الموصوفة في كتب النحاة. الملاحظة الأخيرة من وحي تعليق أحد المحكمين عن ضرورة التحقق من ممّا ورد في شاهد سيبويه.



وهي خاصيّة شديدة الاتّصال بالسمة التي درسناها في الفقرة السّابقة، إذ توازي حالات التصرّف في رتبة الفعل أحكام إعرابيّة تتراوح بين الإعمال والإلغاء والتعليق. وتعبّر عن قيم دلالية تداولية تسم قوّة الإثبات La force assertive في الجمل المعمول في لفظها أو المعلّق عنها أو الملغى عنها.

هذه الظاهرة ذاتها تطّرد في جانب من أفعال القول، فلئن غلب على هذه الأفعال، في النصوص المكتوبة خاصّة، أنِ تتصدّر الكلام المحكيّ بها، فإنّها يمكن أن تتوسط الكلام المحكيّ بها أو أن تتأخر عنه، في الاستعمال الشفهيّ العفوي، أو في النصوص التي يتوخى فيها المؤلف محاكاة الأساليب الشفهية كما في (١٦) و(١٧)

(١٦)- استاء الطبيب كثيرًا

- أنا لست عبد أبوكم ، قال وعلى كل حال زوجك يعاني من انهيار عصبي.

(الوجوه البيضاء ص ٢٧)

- ثم جلست على الكنباية، هكذا، متربعة وبدأت تصدر أصواتًا غريبة من أنفها كأنها تشمّ شيئًا.

- خير إن شاء الله، قلتُ.

- كل الخير، أجابت. (ن.م. ص ٢٨)

(١٧)- فلم أشبه قول الأصمعي لهذا الرّجل... إلاّ بقول ثمامة حين قال لابن سافرى «يا عاضّ بظر أمّه، بالنّظر منى أقول لك وبالشفقة منّى أسبّك» (البخلاء ص ٢٠٨)

وينعكس هذا التصرّف في رتبة فعل القول، في طرائق تركيب النصّ وصور تحليله إلى جمله التي يتكوّن منها، وذلك على نحو يشبه إلى حدّ بعيد، مَا ينتج عن التصرّف في رتبة أفعال القلوب. وهو موسوم، مثله، بقيم دلالية تخاطبية ذات صلة بقواعد المحادثة وبما سمّاه الشاوش «الحركية في خطّة التخاطب» (الشاوش ٢٠٠١ص ٩٠٧).

١, ٥, ٢, ٣ الاستعمال في الحكاية

إذا كان النّحاة يعتبرون أن الحكاية هي الغرض الذي من أجله وقع فعل القول في كلام العرب (سيبويه، الكتاب ج ١ ص ١٢٢)، فإنه قد يبدو من الغريب، أن نتحدّث عن دور لأفعال القلوب في هذا الباب. ولكن يدفعنا إلى التقريب بين الفئتين من الأفعال هنا أمران:



أولهما، التشابه التّركيبي بين طائفة من أفعال القول المستعملة في حكاية معنى الكلام المقول خاصّة، وبعض المناحي في استعمال أفعال القلوب. ويمكن التمثيل على هذا التشابه بالنماذج الآتية في (١٨)

(١٨) أ- وأخبرني على مترجمي أنّه يطلب من الناس أن يضربوا على بن أبي الجود كلّما كفَّ عن الرّقص... (الزيني ص ١٦٩)

ب- وزعَمَ أنّ بشرتيهما ابيضّتا... (الدقلة ٨٤)

ج- ظنّ أنّ بشرتيهما ابيضّتا.

د- حسب أنّ بشرتيهما ابيضّتا.

هـ- ذكر أنّ العامل في أوروبا يؤدي واجبه كاملاً. (الدقلة ٢٠٢)

ففيها، جميعًا، يَنْصِب الفعل مفعولاً هو عبارة عن جملة دخلت عليها أنّ المفتوحة الهمزة. فصار المقصود منها مضمونها لا لفظها.

وثانيهما، التشابه المعنوي. هذا التشابه يمكن أنْ نستدلّ عليه بواسطة آليّة التفسير التي أجريناها في تعريف أفعال القول. ففعلا الإخبار والذّكر في (١٨، أ، ه) صريحان في انتمائهما إلى أفعال القول، لإمكان تفسيرهما به أولاً، ولجواز أنْ يُحكى بهما كلام بلفظه كما في (١٩)

(١٩)

- رَجْلاَنِ مِنْ مكّة أخبرانَا إنّا رأينـــا رجُـــلاً عُرْيانــا

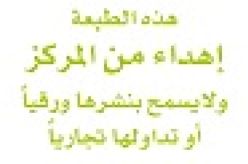
(مغني اللبيب، ص)

- ألم يذكر أحد المشايخ في خطبة الجمعة الماضية: آن أوان الريح التي تهبّ قبل القيامة، ستكنس كل شيء، ريح يرسلها الله عزّ وجلّ، يمانيّة ألين من الحرير وأطيب من نفحة المسك...» (الزيني ٤٧).

وكذا الزّعم، فإنه مع انتمائه الصريح إلى أفعال القلوب موضوع «للقول بأنّ الشيء على صفة قولاً غير مستند إلى وثوق (ش. الكافية، ج ٤، ص ١٥٢).

جاء في اللسان «قال الليث سمعت أهل العربيّة يقولون: إذا قيل ذكر فلان كذا وكذا فإنما يقال ذلك لأمر يُستيَقَن أنّه حقّ وإذا شك فيه فلم يدر لعلّه كذبٌ أو باطل قيل زعم فلان» (مادّة، زعم)

وأمّا الظنّ والحسبان، فإنها مع بعدهما من الدّلالة الصريحة على القول ليس يستبعد أنْ



يؤولا به في بعض استعمالاتهما فيرجعان إلى شيء من قبيل «قال فلان كذا» وذلك في سياق لا يقصد فيه المتكلّم إلى حكاية كلام غيره وإنما إلى الإخبار عنه مع حمل معناه على الظنّ.

١, ٥, ٣ علاقة أفعال القول بأفعال الاعتقاد في النّحو

درج النّحاة العرب على التّحديث عن القول واستعمالاته في سياق حديثهم عن أفعال القلوب، كذا من سيبويه إلى السّيوطي لا تجد لهذه السّنة تبديلا. ولئن لم نجدهم يصرّحون بما يبرّر هذا الاختيار فإنّ لنا في المسائل التي ناقشوها والأمثلة التي احتجّوا بها ما يقوم لنا مقام الدليل على علّة هذا الجمع بين النوعين من الأفعال، على أنّ بعض المعاصرين قد صرّح بما يشبه التبرير العام لهذا المنحى في التّبويب، فقال عباس حسن في باب ظنّ وأخواتها «يعرض النّحاة في هذا الباب للقول ومشتقاته، لتشابه بينه وبين الظنّ في بعض المعاني والأحكام، وصفوة كلامهم أنّ القول متعدّد المعاني وأنّ الذي يتصل منه بموضوعنا معنيان: أحدهما التّلفّظ المحض ومجرّد النطق والآخر «الظنّ» (النحو الوافي، ج ٢ ص ٤٦). ولَمْ يفصح المؤلّف عن رأيه في العلاقة بين هذين المعنيين. وقد كنّا مهّدنا للفصل فيها لَدَى حديثنا عن الخلاف في شأن المنصوب بالقول أهو مفعول مطلق أم مفعول به؟ فزعمنا أنّ الأنسب أنْ تعتبر دلالة القول على الاعتقاد ظنّا وغير ظنّ أبسط من دلالته على «اللفظ المبرز بالنّطق الواقع على معنى» وأنّ نعتبر فعل القول فرعًا على أفعال الاعتقاد، وهو تأويل يناسب -إلى حدّ بعيد- طريقة النّحاة في تخريج مسائله ويتّسق مع منطقهم في تبويبها.



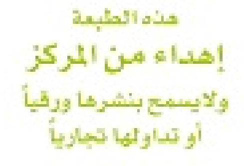

وتشهد لسلامة هذا المنطق شواهد من نتائج الدراسات اللسانية المعاصرة في المجالين التركيبي والدّلالي.

فقد خلُصت A. Banfield من مقارنة خصائص التركيب في حالتي الحكاية على اللفظ le discours direct والحكاية على المعنى le discours indirect إلى موقف شبيه بموقف النحاة العرب. إذ لاحظت هذه الباحثة أنّ الخطاب المحكيّ بمعناه يقع في سياق أفعال الاعتقاد وقوعه في سياق أفعال القول[١]. وتمثيله في (٢٠)

١- وذلك خلافًا للكلام المحكي بلفظه، إذ ترى الباحثة أنه لا يقع إلا في سياق أفعال القول، كما يشهد على ذلك لحن الجملة:

* Œdipe croyait «ma mère est belle».

Œdipe disait «ma mère est belle» خلافًا لـ



(20) Œdipe croyait que sa mère était belle.

Œdipe disait que sa mère était belle.

وقد ردّت الأمر إلى ما بين أفعال الاعتقاد وأفعال القول المستعملة في حكاية معاني الكلام من تماثل تركيبي، كذاك الذي تحدّثنا عنه في سياق تعليقنا على الأمثلة الـواردة في (١٨)

وقد وجدت في استعمال الفعل الانجليزي. «to think» المنتمي في الأصل إلى أفعال الاعتقاد- لحكاية الكلام بلفظه كما في (٢١) دليلاً آخر على قوّة العلاقة بين الفئتين من الأفعال[١].

(21) Mary thought to herself : «I must be late».

وهي علاقة صوّرتها بقولها «من الممكن في الحقيقة، أن نعدّ أفعال الإبلاغ قسمًا من أفعال الاعتقاد، فالإبلاغ يقتضي اعتقادًا في المُبَلَّغ»[٢] (Banfield, 1995, p. 73).

لذلك رأت أن النّحو سيفقد من قدرته على صياغة قواعد عامّة مطّردة إن هو لم يعتبر أنّ جُملا مثل (٢٢) تقبل التّفسير بالقول، لكونها قد ترد في تمثيل معنًى كلام محكيّ. فاقترحت تعويض المصطلح الشائع discours indirect بعبارة: paroles et pensées indirectes. (Banfield, 1995, p. 7٤)

(22) Œdipe croyait que sa mère était belle.

أمّا في مجال الدلالة، فيمكن أن نستشهد بنتائج المشروع الذي تقوم عليه A. Wierzbicka بمعيّة بعض الباحثين، ويهدف إلى وضع ألفبائية للفكر الإنساني، من

١- نجد لهذا الاستعمال، نظيرًا في العربية. أما في القديم فقد ذكر النحاة الفعل فكّر ضمن الأفعال التي تعلّق كما في الشاهد:

تفكّر: أإياه يَعنون أم قردَا. (همع الهوامع ج ١ ص ٤٩٦)

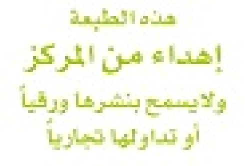
أمّا في الحديث، فإنّ بعض الروائيين، قد طوّر هذا الاستعمال فمنع الفعل من العمل في لفظ ما بعده مَع غياب موجب التّعليق، كما في الشّاهدين:

وفكّرت: كانت أصوات الكلاب، وهي تمتدّ في الهواء، تجعل لكل شيء كثافة أقرب إلى الصمغ، وكانت تثير فينا أحزانًا ومخاوف... (حين تركنا الجسر، ص ١٠).

فكّرت بأسى: اليأس ينتشر في روحي كما لو أنّه دمٌ آخر... لكن كيف تسرّب إليّ هذا الشيء الذي حاربته طوال سنين؟ (ن.م. ص ١٢).

٢-





خلال انتخاب قائمة محدّدة، من الوحدات الدلالية التي تسميها الباحثة بسائط دلالية des primitifs sémantiques ذات طابع كونيّ. هذه البسائط تمثّل في نظرها منطلقا صالحًا لتعريف الوحدات المعجميّة في اللغات المختلفة.

يعنينا من هذا المشروع أنّ أصحابه، إذ يعتبرون القول إحدى هذه البسائط فإنهم يدرجونه ضمن مَا يسمونه محمولات ذهنيّة des prédicats mentaux. وعددها خمسة توافقها في اللغة الفرنسية، مثلا، الأفعال: Penser, savoir, vouloir éprouver, dire.

وقد علّقت المؤلفة على هذا الاختيار بقولها «قد يبدو هذا الإدراج [إدراج القول في المحمولات الذهنيّة] غريبًا، للوهلة الأولى. ولكنّ القول يجمع إلى المحمولات الذهنيّة لأنه مستعمل في الإحالة على عمل ذهنيّ ليس من اللازم أن يتخذ مظهرًا لفظيّا» (Wierzbicka 1998, p. 19)

وقد رأت في وجود جمل من قبيل (٢٣) دليلاً على تأصل هذا المعنى في فعل القول:

Le Fou dit en son cœur : Dieu n’existe pas.



١ ,٥ ,٤ استعمالات القول

يمكننا، عند هذا المستوى من استقصائنا للمعاني التي يقع عليها القول ولجانب من الخصائص التركيبيّة والوظيفيّة المتّصلة به، أنْ نستعيد ما كنّا قد اقترحناه في أول الفصل، من أنّ معظم المعاني الواردة في مادّة «قول» في المعاجم تقبل الانتظام في ثلاثة محاور كُبرى هي:

- استعمال القول في معنى الاعتقاد والرأي.
- استعمال القول في معنَى التلفّظ بما لهُ معنًى.
- استعمال القول في معنى الإبلاغ.

إذ تمثّل هذه المحاور، في نظرنا، ثلاثة مداخل لوصف فعل القول، يمكن أن نسمها بـ: قول١، قول٢ وقول٣. ويوافق هذه المداخلَ خصائصُ تركيبيّة وعامليّة، ومحتوياتٌ دلاليّة متميّزة وينبني التقابل بين كل زوج منها على حضور سمة محدّدة أو غيابها.

فالتقابل بين القول الذي بمعنى الاعتقاد والقول الذي هو تلفّظ مبنيّ على السّمة: [+ لفظ]

فيكون لنا:

قول١ : القول الذي بمعنى الاعتقاد؛ [– لفظ]

قول٢ : القول الذي بمعنى إنشاء المقول؛ [+ لفظ]

أمّا ما جرى عليه النحاة من الاعتداد في التمييز بينهما بعدد ما ينصبه الفعل من المفاعيل، فيقولون إنّ الأول ينصبُ مفعولين، ولا ينصب الثاني إلاّ مفعولا واحدًا، فلَمْ نَبْنِ عليه هنا، لما سنبيّنه لاحقًا من أنّ القول الذي بمعنى الاعتقاد لا يتعدى في الحقيقة، شأنه شأن كل أفعال الاعتقاد، إلى أكثر من مفعول واحد.

وأمّا التقابل بين القول الذي بمعنى اللفظ والقول الذي بمعنى الإبلاغ، فيتأسس في نظرنا، على السّمة التخاطبيّة : [+ مخاطب] فيكون لنا:

قول٢ : [– مخاطب]

قول٣ : [+ مخاطب]

هذه السّمة التخاطبيّة، سنرى أنّها تنعكس في بنية الكلام في صورة تعدّي الفعل أو عدم تعدّيه، حكما، إلى مفعول ثانٍ بواسطة حرف اللام.



٢. القول الذي بمعنى الاعتقاد: خصائص العمل والتركيب والمعنى

٢,١ إعمال القول بين الدّلالة على خصوص الظّنّ والدلالة على عموم الاعتقاد.

يذهب أغلب النّحاة إلى أنّ القول متى أُعمل في الجمل فنصب المفعولين كما في (٢٤) أو نصب الجملة السادّة مسدّهما وفتحت له همزة «أنّ» الواقعة في أولها كما في (٢٥) فهو مستعمل بمعنى الظنّ حصْرًا.

(٢٤) أتقول للعميان عقلاً؟ (همع الهوامع ج ١ ص ٥٠٤)

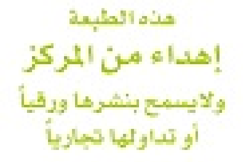
(٢٥) أتقول أنَّ للعميان عَقْلاً؟

صرّح بذلك المبرّد في المقتضب فقال «فأمّا (أيقول) التي في معنى الظنّ فإنّها تعمل في «إن» عملها في الاسم كما قال:

أجُهالاً تَقُولُ بَني لُـــؤَيٍّ   لَعَمْرُو أَبيكَ أَمْ مُتَجَاهِلِينَا؟

(...) لأنّه يريد الظّنّ» (المقتضب ج ٢ ص ٣٤٩).

هذا الرأي ردّه الاسترابادي في شرح الكافية معتمدًا في ذلك على تقنية الاستبدال. فإمكان تعويض القول في (٢٤) و(٢٥) بالعلم أو بالظّنّ سواءً، يجعل قصر فعل



القول المُعمل في لفظ ما بعده على معنى الظّن، أمرًا غير مبرّر. فيتّجه أن نحمله على مطلق الاعتقاد لإمكان تخصيصه بسائر الأفعال الدّالة على مختلف جهاته يقينًا وظنّا وشكّا.

ويمكن أن نستدلّ على ذلك بالتوسع في المثال الذي أورده الرّضيّ فنتصرّف في الفعل المستعمل في جواب (٢٦) تصرّفًا يستوفي وجوهًا من الاعتقاد متعددة. فيكون بمعنى اليقين في (٢٧. أ) وبمعنى الاعتقاد الجازم في (٢٧. ب) وبمعنى الادّعاء في (٢٧. ت)

(٢٦) – كيف تقول زيدًا قائمًا؟

(٢٧) أ– أعلمه قائمًا بالسيف؟

ب– أرَاه قائمًا بالسّيف

ج– أزعمه قائمًا بالسيف

ويتضح منه أنّ القول المعمل، إنما يرادف الظّن في التّركيب لا في المعنى. قال الاستراباذي «واعلم أنّه قد يجيء القول بمعنى الاعتقاد، ولا لفظ هناك، سواء كان ذلك الاعتقاد علمًا أو ظنًا كما تقول كيف تقول في هذه المسألة؟ أي كيف تعتقد؟ فيلحق بالظنّ في نصب المفعولين، وليس بمعنى الظّنّ، خلافًا لظاهر كلام سيبويه وبعض المتأخّرين»(شرح الكافية، ج ٤، ص ١٧٨).

٢, ٢ خصائص التركيب في القول الذي بمعنى الاعتقاد

يشارك القول المُعمل في لفظ الجمل أفعال الاعتقاد خصائصها التوزيعيّة الأساسية. يظهر ذلك في نصبه اسمين أصلهما المبتدأ والخبر. وتوضّح هذا الأمر الأمثلة الواردة في (٢٨). فعلى أساس من مثلها اعتبر جمهور النّحاة أنّ القول المستعمل في معنى الاعتقاد يتعدّى إلى مفعولين، شأنه في ذلك شأن الظّن والعلم والزّعم وسواها من الأفعال القلبيّة.

(٢٨)– أتقول زيدًا قائمًا؟

– متى تقول زيدًا منطلقًا؟

– أجُهّالا تقول بني لؤيّ؟

وقد يسد مسدّ المفعولين المصدر المؤوّل، المتكوّن من «أنّ» مع معموليها فيكون لنا (٢٩) بدلاً من (٢٨).



(٢٩) – أتقول أنّ زيدًا قائمٌ؟
– متى تقول أنّ زيدًا منطلقٌ؟
– أتقول أنّ بني لؤيّ جهّالٌ؟

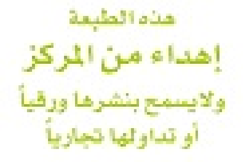
وبهذه الخاصية، أي التعدّي إلى مفعولين ميّز النّحاة القول الدّال على الاعتقاد من القول الدّال على التلفّظ. إذ لاَ يتعدّى الأخير بنفسه إلى أكثر من مفعول ، إمّا مفردًا أو جملة سادّة مسدّه كما في (٣٠)

(٣٠) – قال شعرًا.
– قال: إني عبد الله.

لم نعتدّ بهذا المعطى الإعرابي لدَى ضبطنا لوجه التّقابل بين النّوعين من القول، أعلاه، وفضلنا عليه السمّة الدلاليّة [+ لفظ] لاعتقادنا في وجاهة ما سطّره الرّضيّ في شرح الكافية، من أنّ أفعال القلوب، ليست ممّا يتعدّى إلى مفعولين في الحقيقة. وما نصبها للاسمين إلاّ ظاهرة لفظيّة سطحيّة لا توافقها بنية دلاليّة مماثلة، كما هي الحال مع أفعال العطاء.ذلك أنّ نصب الفعل «كسا» الاسمين «زيدًا و«جُبّة» في (٣١) إنّما يعدّ من قبيل التّعدّي إلى المفعولين لاقتضاء معنى الفعل زيادة على دور الكاسي دورين دلاليين آخرين. يوسم أحدهما بالمكسوّ (أو المُعطى)، ويوافقه الاسم المنصوب الأوّل، أي «زيدًا». ويوسم الثاني بالمكتسى (أو المعطوّ). ويعبّر عنه الاسم المنصوب الثّاني، أي «جبّة» (شرح الكافية ج ١ ص ٣٣٥).

(٣١) – كَسَوْتُ زيدًا جُبّةً

وليس هذا شأن أفعال الاعتقاد، فهذه لا تطلب في الحقيقة إلاّ دورين دلاليين؛ أحدهما المُعْتَقِدُ، ويناسبه الاسم المرفوع بالفعل المبنيّ للمعلوم، والآخر موضوع الاعتقاد، والأقرب إلى التعبير عنه الاسم المنصوب المنسبك من الموصول الحرفيّ «أنّ» ومعموليه. فإذا عري التركيب من هذا الحرف، أعمل الفعل في لفظي الاسمين فنصبهما، ولكن على تقدير أنّ المفعول واحدٌ، هو مضمون الاسم الثاني مضافًا إلى الأوّل. قال الرّضيّ «وأفعال القلوب في الحقيقة لاَ تتعدّى إلاّ إلى مفعول واحد، وهو مضمون الجزء الثاني مضافًا إلى الأوّل. فالمعلوم في علمت زيدًا قائمًا: قيام زيد ولكن نصبها معًا لتعلّقه بمضمونهما معًا.» (ش. الكافية ج ١، ص ٣٣٥) وقد استدلّ المصنّف على موقفه بأمرين: أوّلهما فساد حذف أحد هذين المنصوبين دون الآخر خلافًا لما هو الحال في باب



كسوت وكذا في حالة المبتدأ والخبر في الجملة الاسمية التي لم يدخل عليها النّاسخ.
وثانيهما: إمكان دخول «أنّ» على الاسمين، وشأن هذا الحرف أن يجعل الجزأين في تقدير الجزء الواحد. وهو لا يمكن أن يجعلهما كذلك لو لم يكن حكمهما حكم الجزء الواحد بدليل امتناع دخوله على معمولي الفعل الناقص وعلى الاسمين المنصوبين بأفعال مثل «أعطى» و«كسا». (ش. الكافية ،ج ٤. ص ١٤٩ وص ١٧١).

٢, ٣ شروط إجراء القول مجرى الظّنّ عملاً ومعنى

شرط النّحاة لإجراء القول مجرى الظنّ عملاً ومعنَى خمسة شروط لم يجمعوا إلاّ على واحد منها فقط[1]. (عباس حسن، النحو الوافي ج ٢ ص ٥٠)

أول: هذه الشروط أن يكون الفعل مضارعًا متمحّضا للحال دون الاستقبال وفيه خلاف فقد جوّز السيرافي إعمال الماضي وجوّز غيره إعمال الأمر. (همع الهوامع ج ١ ص ٥٠٥).

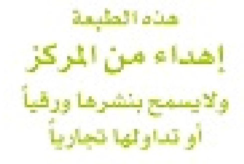
وثانيها: أن يكون للمخاطب. وقد أورد ابن يعيش علّة هذا الشرط فقال «وأمّا اشتراط الخطاب فلأنّ الإنسان لا يُسأل عن ظنّ غيره وإنّما يُسأل عن ظنّ نفسه. فلذلك تقول: متى قُلتَ زيدًا منطلقا؟ وأتقول زيدًا قائمًا؟ ولا يجوز بياء الغيبة فلا تقول: متى يقول زيدًا قائمًا؟» (شرح المفصّل ج ٧ ص ٧٩). وقد خالف فيه ،على وجاهته، قومٌ.. فذكر الرّضيّ أنّ بعضهم يشترط المضارعة دون الخطاب فيجوّز نحو: أيقول زيدٌ عمرا قائمًا؟ (شرح الكافية ج ٤، ص ١٨٧).

وثالثها: تقييده بأسلوب الاستفهام بأنِ تتقدّمه الهمزة أو غيرها من أدواته. وذلك أنّ أصله أن يقع بعده المحكيّ. فلم يدخلوه في باب الظّنّ إلاّ مع الاستفهام «لأنّ الغالب أنّ الإنسان لا يُسأل عن قوله إذ ذاك ظاهر، وإنّما يُسأل عمّا يجنّه ويعتقده لخفائه» (شرح المفصّل ج ٧ ص ٧٩). وقد عورض هذا الشرط بما نُقِل عن قبيلة سُليم من إعمالهم القول عمل الظّن مطلقًا، أي في الاستفهام وفي غير الاستفهام.

ورابعها: ألاّ يفصل بين الاستفهام والفعل بالأجنبيّ: لذلك عدّوا جُملاً مثل (٣٢) لاحنةً.

١- يتطلّب التحقّق من مدى دقّة هذه الشروط دراسة وصفيّة لحقيقة هذا الاستعمال الذي توقّف عنده النحاة كثيرا وبنوا عليه بعض استدلالاتهم. هذه الدراسة على أهميتها، تتجاوز إطار بحثنا هنا.





(٣٢) - *أأنت تقول زيدًا منطلقًا؟

وأجازوا الفصل بالظّرف وبمعمول الفعل مفعولاً أو حالاً. ولكنّ النحاة لم يجمعوا على هذا الشرط أيضًا. قال عباس حسن «وكثير من النّحاة لا يشترط عدم الفصل ورأيه قويّ والأخذ به أيسر» (النحو الوافي ج ٢ ص ٥٢).

وخامسها: ألاّ يتعدى فعل القول إلى مفعول ثالث بلام التّبليغ لأنّ ذلك يوجب تعليقه عن العمل لأنّه يصير حينئذٍ، دالاّ على إبلاغ. ولا إبلاغ إلا بلفظ ونطق.

على أنّ هذه الشروط لا توجب مع استيفائها إعمال القول. بل تجعله جائزًا. كما تَدُل عليه صحة الجملتين في (٣٣) و(٣٤). يُجعل في الأولى على معنى الاعتقاد وفي الثانية على معنى النطق والتّلفّظ.

(٣٣) - أتقول البُعدَ محتومًا؟

(٣٤) - أتقول: «البعدُ محتوم»؟

أمّا تخلّف شرط منها أو أكثر فإنّه لا يمنع من إلحاق القول بالظّنّ إلاّ بحسب ما يكون من موقف هذا النحويّ أو ذاك. هذا خلافًا لما أجمله عباس حسن في قوله «فإذا اختل شرط من الشروط السابقة لم يكن القول بمعنى الظّنّ» (النحو الوافي. ج ٢ ص ٥١).

إنّ اختلاف النّحاة في كل هذه الشروط تقريبًا، لا يمكن إلاّ أن يرجعنا إلى ما ذكره سيبويه في الكتاب من «أنّ ناسًا من العرب يوثق بعربيّتهم وهم بنو سُليم، يجعلون باب قلت أجمع مثل ظننت». إذ يجب، على هذا الوجه، أنْ تكون جملٌ من قبيل (٣٥) صحيحة، على الأقل بالاحتكام إلى اللغة المذكورة.

(٣٥) - قال زيدٌ عمرا منطلقًا.

- يقول زيدٌ عمرا منطلقًا.

- قُلْ عمرًا منطلقًا.

- قال زيدٌ أنّ عمرا منطلقٌ.

إلاّ أنّ وضع الأمور على هذا النّحو، حتّى لو استقام، يثير مسألة ما إذا كان المفهوم من عبارة سيبويه «يجعلون باب قلت أجمع مثل ظننت»، أنّهم يجعلونه كذلك في جميع الأحوال أم فقط، عند استعماله في معْنَى الظنّ؟

نحن نميل إلى استبعاد الاحتمال الأوّل إذ يبدو لنا موقف عباس حسن وجيهًا، في هذا السياق، حيث يقول «ويروي بعض النّحاة أنّ سُليما لا يشترطون أن يكون معناه

الظّن. فعندهم القول قد ينصب المفعولين دائمًا. وفي هذا الرأي ضعف» (النحو الوافي ج ٢ ص ٥٢). ومأتى الضّعف، في نظرنا، مخالفة هذا التأويل لسنن الكلام، لما يترتّب عليه من استحالة أن يُحكى كلام بلفظه.

وأمّا التأويل الثاني، فإنّه يتّسقُ مع ما سبقنا إليه من تأسيس التّمييز بين القول بمعنى الظّنّ والقول بمعنى اللفظ على السّمة [+ لفظ]، دون تقييد للأول بشرط، سوى شرط أن يكون معناه الاعتقاد.

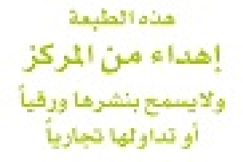
والحقّ أنّ إسقاط سائر الشروط المذكورة، يسمح باستيعاب طائفة من استعمالات هذا الفعل عند المعاصرين، كالذي تجده في (٣٦)

(٣٦) – أ– قلتُ للمعلّمة أنّي سأهتم بالأمر. (الوجوه البيضاء ص ٦٦)
– ب– قال للمكّي أنْ يقرأ العريضة. (الدقلة ص ٢١٧)
– ج– كذّبت خديجة قائلة أنْ لا حاجة لها بالطّلقة. (الدقلة ص ٨٧)
– د– قالت أنّه طمع فيها. (الزيني بركات ص ١٧٣)
– هـ– قُلْ لمقدّم القاهرة أنْ يهتديَ بما يقوله شهاب الدين كاتم السرّ... (الزيني ص ١٧٥)



ففيها جميعًا أُعمِل فعل القول في لفظ المحكيّ به. فورد مركّبا موصوليّا حرفيّا، يتصدّره إمّا «أنّ» الثقيلة والمخفّفة (٣٦: أ، ج، د) أو «أنْ» المصدريّة (٣٦، ب، ه).

وللاختلاف في نوع الحرف صلة بما يُفْترض أنّه صيغة المقول المحكيّ قبل إعمال الفعل فيه وبالمعنى المُزجّى بتلك الصيغة. فالثقيلة والخفيفة تقومان دليلاً على كون صلتهما مشتقّة من جملة خبريّة وعلى كون الكلام المحكيّ إخْبارا في الأصل. ومما يدلّك عَلَى هذا أنّك تبدل من القول، هاهنا، فعل «الإخْبار» وما كان معناه معنى الإخبار كـ«الإعلام» و«التبيين» و«الكشف» دون أن يتغيّر معنى الكلام الإجماليّ. ولو أبدلت منه أفعالاً معناها معنى الإنشاء كا«الأمر» و«النهي» و«التمنّي» لم يستقم لك ذلك. وأمّا المصدريّة فإنّ تصدّرها لمفعول القول قرينة على أنّ صلتها كلامٌ إنشائيّ في الأصل. فيصحّ أنْ تستبدل بالقول قبلها الأفعال الدالة على معاني الإنشاء الطّلبي من قبيل «الأمر» (٣٦: ب، هـ) و«النّهي» و«الإغراء» و«التحذير» و«الالتماس». فلجريان الوصل، على الصورتين المذكورتين دور في التّلويح إلى معنى الكلام المحكيّ والتّنبيه على أصله، لأن إعمال فعل القول في الجمل يمتنع معه الإبقاء على القرائن المخصّصة



لَمَعْنَى الكلام المحكيّ. دليلنا عليه أنّ استبدال الأمر («اقرأ» و«اهتد») من المضارع المنصوب («يقرأ» و«يَهْتَدِيَ» في (٣٦: ب، هـ) يعطي تراكيب غير مقبولة في العربيّة. فقد منع النّحاة ورود «أنْ» التفسيريّة بعد صريح القول، خلافا لما فيه معناه دون حروفه.

يتّضح بما سبق، إذن، أنّ لإعمال القول الصّريح أساسا تركيبيّا دلاليّا واضحًا، وأنّه يمثل صورة من الاستعمال تقابل التّعليق وتتكامل مَعَهُ. فكما يضمّن ما فيه معنَى القول خصائص القول فيجرى مجراه، في التعليق أو في التعدية والتعليق (انظر الفصل الأول من الباب الثالث)، فإن القول يُتوسّع في معناه بالتضمين أيضًا، فتتغيّر لهذا التّوسع خصائصه التركيبيّة والعاملية ليستعمل في مثل (٣٦) مرادفًا لأفعال من قبيل «أخبر» و«ذكر» و«حدّث» (الشاوش٢٠٠١ ص ٤٤٦) أو لأفعال من قبيل «أمر» و«نهى» وَ«حظّ» و«حذّر»، على الوجهين المذكورين أعلاه.

٣- خصائص التركيب والدّلالة في القول الذي بمعنى التّلفّظ

٣,١ تمهيد

بنى الأستاذ الشاوش دراسته الخصائص العامليّة والمعنويّة للفعل «قال» على التّمييز بين نوعين منه:

- نوع غير دالّ على عمل القول وهو الذي فحصناه في الفقرة السابقة المخصّصة للقول بمعنى الاعتقاد.
- ونوع من فعل «قال» يدلّ على القول. وقد رأى أن يميّز في هذا النوع بين استعمالين: بين «قال» الذي للإخبار عن القول. ومثاله في (٣٧) وقال الذي لحكاية القول، ممّا يمكن التمثيل عليه بـ (٣٨)

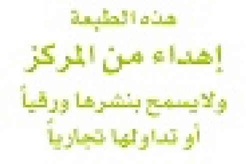
(٣٧) قال الخطيب كلامًا بليغًا

(٣٨) قال: إنّي عبد الله

وهو تصنيف مؤسس على طبيعة مفعول القول التركيبيّة، يهدف إلى إبراز ما يتميّز به الاستعمال الثّاني من خصائص عاملية ودلاليّة «تُخرج هذا الضّرب من فعل «قال» عن سائر الأفعال الموجودة في اللغة وتفرده بحكم لاَ يتوفّر في سواه» (الشاوش، ٢٠٠١ ص ٦٢٢). هذا الحكم فصّله النّحاة لدَى حديثهم عن أحكام الكلام المحكيّ.

ولمَ نَرَ مجاراته في هذا التّصنيف لثلاثة أسباب:





أولها، اعتقادنا أنّ خصائص مفعول القول أشد تعقّدا مما يبدو في هذه القسمة الثنائيّة، كما سنبيّنه بعد حين.

وثانيها، أنّ هذه القسمة أدخل في دراسة صور الحكاية وأصناف المحكيّ منه في بحث خصائص فعل القول التّركيبيّة والدّلاليّة.

وثالثها؛ عدم ملاءمته للتّصنيف الثّلاثي لأوجه استعمال فعل القول كما اقترحناه أعلاه. فهذا التصنيف الثّلاثي يقضي بأن نميّز بين استعمالين للقول بمعنى التلفّظ لاَ استنادًا إلى طبيعة المفعول المقول، وإنّما إلى عدد المفاعيل التي يتعدّى إليها الفعل. وعلى أساسه يكون التمييز بين محمول القول le prédicat de dire ومحمول الإبلاغ le prédicat de communication.

٣,٢ محمول القول

لم يرَ الشّاوش موجبًا للتّمييز بين محمول القول ومحمول الإبلاغ. دليلنا على ذلك تصويره لما تحدثه البنية الدّلالية لفعل القول من المفاعيل المتعلّقة به، فقد كتب «وإذا اعتبرنا التّعدية إلى ما يتحقّق به الفعل لاحظنا أن الفعل «قال» يتعدّى إلى مفعولين أحدهما المقول لَهُ والثّاني المقول» (الشاوش، ٢٠٠١ ص٦٦٥). وترجمة هذا الكلام، أنّه يعتبر القول محمولاً ثلاثيّ الحدود، فشابه موقفه موقف Kübler وCharolles وغيرهما ممن يرجعون القول إلى البنية الدّلالية: قول (قائل، مقول ،مقول له)، حملاً لَهُ على بنية أفعال العطاء الدّلاليّة: عطاء (معط ،مَعْطُوّ،مُعْطَى).

نحن نخالف هذا الرّأي، ونجد في خصائص فعل القول التركيبية ما يدفعنا إلى ذلك. فهذا الفعل لا يتعدّى في الحقيقة إلى ما فوق المفعول الواحد إلاّ بالحرف خلافًا لباب أعطى وكسا. وفرق بين أن يتعدّى الفعل بنفسه وأنْ يتعدّى بالحرف. ذلك أنّ المُعوّل عليه في تصنيف الأفعال ضمن مقولتي التعدّي واللزوم وعدد ما تتعدّى إليه، إنما هو اقتضاء الفعل للمفعول بنفسه، دون واسطة «والقول يقتضي المقول بعينه مفردًا كان أو جملة أو ما يقوم مقام ذلك، ولذلك تعدّى تعدّيا مطلقا ولم يتعدّ إلى غير المقول» (العسكري، الفروق اللغويّة، ص ٢٥) [1] فأمّا تَعديته إلى أكثر منه، فيكون من طرائق




١- ممّن صرّح بتعدّيه إلى مفعول واحد، أبو حيّان الأندلسي. قال «القول هو اللفظ الموضوع لمعنى و يطلق

التّعدية التي ضبطها النّحاة وهي الزّيادة في صيغته أو رفده بحروف الإضافة. وتمثيله في (٣٩)

(٣٩) أ- قوّله/ أقْوله ما لم يَقلُ (لسان العرب-قول)

ب- قال موسَى لقومه «يا قومُ إنّكم ظلمتم أنفسكم» (البقرة ٥٤)

ج- تقولون على اللهّ مَالاَ تَعْلمون (الأعراف ٢٨)

حيّث صيّر الهمز وتثقيل الحشو الفعل في (أ) متعدّيًا إلى اثنين بنفسه. بينما أوصله حرفا الجرّ في (ب) و(ج) إلى المفعول الثّاني. فعدّته لام التّبليغ إلى المقول له. وعدّاه الحرف «على» إلى المحدّث عنه بَعْدَ تضمينه معنى الادّعاء.

٣,٣ فرق ما بين تعدّى الفعل بنفسه وتعديه بالحرف

بحث النّحاة هذه المسألة لدى حديثهم عن المتعدّي واللازم من الأفعال وعن أنواع الفعل المتعدّي. فرأوا أنّ «الأصل في إجراء التّعدية إلى الأسماء وإنجاز العلاقات التّركيبيّة الإعرابيّة هو أنْ يدُلّ [الفعل] على المعنى بغير واسطة وحاجز» (عاشور، ١٩٩٩، ص ٤٧٨). ثُمّ إنّه يطرأ على الفعل بحسب ما تحدثه فيه مقاصد المتكلّم في تعامله اللغويّ ما يدعو إلى إيصاله إلى غير ما يقتضيه بنفسه من المفاعيل. فيصير اللازم متعدّيا والمتعدّي إلى مفعول واحد متعدّيا على مفعولين والمتعدّي إلى الاثنين متعديًّا إلى الثلاثة، ولابدّ له، عندئذ من وسائط وأسباب. وقد حصر النّحاة هذه الأسباب في أربعة: ثلاثة لفظيّة وواحد معنويّ. تغيير بنائه ورفده بحرف الجرّ وإسقاط الجارّ توسعًا١ والتّضمين (ش. الكافية ج١ ص١٣٨) ولئن لم يستوقف التضعيف والهمز النّحاة لصيرورته جُزءًا من صيغة الفعل بعد النّقل، ولم يستوقفهم التّضمين لربطهم إياه بالمسموع، فإنّ الحرف المُعدّي للفعل قد أشكل عليهم بعض الإشكال، فاختلفوا في شأنه: هل هو جزء من الفعل العامل أم جزء من الاسم المعمول. فرأى ابن جنّي «أنّ



على اللفظ الدال على النّسبة الإسناديّة، وهو الكلام و على الكلام النّفسانيّ : ويقولون في أنفسهم لو لا يعذبنا الله.. وهو متعدّ لمفعول واحد.فإن وقعت جملة محكيّة كانت في موضع المفعول (البحر المحيط ج١ ص ١٨٠)

١- انظر تفصيله في مغني اللبيب ج ٢ ص ٥٢٣-٥٢٦ وفي حاشيه الصبّان على شرح الأشموني ج ٢ص ٩٦-٩٧ والمقصود بتغيير بنائه هنا أمران: الأول تغيير حركة العين لإفادة معنى الغلبة كقولهم «كَرَمْتُ زيدًا» أي غلبته في الكرم منقول عَنْ كَرُم القاصر.والثاني الزيادة فيه.

الفعل إذا أوصله حرف الجرّ إلى الاسم الذي بعده وجرّه الحرف فإنّ الجارّ والمجرور جميعًا في موضع نصب بالفعل الذي قبلهما (سر صناعة الإعراب، ج١ ص١٣٠) وخالفه الاستراباذي فقال «والتّحقيق أنّ المجرور وحده منصوب المحلّ لا مع الجارّ، لأنّ الجارّ هو الموصّل للفعْل إليه كالهمزة والتّضعيف في: أذهبت زيدًا، وكرّمت عمرًا، ولكن لّما كـان الهمـزة والتضعيف من تمام صيغة الفعل والجار منفصلاً عنه وكالجزء من المفعول توسعوا في اللفـظ وقالوا هما في محلّ النّصب» (شرح الكافية ج ٤ ص ١٣٧).

إلاّ أنّ وراء هذا الخلاف إجماعًا على أنّ الأفعال من حيث إفضاؤها إلى الأسماء التي بعدها مراتب في القوّة والضّعف، فتعمل في بعضها بلا واسطة لما فيها من قوّة اقتضاء معناها لَهُ. وتضعف عن الوصول إلى غيرها فتحتاج إلى وسائط «تستعين بها على تناولها والوصول إليها» (سر صناعة الإعراب ج ١ ص ١٢٥)، وعلى هذا، فانه ينبغي أن يكون اقتضاء فعل القول للمقول لَهُ أضعف من اقتضائه للمقول لكونه يعمل في المقول مباشرة ولا يعمل في المقول له إلاّ بعد رفده باللاّم.



نحن، هنا أمام خيارين؛ إمّا أن نعتبر القول في صيغته المجرّدة فعلاً واحدً متعدّيًا بنفسه إلى مفعول واحدٍ، هو المقول. ثم يتعدّى إلى غيره بالحرف سواء في ذلك المقول لَهُ أو المقول عَنْه. وإمّا أن نميّز بين فعلين: الأوّل هو القول المجرّد والثاني هو المزيد فيه بحرف: قال لهُ. وهذا الحلّ الثاني يناسب ما ذهب إليه الرّضيّ، من إخراج الجارّ من محلّ النصب وجعله بمنـزلة الجزء من الفعل.

٣,٤ العلاقة بين محمول القول ومحمول الإبلاغ

مؤدّي التّحليل السابق أنّ القول، من حيث بنيته الدّلاليّة الأساسية محمول ثنائيّ الحدود un prédicat à deux arguments. وهو مَا يمكن تمثيله كالآتي:

قول : < س، ص>

هذا «الإطار الحملي النّووي» يدلّ على واقعة من صنف العمل action. وهو في هذا قريب من أفعال مثل «أظْهَرَ» و«أبَانَ» و«كشفَ» و«وضّح»... ويأخذ كل حدّ من حدّيه وظيفة دلاليّة تناسب الدّور الذي يؤديه في تحقّق الواقعة المدلول عليها، ووظيفةً تركيبيّة تحدّدها قواعد إسناد الوظائف التركيبيّة. فالحدّ (س) يأخذ دور المنفّذ الذي يُخصّصه

القائل وتُسند إليه الوظيفة التركيبيّة فاعل. ويأخذ الحدّ (ص) دور المتقبّل الذي يخصّصه المقول وتسند إليه الوظيفة التركيبية مفعول به. (المتوكّل ١٩٨٧ ص ١٦-٢٠)

ويخضع الحدّان الأساسيان لنوعين من القيود.

الأوّل دلاليّ يخصّ ما ينتقيه المحمول الفعلي من وحدات معجميّة تملأ المحلات الوظيفية المتفرّعة منه.

والثاني تركيبيّ يدور على إمكان التصرّف في هذين المكوّنين بالحذف والحجب والتقديم والتأخير. ممّا سننظر فيه بعد حين.

أمّا الإبلاغ فإنّه خلافا للقول، يعد محمولاً ثلاثيّ الحدود مما يمكن أن نرسمه كالآتي:

إبلاغ : <س، ص، ك>

حيث«س» المنفّذ الـمُبلِغُ وَ«صَ» المعنَى المبلَغُ وَ«ك» المستقبل للبلاغ المخاطب به.

ويتّضح منه أنّ الفرق بين المحمولين يكمن في تخصيص الثاني دورًا للمخاطب المقول لَهُ لاَ يخصّصه الأوّل. وهذه العملية يحقّقها التركيب، في حالة فعل القول المجرّد، «قال» من خلال رفده بلام التّبليغ «وهي الجارّة لاسم السامع لقول أو مَا في معناه، نحو قلت لَهُ، وأذنت لَهُ وفسّرت له» (ابن هشام، مغنى اللبيب ج ١ ص ٢١٣).

وعلى أساس من هذه العمليّة فرّقنا بين نوعين من القول الذي هو تلفّظ: أحدهما الدّال على نفس القول من حيث هو نشاط وحدثان، والآخر الدّال على القول المتّجه به إلى مخاطب به مقول لَهُ.

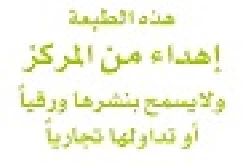
هذا الفرق يمكن أنْ يتجسّد من خلال شواهد الاستعمال، فأنت متى تأمّلت النماذج الواردة في (٤٠) فإنّك تلاحظ أنّ فعل القول فيها لم يتَعدّ إلى مفعول ثانٍ مقول لَهُ.

(٤٠) أ- ولنَبْلُوَنّكُم بشيئ من الخوف والجوع ونقصٍ من الأموال والأنفس والثّمرات وبشّر الصّابرين الذين إذا أصابتهم مصيبة، قالوا إنّالله وإنّا إليه راجعون. (البقرة، ١٥٥، ٥٦).

ب- أو كالذي مرّ على قرية وهي خاوية على عروشها، قال: أنّى يحي هذه الله بعد موتها. (البقرة ٢٥٩).

ج-
وإذا الشيخُ قال أفٍّ فما مَلْـ ... ـلَ حياةً وإنّما الضّعف مَلاّ

(المتنبّي)



فإن أنت قدّرته محذوفًا اختصارًا، لم يمكنك استعادته إلاّ والحاصل من هذا التّأويل كلام غير الكلام الأوّل. ذلك أنّ ترجيع المُصاب في المقام الذي تصورهُ الآيتان في (٤٠ أ) وتعجّب المعاين لحال الخراب وإنكاره ما أنكره، في (٤٠ ب) وتأفف الشيخ في بيت المتنبّي، ليس مما يتّجه به المتكلّم في العرف والاستعمال إلى مخاطب مقصود١ وإنّما هو من قبيل العبارات التي ينتزعها المقام من المتكلّم انتزاعًا. فيخرج التلفّظ بها مخرج العمل النّاشئ من الانفعال، فكأنّ هول المصاب وشدّة الدّمار ووطْأة الإحساس بالوهن هو ما يدفع المتكلم دفعًا إلى إنشاء مقوله.و الحقّ أنّ هذه حال جانب كبير من الأقوال التي يتلفّظ بها المتكلّمون في مقامات الانفعال، من ذلك قسم من العبارات التي يدرسها النحاة تحت بابَيْ أسماء الأفعال والأصوات خاصّةً، كـ «هيهات» و«أفٍّ»و «تفٍّ» و«آه» و«أحّ» و«أخّ»... الخ.

وهذا يخالف ما عليه الحال في (٤١)

(٤١) أ- إذ قال موسَى لقومه إن الله يأمركم أن تذبحوا بقرةً. (البقرة، ٦٧)

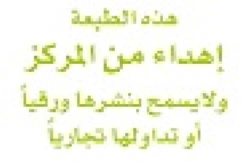
ب- وقال لي مبتدئًا مرّةً... انظر أن تتخذ لعيالك في الشتاء من هذه المثلّثة فإنها عظيمة البركة كثيرة النّزل. (البخلاء ٤١)

ج- فأوصيت بَنيّ وقُلْت لهم عند الموت: إنْ قامَ قائم يدعوكم إلى عبادة الله فأطيعوه. (غفران ص ١٨٣)

حيث عُدّي فعل القول المجرّد إلى مفعول ثانٍ بواسطة لام التّبليغ فتعيّن بهَا سامِعٌ وتمحّض القول لمعنَى الإبلاغ، أي لمعنى التّوجّهْ بالمقول إلى مخاطب مقصود. على أنّ هذا المفعول الثاني قد يُطْوَى فيحذف اختصارًا إذا دّلت عليه قرائن من الحال أو من المقال. وأكثر ما يكون ذلك في حكاية المحاورات. إذ يُغني وجود متحاورين يَتَداولان على دوري المتكلّم والمخاطب عن تعدية القول إلى المخاطب به، في كلّ مرّة. فإنّ جرّبت أن تظهره في كل موضع حذف فيه من نصّ الجاحظ (٤٢) لم تجد للفرق بين طيّة وذكره أثرًا في معنَى الكلام، سوى ما يكون من تفضيل حذف اللفظ متى أغنت عنه الأدلّة.

١- نفرّق بين المخاطب والسامع، على أساس اعتبار المخاطب دورًا تخاطبيا تعينه قرائن في المقال كضميره المخصوص والمنادي، أمّا السامع فهو عنصر خارج عن التخاطب، فليس كل من سمع مقولاً قد خوطب به.





(٤٢) فأقبل عليهم شيخٌ فقال:

هل شعرتم بموت مريم الصنّاع؟ فإنها كانت من ذوات الاقتصاد، وصاحبة إصلاح. قالوا: فحدّثنا عنها. قال: نوادرها كثيرة وحديثها طويل ولكنّي أخبركم عن واحدة فيها كفاية. قالوا: ما هي؟ قال:زوّجت ابنتها، وهي بنت اثنتي عشرة سنة، فحلّتها الذّهب والفضّة وكستها المرويّ والوشي والقزّ والخزّ (...) ورفعت من قدرها عند الأحماء فقال لها زوجها: أنّى لك هذا يا مريم؟ قالت: هو من عند الله قال: دعى عنك الجملة وهاتي التّفسير... (البخلاء، ص ٣٠)

فحذف المقول لَهُ، هاهنا، اختصار للفظه مع بقاء معناه. وحذفه في (٤١). اقتصار، من حيث لا يحوج السّياق إلى معناه فضلا عن لفظه.

وقد حرّر هذا الفرق أبو هلال العسكري في «فروقه». فقابل بين الكلام والتّكليم بما يكون في الثّاني دون الأوّل من إرادة التوجّه بالقول إلى مخاطب. قال: «الفرق بين الكلام والتّكليم أنّ التّكليم تعليق الكلام بالمخاطب فهو أخصّ من الكلام. وذلك أنّه ليس كلّ كلام خطابًا للغير. فإذا جعلت الكلام في موضع المصدر فلا فرق بينه وبين التّكليم، وذلك أنّ قولك كلّمته كلامًا وكلّمته تكليما سواء. وأمّا قولنا فلان يخاطب نفسه ويكلّم نفسه فمجاز وتشبيه بمن يكلّم غيره» (الفروق اللغويّة ص ٢٣-٢٤) ومما يزداد به هذا الفرق وضوحًا الشاهد الآتي المنتخب من المقامة البغدادية (٤٣)

(٤٣) فقلت: ظفرنا والله بصيد وحيّاك الله أبا زيد!

فإنّ المتكلّم لَمّا كان يحكي قولين مختلفين. أولهما «كلام»، وثانيهما «تكليم». احتاج إلى أن يخالف بينهما. فقطع ثم استأنف بالواو. وحذف فعل القول الثاني لدلالة الأوّل عليه، كما حذف المقول لَهُ لتعيّنه من خلال أسلوب المخاطبة والنّداء. فأصل الكلام على هذا:

فقلت [في نفسي] ظفرنا والله بصيد و[قلت للسّواديّ] حيّاك الله أبا زيد!

الأوّل قول محضٌ. والثّاني إبلاغ.

٣,٥ فرق ما بين القول والإبلاغ في التركيب

يترتّب على الإقرار باثنينيّة القول الذي بمعنى النّطق والتلفّظ فيكون قولاً خالصًا تارةً وإبلاغًا تارةً، اثنينيّة في بنيته التّركيبيّة. وصورة ذلك أنّ الفعل «قال» يتحقّق بحسب ما يدلّ عليه، في إحدى البنيتين التّركيبيّتين: (أ) أو (ب)

(أ) : ف، س٠، س١ س٠ فاعل، س١ مفعول به.

(ب) : ف، س٠، س١، لس٢ س٠ فاعل، س١ مفعول أول، س٢ مفعول ثان

توافق الأولى محمول القول المحض وتوافق الثانية محمول الإبلاغ. ولكلّ مكوّن من مكوّنات البنيتين أحكام تركيبيّة ودلاليّة تخصّه. على أنّ المكوّن (لـ س٢) الوارد في البنية (ب) دون البنية (أ) له قيمة خاصّة، بالنّظر إلى دوره التّمييزيّ، فَبِه يخرج خصوص الإبلاغ من عموم القول. فليس الإبلاغ في تحقّقه بنظام اللغة سوى حدث قول مُوّجه. لذا ساغَ أن نضع المكوّن (لـ س٢) بين قوسين وأن نعدّه ضربًا من التّوسِعة الاختيارية شرط أن نضع في اعتبارنَا ما تجلبه هذه التّوسعة من زيادة معنًى نوعيّ يختلف عمّا يحدثه سائر ما تتّسعُ به الأفعال كالمصدر والظرف والحال والعلّة فشأن هذه المعاني أن لاَ يخلو فعل من الدلالة عليها بصيغته أو بلفظه أو بما يقتضيه معناه، لأنّ «كلّ فعل تعدّى أو لَمْ يتعدّ فهو متعدٍّ إلى اسم الزمان واسم المكان والمصدر والحال... فقولك قام زيد بمنزلة قولك أحدث قيامًا وتعلم أنّ ذلك في ما مضَى من الدّهر وأنّ للحدث مكانًا وأنّه كان على هيئة وكذلك إن قلت قام عبد الله ابتغاء الخير. فجئت بالعلّة التي لَهَا وقع القيامُ» (المبرّد، المقتضب ج ٣ ص ١٨٧)

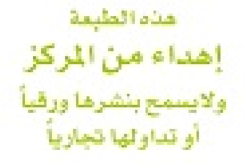
وليس كذلك المفعول الثاني، فقد بيّنا أنّه ليس ممّا يقتضيه القول المجرّد، وإنّما يكون ذلك بعد رفده بحرف مخصوص هو اللام الجارّة لاسم السامع المخاطب، وهذا يقتضي أن يصير الفعْل بعد الزيادة فيه دالاً على مسار عرفانيّ أشد تعقّدًا. إذ ينظر حينئذٍ إلى حدث القول لا بطريقة حصريّة ومباشرة تقتصر على حدوثه، ولكن ينظر إليه نظرة شاملة تتناول جميع أبعاده التي يصير بها تقاولاً وإبلاغًا.

ومما يُستدل به على هذا، أنّ الأفعال التي فيها معنى القول دون لفظِهِ ليست سواء في اقتضائها المفعول المقول له، تركيبًا ومعنى. فبعضها مما يدل على المقول بنفسه لازم كسبْحل وهلّل وكبّر.

وبعضها لا يتعدّى إليه إلاّ بالحرف كأفعال الزجر.

وبعضها يطلبه بذاته فيتعدّى إليه بغير واسطة.

يغلب في الصّنف الأول أن يقع تفسيرًا لـ«قال»الدّال على القول المحض بدليل أنّك



متى أوّلت هذه الأفعال بالقول لم تحتج إلى تعديته باللام فتأويل سبحل، قال: سبحان الله وليس: «قال له سبحان الله. و«يغلب في الثاني أن يكون تخصيصًا لقول هو إبلاغ على جهة المجاز. فمخاطبة العجماوات الذي تدلّ عليه أفعال الزجر «كعهعه» و«أيَّهَ» و«يَعَط» و«هجهج» مجازٌ، لأنّ من أحكام المخاطب أن يكون عاقلا ناطقًا.

وأمّا الصّنف الثالث فإنّه لتعلّقه بالقول الذي بمعنى الإبلاغ وجريانه في تخصيصه يتعدّى إلى المقول لَهُ بنفسه. فمعنى: «أمرته بالخروج»، «قلت لَهُ: اخرج»، ومعنى «نَهَاه عن الخروج» : «قال له: لا تخرج.»

٤- خاتمة

انطلقنا في هذا الفصل من ملاحظة تعدّد المعاني التي يدلّ عليها فعل القول وتنوّعها وتشعّبها، فحاولنا أن ندخل فيها شيئًا من النّظام. وقد قادتنا مقارعة مَا تسجّله المعاجم باستدلالات النّحاة وَبما يجري في استعمال المتكلّمين إلى تمييز ثلاثة مداخل أساسيّة يمكن أن ترجع إليها سائر الوجوه والفروق في استعمال هذا الفعل.

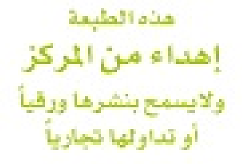
فاعتبرنا أن الأصل في القول دلالته على الاعتقاد،وقد استندنا في هذه الدّعوى إلى ما درج عليه نحاة العربيّة من الحديث عن الوجوه في استعمال القول في أثناء حديثهم عن أفعال الاعتقاد، وإلى نتائج بعض الدراسات اللسانية المعاصرة[1].

فرّعنا على هذا الأصل التّعبير بالقول على معنى إنشاء المقول والتلفّظ به. فجعلناه مرادفًا للأفعال التي تستخدم في الإبانة عن الاعتقادات كـ«الكشف» و«الإظهار» و«التّبيين». وقد بدا لنا أنّ هذا الاستعمال الثاني يجري، بدوره، على وجهين.

يكون القول في أولهما محمولاً ثنائيّ الحدود، فلا يُعدّيه المتكلّم، لفظا وحكما، لغير مفعوله المباشر المخصّص للوظيفة الدلالية، مقول. ويكون في ثانيهما محمولاً ثلاثيّ الحدود. فيرادف الإبلاغ، من حيث قوّة اقتضائه لمفعول ثانٍ يخصّص دور المقول لَهُ.

وقد وجدنا في التّقابل بين فئتين من الأفعال المخصّصة للقول، بالمعنى الذي أجريناه في هذا البحث، حجّة لصالح هذا التمييز. فعلى حين تخصّص الوجه الأوّل من وجهي

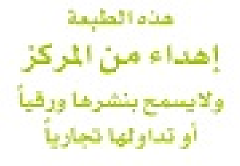
١- للقول والاعتقاد من الناحية التصوّرية جذر مفهومي مشترك. ولكن هذا لا ينبغي أن يحجب أنّهما بابان مختلفان بنيويا تجمعهما علاقة تقاطع بالمعنى المنطقي.



القول الذي بمعنى التّلفّظ أفعالٌ لا تطلب مفعولاً دالاّ على المقول لَهُ مثل «رجّع» و«هلّل» و«كبّر» تخصّص الثاني أفعال كـ«أمر» و«نهى» و«أعلم» و«أخبر» و«فدّى» و«وعد» تمتاز بقوّة دلالتها على معنى كلاميّ تحتاج تزجيته إلى وجود مخاطب مقصود يخصّصه مفعولها المباشر.

■ ■ ■





الفصل الثالث:
إعمال القول وتعليقه وإلغاؤه.

٠. تمهيـــد:

هذا الفصل مخصص للبحث في أحكام معمولات القول التركيبيّة و الدلاليّة، و يتركز اهتمامنا فيه، خاصة، على صور وقوع المفرد و الجملة بعد صريح القول و على ما يكون من تقدم القول عليها جريا على الأصل أو توسطه لها وتأخره عنها في أنواع من التّركيب بعضها أرسخ من بعض في المقبولية، وبعضها قد يراها المتمسك بالأساليب المنقولة عن العرب نسجا على غير منوال وقياسا على غير مسموع، ولكنها جميعها أساليب فاشية في أنواع المخاطبات الشفهية والمكتوبة.

وقد جعلنا معطيات الفصل تنتظم حول مفاهيم الإعمال والتعليق والإلغاء. ولما كان الأول هو الأصل في علاقة الأفعال بما تتركب إليه وكان التعليق والإلغاء عارضا فيها توفرت عنايتنا على ترتيب الوجوه والفروق في تعليق فعل القول وإلغائه ومحاولة ضبط القيم الدلالية التّداولية التي ترشح من هذه الوجوه.



١ – المرفوع بفعل القول

١,١. أحكامُ المرفوع بالقول التركيبيةُ:

يرد المرفوع بالقول المبنيّ للمعلوم اسما مفردا، ويمتنع وروده جملة كما هو حكم سائر الأفعال. إلا أن القول يختص دونها بجواز أن يكون المرفوع به جملة، عند البناء للمفعول كما في (٤٤) أو أكثر من جملة كما في (٤٥)

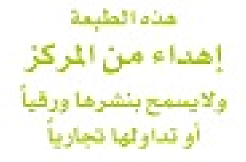
(٤٤) إذا قيل له اتق الله أخذته العزة بالإثم (البقرة ٢٠٦)

(٤٥) وقيل يا أرض ابلعي ماءك ويا سماء أقلعي (هود ٤٤)

ويسري هذا الحكم على ما أعمل عمل القول مما فيه معناه دون لفظه مثلما تراه في(٤٦)

(٤٦)أول من تعلّمت منه الغناء مجنون كان إذا صيح به يا مضر يهيج ويرجم . (الأغاني ج٥ ص٢١٧)

وإنما جوّز وقوع الجملة، موقع الفاعل بعد حجبه هنا، أنها محكية. والمحكي تنطق



عليه، في بعض الآراء،أحكام المفرد، لأنه بمنزلته يرد كالكلمة الواحدة يراد لفظها قبل معناها، فلا تقتضي التأويل به كما هي حال الجملة الواقعة موقعه كجملة الخبر والحال والنعت والظرف ...فالجمل المرفوعة بالقول في (٤٤) و(٤٥) و(٤٦) مؤولة جميعها بالصيغة: قيل هذا القول وهذا اللفظ.

على أن بعض النحاة لم ير سببا للخروج عن القاعدة التي تقرّر أنّ المرفوع بالفعل لا يكون إلا اسما أو ما في تأويل الاسم، فقدّر نائب الفاعل في فعل القول المبنيّ للمجهول ضمير المصدر منه، وجعل الجملة التي بعده مفسرة لذلك الضمير. (قباوة ١٩٨٣، ص ١٥٣).

ويترتب على التخريجين نتائج سنقف عليها عندما نبحث في العلة المانعة من تأويل الكلام المحكيّ بالمفرد.

١, ٢.أحكام فاعل القول الدلالية :

يطلب فعل القول، وكذا ما كان فيه معناه، فاعلا موسوما بالسمة الدلاليّة «ناطق». هذه السمة تكون خاصية ذاتية في مرجع الفاعل إذا كان إنسانا، ويمكن أن تتركب، في السياق، إلى الاسم المسند إليه بمقتضى علاقة مجازية. ويمكن تمييز ذلك في المجموعتين (٤٧) و (٤٨)

(٤٧) أ- قال عبد النور: فقلت هذه والله القيافة ولا قيافة بني مدلج (البخلاء،٢٠٢)

ب- فهمس سعيد في أذنه: يلزمني مسدس جيد.

ج- هتف الخلق في الجوامع والطرقات:

لعن الله الفوانيس

لعن الله الفوانيس. (الزيني ص١٤٦)

(٤٨) أ- امتلأ الحوض وقال قطني (لسان العرب: قول)

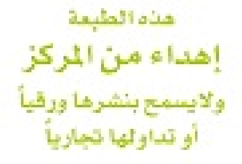
ب- قالت له الطير تقدم راشدا إنك لا ترجع إلا حامدا

(ن.م. :قول)

ج- قالت لي الأرض لما سألت أيا أم هل تكرهين البشـــر

أبارك في الناس أهل الطموح ومن يستلذّ ركوب الخطــر

(الشابي، أغاني الحياة ص)



د- ودمدمت الريح بين الفجاج وفوق الجبال وتحت الشجر
إذا ما طمحت إلـى غايـــة ركبت المنى ونسيت الحــذر
(ن.م. ص)

هـ- قالت له العينان: سمعا وطاعة. (لسان العرب: قول)

ففي المجموعة (٤٧) جاء فاعل فعل القول أو ما كان في معناه اسما دالا ّعلى فرد عاقل يصح منه النطق أو اسم جنس من العقلاء كما في(٤٧د). وليس المعني في هذه الحالة أنّ أفراد هذا الجنس قد اشتركوا في التلفّظ بالمقول المحكيّ، فليس ذلك مما يتقبله النظر. إذ الأصل في فعل القول أن « لا يسند على الحقيقة إلا إلى قائل فرد أو قل بعبارة أدقّ إنّ المقول لا يمكن أن يكون له أكثر من قائل» (الشاوش ٢٠٠١ ص ٦٤٢) ولكن المعنى أن كل فرد من أفراد ذلك الجنس قد نطق بذلك اللّفظ.

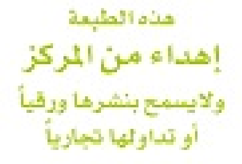
أما المجموعة (٤٨) فإن إسناد القول فيها إلى الجارحة و إلى الحيوان والجماد والأجرام و إلى سائر الموجودات يعكس مقدار توسعهم في معنى هذه الأفعال بضروب العلاقات المجازية على نحو يمكن معه لكل كائن أن يكتسب في أية لحظة، قدرة على الكلام و الدلالة. فيصير في نظر متصوره عاقلا ناطقا. و أكثر ما يكون ذلك في إسناد فعل القول نفسه فهو أكثر الأفعال الدالّة على القول استعمالا في ترجمة أنواع الدّلالات غير اللّغوية إلى اللّغة. ولهذا فإنك ترى أن القيود الدلالية على الأسماء التي تقع فاعلا للقول تكاد تكون معدومة. فلك أن تسنده إلى أي اسم شئت بشرط واحد هو أن يكون مسمّاه دالاّ بوجه من الوجوه(Gaulmyn,1986 p.318).

٢- أحكام المكوّن س١ (مفعول القول) التركيبيّة والدّلاليّة

يَرد مفعول القَول من حيث تركيبه مفردًا وجُملة. «والجُملة أكثر وقوعًا» ولكل حالة أحكام تخصّها، مثلما أنّ لهما أحكامًا يشتركان فيها.

٢,١. وقوع المفرد مفعولاً للقول

أوجه وقوع المفرد بعد القول خمسة، عند الاستراباذي (شرح الكافيه ج ٤ ص ١٧٧) أوّلها؛ «أن يكون المفرد مؤدّيا معنى الجملة فقط». وتمثيله في (٤٩)



(٤٩) أ- قلت كلامًا حقًّا (أو باطلاً أو صدقًا)

ب- يقولون على الله الكذب وهم يعلمون (آل عمران ٧٥)

ورائز وقوع المفـرد بمعنى الجملة أن يصحّ الإخبار بذلك المفـرد عن تلك الجملة، كما في (٥٠)

(٥٠) أ- زيدٌ قائم كلام حقّ (أو كلام باطل أو كلام صدق)

ب- الملائكة بنات الله كذبٌ

وممّا يجري هذا المجرى أسماء أصناف المخاطبات كالشعر والنثر والحديث والخطبة والقصيد والقافية وما شابهها، فإنها مما يقع بعد القول مؤدّيا معْنَى الخطاب عامةً ويصحّ أن تخبر بها عمّا تؤدّي معناه كقولك في (٥٠)

(٥١) أ- «الإمامة في قريش» حديث نبويّ.

ب- «مَا كل ما يتمنّى المرء يدركه» شطر بيت للمتنبّي

وثانيها؛ أن يقع المفرد مفعولاً للقول والمراد به نفس ذلك المفرد لا غير كما في قولك: قلت كلمة أو لفظة وأنت تريد معنَى الكلمة واللفظة الحقيقي. لاَ تحملها على المجاز المرسل وتمثيله في (٥٢)

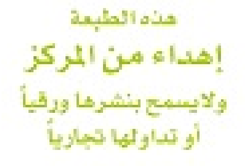
(٥٢) أ- قلت كلمةً أو لفظة هي زيد

«ويعتبر ذلك بأن يقع الاسم المنصوب بالقول خبرًا عن اللّفظ المفرد نحو زيدٌ كلمة أو لفظ» (شرح الكافية. ج ٤ ص ١٧٧)

وثالثها، أن يكون لفظًا يصلح أن يعبّر عن المفرد وعن الجملة نحو: قلتُ لفظًا فانك تقول «زيد» لفظ. و«زيدٌ قائمٌ» لفظ.

ويجعل هذا الوجه ممكنًا اتساعُ معنى بعض المفردات، إمّا وضعًا كما هو حال اللفظ في دلالته على عموم ما يتلفّظ به في هيئة الحروف المقطّعة يستوي في ذلك المهمل والمستعمل و ما يدلّ على معنى تام وما يدلّ على معنَى ناقص، وإمّا مجازًا كاستعمال الكلمة في معْنى جزء الكلام وفي معنى الكلام واستعمال القافية في جزء البيت المعروف وفي معنى البيت. لذا ساغ أن تخبر بمثل هذه المفردات عن الاسم المفرد وعن الجملة وعن الخطاب. بل قد تُخبر ببَعضها عن المهمل العاري من المعنَى كما في (٥٣)

(٥٣) أ- «ديز» لفظ لا معنَى لَهُ.



إنّ المعوّل عليه في أنواع المفرد الثلاثة المذكورة أعلاه، أن تكون أبغَضّ النّظر عمّا تعبّر عن معناه وحتّى عن وجود هذا المعنَى أصْلاً مستجيبة لقيد دلاليّ يفرضه فعل القول على مفعوله متى ورد مفردًا. إذ يتعيّن أن يكون هذا المفعول اسمًا لما يتلفّظ به ويقال. فهذا الفعل، مثلما يسم فاعله بالسّمة ناطق أو متكلّم، فإنّه يطلب من مفعوله متى وردَ مفردًا أن يكون اسمًا لما يقبل أن يتلفّظ به أو يقال énonçable (Gaulmyn. 1986, p. 319). فلا يجري في هذا الموضع إلاّ مَا كان صفة لمعنَى المقول أو صفة للفظه. لذلك تعدّ الجمل التي من قبيل (٥٤) جملاً لاحنة إذا وجّهت النصب فيها إلى فعل القول، لما ينجّر عنه من خرق قيد «القابليّة للتّلفّظ»

(٥٤) - * قال حجَرًا

-* قال حُبّا

فليس الحجرُ أو الحبّ مما يصحّ الإخبار به عن الجملة أو عن المفرد الدّال على ما يتلفّظ به.

رابع الوجوه في وقوع المفرد بعد القولأ ألاّ يُرَاد به التّعبيرُ عن الجملة أو عن المفرد. وإنما يُقصد إلى حكاية «نفس ذلك اللفظ بعينه» دون تقدير لما به يصير قولاً تامّا. كأن يتلفّظ شخص قدّامك بلفظ «زيد» ثم يسكت. ولا تجد لقوله، في المقام الذي أنت فيه مَعْنَى، فيسألك من يليك ماذا قال فلان. فتجيبه: قال «زيدٌ» ثم سَكَتَ. ولك أن تحمل الأمثلة في (٥٤) على هذا الوجه، إذا لم تعتبرها منصوبة بالقول بل محكيّة بلفظها الوارد في كلام من تحكي عنهُ.

وأكثر ما يستعمل هذا الوجه، عند الحديث عن اللغة باللغة، أي في سياق ما يعرف بالوظيفة الوصفيّة. كما ترى في الشواهد أدناه(٥٥).

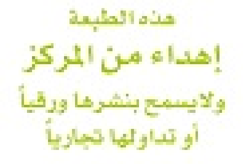
(٥٥) أ- قوله «مطلقا» أي سواء كان ما بعد الفاء شيء يجب له صدر الكلام كإنّ ومَا الناقصة أو لم يكن... (شرح الكافية، ج ٤، ص ٤٧٦)

ب- قوله تعالى «حفيظًا» حال من الكاف. و«عليهم» يتعلّق بحفيظ ويجوز أن يكون حالاً منه فيتعلّق بمحذوف. (العكبرى، التبيان في إعراب القرآن ج ١ ص ١٨٨)

ج- قوله تعالى «من أنفسهم» في موضع نصب صفة للرسول (ن.م. ج ١ ص ١٥٦)

فَـ«مُطلقا» و«حفيظا»، وكذلك «من أنفسهم» أسماء لا تعبّر عن معنَى الجملة، ولاَ هي عبارة عن لفظ آخر سواها، وإنما هي ألفاظ مفردة أوردها المتكلّم في كلامه مراعيا





صورتها التي وردت عليها في كلام آخر غير كلامه. فحكاها بالقول على نحو ما تُحكى به الجمل ومنع القول من العمل في لفظها كما منعه من العمل في لفظ الجمل. لذا لا تُعدّ الفتحة الظاهرة في آخر «مطلقًا» و«حفيظًا» ولا المقدّرة في «من أنفسهم» علامة على نصب هذه الأسماء بالمصدر السابق لها. بل هي من قبيل حكاية الصورة النطقيّة التي وردت في تلفّظ سابق. وأمّا إعرابها في السياق التركيبيّ الجديد فيكون بتقدير علامة النّصب في آخرها ممتنعا ظهورها مراعاة لأحكام الحكاية.

فالفرق بين الأوجه الثّلاثة الأولى وهذا الوجه أنّك في الأولى مخبر عن قول بغير لفظه الذي وقع به، فساغ لك أن تعمل القول في المفرد، وأنّك في هذا الوجه تورد اللّفظ المحكيَّ عينه. فلو أعملت القول لفاتك أنْ تؤدّي اللفظ كما تُلُفِّظ به في كلام سابق، وهو الغرض من الحكاية.

وممّا يزداد به الفرق بين النوعين بيانًا، أنّ المفرد في الأوجه السابقة لفظ مدلول به على معنى. ومعناه كما بيّنّا هو معنَى الجملة أو المفرد الذين يعبّر عنهما، وهما في الحالتين غيره. وهو في هذا الوجه مدلول به على نفس ذلك اللفظ كما تُلفّظ به في غير هذا الكلام.

ويترتّب على الفرق أمران:

أولهما أنّ الروائز المستعملة في تعيين ما يعبّر عنه المفرد الواقع مفعولاً للقول تتعطّل هنا. فلا معْنَى لقولك: «من أنفسهم من أنفسهم»أو «زيدٌ زيدٌ»،إذا كنت تريد بالثاني الإخبار عن الأوّل.

نَعَمْ، قد يكون لمثل الثاني: «زيد زيد» معنًى كما في قول الشاعر:

أنا أبو النّجم وشعري شعري.

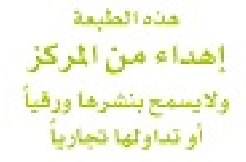
وهي الحالة التي عبّر عنها النّحاة باتّحاد المبتدأ والخبر لفظًا لا معنى (شرح الكافية، ج ١ ص ٢٥٥).

ولكن هاهنا فرق، وهو أنّ اتحاد المبتدأ والخبر مقتصر فيه في قول الشاعر على اللفظ وهو في الأوّل يشمل اللفظ والمعنَى.

والثّاني أنّ قيد الدّلالة على متلفّظ به مقول، الذي قيّدنا به المفرد الواقع مفعولاً للقول، يرتفع هنا. إذ ليس المراد بالمفرد المحكيّ الإخبار عن الأقوال، بل حكايتها. ولا حصر لما يُحكى بالقول كما سنرى.

أما الوجه الخامس في تعداد الرضيّ فقد عبّر عنه بقوله «وخامسها مفرد غير معبّر





به عن جملة ولا مفرد ولا مقصود به نفس اللفظ، فيجب أن يقدّر معه ما يكون به جملة كقوله تعالى «قال سلام قومٌ منكرون» أي عليكم السّلام» (ن.م. ج ٤ ص ١٧٦).

ومتى تدبّرنا هذا الوجه اتّضح لنا أنّه ليس من باب وقوع المفرد بعد القول، إلاّ باعتبار الظاهر. وهو بعد إصلاح لفظه بالتّقدير راجع إلى صنف الجمل المحكيّة بالقول. ولهذه أحكام نشرع الآن بالنّظر فيها.

٢,٢. أحكام الجملة الواقعة بعد القول

يجمع النّحاة على اعتبار الجملة الواقعة بعد القول، منصوبة المحلّ بكونها مفعولاً به مقولاً للقول. غير أن ورود الجمل في الموضع ليس حكرا على فعل القول. إذ تقع الجملة المفعوليّة في أربعة مواضع ذكرها النّحاة وهي:

١- المحكيّة بالقول كما في: قال: «إنّي عبد الله»

٢- التّالية للمفعول الأوّل في باب ظنّ. كقولك: ظننت زيدًا يقرأ.

٣- التالية للمفعول الثّاني في ما تعدّى إلى ثلاثة مفاعيل أصل الثاني والثالث منهما المبتدأ والخبر.

٤- المعلّقُ عنها العَمَل، في سياق الأفعال القلبيّة، نحو «سيعلم الذين ظلموا أيّ منقلب ينقلبون.» (الشعراء ٢٢٧) ونحو «عرفت من أبوك؟»

وأنت إذا تأمّلت هذه الحالات الأربع ترى أن الحالتين الثانية والثالثة منها ترجعان إلى باب الخبر وأن المفعولية طارئة فيهما. فالجملة لم تقع في موضع المفعول إلاّ إثر عملية تحويل سلّطت الفعل القلبيّ مجرّدًا أو منقولاً بالهمزة على جملة المبتدأ والخبر فنصبتهما على المفعوليّة، فأحكامها، راجعة إذن، إلى أحكام الخبر عندما يرد جملة. وليس كذلك الحالتان الأولى والرابعة. فالجملة بعد الفعل المعلّق مفعول في الأصل، نعَمْ يستثنى من ذلك الجملة المعلّق عنها في مثل (٥٦)

(٥٦) - علمت زيدًا أبو من هو؟

- أعلمتك زيدًا أبو من هو؟

فتلحق بها أصله الخبر، ولكن ليس كذلك كل تعليق ففي (٥٧) سدّت جملتا الاستفهام والنفي مسدّ ما أصله المبتدأ والخبر، فترجع إلى ما قرّره الرضيّ من أنّ أفعال القلوب متعدّية في الأصل إلى مفعول واحدٍ. وأنّ هذا المفعول قد ورد هنا جملة معلقا عنها.

(٥٧) - علمت هل زيدٌ في الدّار؟

- علمت ما زيدٌ في الدّار

والجملة في (٥٨) مفعول أصليّ بنـزع الخافض لإمكان تأويلها بمفرد مجرور: (شككتُ في كذا، ولينظر إلى كذا).

(٥٨) - شككت أزيدٌ في الدّار أم عمرو؟

- فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى (الكهف ١٩)

وكذلك في (٥٩)، فإن الأفعال المستعملة تطلب، في الأصل مفعولاً واحدًا، سدّت الجملة مسدّه ومثاله في (٥٩ أ-ب) أو أنها لازمة، في الأصل تعدّت بعد تضمينها معنى» تعرّفت «كما في (٥٩ ت)، وقد ترد الجملة المعلّق عنها بدلاً من المفرد المفعُول كما في (٥٩ ج) فتعرب كذلك بالتبعيّة لَهُ.

(٥٩) أ- عرفت. ما زيدٌ في الدّار

ب- تبيّنتُ كيف حالهُ.

ج- فكّرت: ماذا لو سألته عنها.

د- امتحنت زيدًا هل هو كريم؟

٢,٣. فرق ما بين المعلّق عنها والمحكيّة

يجمع بين الجملتين الواقعتين في محلّ المفعول به، المعلّق عنها والمحكيّة، كون الفعل لا يعمل في لفظها. ويجمع بينهما كذلك، أنّه لاَ يشترط فيهما خلافًا للجملة الواقعة خبرًا أو حالاً أو نعتًا أو ظرفًا، أن تكونا خبريّتين:

فترد المحكيّة بالقول على وجوه لا حصر لها خبرًا وإنشاء. بل إنها قد تكون لاحنة بالنّظر إلى لفظها أو معناها. فجميع أصناف الكلام التي ذكرها سيبويه في باب الاستقامة من الكلام و الإحالة يحتمل ورودها محكية بالقول دون أن يكون الحاصل من تركّبها إليه جُملاً لاحنةً.

وترد المعلّق عنهـا خبريّة وإنشائية من صنفى الاستفهام والقسم خاصّة. (قباوة، ١٩٨٣، ص ١٧١).

ولكنّ النوعين من الجمل يفترقان في ثلاثة أمور أساسيّة.

أولها: موجب منع الفعل من العمل في لفظهما.

وثانيها: إمكان تأويلها بالمفرد.

وثالثها: حقيقة ما يتضمّنانه من لفظ الإنشاء.

فالجملة المعلّق عنها سلم لفظها من التأثّر «لمجيء ما له صدر الكلام» في أوّلها، والمقصود صنف من الوحدات اللغويّة كأدوات الاستفهام والنّفي واللام الموطئة لجواب القسم وأدوات الشرط وإنّ ولعلّ وكم الخبريّة، مما حكمه أنْ يتصدّر الكلام فيمتنع من العوامل (قباوة، ١٩٨٦، ص ١٧٠). ولمّا كان ما قبلها يطلب ما بعدها، من حيث المعنى لكون الأفعال المعلّقة أفعالاً متعديّة إلى المفعول وإلى المفعولين، حصل التدافع بين موجب الإعمال وهو دخول الفعل على مطلوبه وموجب المنع وهو وجود ما لَهُ الصّدارة، فأعمل الفعل في معنى مطلوبه، أي في محلّه ومنع من العمل في لفظه، وهو المراد بالتّعليق. قال ابن يعيش «وإنّما علّقت هذه الأشياء العامل لأن لها صدر الكلام فلو عمل ما قبلها في ما بعدها لخرجت عن أن يكون لها صدر الكلام» (شرح المفصّل ج ٧ ص ٨٦). وهو قول، إذا تدبّرته تبيّن لك أنّ موجب سلامة الكلام المعلّق عنه من التأثّر، هاهنا لفظيّ. ومعناه أنّ الجملة الواقعة مفعولاً للفعل المعلّق ليست كلامًا إلاّ باعتبار ظاهر لفظها. يؤيّد هذا أمران:

أولهما: تصريحهم بأنّ الجملة مع التّعليق في تأويل المفرد كما كانت قبل التعليق (ش. الكافية ج ٤ ص ١٥٥)، بدليل أنها يعطف عليها المفرد في مثل (٦٠) والجملة المنصوبة الجزأين في مثل (٦١)

(٦٠)

ومَا كُنْتُ أدْري قَبْلَ عَزّةَ مَا البُكى ولاَ مُوجِعَاتِ القَلْبِ حَتَّى تَوَلّتِ

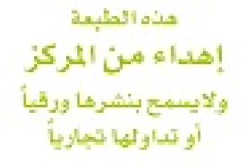
(كثير، أورده قباوة ص ١٧٨)

(٦١) علمت لزيدٌ قائمٌ وبكرًا فاضلاً

الكلام لاَ يؤوّل بالمفرد لما يترتّب عليه من التناقض بين كونه تامّا وكونه ناقصًا.

وثانيهما، أنّ الجملة بوقوعها في هذا الموضع ترجع من التّمام إلى النقصان. لا باعتبار لفظها، فهذا يسلمُ. ولكن بالنّظر إلى معناها. إذ يفقد القول ما به يكون كلامًا أي لفظًا دالاًّ على معنى تامّ يُزجيّ به عمل من صنف الأعمال التي تزجّى بالأقوال التّامة: إخبارًا واستخبارًا وأمرًا... الخ

فالاستفهام المعلّق عنه في (٦٢) استفهام لفظيّ لا معْنَى تحته



(٦٢) – علمت: أزيد في الدّار أم عمرو؟

– لم أحفل: متى قام عوّدي؟

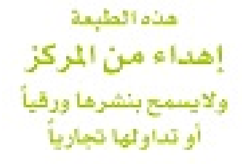
والمقصود أنّ تركّب جملة الاستفهام المعلّق عنها إلى جملة فعل القلب الخبريّة (أو غير الخبريّة) لاَ يحصل منه اثنينيّة في المعني ليكون الناتج بنية من قبيل: إخبار + استفهام. أي كلام معناه الإخبار وكلام معناه الاستفهام. وإنما يحصل من ذلك كلام واحد يزجّى به معنى واحد. وهو المعنى الذي لجملة الفعل القلبيّ، لأن تركيب الاستفهام هنا، يكون قد أُفرِغَ، بوقوعه مدْمجًا معمولاً لفعل القلب من الدلالة على معنى الاستفهام واختزل في مضمونه أي محتواه القضويّ. قال الرضيّ «واعلم أنّك إذا قلت: قد علمت من قام وجعلت منْ إمّا موصولة أو موصوفة فالمعنَى: عرفت ذات القائم بعد أن لم أعرفها؛ وإن جعلتها استفهاميّة فليس في الكلام دلالة على هذا المعنَى؛ بل المعْنَى علمت أيَّ شخص حصل منه القيامُ. وربّما كنت تعرف قبل ذلك ذات القائم وأنّه زيدٌ، مثلاً وذلك لأن كلمة الاستفهام يستحيل كونها مفعولاً (...) لاقتضائها صدر الكلام، فيكون مفعول علمت، إذن، مضمون الجملة، وهو قيام الشخص المستفهم عنه، أعني زيدًا (...) ثم اعلم أن جميع أدوات الاستفهام ترد على الوجه المذكور، أي لمجرّد الاستفهام، لا لاستفهام المتكلّم، بعد كل فعل شكّ لاَ ترجيح فيه لأحد الجانبين عن الآخر لتبيين المشكوك فيه، نحو، شككت: أزيدٌ في الدّار أم عمرو، ونسيت أو تردّدت: أأقوم أم أقعد، كما ترد بعد كل فعل يفيد العلم، كعلمت وتبيّنت ودريت وبعد كل فعل يطلب به العلم كفكّرت وامتحنت وبلوت وسألت واستفهمت وجميع أفعال الحواسّ الخمس.» (شرح الكافية ج ٤ ص ١٦٣-١٦٦).

الحاصل من التحليل أعلاه:

أ– أنّ موجب تعليق فعل الاعتقاد عن العمل في لفظ الجملة التي بعده لفظيّ، وذلك منعًا لاجتماع حكمين متعارضين على محكوم عليه واحد.

ب– أنّ ورود الإنشاء بعدها شكليّ، فالجملة في هذه الحالة غير مقصود منها معناها الذي يرشحها لتكون كلامًا. وإنّما مضمونها فإن ترجمنا هذا إلى مصطلحات نظريّة الأعمال اللغويّة قلنا إن تركّب جملة الاستفهام إلى جملة الفعل القلبيّ مشروط بتحييد مؤشر القوّة المضمنة في القول فيها واختزالها في مضمونها القضويّ الخالص.

ج– أنّها، لمـّا لم يكن معناها معنى الجملة وساوت المفرد فأُوِّلت به حلت محلّه من الإعراب.



٢,٤ لِمَ مُنِعَ فعل القول من العمل في الجملة بعده؟

إذا كان السبب في امتناع لفظ المعلّق عنها من التأثّر بعمل العامل هو ما رأيناه فما الذي يفسّر عدم إعمال القول في مفعوله إذا ورد جملة؟

الجواب البديهيّ على هذا السؤال أن يقال إنّ إرادة الحكاية هي المانع. فالقصد إلى الحكاية ترتبط به أحكام تقضي بألاّ يُتصرّف في لفظ المحكيّ حتّى كأنّ الحكاية فاصلٌ أو معلّق معنويّ كما كانت الأدوات التي لها الصّدارة معلّقات لفظيّة. وقد أخذ بعضهم بهذا الرأي فكتب الأستاذ عاشور في الفصل من أطروحته الذي خصّصه «لإعراب الحكاية وصلته بإبطال العمل في الاسم.»: «نقدّم في هذا الفصل الكلام المحكيّ باعتباره في محلّ إعرابيّ لاَ يظهر عليه التأثير الشكليّ للعامل ونؤوّله على أنّه ضرب من المنع والتعليق» (عاشور ١٩٩٩، ص ٥١٥).

فلو ذهبنا نستخرج متضمّنات هذا الرأي لقلنا: إن الجملة المحكيّة ينبغي أن تكون، قياسًا على المعلق عنها.

أ- مؤوّلة بالمفرد.

ب- غير مراد بها معناها الذي تكون به كلامًا.

وهو تخريج لا يسلم لنا من عدّة وجوه:

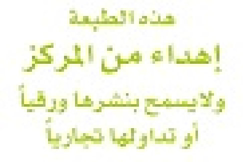
أول هذه الوجوه أن المقصود بالحكاية في حالة الكلام الواقع مفعولاً للقول أو ما فيه معناه يبدو لنا مختلفًا عن المقصود بها في غيره من ضروب الحكاية نقصد:

حكاية الأصوات، كما في «غاق غاق» لصوت الغراب و«طخ طخ» لصوت الضاحك.

- حكاية الأعلام في مثل «تأبّط شرّا» و«برق نحره» والحكاية بـ «من» و«أيّ».

- والمفرد الواقع بعد القول مرادًا به نفس ذلك اللفظ بعينه.

وآية ذلك، أنه إذا كانت الأصناف المذكورة آنفا يسلم لفظها من كل تغيير لأنّها من قبيل «الحكاية المراد بها تأدية الهيئة من غير تصرّف فيها (السكاكي، أورده الشاوش، ٢٠٠١ ص ٦٢٥)، فإن لفظ الكلام الواقع مفعولاً للقول يحتمل وجوهًا من التّصرّف لا يراعى فيها سوى وفاء اللفظ المغيّر إليه بالمعنى الذي فهم من الأصل. فلك أن تحكي كلام من قال: ما أكرم زيدًا، بكلام مثل، قال فلان: أكرم بزيدٍ. فإذا كان لفظ الكلام الأصلي ملحونًا جاز لك أن تصحّح إعرابه فتحكيه بلفظ غير لفظه الأصلي (همع الهوامع ج ١ ص ٥٠١). كما يجوز لك أن تحكيَ عن الأمم ما قالته بلسانها فتغيره إلى لسانك. كما فعل



الجاحظ بكلام المروزيّ حين حكاه بالعربيّة أولاً ثم أورده نصّه الفارسيّ:

وعلم المروزيّ أنّه لم يبق شيء يتعلّق به المتغافل والمتجاهل فقال: لو خرجت من جلدك لم أعرفك. ترجمة هذا الكلام بالفارسيّة «إكراز پوست پارون بيائي نشناستهم» (البخلاء ص ٢٢).

كل ذلك لا يغيّر من حكم الكلام الوارد بعد القول، من حيث إنّه ممتنع إعمال الفعل في لفظه. فإذا اعتبرت وجوه التّغيير هذه، مع بقاء حكم المنع من العمل، تبيّن لك أن ليس المراد بالحكاية هاهنا التّأدية الواجبة في سائر المحكيّات حتّى تكون من قبيل المعلّقات، وتكون جملتها في محلّ نصب معلّقا عنها.

٢,٥. هل تؤوّل الجملة الواقعة بعد القول بالمفرد؟

لّما كان الأصل في الإعراب أن يكون للمفرد اسما أو فعلاً مضارعًا وكان الأصل في الجملة أن تكون كلامًا قد عمل بعضه في بعض واستغنى، لم تستحقّ الجملة الإعراب حتّى تكون سادّة مسدّ المفرد مؤولة بمعناه. وليس المقصود أنَّ الجملة لا تكون ذات محلّ حتى يجوز عليها الاستبدال بالمفرد كما في (٦٣). فإن بعض الجمل المعمولة ربّما تعذّر تحويلها إليه، أولم يكن فيها ذلك إلاّ والحاصل منه عبارة مستهجنة أو غير وافيه بالمعنى كما في (٦٤)

(٦٣) أ- وسبّح بحمد ربّك حين تقوم (الطور ٤٨)

⟵ أي، حين قيامك

ب- وجاؤوا أباهم عشاءً يبكون (يوسف ١٦)

⟵ أي، باكين

(٦٤) أ- عَسَى الله يهديني

⟵ * هدايتي

ب- أم حَسِبْتُمُ أنْ تـتْرَكوا ولّما يَعْلِمِ الله الذين جاهدوا منكم (التوبة ١٦)

⟵ ؟؟

وإنّما المقصود أنّ الجملة التي هذا شأنها تنسلخ عن جمليّتها من حيث المعنى، فتنخزل في معنَى المفرد دون أن يلزم منه صحّة تقديرها به، لما قد يؤدّي إليه من فساد اللفظ

والمعنَى. وهو في ما يبدو، المقصود بقول الاستراباذي «وأمّا الجمل التي هي خبر المبتدأ أو ما أصله الخبر كخبر كان وثاني مفعولي ظننت والحال والصّفة، فليست بتقدير المفرد، ولا دليل في كونها ذات محلّ من الإعراب على كونها بتقدير المفرد» (شرح الكافيه ج٤ ص٢٤٣). لذا فإن قولنا إن الجملة «ج» قد حلت محلّ المفرد «م» أمر اعتباريّ النظر فيه إلى استحالة معنى الكلام وصيرورته من التّركبّ إلى الإفراد مقدّم على أحكام الصّيغة اللغويّة من حيث جواز استبدال اللفظ المفرد بها أو امتناعه.

فهل يصحّ تقدير الجملة المحكيّة بالمفرد؟ وهلْ يستقيم تأويل معناها بمعناه؟

من البيّن استنادًا إلى تحقيقنا في الفرق بين تأويل المعْنَى وتقدير الإعراب في الجملة ذات المحلّ أنّ المحكية لاَ يصحّ فيها لاَ هذا ولا ذاك. فأمّا امتناع تقديرها بالمفرد، فراجع إلى ما يترتّب عليه من فوات الغرض من الحكاية. وهو إيراد صورة من اللفظ المتلفّظ به في غير الكلام الذي أنت بصدده ويتّضح هذا من مقارنة(أ) بـ(ب) في (٦٥)

(٦٥) أ- قال: الله أكبر.

ب- قال الحقّ.

فاستبدال «الله أكبر»بـ«الحقّ» يجعل الكلام إخبارًا عن القول بعد أن كان حكاية لَهُ.

وأمّا امتناع تأويله بالمفرد، فيرد فيه تعليلان مختلفان من حيث مضمونهما ومن حيث النتائج النظريّة المترتّبة على كلّ منهما. وسنتولّى في ما يلي عرضهما ومناقشتهما وصولاً إلى اختيار تخريج لخصائص بنية التركيب وبنية المعنَى في الكلام القائم على الحكاية بفعل القول.

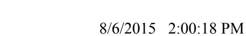
٢,٦.المحكيّ بالقول هو اللفظ مجرّدًا

أمّا التّعليل الأوّل فيمكن أن نجد أصوله في احتجاج ابن هشام لجواز وقوع المحكيّة نائبًا للفاعل كما في:

(٦٦) - قيل: الحمدُ للهّ ربّ العالمين (الزّمر، ٧٥)

قال «وهذه النّيابة مختصّة بباب القول نحو «ثم يقال هذا الذي كنتم به تكذّبون» لما قدّمناه من أنّ الجملة التي يراد بها لفظها تنزّل منزلة الأسماء المفردة» (مغني اللبيب ج ٢، ص ٤١٢)، ومضمون احتجاجه يوحي بأنّ تركّبها أمر لفظيّ لا معنًى تحته.

وقد أخذ بهذا الرأي، من المعاصرين، فخر الدين قباوة. فقال في سياق حديثه عن



الجملة ذات المحلّ «ولا بدّ من الإشارة هنا إلى الجملة المحكيّة لأنّها ليست مما يؤوّل بمفرد، مع كونها ذات محلّ إعرابيّ. ذلك لأنها ترد كالكلمة الواحدة، بمنزلة المفرد يراد لفظها لاَ معناها. فلا تقتضي التّأويل، فهي غالبًا ما تقع في موقع مفرد محذوف بعد القول أو ما يقوم مقامه فيكون لها محلّه الإعرابيّ دون تأويل» (قباوة، ١٩٨٦، ص ١٣١) ويجب، وفقا لهذا القول، ألاّ يكون فرق بين المرفوع بفعل القول أو ما في معناه في (٦٧) والمرفوع بغيره في (٦٨) لأنّ المرفوع ههنا بمنـزلة الكلمة الواحدة التي وقع عليها عمل الفعل وهي لما كانت كذلك لم يُحتج إلى تأويلها بالمفرد.

(٦٧) – قيل اقعدوا مع القاعدين (التوبة ٤٥)

(٦٨) – قُتِلَ تأبّط شرّا في بلادِ هُذيْل.

ويترتّب عليه أيضًا، أنه لا فرق بين حكاية المفرد في مثل: كتبتُ «اللهُ» أو، رأيت على خاتمه «أبو زيد». وحكاية الجمل بالقول. إذ يجب، على هذا، أن تكون كلّها من قبيل اللّفظ المراد به «نفس ذلك اللفظ بعينه» على حدّ عبارة الرّضيّ. وأمّا ما ذهب إليه قباوة من أنّ الجملة المحكيّة «غالبًا ما تقع في موقع مفرد محذوف بعد القول، أو ما يقوم مقامه» فإنّه يوحي بأنّ تسويتهم بين: «قال: إني عبد الله» و«قال هذا اللّفظ»، في سياق الاستدلال على كون المحكيّة بالقول مفعولاً بها لا مفعولاً مطلقا،يتجاوز مجرّد التّمثيل للمسألة المقصودة ليكون تمثيلا، كذلك، لكون الثانية هي الأولى في المعْنَى.

تكمن مزيّة هذا المنحى في تخريج الكلام المحكيّ بالقول، في ما يسمح به من اقتصاد في الأصول المجراة في الوصف. فترجع جملة الظّواهر المشتملة عليها الأمثلة في (٦٩) إلى أصل واحد. فهي كلّها ترد كالكلمة الواحدة حكمها حكم المفرد. لأن المراد بها لفظها.

(٦٩) أ– جاء تأبّط شرّا.

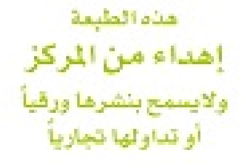
ب– ليس بقرشيّا (في جواب من سال: أليس قرشيّا؟)

ج– مَنْ زيدًا (تقوله لمن قال: رأيت زيدًا)

د– كتُبَ على خاتمه «داوود » كذا بواوين !

هـ– وسألت الشجريّ يومًا فقلت يا أبا عبد الله كيف تقول «ضربت أخاك» فقال كذاك (أي بنصب«أخاك») (ابن جنّي الخصائص ج ١ ص)

فيقول نابغة بني جعدة: أتكلمني بمثل هذا الكلام. يا خليع بني ضبيعة وقد مت



كافرًا وأقررت على نفسك بالفاحشة. وأنا لقيت النّبيّ صلى الله عليه وسلم فأنشدته...
(غفران ص ٢٣٨)

قد يجد هذا التّحليل سندًا لَهُ في جمع النّحاة لكلّ هذه الظواهر تحت تسمية واحدة هي الحكاية. إلاّ أنه ترد عليه اعتراضات عديدة، أكثرها ما يتعلّق بمسألة الإحالة على الخارج.

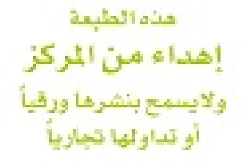
فإذا كان المحكيّ في (٦٩ أ) قد خضع لعملية تحويل أخرجته من الإحالة على ما تحيل عليه الأسماء بأصل الوضع فاستعمل علمًا على شخص بعينه- بمقتضى ضرب من الوضع الثّاني، درسه النّحاة في باب «الجُمل المحكيّة في باب التّسمية»- وإذا كان الاسمان الواقعان بعد حرف الجرّ واسم الاستفهام في (٦٩ ب) (٦٩ ج) يحكيان لفظ السائل أو المسؤول، على سبيل ترديده والإشارة إليه، فلا خارج لهما سواه، وكان المقصود من (٦٩ د) حكاية رسم غير مطابق لقواعد الإملاء ، فلا يكون للكلمة المحكيّة مرجع سوَى ذلك الرّسم نفسه، فإنّ المحكيّ بالقول ليس هذا بابه. ويتّضح لك هذا من مقارنة (٦٩ ه) بـ (٦٩ و).



فسياق الأول سياقٌ صناعيّ، يختبر فيه النّحويّ (ابن جنّي نفسه) القواعد التي استنبطها، فينظر هل هي ذاتها التي يطبّقها الأعرابيّ المتكلّم على السليقة. فمطلوبه من «كيف تقول كذا» كيف تتلفّظ به وتجعله؛ أعلى هذه الصورة من التركيب والإعراب أم على صورة غيرها؟ ولذا فإنّه لا اعتداد بمعنى الجملة «ضربت أخاك» إذا فهمنا المعْنَى بأنّه ما في صيغتها من قابليّة للإخبار عن الخارج. فأنت متى تتأمّل هذا الحوار تجد أن لاَ أحد من طرفيه -ولا القارئ بالنتيجة- معنيّ في الحقيقة بمعرفة مفسّري الضميرين: ضمير المتكلّم وضمير المخاطب، في الجملة المحكيّة «ضربت أخاك» ولاَ يغيّر من الأمر أن تتعمّد تعويضهما بما شئت من الضمائر. فيكون لك بدل الصيغة المحكيّة صيغ أخرى مثل:

كيف تقول { ضربت أخاك. / ضربتم أخاها. / ضربوا أخاك. / ضربوا أخاهم. }

ذلك أن الكلام فيها جميعًا معقود على التّمثيل بالصيغة لقاعدة إعرابيّة هي نصب



الأسماء الخمسة بالألف ورفعها بالواو، وليس الإخبار بها عن خارج، لذلك يتعطّل فيها قانون إحالة الضمائر على مفسّراتها.

وأمّا الشاهدُ الأخير، فقد ورد في سياق سرديّ معروف يحكي فيه المعرّي ما قاله النابغة الجعديّ للأعشى، وقد تناوله في المجلس بما أثار حفيظته، فقام يُوبّخه وينافح عن نفسه. وليس يُتصوّر أن يكون المقصود من الحكاية، في مثل هذا المقام، إيراد اللفظ الذي تلفظ به النابغة مجرّدًا. إذ لو كان كذلك لما كان فيه ردُّ أذيّة أو شفاء غليل. فالتوبيخ والمنافحة ليس ممّا يحصل باللفظ من حيث هو لفظ.

فهذا النوع من الحكاية –وهو الغالب في الاستعمال– ليس المقصود منه أداء اللفظ من حيث هو، فيبقى الكلام المحكيّ بالقول كلامًا متّجها إلى خارج هو غيره، يحيل عليه وإنْ على صورة مخصوصة سيأتي بيانها. فسامع مقول النابغة أو قارئه لا يتسنّى لهُ حمله على وجه من الوجوه الدّالة إذا لم تَسْمح له قرائن الحال أو المقال بتعيين مفسري ضمائر المتكلّم والمخاطب فيه.

يتضح إذن من مقارنة (٦٩ هـ) بـ(٦٩ و) أنّ إمكان اختزال الجملة «ضربت أخاك»، في مجرّد اللفظ، وامتناع ذلك مع الكلام الواقع مفعولاً للقول في نصّ المعرّي، أمرٌ يتكفّل بتعليله السياق الذي يردان فيه والقصد الذي يرمي إليه المتكلّم بالكلام الذي يمثلان جزءًا منه.

ففي نصّ ابن جنّي استعملت الجملة بعد القول والمراد التمثيل على قاعدة نحويّة، وهو سياق يقصد فيه المتكلّم إلى الحديث عن اللغة باللغة، ضمن ما يُعرفُ في الاصطلاح اللّسانيّ بالاستعمال الوصفيl'usage métalinguistique. فلا غرابة أنْ تتعطل آليّة الإحالة باللّغة على الخارج، لأن القصد التّحديث عنها في ذاتها ولذاتها.

وأمّا في نصّ المعرّي، فانه «ينبغي أن تكون الجُملة الواقعة بعد القول في هذا الكلام متلفّظًا بها بلفظ آخر في غير هذا الكلام» (شرح الكافية ج ٤ ص ١٥٧). وهذا اللفظ الأول السابق للحكاية مراد به –بلا شك– توبيخ الخصم والمنافحة عن الذّات مثلما أشرنا أعلاه. فلا مسوّغ حينئذٍ للإدّعاء بأن حكايته تجعله بمنزلة توجب اختزاله في اللّفظ. فالغرض الأصليّ من حكايته حكاية المعنى. ومن أقوى الأدلة عليه أنّ النّحاة قد منعوا التصرّف في معنى الكلام المحكيّ. وأجازوا في المقابل، تغيير لفظه إذا كان ذلك أمرا يقتضيه الوفاء بمعناه، قال الاستراباذي « ومن حيث مراعاة المعنَى الذي هو



الأصل جاز أنْ يغيّر اللفظ بشرط وفاء اللفظ المغيّر إليه بالمعنى الذي فهم من الأصل لأنّه ربّما يتعسّر أداء اللفظ المقول بعينه من بعض القائلين. فيجوز تغيير اللفظ في كلام من يتعسّر عليه ذلك... فعلى هذا لك أن تقول حكاية عمّن قال: زيدٌ قائمٌ. قال فلان: قام زيدٌ. ولهذا ترى الكتاب العزيز يُقصّ فيه عن الأمم المختلفة الألسنة باللسان العربيّ» (ش الكافية ج ٤ ص ١٧٥).

وبه يتّضحُ أنّ خزل الجملة المحكيّة في مجرّد لفظها، ومن ثمّ معاملتها معاملة ما هو في حكم المفرد أصلاً، لا يتّسق مع القصد من إيرادها بعد فعل القول. وهذا يقودنا إلى الموقف الثاني الوارد في تعليل أحكام الجملة لمحكيّة من حيث القابليّة للتأويل بالمفرد.

٢, ٧. المحكيّ بالقول كلام قائم بذاته

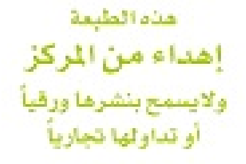
يجد هذا الموقف أصوله في تصريح النّحاة بأن المحكيّ بالقول كلام قد عمل بعضه في بعض واستغنى فامتنع من العوامل الدّاخلة عليه. وكونه كذلك، أمرٌ لا يخصّ مجرّد اللفظ وإنما المعنى أيضًا. بل لعلّه يخصّ المعنى قبل اللفظ. فإذا كانت الجملة المعلّق عنها تفقد بوقوعها في ذلك المحلّ المعنى الذي به تكون كلامًا فتختزل في مضمونها، كما رأينا، أعلاه، في مقابلة الرضيّ بين استفهام المتكلّم ومجرّد الاستفهام فإن معاني الكلام إخبارًا واستخبارًا وأمرًا ونهيًا... الخ لا تستحيل بوقوعه محكيًا بالقول. ذلك أنّ المحكيّ غير الحكاية. من حيث أنّ نسبة المعاني فيهما لا تكون لجهة واحدة «فنقل المرء قول غيره بواسطة الفعل «قال» يكون على الحكاية وهي عمليّة لا تغيّر نسبة المعاني والأعمال بل تبقيها لقائلها لا لناقلها» (الشاوش ٢٠٠١، ص٦٦٧).

ولا وجه للاعتراض على هذا، بكون المتكلّم الحاكي، أي المتلفّظ بفعل القول، قد يكون هو نفسه المتكلّم بالمحكيّ كما في (٧٠)

(٧٠)- قُلْتُ: أعطني ورقة من هذه الصفصافة حتى أرجعَ إلى الموقف فآخذ عليها جوازًا (الغفران، ص ٢٦١)



فإن المتكلّم بهذا (وهو ابن القارح) ينشئ في الحال الذي هو زمان الحكاية إخبارًا عن قول قاله في زمان سابق لزمان الحكاية. ومعنى هذا القول الأول هو عمل الأمر المحكيّ. فيكون قد أتى عملين مختلفين في زمانين مختلفين، فهو مخبر في الحال عن أمرٍ أوقعه في الماضي، ولذا فإنّ معنَى الحكاية، هنا أيضًا، غير معنى المحكيّ. فهاهنا عملان



قوليّان مختلفان لكل منهما طاقم خطاب خاصّ به. فأمّا اتحادهما في هويّة المتكلّم فأمر يحصل من مراعاة الخارج، لا بالنظر إلى عمل القول l'énonciation نفسه.

ولمّا كان اعتبار الجملة المحكيّة كلامًا يمنع من تأويلها بالمفرد، فانه لم يبق إلا أن تفرَد بحكم تتميز به من سائر الجمل التي تعْرب إعرابا محليّا.

٣ - مفارقة الحكاية

يترتب على هذا الحكم نتائج في غاية الأهميّة. فاعتبار الجملة المحكيّة كلامًا يعني، فيما يعني، أنّ الحكاية تتأسس على:

- ثنائية في المتكلم؛ فلدينا، من جهة، المتكلّم بالجُملة الحاكية أي المتلفظ بفعل القول، ولدينا من جهة ثانية المتكلّم بالجملة المحكيّة.
- ثنائية في الإحالة على الخارج. فمراجع العناصر المحيلة في الجزأين لا تحتسب بنفس الطّريقة.
- ثنائية في العمل اللغويّ المزجيّ بها.



فإذا كان ذلك كذلك فانّه ينطوي لا محالة على مفارقة صورتها أنْ يحكم على الشيء الواحد في القضية الواحدة، بحكمين مختلفين. بل نحن في الحقيقة أمام سلسلة من المفارقات يتولّد بعضها من بعض.

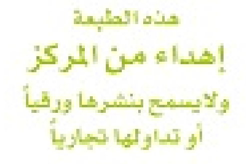
فالجملة بعد القول من ذوات المحلّ، فكان حقّها أن تؤول بالمفرد. ولكنّها، للأسباب التي ذكرناها، متعذّر فيها مثل هذا التأويل.

والحكاية كلام واحدٌ. والكلام الواحدُ حقّه أنْ يؤدّي به معنى واحد ولكننا هاهنا إزاء كلام، هو صيغة يُؤدّى بها معنيان ويُنجز بها عملان لغويّان مختلفان.

فإذا الحكاية، نصٌّ هو كلام واحدٌ باعتبار وكلامان باعتبار، هو كلام واحد إذا احتكمنا إلى القواعد المسيّرة لتقدير الإعراب وهو كلامان إذا حكّمنا المبادئ الموجّهة لتفسير المعنى.

٣,١. هل الحكاية بنية نصيّة؟

يمثل اعتبار الحكاية بنية نصيّة تتجاوز حدودها حدود الجملة أحد الحلول التي تمكّن من تلافي مظهر المفارقة الذي وضّحناه في الفقرة السابقة. ويكون ذلك بإضعاف العلاقة



الإعرابيّة بين الجملة الحاكية والجملة المحكيّة وصولاً إلى إلغاء فعل القول واعتبار الصيغة المتكونة من فعل القول والمحكيّ به بنية فرعيّة حاصلة من الرّبْط بين جملتين مستقلتين في الأصل وصيرورتها إلى حالة من التلازم، هي علاقة أقوى من الاستقلال التام، فلا تُتصوّر الواحدة منها دون الأخرى وأضعف من الاندماج النحوي الكامل. هذه العلاقة تتكفّل بتفسيرها قواعد انسجام الجمل داخل النصّ.

وقد بدا لنا أن أبرز من يمثّل هذا الاتجاه القائل بإثنينيّة الكلام في أسلوب الحكاية هي A. Banfield في كتابها: Phrases sans paroles.

٣,٢ تخريج بنفيلد لأسلوب الحكاية على اللفظ

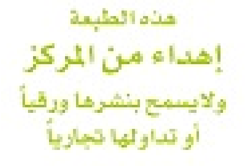
ليس من السّهل تقديم موجز بنظريّة بنفيلد في الحكاية على اللفظ discours direct لأنّ هذه النّظريّة واقعة في سياق استدلال معقّد يتناول قضايا عديدة، يتّصل بعضها بوجوه التّحديث عن الأقوال إخبارا وحكاية وتمثيلاً وبما يلابسها من حكاية الأفكار وتمثيلها ويهتم بعضها الآخر بمسائل في النّحو التوليدي التّحويليّ كالاستدلال على أنّ تواتر أبنية نحويّة أصليّة لا تقبل الرجوع إلى مقولة الجملة (المحلّلة إلى: مركب اسمي + مركب فعلي) يقتضي أنها، أي الجملة، ليست إلاّ صورة من صور تحقّق مقولة أعلَى منها هي مقولة العبارة، expression، المصطلح عليها بالعجرة «ع» le nœud E. هذه المقولة تحتمل صورًا من إعادة الكتابة تسمح بوصف التراكيب غير النّمطيّة.

والاستدلال بتعذّر اشتقاق الحكاية على المعْنَى le discours indirect من الحكاية على اللّفظ، والعكس بالعكس، وباستحالة أن تُضمّن الألفاظ الدّالة على إنشاء المتكلّم المحكيّ عنه le locuteur cité في الكلام المحكيّ بمعناهاً على أنّ صورتي الحكاية المذكورتين أصليّتان.

ويتّصل قسم ثالث من هذه القضايا بأبعاد أصوليّة في النّظريّة اللغويّة العامّة كأصل أحاديّة المتكلّم في الكلام الواحد l'unicité du sujet parlant (مقابل القول بتعدده) وحدود مفهوم الإبلاغ la communication في الإيفاء بخصائص الظّاهرة اللغويّة.

عرضنا لبعض هذه القضايا في الباب الأوّل، وسيأتي بعضها في القسم الثالث. أمّا، في هذا الموضع فيعنينا منها ما يلي:

تنطلق بنفيلد من استعراض نماذج من الأقوال المحكيّة بلفظها تتضمّن تراكيب



مغيّرة وأساليب إنشائية وضروبا من العبارات المحذوف منها أو اللاّحنة أو حتّى الواردة بلسان غير اللسان المستعمل في حكايتها لتلاحظ أن مثل هذه الأقوال يتعذّر تضمينها في كلام محكيّ بمعناه discours indirect. وكونها كذلك راجع إلى أنّها من صنف الأقوال التي لا تحكى، إن أريد الإبقاء على ما في صيغتها من العناصر المشحونة بذاتيّة المتكلّم المحكيّ عنه، إلاّ بلفظها. ومنه استنتجت أنّ المحكيّ بلفظه ليس مرادفًا للمحكيّ بمعناه. وهي طريقة أخرى في التّعبير عمّا عبّرنا عنه بتعذّر تأويل الجملة المحكيّة بالمفرد.

ولمّا كانت بنفيلد تسلّم بأن المتكلّم في العبارة لا يمكن أن يتعدّد، باعتبار أن الكلام الواحد (أو العبارة الواحدة) ينبغي أن يوافقه، في الإحالة، مرجع واحد فحسب لضمير المتكلّم تُعزى إليه جميع العناصر الموسومة بالذّاتيّة، ومرجع واحدٌ فحسب لضمير المخاطب الدّال على المتقبّل السامع وكانت حكاية هذه التراكيب العصيّة على الإدماج تفضي إلى أبنية قائمة على ثنائية العبارة، لاحتمال أن تكون الجملة الحاكية عبارةً كما في (٧١)، فإنها لم تجد بدّا من حلّ المفارقة على وجه يسلم معهُ المبدأ القاضي بوحدة المتكلّم في الكلام الواحد، وقيام الحكاية بالقول على اثنينيّة البنية التركيبيّة.

وصورة ذلك أنّ بنفيلد تحلّل الحكاية على اللفظ إلى كلامين مستقليّن (أو عبارتين، بمصطلحها)، بينهما علاقة تفسيرية rapport de juxtaposition وليس علاقة إدماج enchâssement على أية صورة من الصّور التي تفسّرها قواعد الإعراب.

أمّا الربط بين الكلامين فتتكفّل به قواعد انسجام الخطاب ممثّلة في الإشارة والحذف خاصّة.

وذلك أنها تعتبر المثال (٧١) فرعًا على أصل هو (٧٢)

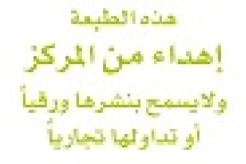
(٧١) ليتك لم تقل: أوفِ بوعدك

(٧٢) [ليتك لم تقل هذا.]ع١ [أوفِ بوعدك]ع٢

اتّجاه علاقة الإحالة.

يتم الربط بن العبارتين (= الكلامين) في (٧٢) بتطبيق قاعدة تأويليّة تقضي بأنّ





أفعال القول يمكن أن يكون مفعولها اسما مبْهَمًا (من قبيل: هذا، هذا الكلام، هذه الأبيات مايلي... الخ) يفسّره الكلام الوارد بعده.

ويتمّ اشتقاق الفرع (٧١) من أصله في (٧٢) بتطبيق قاعدة تحويليّة يحذف بمقتضاها الاسم المبهم الوارد مفعولاً للقول في الأصل، حذفًا اختياريا.

٣,٣. حدود تخريج بنفيلد للعلاقة بين فعل القول والمحكيّ به

يسمح مقترح بنفيلد لتحليل الحكاية على اللفظ بتجاوز مظهر المفارقة الذي تحدّثنا عنه أعلاه لكونه يمنع:

- أن يجتمع متكلمان على كلام واحد.
- وأن يتحقّق بالكلام الواحد أكثر من عمل لغويّ واحد من صنف الأعمال المضمنة في القول les actes illocutionnaires.

حيث لا يمكن ضمن هذا المقترح أن تُتصور علاقة إعرابيّة بين وحدتين من نوع الوحدات التي تسميها الباحثة Expression عبارة. (وهي قريبة جدّا ممّا أوّلنا به مصطلح الكلام في النحو العربي). فلا يُقبل أنْ يحلّل الكلام الواحد إلى كلامين، مثلما يدعو إليه اعتبار الحكاية بنية إعرابيّة واحدة.



غير أنّ هذا الحلّ على ما فيه من مزايا، تعارضه الأدلّة من جهتي التّركيب والدّلالة. فبالنّظر إلى مبادئ العمل والإعراب يصطدم هذا التحليل بظاهرتين يصبح لدى التعامل معهما حلاّ ذا كلفة نظريّة عالية (Van Raemdonk 2002, p. 175) الظاهرة الأولى هي إمكان عطف المفرد المنصوب على الجملة المحكيّة في مثل:

قـال:« اللهمّ نجّنا واسترنا» وكلامًا آخر شبيها به .

ولاَ بدّ أن يذكرنا هذا بعطف المفرد المنصوب على الجملة المعلق عنها كما في هذا البيت:

ومَا كُنتُ أدْري قَبْلَ عَزَّة مَا البُكَى ولا مُوجِعَاتِ القَلْبِ حَتَّى تَولّتِ

(كثير، أورده قباوة ١٩٨٣ ص ١٧٨)

وعطف المفرد على الجملة في المثالين، دليل قويّ على أنها ليست مستقلّة وأنّها ذات محلّ تسمه علامة الإعراب الظاهرة في آخر الاسم المعطوف. وذلك خلافًا لتحليل

بنفيلد.

الظاهرة الثانية، شبيهة بالأولى وتخصّ أبنية مركّبة من قبيل:

فلمّا قـال لي: أنت تستحقّ الجلدَ قلت لَهُ: لا بل أنا من يستحقّ الإحسان.

يؤدّي طرد التحليل الذي اقترحته بنفيلد في مثل هذا المثال إلى تصوّر أنواع من الأبنية غير المألوفة. إذ يفترض أن النصّ السابق يُحلّل إلى ثلاث جمل مستقلة. هذا بيانها:

ج١ : إذا قالوا (هذا) قلنا (هذا).

ج٢ : أنت تستحق الجلد.

ج٣ : لا بل أنا من يستحق الإحسان.

وهو تحليل، فيه إشكال لا محالة، لما يفضي إليه من جعل المستقل جزءًا من المدرج في غيره، لأنّ الجملتين (٢) و(٣)، هما باعتبار الأصل لا محلّ لهما وباعتبار الفرع من ذوات المحلّ لوقوعهما بدلاً من الاسم المبهم الذي قبلهما. ويظهر هذا واضحًا في الحالات التي لا يعمد فيها المتكلّم عند الربط بين الجملتين الحاكية والمحكيّة إلى حذف اسم الإشارة أو ما كان في قيمته، لأنّ هذا الحذف اختياريّ عند بنفيلد. فتكون لنا مثل النماذج الواردة في (٧٣)



(٧٣) أ- ما يقال لك الا ما قد قيل للرسل من قبلك إن ربك لذو مغفرة وذو عقاب أليم. (فصلت، ٤٣)

ب- ويتلو -جمّل الله ببقائه- هذه الآية «وهو على جمعهم إذ يشاء قدير»(غفران ص ٢٠٤)

ج-

لقد أذهلتني أم عمرو بكلمةٍ أتصْبر يوم البيْن أم لست تصبرُ

(أورده قباوة ص ٢٣٨)

ففي هذه الشواهد، ورد المقول المحكيّ بدلاً من الاسم المفرد المنصوب بفعل القول الصريح في الأول والثالث وبالفعل المقدّر في الثاني.

والجملة المبدلة من المفرد، من ذوات المحلّ. لأنها تابعة لما لهُ محلّ. (مغنى اللبيب ج ٢ صص ٤٢٤، ٤٢٥).

يتّضح بما ذكرناه أنّ تحليل بنفيلد يفسد أصولا من حيث يسعى إلى صيانة أخرى. ولعلّ الأصول التي يفسدها مقدّمة على تلك التي اقْتُرِح من أجل صيانتها. فكون المحكيّ بالقول جملة، أي بنية عاملية مكتملة وممتنعة من التأثر بالعوامل، لا يثير، في

حدّ ذاته أدْنَى إشكال، باعتبار أن وقوع الجملة في المحلّ الذي وقعت فيه هو ما يكسبها خصائصها الإعرابيّة وليس تركّبها الذاتيّ.

وأنت تلاحظ، من خلال الأمثلة والشواهد التي عارضنا بها تحليل بنفيلد أعلاه، أهميّة الإعراب المحلّي في إدماج التراكيب والأبنية الموهمة بالاستقلال بسبب انعدام الوسم اللفظي. فمن شأن مفهوم المحلّ الإعرابيّ أن يتكفل بتجاوز الجانب التركيبيّ في المفارقة التي أشرنا إليها سابقًا، إذ بمقتضاه يكون للمقول محلّ هو محلّ المفرد الذي يبدل منه هذا المقول أو المفرد الذي يعطف عليه.

يبقى علينا الآن أن نجد وجهًا لقضية الاثنينية في المتكلّم وفي العمل المزجّى بالأبنية القائمة على حكاية اللّفظ

يؤخذ، في هذا الصدد، على تحليل بنفيلد (وكذا على ما قدّمنا به نحن لدى تصويرنا لمظهر المفارقة في الحكاية) أنه يسوّى بين عملي القول les deux énonciations المكوّنين للحكاية، فيعتبر أنّهما جاريان في نفس المستوى. وهذا مخالف لما عليه حقيقة الأمور. فالعلاقة بين الجزء الحاكي (أي فعل القول ومتمّماته) والجزء المحكيّ (أي مقول القول) في الحكاية ليست علاقة تناظر أفقي أو استقلال نسبيّ كتلك التي تكون في حالتي الاستئناف والتّفسير، بل هي علاقة قائمة على نوع من التّراتب hiérarchie والتبعيّة dépendance فالجزء المحكيّ، من حيث هو عمل قول une énonciation أدنى رتبة من الجزء الحاكي، واقع في حيّزه ومتعلّق به (Bres et Verine, 2002, p.166) فنحن لا نأخذ في تحليل بنية المقول الدّاخلية إلاّ بعد استنفاذنا تحليل البنة الأساسية التي من صنف: قال لي فلان مقولاً. حيث لا نجد إلاّ متكلّما واحدًا هو الذي يضطلع بالحكاية وكلامًا واحدًا ومعنى كلاميا واحدًا. (Van Raemdonck, 2002, p. 176) ويترتّب عليه أن المتكلّم بالجزء الأوّل أي المتكلّم الحاكي مسيطر على المتكلم الثاني وأن المعنى الذي في المقول جزء من معنى القول. وليس أدّل عليه من الدور الذي يضطلع به معنى الفعل المستعمل وكذا متمّماته من الظرف والحال في توجيه المخاطب بالحكاية إلى حمل الكلام المحكيّ على هذا المعنى أو ذاك وفي صياغة العلاقة بين المقول المحكيّ وقائله وبينه وبين حاكيه صياغة تسم هذا المعنى بقيم إضافية وتكشف عن جهة الاعتقاد التي يحمل عليها كلّ منهما مضمون المقول.

٤. توسط فعل القول للمقول وتأخّره عنه: إعمال أمْ إلغاء؟

٤,١. تمهـيد

يثير طرح السؤال على هذا الوجه، قضايا عديدة، بعضها سابقٌ للجواب عليه. فإمكان توسّط فعل القول للمقول أو تأخّره عنه كما في (٧٤) من الأساليب التي قد يُشكّ في عربيّتها. لا سيّما إذا كان العثور على نماذج منها في النّصوص العربيّة الكلاسيكيّة، بل وفي معظم النّصوص الحديثة، أمرا غير متأكّد وحتّى مشكوكًا فيه.

(٧٤) – الحرب، الحرب تعود، قلت له، القصف يملأ الدّنيا، لكنّه لم يعدْ مهتمّا بالحرب.

(الوجوه البيضاء، ص ٢٣)

– لاَ شيء من هذا، قلتُ لَهَا. (ن.م. ص ٢٧)

نَعَمْ، قد يتقدّم المفعول على الفعل في سياق الإخبار كما في سياق الاستفهام. فهذا أسلوب عربيّ معهود، ولكنّ أمثلة النّحاة وشواهد الاستعمال تجعل هذا التّقديم جاريا في المفعول المفرد دون الجملة فإذا كانت أمثلة من قبيل (٧٥) لا بأس بها فإنّ إحلال الجملة محلّ المفعول المفرد تحصل منه تراكيب أدنى مقبوليّة.

(٧٥) – الحَقَّ قالتْ.

– ما شعرًا قالوا ولكن نثرا.



ولئن لم نجد في الأبواب التي حدّث فيها النّحاة عن ورود الجملة مع القول، إشارة إلى جواز تقدّمها عليه أو امتناعه، فإن بعض المعاصرين قد صرّح بمنعه. فقال عاشور «ولاَ ينقل فعل القول من أقوى مواضعه داخل الجملة ولا يتوسط ولاَ يتأخر كما في الإلغاء. فالحكاية من هذه الناحية تناظر التّعليق الوجوبيّ المحتاج إليه عند التعبير عن نقل الكلام في العلاقات الإعرابيّة المختلفة» (عاشور، ١٩٩٩، ص ٥١٦). وتناول المتوكّل نفس الظاهرة، وإن من زاوية مختلفة قليلا. فقال في سياق تخريج أمثلة مصنوعة يتقدّم فيها المفعول –وهو مركّب نعتيّ ، النعت فيه اسم موصول وصلته– على الفعل، قال «تطرح الجمل التي من قبيل: «الرّجل الذي تزوّج هندًا قابلت» أشكالاً ليس لدينا الآن من العناصر ما يكفي لمناقشته. وهو إمكان أو عدم إمكان تقدّم المفعول على الفعل إذا ورد المفعول جملةً. ونكتفي بالإشارة إلى أن بعض النّحاة العرب منعوا تقدّم المفعول على الفعل إذا كان المفعول جملة تتصدّرها «أنّ». فالجمل التي من قبيل الجملة الآتية: أنّ خالدًا نجح عرفْتُ، في رأي هؤلاء النحاة، جُمل لاحنة» (المتوكّل١٩٨٧، ص ٩٠)

فإذا كان الأمر على ما صوّر الباحثان، فما موجب عقد هذه الفقرة لتلك الظّاهرة؟
الحقّ أنّ ما دفعنا إلى الاهتمام بالقضيّة أمران:

أولهما أنّ بعض كتّاب العربيّة المعاصرين يستخدم هذا الأسلوب وبتواتر عال أحيانًا، فوجب أن نجد لهذا الاستعمال وجهًا. وقد بدا لنا أنّ حمل وجوده عندهم على مجرّد التأثّر بألسنة أخرى يكثر جريانه فيها، هو تفسير كلا تفسير لأنّه لا يتجاوز الوصف السطحي. فاللغات، لا يقترض بعضُها من بعضٍ الأصواتَ والألفاظ والتّراكيب اعتباطًا، ولكن وفق حاجات أهلها وخصائص أنساقها الخاصّة. فلا تكادُ تستقرّ ظاهرة من لغة في لغة أخرى، حتّى تجد لها في نظام تلك اللغة موقعا وحتى يكون لها في استعماله وظيفة. هذا إذا سلمّنا بأنّ هذا الأسلوب حادث في العربيّة بالاقتراض، وإلاّ فإن بعض وجوه الاستعمال في النّصوص القديمة يمكن أن يمهّد لبروز هذا الأسلوب، على صورته الواردة في (٧٤)

هذا الاستعمال نمثّل عليه بالنماذج الواردة في(٧٦)

(٧٦) أ- ولا يجرون قال ولا تقول مجرى الظنّ، على هذا إجماعهم الاّ بني سُليم خاصّة فإنهم يجرون باب القول أجْمع مجرى الظنّ فينصبون به قال ذلك سيبويه. وذكر أنّ أبا الخطاب حكى ذلك لهُ» (ابن هشام، شرح جمل الزّجاجي صص ٣٨٩، ٣٩٠)



ب- فلم أشبّه قول الأصمعي لهذا الرّجل حين قال «أظنّ بك وأشحّ على نصيبي منك من أنْ أعرّضه للفساد، إلاّ بقول ثمامة حين قال لابن سافرى: يا عاضّ بظر أمّه، بالنّظر منى أقول لك وبالشفقة منّى أسبّك، وذلك أنه ندم حين أعضّه، فرأى أنّ هذا القول يجعل ذلك منه يدًا ونعمةً. (البخلاء ص ٢٠٨)

فإسناد المقول في الشاهدين يحصل بعد الإتيان بلفظه. ولو عمدنا إلى هذا اللفظ فوضعناه بين علامتي تنصيص : «...» أو فصلناه عن بقيّة النص وجعلنا في أوّله العلامة الإملائيّة الدّالة على تغيّر أدوار التخاطب: (-)، لكنّا إزاء شيء مما يفعله المعاصرون في كتاباتهم لدى تأخيرهم فعل القول تعويلاً منهم على دلالة القرائن الإملائيّة على العلاقات النّحويّة.

كما أنّنا لو عمدنا، أيضا، إلى شيء من «إعادة الأمور إلى نصابها» فقدمنا فعل القول، لما كان الحاصل من هذا التّصرف كلامًا مختلفًا كثيرًا عن الكلام الأوّل، إلاّ بما يكون من حذف اسم الإشارة (ذلك) في نصّ ابن هشام لانتفاء الحاجة إليه، فيكون لنا شيء من

قبيل:

– قال سيبويه «ولا يجرون قال ولا تقول مجرى الظنّ.

– بالنظر منّي أقول لك «يا عاضّ بظر أمه» وبالشفقة منّى أسبّكُ.

وأماّ الأمر الثاني الذي حفّزنا على الاهتمام بهذا الأسلوب، فهو ما لاحظناه من إمكان تأخّر فعل القول عن المقول أو توسطه له، في الاستعمال الشفهي العفوي. وهو أمرٌ لا قبل لنا بالتمثيل عليه تمثيلاً دقيقًا لافتقارنا إلى الوسائل اللازمة لهُ. ولكنّنا نعوّل في إدراكه على تجربة القارئ وحسن إصغائه لكلام الناس لدى حكايتهم أقوال غيرهم، في مقامات الانفعال خاصّة. فنظير الحوار المصنوع في (٧٧) ليس نادرًا في مخاطباتنا اليوميّة.

(٧٧) – قداش مات من الأمريكان اليوم؟

– سبعة، قالوا في الأخبار، أربعة في الفلّوجة و ثلاثة في الرمادي.

فإذا سلّمنا بأنّ هذا الأسلوب، أسلوب عربيّ[١]، ولم نحمله على مجرّد محاكاة ما في اللغات الأخرى من وجوه التّصرّف في رتبة فعل القول محاكاة غير وظيفيّة احتجنا إلى:

– تخريج العلاقة النحويّة بين الكلام المحكيّ وفعل القول اللاحق عليه.

– وتبيّن القيم الدلالية والتخاطبية المرتبطة بهذا الوجه من وجوه العدول بالكلام عن السّنن المألوفة.



٤ , ٢ تخريج الشكل: مقول + فعل قول

لم نر أحدًا عرض لطبيعة العلاقة النحويّة بين الكلام المحكيّ وفعل القول المتأخّر عنه باستثناء الأستاذ الشاوش. وهذا وضع مفهوم إذا أخذنا في الحسبان ما ذكرناه أعلاه، بل إنّ صاحب «نحو النصّ» نفسه لم يبحث هذه القضيّة في ذاتها فلم يعرض لها في أثناء حديثه عن خصائص فعل القول العاملية والمعنويّة، وإنما تناولها في الباب الذي عقده لمنزلة الإحالة البعديّة في النحو العربيّ. فكان تخريجه لها محكومًا بسياق محدّد، هو استدلاله على بُطلان هذا النوع من الإحالة وضعف ملاءمته لأصل من أهم الأصول

١– هذا الموقف لم نسبق إليه فقد كتب الشاوش، في الفصل الأخير من أطروحته «وليس بالعزيز أن تعمد في العربيّة إلى تأخير فعل القول على الكلام المحكيّ المقول» (الشاوش، ٢٠٠١، ص١٢٥٢).

التي يتأسس عليها التّخاطب. وهو ألاّ يُستَعمل مُبْهَمٌ إلاّ وقد تقدّم عليه لفظًا أو حكمًا رافع الإبهام أي المفسّر.

عرض الشاوش لنوعين من الأبنية التي يتأخّر فيها فعل القول على المقول، يصوّرهما المثالان (أ) و(ب) في (٧٨)

(٧٨) أ- أقْبِلْ إلى هنا قال هذا وهو واقف على قمّة الجبل.

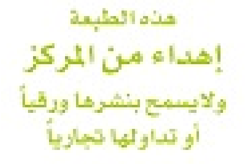
ب- لا شيء من هذا، قلت لها.

فجعل الأول داخلاً في باب الاشتغال مفضيًا إلى تحليل الصيغة اللغوية الممثل بها إلى كلامين باعتبار «أنّ فعل القول قد شغل عن العمل في المقول بالعمل في اسم الإشارة «هذا»، فإذا رمت تنظير الكلام بما يوافقه قسته على مثل قولك «زيدًا! اضربه» بتقدير «اضربـ« قبل «زيدًا» فيستوي الكلام بنظيره على النحو التّالي:

- قال أقبل إلى هنا، قال هذا وهو واقف على قمّة الجبل » (الشاوش،٢٠٠١،ص ١٢٥٢) وهو تخريج لا غُبار عليه، كما يبدو.

ورأي في الثاني إعمال فعل القول المتأخر في المحكيّ المتقدّم، فأرجع المثال المغيّر إلى أصل هو (قلت لها لا شيء من هذا)، لأن تأخير فعل القول فيه من قبيل التّأخير الذي على نيّة التّقديم. وقد احتجّ لرأيه هذا بأنّ الأصل في المقول أن يتأخر عن فعل القول وفاعله وما اتصل بهما من المتمّمات (الشاوش٢٠٠١ص١٢٥٣) وقد بدا لنا، من مقارنة عقدها صاحب «نحو النصّ» بين تقدّم فعل القول وتأخّره، أنه لا يرى فرقًا، في المعنَى، بين الترتيبين. فجعله مما تفرضه على المتكلّم خطيّة العلامة اللغويّة. قال «فإذا ذكرنا أنّ الكلام مزامنٌ للسياق المقاميّ الحادث فيه وأنّ فعل القول ومتمّماته عوضٌ عن المقام كانت لهُ صفة مزامنة نصّ القول المحكيّ بالتّبع وبالتالي: فإنّ قضيّة تقدّم أحدهما على الآخر لا تتجاوز التقدّم في اللّفظ الذي هو من مقتضيات خطّيّة الخطاب، وليس من قبيل كون أحدهما أوْلَى من الآخر، وإذا الأمر لا يخرج عن التقدّم في اللفظ لأنّ العنصرين كلاهما مزامنٌ للآخر وليس أحدهما أولى بالتقدّم من الآخر» (الشاوش٢٠٠١. ص ١٢٥٣)

ولئن ساعده هذا التخريج على التقدّم شوطًا في دحض الحاجة إلى مفهوم الإحالة البعدية في النّحو، فإنّ اعتباره تخريجًا وافيا بخصائص تأخير القول التّركيبيّة والدّلاليّة أمر قد تعارضه الأدلّة. نعم، قد يسمح هذا الحلّ، في غير الأبنية التي حملها على الاشتغال



بإرجاع الأمور إلى نصابها في الحالات التي توهم بكثرة تأخر المفسّر كما في هذا المثال الذي أورده وهو:

- اختر هذا أو ذاك، قال وقد أمسك بإحدى يديه المقصّ الكبير وأشهر بالأخرى المسدّس.

فإعمال القول المتأخر في المقول المقدّم يجعل تأخير المفسّر فيه مماثلا لتأخيره في قولك: «ضربَ غلامَه زيْدٌ» ، أي يجعله أمرًا لفظيّا لا حُكميّا. فيكون من قبيل التأخير الذي على نيّة التّقديم لتقدّم المفسّر موضعًا ومحلاًّ.

ولكنّه حلّ يُبقي كثيرًا من المسائل دون حلٍّ.

٤ , ٣.وجوه الاعتراض على إعمال القول المتأخّر

وجوه الاعتراض على إعمال فعل القول المتأخّر كثيرة:

منها أنّ هذا الفعل، شأنه شأن أفعال القلوب، عامل ضعيف، فإذا نقلته عن أقوى مواضعهِ ازداد به ضعفًا. وصار إلى حال لا يقدر معها على تناول المقول المتقدّم عليه. لذلك يكثر وروده مشتغلاً باسم يحيل على ذلك المقول، كالضمير واسم الإشارة وبعض الأسماء التي تقع مفعولاً للقول.

ويتأكّد عندنا، استبعاد إعماله متأخّرا بما نراه من استبعاد إعمال نظيره الفعل المعلّق متأخّرا. فلا شك في أن تراكيب من قبيل (٧٩) هي تراكيب لاحنة. حصل اللحن فيها من تغيير المغير، بنقل الفعل الضّعيف إلى موضع يزداد به ضَعفًا.

(٧٩) - * أزيد في الدار أم عمرو، شككت

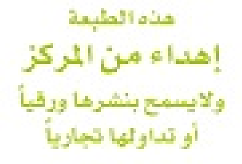
- * هل زيد في الدار عرفت

- * زيدا أبو من هو علمت

ومنها ما يتّصل بتأخير الأفعال التي فيها معنى القول دون لفظه، فإذا كان المثال (٨٠ أ) يؤوّل على أحد الوجهين: إمّا بتقدير قول محذوف عامل في المقول أو بتضمين «صرخ» اللازم معنى «قال» المتعدّي فإنّ الوجهين المذكورين يتعطلان عند إعمال الفعل «صرخ» متأخّرا في (٨٠ ب).

(٨٠) أ- صرخ بصوت مرتفع: اخرجي من هنا.

ب- اخرجي من هنا، صرخ بصوت مرتفع.



إذ يفضي اعتماد التخريج الأوّل إلى شكل غير مسموع هو:

-* اخرجي من هنا صرخ بصوت مرتفع قال.

وفي اعتماد الوجه الثاني إشكال يتمثل في أنّ إمكان شغل الفعل قال متأخرًا بمعمول يحيل على الكلام المحكيّ قبله كما في (٧٨ أ) غير وارد في حالة «صرخ» اللازم كما يدل عليه لحن كلام مثل:

-* اخرجي من هنا، صرخَ هذا.

ويحول دون إعمال القول المتأخر، كذلك، كونه لا يقبل متأخرًا تغييره إلى ما يغيّر إليه متقدّمًا. ونعني النفي والاستفهام خاصّة. (Banfield, p. 91) فالمثال الوارد في (٨١) يمكنك أن تدخل عليه النفي والاستفهام ويكون الحاصل منه جملتين سليمتين.

(٨١) - قال الوليد أمّا على هذا الوجه لا يكون والله أبدًا (البخلاء ص ٣٨)

أ- تغييرهُ الى النفي

- ما قال الوليد: أمّا على هذا الوجه لا يكون والله أبدًا.

ب) تغييره إلى الاستفهام:

- { متى / أ/ هل / لمن / في أيّ مناسبة } قال الوليد: أمّا على هذا الوجه، لا يكون والله، أبدًا؟

فإذا أخّرت فعل القول ثمّ جرّبت أنْ تغيّره إلى ما غيّرته إليه مقدّمًا حصل منه تراكيب غير مقبولة كما تراه في (٨٢)

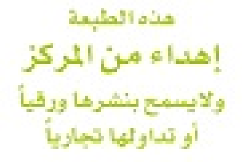
(٨٢) أمّا على هذا الوجه لا يكون والله أبدًا، قال الوليد.

أ- تغييره إلى النفي:

-* أمّا على هذا الوجه لا يكون والله أبدًا، ما قال الوليد

ب- تغييره إلى الاستفهام:

-* أمّا على هذا الوجه لا يكون والله أبدًا، { متى / أ/ هل / لِمَن / في أيّ مناسبة } قال الوليد؟



فإذا جمعت هذه الأدلّة، بعضها إلى بعض اتّضح لك أنّ إلغاء فعل القول المتأخّر أولى من إعماله. بل إنّ الإلغاء، يبدو لنا، لازمًا في هذه الحالة.

٤, ٤ دلالة الإلغاء في أفعال القول

يترتب على اعتبار فعل القول المؤخر وكذا المتوسط ملغًى حملُ الأمثلة التي ذكرناها أعلاه على اثنينية البنية العاملية، تمامًا كما تُحمل الصيغ المتضمنة فعلاً قلبيًّا مُلغًى على اثنينية البنية. وتمثيله في الحالتين في ما يلي:





والله المرأة، أجابني، امرأة أجنبيّة ولا دخل لها

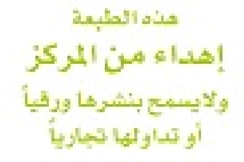
بنية عاملية٢

بنية عاملية١



ويرد على هذا التحليل، سؤال هو: إذا كان الكلام المتقدّم على فعل القول في الأمثلة أعلاه ملغًى عنه فعل القول، فكيف يكون محكيًّا وبمَ حكايته؟

للإجابة على هذا السؤال نحتاج إلى النّظر في الطريقة التي حلّ بها النحاة الإشكال المماثل في أفعال القلوب الملغاة. إذ لمّا كانت هذه الأفعال أفعالاً يدخلها المتكلّم على



مقوله لتعيين جهة الاعتقاد التي يحمله عليها فإنّ إلغاءها يطرح مسألة العلاقة بين نوع الاعتقاد الذي يخصصه الفعل ومضمون الكلام المتقدم عليه.

وهي مسألة يرد فيها جوابان: أولهما لسيبويه والثاني للاسترابادي. نستعرضهما في ما يلي ونقيس عليهما مسألة القول المُلغَى.

٤ , ٤ , ١ . الفعل القلبيّ الملغَى يدخل للإضراب عن الاعتقاد الأوّل

عقد سيبويه علاقة بين إعمال الفعل القلبيّ وكون الجملة المعمولة له صادرة، من أول أمرها، عن الاعتقاد الذي يعيّنه ذلك الفعل. ورأى أنّ إلغاء الفعل المتوسط أو المتأخّر، يدل على أنّ المتكلّم يكون قد أجرى كلامه، في أوّل إنشائه لهُ على اعتقاد ثم يدركه في الأثناء ما يوجب تغيير ذلك الاعتقاد. فيأتي الفعل القلبيّ المؤخّر أشبه ببدل الإضراب. إذ يُضرب به المتكلّم عن الاعتقاد الأوّل ويبدل منه الاعتقاد الطّارئ قال «وإنما كان التأخير [عند الإلغاء] أقوى لأنّه إنّما يجيء بالشّك بعد ما يمضي كلامه على اليقين أو بعد ما يبتدئ وهو يريد اليقين ثم يدركه الشّك كما تقول: عبد الله صاحب ذاك بلغني. وكما قال من يقول ذاك تدرى. فأخّر ما لم يعمل في أوّل كلامه. وإنّما جعل ذلك في ما بلغه بعد ما مضى كلامه على اليقين وفي ما يدري» (الكتاب، ج ١ ص ١٢٠).

فلو جرّبنا أن نقيس على هذا التحليل أمرَ فعل القول المعيّن للجهة المتكلّمة والوارد مؤخّرًا مُلغَى في الشاهد أدناه.

(٨٣) أ.- كان ذلك في المساء، الظّلمة الخفيفة وضوء النهار الشاحب، وهو يقف ببيجامته التي لم يخلعها منذ خمسة أيام.

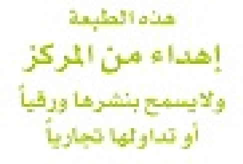
- طيّب سآكل، قال

ذهبت إلى المطبخ جلبت له صحن سبانخ ورز ورغيف خبز وبصلة.

(الوجوه البيضاء، ص ٢٥)

لكان ينبغي ، في هذه الحالة، أنْ نقول إن الحديث قد جرَى في أوّل أمره على جعل الكلام السابق لفعل القول جزءًا من كلام السارد، ثم إنه عرض لهذا، في الأثناء ما دعاه إلى الإضراب عن هذه النسبة فأسنده إلى الشخصيّة التي يخبر عنها. وهو تأويل بعيد، بالنّظر إلى أنّ تمييز المتكلّم كلام غيره من كلامه هو تمييز ضروريّ حاصل قبل التّلفّظ





بهما. فلا يُتصوّر أنْ يتكلّم المرء بكلامٍ ليس من كلامه متوهّمًا أنّه من كلامه، كما يحمل قوله على اعتقاد، متوهّما أنّه الحقّ، ثم يهجس له ولمّا ينته من التلفّظ به، ما يوجبُ تحوير ذلك الاعتقاد واستبدال غيره به.

فلا تبدو لنا المقايسة مفيدة على هذا الوجه.

٤ , ٤ , ٢.الفعل القلبيّ الملغى يدخل لضرب من تأكيد الاعتقاد الأوّل

لم يُوافق الرضيّ سيبويه على تحليله لدلالة إلغاء الفعل القلبيّ. فَلَمْ يَرَ فيه تحويرًا لاحقا لجهة الاعتقاد التي بُني عليها الكلام أوّلاً وإنّما إظهارًا لهذا الاعتقاد بعد أن كانَ مضمرًا في الكلام الأوّل. قال «وقيل الجملة المُلغى عنها في نحو: زيد قائمٌ ظننت، مبنيّة على اليقين والشّك عارضٌ بخلاف المعلق عنها. وليس بشيء لأن الفعل المُلغى لبيان ما صدر عنه مضمون الجملة من الشك أو اليقين» (شرح الكافية ج ٤ ص ١٥٦).

يؤيد هذا الرّأي أنّ الفعل الملغى لا يرد دائمًا لتحوير الاعتقاد الذي بني عليه الكلام السابق له فقد يطابق معناه ماجرى عليه ذلك الكلام بدْءًا. كما في قولك: زيدٌ فاضلٌ، علمتُ. وقولك: الله واحدٌ رأيت. حيث يفيد الكلامان الملغى عنه والملغى معنى الإثبات، الأوّل بدلالة الصيغة غير المغيرة والثّاني بمعناه المعجميّ.

وعلى هذا، فينبغي أن يكون الفعل الملغَى قد دخل لضرب من التّأكيد. أو قل لضرب من التّذكير، المراد به تحصين الكلام السابق من أن يُحمل على غير ما حمله عليه المتكلّم بدْءًا. وذلك متى شك المتكلّم في قدرة مخاطبه على النّفاذ إلى هذا الاعتقاد المضْمر.

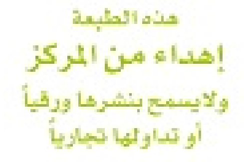
فإذا جارينا الرضيّ في تحليله هذا، فانّه ينبغي أن يكون المتكلّم بـ (٨٤)

(٨٤) أ- زيد منطلق، خلتُ

ب- عمرو فاضلٌ، علمتُ

ج- الله كريمٌ، رأيتُ

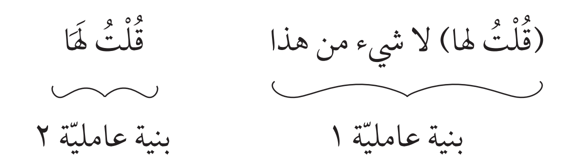
قد أجرى كلامه، في أوّل وهلة، على معنَى الظنّ في الأوّل، والاعتقاد الجازم في الثاني واليقين في الثالث، ولكنّه أضمرَ اللفظ الدّال على هذه الاعتقادات، تعويلاً منهُ على دلالة القرائن الحاليّة أو المقاليّة. ثم عرض له ما أوجب إظهار هذا الاعتقاد فأتى بالفعل الدّال عليه مؤخّرًا.



ولمّا كان هذا الفعل فعلاً ضعيفًا في نفسه لكونه غير مؤثّر ولا نافذ من الفاعل إلى المفعول، فإنّه يضعف متأخّرًا عن الوصول إلى ما قبله، خلافًا لما يكون مع معظم الأفعال، فيلغى عمله. ولهذا فإن القول باثنينية البنية العاملية، هو من قبيل صيانة الأصول المرعيّة في تقدير الإعراب من أنْ يدخلها الاضطراب فيعمل الفعل في لفظ معموله تارةً ويمنع من ذلك أخْرى. وأمّا من حيث المعنَى، فإن الفعل الملغَى يؤتى به «لبيان ما صدر عنه مضمون الجملة من الشّك أو اليقين شأنه في ذلك شأن الفعل المستعمل.

٤,٥ فعل القول الملغَى يدخل لضرب من التذكير بالمتكلّم المحكي عنه.

يفضي طرد تخريج الاستراباذي لأفعال القلوب الملغاة في باب أفعال القول المتأخّرة إلى صياغة تحليل أكثر تماسكًا يحفظ لهذا الأسلوب خصوصيّته التي يختلف بها عن الأسلوب المعهود القائم على تقديم فعل القول، ويُمكّن في الآن نفسه من تجاوز الإشكال الناتج عن قياس تأخير القول على تأخير الفعل القلبي ضمن التصوّر الذي اقترحه سيبويه. ذلك أنّ القول المُلغى لا يدخل في هذه الحالة لتحوير هويّة المتكلّم بالكلام المُلغى عنه، وإنّما لإظهاره، بعد أن كان في الكلام الأوّل مضمرًا. وعليه فإنّ نسبة الكلام إلى شخص آخر غير المتلفّظ به وكونه في حكم المحكيّ، أمرٌ حاصل منذ الوهلة الأولى. ثمّ إن المتكلّم يعمد استجابة لدواعٍ مقاميّة إلى إظهار هذا الفعل، بعد أن يتلفّظ بالكلام المحكيّ. فيكون الكلام المحكيّ محكيًا بهذا الفعل من حيث المعنَى، ومحكيّا بغيره من حيث الإعراب. وصورته أنّ تأخير القول راجع في بنيته العميقة إلى بنيتين يمكن تمثيلها كالآتي:



ويطرأ على البنيتين، عند الإنجاز، تغيير يتمثل في حذف فعل القول من الأولى، ويبقى القول الثاني دليلاً عليه ومفسّرا له. وهو شكل يشبه إلى حدّ الشكل الذي تقوم عليه بنية الاشتغال، مع فارق أنَّ فعل القول المؤخر لا يشغل دائمًا بمفعول يمنعه من العمل في الكلام المحكيّ المتقدّم عليه، ولكن يمنع من إعماله متأخّرًا ما رأينا أعلاه.



أمّا من حيث قواعد التخاطب المسيّرة له، فإنّ ورود فعل القول تاليا للكلام المقول يبدو لنا، مع تعذّر حمله على التقديم والتأخير جزءًا من خطّة تخاطبيّة مركّبة. يعمد المتكلّم في جزئها الأوّل إلى حذف فعل القول، تعويلاً منه على كفاية القرائن المقاميّة أو المقاليّة، وتأسّيا بالمعهود من كثرة حذف هذا الفعل، قبل أنْ يعرض لهُ داعٍ يجعل التّصريح بعنصر أو أكثر من العناصر المكوّنة لطاقم القوْل المحذوف أوكد من حجبه.

وهي عمليّة معقّدة لوقوعها في الصميم من قضيّة العلاقة بين المتكلّم الحاكي والكلام المحكي. وقد كنّا رفضنا أنْ تختزل هذه العلاقة في ثنائيّة القول والتلفّظ لاعتبارنا أنّ إيراد المتكلّم كلام غيره في أثناء كلامه فعل لا يمكن أن يختزل في مجرّد النّقل والمحاكاة (انظر: الفصل الرابع من الباب الأوّل) فلهذه العمليّة وظائف ودلالات متعدّدة، لذلك فإنّ الوجوه من طاقم القول المحذوف التي يستدركها المتكلّم الحاكي بواسطة فعل القول المؤخّر كثيرة.

فقد يكون في إيراد فعل القول بعد الكلام المحكيّ بمحذوف مزيدُ تخفّفٍ من المسؤولية عَنْ محتوى هذا الكلام وتأكيد لغيريّة المتكلّم به، وذلك في سياق الحجاج خاصّة. وقد يأتي به والقصد منه إبراز الهيئة الصوتيّة التي تحقّق بها ذلك الكلام في صورته الأصليّة. فيكون في ذلك عون للمخاطب على تبيّن مظاهر من معنى الكلام لا تفي به صورته المحكية. ومثاله في (٨٥)

(٨٥) - هجمت عليه ورأيت نفسي أضربه على رأسه ووجهه لكنّه لم يتحرّك. أمسكت بالملصقات وحاولت أن آخذها من بين يديه.

- اخرجي من هنا، صرخ بصوت مرتفع.

- أريد الملصقات، أجبته.(الوجوه البيضاء، ص٣٧)

وقد يقتضي تبيّن القيم المرتبطة بتأخر القول وتوضيح علاقته بالحذف تنزيل الحكاية في سياق أوسع نطاقًا من الأبنية التي يدرسها النّحو. وهو أمر يمكن أنْ نستدلّ عليه بالنّصّ الآتي المقتطع من رواية «الوجوه البيضاء»:

انتهى الطبيب من تعبئة القنينة، سَكبَ كوبًا، شرب منه قليلاً حمل القنينة والكوب وهمّ بمغادرة المطبخ... سقط كوب الماء من يده وتحطّم زجاجه، تراجع الطبيب إلى المطبخ، أضاء الضّوء فرأى مسدّسًا مشهرًا في وجهه، وعاصم يقول له هس واضعًا يده على فمِهِ. الطبيب يرتجف، ويشعر بخوف حقيقيّ، ينحني على غالون الماء، يقف

ويحاول الهرب، يركض باتجاه باب البيت... يصل إلى الباب، عاصم يطلق عليه طلقة واحدة تصيبه في ظهره، الطبيب يسقط كأنّه يريد الجلوس على الأرض، يترنّح قليلا ويغرق في الدّم.

– مات، صرخ عاصم.

أنين خفيف يرتفع.

– لا، لم يمت.

سمير يتقدم منه ويطلق رصاصة في رأسه.

– الآن مات، يلله فلنغادر المكان.

– ولكنّنا لم نأخذ شيئًا.

– الأشياء في الغرفة، والزوجة في الداخل فلنهرب.

أحمد يتقدّم باتجاه الغرفة... امرأة مليئة الرأس بالشعر الأبيض ترفع رأسها عن الوسادة.

– ما هذا لماذا تقوصون، بره يلله برّه، هذا بيتنا، اطلعوا من بيتنا.

أحمد والمسدّس في يده يطلب منها السكوت.

– أين المجوهرات، يسأل.

– لا نَملك شيئًا سرقتم كلّ شيء، لا يوجد شيء، أين هاروت، اخرجو، اخرجوا.

(الوجوه البيضاء، ص ٥٣– ٥٤)

في هذا النصّ تسرد إحدى شخصيات الرّواية وقائع اغتيال طبيب وزوجته في بيروت، زمن الحرب الأهلية. وهي تعتمد في البداية الأسلوب المعهود في سرد أحداث ماضية بالنّسبة إلى زمان الرواية، فتتالى الأفعال في صيغة الماضي. ولكنّها في اللحظة التي تقتربُ فيها الأحداث من المشهد الحاسم، مشهد الاغتيال، تنتقل إلى نمط سرديّ آخر، يرتكز على استعمال صيغة المضارع مكان صيغة الماضي، هذا النوع من السّرد، يسميه النحاة حكاية الحال الماضية «ومعنى حكاية الحال الماضية في عرف العلماء أن يفرض أنّ الزمان الماضي واقع في هذا الزّمان. فقد يعبّر عنه بلفظ المضارع، ويعبّر عنهُ بلفظ اسم الفاعل (...) وإنّما يفعل هذا في الفعل الماضي المستغرب كأنّك تحضره للمخاطب وتصوّره له ليتعجّب منه» (التهانوي،كشاف اصطلاحات الفنون ج١ص٦٩٢)

وأنت إذا تدبّرت المخاطبات المحكيّة في هذا النّص، فانّك ستلاحظ أنّها:

- قد وردت جميعها محذوفا منها فعل القول.
- وأنّ جانبًا كبيرًا منها لم يتعيّن فيه شخص القائل.
- وأنّ فعل القول قد ذكر في مناسبين، متأخّرًا عن المخاطبة المحكيّة. أي انّه قد ذكر بعد حذفه أولاً، على ما خرّجنا أعلاه فإذا أردنا أنْ نجد لهذه المميّزات الأسلوبيّة تفسيرًا فإنّنا نعتقد أنّ مفهوم حكاية الحال على نحو ما عرّفه التهانوي يتكفّل بذلك، إذ لّما كان السّياق سياق استحضار لصورة ماضية مستهجنة وكان القصد أن يُجعل القارئ كأنّه يعايشها في لحظة القراءة فإنّ الحاجة إلى أفعال القول المجعولة أصلاً لحكاية كلام متلفّظ به في زمان سابق لزمان التكلّم، تضعف فاطّرَدَ حذفها. ولكن لما كان استحضار الماضي في الحال، لا يمكنه إلاّ أن يكون جزئيّا، فإنّ السارد قد وجد هذا الأسلوب غير واف بمقصوده في مناسبتين على الأقل، فعمد إلى إظهار فعل القول لتصوير المظهر الصوتي الانفعالي من القول المحكيّ، في المناسبة الأولى (صرخ عاصم). ولتخصيص معنى الكلام المحكي في الثانية (يسأل). ولكنّه تلافى، ما يكون في إيراد هذا الفعل في موضعه، من تأكيد المسافة بين زمان الكلام المحكي وزمان الحكاية بذكره بَعْدَ الكلام المحكيّ.



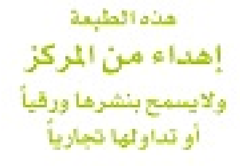
٥- الخاتـمة:

درسنا في هذا الفصل أحكام أفعال القول العامليّة، وما يرتبط بها من القيم الدلاليّة والتداوليّة. وأهمّ النتائج التي توصلنا إليها هي الآتية:

١) يُستعمل فعل القول، على غرار الفعل القلبي، معملا ومعلّقا وملغى.

٢) تشارك الجملة الواقعة بعد فعل القول نظيرتها الواقعة بعد الفعل القلبي حكمَها التركيبيَّ الإعرابيَّ، فهي مثلها واقعة في محل نصب، إلا أنها تختلف عنها اختلافا من جهة أحكامها الدلالية والتداولية.

٣) فالجملة الواقعة بعد الفعل القلبي لا يسلم لفظها من التأثّر على الأغلب، إلاّ إذا كان في أوّلها لفظٌ له صدر الكلام. فيحصل التدافع بين موجب الإعمال وهو ما في الفعل من قوّة الطّلب لما بعده، وموجب المنع وهو وجود ماله الصّدارة. فيكون التعليق حلاّ يمنع اجتماع الحكمين على اللّفظ الواحد. ولذلك اعتبر النّحاة أن الجملة المعلّق عنها الفعلُ القلبيُّ ليست جملة إلاّ باعتبار ظاهر اللّفظ. فهي بحصولها في هذا الموضع يذهب



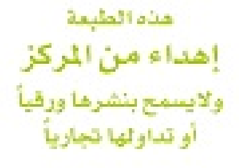
منها ما به تكون كلاما أي لفظا دالاّ على معنى من صنف المعاني التي يزجّيها المتكلّمون في التّخاطب.

٤) وأمّا الجملة المحكيّة بالقول المعلّق فقد استدللنا على أنها كلام لا يستحيل معناه بوقوعه في هذا الموقع، لقيام الحكاية على اثنينيّة القول، ولكونها بنية تسمح بالإبقاء على المعاني والأعمال منسوبة إلى قائلها لا إلى ناقلها.

وقد ناقشنا في الأثناء رأيين في بنيتها؛ الرأي الذي يختزل المحكيّ في مجرّد اللّفظ فيؤوّله بالمفرد والرأي الذي يحلّل الحكاية إلى كلامين مستقلّين، وبينّا حدود كلّ منهما.

٥) بينّا في الفقرات الأخيرة من الفصل، أن نقل فعل القول من موضعه الأصلي، بجعله يتوسّط الكلام المحكيّ أو يتأخّر عنه يوجب إلغاءه. وقد استدللنا على ذلك ببعض الحجج أبرزها رائزا النفي والاستفهام. وخلصنا إلى رأي في هذا الأسلوب، فاقترحنا إرجاعه إلى بنيتين عامليّتين، وتقدير قول محذوف في أوّل الكلام يدلّ عليه الفعل المتأخّر



خاتمة الباب الثاني

قد تمكّنا في هذا الباب من تعريف الأفعال التي نشتغل عليها تعريفاً جامعا مانعا. فميّزنا فعل القول بأنه كل فعل تضمن لفظ (القول) أو أمكن تفسيره بما فيه لفظ القول، واستقام لنا من ذلك أنّ هذا الباب الكلي يتفرّع إلى بابين جزئيّين : يكوّن الأوّلَ نفسُ القول و ما تصرف من لفظه، و يكوّن الثانيَ سائرُ ما فيه معناه .و عمدنا إلى رابطة التفسير فحلّلناها إلى علاقتين أوّليين :

أ- علاقة التخصيص، و لفظ التخصيص محمول هنا على أبسط معانيه في المعجم وهو الإفراد. و قد اعتبرنا، بذلك، أنّ الفعل (قال) « جمع في صيغة المفرد» و أنه في الأصل، حمال أوجه تتخصّص بالأفعال المكوّنة للباب الفرعيّ الثاني.

ب- علاقة التأويل وهي أيضاً محمولة على أبسط معانيها الذي هو الرجوع إلى الأوّل، و بها يُفسّر ما فيه معنى القول بما فيه لفظه.

وبيّنّا باعتماد شواهد من الاستعمال، أنّ العلاقتين تجدان أصولها في الممارسة اللغويّة العفويّة، قبل الصناعة النحويّة أو غيرها من الصناعات التي تتخذ الكلام موضوعاً لَهَا، ولذلك وسمنا التعّريف المقترح بأنّه تخاطبيّ يستند إلى قدرة المتكلّمين على إنشاء أقوال يصفون بها ظواهر في لغتهم.

ولئن استعضنا بهذا التعّريف عن تعريفات أخرى مؤسّسة على معايير صوريّة أو دلاليّة فإنّنا قد أفدنا من مادّة تلك التعريفات ومن المفاهيم التي استندت إليها خاصّة، في مسعانا إلى حصر المعاني الأساسيّة لفعل القول و الأبنية التركيبيّة الدلاليّة التي يتحقّق فيها.

و قد أدّى التحقيق في مضمون مادّة (قول) في المعاجم العربية إلى ضبط ثلاثة معان أساسيّة يستعمل فيها هذا الفعل و هي:

أ- الاعتقاد.

ب- إنشاء المقول.

ج- الإبلاغ.

فبيّنّا أنّ الأوّل هو أصل هذه المعاني و احتججنا ببساطته قياساً إلى المعنيين الآخرين، على هذه الأوّلية .و حصل عندنا من تأويل خلاف النحاة في شأن المنصوب بالقول مادّةً



نظريّة ساعدت على تثبيت هذا الاختيار أولاً، و على وصل أفعال القول بأفعال الاعتقاد ثانيا. فضبطنا ثلاث سمات تركيبيّة و ظيفية تمثل قاسما مشتركاً بين المجموعتين وهي : ضعف العمل و الرتبيّة المرونة و الاستعمال في الحكاية.

وساعد ذلك في استنتاج دلالة حديث النّحاة عن القول في أثناء حديثهم عن الأفعال التي » تستعمل و تلغى » على تصنيفهم لأفعاله. فرجح أنها فرع عندهم، على أفعال القلوب .وهو تصنيف أوفىَ بالقصد إلى ضبط خصائص أفعال القول التركيبيّة و العاملية و الدلاليّة من حملها على أفعال العطاء كما عند Tesnière و Kübler. فضبطنا خصائص فعل القول التركيبيّة الدلاليّة في بنيتين هما:

ف س٠ (قائل) س١ (مقول)

ف س٠ (قائل) س١ (مقول) ح س٢ (مقول له)

يتحقّق في الأولى المعنيان الأوّلان، و يقع التفريق بينهما بالسّمة [+لفظ]، ويتحقّق في الثانية المعنى الثالث الموافق لمحمول الابلاغ، وهو يفترق عن الثاني بما فيه من قصد الاتجاه إلى مخاطب مقصود.

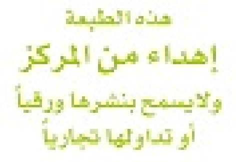
و لئن اتّضحت بما ذُكر في الفصل الثاني قوّةُ الصلّة بين أفعال القول و أفعال الاعتقاد، فقد اتجهنا في الفصل الثالث إلى التركيز على ما تختصّ به الأولى دون الثانية، ضمن ما يبدو جامعاً بينهما وهو أحكام العمل و الاعراب . فبيّنّا أنّ موجب منع أفعال القول من العمل في لفظ الجمل الواقعة بعدها، هو غير موجبه مع أفعال القلوب. و صورته أنّ تعليق الفعل القلبيّ ظاهرة لفظيّة وقعت في الكلام لمنع اجتماع حكمين إعرابيين متعارضين على محكوم عليه واحد. وليس كذلك أفعال القول،فإنّ تعليقها مرادٌ به التمكين لحكاية قول ثان هو كلام قائم بذاته. فيكون منع الفعل من العمل في هذه الحالة وسما تركيبيّا إعرابيّا لاثنينيّة القول المميّزة لأسلوب الحكاية.

وأمّا الحالات التي يتوسّط فيها فعل القول الكلام المحكيّ أو يتأخّر عنه، فقد حملناها على الإلغاء، فرجع التركيب الحاصل منها إلى بنيتين عامليّتين مستقلّتين، حُذِف من الأولى فعل القول.وقد أوّلنا تأخير هذا الفعل وإلغاءه تأويلاً تخاطبيّا، فاعتبرنا أنّه جزء من خطّة تخاطبيّة مركّبة، يعمد المتكلّم في جزئها الأوّل إلى حذف الفعل تعويلاً منه على دلالة القرائن السياقيّة، قبل أن يعرض لَهُ ما يجعل التصريح بعنصر أو أكثر من العناصر المكوّنةِ لجملة القول المحذوف بدءًا، أهمَّ من حذفه.




البابُ الثالثُ :
في أقسامِ الملحقِ بالقول الدّلاليّة والتّركيبيّة



تمهيد :

قد استقام لنا أن القول اعتقاد و إنشاء للمقول وإبلاغ. وإذا كان المعنى الأوّل تخصّصه أفعال القلوب بتفريعها لمختلف جهات الاعتقاد التي ذكرناها في الفصل الثاني من الباب السّابق، فإن المعنيين الأخيرين تخصّصهما مجموعة الأفعال التي فيها معنى القول دون حروفه. ولهذه المجموعة نعقد الباب الثالث من عملنا ،وفيه مبحثان مترابطان :

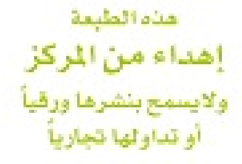
ينصبّ الأوّل على كيفيّات حصول معنى القول في ما ليس فيه لفظه ، وما يترتب على ذلك من تغيير في أحكام الأفعال المنقولة إلى هذا المعنى في التركيب والعمل ، فنحاول أن نصف هذه التغييرات وأن نفسرها باعتماد مفهوم التضمين النحوي .

ونهتمّ في المبحث الثاني بالأبنية التي يجري فيها ما تضمّن من الأفعال «رائحة» القول. فنضبط قائمة بإحدى عشرة بنية نختزلها، اعتمادًا على بعض ما نقترحه من مبادئ التصنيف، في أربعِ أصولٍ نفرّع عليها البقيّة. ونعرض في الأثناء لعلاقة هذه الأبنية الأصلية منها والفرعية بمعنيي القول والإبلاغ. كما نتوقف عند فئة أفعال الاقتوال في العربية lesverbesdélocutifs، فنحاول مستأنسين ببعض الدراسات المعاصرة أن ندخل فيها ترتيبًا ، تتّضح به أقسامها.

■ ■ ■







الفصل الأوّل:
جهات حصول معنى القول في ما ليس فيه لفظه

٠ – تمهيـد : ملاحظات أوّلية في شأن ما فيه معنى القول:

إذا استثنينا ما به جمعنا أفراد باب الأفعال التي فيها معنى القول دون لفظه وهو قابليّتها للتأويل بما فيه لفظ القول، فإن الباحث لابد أن يلاحظ في مرحلة الاستكشاف أن هذه الأفعال تفتقر إلى التجانس، سواء قصرنا نظرنا على تعريفها في المعجم أو اعتبرنا نوع التراكيب التي تدخل فيها أو بحثنا في الجوانب من حدث القول التي تخصّصها. وترصد الملاحظات الآتية أبرز مظاهر التّغاير في خصائص هذه الأفعال:

١ – لا تعتبر العودة بالاستعمال الوارد في النصوص إلى المعجم عمليّة موفقة دائما، فالكثير من الأفعال التي تستعمل في الإخبار عن الأقوال أو حكايتها أو تمثيلها والتي يمكن أن تؤوّل بالقول وفقا للتعريف الذي اقترحناه، تخلو المعاجم التي اعتمدناها من أي إشارة إلى دلالتها على القول. والكثير منها كذلك لا يدل على هذا المعنى بأصل الوضع وإنّما يحصل فيه توسّعا بضروب العلاقات المجازية.

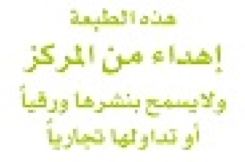
٢– بعض الأفعال محايد من حيث دلالته على مضمون المقول وبعضها يختزله في مضمونه المعجمي. وينعكس ذلك تباينا في خصائص التراكيب التي تتحقّق فيها هذه الأفعال.

٣ – فتدخل في أنماط تركيبيّة شديدة التباين:

أ– فبعضها لازم لا يستعمل إلا كذلك وبعضها لازم ويتعدى بالحرف إلى مفعول واحد أو إلى مفعولين وبعضها مُتعدّ إلى مفعول واحد ثم يتعدّى بالحرف إلى الثاني وبعضها يتعدّى بنفسه إلى مفعولين.

ب– وهي تتعدّى إلى مفاعيل ذات خصائص تركيبية متباينة تتراوح بين الاسم المفرد والجملة المحكيّة.

٤– تعيّن المفاعيل التي نقصدها أدورا مشاركة في حدث القول وهي أساسا المقول والمقول له. وتختلف الأفعال في قوة تطلبّها لهذا الدور أو ذاك. وينعكس هذا الاختلاف في عدد ما تتعدى إليه من المفاعيل المخصّصة لهذه الأدوار أولا، وفي صور تعديها إليها ثانيا وفي ترتيبها ثالثا. ولمدلول الفعل المعجمي وبنيته الاشتقاقية دور أساسي في هذه



العملية. فبعض هذه الأفعال يدمج مضمون المقول في لفظه أو في مدلوله فلا يتجسّم في مكوّن لفظي خاصّ. وبعضها الآخر يقتضي معناه المواجهة وهو ما يجعل مفعوله الأول مخصِّصا لدور المقول له أو لا يقتضيها فيدل المفعول على «المقول عنه»، أو يحتمل الأمرين فيبقى الكلام ملتبسا محتاجا إلى قرائن السياق لإزالة الإبهام.

٥ – يحيل المتلفِّظ بهذه الأفعال في الاستعمال العادي على عمل قول وتلفّظ «énonciation» هو غير القول الذي ينشئه هو. ولذا فإن اختيار هذا الفعل أو ذاك ينطوي على أهمية خاصة بالنسبة إلى ما سمّيناه– في الفصل الذي عرّفنا فيه القول– تفسيرا بالتخصيص. فإذا كان القول المحال عليه يمثل من الناحية النظرية، طاقم قول كامل فإن الأفعال المستعملة في الإخبار عنه تتباين في الوفاء بعناصر هذا الطاقم.

جملة الملاحظات السابقة تدعو إلى رصد مظاهر الاطّراد المحتملة داخل هذه المجموعة من الأفعال التي فيها معنى القول، تكون مدخلا لتبويب فرعي آخر نضبط من خلاله أنماط التركيب الأساسيّة التي تدخل فيها وأنماط المعاني الكلامية التي تسمّيها. وسنقصر هذا الفصل على محاولة الإجابة عن سؤالين أساسيين يستتبعهما ما قدّمنا به في الفصول الثلاثة السابقة.

الأول : كيف يحصل معنى القول في ما ليس فيه لفظه؟

والثاني: ما هي مظاهر التغيير الدلالي والتركيبي المترتّبة على هذه العمليّة؟

١ – ما فيه معنى القول بين المعجم والاستعمال.

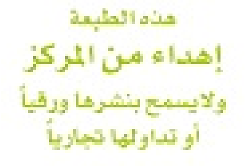
تمثّل مقارعة الاستعمال بما تسجله المعاجم مدخلا ممكنا لإجراء فرز أوّلي لطبقة الأفعال التي فيها معنى القول دون لفظه. فإذا انطلقنا من الأمثلة الواردة في (١) واستعرضنا الأفعال الدالة في سياقها على حدث قوليّ، على سبيل الإخبار عنه أو على سبيل حكايته، فإننا سنلاحظ أن المعاجم التي اعتمدناها لا تعامل هذه الأفعال بنفس المعاملة. فلها فيها منازل مختلفة يمكن حصرها في ثلاث هي:

– ما يدلّ على معنى القول بأصل الوضع.
– ما يدلّ على معنى القول دلالة تجوّز.
– ما لا تنصّ المعاجم على دلالته على معنى القول.

(١) أ- وتحدّث الناس أنّه وعده أن يـوَلّيه الشام إذا بايعه (الأغاني ج١٤ ص٣٠٨)
ب- فلما فرغ الحجّاج من حرب الجماجم ذكر فتنة ابن الأشعث وجعل يوبّخ أهل العراق ويؤنّبهم. (ن م ج١٨ ص١٣٨)
ج- وسألني المأمون عن خبره فشرحته له (ن م ج١٠ ص٨٧)
د- تلا سعيد «ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة» (الزيني ص١٠٩)
هـ- فجعل الناس يعذلون أبا العتاهية (الأغاني ج٤ ص٢٩)
و- فصاح «الخوخ الخوخ» (البخلاء ص١٢٦)
ز- زعق: كيف تلقون ربّكم يوم القيامة (الزيني ص١١١)
ح- غرق في خجل عندما مال عليه زكريا ضاحكا بيني وبينك الحق عليك أنت يا معلم أنت لا تعطيها حقها كما يجب (الزيني ص١٢٠)
ط- يتمتم عمرو «أي والله ... أي والله» (ن م ص٨٧)
ي- فغمغم الشيخ دون مبالاة:
- ولك الساعة التي أنت فيها (اللص والكلاب ص٢٠)
ز- فهمهمت : ربّي يشد لنا فيك لا من عندنا (الدقلة ص٥٢)
ك- نـتر في وجهه : يا كلب لماذا تظلم المسلمين (الزيني٢٧٧)

١, ١. الأفعال الدالة على معنى القول بأصل الوضع:

فالأفعال الواردة في (١أ) و (١ب) وهي «وعد» و «وبّخ» و«أنّب»، تثبت المعاجم أنّ دلالتها على معنى المقول دلالة مطابقة، فهي موضوعة في الأصل لتدل على نوع من أنواعه. دليلنا على ذلك أن هذا المعنى يُقدّم على غيره، متى تعدّدت معاني الفعل، ويعتد به أصلا تحمل عليه بقية المعاني .وهذا أمر يمكن أن نحتجّ له بما جاء في مادة «وعد»، قال ابن فارس في «المقاييس في اللغة» «الواو والعين والدال كلمة صحيحة تدل على تـرْجِية بقول». ويطابق هذا التعريف الاستعمال الوارد في (أ) أعلاه، حيث لا يحتمل الوعد غير القراءة القولية، من حيث أسند إلى فاعل عاقل ناطق. فإذا أسند الفعل إلى غير النّاطق في مثل قولهم «وعد اليومُ بحرّ أو قرّ ووعدت الأرض بخلافتها أو طيبها»(ابن القطاع، معجم الأفعال)، فإن هذا الاستعمال يحمل على الاستعارة من الأول. قال صاحب اللّسان «وفرس واعد يعدك جريا بعد جري وأرض واعدة



كأنّها تعد بالنبات، وسحاب واحد كأنه يعد بالمطر...».ويتضح به أن «وعد»، وكذلك «وبّخ» و«أنّب» تنتمي إلى باب فرعي مما فيه معنى القول تتميز عناصره بأن هذا المعنى أصلي فيها. فهي مرادفات للقول تواردهُ وتدل، بأصل الوضع، على ما يدل عليه. غير أن مرادفتها له ومواردتها إيّاه لا يلزم منها مطابقة مضمونها لمضمونه. فإذا كان القول الصريح يدل على إنشاء لفظ له معنى، متجه به إلى مخاطب مقصود أو غير متجه به إليه فإن هذه الأفعال تخصّص مظاهر من هذا الحدث بالتركيز إما على لفظه وإما على مضمونه وإما على المعنى الكلامي المزجّى به. ويمكن رصد هذه الوجوه في الجدول أدناه، حيث:

تضم المجموعة (١) أفعالا يرادف معناها في المعجم معنى القول أي التلفّظ باللفظ المُفهِم.

وتضم المجموعة (٢) أفعالا ترادفه، بوجه مخصوص، يقوم على اختزال لفظ المقول في لفظ الفعل، وهي فئة ذات خصائص فريدة، سنتهم بها في الفصل القادم.

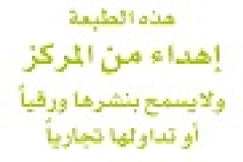
وتضم المجموعة (٣) أفعالا توارد القول بتخصيص مضمونه، فتستعمل في الأخبار عن النسبة الإسنادية التي يخبر عنها ويحكيها.

وتضم المجموعة الأخيرة (٤) أفعالا تستعمل في تسمية المعنى المزجّى بالكلام المحكي الذي يحيل عليه ويخبر عنه.



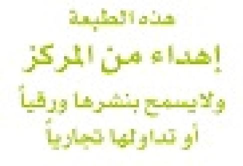
الجدول عدد: ١

المجموعة	الفعل	تفسير الفعل في المعجم
١	كلَّم	الكلام، القول معروف... (لسان العرب، كلم)
	نطَق	نطق النّاطق ينطق نطقا : تكلّم، والمنطق الكلام ... وتناطق الرجلان: «تقاولا. وناطق كل واحد منهما صاحبه، قاوله، (لسان، نطق)
	فاه	فاه بالكلام يفوه نطق ولفظ به (لسان، فوه)



٢	حيْعَل	حيعل الرجل إذا قال : حيّ على الصلاة (لسان، حيعل)
	مهْمَه	مهمه بالرجل زجره : قال له؛ مه مه ، ومه كلمة زجر (لسان، مهمه)
	هيْلَل	هيلل الرجل إذا قال : لا إله إلا الله ... (لسان، هلل)
	حأحأ	الحأحأة بالكبش أن تقول له حأ حأ زجرا (لسان، حأحأ)
٣	شبَّه	شبّهه إياه وشبّهه به تشبيها مثّله، (القاموس المحيط، الشبه)
	وصَف	الوصف وصفك الشيء بحليته ونعته (لسان، وصف)
	نسَب	نسبه ينسبه وينسبه نسبا عزاه. (لسان العرب). كلمة واحدة قياسها اتصال شيء بشيء...ومنه النسيب في الشعر إلى المرأة كأنه ذكر يتصل بها. (المقاييس في اللغة، نسب)
	أنَّب	أنّب الرجل تأنيبا... والتأنيب أشد العذل وهو التوبيخ والتثريب (لسان العرب، أنب)
٤	وعَد	كلمة صحيحة تدل على ترجية بقول (المقاييس في اللغة، وعد)
	أمَر	الأمر ضد النهي (القاموس المحيط، أمر)
	نهى	نهاه ينهاه نهيا ضد أمره. (القاموس المحيط، نهي)

خلافا للأفعال المستعملة في (١ أ) و (١ب) ولتلك المثبتة في الجدول لا تُعَدّ الأفعال المستعملة في الشواهد من (١ج) إلى (١ك) أفعال قول في الأصل لأن دلالتها عليه ليست دلالة مطابقة، ولذلك فإن المعاجم لا تورد القراءة القولية -إن أوردتها- إلا بعد إيرادها ما يعتبر قراءة مصدرا أو معنى أصليّا. هذه الحقيقة يمكن التّمثيل عليها بفعل مثل «عذل». قال ابن فارس «العين والذال واللام أصل صحيح يدل على حرّ وشدّة فيه ثم يقاس عليه ما يقاربه، من ذلك اعتذل الحر اشتد (...) ومما قيس على



هذا قولهم: عذل فلان فلانا عذلا والعذل الاسم ... وسمي هذا عذلا لما فيه من شدة ومس ولذع «(المقاييس في اللغة، عذل). غير أن المعاجم التي اعتمدناها لا تعامل معنى القول في الأفعال المذكورة وفي ما كان من قبيلها، بنفس الصورة، فعلى حين تسجل دلالة أفعال مثل «شرح» «وعذل» و«تلا» على معنى القول، بعد إيرادها ما يعد معناها الأصلي، فإنها لا تورد هذا المعنى في الأفعال الأخرى مثل «صاح» و«زعق» و«تمتم» و«غمغم» و«مال» «ونتر». وتدعو ملاحظة هذا الفرق إلى السؤال عن علّته : فما الذي يجعل المعجمي يسجل هذا المعنى في حالات ولا يسجله في أخرى؟

١ ,٢ . التعدّد الدّلالي المعجم والتعدّد الدّلالي المشتقّ.

إحدى الإجابات الواردة هاهنا تتمثّل في التفريق داخل الوحدات المعجمية متعددة الدّلالة بين صنفين : صنف يعتبر التعدّد الدلالي فيه جزءا من المخزون المعجمي المشترك، بين أفراد المجموعة اللغوية، وصنف يحصل فيه التعدد، لا بالنظر إلى ما استبطنه المتكلّمون من معاني المفردات، ولكن باعتبار ما يبدعونه في الاستعمال من وجوه التوسّع التلقائي في المعنى. يقول غاليم «إننا نميّز في هذا الإطار بين صورتين يتخّذهما التعدد الدلالي عموما بالنسبة إلى الوحدات المعجمية. فإمّا أن تتضمّن الوحدة مدخلين معجميين منفصلين متعالقين عن طريق قاعدة دلالية أو أن يكون للوحدة مدخل معجمي يخضع لتغيير دلالي في بعض السياقات نتيجة الانطباق المنتج للمباعد[١].

نسمّي الصورة الأولى تعددا دلاليّا مُمَعْجَما «Lexical polysemy »

ونسمّي الصورة الثانية تعددا دلاليّا مشتقّا «Derived polysemy» (غاليم١٩٨٧ ، ص١٦٩)

هذا التفريق، يمكن أن نمثل عليه، من خلال مقارنة ما أوردناه في شأن الفعل «عذل» بما تذكره المعاجم في مادة «صيح» جاء في المقاييس: «الصاد والياء والحاء أصل صحيح، وهو الصوت العالي، منه الصّياح والواحدة منه صيحة (...) ومما يستعار من هذا قولهم صاحت الشجرة، وصاح النبت إذا طال، كأنه لما طال وارتفع جُعل طوله كالصياح الذي يدل على الصائح. وأما التصيّح وهو تشقّق الخشب، فالأصل فيه الواو،

١- المباعد جمع مبعد ،وهي كلمة نحتها غاليم تختصر العبارة:مبدأ علاقي دلالي.

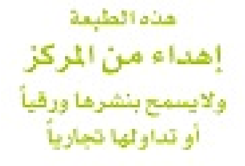
وهو التصوّح، وقد مضى، ومنه انصاح البرق انصياحا، إذا تصدّع وانشقّ.» فخروج «العذل» إلى معنى القول في (١هـ)، قد سجّلته المعاجم ونبّهت إلى نوع العلاقة بين الاستعمالين، وهي علاقة مجازية ينظّمها مبدأ استعارة المشبّه به للمشبّه. فيندرج ذلك في النوع الأول من التعدّد الدلالي. وأما دلالة الصّياح في (١ز) على القول فهي دلالة مرتبطة بالسّياق المحدّد، مادامت المعاجم لا توسع لهذا الاستعمال، على صورته هذه مكانا في المادة المستعرضة. ولعلّه من المهم أن نقف على طريقة ابن فارس في عرض هذه المادّة فقد جاء بالمعنى الأصلي أولا ومثّل عليه ثم أورد ما يستعار فيه الصياح لنوع من المشابهة واستبعد ما يشاكله في ظاهر اللّفظ وهو ليس منه وفسره. وفي كل ذلك لم يشر من قريب أو بعيد إلى استعمال الصياح في معنى القول. وعزوفه عن تسجيل هذا المعنى، ضمن المعاني التي يخرج إليها الصّياح، يتعارض مبدئيا،مع اطراد استعماله فيه،كما تشهد عليه النّماذج الواردة في (٢).

(٢)- صاح الفرزدق : هذا والله الذي أرادته الشعراء فأخطأته وبكت على الدُّيار (الأغاني ج١ ص١٢٦)

- فيصحن : هل من فداء ؟ هل من عذر يقام؟ (الغفران ص٢٤٧)

- فمسك رجل بحلقه فعًصره فصاح: معيشتي معيشتي، فتبسم وتركه (البخلاء ص٢٠٠)

فإذا جارينا غاليم في أنّ حصول معْنى القول في فعلين من قبيل «عذَل» و«صاح» يتمّ من خلال تطبيق مقولتين أو مبدأين علاقيين دلاليين ينتميان إلى مجموعة متكاملة من المقولات المفسّرة لظواهر التعدّد الدلالي في الوحدات المعجميّة بصفة عامة - وهما مبدأ المشابهة في الأوّل ومبدأ المجاورة في الثاني - فإننا لا نفهم لِمَ لـمْ يرتق استعمال «صاح» في معنى القول إلى مستوى الاستعمال المـُمَعجم رغم شيوعه في شتىّ أنواع المخاطبات. ومما يزيد هذه القضية غموضا، أنّ مفهوم المعجمة ملتبس يحتمل التأويل بطريقتين؛ الأولى يدل فيها على تخزين المتكلّمين باللغة لمعنى من المعاني التي تفيدها وحدة معجمية بالتوسّع، وذلك عندما يغلب ذلك المعنى ويشتهر فيصير بمنزلة الأصل. والثانية يدل فيها على العمليّة التاريخية المتمثّلة في تسجيل الصّناعة القاموسيّة لهذا المعنى ضمن المداخل الواردة في وصف تلك الوحدة.



فإذا افترضنا حدّا أَدنىَ من التناسب بين المستويين في تصوّر المعْجَمة واعتبرنا أن الصناعة القاموسيّة تحاكي -وإن بدرجات متفاوتة وعلى صور مختلفة- ما تستبطنه الجماعة اللغوية من المعارف الصّوتية والصرفيّة والتركيبيّة والدلاليّة، في حقبة تاريخيّة ما، فإنّنا لا نسلّم بجدوى الاحتكام إلى نفس المبادئ في تفسير حصول معنى القول في فئتي الأفعال المذكورتين. ونعتبر أنّ معالجة اللغويين لهما بطريقتين مختلفتين لا ينبغي النظر فيها إلاّ بقدر ما تكون مؤشّرا على ما يرتبط بها من قضايا لا تذكر في سياق البحث المعجمي إلاّ عرضا. وذلك أنّها من صميم التركيب.

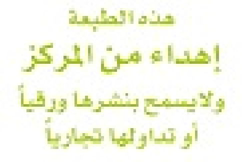
١, ٣ الأفعال المنقولة إلى معنى القول بشهادة الاستعمال والمعجم:

تمثّل الأفعال المنقولة إلى معنى القول نقلا تنصُّ عليه المعاجم، بالنسبة إلى ما لا يدلُّ على القول بأصل الوضع معظم الباب. فالقاعدة في هذا أن يخصص المعجم مدخلا للقراءة القولية متى كانت واردة في فعل من الأفعال والعكس هو الاستثناء. وقد يمهّد المعجميٌّ لهذا المدخل أو يختمه بعبارة تحدّد نوع الآليّة التي حصل بها هذا المعنى في كلمة لا تدلّ عليه بأصل الوضع ويحتوي الجدول اللاحق على نماذج مختلفة ممثّلة لخصائص هذه المجموعة من الأفعال.

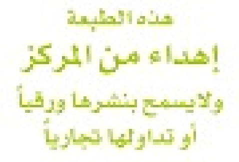


الجدول عدد: ٢

قَرَأَ	- قرأت الشيء قُرآنًا جمعته وضممت بعضَه إلى بعضٍ... وسُمّيَ القرآن لأنّه جمع القصص والأمر والنّهي والوعد والوعيد والآياتِ والسور بعضها إلى بعض(...) - وقرأ عليه السلامَ ... وأقرأه إيّاه أبلغهُ، (لسان، قرأ)
سَرَدَ	- السّرد في اللّغة تقدمة شيء إلى شيء تأتي به متّسقا بعضه في أثر بعض متتابعًا. - وسرد الحديث ونحوه يسرده سردا إذا تابعه (...) وسرد القرآن تابع قراءته. (لسان، سرد)

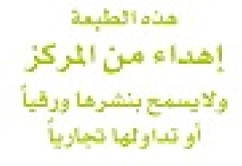


شَرَحَ	- الشين والراء والحاء أصيل يدُّل على الفتح والبيان، من ذلك شرحت الكلام وغيره شرحا إذا بيّـنته واشتقاقه من تشريح اللحم. (المقاييس، شرح)
أعْلَنَ	- أصل صحيح يدل على إظهار الشيء والإشارة إليه وظهوره، يقال عَلَنَ الأمر يعلن وأعلنته أنا (المقاييس، علن) - العِلاَن والـمُعَالنة إذا أعلن كل واحد لصاحبه ما في نفسه (لسان، علن)
كَشَفَ	- الكشف رفعك الشيء عمّا يواريه ويغطّيه (......) كشف الأمر يكشف كشفا : أظهره (لسان، كشف)
رَجَمَ	أصل واحد يرجع إلى وجه واحد وهي الحجارة ثم يستعار ذلك والذي يستعار من هذا قولهم رجمتُ فلانا بالكلام إذ شتمته ... وكأنّه إذا شتمه فقد رجمه بالكلام أي ضربه به (المقاييس، رجم)
قرّعَ	- قرَع الشيء يقرعُه قرعا ضربه (...) - والتّقريع : التأنيب و التّعنيف ، وقيل هو الإيجاع باللوم وقرّعت الرّجل إذا وبّخته وعذلته (لسان، قرع)
بكّتَ	- بَكَتُه يبكتُه وبكّته، ضربه بالسّيف والعصا ونحوهما. - بكّته تبكيتا إذا قرّعه بالعذل تقريعا وفي الحديث أنّه أُتي بشارب فقال بكّتوه. والتّبكيت التّقريع والتّوبيخ. يقال له يا فاسق أما استحييت، أما اتّقيت (لسان، بكت)
هدّدَ	هدّده، خوّفه : (القاموس المحيط، الهـدّ)
أجَابَ	المجيب هو الذي يقابل الدّعاء والسّؤال بالعطاء والقبول .. وهو اسم فاعل من أجاب يجيب. والجواب معروف : رديد الكلام (...) والإجابة: رجع الكلام تقول أجابه عن سؤاله، وقد أجابه إجابة وإجَابًا و جوابا وجَابَة (لسان، جوب)
عزّرَ	[التّعزير] جنس من الضّرب (المقاييس، عزر) - العزر اللّوم، عزره يعزره وعزّره. (القاموس المحيط، العزر)



الكلمة	المعنى
ذرَّى	– ذريت الحبّ ونحوه وذرّيته أطرته وأذهبته... (اللسان، ذرا) – وفلان يُذَرّى حَسَبَه أي يمدحُه ويرفع من شأنه (الصحاح، ذرا)
اغتَابَ	– الغين والياء والباء أصل صحيح يدلّ على تستّر الشيء عن العيون. ثمُّ يقاس من ذلك الغيب ما غاب مما لا يعلمه إلاّ الله، (المقاييس، غيب) – واغتاب الرّجل صاحبه إذا وقع فيه وهو أن يتكلّمّ خلف إنسان مستور بسوء أو بما يغمّه لو سمعه وإن كان فيه (لسان، غيب)
جَزَمَ	– جزمه يجزمه : قطعه وجزم اليمين : أمضاها وجزم الأمر قطعه قطعا لا عودة فيه ... وجزم القراءة وضع الحروف مواضعها في بيان ومهل (القاموس المحيط، جزم)
نَفَى	– النون والفاء والحرف المعتل أصيل يدلُّ على تعرية شيء من شيء وإبعاده منه. (المقاييس، نفي) – ونفى الشيء نفيا جحده (لسان، نفي)
تَلاَ	– تلا إذا اتّبع، (لسان، تلو) – تلوت القرآن تِلاوة وتُلاوة أتبعت بعضه بعضا بالقراءة. وتلوت الخبر أخبرتكه. (معجم الأفعال)
لَفَظَ	– لفظ الشيء وبالشيء يلفظ لفظا فهو ملفوظ ولفيظ : رمى. – لفظ بالشيء يلفظ لفظا تكلّم، وفي التنزيل العزيز: ما يلفظ من لفظ إلاّ لديه رقيب عتيد. (لسان، لفظ).
صَدَعَ	– صدع الشيءَ صدعا شقّهُ. – بالحق، تكلّمت به (معجم الأفعال)
أَقَرَّ	– القرّ، صب الماء دفعة واحدة (لسان، قرر) – قررت الخبر في أذنه أقرّه. أودعته. أقّر بالشيء، اعترف به (معجم الأفعال)
أَثْنَى	– والثناء ما تصف به الإنسان من مدح أو ذمّ وخصّ بعضهم به المديح وقد أثنيت عليه.(لسان، ثني)



جأر	- جَأرِت البقرةُ جؤارًا رفعت صوتها (لسان، جأر) - جأر بالدّعاء إذا رفع صوته (لسان، جأر)
تَبَجّح	- بَجَحَ بالأمر بجحًا فَرِحَ. (ابن القطّاع، معجم الأفعال) - وتبجّحَ به فَخَرَ. وفلانٌ يتبجّحُ علينا ويتمجّحُ إذا كان يهذي به إعجابًا. (لسان، بجح)

نسجّل انطلاقًا من هذا الجدول عددًا من الملاحظات نحاول من خلالها رصد أهمّ ما يترتّب على القراءة القوليّة لهذه الأفعال. وذلك في مستوى نوع العلاقة بين معناهَا الأصلي ومعناها الذي توُارد به القولَ، وفي مستوى الخصائص التركيبيّة والدّلالية المميّزة لاستعمالها في هذا المعنى الثاني.

١/ - يعدّ استعمال هذه الأفعال في معنى القول مجازا، لأنّه « كلامٌ تُجوّز به عن موضوعه الأصليّ إلى غير موضوعه الأصليّ لنوع مقارنة بينهما في الذّاتِ أو في المعْنَى » (السيوطي، المزهر ج١ ص ٣٦٥)، وتنظم هذه «المقارنة» مبادئ عبّر عنها القدامى بـ «جهات المجاز». واقترح بعض المعاصرين تسميتها بـــ «المبادئ العلاقيّة الدّلاليّة»[١]. ولئن لم تكن دراسة هذه العلاقات أو المبادئ، في حدّ ذاتها، هدف ما نحن فيه، فإنّنا نحتاج إلى التّوقّف عند علاقتين مطّردتين في الجدول أعلاه اطّرادهما في سائر الأفعال المنقولة بالمجاز إلى معْنَى القول.و هما علاقة المشابهة وعلاقة الخاصّ بالعام.

١,٣,١.علاقة المشابهة:

ويمكن رصدها في الأفعال : «قرأ» و«شرح» «ورَجَمَ» «وقرّع» «وبَكّت» و«عزّر» و«ذرّى» «وأثار» «وجزم» «وصدع» «وأثنى» «وجأر». ففيها جميعًا يخرج الفعل من معناه الأصلي إلى معنى القول بناءً على نوع مشابهة بين المعنيين. وكون خمسة من هذه الأفعال تدل في الأصل على معنى الضّرب والإصابة ثم تستعار لمعنى القول بجامع الإيجاع ليس

١- انظر محمد غاليم : التوليد الدلالي في البلاغة والمعجم، الفصل الخامس ص ١٢٧-١٦١.

من قبيل الصّدفة. ففي العربيّة كما في لغات أخرى تطّرد استعارة الأفعال الدّالة على العنف المادي والصراع لمعنى المقاولة والمجادلة ويجري تمثل المحاورات والمناظرات، وهي تفاعل لفظّي في صورة المبارزة والمقارعة «فالتصّور الاستعاري: الجدال حرب والذي يتجلّى في جمل مثل :

لا يمكن أن تدافع عن مزاعمك.

هاجم زيد مواطن الضّعف في حجّتي.

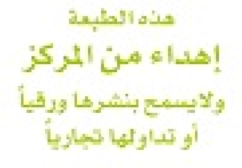
أصابت انتقاداته الهدف.

يتعلّق بنمطين مختلفين من الأشياء: الجدال (خطاب لغويّ) والحرب (صراع مسلّح) يتطلّبان إنجاز نمطين مختلفين من الأفعال، ولكنّ الجدال يُبَنْيَنُ جزئيّا ويُفهم ويُنْجَزُ ويُتَحدَّث عنه من خلال الحرب» (غاليم ١٩٨٧ ص٩٦). فاستعارة صورة العنف المادّي للمقاولة تمثل إذن أصلا كلّيا، يتخرّج عليه صور جزئية متعدّدة تمثلها الأفعال المعيّنة. ويوازي هذا الأصل الاستعاري الكلّي منحى مميّز في تمثل واقعة القول إذ لا يجرى التركيز فيها على القول من حيث هو إنشاء المقول ولا من حيث هو مضمونٌ أو عملٌ يعمله المتكلّم بذلك المقول، وإنّما من حيث هو أثرٌ متعدّ إلى المخاطب ونافذٍ فيه.

ويمثّل الصّورَ الجزئيةَ المشتقّةَ من هذا الأصل صنفان من الوحدات اللغويّة: الأفعال نفسها وعدد من التعابير الجامدة أو شبه الجامدة التي تمثّل بدائلَ لهذه الأفعال.

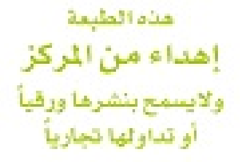
أمّا الأولى فإنّنا نورد طائفة منها في الجدول اللاحق مرفقة بتعريفها المعجمي وأمّا الثانية فنمثّل عليها بالمجموعتين (٣) و (٤) حيث تعدّ الأمثلة الواردة في (٣) تعابير نمطيّة جامدة تسجّلها المعاجم، بينما تمثّل النماذج الواردة في (٤) ترشيحا للمبدإ الاستعاري المذكور، إذ يعمد فيها المتكلّم إلى إبدال الكلام المحكيّ بلفظه من الاسم الدّال على السّلاح (نصل ثقيل، اسمّ سهامه) أو من اللفظ الدّال على أثر السّلاح (النـتر، الطعنة النجلاء).

ولابدّ أن يذكرّنا هذا بمذهب ابن جنّي وابن يعيش في اشتقاق الكلام من الكَلْم لاجتماعها في الدّلالة على شدّة التأثير والنفاذ في الأنفس والأبدان (ابن يعيش، شرح المفصّل ج١ص٢١)



الجدول عدد:٣

الفعل	معناه الأصلي	معناه الذي يرادف به القول
بَكّتَ	ضرب بالسيف والعصا ونحوهما (لسان)	التبكيت التقريع والتوبيخُ (لسان)
جَبَهَ	جَبهَه جبها صكّ جبهته (لسان)	جبهته بالكلام لقيته بما يكره وعرّبت عليه قوله (المخصّص)
صَكّ	أصل يدل عَلَى تلاقي شيئين بقوّة وشدّة حتّى كأنّ أحدهما يضرب الآخر (المقاييس)	صكّه بالحجّة قهره بها (المخصٌص)
صَلَقَ	صلقه بالعصا، ضربَه (المقاييس)	صلقه بلسانه يصلِقُه صلقا، جرحه به على المثل (المخصٌص١٢ ج١٧٨)
قَذَفَ	قذفه به أصابه (لسان)	قذف المحصنة أي سبُّهَا (لسان)
قَرَفَ	قرفْتُ الشّجرةَ إذا قَشَرت لحاءَها وقرفت جلد الرّجل إذا اقتلعته (لسان)	قرفته بسوء، رميته به. (المخصص ج١٢ ص١٧١)
لَـحَا	لحا العود لحوا ولحيا قشره (معجم الأفعال)	ولحا الرّجلَ يلْحاه لحيا سبّه لاَ غير. (معجم الأفعال)
هَـمَزَ لَـمَزَ	الأصل في الهمز واللّمز الدّفع (لسان).	اللّمز كالغمز في الوجه تلمزه بفيك بكلام خفيّ .... ورجل لُمَزة يعيبك في الوجه، ورجل هُمَزَة يعيبك بالغيب (لسان)
كَسَعَ	أصل صحيح يدلّ على نوع من الضّرب (المقاييس)	كسعت الرّجل بما ساءه إذا تكلّم فرميته على أثر قوله بكلمة تسوءه بها... (المخصٌص ج١٢ ص١٧٦)
وَصَمَ	الوصم الصّدعُ في العود من غير بَيْنُونة (لسان)	والوصم العيب في الحسب. وصَم الشيءَ عابه (لسان).



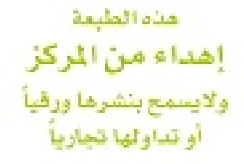
نَحَزَ	النّحز ... الضّربُ والدفّع (اللسان)	نحزته بكلمة - أوجعته بها ونحزته بحديدة وجأته (المخصّص ج١٢ ص٢٠٣)
نَزَكَ	أصيل يدلُّ على طعن أو شبيه به. منه النّزك الطّعن بالنَّيْزَكِ (المقاييس)	النّزك سوء القول في الإنسان ورميك الإنسان بغير حق (....) نزكت الرّجل إذا عبته ... (لسان.)

(٣) - مزّق الرّجل عرض أخيه (المخصصّ ج١٢ - ص ١٧٠)
- هرت عرض أخيه
- لعظه بلسانه.
- عضّه بلسانه.
- قدح في نسبه
- قدح في عرض أخيه...

(٤) - في زاوية العميان شقّ فؤاده نصل ثقيل...« الشيخ سافر في الفجر يا عمرو...» (الزيني ص٨٦)
- وفي الخارج رمى حفّـه عدوه بأسمّ أسهمه :
- نبّيعك في نخلك يا حلوف (الدقلة ص ٥٥)
- ونتر في وجهه، يا كلب لماذا تظلم المسلمين؟ لماذا تنهب أموالهم وتقول كلاما تنسبه إليّ. (الزيني ص٢٧٧)
- فذكره بالطعنة النجلاء.
- أنا لو كان نشتهي الليلة، ما يبات كان عريس، لعل ربّي يرزقه بالذرّيّة الصّالحة. (الدقلة ص)

١,٣,٢ علاقة العامّ بالخاصّ:

يمثّل التجوّز بالعامّ عن الخاصّ الأصل الثاني الأكثر اطّردا في تنظيم العلاقة بين معنى الفعل الوضعي ومعناه القوليّ المجازيّ. ويمكن التمثيل على هذه العلاقة بالأفعال: «أعلن» و«كشف» و«نفى» و«لفظ» و«تلا» و«هدّد» و«أجاب» و«أقرّ»

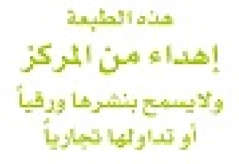


الواردة في الجدول (عدد٢) حيث يدلّ كل فعل منها على معنى عامّ يتعيّن في صورة وقائع متعدّدة ليس القول، بمعنى إنشاء المقول، إلاّ جزءا منها أو وسيلة من وسائلها. فالتّهديد عامّ في كل عمل أريد به التّخويف، خاصّ في ما كان منه وعيدا أي تخويفا بقول. و اللّفظ عامّ في كل ما يُرْمَى وقد كان في الفَم، خاصّ في اللّفظ الذي هو صوت وأخصّ منه في الصّوت ذي المعنى. وكذا التّلاوة والإجابة فإنّهما عامّان في ما كان إتباع الشيءِ الشّيءَ وما كان قبولا ومطاوعة، خاصّان في ما كان من إتباع الكلمةِ الكلمةَ أو مطاوعة المستفهِم بالجواب الذي هو رديد الكلام، وهما عملان قوليّان.

أمّا الإعلان والكشف فاسمان للبيان. والبيان على ما حدّه الجاحظ» اسم جامع لكلّ شيء كشف لك قناع المعنى وهتك الحجب دون الضّمير حتّى يفضي السّامع على حقيقته ويهجم على محصوله كائنا ما كان ذلك البيان ومن أيّ جنس كان ذلك الدّليل». (البيان والتبيين ج١ ص ٩٠). وهما، بهذا الاعتبار، ينتميان إلى صنف خاصّ من الأفعال المنقولة إلى القول، يمكن أن نسمّيها أفعال البيان. وفي الجدول (عدد٤) نماذج منها. وتتميز هذه الأفعال بدلالتها في الأصل على إظهار معنى أو إبلاغ رسالة دون تعيين للنظام العلاميّ المستعمل في ذلك. فإذا ما تمحّضت للدلالة على القول كان هذا فيها من قبيل إطلاق اللفظ الموضوع للكلّ على معنى جزئه. وبعضها يدلّ في الأصل على حركة الجارحة من اليد والكفّ والعين والحاجب، فإذا نقل إلى معنى القول رجع هذا النقل إلى علاقة المشابهة.

الجدول عدد:٤

الفعل	معناه في المعجم
بيّن / أبان	- التّبيين الإيضاح (...) وأبان يُبِينُ إبانةً فهو مبين ... ومنه قوله تعالى (حم والكتاب الـمُبِين) أي والكتاب البيّن، وقيل معنى المبين الذي أبان طرق الهدى من طرق الضّلالة، وأبان كل ما تحتاج إليه الأمّة... -البيان إظهار المقصود بأبلغ لفظ... وأصله الكشف والظهور (لسان، بين).
أعْلَنَ	- العين واللاّم والنّون أصل صحيح يدّل على إظهار الشيء والإشارة إليه وظهوره ... (المقاييس، علن) - والعِلاَن والمُعَالنة إذا أعلن كل واحد لصاحبه ما في نفسه (لسان، علن)



أوضَحَ	- اتضح وأوضح وتوضّح : بان، ووضّحه وأوضحه (القاموس المحيط)
أعلَمَ	- أعلم الفرس علّق صوفا ملونّا في الحرب (القاموس المحيط) - ويقال استَعْلِم لي خبر فلان وأَعْلِمَنيه. حتّى أعلَمه. واستعلمني الخبر فأعلمته إياه. (لسان، علم)
كشَفَ	- وكشف الأمر يكشف كشفا، أظهره (لسان، كشف)
أَوْحَى	- وحيت إليه وأوحيت، أومأت (المخصصّ ج٣١ ص٦٥١) - الوحي الإشارة والكتابة والرسالة والإبهام والكلام الخفيّ وكل ما ألقيته إلى غيرك، يقال وحيت إليه الكلام وأوحيت ... (لسان، وحي)
غَمَزَ	- الغمز الإشارة بالعين والحاجب (المخصّص ج٣١ ص٦٥١) - غمز إذا عاب وذكر بغير الجميل (المقاييس، غمز)
رمزَ	- والرّمز في اللّغة ما أشرت إليه مما يبان بلفظ بأيّ شيء أشرت إليه بيدٍ أو بعين. - الرّمز تصويت خفيّ باللسان كالهمس ويكون بتحريك الشفتين بكلام غير مفهوم باللفظ من غير إبانة بصوت إنها هو إشارة بالشفتين (لسان، رمز)
أشار	- أشار إليه وشوّر أومأ، يكون ذلك بالكفّ والعين والحاجب - أشار عليه بأمر كذا أمره به (لسان، شور)
لَمَزَ	- اللّمز، العيب في الوجه، وأصله الإشارة بالعين والرأس والشفة مع كلام خفيّ. (لسان، لـمـز)

٢- لا يؤدّي التعبير عن معنى القول بالأفعال الواردة في الجدول عدد (١) إلى تغيير ملموس في أحكامها التركيبيّة من حيث اللّزوم والتعدّي ومن حيث عدد ما تتعدّى إليه من المفاعيل. نعم قد يصير بعضها بعد نقله إلى هذا المعنى ممّا يقبل التعدّي بالحرف إلى مفعول ثان، كما هو شأن الفعل «قرأ» مثلا. فيكون لنا أصل هو « قرأ الشيء » أي جمعه، وفرع هو «قرأ عليه السّلام» أي أبلغه إيّاه. ولكنّ ورود هذا المفعول الثاني مرتبط بتمّحض الفعل للدّلالة على معنى الإبلاغ وهو أخصّ من القول كما بينّاه. ودليله بقاء الفعل على أصله التركيبيّ وهو مستعمل في معنى القول كما في (٥)

(٥) – ويقال إنّ ...رجاء العطاردي قرأ «فاتبعوني يُحْبِبْكُم اللهُ»بفتح الباء. (الغفران ص ٣٢٦)

– وقرأ بعضهم «ثم أفيضوا من حيث أفاض النّاس» بكسر السين. (الغفران ٣٦٠)

٣/ تؤكدّ الحالات التي يلتبس فيها معنى الفعل الأصليّ بمعناه الذي يرادف به القول، الملاحظة السابقة، ففي الشاهدين الواردين في (٦)، تحتمل الإشارةُ معنًى عامّا فتكون بالجارحة احتمالَها المعنى الخاصّ فتؤوّل بالقول، ويحتمل التّهديدُ أن يكون باليد احتمالَه أن يكون باللّسان أي بكلام فيه توعّدٌ وتخويفٌ.

(٦)– أشار رسول الله إلى الخلق أن يسمعوا شعر كعب بن زهير (الأغاني ج ١٧ ص ٩٣)

– فأتاه ناس من بني عجل وتهدّدوه بالقتل (الأغاني ج ١٤ ص٢٤٩)

ومثل هذا اللّبس المطّرد في عدد هامّ من أفعال الباب لا يرفعه نوع التّركيب الذي يرد فيه الفعل، إلا بصورة جزئيّة، عندما يعلّق هذا الفعل عن العمل في لفظ الكلام الذي بعده. وأمّا في غير هذه الحالة الخاصّة، فإنّ هذا التّركيب يشترك فيه المعنيان المحتمَلان، فلابدّ معه من قرائن أخرى مقاليّة أو مقاميّة يرتفع بها اللّبس.

٢– الأفعال المستعملة في معنى القول استعمالا لا توردها المعاجم :

ندرس تحت هذا العنوان فئتين من الوقائع :

تخصّ الأولى أفعالا تستعمل في النّصوص لحكاية الأقوال استعمالا مطّردا. ولكنّ المعاجم لا تنصّ على هذا الاستعمال ولا على دلالة هذه الأفعال على معنى القول. وقد ذكرنا منها في أوّل الفصل «صاح» و«زعق» و«مال» و«تمتم». ونزيد هنا «هتف» و«صرخ» و«تخافت» و«كشّ» و«أنّ» نمثّل عليها بالنّماذج النصيّة الواردة في (٧).

وتخصّ الثانية استعمال الأفعال الدّالّة على معنى القول بأصل الوضع أو المنقولة إليه نقلا ممعجما، في حكاية كلام بلفظه وهذا استعمال لا تنصّ عليه المعاجم كذلك. ويمكن أن نمثّل عليه بـ(٨) و (٩) حيث الأفعال الواردة في (٨) أفعال فيها معنى القول أصالة والأفعال المستعملة في (٩) منقولة إليه بالمجاز.

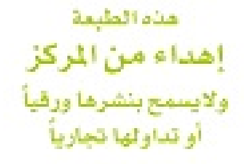
(٧)– فيهتف هاتف: أتشعر أيّها العبد المغفور له لمن هذا الشعر؟ (الغفران ص ١٧٦)

فصرخت في أيدي الزّبانيّة : يا محمد أغثني فإن لي بك حرمة « (الغفران ص ١٧٨)



يتخافتون بينهم إن لبثتم إلاّ عشرا (طه ١٠٣)
فكشّ عليه.
-حق واش (الدقلة ص ٢٨٣)
جاءت المومس والخادم يرفعانه، فنظر إليهما وأنّ، على أنّه يغنّى :
- قولو لامه راني سكران (الدقلة ص ٢٦١)
(٨)- وناداهما ربّهما ألم أنهكما عن تلكما الشّجرة وأقل لكما إن الشيطان لكما عدو مبين (الأعراف٢٢)
-رجلان من مكّة أخبرانا إنّا رأينا رجلا عريانا
-نطقت دون تفكير :
- أنت والمكّي وأنا أعبي خويا لمن تخلوني؟ (الدقلة ص ١٣٣)
- خاطبه بأدب «إذا احتجت أمرا أطرق هذا الباب بقبضتك مرّة واحدة» (الزّيني ص ١٦٢)
(٩)- تلا سعيد «ولا تلقوا بأنفسكم إلى التهلكة» (الزّيني ص ١٠٩)
- فلا يستغرب الأب بل يعلّل.
- هذاكه خايف منّك، راني نعرفهم التوانسة يخافوا منّا حنا الجريديّة... (الدّقلة ص٢٧٠)
-رتّل الشيخ بصوت هامس «إن هي إلاّ فتنتك» (اللّص والكلاب ص ١٣٣)

تتميّز الأفعال الممثّل لها في (٧) إذا ما اعتبرنا خصائصها الذّاتيّة المنصوص عليها في المعاجم، بكونها :
أ - أفعالا لازمة، لا تتعدّى فاعلها إلى مفعول به
ب - وأفعالا دالّة في الأصل على أنواع من الأصوات، الصادرة عن البشر ومنها : «صرخ» و«زعق» و«تخافت» و«أنّ» و«تمتم» أو عن حيوان، ومنها «غمغم» و«كشّ» أو عن جماد كـ «صخب» أو حتّى عن كائنات غير مرئيّة كـ «هتف» و«وسوس». ويرافق جانب من هذه الأصوات حالات انفعالية كالفزع والغضب والألم. ويرتبط بعضها الآخر بما يشبه الكلام دون أن يكون إيّاه. فالغمغمة والهمهمة والتمتمة والدندنة، ترد في محاكاة ما يسمعه المرء فيحزر أنه كلام ولكنّه لا يتبيّن فحواه.



ج- ويقبل جانب من هذه الأفعال التعدّي بحرف الجرّ إلى اسم يدلّ على من يتّجه إليه ذلك الصّوت ولا يقبل بعضها الآخر ذلك وقد تسجّل المعاجم، في هذه الحالة قراءة قوليّة للفعل المتعدّي بالحرف ومن أمثلته ما تراه في الجدول.

الجدول عدد:٥

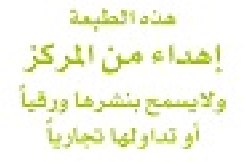
الفعل	قراءته القوليّة
صاح	المصايحة والتصايح أن يصيح القوم بعضهم ببعض (لسان، صيح)
صاتَ	وقد صات يصوت و يَصَات صوتا وأصَات وصَوَّت به : كلّه نادى، ويقال صوّت يصوّت تصويتا فهو مصوّت، وذلك إذا صوّت بإنسان فدعاه. (لسان، صوت)
هتَف	وقد هتف به هتافا أي صاح به... يقال هتفت بفلان أي دعوته، وهتفت بفلان أي مدحته (لسان، هتف)
وسْوَس	وقد وسوس وسوسة ووِسواسا بالكسر، والوسوسة والوسواس: حديث النّفس. يقال: وسوست إليه نفسُه وسوسة (لسان، وسس)

ويؤدي استعمال هذه الأفعال في حكاية كلام بلفظه إذا قصرنا نظرنا على الأمثلة الواردة في (٧) إلى إكسابها خاصيّتين :

الأولى تركيبية عامليّة وتتمثّل في تعديتها إلى مفعول به مقول بعد أن كانت لازمة، وفي تعليقها عن العمل في لفظ هذا المفعول.

والثانية دلاليّة، تتمثّل في إشرابها معنى القول وتعيّن تأويلها به.

وأمّا الأفعال الواردة في (٨) و(٩) فإنّ استعمالها في حكاية كلام بلفظه، لا يغيّر مضمونها، باعتبار أنّها تدل بنفسها على معنى القول إمّا أصالة وإمّا بنقل استقرّ في المعاجم. ولكنّه يحدث تغييرا في أحكامها التركيبيّة يمكن تمييزه من خلال مقارنة الاستعمال الوارد في (٨) و (٩) بما يمكن اعتباره استعمالا «عاديّا» لهذه الأفعال فمقارنة (أ) بـ(ب) في أزواج الشواهد الواردة في (١٠) تظهر أنواعا من التصّرف في خصائص الفعل الأصلية نجملها في:



أ- تعليق الفعل عن العمل في لفظ ما بعده، وهو التغيير الأبرز لاطّراده فيها جميعا.

ب- صيرورة المتعدّى إلى مفعول واحد بنفسه متعديا ،كذلك، إلى المفعولين ومثاله «نادى» «ووصى».

ج- صيرورة المتعدى إلى المفعول المخصّص للمقول بالحرف متعديا إليه بنفسه كما في «أخبر» و «خاطب».

(١٠) أ- ويومَ يَقـول نَادوا شركائي الذين زعمتم (الكهف ٥٢)

ب - وناداهما ربّهما ألم أنهكما عن تلك الشجرة. (الأعراف ٢٢)

ووصّينا الإنسان بوالديه إحسانا (الأحقاف ١٥)

ب- ولقد وصّينا الذين أوتوا الكتاب من قبلكم وإيّاكم أن اتّقوا الله. (النّساء ١٣١)

أ- ففعل الرّجل ذلك وجاء إليه فأخبره بلقائه إيّاه (الأغاني ج ٢ ص ٧٧)

ب - رجلان من مكّة أخبرانا   إنّا رأينا رجلا عريانا

أ- ولكنّ السلطان خاطبهم بكلام يابس (الزيني ٢١٨)

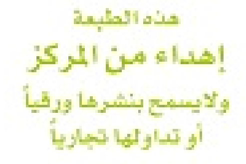
ب -خاطبه بأدب «إذا احتجت أمرا أطرق هذا الباب بقبضتك مرّة واحدة» (الزيني ص ١٦٢).

أ - يتلون آياتِ الله آناءَ اللّيلِ وهم يسجدون (آل عمران ١١٣)

ب - تلا سعيد « وَلا تلقوا بأنفسكم إلى التّهلكة» (الزيني ص ١٠٩)

فإذا ما استعدنا هنا ما كنّا ذكرناه من قبل، من أنّ نقل الأفعال إلى معنى القول نقلا معجما أساسه التوسّع بأنواع العلاقات المجازيّة لا يقارنه تغيير في أحكامها التركيبيّة - أي في صورة إفضائها إلى معمولاتها وفي عدد ما تطلبه من المفاعيل وتتعدّى إليه - أمكننا أن نتلمّس جوابا عن السؤال الذي عقدنا عليه حديثنا إلى حدّ الآن وهو : لماذا لا تعامل المعاجم الأفعال المنقولة إلى معنى القول معاملة موحّدة؟

نعتقد أن الجواب عن هذا السّؤال بالتّمييز بين النّقول المعجمة والنّقول المشتقّة سياقيّا (أي الماثلة في الاستعمال دون المعجم) وإخضاع النوعين إلى مبادئ علاقيّة دلالية موحّدة على نحو ما يقترحه غاليم (١٩٨٧ ص١٨٢-١٨٣) لا يحلّ الإشكال إلاّ بصورة جزئيّة.دليله أنّ المعاجم العربيّة لا تنصّ في حالتي الأفعال الدّالة على معنى القول بأصل الوضع (الجدول عدد:١) والأفعال الدالّة عليه بالتّجوّز (الجدول



عدد:٢) على استعمالها في حكاية الأقوال بلفظها رغم شيوع هذا الاستعمال في سائر أنواع المخاطبات. وهي تقصر هذا التّركيب على ما فيه لفظ القول دون غيره من أفعاله.

وقد بدا لنا من مقارنة الحالات التي أوردناها في هذا الفصل أنّ أساس القسمة يمكن تصويرهُ كالآتي: إنّ المعاجم لا تنصّ على دلالة فعل من الأفعال على معنى القول إلاّ في حدود ما لا يستتبع تغيرا في خصائصه التّركيبيّة العامليّة.

٣- ما فيه معنى القول وما فيه تركيب القول:

فإذا استتبع حصولُ معنى القول في فعل من الأفعال التي ليس فيها حروفه تغيّرًا في أحكامه التّركيبيّة الإعرابيّة كالذي رشح من مقارنة (أ) بـ (ب) في (١٠)، فإنّ القضيّة تصبح من صميم اختصاص النّحويّ، لأنّ مدارها عندئذ ليس على ما يكون للّفظ من معنى بأصل الوضع أو بالنّقول المجازيّة بل على ما يطرأ فيه من خصائص تركيبيّة إعرابيّة لم تكن فيه. على أنّ تمشية المسألة على هذا الوجه ليس كافيا، إذ يقتضي تأسيس القسمة على خصائص التّركيب أن نعتبر الأفعال التي تدلّ على معنى القول بأصل الوضع، مثل «نطق» و«تكلّم» و«خاطب» أفعالا مغيّرة متى حكي بها كلام بلفظه، لأنّها أفعال لم تقع في كلام العرب «على أن يُحكى بها» حتّى يكون تعليقها عن العمل في لفظ المقول بها خاصيّة إعرابيّة قائمة فيها بالذّات وليس بالعرض.

وبهذا التّدقيق، يتضّح لنا وجه آخر في مقاربة المسألة ينبني على التّفريق بين ما فيه معنى القول فحسب، وما فيه معنى القول وتركيبه. أمّا الأول فجزء من مبحث التوليد الدّلالي في المعجم وفي البلاغة، وأمّا الثاني فجزء من مبحث التوليد التركيبي الإعرابيّ، وإلى هذا الوجه الثاني سيتّجه اهتمامنا في ما يأتي.

٣,١ تخريج ما فيه معنى القول وتركيبه دون حروفه :

يُجمع النّحاة العرب على أنّ الحكاية المقتضية لمنع الفعل المحكيّ به من العمل في لفظ الكلام المحكيّ، حكر، في الأصل، على فعل القول الصّريح «قال». جاء في كتاب سيبويه «تقول قال عمرو: إنّ زيدا خير منك، وذلك لأنّك أردتَ أن تحكي قوله، ولا يجوز أن تُعْمِل قال في إنّ، كما لا يجوز لك أن تعملها في زيد وأشباهه إذا قلت : قال زيد عمرو خير الناس، فأنّ لا تَعمل فيها قال كما لا تَعمل قال في ما تعمل فيه أنَّ، لأنّ أنّ

تجعل الكلام شأنا، وأنت لا تقول قال الشأنَ متفاقما كما تقول زعم الشأنَ متفاقما، فهذه الأشياء بعد قال حكاية.» (الكتاب ج٣ ص١٤٢)

وإذا كان إعمال «قال» في «إنّ» قد يُصار إلى تجويزه في سياق تغيير القول بإجرائه مجرى الظنّ أو إلى اعتباره أصليّا على لغة سليم[1] فإن تعليق «زعم» وما كان من قبيله عن العمل في لفظ المحكيّ به كما في (١١) حاصله كلام يُجمع النّحاة على أنّ تركيبه مغيّر.

(١١) – لقد زعمت هوازن : قلّ مالي (أورده قباوة ص ١٦٧)

– وإذا تأذّنَ رَبّكم لئن شكرتم لأزيدنّكم ولئن كفرتم إنّ عذابي لشديد (المنافقون ١)

– فهتف داع من قبل العرش «أولم نعمّركم ما يتذكّر فيه من تذكّر وجاءكم النّذير فذوقوا فما للظّالمين من نصير..» (الغفران ص٢٤٨)

وللنّحاة في توجيه هذا التّغيير قولان :

فقد رأى فريق منهم، وهم البصريّون، أنّ هذا التّركيب، تركيب محذوف منه فعل قول صريح، هو العامل في محلّ الكلام المحكيّ بلفظه. ورأى الكوفيّون أنّ سوى «قال» من الأفعال التي فيها معنى القول يلحق به في الحكاية، لتضّمنه معناه، وعليه يكون الكلام المحكيّ بلفظه في (١١) محكيّا بنفس الفعل الظاهر في اللفظ ويكون ذلك الفعل هو عامل النّصب في محلّه.

وقد أورد الاستراباذي الرّأيين في شرح الكافية وعلّق عليهما بقوله «وكلا القولين قريب» (شرح الكافية ج ٤ص١٧٧)، واستعاد الخلاف نفسه ابن عاشور في « التّحرير والتّنوير» بمناسبة تفسيره الآية ١٣٢ من سورة البقرة: «وَوَصّي بها إبراهيمُ بَنيه ويَعْقُوبُ يَابَنـيَّ إِنَّ اللهَ اصْطَفَى لَكُم الدِّينَ فَلاَ تَمُوتَنَّ إلاَّ وأَنْتُم مُسْلمُونَ» وعقّب عليه بما يشبه كلامَ الرضيّ فقال «... يقول البصريّون في هذه الآية إنّه مقدّر قول محذوف خلافا للكوفيين القائلين بأنّ وصّى ونحوه ناصب للجملة المقولة ويشبه أن يكون الخلاف بينهم لفظيّا». (التحرير والتنويرج١ ص ٧٢٩)

احتجّ البصريّون لرأيهم بحجّتين :

١- قال الأشموني« على هذه اللغة [يعني لغة سليم] تفتح أنّ بعد قلت وشبهه ومنه قوله:

إذا قلت أَنّي آيبٌ أهْل بَلْدَةٍ   وَضَعْتُ بِهَا عنْهُ الوَلِيّةَ بالهَجْرِ

(حاشية ج٢ص٢٤)

الأولى هي ظهور هذا القول المقدّر في المسموع في مثل (١٢)

(١٢) إذ نادى ربّه نداء خفيّا قال ربّ إنّي وهن العظمُ منّي واشتعل الرأسُ شيبا.
(مريم ٣)

والثانية هي اطّراد حذف القول في كلام العرب حتّى قيل «حذف القول من حديث البحر قل ولا حرج» (ابن هشام، مغني اللّبيب ج٢ ص٦٣٢). وقد قدّروا القول محذوفا بعد كل فعل فيه معناه وحُكي بعده كلام بلفظه، بغضّ النّظر عمّا إذا كانت دلالة المذكور على معنى القول حقيقة فيه أم مجازا.+

وإذا كان من مزايا هذا التّخريج إبقاؤه الفعل المذكور مستعملا على أصله، من حيث خصائصه التركيبيّة و العامليّة فإنه ينطوي لا محالة على ما يجعله تخريجا بعيدا.

- إذ هو يستتبع بافتراضه أنّ المحكيّ في (١١) معمول لقول مقدّر تحليل كل شاهد ورد فيه إلى كلامين : نواة الأوّل الفعل المذكور ونواة الثّاني الفعل المحذوف، وهو أمر يقتضي إثباته تدبّر مقاصد المتكلّم، ذلك أنّ هذا التحليل إن وافق أصولا صناعيّة نحويّة فلسنا على يقين من موافقته حدس المتكلّمين باللغة.

- وهو يؤدّي ثانيا إلى الجمع بين أنواع مختلفة من الأبنية التركيبية المغيّرة دون مراعاة الاختلاف في نوع التغيير وفائدته. فاعتبار النماذج الثلاثة الواردة في (١٣) قائمة على حذف القول وبنفس الصورة لا يخلو من طمس لفروق جوهرية بينها.

(١٣) أ - ولو ترى إذ يتوفى الذين كفروا الملائكةُ يضربون وجوهَهُم وأدبارَهم وذوقوا عذاب الحريق (الأنفال ٥٠)

ب- فلما أثقلت دعوا الله ربهما لئن آتينا صالحا لنكونن من الشاكرين (الأعراف١٨٩).

ج - والنسوة ذوات التيجان يصرن بألسنة من الوقود، فتأخذ في فروعهن وأجسادهن فيصحن: هل من فدا؟ هل من عذر يقام؟ (الغفران ص٢٤٧)

فإذا كان تقدير القول في (١٣أ) يمكن اعتباره حالة نموذجية تستجيب لقانون الحذف من حيث شروطه وأدلّته ومكانه ومقداره، فإن تقديره في (١٣ب) و(١٣ج) ليس كذلك، لدلالة «دعا» على معناه دلالة مطابقة ودلالة «صاح» عليه دلالة تجوّز. فتقديره بعدهما لا يحوجُ إليه تصحيح اللّفظ على المعنى كما في (أ)، والأنسب أن نعتبر صريح القول بعد مثل هذه الأفعال داخلا في باب التوكيد، وعليه نحمل الشاهد الوارد في (١٢) وما كان من قبيله.

وأمّا الاحتجاج بأنّ مراعاة خصائص الفعل المذكور التركيبية من حيث اللّزوم والتعدّي والإعمال يحوج إلى تقدير القول الصريح بعد ما فيه معناه مثلما يحوج إليه تصحيح اللّفظ على المعنى في (١٣أ)، فإنه ينطوي لا محالة على تصور سكوني لخصائص الأفعال المذكورة، وهو تصور لا يبدو لنا منسجما مع واقع استعمال اللّغة، سواء نظرنا إليه من الزّاوية الآنيّة أو من الزاوية التّاريخية. فالأفعال تكتسب في الاستعمال، وبمقتضى آليّات التوليد الدّلالي التركيبي خصائصَ جديدةً ليست لها في الأصل فيصير اللاّزم متعديا والمتعدي لازما، وما حقه أن يعمل في لفظ الجمل الواقعة في حيزه معلّقا عن العمل فيها. فإذا تدبرنا استعمال الفعل «صاح» في مجموعة الشواهد الواردة في (١٤)

(١٤) أ- فطلعت على أربع أصيح صياح الهرة. (الأغاني ج١٩ ص١٦٧)

ب- ثم صاح بالخدام فوافاه مائة وصيف. (ن م ج٥ ص٢٣٧)

ج- فلما كنت غير بعيد إذا بصائح يصيح بي : يا معبد انتظر أكلّمك فرجعت فقال لي إن الغريض يدعوك. (م ن ج٢ ص٣٨٠)



د- وقد روي في الحديث أن رجلا صاح بالبصرة : يا آل قيس، فجاء النابغة الجعدي بعصية له. (الغفران ص ٢٣١)

هـ- فأبى وصاح أنّـه يريد تعليمهم حسن الفساد. (الدقلة ص٢٠٩)

فإننا نرى أنّه لم يجر على أصله الذي تسجله المعاجم إلا في (١٤أ) و (١٤ب) حيث استعمل لازما دالا على صوت الحيوان في الأولى ومنقولا إلى معنى النداء في الثاني. وقد ورد بعده كلام مَحْكِيّ بلفظه في (١٤ج) و (١٤د) فيجوز أن يحمل على أحد الوجهين المذكورين من قبل ، بتقدير قول محذوف بعده أو بإلحاقه بالقول الصّريح في الحكاية. وأمّا فـي (١٤هـ) فإنّ إعمال «صاح» في لفظ الجملة التي بعده وتعديته إلى المفعول بنفسه، يمثل حالة قصوى ينسلخ فيها الفعل من اللّزوم بالكليّة. ولا يمكن تفسير الظاهرة في رأينا، إلاّ بافتراض مسار مزدوج آني وزمانيّ يكتسب فيه الفعل خصائص تركيبيّة جديدة من خلال استعماله في معنى غيره لعلاقة بينهما:

هذا المسار المفترض يتضمن ثلاث مراحل :

يكون الفعل في الأولى لازما جاريا على أصله.

ويصير في الثانية في «حكم المتعدّي» بمقتضى تضمينه معنى «القول» المتعدّي،

لما بينهما من المناسبة، فهو في هذا الاستعمال متعدّ باعتبار الظّاهر لازم باعتبار المعنى (حاشية الصبّان ج٢ ص٩٤) ولذلك يتصرّف تَصَرّفَ العامل الضعيف، فيعمل في المعنى ويمتنع تأثيره في اللّفظ.

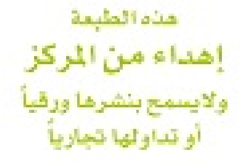
وأما في المرحلة الثّالثة فيغلب عليه المعنى المضمن وهو معنى متعدّ. فيصار إلى تعديته على نحو ما في (١٤هـ) أعلاه.

يمثّل التضمين من هذا المسار مفصله الأساسي. وقد بدا لنا أنّه الاسم الذي أطلقه النّحاة على العمليّة التي تسمح بتقارض الوحدات اللّغوية، ومن بينها الأفعال التي نهتم بها، أحكام بعضها البعض التركيبية والإعرابية تأسيسا على ما بينها من التناسب في المعنى.

٢,٣ في معنى التّضمين :

عرّف ابن هشام التضمين بقوله «قد يشربون لفظا معنى لفظ فيعطونه حكمه، ويسمى ذلك تضمينا» (المغني ج٢ ص٦٨٥). وذكر الصبّان في حاشيته على شرح الأشموني لألفية ابن مالك أن «التّضمين إلحاق مادّة بأخرى في التعدّي واللّزوم لتناسب بينهما في المعنى أو اتّحاد» (ج٢ ص٩٥).

ويستفاد من القولين أنّ المراد بالتّضمين عملية دلاليّة تركيبيّة هي أبعد من مجرّد التجوّز باستعمال لفظ بدل آخر لنوع من المناسبة بين معنييهما كاستعمال الأسد للشجاع والنخلة للرجل الطويل والسحاب للمطر... وذلك أنها تستتبع، خلافا للأمثلة المذكورة، تغييرا في تركيب الكلام، صورته أنّ المادّة المتضمّنة معنى غيرها تكتسب في السياق التركيبي، أحكام المضَمَّن فيها، فتتصّرف تصرّفه، قال ابن جنى « واعلم أن الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر، وكان أحدهما يتعدّى بحرف والآخر بآخر فإنّ العرب قد تتّسع فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه إيذانا بأنّ هذا الفعل في معنى ذلك الآخر. فلذلك جيء معه بالحرف المعتاد مع ما هو في معناه، وذلك كقول الله عزّ اسمه (أحلّ لكم ليلة الصّيام الرّفث إلى نسائكم) وأنت لا تقول رفثت إلى المرأة، وإنما تقول رفثت بها أو معها لكنّه لما كان الرّفث هنا في معنى الإفضاء وكنت تعدّي أفضيت بإلى كقولك أفضيت إلى المرأة، جئتَ بـ«إلى» مع الرّفث إيذانا وإشعارا أنّه بمعناه» (الخصائص ج ٢ ص٣٠٨).



٣,٢,١ فائدة التّضمين :

يرى النّحاة أنّ الغرض من التّضمين شبيه بالغرض من الحذف، إذ كان المقصود من كليهما هو الإيجاز والاختصار وجمع المعنى الكثير في اللّفظ القليل. وقد ذكروا أنّ فائدته أن تؤدّي كلمة مؤدّى كلمتين» (مغني اللّبيب ج ٢ص٦٨٥)، فيكون المذكور دالاّ على معناه الأصلي وعلى المعنى المضمّن فيه، في نفس الوقت، كدلالة صاح في الأمثلة (١٤ج، د) على معنى الصياح الذي هو الصّوت الشديد ومعنى القول الذي هو إنشاء لفظ ذي معنى، دلالة على السّواء. وقد اعتبروا أن المردود الدّلالي الحاصل بهذا التّركيب المغيّر أوفر من نظيره الحاصل بالتّركيب العادي كالذي يكون باستعمال الصياح في معناه الأصلي في (١٤أ) أو تعويضه بفعل القول الصريح في (١٤ج، د، هـ) لأنّ «التّضمين إعطاء مجموع معنيين وذلك أقوى من إعطاء معنى [واحد]» (السيوطي : الأشباه والنظائر ج ١ ص١٣٣)

ولمّا كان أساس التّضمين أداء معنيين بلفظ واحد فقد اهتمّ النّحاة بتنظيم العلاقة بين هذين المعنيين، وذلك ضمن مبحثين اثنين هما علاقة التّضمين بالمجاز وعلاقته بالتقدير.

٣,٢,٢ . علاقة التّضمين بالمجاز:

أما علاقة التضمين بالمجاز فقد قيلت فيها أقوال، واختلف النّحاة فيها اختلافا يخرجنا استعراض تفاصيله هنا عن الغرض الذي عقدنا له هذه الفقرات. ولكنّنا نحيل فيه على البحث الذي تقدّم به لمجمع اللّغة القاهري أحد أعضائه، وقد أورده عبّاس حسن كاملا في آخر الجزء الثاني من كتاب النحو الوافي (صص٥٦٥- ٥٨٤). ونكتفي بالقول إنّ التّضمين عندهم إمّا قسمُ المجاز أو قسيمُه. وذلك بحسب المفهوم الذي نجعله لمصطلح المجاز. فإذا وسّعناه بحيث يشمل- زيادة على التجوّز باستعمال اللّفظ في غير معناه لعلاقة وقرينه مانعة من إرادة المعنى الأصلي - أبواب الحذف والزيادة والتقديم والتّأخير والحمل على المعنى والتّحريف وكل ما عدّه ابن جنيّ ضمن مظاهر شجاعة العربية (الخصائص٢/ ٣٦٢)، فإنّ التّضمين جزء المجاز لا محالة. وأمّا إذا حملنا المصطلح على مفهومه الضّيق فيدّل على نقل الكلمة إلى غير ما هي موضوعة له بالتحقيق، فإن التّضمين لن يكون من المجاز، لتغيير الأوّل معنى اللّفظ المذكور وتركيبه واكتفاء الثاني بتغيير معناه.

ووفقا لهذا التصّور الثّاني للعلاقة بين المبحثين، فإنّ الأفعال التي فيها معنى القول دون لفظه، تخضع لتبويب يختلف بحسب ما إذا نظرنا إليه من زاوية المجاز أو من زاوية التّضمين. فهي باعتبار المجاز إمّا دالّة على معنى القول بأصل الوضع وهذا شأن الأفعال الواردة في الجدول عدد ١ أو منقولة إليه بمقتضى علاقة من العلاقات التي ضبطها البيانيّون.

وهي باعتبار التّضمين إمّا مستعملة استعمالا يغيّر أحكامها التركيبية الإعرابية فتكون منه أو باقية على أصلها التركيبي فلا تكون منه. ولا ينظر في ذلك إلى جهة دلالتها على معنى القول أحقيقة هي أم مجاز؟ وذلك أنّه لا يجب في التّضمين تغاير معنَيَيْ الفعلين المَتضمَّن والمضَمَّن، بل المعتدّ به تغاير خصائصها التّركيبية، (حاشية الصبان ج ٢ ص ٩٥). فتعليق «أخبر» و«سأل» «ودعا» عن العمل في لفظ الكلام المحكيّ بها في (١٥) لا يفسّر بتضمينها معنى القول المعجميّ الذي هو التلفّظ بالمقول بل بتضمينها معناه الإعرابي التركيبيّ أي صورة إفضائه إلى معموله.

(١٥)- رَجْلاَنِ من مَكّةَ أَخْبَرَانَا إنّا رأينَا رَجُلاً عُرْيَانًا (مغنى اللبيب ج ٢ص)

- وكُلَّمَا أُلْقِيَ فِيهَا فوجٌ سَأَلَهم خزنتها : أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ. (الملك ٨)

- دعوا الله مخلصين لهُ الدّين : لئنْ أَنْجَيْتَنَا مِنْ هذِه لنَكُونَنَّ من الشّاكرين (يونس ٢٢)

٣ ,٢ ,٣. فرق ما بين التّضمين والتّقدير :

للنّحاة في مسألة العلاقة بين التّضمين والتقدير قولان يرجعان إلى طريقتهم في توجيه العلاقة بين اللّفظ المذكور والمعنيين المؤدّيين به.ينبني الأوّل على اعتبار اللّفظ المذكور مستعملا في واحد منهما لا غير إمّا في معناه الأصليّ أو في المعنى المضمّن فيه. وينبني الثاني على اعتباره « مستعملا في مجموع المعنيين مرتبطا أحدهما بالآخر » (حاشية الصبّان ٢ص ٩٥).

فأمّا على الأوّل، فإنّه لابدّ، مع حمل المذكور على معناه الأصليّ، من تقدير حال مأخوذة من لفظ المُضَمَّن. ويقوم تركيب المعمول الذي تقدّر له تلك الحال قرينة عليها، كقيام التّعليق في (١٦ أ) قرينة على تضمين الفعل «تفكّه» معنى القول، وعلى حال مشتقّة من لفظ هذا المضمّن عاملة في محلّ الجملة المعلّق عنها «إنّا لمغرمون». واعتماد التّعدية باللام

في (١٧أ) قرينة على تضمين الفعل «أكل» معنى «الضّم» وعلى حال مشتقّة من الثّاني عاملة في المركب الحرفي «إلى أموالكم»، فترجع الآيتان إلى أصلين مقدرين، هما الواردان في (١٦ب) و (١٧ب)

(١٦) أ- فظلتم تفكّهون إنّا لَمُغْرَمُونَ. (الواقعة ،٦٥- ٦٦)

ب- فَظَلْتم تفكّهون [قائلين] إنّا لمغرمون

(١٧) أ-لا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهم إلى أمْوَالِكم (النّساء ،٢)

ب - لا تأكلوا أموالهم [ضامّينها] إلى أموالكم.

فإذا حُمِل المذكور على المعنى المضمّن فيه دون معناه الأصليّ، فإن عملية التّقدير تصبح أكثر تعقيدا. إذ يستحيل نفس الفعل المذكور حالا ويقدّر المضمّن عاملا. فترجع الآيتان أعلاه إلى أصلين مفترضين هما (١٨).

(١٨) - فظلمتم تقولون متفكّهين إنّا لمغرمون

- ولا تضمّوا أمْوَالَهم إلى أموالكم آكلين. (انظر، عباس حسن : النّحو الوافي ج ٢ ص ٥٦٧)



ولا يخفى أنّ هذا التخريج يفقد على وجهيه المذكورين، مقولة التّضمين كلّ خصوصيّتها لأنه يرجع بنا في النهاية إلى تقدير قول محذوف، قبل أو بعد كل فعل فيه معنى القول وحُكي به كلام بلفظه. وقد قدّمنا أنّ مثل هذا الحلّ ذو كلفة نظريّة عالية.

وأمّا على القول الثّاني، فإنّ البناء على كون اللّفظ مستعملا في مجموع المعنيين، أي معنى الفعل الأصليّ والمعنى المضمّن فيه يغني عن تقدير محذوف ويكسب مقولة التّضمين قيمة نحويّة واضحة يظهر بها وجه اختلافها عن التقدير.هذا الوجه استدلّ عليه ابن يعيش، من خلال المقارنة بين نصب الظّرف على تقدير (في) والاستفهام بالأسماء المعروفة لتضَمُّنها معنى الاستفهام. فبيّن أن الظّرف المنصوب يحتمل أن يظهر معه الحرف المذكور لكونه محذوفا من أصل الكلام فهو «في حكم المنطوق به» وليس كذلك همزة الاستفهام «فلا يقال (أمن) ولا (أكم). وذلك من قبل أنّ «من» و«كم» لمّا تضمّنتا معنى الهمزة صارا كالمشتمليْن عليها، فظهور الهمزة حينئذ كالتّكرار» (أورده السيوطي في الأشباه والنظائر ج١ ص ١٣٤).

ونحن نظنّ أنّ طرد هذه المقابلة بين تقدير الحرف وتضمين معناه في معنى غيره، في باب الأفعال التي ندرسها، سيسمح بتنظيم أفضل للأحكام المتّصلة باستعمالها.فنفرّق

بين حذف القول حذفا يجعله في حكم المنطوق به، لأنّ الملفوظ لا يستقيم كلاما مفيدا من دون تقديره، وبين تضمين معناه في لفظ غيره لنوع من الاتّحاد أو التّناسب بين المعنيين.

هذا الفرق يمكن تصويره بمقارنة (١٩) بـ (٢٠).

(١٩)- ولوْ تَرَى إذْ يتوَفَّى الذين كفروا الملائِكَةُ يضربُونَ وجوهَهُمْ وأدْبَارهُمْ وذوقوا عذابَ الحَرِيقِ (الأنفال ٥٠)

(٢٠)- ونادى نوحٌ ابنه وكان في معزل يا بُنيّ اركب مَعَنَا ولا تَكُنْ من الكافرين (هود، ٤٢)

-وهم يصطرخون فيها ربّنا أخرجنَا نعْمَلْ صالحا غير الذي كنّا نَعْمَلُ (فاطر، ٣٧)

ففي (١٩) تقتضي المحافظة على مبدأ انسجام الخطاب، تقدير فعل قول صريح قبل «ذوقوا عذاب الحريق»، ويدّل على هذا المحذوف قرينتان: الأولى تغيّر أدوار التّخاطب بالانتقال من الغيبة إلى المخاطبة. والثانية ورود الوصل في موضع يقتضي ظاهر لفظه الفصل لاختلاف الكلامين المعطوفين بالواو خبرا وإنشاء. وأمّا في (٢٠) فإن كون النّداء ضربا من القول وعملا يزجّى به وكون الاصطراخ دالاّ عليه بالوصف لاستعماله في وصف قول المستغيث، يجعل تقدير هذا الفعل أقلّ ورودا. وهو ما يدفعنا إلى تصويب الرأي المنسوب إلى الكوفيين والاعتداد بمقولة التّضمين، مبدأً مفسّرا لأحكام هذه الأفعال، في السياقّات المحدّدة. فتعدية النداء إلى المفعول الثاني بعد أن كان متعدّيا إلى مفعول واحد، وتعدية الاصطراخ، وهو لازم في الأصل، ناتج عن إشرابهما معنى القول وإعطائهما حكمه التركيبيّ (حاشية الصبّان ج ٢ ص ٩٤ - ٩٥). وبذلك ينتفي الدّاعي إلى تقدير القول تقديرا نحويّا، لأنّ المذكور يكتسب بالتّضمين قوّة المتروك فيتمكّن تمكنّه. ولكنّ الاستغناء عن تقديره حسب قواعد النّحو لا يمنع من بقائه في المعنى كما يبقى معنى الموصوف والمضاف في «مدحت الكريم» و«اسأل القرية التي كنّا فيها» فيحمل على الحذف البيانيّ. «وهو حذف يصاحبه إبطال الموضع» (الشريف، ٩٩ ص٦٢-٦٣)، فإذا عمد النحويّ إلى إظهار هذا الفعل المضمَّن، فإنّ ذلك يحمل على تفسير المعنى وليس على تقدير الإعراب.

٣,٢,٤. من صور التضمين:

لقد استدعى منّا الاستدلال على وجاهة موقف الكوفيين في إجراء ما فيه معنى القول مُجْرى القول في الحكاية، وحمل ما استعمل منه كذلك على التضمين أن نجعل

هذا المفهوم عبارة عن علاقة في اتجاه واحد. إذ يفهم من العبارات السّابقة أنّنا نقصر التّضمين في سياق أفعال القول عَلَى إكساب الأفعال التي فيها معنى القول دون لفظه حكم مافيه معناه ولفظه وهو «قال». فيصير :

- ما أصله ألاّ يستعمل إلا لازمًا، متعديًا بنفسه، كما هي حال: «تمتم» و «غمغم» و«أنّ» في (٢١)

- وما أصله أنْ يُعدّى إلى المفعول المخصِّص للمقول بالحرف متعديًا إليه بنفسه. ومثاله «نطق» و«لفظ» في (٢٢)

- وما أصله التعدّي إلى المقول له بالحرف متعدّيا بنفسه كذلك، إلى مفعول ثانٍ يتعيّن به المقول ومثاله «هتف» في (٢٣)

- وما أصله التعدّي بنفسه إلى مفعول واحد دالّ على المقول لهُ متعدّيا إلى مفعول ثانٍ يخصّص المقول. ومثاله «أمر» و «أجاب» في (٢٤). إذ الأصل فيهما ألاّ يتعدّيا إلى الثاني إلاّ بالحرف.

(٢١) – يتمتم عمرو.. «أي والله... أي والله..» (الزيني ص٨٧)

- فغمغم الشّيخ دون مبالاة:

- ولك الساعة التي أنت فيها! (اللص والكلاب ص٢٠)

- فنظر إليهما وأنّ، على أَنَّهُ يُغَنّي :

قولو لامه راني سكران. (الدقلة ص٢٦١)

(٢٢)- وعرفت من أصحابي المجاورين أنه كان كثيرًا ما يلفظ «سماح» أثناء نومه.. (الزيني ص ١٩٧)

- فنطق الغلام بدون تفكير:

- واش أنا أعبي خويا ! (الدقلة ص٢٦١)

(٢٣)- والناسُ يهتفون به من كل أوْبٍ: يا محمد يا محمد، الشّفاعة الشّفاعة ! ! نمتُّ بكذا و نمتُّ بكذا (الغفران ص١٧٨)

(٢٤) – أنزل اللّحفة دون فمها ... وأمرها.

- حلّي لغْبك. (الدقلة ص٣٠٧)

- أجابه:

- انت تبارك الله عليك، واش يخصّك. (الدقلة ص ١٢٢)

ولئن كانت هذه التراكيب المغيّرة تمثل أبرز مظهر لعلاقة التّضمين، وهو أن يُضَمّن ما فيه مَعْنَى القول حكم القول الإعرابيَّ فيعلّق عن العمل في لفظ الكلام المحكيّ به، فإنّها لا تستنفد أبعاد هذه العمليّة التركيبيّة الدّلالية. فمثلما يكون التضمين علاقة بين القول الصّريح وما فيه معناه يكون كذلك علاقةً بين فعلين فيهما معنى القول دون لفظه. هذا المظهر الثاني نمثل عليه بالآيات الواردة في (٢٥)

(٢٥) أ- وقضينا إلى بني إسرائيل في الكتاب لتفسدن في الأرض مرّتين ولتَعْلُنّ عُلُوّا كبيرًا. (الإسراء ٤)

وقضينا إليه ذلك الأمْرَ أنّ دابِرَ هؤلاء مقطوعٌ مصبحينَ. (الحِجر ٦٦)

ج-سأل سائِلٌ بعذابٍ واقعٍ للكافرينَ لَيسَ لَهُ دَافِعٌ. (المعارج ١، ٢)



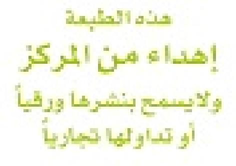
ففي (٢٥ أ) ضُمّن «قضى» مَعْنى «أَبْلَغَ» فتعدّى بما يتعدّى به «أبلغ» وهْوَ «إلى»، وحقه أنْ يتعدّى باللام أو بـ «على». قال ابن عاشور «القضاء بمعنى الحكم وهو التقدير... وتعدية» قضينا «بحرف (إلى) لتضمين قضينا معنى (أبلغنا) أي قضينا وأنهينا» (التحرير والتنوير ج١٥ ص٢٨، ٢٩).

وفي (٢٥ ب) ضُمّن قضَى معنى «أوْحَى» فتعدى مثله بـ «إلى». قال الزمخشري «وعُدّي (قضينا) بـ «إلى» لأنّه ضُمِّن معنى أوحينا كأنّه قيل وأوحينا إليه مقضيا مبتوتا» (الكشاف ج٣ ص١٣٦)

وفي (٢٥ج) عُدّي سأل بالباء وحقّه أن يتعدّى بـ «عن» ولكنه لمـّا ضُمّن معنى «دعا» جرى في التّعدية مجراه. قال الزمخشري في تفسير الآية «ضُمّن سأل معنى دعا بكذا إذا استدعاه وطلبه ومنه قوله تعالى «يدعون فيها بكلّ فاكهة» (الكشاف٦/ ١٥٤). وفائدة التضمين فيه أن يؤدّي «سأل» مَعْنَى الاستفهام والدّعاء والاستعجال.(التحرير والتنوير ج٢٩ ص ١٥٥)

٤- خاتمة الفصل الأول

بيّنا في هذا الفصل أنّ مقارعة ما تسجّله المعاجم بما يذكره النُّحاة ثم بما يجري في الاستعمال يسمح لنا بتمييز ثلاثة أقسام فرعيّة داخل الأفعال التي فيها مَعْنَى القول دون حروفِهِ، وهي:



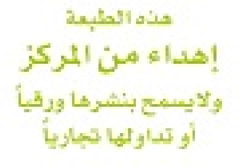
- قسم الأفعال الدّالة على معنى القول بأصل الوضع.
- قسم الأفعال الدالّة عليه من طريق التوسّع بأنواع العلاقات المجازيّة توسّعا لا تتغير له خصائصها التركيبيّة الأساسية.
- قسم الأفعال التي تنقل إلى هذا الـمَعْنَى نقْلاً تتغيّر له أحكامها التركيبية الإعرابيّة.

وقد حاولْنَا أن نفسّر تغيير أحكام هذه الأفعال التركيبيّة و العامليّة، بالاعتماد على مفهوم التضمين. وهو مفهوم أخذناه عن النّحاة العرب وحاوَلْنا أن نميّزه من غيره وأنْ نؤوّله تأويلاً دلاليّا تركيبيّا.

■ ■ ■







الفصل الثّاني:
أبنية التّركيب في ما فيه معنى القول

٠ – تمهيـــد:

لا يدع التّعامل مع واقع الاستعمال اللّغويّ مجالا للشكّ في اختلاف الأبنية التي تجري فيها أفعال تسمّي الحدث القولي وتحيل عليه دون أن تتضمّن حروفه. وأما احتمال هذه الأفعال التعبير بالقول فإنّه وإن جمع أطراف الباب بالتأويل لا يجمع أحكام أفراده اللفظيّة بأي وجه من وجوه التقدير.

هذه الحقيقة نمثّل عليها بمقارنة السلوك التركيبّي للأفعال المسطّرة في (١).

(١) –أ– خطب في الناس نافيـا كل ما يتردد عنه (الزيني ص١٣٩)

ب– فهلّل وكبّـر وأطال حمد ربه واعتبر (الغفران ص)

ج– فغمغم الشيّخ دون مبالاة:

– ولك الساعة التي أنت فيها ! (اللص والكلاب ص٢٠)

د– ثأثأت بالتّيس (إذا قلت له «ثأثأ» ليـنـزو) (ابن سيدة، المخصص ج٨ ص١٠)

هـ– إنما اعتذر ابن هرمة بهذا إلى محمد بن عبد الله بن الحسن (الأغاني ج٤ ص٣٧١)

و– فهجاه إسحاق وثلبه وكشف للرّشيد معايبه وأخبره بقلة شكره وبخله وضعة نفسه (الأغاني ج٥ ص٣٩٧)

تنقسم هذه الأفعال إلى متعدية ولازمة: أما المتعدية فان بعضها تعدّى إلى مفعول به واحد بنفسه (نفى،ثلب) وبعضها تعدّى إلى مفعولين بنفسه إلى الأول وبالحرف إلى الثاني (كشف، أخبر).وأما اللازمة فهي أربعة أنواع:

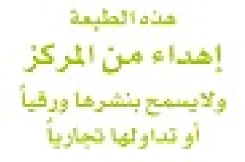
– نوع ورد لازما ولا يتعدّى (هلّل، كبّر)

– ونوع لازم تعدّى بالحرف إلى مفعول واحد (ثأثأ)

– ونوع تعدّى بالحرف إلى مفعولين اثنين (اعتذر)

– ونوع تعدّى بالتّضمين إلى مفعول واحد ورد جملة معلّقا عنها(غمغم).

ولا يسعنا أمام هذا التغاير في الخصائص التركيبيّة لأفعال افترضنا أنها تكون مجموعة متجانسة إلا أن نحاول له وجها، نخضعه على أساسه إلى نظام محكم بقدر الإمكان.



١,١ المبادئ العامة المتحكمة في تصنيفنا لما فيه معنى القول:

يتأسّس تصنيفنا للأفعال التي فيها معنى القول على:

- افتراضنا وجود توافق بين الأبنية التركيبيّة التي ترد فيها هذه الأفعال وتأويلها الدّلالي بإحدى البنيتين التركيبيّتين اللّتين يتحقق فيهما الفعل «قال» المستعمل في معنى التّلفظ بالمقول وهما:

ف س٠ (قائل) س١ (مقول)

المجرّدة لمحمول القول

ف س٠ (قائل) س١ (مقول) ح س٢ (مقول له)

المجرّدة لمحمول الإبلاغ

- افتراضنا أن اعتماد معايير الشّكل اللّغوي فحسب لا يكفي لتصنيف هذه الأفعال تصنيفا يراعي ما بينها من وجوه التشابه و الاختلاف في تخصيص حدث القول، وأنّ ضبط الأمثلة التركيبّية الدّلالية الأساسيّة الواصفة لها ينبغي أن تراعى فيه وجوه التّعامل بين الخصائص الذّاتية للفعل من ناحية، وما يحدثه فيه الاستعمال من ناحية ثانية. فالاحتكام إلى معياري التعدّي واللزوم اللّفظيين دون مراعاة معنى الفعل يقطع الصلة بين جملتين متكافئتين دلاليا مثل «أ» و «ب» في (٢)، باعتبار أن الفعل في الأولى متعد وفي الثانية لازم.

(٢) أ- قالوا: إنّا لله وإنّا إليه راجعون. (البقرة١٥٦)

ب - استرجعوا.

كما أن الاحتكام إلى خصائص الفعل الذاتية لا يفسر استعمال عدد كبير من الأفعال اللاّزمة في حكاية الكلام إما بلفظه كما في (٣) أو بمعناه كما في (٤)

(٣) فيهتف هاتف: أتشعر أيها العبد المغفور له لمن هذا الشعر (الغفران ص١٧٦)

(٤) فأبى وصاح أنّـه يريد تعليمهم حسن الفساد (الدقلة ص٢٠٨)

- افتراضنا أن بعض هذه الأبنية أصل وبعضها فرع عليه حصل فيه تغيير بالحذف أو بالزّيادة أو بخزل أحد مكوّناته في لفظ الفعل أو معناه المعجميّ.

٢,١ معايير التّصنيف التركيبّي للأفعال في النّحو العربيّ:

يستفاد من مباحث الفعل ومبحث المفعول به في كتب النّحو العربيّ أن المعايير التي اعتمدها النّحاة في تصنيف الأفعال التامّة تصنيفا تركيبيا ثلاثة هي:

أ- التعدّي واللّزوم.

ب- عدد ما يتعدّى إليه الفعل من المفاعيل.

ج- تعدية اللاّزم وتلزيم المتعدّي.

تصنّف الأفعال بالنّظر إلى المعيار الأوّل إلى لازمة ومتعدّية.والمعوّل عليه في هذا التصنيف هو المفعول به دون سائر المفاعيل «فالمتعدّى ما تجاوز الفاعل إلى المفعول به واللاّزم ما لزم الفاعل ولم يتجاوزه إلى المفعول به» (ابن الخشاب المرتجل ص١٥١)[1] وقد يجعلون التقسيم ثلاثيا بإضافة نوع آخر يستعمل لازما ومتعديا. إما بمعنيين مختلفين كاختلاف «فغر فوه» بمعنى انفتح عن «فغر فاه» بمعنى فتحه. أو بنفس المعنى كـ «شكر له» و «شكره» و «نصح له» و«نصحه» (عباس حسن، النحو الوافي ج٢ ص١٥١)

ويصنف المتعدّي من الأفعال بالنظر إلى المعيار الثّاني إلى:

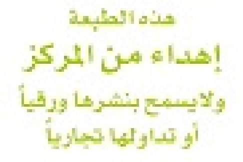
أ- ما يتعدّى إلى مفعول به واحد:وهي على ضربين: ما يكون علاجا كالضرب والأكل وما ليس بعلاج كالذّكر والشّتم والإكراه (ابن الخشاب: ن م ص١٥٢)

ب- ما يتعدى إلى مفعولين: إما أن يكون ثانيهما هو الأوّل في المعنى وهي أفعال القلوب، وإما أن يكون غير الأوّل في المعنى وهي أفعال العطاء وما شابهها.

ج- ما يتعدّى إلى ثلاثة مفاعيل منقولا بالهمزة مما أصله أن يتعدّى إلى مفعولين كأعلم وأرى أو متعدّيا إلى مفعول واحد في الأصل ضُمِن معنى «أعلم» فأُجرِي مجراه وهو «أنبأ» و«نبّأ» و«أخبر» و«حدّث» أو متعدّيا إلى المفعولين وإلى الظرف المتّسع فيه بحذف الجارّ كقولهم «أعطيت زيدا درهما اليوم» (ابن يعيش، شرح المفصل ج٧ ص٥٦)

وأمّا المعيار الثّالث فهو اسم جامع لعوامل لفظيّة ومعنويّة تُنظّم انتقال الأفعال بين الأقسام الحاصلة من تطبيق المعيارين الأوّل والثّاني. فاللاّزم يصير بتغيير بنائه أو برفده

١- والسبب في ذلك أن الأفعال تختلف من حيث قابليتها للتعدي إلى المفعول به دون سائر المفاعيل إذ تتعدى جميعها إليها قال المبرد: وكل فعل تعدى أو لم يتعد فهو متعد إلى اسم الزمان واسم المكان والمصدر والحال. وذلك قولك: قام عبد الله ضاحكا يوم الجمعة عندك قياما حسنا وذلك أن فيه دليلا على هذه الأشياء فقولك قام زيد بمنزلة قولك أحدث قياما وتعلم أن ذلك فيما مضى من الدهر وأنّ للحدث مكانا وأنّه على هيئة وكذلك إن قلت: قام عبد الله ابتغاء الخير فجئت بالعلة التي لها وقع القيام.(المقتضب ج٣ ص ١٧٨).



بالحرف أو بتضمينه معنى المتعدّي متعدِّيا. وتتقاصر خطى المتعدّي فلا يتجاوز فاعله إذا نُقل إلى بناء اللاّزم أو ضُمِّن معناه.(١)

وقد بدا لنا –في حدود ما اطّلعنا عليه– أن أوفى تصنيف لأبنية الأفعال التركيبيّة تأسّس على هذه المعايير هو ذاك الذي اقترحه ابن هشام في شرح شذور الذّهب حيث قال» وقد قسّمت الفعل بحسب المفعول به تقسيما بديعا فذكرت أنه سبعة أنواع» (ص ٤٥٨-٤٨٥)

هذه الأنواع هي:

(١) ما لا يطلب مفعولا البتّة فلا يتعدّى بوجه من الوجوه. وأمثلته كثيرة ذكرها ابن هشام. ويمكن تجريد بنيته في الشكل: ف س٠ : حيث: ف فعل وس٠ مكوّن اسميّ وظيفته فاعل.

(٢) ما يتعدّى إلى مفعول واحد دائما بالجارّ كـ «غضبت من زيد» و «مررت به» وتجريد بنيته في الشكل: ف س٠ ح س١ : حيث «ح» حرف جر يتعدى به الفعل و س١ مكوّن وظيفته مفعول به.

(٣) ما يتعدى إلى واحد بنفسه دائما وتجريده في: ف س٠ س١ .وهو باعتبار معناه نوعان: مؤثّر يحتاج إيجاده إلى الجارحة أو نحوها كأفعال الحواسّ، «رأى» و«سمع» و «لمس»، وغير مؤثّر كالأفعال الذهنية وما شابهها من مثل «فهم»و «ذكر»و «أحبّ» و«شتم».

(٤) ما يتعدّى إلى واحد تارة بنفسه وتارة بالجارّ والمعنى هو المعنى كـ «شكره» و«شكر له» و«قرأ السورة» و «قرأ بالسّورة». وقد حكم الاسترابادي بتعدّي هذه الأفعال مطلقا لأنّ معناها مع الحرف هو معناها من دونه فجاز اعتباره زائدا. (شرح الكافية ج٤ ص١٣٦). فترجع ،على هذا، إلى الصنف المذكور قبلها.

(٥) ما يتعدى لواحد بنفسه تارة، ولا يتعدّى أخرى لا بنفسه ولا بالجارّ. من أمثلته «شحا فاه إذا فتحه» و«شحا فوه إذا أنفتح». وتمثيله في: ف س٠ (س١)

(٦) ما يتعدى إلى مفعولين. وقد قسمه المصنف إلى:

١- تتضمن كتب النحو تفصيلا لهذه العوامل والأسباب الناقلة للفعل من حكم إلى حكم، أنظر عل سبيل المثال مغني اللبيب لابن هشام ج ٢ ص، ٥٢٣-٥٢٧ وحاشية الصبان على شرح الأشموني ج٢ ص ٩٤-٩٨

أ- ما يتعدّى إليهما تارة ولا يتعدّى أخرى. تمثيله في: ف س٠ (س١، س٢) ومثاله «نقصَ المالُ» و«نَقَصْتُ زيدا دينارا».

ب- ما يتعدى إليهما دائما. وهو ثلاثة أنواع فرعيّة:

- ما أول مفعوليه فاعل في المعنى وثانيهما مفعول وهو أفعال العطاء وما شابهها. «ولا حصر لهذا النوع من الأفعال» (شرح الكافية ج٤ ص ١٤١)

- ما أصل مفعوليه المبتدأ والخبر وهو أفعال القلوب وأفعال التّصيير فالثّاني منهما هو الأوّل في المعنى وتمثيل النّوعين في الصّيغة: ف س٠ س١ س٢ .

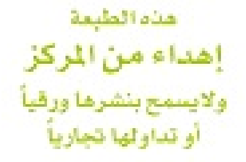
- ما ثاني مفعوليه كمفعول «شكر» وهو المتعدّي إلى الأوّل بنفسه وإلى الثّاني بحرف يجوز حذفه. تمثيل هذا النوع في: ف س٠ س١ (ح) س٢ ومثاله: «دعوته بزيد» و«دعوته زيدا» و «استغفرت الله من ذنب» و «استغفرته ذنبا».

(٧) ما يتعدّى إلى ثلاثة مفاعيل وقد ذكرنا أنّها ثلاثة أنواع عند بعض النّحاة. ولم يذكر منها ابن هشام إلا النّوعين الأوّلين: المنقول بالهمزة من علم المتعدّي إلى مفعولين والمُضَمَّن معنى «أعلم» مما أصله أن يتعدى إلى مفعولين بنفسه إلى الأول وبالحرف إلى الثاني. وتمثيل بنيته في الشّكل: ف س٠ س١ س٢ س٣.ومثاله «أعلم عمرو زيدا عبدَ الله قائما».

٣,١ قصور المعيار اللّفظي في تصنيف أفعال القول:

تكمن قيمة التّصنيف الذي وضعه ابن هشام في اعتماده معايير صارمة مستمدة من بنية الكلام اللّفظيّة. نعم ، قد لا تستوفي الأقسام السبعة التي ذكرها جميع صور إفضاء الفعل إلى مفعولاته. فهي لا تشمل من بين الأفعال التي نشتغل عليها صنفا يتعدّى بالحرف إلى مفعولين، ومن أمثلته «أثنى» و «اعتذر» كما لا تفي بوصف نوع منها لا يكاد يستعمل إلا متعدّيا بالحرف وهي أفعال الزّجر كـ«يأيأ به» و «رأرأ بالغنم» و «حدا بالإبل»...

يضاف إلى هذا أنه تقسيم لا يصف الأبنية الحاصلة بالتّضمين إلا بصورة جزئيّة عند حديث المؤلّف عن المتعدّي إلى ثلاثة مفاعيل والحال أنّها أوسع من ذلك كما بيّنّاه في الفصل السّابق. ولكنّ هذا النّقص ليس بشيء، إذ يمكن للواصف أن يزيد في الأقسام بحسب ما يراه من دون أن يغيّر المعايير المعتمدة في ضبطها وقد سبقنا بعضُ الباحثين إلى هذا (انظر على سبيل الذكر: يحيى،١٩٩٨، ص ١٩٧-٢٨٦).



غير أن الاحتكام إلى اللفّظ إن ضمن للواصف وضوح الأقسام وتقابلها من حيث هي أبنية شكليّة فإنّه لا يضمن له اطّراد تمايزها من حيث هي أبنية لفظيّة تَسِمُ أبنية دلاليّة وتترتّب عليها قيم تداوليّة. فالبنية اللفظيّة الواحدة يمكن أن تنتظم أبنية دلاليّة غير متجانسة ويتّضح لك ذلك من مقارنة «أ» بـ «ب» في (٥)

(٥) أ- فلمّا قدّمت له عشاه ذكرت له أمر ابن الزّبير واجتهاده وأثنت عليه وقالت: ما يدعو إلاّ إلى طاعة الله جلّ وعزّ. (الأغاني ج١ ص٢٨)

ب- فلمّا أصبحتُ أمرني بالانصراف. (ن م ج٢ ص٢٥٧)

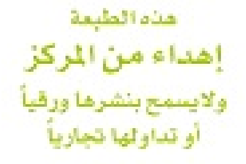
فإذا كان الفعلان «ذكر» و «أمر» يشتركان في الشّكل: ف س٠ س١ ح س٢ بمقتضى تعدّيهما إلى المفعولين تعدّيا مباشرا إلى الأوّل وتعدّيا بالحرف إلى الثّاني فانّهما مختلفان في بنيتهما الدلاليّة. فالأوّل أي «ذكر» ينتقي في موضع المفعول المباشر مركبا اسميّا يختزل المقول ويتعدّى بلام الإبلاغ إلى اسم يدلّ على المقول له المخاطب. وأما الثاني «أمر» فانه يوزّع الدّورين توزيعا عكسيّا فيتعدّى بنفسه إلى الاسم الدالّ على المقول له ولا يتعدّى إلى المقول إلاّ بالحرف. ويوازي هذا الفرقَ فرقٌ آخرُ. فـ «ذكر» في (٥أ) إذ يخبر عن قول ماض فانه لا يخصّص معناه بأكثر من ذلك، وهو في هذا أقرب إلى فعل القول الصّريح «قال».وأمّا «أمر» فإنّه صريح في تعيين معنى الكلام المحكِيّ به من حيث هو عمل لغويّ مضمّن في القول acteillocutoire محدّد لا يحتمل اللبس.

إن الاحتكام إلى بعض المبادئ الدلالية مُمثّلة في كيفية توزيع حدود المحمول الفعليّ على المواضع المكونة للبنية التركيبيّة إذ يقضي بتفريع البنية اللفظيّة الواحدة إلى أبنية دلاليّة تركيبيّة متعدّدة أحيانا، فانه يسمح في المقابل بتبيّن ما بين الأبنية المختلِفِ لفظُها من علاقات دلالية قوية: كالعلاقة بين الأزواج «أ» و«ب» في الأمثلة أدناه (٦)

(٦)- أ- حمدل الرجل.
ب- قال الرجل: الحمد لله .

أ- شـمّته.
أ- أفّفببه. قال له: يرحمك الله .
ب- قال له: أفّ .





فجريان «ب» في تفسير «أ» على نحو يمكن وصفه بالضّروري والاحتجاج له بما تسجّله المعاجم يشير إلى أن الاعتداد بالمظهر اللفظيّ في تعيين المفاهيم التي تقع عليها مصطلحات كاللّزوم والتعدّي بصورتيه المباشرة وغير المباشرة، وبعدد ما يتعدى إليه الفعل في ظاهر اللفظ، لا يفي بالقصد إلى ضبط الأصناف التركيبيّة الدلاليّة الجامعة لفئة الأفعال التي نهتم بها في هذا العمل، وإلى توضيح العلاقات النّاظمة لهذه الأصناف.

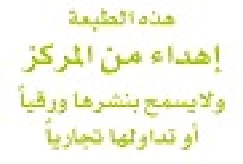
ولتجاوز مظهر القصور الملازم لكل تصنيفيّة شكليّة، فإننا نقترح رفد معايير الشّكل اللغويّ ببعض المبادئ الدّلاليّة مستندين في ذلك إلى ما قدّمنا به من مبادئ عامة متحكّمة في تصنيفنا لما فيه معنى القول ومستأنسين ببعض ما استفدناه من دراسات لسانيـّة معاصرة انشغل أصحابها بما نحن مشغولون به.

فبمقتضى افتراضنا وجود توافق بين البنية التركيبيّة المُعرِّفَة لما فيه معنى القول وإمكان تأويله بصريح القول في إحدى بنيتيه التركيبيّين الدلاليّتين نتّخذ هيئة توزيع الحدود[1] المكوّنة لمحمول القول على المواضع المكوّنة لبنية الفعل التركيبيّة معيارا مكمّلا لمعايير الشّكل اللّغوي. هذه الحدود عددها ثلاثة وهي: القائل والمقول والمقول له.وقد عرّفناها في الفصل الذي جعلناه لاستعمالات القول. ونحن نضيف هنا ملاحظتين:

الأولى نخرج بها القائل من أسس التّصنيف لأنّ هذه الأفعال سواسيّة في طلبها له وفي صورة إفضائها إليه. فهو فاعل والفاعل من تمام الفعل. وأما بناء فعل القول للمفعول فقد ذكرنا في شأنه ما يُغنينا عن الرّجوع إلى مسألته هنا.

وأما الملاحظة الثانية فتخص إشكالا واجهنا لدى تصنيف الأفعال المتعدّية بنفسها إلى مفعول به لا يدلّ على المقول. فبعض هذه الأفعال كـ«أمر» و «نهى» و«أخبر» صريح في تعدّيه إلى مفعول به يدل على مخاطب مقصود، أي على المقول له. ولكن بعضها الآخر إما أنه صريح في تعديه لغير المخاطب المقصود .وهذا شأن «همز» الذي بمعنى «اغتاب»

١- ١- لا بد من ملاحظة أن إجراءنا لمفهوم الحد l'argument هنا لا يتجاوز المستوى الوصفي وكذلك حديثنا عن البنية الحمليّة structure prédicative فالحد بالنسبة إلينا هو الدور الدلالي المتحقق في موضع الفاعل أو المفعول به أما ما تجاوز هذا من قضايا تصنيف الحدود إلى حدود موضوعات وحدود لواحق وتصنيفها إلى حدود داخلية وحدود خارجية والعدد الأقصى لكل صنف والقضايا المتصلة بضوابط حلول الحدود في المحلات الوظيفية، فان مستوى إلمامنا بها لم يسمح لنا بالاستفادة منها. ونرجو أن نجد في المستقبل متسعا لذلك ..



مثلا، فقد ورد في لسان العرب «رجل لُمزة يعيبك في وجهك ورجل همزة يعيبك في الغيب » (مادة: لمز). أو أنه ملتبس يحتمل الدّلالة على المقول عنه احتمإله الدّلالة على المقول له مثل «أحفّ» و «مدح» فقد جاء في المخصّص « أحففته ذكرت قبيحه وعبته وهو يكون مقابلة وغير مقابلة والمضاض لا يكون إلا مقابلة منكما جميعا « (ج١٢ ص١٧٤). وقابل العسكري بين الإطراء والمدح على هذا الأساس فقال» الفرق بين المدح والإطراء أن الإطراء هو المدح في الوجه ومنه قولهم الإطراء يورث الغفلة يريدون المدح في الوجه والمدح يكون مواجهة وغير مواجهة» (الفروق اللغوية ص٣٨).

موضع الإشكال: هل يرجع المقول عنه le délocuté إلى المقول باعتباره جزءا منه ومخبرا عنه فيه، و من حيث يجوز أن نؤوِّل »همز عمرو زيدا « بـ »قال عمرو: زيد صفته كذا ونعته كذا« أم نعتبره فرعا على المقول له، تعويلا على كونه مقصودا بالخطاب وعلى كون »لفظ المخاطب لم يوضع لمخاطَبٍ يتوجه إليه الخطابُ بلفظ المخاطَب (أنت) بل هو وكذا لفظ المتكلم موضوعان لمفهومها لا لذاتها في الأحكام« (أبو البقاء: الكليات ص٤١٩)

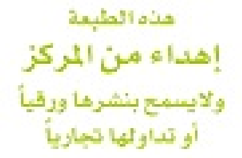
لا نملك لهذا الإشكال حلا نظريّا قويّا. ولكنّنا نحسمه بطريقه عمليّة فنعتبر كل اسم تعدى إليه الفعلُ وتعينت دلالتُه على المقول عنه في المعجم أو في السياق – إذا كان مشتركا – جزءا من المقول.

٢, ١ الأبنية التركيبيّة التي يرد فيها ما فيه معنى القول من الأفعال:

يؤدّي رفد معايير الشّكل اللّغوي بصورة تصرّف الفعل في الأدوار الدّلاليّة التي ذكرناها إلى ضبط مجموعة من الأبنية التركيبيّة الدّلاليّة التي يتحقق فيها ما فيه معنى القول من الأفعال يبلغ عددها تسعا، إذا لم نجعل المتعدى إلى اسم دال على المقول عنه قسما بذاته وأحد عشر إذا جعلناه كذلك. هذا دون اعتبار لما يمكن أن يقوم بينها من علاقات تجعل بعضها فرعا على البعض الآخر.

نورد في ما يأتي قائمة بهذه الأبنية ونمثل على كل واحدة منها بفعل أو أكثر وبشواهد مستعملة فيها تلك الأفعال استعمالا غير مغير[١]. ثم نفرد لكل منها فقرة نوضح فيها

١– نقصد بالاستعمال غير المغير الاستعمال المستوفي لعدد ما يتعدّى إليه الفعل بنفسه وبالحرف من



أحكام مكوّناتها التركيبيّة والدلاليّة المميّزة وذلك بعد أن نختزلها في عدد أقلّ من البُنى الجامعة متوسّلين بثنائيّة الأصل والفرع.

١- ف س٠ (قائل) س١ (مقول) ح س٢ (مقول له)

الفعل: كشف، حكى، قص

الشاهد:- فهجاه إسحاق وثلبه وكشف للرّشيد معايبه. (الأغاني ج٥ ص٣٩٧)

- الشيخ الكرماني حكى له ما لا يتطرّق إليه الشّك...(الزيني ص٢٧١)

- نحن نقصّ عليك أحسنَ القَصَصِ (يوسف،٣)

٢- ف س٠ (قائل) س١ (مقول)

الفعل : ارتجل ،نظم.

الشاهد:- دخل العربي وارتجل بلاغا حربيا مفاده أن حفة وعلى الزبيدي يتقاتلان (الدقلة ص٥٤).

- أفي تنظم قول الزّور والفَنَدِ.

٣- ف س (قائل) س١ (مقول عنه)

الفعل : بذأ، سبع.

الشاهد : - بذأ الأرض (أي ذمّ مرعاها) (ابن القطّاع، معجم الأفعال)

- سبعت الرجل (أي وقعت فيه) المخصص ج١٢ ص١٧١).

٤- ف س٠ (قائل

الفعل : هلّل،كبّر، بسمل.

الشاهد : - فإذا تيقّن لها حذاقة وعرف منها بالعود لباقة هلّل وكبر وأطال حمد ربّه واعتبر(الغفران ص٢١٤)

- لقد بسملت ليلى غداة لقيتها (لسان العرب، بسمل).

٥- ف س٠ (قائل) ح س١ (مقول له)

الفعل : سلّم ، أنعم ، هزئ ، سخر.

الشاهد- أقبل أعرابي يخطر... حتى سلّم على القوم فردوا عليه السلام (الأغاني ج ٢ ص١٨٤)

المفاعيل من صنف المفعول به وغير المعدول عن أصله بحذف حرف أو بزيادته.

- فلما طال على أهل اليمن البلاء مشوا إلى سيف بن ذي يزن الحميري فكلّموه في الخروج...فأنعم لهم. (ن.م ص ج ١٧ ص ٣٠٨)

- فهزئوا منه وسخروا به وقالوا نعم. (ن.م ج ٤ ص١٥)

٦- ف س٠ (قائل) س١ (مقول له) ح س٢(مقول)

الفعل : أمر ، نهى ، ندب ،.

الشاهد :- فلما دخل عليه وسلم أمره بالجلوس فجلس(الأغاني ج٢٠ص١٩٤)

- فيقال إن النبي نهاه عن هذا القول في قيس (ن.م ج١٤ص٨٨)

- فدخل عليه يوما وهو يندب الناس إلى غزوة زرنج ويقول من لها ؟ (ن.م ج٢٤ص١٩)

٧- ف س٠ (قائل) س١(مقول له)

الفعل :نهر، أنّب.

الشاهد:- وكان (رسول الله) لا يؤنّب أحدا في وجهه (الأغاني ج٤ص١٦١)

فنهر الرّجل وشتمه وقال أتجيء بمثل هذا إلى أمير المؤمنين ردّوه عليه فردّوه (ن.مج٧ص٧٥)

٨- ف س٠ (قائل) ح س١ (مقول)

الفعل : أرجف، ترنّم،تمثّل.

الشاهد :- وأرجف أعداؤه بموته.

- وتترنم من أعماق وحشتها بأغنية رائجة في ذلك الزمن. (الدقلة ص١٦١)

- ثم اندفع عبد الملك يتمثل بشعر كثير: وَإِنّي لأَرْعَى قَوْمَهَا مِنْ جَلالِهَا (الأغاني :ج٢ص٣٧٧)

٩- ف س٠ (قائل) ح س١(مقول عنه)

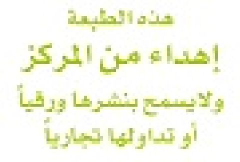
الفعل : طعن

الشاهد :-كان عليّ بن الجهم يطعن على مروان بن أبي الجنوب ويثلبه حسدا له علي موضعه من المتوّكل (الأغاني ج١٢ص١٠٠)

١٠- ف س٠(قائل)ح س١(مقول له) ح س٢(مقول)

الفعل : اعتذر، أثنى ، جأر.

الشاهد : - اعتذر ابن هرمة بهذا الى محمّد بن عبدالله بن الحسن. (الأغاني ج٤ ٣٧١)



- أثنوا على الحكيم بسَعَة علمه وفضل حكمته (معجم أمهات الأفعال ج١ ص١٥٤)
- جأرت الأمّهات بالدّعاء إلى الله تعالى أن يمنح بناتهنّ الفضيلة التي منها هذه القدّيسة (ن.م ج ١ ص ١٥٩)

١١- ف س٠ (قائل) س١ (مقول له) س٢ (مقول)

الفعل : أنشد،سأل،ألك.

الشاهد : - ثم أنشده قصيدته التي أولها: تجلّلت عن فهر وعن جارتيْ فهر (الأغاني ج٣ص٢٣٩)

- سألني أن أبيت عنده (البخلاء ص١٢٣)
- ألكته الخبر (أبلغته إياه) (المخصص ج ١٢ ص ٢٢٦)

٢,٢. الأبنية الأصول والأبنية الفروع :

لما كنا قد اعتبرنا الأبنية المستعرضة أعلاه صورا تركيبيّة مختلفة لتحقّق محمول دلاليّ واحد، هو محمول القول ثنائيّ الحدود والقابل لأن يُتَوَسّع فيه، فيصير بتوجيهه إلى مخاطب مقصود قولا موجَّها، أي جنسا من الإبلاغ فإنه يتعين أن نجد لهذا الاختلاف وجها. هذا الوجه نتوسّل إليه بثنائية الأصل والفرع. و قد قدّمنا بذكر شيء مما يترتّب على الاحتكام، إليها، حين جعلنا «المقول عنه» فرع المقول، وبمقتضاه اعتبرنا البنية (٣) صورة من (٢) والبنية (٩) صورة من (٨).

وأما الأبنية المرقّمة بـ (١) (٢) (٤) (٥) (٦) (٧) (٨) (١٠) (١١) فإنّ ترتيبها يقتضي منا توضيح ما نعتبره أصلا في هذا السّياق.

يُعَدّ أصلا بالنّسبة إلى ما نحن فيه أوفى تركيب يرد فيه الفعل مستعملا في معنى القول استعمالا غير مغيّر بالحذف أو بالزّيادة ويترتّب عليه أنّه:

- إذا كان الفعل يتعدّى بنفسه إلى مفعول به واحد ويقبل التعدي إلى مفعول ثان بالحرف فإن تعدّيه إلى المفعولين هو الأصل، لاعتدادنا بالتركيب الأوفى أصلا.
- إذا اقتضى نقل الفعل إلى معنى القول بالتّضمين دخوله في تركيب طارئ تمسّكنا بالتركيب الطارئ. ولم نلتفت إلى غيره لاعتدادنا بالدّلالة على معنى القول أصلا.
- يعد اختلاف هذه الأفعال في صورة إفضائها إلى المفعولين المخصِّصين لدوري المقول والمقول له وفي ترتيبهما بعدها على وجه دون آخر اختلافا بين بنى أصليّة.

- نعتبر دلالة الفعل بلفظه أو بمعناه على المقول فرعا على عدم دلالته عليه.

في ضوء المقدّمات السّابقة، نعيد تنظيم، الأبنية التسع المذكورة فنصطفى أربعا منها نجعلها أصولا ونفرّع الخمس المتبقّية عليها.

تمثيل ذلك في المجاميع الأربعة أدناه. وأما بيان ما بينهما من علاقات، فهو موضوع، هذا الفصل.

١ - البنية الأصليّة الأولى: ف س ٠ (قائل) س١ (مقول) ح س٢ (مقول له)

ويتفرّع عليها :

(أ) ف س٠ (قائل) س١ (مقول)

(ب) ف س ٠ (قائل)

(ت) ف س ٠ (قائل) ح س١ (مقول له)

٢ - البنية الأصليّة الثانية : ف س٠ (قائل) ح س١ (مقول)

٣ - البنية الأصليّة الثّالثة : ف س٠ (قائل) س١ (مقول له) ح س٢ (مقول)

ويتفرّع عليها :

(أ) ف س٠ (قائل) س١ (مقول له)س٢ (مقول)

(ب) ف س٠ (قائل) س١ (مقول له)

٤ - البنية الأصليّة الرّابعة : ف س٠(قائل) ح س١ (مقول له) ح س٢ (مقول).

٣,١ . أحكام البنية الأصليّة الأولى وأحكام ما يتفرّع عليها :

تعتبر الأفعال الراجعة إلى البنية : ف س٠(قائل) س١(مقول) ح س٢(مقول له) أشبه الأفعال التي فيها معنى القول ، بالفعل »قال« من حيث خصائصها التركيبيّة والدلاليّة فهي تتعدّى بنفسها إلى الاسم الدالّ على المقول وتتعدى بالحرف إلى الاسم الدال على المقول له. غير أن هذه الأفعال تختلف فيما بينها باعتبار مسألتين :

أولاهما : جهة حصول معنى القول وأحكامه فيها.

وثانيتهما :أحكام مفعوليها التركيبية.

فبالنظر إلى المسألة الأولى تنقسم مجموعة الأفعال المتحقّقة في هذه البنية إلى قسمين :

- قسم أوّل يدلّ على معنى القول إما بأصل الوضع لكونه مرادفا له كـ«فسّر» و«كهن» و«أملى» أو توسّعا بأنواع العلاقات المجازيّة «كبيّن» و «تلا» و «قرأ» و «قصّ»، ويتميّز

بأن استعماله في معنى القول لا يستتبع تغييرا ظاهرا في أحكامه التركيبيّة الأساسيّة، من حيث اللّزوم والتعدّى وعدد ما يتعدى إليه من المفاعيل.

- قسم ثان ، حصل فيه معنى القول بالتّضمين على النحو الذي شرحناه في الفصل السابق، ويتميز بأن خصائصه التركيبيّة الأصليّة منسوخة بأحكام ما ضُمّنِ فيه. فالأفعال «صاح» و «هتف» و «كشّ» و«زعق» المستعملة لحكاية كلام بلفظه في (٧) أفعال لازمة في الأصل دالة على مجرّد التّصويت بما ليس له معنى وضعي ولكنها صارت، بتضمينها معنى القول، جارية على أحكامه فتعدت مثله إلى مفعولين بنفسها إلى الأول وبالحرف إلى الثاني

(٧)- فجعل يقتل الناس بقية يومه حتى صاح به رجل والله ياحجاج لئن كنا قد أسأنا في الذنب لما أحسنت في العفو ولقد خالفت فينا الله وما أطعته (الأغاني ج١١ ص٣١٢)

- والناس يهتفون به من كل أوب : يا محمد يا محمد الشفاعة الشفاعة نمتّ بكذا. (الغفران ص ١٧٨)

- فكشّ عليه: حق واش ؟ (الدقلة، ص ٢٨٣)

- هنا زعق فيه الزّيني «أموال المسلمين يا علي» (الزيني ص١٦٤)

ولا ينبغي أن يفهم منه أن جريان التّضمين في هذا الباب، حكر على هذه الأفعال دون غيرها فليس هذا مقصودنا. ولكنّ له فيها أثرا أقوى من أثره في غيرها، من حيث تصير به متعدّية بعد أن كانت قاصرة. وأما جريانه في أفعال القسم الأول فله مظهر واحد أساسيّ هو تعليق الفعل عن العمل في لفظ ما بعده. فتعمل في حكاية المقول بلفظه، كما تبيّنه مقارنة «أ» بـ «ب» في (٨) و (٩).

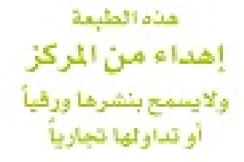
(٨) أ- فأوصى وأملى وصيّته على كاتبه (الأغاني ج ٢٢ص ٢٥٩)

ب- فأملى عَلَيَّ بَدِيهًا:

الحمد لله لا صبر ولا جلدُ ولا عزاء إذا أهلُ البلا رقدوا (الأغاني ج ٢٠ص ١٦٠)

(٩) أ- ذهب العروسي إلى العدل، وشرح له بعض الموضوع. ذكر أن أخاه ثقل في المرض وكان عبّر عن رغبته في طلاق زوجته (دقلة ٢٨٠)

ب- ألم يذكر أحد المشايخ الصّالحين في خطبة الجمعة الماضية «آن أوان الريح التي تهبّ قبل القيامة... ريح يرسلها الله عز وجل يمانية ألين من الحرير وأطيب من نفحة المسك...» (الزيني ص٤٧).



٣,١,١ .أحكام المكون س١ (مقول) التركيبيّة:

للمكوّن س١ في البنية ف س٠ (قائل) س١ (مقول) ح س٢ (مقول له)،خصائص تركيبيّة ودلالية تختلف باختلاف القسم الذي ينتمي إليه الفعل. فالأصل في أفعال القسم الأوّل أن يكون مفعولها اسما يختزل مضمون كلام. وبهذا القيد تتميّز القراءة القوليّة من غيرها في حالة الأفعال المشتركة. فدلالة « شرح» في (١٠ب) دون (١٠أ) على معنى القول، رهن دلالة مفعولها المباشر عليه ،حيث الجواب اسم للكلام يصبح به الشرح مرادفا للقول، وليس كذلك الصدر فيبقى الفعل على أصله دالاّ على معنى الفتح والشقّ.

(١٠) أ- ألم نشرح لك صدرك (الانشراح،١)

ب- شرحت لك جواب ما سألتني عنه (من شواهد معجم أمهات الأفعال ج٢ ص ٦٧٣)

ويرد هذا الاسم مفردا ومركّبا. أمّا المفرد فيغلب عليه أن يكون اسما لجنس من أجناس المخاطبات وأنواع الكلام، كالخبر والحديث والقصّة والنّادرة والسّورة والآية والوصيّة والجواب والرسالة والوثيقة والبلاغ.فإن وقعت مثل هذه الأسماء بعد ما يحتمل معنى القول فإنّه يخلص لهذا المعنى .على أن بعض أفعال القسم أشد اقتضاء لبعض هذه الأسماء من بعض. وهو ما يجعل اللّفظ الحاصل من تركّبه إليها أشبه بالعبارات الجامدة les expressions figées كقولنا : «زف إليه البشرى» و«أعلن له الخبر والأمر» و«سرد عليه القصّة» و«لحن له قولا» و«ألقى إليه أُلْقِيَةً» حيث لا تكاد تستعمل هذه الأفعال إلا مقترنة بهذه الأسماء. وبعضها الآخر كـ «قرأ» و«تلا» و«أملى» و«لخّص» و«فسّر» أوسع تصرفا من حيث تحمتل أن يرد بعدها عددكبير من هذه الأسماء.

ويرد الاسم المركّب في أشكال مختلفة يستوقفنا منها شكلان لقوة اتّصالهما بدلالة هذه الأفعال على معنى القول.وهما المركب بالموصول الحرفي والمركب البدلي.

أما الأوّل فالغالب عليه أن تتصدّره أنّ الثقيلة المشدّدة كما في (١١) بسبب من كون معظم الأفعال المكوّنة لهذا الباب والمنجزة في هذه البنية أفعال تحقيق تستعمل في حكاية كلام واجب .فإن خالف بعضها هذا الأصل وحكي به معنى كلام طلبي غير واجب) ميلاد، ٢٠٠١ ص١٨٢-١٨٤ (.وقعت بعده »أنْ« الخفيفة المصدرية كما في (١٢) أو التفسيريّة كما يأتي في (١٣).

(١٢) - وحكى ابن الساحر أنّ السيّد دُعي لشهادة عند سوار القاضي(الأغاني ج٧ ص ٢٨٧)

- أعلن أنّه بشر وأنّ دينه دين الفطرة البشرية (معجم أمهات الأفعال ج ٢،ص٩١٨)

- رفعوا إلى السلطان أنّ الأمير اعتزم على الفرار (ن.م ج٢ص٥٢٤»)

(١٣)- وفد بشّار على المهديّ فاشترط الحاجب عليه ألاّ ينشد الخليفة غزلا (ن.م ج٢ص ٦٧٥)

-أوعز إليه القاضي أنْ يجد حلا لمسألة منظوره وإلا فهو مجبور على قبول الشكاية (دقلة ١٣٢)

- وقد نزّل عليكم في الكتاب أنْ إذا سمعتم آيات الله يكفر بها و يستهزأ بها فلا تقعدوا معهم حتى يخوضوا في حديث غيره (النساء، ١٤٠)

- وأوحينا إلى رجل منهم أنْ أنذر الناس وبشر الذين آمنوا (يونس٢)

وفي الحالات الثلاث تمحّض صورةُ المفعول التركيبية الفعلَ العامل فيها للدّلالة على معنى القول فدورها في هذا مماثل لدور الأسماء المفردة المؤدّية لمعنى الكلام.

وأمّا المركب البدلي فإن أكثر صوره وقوعا بعد ما فيه معنى القول عامة إبدال الجملة أو الجمل من المفرد المؤدّي لمعناها كما توضحه الشواهد في (١٤). فقد أبْدِل من« الشعر» و«الآية» و« ما يوحي» كلام محكيّ بلفظه. وتكمن قيمة هذا التّركيب في احتماله أن تؤول به جميع الحالات التي يرد فيها المفعول المخصِّص للمقول مركبا موصوليّا حرفيّا أو كلاما لم يعمل الفعل في لفظه، فتحمل على حذف المبدل منه الذي يقدر في صورة اسم مفرد وتمثيله في (١٥) حيث المبدل منه المقدر موضوع بين معقوفين [ ].

(١٤) - ويتلو جمل الله ببقائه- هذه الآية» وهو على جمعهم إذ يشاء قدير» (الغفران ص ٢٠٤)

- ثم إذا هاتف يهتف شعرا في صوت ما سمعت أروع منه:

أنا الحق يناديك

أنا الحب يناغيك

أنا الشوق طغى فيك. (المسعدى : حدث أبو هريرة قال...ص ٢٣٠)

-وإذ أوحينا إلى أمك ما يوحى أنْ اقذفيه في التابوت. (طه،٣٨،٣٩)

(١٥) – وحكى ابن الساحر [الخبر] أنّ السيد دُعي لشهادة عند سوار القاضي
– أوعز إليه القاضي [أمرا] أنْ يجد حلا لمسألة منظوره...
– فكتب إليه [الجواب] ليس مقامها عندنا إلاّ شهرا أو نحوه
– تلا سعيد [الآية].. ولا تلقوا بأنفسكم إلى التّهلكة (الزيني ص١٠٩)

تلك أحكام المكون (س١) بعد أفعال القسم الأول، وأما بعد أفعال القسم الثاني المفيدة لمعنى القول بالتّضمين فإن الغالب على تركيبه أن يرد كلاما قد عمل بعضه في بعض وامتنع من تأثير عمل الفعل في لفظه كما في (٧) بسبب أنّ هذه الأفعال بدائل تعبيرية من الفعل» قال» تجري مجراه في أحكامها التركيبيّة. ولا تختلف عنه في معناها إلا بما تحمله من الإخبار عن صورة التلفّظ بالمقول، مما يمكن أن يدل بطريقة لابد فيها من مراجعة مقام القول، على أحوال المتكلّم النفسيّة ونوع علاقته بمقوله وبمن يتجه إليه ذلك المقول (Charolles. 1976 p 97).

قدّمنا أن الأفعال الراجعة إلى البنية الأصليّة الأولى تتعدى بواسطة الجارّ إلى مفعول ثان يخصّص دور المقول له، غير أن هذه الأفعال لا تتعدّى بنفس الحرف ويمكن أن نقسّمها بالنظر إلى ما تتعدّى به إلى أربعة أقسام هي:



١ – الأفعال المتعدّية بحرف اللاّم نذكر منها : «و ضّح» و«أوضح» و «بيّن» و «أبان» و«فسّر» و« شرح» و«لخّص» و «كهن» و «حكى» و«روى» و«ذكر» و«أكّد» و«كشف» و«لحّن» و«لاحظ» و«كرّر» و«أظهر» ... وتفيد اللاّم بعدها معنى التّبليغ الذي تفيده بعد صريح القول (ابن هشام:مغني اللّبيب ج ١ ص٢١٣)١.

٢– الأفعال المتعدّية بحرف الجر «إلى». نذكر منها : «أوحى» و«رفع» و«أعلن» و«ردّ» و«رسّ» و «زفّ» و«رهف» و«طلب» و «وسوس» و «أوعز» و«كتب» و«بعث».تجر «إلى» بعد هذه الأفعال، متى استعملت في معنى القول، اسما دالا على المخاطب المقصود.ولعل ما يسوّغ استعمالها في هذا الموضع هو ما يوجد من مناسبة بين دلالتها في الأصل على معنى الانتهاء (شرح الكافية ج٤ ص٢٧٠) وكون المخاطب منتهيا إليه القول. وهي مناسبة يمكن أن يدل عليها استعمال فعل الانتهاء في معنى القول كما يوضحه الشاهد في (١٦)

١– نقصد بالاستعمال غير المغير الاستعمال المستوفي لعدد ما يتعدّى إليه الفعل بنفسه وبالحرف من المفاعيل من صنف المفعول به وغير المعدول عن أصله بحذف حرف أو بزيادته.

(١٦) قال لقيس بن مكشوخ المراديّ حين انتهى إليهم أمر رسول الله : يا قيس إنك سيّد قومك (...) فانطلق بنا حتى نعلم علمه (الأغاني ج ١٥ ص ٢٠٢)

٣- الأفعال المتعدية بـ «على» نذكر منها : «قص» و«قرأ» و «تلا» و «شنّع»و «شرط» و«أنزل» و«اقترح» و«فرض» و«عرض» و«ألقى» و«طرح» و«حظر».ويحتمل أن يكون تعديها بهذا الحرف دون غيره مرادا به مناسبة ما في مضمونها المعجميّ من الدّلالة على استعلاء المتكلّم على المخاطب.

٤- الأفعال المتعدية «بالباء». ومن أمثلتها «هتف» و «صاح» و«صرخ» و«زعق» وهي كما ذكرنا، أفعال لازمة في الأصل ثم يصار إلى تعديتها بالتّضمين.ومعنى الباء بعدها أقرب ما يكون من المعنى الذي جعله النّحاة أصلا لسائر معانيها وهو الإلصاق (شرح الكافية ج٤ ص ٢٨٠) فكأن الفاعل يلصق فعله بالمخاطب. وقد تعوّض الباء في تعدية هذه الأفعال إلى الاسم الدال على المخاطب « الفاء» و«على» كما في (١٧)[1].

(١٧)- وظهر حـمّة الصّالح يعدو بين النخل يتبع الربية ويصيح على كلبه : بره علينا واش بيك؟ ما عرفتهمش هذوكم أسيادك يا ابن الكلب؟ (الدقلة ص ٣٤)

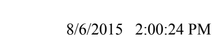
- وصاح في المتذمرين : - من درى على الناس كيفاش أنا؟ (الدقلة ص ٢٨٨)

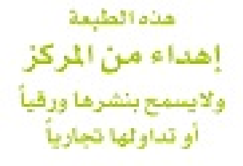
- هنا زعق فيه الزيني «أموال المسلمين يا علي» (الزيني ص١٦٤).

٣,٢. البنية ف س٠ (قائل) س١ (مقول) وعلاقتها بالبنية الأصليّة الأولى:

تعتبر البنية : ف س٠ س١ (مقول) تجريدا لخصائص مجموعة من الأفعال تتميز بتعدّيها بنفسها إلى مفعول به يخصِّص دورَ المقول. فتشارك بهذه الخاصيّة أفعال البـنية: ف س٠ (قائل) س١ (مقول) س٢ (مقول له) ، ولكنها تختلف عنها بأنّها لا تتعدّى إلى مفعول ثان يخصّص دور المقول له. ومن أمثلتها ما تراه في الجدول الآتي:

١- اعتمدنا في التصنيف بحسب الحرف الذي يتعدّى به الفعل "الاستعمال الأكثر" أو ما يمكن أن يُدعى بالاستعمال الطرازي، أي الاستعمال الذي يمكن أن تُردّ إليه سائر الاستعمالات الأخرى. ففي (١٧) يمكن أن تحلّ الباء محل "في" و"على" من دون أن يتغيّر معنى الفعل.





الفعل	معناه في المعجم	استعماله
نظم	النظم التأليف ومنه...نظمت الشعر ونظّمته (لسان العرب)	أفي تنظم قول الزور والفند (الأغاني ج ١٣ ص٢٣٧)
ارتجل	ارتجلت الكلام اقتضبته..ومعناهما تكلم به من غير أن يكون هيأه من قبل (المخصص ج ٢ص١٢٨)	فارتجل من وقته هذه القصيدة (الأغاني ج ١٤ ص٢٤٦)
نثّ	نثّ الخبر نثا أذاعه (ابن القطاع، معجم الأفعال)	لست كأقوام خلائقهم نث أحاديث وهتك حرم (الأغاني ج٦ ص ١٣٤)
شهر	شَهَرْت الأمرَ والشيء شهرا أظهرته. (ابن القطاع)	لما شهر أمر المجنون وليلى وتناشد الناس شعره فيها خطبها وبذل لها خمسين ناقة حمراء (الأغاني ج ٢ص١٥)
ائتنف استأنف	ائتنف الكلام ابتدأه (المخصص ج ٢ ص١٢٨)	واستأنف- ارتجالا- حكاية حربية مسترسلة (الدقلة٧٢)

فإذا تأملت استعمال هذه الأفعال مرادفةً للقول فانك تلاحظ أن معناها لا يقتضي تعديتها إلى اسم دال على السّامع المخاطب. والسّبب أنّها لا تتناول من القول مظهره الإبلاغي بقدر ما تركّز على :

- وجوه تصّرف المتكلّم في لفظه (نظم، نثر ، أوجز، أجمل، اقتضب) أو معناه (أثبت، نفى، قدّر)
- بعض الاعتبارات الراجعة إلى مقام القول(استأنف، تابع، أردف، قدّم...)

ومما يدلّك على هذا أنّها أفعال إن أوّلتها بصريح القول لم تحتج إلى تعديته لغير الاسم المخصّص للمقول.

وأنت تلاحظ أيضا أن مفعولها يرد اسما مفردا مؤدّيا معنى القول كالقصيدة والبلاغ والحديث والأمر والمسألة والكلام والخبر. وهي أسماء يستعمل من لفظ أغلبها أفعال

يمكن أن تحلّ محلّ الفعل المستعمل الذي يصير حالا منها، كما توضحه الأمثلة الواردة في (١٨)

(١٨) – نظم قول الزور ⟵ قال (قول) الزور نظما
– ارتجل القصيدة ⟵ قصّد القصيدة ارتجالا
– نثّ الحديث ⟵ حدّث نثّا
– أجمل الخبر ⟵ أخبر مُجْمِلا
– استأنف الكلام ⟵ تكلّم مستأنفا

وهي خاصية، يمكن أن تجعل هذه الأفعال الأقلّ تمكّنا في بابها بسبب أن معنى القول إنّما يأتي من الاسم الذي تنصبه لا منها هي .فشابهت من هذه الناحية تراكيب مثل «أنشأ زيد يحدّث» و «جعل يشتم ويسب» و«طفق يبسمل ويحوقل» ،حيث الأفعال الرئيسية أفعال ناقصة مستعملة في معنى الشروع فلا تدل بذاتها على معنى القول الماثل في مجمل التركيب، وإنما تدل عليه الأفعال الواردة في خبرها، أي «حدّث» و«سبّ» و«شتم» و«بسمل» و«حوقل». ووجه الشبه أننا في الحالتين إزاء جملٍ المسند التركيبي فيها غير المسند الدّلالي. فمعنى «أنشأ زيد يحدث» هو «حدث زيد» ومعنى «استأنف زيد الكلام» هو «تكلم زيد» .فالفعلان «أنشأ» و«استأنف» لهما قيمة مظهرية une valeur aspectuelle ولا يدلاّن على حدث كما هو شأن الأفعال التامة. فما يدل على الحدث هو خبر«أنشأ» ومفعول «استأنف»، فهما المسندان الدلاليّان.

ومما يترتب على ضعف تمكّن هذه الأفعال في باب القول قلة جريان التضمين الموجب للتّعليق فيها، فلا يحكى بها كلام بلفظه إلا في القليل النّادر.

٣,٣. أحكام البنيتين: ف س٠ (قائل) و ف س٠ (قائل) ح س١(مقول له) وعلاقتهما بالبنية الأصلية الأولى:

ندرس تحت هذا العنوان مجموعات من الأفعال تنطوي على سمات صرفيّة وتركيبيّة ودلاليّة تتميز بها من سائر أفعال القول.وهي سمات يمكن أن توضحها مقارنة « أ » بـ«بـ» في (١٩) و(٢٠).

(١٩) أ– لقد بسملت ليلى غداه لقيتها.

ب– وأتاه بشر بن ربيعه الخثعمي (...) فقال: ما معك من كتاب الله قال: بسم

الله الرحمان الرحيم فضحك القوم منه ولم يعطه شيئا. (الأغاني ج ١٥،ص ١٣٣)
(٢٠) أ- فلما انتهى إلى عمر رحّب به وألطفه وأدنى مجلسه. (ن.م ج١٥ ص١٥٨)
ب- فلما دخل حكيم بن حزام قال (مروان بن الحكم) مرحبا بك يا أبا خالد، ادْنُ.(ن.م ج٤ ص١٤٩)

فالفعلان «بسمل» و«رحّب» الواردان في «أ» لهما في المعجم نفس قيمة الجملتين: «قال: بسم الله الرحمان الرحيم» و«قال: مرحبا بك» الواردتين في «ب». جاء في لسان العرب «بسمل إذا قال بسم الله» وفيه كذلك «رحّب بالرّجل ترحيبا قال له: مرحبا،ورحّب به دعاه إلى الرّحب والسّعة» (مادة،رحب).

وتوازى هذه العلاقة الدلالية بين الفعل والعبارة التي يؤول بها علاقةٌ صرفية يعبّر عنها بأنّ «بسمل» مأخوذ بالنحت من «بسم الله» وأنّ «رحّب» مشتقّ من الرحب أو «المرحب» الواردين في العبارتين «مرحبا بك!» و«في الرحب والسعة!»

وأما من حيث التركيب فإنّ الفعلين يشتركان في خاصيّة اللّزوم، ولكنّهما يختلفان باحتمال «رحّب» التعدية بالحرف الى الاسم الدال على المخاطب وتعذّر ذلك مع «بسمل».



نسمي مجموعة الأفعال التي هذه أحكامها أفعال اقتوال وهي عبارة نترجم بها مصطلح Les verbes délocutifs الذي صاغه E. Benveniste في مقال شهير جعل هذا المصطلح عنوانا له (Benveniste 1995 t.1 p276- 284).

١,٣,٣ في مفهوم الاقتوال:

استعمل بنفينست مصطلح les verbes délocutifs ومعناه الأفعال المشتقة من عبارة Locution في مقابل مصطلحي les verbes dénominatifs، أي الأفعال المشتقّة من أسماء و les verbes déverbatifs أي الأفعال المشتقّة من الأفعال . وقد نسب إلى نفسه الريادة في اكتشاف خصائص هذا النوع من الأفعال وفي وضع المصطلح المناسب لها (Benveniste 1995 t.1 p276).

وهذه أهم سماتها عنده:

(أ) هي أفعال مشتقة من العبارات الجارية في معاملات الناس الاجتماعية كأنواع التحيّة والأدعية وما يستعمل منها في الشكر والمواساة، ومن أمثلته اشتقاق الفعل الفرنسي remercier من العبارة «merci !» و«saluer» من «salut !» و «bisser» من

«bis!» ، واشتقاق الفعلين الإنجليزيين to encor و to hail من العبارتين «encore !» و «hail !».

(ب) يدخل الفعل المشتقّ مع العبارة التي أُخذ منها في علاقة دلاليّة محدّدة هي علاقة قول «... La relation dire» فكل فعل من هذه الأفعال مؤول بقول العبارة التي يشير إليها لفظه. فمعنى remercier هو «dire merci» ومعنى to hail هو «Crier:«hail!» (Benveniste1995 t.1 p280).وقد استبعد منها بنفنيست الأفعال التي تدخل مع أساسها الاشتقاقي في علاقة عمل «la relation faire...» » لأن هذه تكون أفعالا مشتقّة من أسماء dénominatifs وليس أفعال اقتوال (Benveniste1995 t.1 p28)

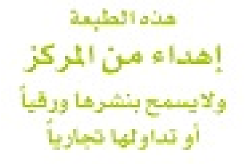
(ج) الاقتوال la délocutivité علاقة آنية بين عبارة وفعل.

(د) يعدّ إبداع هذه المشتقّات الفعليّة استجابة لضغط الحاجة اللغوية وهو على صلة متينة برسوخ استعمال بعض الصيغ والعبارات في ثقافة ما (Benveniste1995 t.1 p278)

وقد كان عمل بنفنيست منطلق عدّة أبحاث عرض فيها أصحابها لمفهوم الاقتوال بالنّقد والتقويم واتجهوا به اتجاها يوسّع من دائرة الظواهر التي يتناولها .ويمكن إجمال ما يتعلّق منها بموضوعنا في المسائل الآتية :

- ناقش Pierre Larcher مسألة الرّيادة، فبيّن أن النّحاة والمعجميين العرب قد سبقوا بنفنيست إلى اكتشاف المفهوم وأجروه في وصفهم لصنف من الوحدات المعجميّة وفي الاستدلال على اشتقاق بعض الأفعال من عبارات كاشتقاق «سلّم» من «سلام عليكم !» و«لبّى» من «لبيك!» وبمقتضى نفس الآليّة التي تحدث عنها وهي التأويل بالقول .بل إن الكثير مما قال به العرب في وصف الظواهر التي ينطبق عليها هذا المفهوم تبدو للارشي أوسع مدى من مقترحات بنفنيست وتجوز مقارنتها بمفهوم الاقتوال كما طوره Ducrot و Anscombreلاحقا (Larcher 1983 p 251-253)

- لم يلقَ ما ذهب إليه بنفينيست من أنّ العلاقة بين فعل الاقتوال والعبارة التي يحيل عليها علاقةٌ صرفيّة دلالية (أي تتأسّس على اللّفظ والمعنى معا) موافقةَ Anscombre. فأبدل منه مفهوما جديدا للاقتوال يقدم الاشتقاق الدّلالي la dérivation sémantique على الاشتقاق اللفظي .ففعل الاقتوال عنده، هو ما اشتُقَّ مضمونُه الدلالي من المعنى الكلامي المزجّى في التلفّظ بنفس تلك العبارة أو بما يكون له قيمتها مما ليس فيه لفظها (Anscombre 1979 p 71).



- وضع آنسكومبر، تبعا لما سبق، علاقة التّأويل بالقول التي عقدها بنفيست بين فعل الاقتوال والعبارة التي يشير إليها لفظه موضع مساءلة. فردّ مقابلته بين علاقة القول وعلاقة العمل، مختزلا الأولى في الثّانية. فحيث يرى بنفيست أنّ معنى remercier (أي شكر) هو «dire:merci!» (أي قال:شكرا !) يرى آنسكومبر أن معناه أن تعمل العمل الذي تعمله بمقتضى تلفّظك بهذه العبارة، مما يسمح بتصوّر علاقة اشتقاق دلاليّ بين هذا الفعل وكل كلام له قيمة العبارة «merci !»

وقد راجع الباحث هذه المسألة في مقال لاحق (Anscombre, 1985) خصّصه للتحقيق في مضمون علاقة القول المفترضة بين فعل و «عبارة» مستأنسا بتفريق أصحاب نظرية الأعمال اللغوية بين العمل القوليّ l'acte locutoire والعمل المضمّن في القول l'acte illocutoire (أي بين نفس القول من حيث هو تلفّظ والمعنى المزجّي في التلفظ به من الإخبار والاستخبار والأمر والنهي وغيرها) فاقترح تشقيقها إلى أربع علاقات تسمح بجمع أطراف باب من الأفعال يميّزها كونُ مضمونها الدلالي يجعلها في علاقة خاصّة بعبارة أو صيغة لغوية محدّدة (Anscombre, 1985 p10). وقد بدا لنا من المفيد أن نستعرض هذه العلاقات وأن نمثل عليها بأقرب ما يناسبها من الأفعال العربية :

١- العلاقة الأولى: علاقة الاقتوال الزماني la délocutivité diachronique ويعني الاقتوال فيها تزجية العمل المضمّن في القول الذي كان يمكن أن يُزجّى في زمان ماض، في التلفّظ بالصّيغة «ص» ومثالها قولنا «نعى فلان فلانا» فالنّعي من حيث هو عمل لغويّ معناه تزجية الإخبار بموت الميّت وهو مشتق في العربية من عبارة كانت تستعمل في مثل هذه المناسبة، جاء في لسان العرب «قال الجوهري كانت العرب إذا مات منهم ميّت له قدر ركب راكب فرسا وجعل يسير في الناس ويقول : نَعاءِ فلانا أي انعه وأظهر خبر وفاته...» (مادة: نعي) ولكن اندثار هذه العبارة من الاستعمال يمحّض الفعل للدخول في علاقة اشتقاق دلالي مع سائر العبارات التي يُزجّى بها معناها.

٢- العلاقة الثانية، علاقة الاقتوال الآني la délocutivité synchronique ومضمونها تزجية العمل المضمّن في القول الذي يمكن تزجيته في التلفّظ بالصيغة «ص» (Anscombre, 1985 p13) ومثاله الفعل «حي» إذ معناه أن تعمل العمل الذي تعمله بقولك «حيّاك الله» لا أن تتلفّظ بهذا اللفّظ بعينه، لأن التحيّة تكون بـ «السلام

عليك» و«لك البشرى» و «لقيت الخير» و«أبيت اللعن»...الخ (العسكري الفروق اللغوية ص٤٤).

٣- العلاقة الثالثة، يسمّيها آنسكومبر mention ونقترح ترجمتها بالتأدية. ويقصد بها أن يكون معنى الفعل هو أداء نفس العبارة التي يشير إليها لفظه. وخير ما يمكن التمثيل به عليها الأفعال المنحوتة من الجمل كـ «بسمل» (أي لفظ بـ «بسم الله الرحمان الرحيم) وطلبق (إذا قال: أطال الله بقاءك) وجعفد (إذا قال: جعلت فداك). وتطابق علاقة التأدية مفهوم بنفنيست من الاقتوال. ولكنّ آنسكومبر قصر هذا المصطلح على ما يوافق العلاقتين الأوليين الراجعتين إلى متصوّر العمل دون التأدية بالقول معتبرا أن تخليص الاقتوال من مظهره اللفظي يسمح بصياغة أفضل للعلاقة الدلالية التي يقيمها المتكلّمون بين أفعال بعينها وعبارات يزجّى في التلفّظ بها معنى تلك الأفعال. فحيث يجعل بنفنيست الاقتوال مرادفا لحكاية الكلام بلفظه ومعناه يجعله آنسكومبر مرادفا لحكاية المعنى الذي يؤدّيه ذلك الكلام سواء تحقق بنفس اللفّظ الذي في ذلك الكلام أو بلفظ له نفس معناه (Anscombre, 1985 p27).

٤- العلاقة الرابعة، يسميها الباحث la citalivité ويُؤوّل القول فيها بأنه استعمال العبارة في مخاطبة شخص ما. ومن أمثلتها ما يفيده الفعل الفرنسي tutoyer من مخاطبة شخص بضمير المخاطب المفرد «tu». وقد بدا لنا أن الأقرب في التعبير عن مفهوم هذا المصطلح هو لفظ التسمية المستعمل عند سيبويه في تفسير أفعال مثل «خطّأ» و «فسّق» و«زنّى» حيث يقول «فأمّا خطّأته فإنّما أردت تسميته مخطئا كما أنّك حيث فسّقته وزنّيته أي سميّته بالزّنى والفِسق (...) كما قلت له يا فاسق، وخطّأته قلت له يا مخطئ » (الكتاب ج٤ ص٥٨)[١]

وقد خلص المؤلف من تفريعه علاقة التأويل بالقول على الوجه الذي لخّصناه إلى اقتراح تنظيمها تنظيما يفترض أن الاقتوال - بمفهومه هو لا بمفهوم بنفنيست - هو أعلى المراحل في تطور استعمال مجموعة الأفعال المستعملة في أول أمرها لتأدية العبارة التي يشير إليها لفظها. هذه المراحل هي الآتية :

المرحلة الأولى: مرحلة التأدية وفيها يكون معنى الفعل (ف) التلفظ بالعبارة (ع) :

١- وفي المخصص ج١٢ ص٣١١ «فسّقته وزنّيْته إذا قلت له يا فاسق يا زاني».

ومثاله تفسير «سلّم» بـ «قال: سلام عليك».

المرحلة الثّانية: مرحلة التّسمية: وفيها يكون معنى الفعل (ف) استعمال العبارة (ع) في مخاطبة شخص ما. وفيها يُفَسَّر سلّم بـ «قال له: سلام عليك».

المرحلة الثّالثة: يكون فيها معنى الفعل (ف) استعمال العبارة (ع) في مخاطبة شخص ما مخاطبةً يتحقّق فيها عمل مضمن في القول. وفيها يُفَسّر سلّم بـ «قال له: سلام عليك» قاصدا تحيّته.

المرحلة الرابعة: مرحلة الاقتوال، ويكون معنى الفعل (ف) فيها تزجية العمل المضمن في القول الذي يُزجّى من بين ما يُزجّى به بالعبارة (ع). وفيها يكون معنى «سلّم» أوقع العمل الذي يُوقَعُ من بين ما يُوقَعُ به بقولنا «سلام عليك».

مثّل المؤلف على المراحل الأربع بالفعل الفرنسي Remercier . وقد تعمدنا تعويضه هنا بـ «سلّم» لما يسمح به ذلك من الوقوف على حدود التّخريج المقترح. فقد بدا لنا أنه تخريج أضعف من الإيفاء برغبة صاحبه في تأسيس الاقتوال على علاقة الاشتقاق الدّلالي المضمن في القول la dérivation sémantique illocutoire لأنه:

- رجع بافتراضه أن أصل أفعاله هي أفعال التأدية إلى الإقرار بوجود علاقة اشتقاق صرفي بين الفعل والعبارة التي يشير إليها لفظه، حتى وإن كان ذلك بطريقة غير مباشرة.

- يجعل، بوضع القضية في أفق الدراسة الزمانية diachronique، الاستدلال على تطور استعمال الفعل من مرحلة إلى أخرى في منتهى الصعوبة، فنحن لا نفهم وجه التقابل الزماني بين سلّم الأول الذي تأويله «قال: سلام عليك» وسلم الثاني المؤول بـ «قال له: سلام عليك» ولا بين الثّاني والثّالث المؤوّل بـ «قال له هذا اللّفظ منشئا به معنى السّلام والتحيّة.

فإذا ذكرنا أنّ في معجم العربية فعلين على الأقلّ يتواردان مع سلّم، وهما «سمعل» و «حيّ» وأنّ هذه الأفعال الثّلاثة تنطوي على خصائص صياغيّة وتركيبيّة ودلالية تعقد بينها علاقات تشابه واختلاف فإنّنا نفضّل على المقاربة الزّمانية دراسة الوجوه التي تتقابل بها هذه الأفعال والفروق المرتبطة بها.

أما سمعل فمولّد بالنّحت من الجملة «سلام عليك» (السيوطي المزهر ج١ ص٤٨٤) وتأويله اللفظ بالجملة المذكورة ولا يحتمل من وجوه التأويل سوى هذا الوجه. وهو لا يستعمل في الكلام إلا لازما.

وأما سلّم فمشتقّ من «السلام» المستعمل في التحيّة بنفس الجملة (شرح الكافية ج١ ص٢٣٦) ويثير تأويله إشكالا. فلئن أجمعت المعاجم على تفسيره بنفس ما تُفسَّر به سمعل، فإن من الثابت أن إنشاء السّلام في الاستعمال غير مقتصر فيه على هذه الصّيغة، وإنّما يكون ذلك بالاسميّة المذكورة تامةً وبفرعها المحذوف منه الخبر (أي «سلام! ») وبمعادلتها الفعلية المحذوف فعلها كما توضحه الشواهد في (٢١) بل إنه قد يحصل بما ينوب عن اللّفظ من حركة الجارحة كما في (٢٢).

(٢١)- ولقد جاءت رسلنا إبراهيم بالبشرى قالوا سلاما قال سلام . (هود ٦٩)

- لا يسمعون فيها لغوا ولا تأثيما إلا قيلا سلاما سلاما. (الواقعة ٢٥-٢٦)

(٢٢)- فمضيت نحوه فطوّحت بالسلام من بعيد (الأغاني ج١٨ ص٤٥)

- ألستِ بالتي قالت   لمولاةٍ لها ظهُرا .
أَشِيري بالسَّلام لهُ   إنْ هُوَ نَحْوَنَا نَظَرَا.   (ن م ج٨ ص٢٢٠)

وأما «حيَّ» فإنّه مشتقّ من التحيّة بمعنى العمل الذي يأتيه المتكلم بقوله لمخاطبه «حيّاك الل» أي أبقاك. ولكن تفسير معناه لا يلزم منه تأويله بعبارة محدّدة بل هو في المعجم وفي الاستعمال عام في كل لفظ زُجّيَ به معناه. فمن التحيّة «حيّاك الله» و «لك البشرى» و «عم صباحا»... الخ. وهو في التركيب فعل متعدّ بنفسه إلى اسم يخصّص دور المخاطب متقبّل العمل اللّغوي الذي يعيّنه هذا الفعل.

يتّضح مما سبق أن الأفعال الثّلاثة تتّفق في خاصيّة التأويل بقول عبارات يُزَجّى بها عمل لغوي محدّد هو التحيّة، وبها استحقت التّسمية بأفعال الاقتوال. ولكنها- كما هو واضح - تتفاوت في قوة اقتضائها للتّأويل بالعبارة المعيّنة.

هذا التفاوت نتّخذه مدخلا لتقسيم أفعال الاقتوال تقسيما نراعي فيه ثنائيّة الحكاية على اللّفظ والحكاية على المعنى كما رسمنا أبعادها في الفصل المعنون بـ«مستويات حذف القول بين النظرية الدلاليّة و النحو العربي.» .

فنجعلها قسمين هذا بيانهما:

ندرج في القسم الأول ما كان من قبيل سمعل مولّدا بالنحت المختصر للجمل كـ «بسمل» «وحيعل» «وحمدل» و«جعفد» و«حولق» (أو حوقل) و«سبحل» و«دمعز». ومن أظهر أحكامها أنها لا تقبل التأويل بغير القول الذي معناه حكاية كلام بعينه على جهة التّأدية للفظه. ولا بد من الإشارة إلى أن هذه الأفعال لا تستجيب مطلقا لمسار

التطوّر الذي رسمه آنسكومبر، وهو القاضي بانتقالها في الاستعمال من مرحلة تخصِّص فيها المظهر القولي locutoire من الكلام الذي تحيل عليه إلى مرحلة تخصِّص فيها مظهره المضمن في القول illocutoire. فلا يجوز الإخبار عمّن قال «ما شئت لا ما شاءت الأقدار» بأنه قد مشأل، ولا عمّن قال«سبحان مولاك الأجلّ الأكبر» بأنه قد «سبحل» بل يقال قد سبّح.

ويجري مجرى هذه الأفعال:

- الأفعال المشتقّة من أسماء الأفعال كـ «صهصه» و«مهمه» و«أفّف» و«تأفّف» وهلمم».

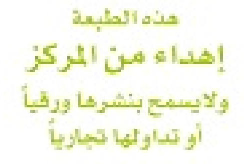
- والأفعال المشتقة من الأصوات الدالّة بوجه، ما كان منها تصويتا بالإنسان مستعملا في النّداء كـ «يأيأ» و«أيّه»وما كان منها تصويتا بالحيوان للزّجر كـ «هجهج» و«هاها» و«طرطب».

وأما ما كان حكاية لأصوات غير دالّة كأصوات الحيوان والجماد والأصوات الصّادرة عن فم الإنسان وليست علامة على معنى في نفسه فليست مما نحن فيه، لكونها لا معنى تحتها، فلا يتجه تأويل ما اشتقّ منها بالقول فضلا عن عدّه ضمن أفعال الاقتوال[١].

- الأفعال المشتقّة من حروف المعاني كـ «لا ليت» (إذا قلت: لا!) و«لو ليت» (إذا قلت: لولا) (ابن جني, سر صناعة الإعراب ج١ ص٢٣٣).

وأما القسم الثّاني فندرج فيه الأفعال التي من قبيل سلّم وحيّ. وهي تتميّز كما ذكرناه باشتقاقها من ألفاظ ترد في جمل مستعملة في إنشاء أعمال لغوية محـدّدة كاشتقاق «سبـّح» من المصدر «سبحان» في العبارة «سبحان الله!» و«فدّى» من المصدر الذي في «جعلت فداك» و«لـبّى» من «لبيك!» و«سمّى» من الفعل في «سمّى باسم الله» وهو

١ من أمثلتها:
- بهبه لحكاية هدير الفعل.
- لبلب لحكاية صوت التيس عند السفاد.
- مأمأ لحكاية صوت الشاة والضبي.
- تغتغ لحكاية صوت الحلي.
- دردر وفيهق لحكاية صوت الماء.
- هتهت لحكاية اختلاط الأصوات في الحرب.



ما يجعل هذه الجمل والعبارات أول ما يتبادر إلى الخاطر عند القصد إلى تأويل الأفعال المذكورة. ولكنّ هذه الأولويّة، إن برّرت إدراج الأفعال المذكورة ضمن أفعال الاقتوال فإنّها لا ترقى إلى مستوى العلاقة الضّرورية بين أفعال القسم الأوّل وما اشتقت منه من الجمل والعبارات، لأن المعنى الذي تخبر عنه أفعال هذا القسم يتحقّق في التلفظ بالجمل المذكورة في تأويله، تحققه في التلفظ بما يعادل معناه معناها،كما رأيناه في مثال «حيَّ» خاصة. فإسنادها إلى المتكلّم المحكيِّ عنه مفهومه أن تنسب إليه أنّه قد أنشأ العمل اللّغوي الذي يمكن إنشاؤه في التلفّظ بالجمل المذكورة، لا أنه قد لفظ بأعيان تلك الجمل. فالحكاية هنا حكاية على المعنى، كما كانت هناك حكاية على اللفظ. وبعبارة أخرى فإن الاقتوال في القسم الأول يختصر لفظ الكلام في لفظ الكلم، وهو في هذا القسم يختصر معنى الكلام في معنى الكلم.

٣, ٣, ٢. أبنية أفعال الاقتوال التركيبيّة والدلاليّة:

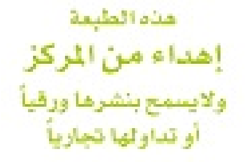
تدخل أفعال الاقتوال، عامة، في ثلاثة أبنية تركيبيّة دلاليّة هي:

١- ف س٠ (قائل): ومن أمثلتها: حمدل ومشأل وحيعل.

٢- ف س٠ (قائل) ح س١ (مقول له) : ومن أمثلتها: سلّم وهيّت ورأرأ.

٣- ف س٠ (قائل) س١ (مقول له) : ومن أمثلتها جدّع وعقّر وصبّح وكذّب.

نؤجل الحديث عن البنية (٣) إلى حينه. ونهتمّ هنا بالبنيتين الأوليين لما سبق من تفريعنا لهما على البنية الأصليّة الأولى أي ف س٠(قائل) س١(مقول)ح س٢(مقول له). وهو تفريع يحتاج إلى تعليل، لا سيما أن الاحتكام إلى مجرّد اللّفظ يظهر فروقا جوهريّة بين الأفعال التي من قبيل«قال» و«أكّد» من ناحية والأفعال التي من قبيل «حمدل» و«بسمل» و«سلّم» وهيّت» من ناحية ثانية. فالأخيرة، إما أنّها لازمة لا يمكن تعديتها بوجه وإما أنها تحتمل التّعدية بالحروف إلى الاسم الدّال على المخاطب. وفي الحالتين لا يحظى المقول، في بنية اللّفظ بمكوّن مستقل يتحقق فيه، إلا أن اعتبار ما ذكرناه من تَمَيّز هذه الأفعال باختزال لفظها للفظ كلام مَحْكِيّ بها أو لمعناه، يساعدنا على تبـيّن وجه علاقتها بالبنية المذكورة. وصورته أن الفعل المتحقّق في إحدى البنيتين(١) و(٢) لا يدلّ لفظه على حدث القول الذي معناه التلفّظ أو الإبلاغ فحسب، ولكن يدلّ بمقتضى نفس الدّليل على المقول به أيضا.



يبقى أنّ بين البنيتين فرقا دلاليّا يتمثّل في تأويل الأولى بالقول الذي معناه التلفّظ بالمقول، وتأويل الثّانية بالقول المُوَجّه أي المرادف للإبلاغ. وهو فرق يَسِمُه في اللفظ احتمال أفعال البنية الثّانية التعدية بالحرف إلى الاسم الدال على المقول له المخاطب دون أفعال البنية الأولى.

٤ ,١ .البنية الأصليّة الثّانية : ف س٠ (قائل) ح س ١ (مقول)

تنتظم هذه البنية مجموعة من الأفعال يجمعها أنها تستعمل متعدّية بالحرف إلى مفعول واحد يخصّص وجوها مختلفة من المقول بها، ومن أمثلتها ما تراه في (٢٣)

(٢٣)- وفي العشية استطاعت أن تتلفظ بنتف كلمات (دقلة ص٩٩)

- فإن نطقت ببيت في معنى ما سبق منى فقد أبحت به دمي (الأغاني ج٧ ص١٤٢)

- فلما تزوج الرشيد زوجته العثمانية أعجب بها وكان كثيرا ما يتمثل بهذه الأبيات (ن م ج١ ص٣٨٥)

- وأرجف أعداؤه بموته (ن م ج١٣ ص٩١)

- فلما رأى ذلك من فعلها قال شعرا ثم خلا في بيت يترنم به (ن م ج١٦ ص١٤١)

- كان بشار يشبب بامرأة يقال لها رحمة (ن م ج١٠ ص١٠٠)

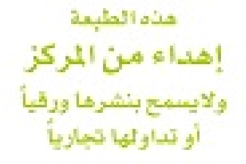
- فاصدع بما تؤمر به. (الحجر ٩٤)

حيث «تلفّظ» و «نطق» و«تمثّل» و «أرجف» و«ترنّم» و«شبّ » «وصدع» عينة ممثلة لأفعال الباب. وهي أفعال لا تقبل بأي وجه التّعدية إلى مفعول يدل على المقول له، وكونها كذلك يجعلها مشابهة لتلك المتحقّقة في البينة ف س (قائل) س١ (مقول). ووجه الشبه بين البنيتين أن أفعالها تؤول بالقول الذي معناه التلفّظ بالمقول وإظهاره، وليس بالقول الذي معناه الإبلاغ.

والحق أن معظم أفعال هذا الباب هي إما بدائل للفعل «لفظ»، شأن: «فاه» و«لهج» و«لغى» و«ترنّم» أو هي ترجع إلى معنى الإظهار والإعلان كـ «أشاع» و«أذاع» «وصدع» «ونوّه» «وهرف» و«أدلى»...

٤ ,١ ,١ . أحكام المكون : ح س١ (مقول)

تتعدّى كل الأفعال المتحقّقة في هذه البينة إلى المقول بواسطة حرف «الباء». ويجوز بعد الكثير منها، حذف هذا الحرف بغضّ النّظر عن طبيعة المكوّن المجرور به ومن



دون أن يتغيّر مضمون الكلام. فمدلول هذه الأفعال مع الحرف هو مدلولها بدونه، كما يتضح من مقارنة (أ) بـ(ب) في (٢٤). وكان يمكن، على هذا، أن نحكم بتعدّيها بنفسها فنلحقها بأفعال البنية ف س٠ (قائل) س١ (مقول) استئناسا بما ذهب إليه الاسترابادي – في معالجته لأفعال من هذا القبيل – من أنّ الحكم بالتعدي واللّزوم إنما يكون بالنظر إلى المعنى(شرح الكافية ج ٤ ص ١٣٦)ولكننا آثرنا على إلحاقها بغيرها، اعتبارها بابا فرعيا قائما بنفسه مراعاة لامتناع حذف الجار مع بعضها. كـ«نوّه» و«أرجف» و«هرف» و «شبّب» و«صبع» «وأقرش» «وبذأ» فقدمنا أحكام التركيب على أحكام المعنى.

(٢٤) أ– كان العطوي وهو عندنا بالبصرة لا ينطق بالشعر. (الأغاني ج٢٣ ص١٣٣).

ب – فبلغ ذلك ابن أبي عتيق فلامه فيه وقال: أتنطق الشعر في ابنة عمي (ن م ج١ ص١٠٣)

أ– وهذه الأبيات تمثل بـها أمير المؤمنين على بن أبي طالب.(ن م ج١٠ص١٩)

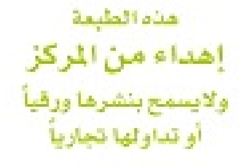
ب– فاستعادنيه مرارا وشرب عليه أقداحا ثم تمثّل قول جرير :

وَابْنُ اللَّبُونِ إِذَا مَا لُزَّ في قَرَنٍ   لَمْ يَسْتَطِعْ صَوْلَةَ البُزْلِ القَنَاعِيسِ (ن م ج١ ص٣٨٥)

ويرد المكوّن المجرور بهذا الحرف والمخصّص للمقول، على صور أهمّها:

(١)– أن يكون اسما مفردا دالا ّعلى مقول ومناسبا مضمونُه لمضمونِ الفعل الذي قبله. وهذه الأسماء تستعملها المعاجم عند التّمثيل على التركيب الذي ترد فيه الأفعال وقد جمعنا عددا منها في الجدول الآتي:

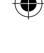
الفعل	التركيب الممثّل به
لفظ	لفظت بالكلام وتلفظت به أي تكلمت به (لسان، لفظ)
فاه	فاه بالكلام يفوه نطق ولفظ به (لسان، فوه)
أذاع	أذعت الأمر وأذعت به وأذعت السر إذاعة إذا أفشيته وأظهرته (لسان، ذيع)
أشاع	أشعت السر وأشعت به إذا أذعت به (لسان، شيح)
تمثّل	وتمثل وإذا أنشد بيتا ثم آخر ثم آخر وهي الأمثولة. وتمثل بهذا البيت وتمثّل هذا البيت بمعنى (لسان، مثل)



أدلى	أدلى بحجّته، أحضرها (لسان، دلو)
أشاد	أشاد ذكره وبذكره : أشاعه (لسان، شيد)
نوّه	نوّهت باسمه، رفعت ذكره (لسان، نوه)

ويمكن أن نزيد على ما في الجدول، ما تختص به بعض الأفعال من غلبة تعدّيها، في الاستعمال، إلى أسماء بعينها. فيقع بعد «ترنّم» أسماء من قبيل الأغنية والشعر واللّحن، وبعد «أرجف» الموت وبعد «صدع» الحق والقول والأمر...

(٢)- أن يكون اسما لعلم أو صفة له. وهو شأن ما تتعدى إليه أفعال كـ «شبّب» و«صَبَع» و«حَفِي» «وأقرش» و«هَرَف» و«شَتَّر» و «ندّد» الواردة في الجدول أدناه :




الفعل	تمثيله في المعاجم
شبّب	شبّب بالمرأة قال فيها الغزل (لسان، شبب)
صبع	صبع فلان بفلان إذا أشار نحوه بإصبعه مغتابا له" (المقاييس في اللغة، صبع)
أحفى	أحفيت بفلان ألزقت به ما يكره (معجم الأفعال، حفي)
أقرش	أقرشت بالرّجل، أخبرت بعيوبه (المخصص ج ص)
هرف	هرف بفلان هرفا، أفرط في مدحه (معجم الأفعال، هرف)
شتر	شتر[1] بالرجل تشتيرا : تنقّصه و عابه وسبّه بنظم أو نثر.(لسان، شتر)
ندّد	ندّد به، صرّح بعيوبه وأسمعه القبيح (القاموس المحيط، ند)

يتعين بهذا الاسم المقول عنه. أي المسند إليه في النّسبة الإسنادية التي هي مضمون المقول، وأما ركن الإسناد الثّاني أي المسند فإن الفعل يختزله في مضمونه المعجميّ ويدل عليه.

١- شترّ وشنّر وردا كلاهما في معاجم العربية بمعنى «فضحه وعابه».

(٣)- أن يكون قولا محكيا إما مرادا به تأدية اللّفظ مجرّدا، فيكون المقصود منه الإخبار عن تلفّظ الفاعل بذلك اللّفظ على صورته المحكيّة كما تراه في (٢٥)، أو مرادا به تأدية اللّفظ والمعنى كما في (٢٦)

(٢٥)- وعرفت من أصحابي المجاورين أنّه كثيرا ما يلفظ «سماح» أثناء نومه (الزيني ص١٩٧)

- سمعت لهم لـجة بـ «آمين» (لسان العرب ،لجج)

(٢٦)- فاستعادنيه مرارا وشرب عليه أقداحا ثم تمثل قول جرير :

وابن اللبون إذا ما لز في قرن   لم يستطع صولة البزل القناعيس (الأغاني ج ٥ ص٣٦٢)

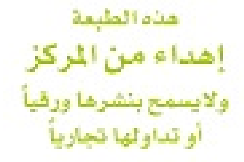
٥ ,١ . البنية الأصليّة الثّالثة: ف س٠ (قائل) س١(مقول له) ح س٢ (مقول).

تتميّز الأفعال المتحقّقة في البنية ف س٠ (قائل)س١ (مقول له)ح س٢ (مقول) بأنّها تتعدّى بنفسها إلى الاسم المخصّص لدور المقول له ولا تتعدّى إلى الاسم المخصّص لدور المقول إلا بالحروف. فتقابل بهذا التوزيع توزيع نفس هذين المكوّنين التركيبيين الدلاليين في البنية الأصليّة الأولى:

ويرتبط بهذا الفرق فروق منها:

١ - أن تعدّي الأفعال التي من قبيل «أخبر» و«أمر» و«نهى» و«سأل» و«وعد» إلى الاسم الدالّ على المقول له تعديا مباشرا، يجعلها أفعال إبلاغ في المقام الأول تركز على نوع العلاقة التي يعقدها القول بين دورين تخاطبين هما المتكلم والمخاطب، لأنها تُصَوِّرُ في صورة العمل الذي يعمله متكلّم يتّجه به إلى متقبّل مقصود. فينظر إلى الحدث القولي من زاوية إيقاعه ومن زاوية ما يلاقيه ويؤثّر فيهاٰ في نفس الوقت. وهذا يخالف ما عليه الأمر في البنية ف س٠ (قائل) س١ (مقول)ح س٢ (مقول له) حيث التركيز أقوى على نفس الحدث وعلى المُحْدَث به أي المقول. ويترتب على هذا أنّ حذف مفعول هذه الأفعال المباشر مشروط بوجود ما يدل عليه من قرائن المقال أو المقام. إذ لا يكون إخبار وأمر ونهي وسؤال حتى يكون مخبر ومأمور ومنهي ومسؤول.

٢- أن تأخّر رتبة المكوّن (ح س٢) الدال على المقول واتصاله بالفعل اتّصالا غير مباشر بواسطة الجارّ ناتج عن استعمال هذه الأفعال أصلا في الإخبار عن معنى الكلام



الذي تحيل عليه وليس حكاية لفظه أو مضمون القضويّ. فإن حُكِيَ بها كلامٌ بلفظه فإن ذلك يعتبر عدولا عن الأصل فيُحتاج إلى تعليله.

٣- أنها أفعال تدلّ بمحتواها المعجميّ على نوع البلاغ المنتقل من المتكلم القائل إلى المخاطب المقول له، من حيث هو علاقة اجتماعية ملموسة تنعقد بينهما بمقتضى حدث القول والمقول به، وهي، لهذا، إما مشتقة من الأسماء الدالة على ما يعمله المتكلّم بالقول الموجّه كالأمر والنّهي والاستخبار والنّداء والمدح والذمّ، أو مشتقّة من الأسماء المنقولة إلى هذه المعاني أو إلى معان متصلة بها اتصال النتيجة بالسّبب، كالتّقريع والتّبكيت والقذف والنّزك و اللّحو.

٥, ١, ١. أحكام المكوّن س١ التركيبيّة والدلاليّة:

يرد المكون (س١) مركّبا اسميّا ويمتنع وروده مركّبا حرفياً أو جملة إلا أن يكون من باب حكاية الاسم العلم كما في(٢٧)

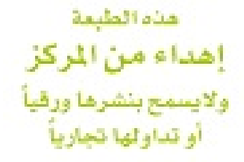
(٢٧)- سألوا تأبط شرا أي يوم مر بك خير؟

- أمروا برق نحره بشيء.

والأصل فيه أن يكون اسما لمن تصحّ مخاطبته أي للعاقل المتهيّئ للفهم إلا أنّه قد يُنزّل غيرُ المتهيّئ للفهم منزلةَ المتهيّئ له لدواع تعرض للمتكلّم وترتبط بالمقامات المخصوصة كمناداة الميّت في الرّثاء والدّعاء له ومخاطبة الدُّور والرّسوم وغيرها من الموجودات ومن هذا القبيل ما تتعدّى إليه الأفعال المستعملة في الإخبار عن زجر الحيوان كقولهم «وقَّرتُ الدّابةَ» و«نسست الشاة» و«عاعيت الضأن» و«عتعتُّ الجدي» إذا زجرتها، لتنزيله منزلة المخاطب بالأصوات المعينة لأن الحيوان يمتثل للمطلوب منه«عقيب الصوت عادةً ودربةً فصار ذلك الصّوت المركّب كالأمر والنّهي لذلك الحيوان«.(شرح الكافية ج٣ ص١١٩)

وخلافا لما عليه الأمر في أفعال البنية الأصليّة الأولى كـ «قال» و«فسر» حيث يجوز حذف المفعول المخصِّص لحدّ المقول له، اقتصارا، ليخبر بالفعل عن معنى كلامي لا يقتضي بالضرورة مخاطبا مبلَّغا، فإن حذف المكون(س١) من البنية الأصليّة الثّالثة لا يكون إلا اختصارا.

فدون متقّبل ظاهر في اللّفظ أو ضمنيّ تدلّ عليه قرائن المقال أو المقام لا يكون عمل من قبيل الأمر والنّهي والاستفهام، كما ذكرناه قبل قليل.



٥, ١, ٢. خصائص المكوّن (ح س٢)

تختص الأفعال الراجعة إلى البنية الأصلية الثّالثة بأنها تتعدى إلى المفعول الثّاني المخصّص لحدّ المقول بالجارّ. وإذا كان يغلب عليها غلبةً أنْ تفضيَ إليه بالباء فان عددا منها إما أنّه يتعدّى بغير هذا الحرف كـ «عن» و«من» و«على» وأمثلته في (٢٨) أو أنه يتعدى به وبغيره دون تغيير في وظيفة المكوّن ولا في مضمون الكلام كتعدّي «حدّث» بالباء وبـ «عن» وتعدّى عزّى بالباء وبـ «على» وأمثلته في (٢٩)

(٢٨) – ثم صار إلى الفضل فسأله عن سبب تأخره عنه. (الأغاني ج ٥ ص ٣٣٤)

– فدخل عليه يوما وهو يندب الناس إلى غزوة زرنج ويقول:من لها؟ (الأغاني ج٢٤ ص١٩) .

– جلسوا... يعظون الولد ويحرّضونه علي طاعة أبيه وهو ملازم الصمت .(الدقلة ص١٤٩)

–حذرها من البوح بهذا السر إلى صاحبة البيت. (الزيني ص٢٠٣)

(٢٩)– فجلس عنده وحدثه بمصيبته ووفاة أخيه . (الأغاني ج٤ص٤١٦)

– فإن أتاهم فحدثهم عن الصيد انطلقوا معه . (الأغاني ج١٦ ص١٢١)

– عزّى صالح المرّي رجلا بـابنه . (معجم أمهات الأفعال ج٢ ص٨٨٥)

– فقال عُروة ما عزّاني أحد عن رجلي مثلك . (الأغاني ج١٧ ص٢٤٥)

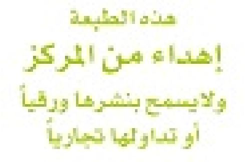
– ثم انكفئوا إلى زوجها فعزُّوه على مصيبته وشاركوه في حزنه. (البخلاء ص٣٠)

٥, ٢, ١. حذف الجار وتغيير البنية ف س٠ س١ ح س٢ إلى البنية ف س٠ س١ س٢ .

إذا كان الأصل في المكوّن المخصّص للمقول أن يرد مركّبا بالجرّ فإن الجارّ لا يثبت في كل استعمال، بل إن له مواضع يحتمل فيها الحذف إما قياسا وإما سماعا. فيطّرد حذفه قياسا إذا كان المجرور به مركّبا موصوليّا حرفيّا تتصدّره «أنَّ» ثقيلة ومخفّفة ومصدريّة كما في (٣٠). وقد علل الاستراباذي هذا الحذف بقوله» وإنما جاز حذف الجارّ مع أنّ وأنْ كثيرا قياسا لاستطالتهما بصلتهما (شرح الكافية ج ٤ ص١٣٧)

(٣٠) – لم أره خـبّر أنّ رجلا وهب لرجل درهما واحدا (البخلاء ص١٩٥)

– كان أبو سعيد ينهى خادمه أنْ تخرج الكساحة من الدار وأمرها أنْ تجمعها من دور السكّان (البخلاء ص١٤٢).



ويجوز حذفه بعد أفعال أشهرها «استغفر» و«سمّى» و«كنّى» و«دعا» الذي بمعنى سمّى و«أمر» دون أن يكون المجرور به مركّبا موصوليّا حرفيّا .وتلحق بها أفعال أخرى كـ«حدّث» و«أخبر» و«خبّر» و«حذّر» و«وعد» و«عيّر». ولا يتغير معنى هذه الأفعال لحذف الحرف، خلافا لأفعال أخرى كـ «سأل» فإنه يُعدى بـ «عن» إذا كان معناه الاستفهام خاصّةً وبنفسه إذا دلّ على عموم الطّلب. وقد قيّد النّحاة هذا الضّرب من الحذف ومنعوا إجراءه في غيره. قال ابن السراج «ومن الأفعال ما يتعدّى إلى مفعولين في اللّفظ وحقّه أن يتعدّى إلى الثّاني بالحرف، إلا أنهم استعملوا حذف حرف الجرّ فيه فيجوز فيه الوجهان في الكلام (...) واعلم أنه ليس كل فعل يتعدى بحرف الجر لك أن تحذف حرف الجر منه وتُعدّي الفعل إنما هذا يجوز في ما استعملوه وأخذ سماعا عنهم.» (الأصول في النّحو.ج١ ص١٧٧-١٨٠)

ويترتّب على هذا الحذف مسألة: هل يحكم على موضع الاسم المتبقّي بالنّصب مراعاة لما صار إليه لفظه أم بالجر مراعاة لأصل التّركيب؟ وقد رجّح الاستراباذي الاختيار الأوّل فقال «والأوّل أولى لضعف حرف الجرّ عن أنْ يعمل مضمرا ولهذا حكم بشذوذ الله لأفعَلَنَّ ونحو قول رؤبة خيرٍ، لمن قال له: كيف أصبحت» (شرح الكافية ج٤ ص١٣٧).

فإذا جارينا الرضيّ في ما اختاره حكمنا بانتقال هذه الأفعال بعد حذف الجار قياسا أو سماعا إلى البنية ف س٠(قائل) س١(مقول له) س٢(مقول) وبأن هذه البنية التي يتحقّق فيها عدد من أفعال القول ليست إلا فرعا على البنية الأصليّة التي يتعدى فيها الفعل إلى المفعول الثّاني المخصّص لحد المقول بالحرف[1] ومن نتائج هذا الحذف أن تصير هذه الأفعال متعدية بنفسها إلى المفعولين، فتلحق بتركيب أفعال العطاء من قبيل «أعطى» و«كسا» و«أهدى». وهو إلحاق تركيبيّ يوازيه إلحاق دلاليّ، فقد ذكرنا في الفصل الذي عقدناه لتعريف أفعال القول أن جزءا منها ،هي أفعال الإبلاغ يمكن

١ لا بد من ملاحظة أن بعض الأفعال تتحقق في هذه البنية دون أن يكون أصلها التعدي إلى المفعول الثاني بالحرف من ذلك:
- أنشده شعرا.
- أبلته يمينا.
- أفهمه (وفهّمه) المسألة.
- كتّه وقرّه الحديث.

اعتباره قسيم أفعال العطاء، من حيث يمكن تجريد بنيتهما الدلالية في محمول دلاليّ واحد هو محمول النّقل le prédicat de transfert ثلاثيّ الحدود.(Kübler 1995ch2,p11).

٥ ,٢ ,٢ .تركيب المكوّن(س٢):

يرد المكوّن (س٢) المؤدي لمعنى المقول في البنيتين الأصليّة والفرعيّة مركّبا اسميّا أو مركّبا موصوليّا حرفيّا أو جملة.

ولا يختصّ وروده مركبا اسميّا بطائفة من هذه الأفعال دون أخرى فهو عام فيها. والقياس إذا كان كذلك أنْ لا يتعدّى إليه الفعل إلا بحرف الجرّ وأما ما شذّ عن ذلك فقد ذكرنا حكمه.

وتنقسم أفعال هذا الباب الفرعيّ بالنّظر إلى طبيعة الاسم الذي تطلبه في موضع المفعول الثاني إلى:

- أفعال ذات تصرف محدود.
- وأفعال واسعة التصرّف.

نقصد بالأولى الأفعال التي لا تنتقي في الموضع المذكور إلا عددا محدودا من الأسماء. فأفعال مثل «مدح» و«رثى» و«هجا» و«أنشد» و«قرض» يرد مفعولها الثاني أسماء من قبيل: الشعر والقصيدة والأبيات... وتنتقي المجموعة (كسع، قرف، رجم، قذف، وذأ، شتم، لحا، لمز، وقس، نزك ، نقر...) أسماء كـ «قول السوء» و«المراجم» و«البهتان» و«القبيح» و«المكروه» و«الفاحشة» مما يوصف به الكلام المستعمل في الذمّ بينما يغلب على أفعال مثل (بكّت، قرّع، حجّ، قرَح، أدّب وأيّد...) أن ترد بعدها الأسماء التي من قبيل «الحقّ» و«الحجّة» .ولا يكاد يقع بعد بعض الأفعال إلا اسم بعينه، فـ «ألَتَ» و«أبْلَتَ» و«أبْلَى» لا تُستعمل في معنى القول إلا إذا كان مفعولُها الثّاني كلمة «اليمين» وما يرادفها.

ونقصد بالأفعال واسعة التصرف أفعالا مثل «أخبر» و«أمر» و«نهى» و«وعد»، مما يجوز أن يقَعَ مفعولا ثانيا له كلُّ مصدر صريح دلّ على مضمون يجوز أن يتعلّق به المعنى الكلامي الذي تخبر عنه هذه الأفعال. تقول : أمرته بالخروج وبالدّخول وبالأكل وبالضّرب وبالعمل وبالصّلاة... الخ، فيختزل المصدر نسبة إسناديّة هي موضوع للمعنى الذي يخصّصه الفعل «أمر».

وأظهر ما يفرّق بين مجموعتي الأفعال المذكورتين، أن أفعال المجموعة الثّانية تقبل استبدال المركّب الموصوليّ الحرفي الذي تتصدّره «أنْ» بالمركّب الاسمي الواقع مفعولا ثانيا لهاأ بصفة طبيعية، في حين يبدو ورود هذا المركب بعد أفعال المجموعة الأولى إما ممتنعا كما يظهر من تغيير الأمثلة الموسومة بـ «أ» إلى الأمثلة الموسومة بـ «ب» في (٣١) فتكون الثانية لاحنة، أو ضعيفا كما يبدو من مقارنة «أ» بـ «ب» في (٣٢).

(٣١) أ- فلمّا سكن أنشده أبو العتاهية :

أرى الدّنيا لمن هي بين يديه عذابا كلّما كثرت لديه. (الأغاني ج١ ص٦٠)

ب-* أنشده أبو العتاهية أن الدنيا لمن هي في يديه عذاب كلما كثرت لديه.

أ- فمدحه وعزّاه عن أبيه.

ب-* فمدحه وعزاه عن أنّ أباه قد مات.

(٣٢) أ- فعقر على قبره ورثاه بهذه الأبيات.

ب- ؟ فعقر على قبره ورثاه بأنه كان سيدا كريما.

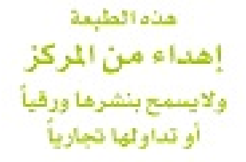
أ- فقرعه بالحق.

ب- ؟فقرعه بأن واجبه أن يفعل كذا.

وتنقسم الأفعال التي تقبل هذا المركّب في موضع المفعول الثّاني إلى قسمين أيضا. فالأفعال الجارية في تسمية معان كلاميّة ترجع إلى معنى الخبر كـ «أخبر» و«بشّر» وأفهم» و«آذن» و«بلّغ» و«أنبأ» ترد بعدها «أنّ» الثقيلة لمناسبة معناها لمعناها، من حيث يحكى بهذه الأفعال كلام مضمونه نسبة قد استقرت في الكون الخارجي أو في تصوّر المتكلّم، (ميلاد ٢٠٠١، ص١٨٢) وتقع «أنَّ» بعد فعل التّحقيق وما يؤدّي معنى التحقيق أي بعد الأفعال التي تفيد العلم أو الظنّ الغالب، فتجعل مضمون صلتها شيئا «قد ثبت واستقرّ» (المبّرد المقتضب ج٣ ص٧) وقد يُوصل بعضها بـ «أنْ» الخفيفة كما في (٣٣) ولكن ذلك يكون على إرادة التّثقيل وتقدير ضمير الشّأن بعدها.

(٣٣)- خبّرتنا الركبان أنْ قد فخرتم وفرحتم بضربة المكاء. (الأغاني ج١٢ ص١٥٥)

وأما الأفعال المستعملة في حكاية معان ترجع إلى الطلب كـ «أمر» و«نهى» و«رجا» و«سأل» و«حرّض» و«أغرى» و«نصح»... فتقع بعدها «أنْ» المصدريّة النّاصبة للفعل لا غيراً لأن هذه «تكون لما لم يثبت» (المبّرد المقتضب ج٣ ص٧) فيناسب معناها معنى



المحكِيِّ بما كان من قبيل الأفعال المذكورة، من حيث هو نسبة مطلوبٌ وقوعُها لم تستقرّ في الخارج ولا في تصوّر المتكلّم (ميلاد ، ٢٠٠١ص ١٨٢).

٥ ,٢ ,٣ أوجه وقوع الجملة في الموضع (س٢):

تقع الجملة بعد أفعال هذا القسم على ثلاثة أوجه :

-أولها، أن تحلّ محلّ المفرد غير مقترنة بحرف التّفسير وشاهده في الآيتين (٣٤) وقد حملنا هذا التّركيب على التّضمين فذكرنا في الفصل السّابق أنّ ما فيه معنى القول قد يُضمّن حكمه، فيُعلّق عن العمل وتقع بعده الجمل محكية بلفظها.

(٣٤)- ومنهم من عاهد الله لئن أتانا من فضله لنصدقن ولنكونن من الصالحين (التوبة ٧٥)

فدعا ربّه إنِّي مغلوبٌ (القمر١٠) (١)

وثانيها أن تكون مسبوقة بـ «أنْ» التفسيريّة كما في (٣٥)

(٣٥)- ولقد وصّينا الذين آمنوا من قبلكم وإيّاكم أنْ اتقوا الله (١٣١)

- وناديناه أنْ يا إبراهيم قد صدَّقْتَ الرؤيا (الصافات ١٠٤-١٠٥)

- واذكر أخا عاد إذ أنذر قومه بالأحقاف وقد خلت النّذر من بين يديه ومن خلفه أنْ لا تعبدوا إلا الله إني أخاف عليكم عذاب يوم عظيم (الأحقاف٢١).

ويثير هذا التركيب عدة قضايا :

منها أن النحاة والمفسرين قد اختلفوا في تأويل الحرف «أن» بين قائل إنه المصدري الناصب للمضارع وبين مانع لذلك لامتناع أن تقع الجملة الطلبيّة صلة لهذا الحرف كما لم تقع صلة لـ «أنّ» الثّقيلة والمخفّفة فاعتبرها تفسيريّة لا غير. ومنها أن اعتبارها تفسيريّة ليسلم الأصل القاضي بعدم وقوع الطلبيّة صلة يرجعنا إلى مسألة هي: هل للتفسيرية محل من الإعراب أم لا ؟ ومنها، أن إثارة القضية في حالة الجملة الطلبيّة فحسب والاكتفاء في حالة الجمل الخبريّة أو الملتبسة مثل «أنْ قد صَدَّقتَ الرؤيا» بالتّنصيص على احتمال أن تكون «أن» تفسيرية أو مخفّفة من الثقيلة محذوفا بعدها ضمير الشأن لا يبدو لنا حلا

١- تقرأ الآية بفتح «أن» وبكسرها أقال العكبري « قوله تعالى» « أني» يقرأ بالفتح أي «بأني» وبالكسر لأن دعا بمعنى قال» (التبيان في إعراب القرآن ج ٢ ص١١٩٣)




ناجعا. ومنها، أن عطف مثل هذا التركيب على المفرد كما في الآية الآتية في (٣٦) لا ينسجم مع ما درج عليه أغلب النّحاة من اعتبارها جملة مستقلّة لا محلّ لها من الإعراب. وقد أشكل أمر هذا التّركيب على المفسّرين فقال ابن عاشور: «موقع هذه الجملة معضل لأنّ الواو عاطفة لا محالة، ووقعت بعدها (أنْ) فالأظهر أن تكون أن مصدرية ووقوع فعل الطلب بعدها غير مألوف لأن حق صلة (أنْ) أن تكون جملة خبريّة (...) وعندي أن أسلوب نظم الآية على هذا الوجه لم يقع إلا لمقتضى بلاغي فلا بد من أن يكون لصيغة «أقم وجهك» خصوصية في هذا المقام. (التّحرير والتّنوير ج١١ ص٣٠٢).

هذه المسائل نؤجل البت فيها إلى حين توفّرنا على البحث في المبادئ النحوية المنظّمة لحكاية الكلام بلفظه ولحكايته بمعناه.

(٣٦)- وأُمِرْتُ أنْ أكون من المؤمنين وأنْ أقم وجهك للدين حنيفا (يونس ١٠٤-١٠٥)

- وثالث هذه الأوجه أن تقع تابعة لمفرد بدلا منه كما في (٣٧) أو معطوفة عليه كالذي في الشاهد (٣٨).

(٣٧) - فمنْ مُبْلِغٍ الأحْلاَفَ عَنِّي رِسَالَةً   وذُبْيَانَ هَلْ أَقْسَمْتُمُ كُلَّ مُقْسَمِ (ورد في قباوة ص٢٣٨)

(٣٨)- قل أمر ربي بالقسط وأقيموا وجوهكم عند كل مسجد. (الأعراف٢٩)

أما وقوعها بدلا من المفرد فشرطه أن يكون ذلك المفرد اسما لما يُخاطب به. فتأتي الجملة بعده بيانا لذلك الاسم. وقد أشرنا من قبل إلى أهميّة هذا التّركيب من حيث يمكن أن ترجع إليه جميع الحالات التي يُحْكَى فيها كلام بلفظه، ويرد ذلك الكلام في الموضع (س١) من البنية ف س٠ (قائل) س١ (مقول) ح س٢ (مقول له) أو الموضع (س٢) من البنية ف س٠ (قائل) س١ (مقول له) ح س٢ (مقول) وهي مسألة سنراجعها عندما نفصّل القول في المسائل المتّصلة بوقوع المركّب من «أنْ» الخفيفة والجملة الطلبيّة بعد ما فيه معنى القول.

وأما عطفها على المفرد فإنّه وإن كان من المحلاّت التي تقع فيها الجمل، يثير في الآية المذكورة إشكالا صورته أنّ وقوع الجملة بعد حرف الجر يحوج إلى التقدير.

٥, ٢, ٤ اختلاف أفعال الباب في درجة تطلّبها للمفعول الثّاني:

إذا كانت الأفعال المتحقّقة في البنية التي نحن بصددها، تعمل بنفسها في الاسم الدالّ على المقول له ولا تعمل في الاسم الدالّ على المقول إلا بعد رفدها بالحرف، وكان

ذلك يجعلها أشدّ تطلبّا للأوّل من الثّاني فلا يحذف إلا حيث تدل عليه قرينة، فإن هذه الأفعال تختلف كذلك في درجة تطلّبها للمفعول الثّاني.

فإذا ما عمدنا إلى حذف هذا المفعول بعد أفعال كـ «أمر» «ونهى» و«أخبر» و«طالب» في (٣٩) فإن ما يتبقّى من اللفظ قول ناقص لا محالة وذلك أن هذه الأفعال المخصّصة للمعاني الطلبيّة لا تصير كلاما مفيدا إلا بتعين المطلوب بها وهو ما يقتضي ذكر مفعولها الثّاني، ويجري هذا المجرى معظم الأفعال التي يرد بعدها المركّب بالموصول الحرفي.

(٣٩)- إن الله يأمركم أنْ تؤدوا الأمانات إلى أهلها. (النساء ٨٥)

- كان أبو سعيد ينهى خادمه أنْ تخرج الكساحة. (البخلاء ١٤٢)

- أخبرني علي أيضا أنّه يزف إلى الناس بشرى حسنة. (الزيني ١٦٩)

- أعلمته الشركة بأنّه فُصِل عن العمل وطالبته بإخلاء المحل (الدقلة ٢٦٠)

- فلم يقبل ذلك منهم وألزمهم إحضاره وضم إليهم شرطا يطلبونه (الأغاني٢٢ ص١٥٢)

وأما حذفه بعد أفعال من قبيل «مدح» و «ذمّ» و «شتم» و «رثى» و «وقس» الواردة في (٤٠) فسائغ لا يخلف نقصا في معنى الكلام بل الغالب في الاستعمال ألاّ تتعدّى هذه الأفعال إلى غير مفعولها الأوّل، إلا حيث يحوج سياق خاص إلى ذكر مفعولها الثاني: ويجري هذا المجرى الأفعال التي سميّناها أفعالا ذات تصرّف محدود وأكثرها لا يقبل في موضع المفعول الثاني المركّب الموصولي الحرفي أو الجملة.

(٤٠) - لما مدح الحطيئة أبا موسى بهذه القصيدة وصله. (الأغاني ج١٢ ص١٦٥)

- فلما مات حميد الطوسي رثاه بقصيدته العينية المشهورة. (ن م ج ٢٠ ص٣٣)

- ومن دعا الناس إلى ذمه ذموه بالحق وبالباطل (ن م ج١٤ ص١٦٦)

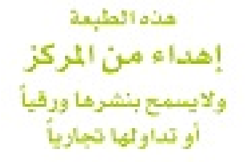
- وقسه[1] بالمكروه.

شتمه بأقبح شتيمة.

١,٣,٥ دلالة الفعل بلفظه أو بمعناه على س٢ وتولد البنية الفرعية :ف س٠ (قائل) س١ (مقول له):

إذا كانت الأفعال التي من قبيل «مدح» و«رثى» و«وقس»، يقل تعديها في

١- الوقس، الفحش من الكلام.



الاستعمال إلى المفعول الثاني فإن أفعالا كـ«جدّع» و«حيّ» و«أحفّ» و«بهل» و«استتابـ» و«استدنى» لا تتعدى إليه في الأصل مطلقا فيُقْتَصَر في استعمالها على تعديتها إلى مفعول واحد، دال على المقول له المخاطب. ويفسر هذه الخاصيّة كون هذه الأفعال إذ تدل على حدث القول وتخبر عنه فإنها تعيّن إما بلفظها وإما بمعناها المقول بذلك القول فينخزل معنى المكون (س٢) في معناها ولا يحتاج إلى التجسّم في لفظ خاص به.

ويمكن أن نقسم هذه الأفعال باعتبار الوجه الذي تدل به على المقول إلى قسمين هما:

- الأفعال التي تختزل المقول في لفظها.
- الأفعال التي تختزله في معناها.

أما القسم الأوّل فتكوّنه أفعال اشتقّ لفظها من لفظ «المقول» وذلك وفق صورتين اثنتين:

الأولى، يشتقّ فيها الفعل من عبارة فترجع إلى صنف أفعال الاقتوال الذي عرفناه أعلاه. وهي التي يعتمد النحاة والمعجميون في تعريفها التأويل بالقول أو بما يرادفه من اللّفظ والتّسمية كما يوضّحه قول سيبويه «فأما خطّأته فإنما أردت سمّيته مخطئا كما أنك حيث قلت: فسّقته وزنّيته أي سمّيته بالزِّنى والفِسق» (الكتاب ج٤ ص٥٨).

ومن أمثلته أيضا ما تراه في الجدول أدناه:

الفعل	تعريفه في المعاجم
فدّاه	إذا قال له جُعِلْتُ فداك (لسان العرب – فدى)
رغم	رغمت الرجل قلت له رُغما (ابن القطاع، معجم الأفعال)
صبّح	صبّحته أي قلت له عم صباحا (لسان العرب. صبح
نسّ	نسست الشّاة إذا زجرتها فقلت لها: اس اس تشير بالشفة (المخصص ج٨ ص٩)

وقد يتغير المحتوى الدلالي لعدد كبير من هذه الأفعال فينقل من الدّلالة على التلفّظ بالعبارة التي يشير إليها لفظه إلى الدلالة على تزجية معناها بذلك اللفظ وبكل لفظ

صالح لتزجيته (Larcher 1985 p104) فإذا كان الأصل في لفظ «حيّ» اشتقاقه من لفظ العبارة «حيّاك الله» وكان أصل معناه التلفّظ بها بقصد تحية المخاطب، فإن هذا المعنى قد تطوّر في الاستعمال ليصبح الفعل دالا على إنشاء التحيّة بهذا اللفظ وبكل لفظ مستعمل في إنشائها. وقس على ذلك فعلا كـ «جدّع» لأنّ هذا أصله الدّعاء على السّامع باستعمال العبارة «جدعا لك» ثم يُتَوسَّع فيه فيجري في الإخبار عن كل مُشاتمة ومُشارّة (المخصص ج١٢- ص١٧٥).

ومن نتائج نقل الفعل من التأويل بالقول إلى التأويل بالعمل اللّغوي المضمن في القول المتحقّق به أن تتغيّر أحكامه التركيبيّة فيصير ممكنا تعديتُه إلى المفعول الثاني كما يدل عليه استعمال الفعل «حيّ» في (٤١).

(٤١)- وإنّي لعندَ عمر بن الخطاب رضي الله عنه، إذا أقبل رجل (...) حتى قام بين يدي عمر فحيّاه بتحيّة الخلافة (الأغاني ج١٦ ص١٤٨)

- حييّته بسلام وهو مرتفق ضجة القوم عند الباب تزدحم (ن م ج١٦ ص٣١٨)

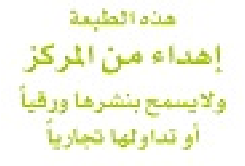
ولكن هذا النّقل لا يرقى إلى مستوى الحكم المطّرد خلافا لما يقترحه آنسكومبر. فبعض هذه الأفعال باق على أصله فلا يؤوّل بغير التلفّظ بالعبارة التي يشير إليها لفظه ومنه «سقّاه وأسقاه إذا قال له سقاك الله! أو سقيا!» (القاموس المحيط، سقي) ورعّاه إذا «قال له رعيا» (لسان العرب، رعي). وبعضها ربما شهد تطوره مسارا مختلفا وأكثر تعقّدا، من ذلك أن المعاجم تورد في تفسير الفعل «شمّت» ثلاثة أقوال على الأقل هي:

(١)- شّمت العاطس إذا دعا له أن لا يكون في حال يشمت به فيها بقوله «أبعدك الله عن الشّماتة وجنّبك ما يشمت به عليك» (لسان العرب، شمت).

(٢)- شمّته إذا دعا له بالخير والبركة، وكل دعاء بخير فهو تشميت (لسان العرب شمت).

(٣)- وهو أن يقال عند عطاسه «يرحمك الله» (مقاييس اللغة، شمت).

فإذا قدمنا معيار اللفظ على غيره في الاستدلال على أصل هذا الفعل، فإننا نرجّح أنّه قد أُشتقّ من المصدر الذي في العبارة «أبعدك الله من الشماتة!» أو من كلام شبيه بها يقال في الدعاء للعاطس ثم تُوُسّع فيه فانتقل إلى المعنى الثاني وهو مطلق الدّعاء بالخير. وأما تفسيره بقول العبارة «يرحمك الله !» فالغالب على الظن أنه ضرب من الوضع الجديد مرتبط بترسّخ الآداب الإسلاميّة في الدّعاء والتحيّة، يفقد به الفعل دلالته على



عموم الدّعاء مثلما فقد صلته بالعبارة التي اشتق منها، ليتكرّس تفسيره بالعبارة الدعائيّة المستحدثة « يرحمك الله!».

وأما الصّورة الثّانية من صورتي خزل لفظ المقول في لفظ الفعل فهي التي يُبنى فيها الفعل على وزن استفعل من الاسم الدالّ على ما يصح طلبه بقول، لأن التقاء هذا الوزن الدال أصلا على معنى الطّلب (سيبويه، الكتاب ج٤ص٧٠) بهذا النّوع من الأسماء يحصل منه أفعال إما مشتركة تحتمل التأويل بالقول احتمالها التأويل بسواه أو خاصّة لا تؤول إلا بالقول.

فمن المشتركة «استدنى» و «استفتح» في (٤٢) لأن طلب الدُّنوّ يحصل بالقول مثلما يحصل بغيره كأن يتم بالإشارة وكذلك طلب الفتح فإنه يكون بعبارة من قبيل «افتح الباب يا فلان» أو بطرق على الباب.

(٤٢)- فسلّم فأشار إليه أن اجلس فجلس بعيدا فاستدناه فدنا. (الأغاني ج١ ص ٢٨٨).

- جاء أبو العتاهية إلى باب مخارق فاستفتح فإذا مخارق قد خرج إليه . (الأغاني ج١٨ ص٣٥٦).

وأما الخاص فأفعال مثل «استتات» و«استحرق» و«استحلف» و«استشهد» الواردة في (٤٣). فهذه أفعال لا تحتمل سوى القراءة القوليّة.

(٤٣)- استتابه فأبى أنّ يتوب فقال لأبيه اقتله. (الأغاني ج١٩ ص٢٩٢).

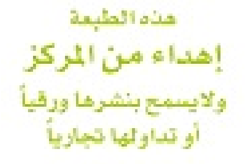
- وكان كلما دخل عليه إنسان قال: الحريق سريع الخلف. فلما كثر ذلك القول منهم قال : فاستحرق الله، اللهم استحرقك فاحرق كل شيء لنا. (البخلاء ص٢٨)

- فلم يرض بإحضاري هذا الكلام حتى استشهدني ولم يرض باستشهادي حتى استحلفني. (البخلاء ص١٣٦)

وكونها كذلك يثير مسألة ما إذا كان من اللاّزم اعتبارها أفعال اقتوال شأنها شأن «جدّع» و«عقّر» و«بسمل» لا سيما أنّ بعضها يغلب في تفسيره أن يكون بعبارة بعينها.

ولكنّنا نفضل على هذا الحلّ اعتبارها أفعال طلب على غرار «أمر» و«نهى» مع فارق أن هذه الأفعال تدلّ بصيغتها الصّرفية على معنى طلب الفعل وبمادتها المعجميّة على نفس المطلوب في حين لا يدل «أمر» و «نهى» بصيغته سوى على معنى الفعل بينما يدل بمادّته المعجمية على معنى الطّلب فلا يتعيّن المطلوب به إلا بعد تعديته إلى المفعول الثّاني. وممّا





نستدلّ به على أنّها ليست أفعال اقتوال أن المعاجم لا تفسرها على غرار هذه بالقول أو بما يرادفه من اللّفظ والتسمية بل يكون ذلك بالطّلب وبالسّؤال كما يوضحه الجدول الآتي:

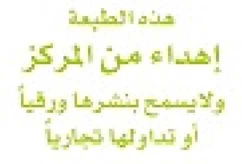
الفعــل	تفسيــره فـي المعجــم
استدنى	استدناه طلب منه الدنو (القاموس المحيط)
استتاب	استتابه سأله أن يتوب (القاموس المحيط)
استأذن	استأذنه طلب منه الإذن (القاموس المحيط)
استجار	طلب أن يجار (القاموس المحيط)
استسقى	استسقى منه : طلب سقيا (القاموس المحيط)

ولم نجدهم يخالفون عن هذه القاعدة إلا في تفسير فعل واحد هو استرجع المستعمل في معنى رجّع وترجّع.

جاء في لسان العرب «وترجّع الرجل عند المصيبة واسترجع: قال إنّا لله وإنّا إليه راجعون وفي حديث ابن عباس أنه حين نُعي له قُثَم استرجع أي قال: إنّا لله وإنّا إليه راجعون وكذلك الترجيع» (مادة رجع).

٥, ٣, ٢. اختزال معنى المقول في معنى الفعل:

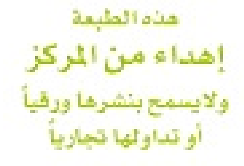
يكوّن القسمَ الثاني من الأفعال المتحقّقة في البنية التركيبيّة الدلاليّة ف س٠ (قائل) س١ (مقول له) عدد محدود من الأفعال تتميز بأن مداخلها المعجميّة تخصّص مظاهر من مضمون الكلام المقول بها مثل «بهل» و «وقس» و «أحفّ» أو من صفته كـ «هقي» و «قهل» و «وذأ» و «قفا» أو تشير إلى بعض المعطيات المقامية المؤثرة في تخصيص معناه كـ «اغتاب» و «همز» و «زبر» و «ذمر». ولا تستعمل هذه الأفعال متعدية لغير مفعولها الأوّل المخصّص لدور المقول له، لما ذكرنا من استغنائها بما في معناه من معنى المقول عن الإفضاء إلى لفظ خاص يدل عليه. وقد جمعنا ما ذكرناه منها في الجدول الآتي مرفقا بما تورده المعاجم في تفسيره.



الفعــل	تفسيــره في المعجــم
بهل	البهل اللعن...وبهله الله بهلا لعنه...وباهل القوم بعضهم بعضا وتباهلوا وابتهلوا تلاعنوا...ومعنى المباهلة أن يجتمع القوم إذا اختلفوا في شيء فيقولوا «لعنة الله على الظالم منا».(لسان العرب)
لقس	لقست الناس ألقسهم... وهو أن يسخر بهم ويلقبهم الألقاب... (المخصص ج١٢-ص١٦٩)
أحفّ	أحففته: ذكرت قبيحه و عتبه...(المخصص ج١٢-ص١٧٤)
هقى	وهق فلان فلانا يهقيه هقيا تناوله بمكروه وبقبيح (لسان العرب)
قهل	قهلته قهلا أثنية عليه ثناء قبيحا .(ابن القطاع : معجم الأفعال
وذأ	الوذء المكروه من الكلام شتما كان أو غيره (لسان العرب)
قفا	قفوت الرجل قفوا والاسم القفوة وهو أن ترميه بأمر قبيح (المخصص ج١٢- ص١٧٣)
اغتاب	اغتبت الرجل ذكرته بسوء من ورائه حقا كان أو باطلا وهي الغيبة (المخصص ج١٢-ص١٧٠)
همز	وذكر عيوبهم والهمز الغيبة والوقيعة في الناس (لسان العرب)
زبر	إذا نهاه نهيا فاحشا بغلظة قيل زبره يزبره زبرا.
ذمر	- ذمر القوم ذمرا حماهم ليشجعوا (ابن القطاع). - والقائد يذمر أصحابه إذا لامهم وأسمعهم ما كرهوا ليكون أجد لهم في القتال (لسان العرب).

٦,١ البنية الأصليّة الرّابعة: ف س٠(قائل)ح س١ (مقول له) ح س٢ (مقول).

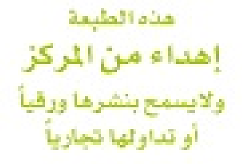
يتحقّق في هذه البنية قسم من الأفعال معظمه منقول إلى معنى القول فلا يدلّ عليه



بأصل الوضع. وعدد أفراده محدود. فلا يكاد ما بين أيدينا منها يتجاوز العشرين فعلا إلا قليلا .وقد جمعناها –لقلة عددها– في الجدول الآتي :

الفعل	تعريفه في المعجم
تبجَّح	بجح بالأمر بجحا فرح (معجم الأفعال) وتبجّح به فخر وفلان يتبجّح علينا ويتمجّح إذا كان يهذي به إعجابا وكذلك إذا تمزّح به ... (لسان العرب بجح)
أثنى	أثنيت على الرجل وصفته بخير أو شر (معجم الأفعال)
جأَر	– رفع صوته مع تضرّع واستغاثة ... جأر إلى الله عز وجل إذا تضرع بالدعاء ... جأر بالدعاء إذا رفع صوته. – جأرت البقرة جؤارا رفعت صوتها (لسان ، جأر)
حكَم	–حَكَمْت الدابة حكما (معجم الأفعال) – حكَم عليه بالأمر يحكم حكما وحكومة وحكم بينهم كذلك والحكم مصدر قولك حكم بينهم أي قضى (لسان ، حكم)
حلَف	حلَف أي أقسم (لسان ، حلف)
انخرَط	انخرط عليه بالقبيح – اندرأ.
أرسَل	– أرسلوا إبلهم إلى الماء أرسالا أي قطعا –الإرسال : التوجيه، وقد أرسل إليه (...) وتراسل القوم أرسل بعضهم إلى بعض (لسان ، رسل)
زعَم	الزَّعم القول الحق والباطل والكذب ضد، وأكثر ما يقال في ما يشك فيه (القاموس المحيط ، زعم)
أسَرَّ	يقال أسررت الشيء إسرارا خلاف أعلنته، وأسررته أعلنته وقرأ «وأسروا الندامة لما رأوا العذاب» (يونس ٥٤)



أشَار	- أشار إليه وشوّر أومأ... - وأشار عليه بأمر كذا : أمره به (لسان ، شور)
صرّح	-صرّح فلان بما في نفسه وصارح أبداه وأظهره... -صرح فلان ما في نفسه تصريحا إذا أبداه والتصريح خلاف التعريض.
اعتَذَر	- العذر معروف وهو روم الإنسان إصلاح ما أُنكر عليه بكلام (المقاييس في اللغة، عذر)
أعرَب	الإعراب والتعريب معناهما واحد وهو الإبانة (لسان ، العرب)
اعترَف	عرف بذنبه عرفا واعترف أقرّ (لسان ، العرب)
فخَر	فخر يفخر فخرا أظهر مكارمه (معجم الأفعال)
أفصَح	-أفصح عن الشيء إفصاحا إذا بينه وكشفه -وقد أفصح الكلامَ وأفصح به (لسان ، فصح)
أقرَّ	-أقرّ بالشيء اعترف به. (معجم الأفعال)
كتَب	-أصل واحد يدل على جمع شيء إلى شيء، من ذلك الكتاب والكتابة (المقاييس في اللغة، كتب) -«كتب الشيء ... خطه (لسان ، كتب)
ألحَّ	ألح عليه بالمسألة وألح في الشيء. كثر سؤاله إياه. (لسان ، لحح)
همَس	همس بالكلام همسا أسرّه وبالقدم أخفى وطأها. (معجم الأفعال، همس)

وتتميز هذه الأفعال، كما يدل عليه تعريفها التركيبي الدّلالي (وهو الذي يجرده الشكل : ف س٠ (قائل) ح س (مقول له) ح س٢ (مقول) بأنها إذ تتعدّى إلى المفعولين المخصّصين لحدّي المقول والمقول له فإنها لا تتعدى إلى أي منهما بنفسها. وبيانه في الشواهد الواردة في (٤٤)

(٤٤) - وكتب إليه بـحاله وضيق حبسه (الأغاني، ج ٤ ص ٧٠)
- فأتى عمر بابها وجعل يتباكى وأرسل إليها بالسّلام فخرجت إليه (ن م ج٢ص٣٧٧)
- وإنّ من أثنى عليك بـما فعلت فقد جزى (ن م ج٣ص١٠٨)
- تعال يا صاح ألا تفصح لي عن باطن نيتك (معجم أمهات الأفعال)
- أسرّ الطبيب إلى رجلين من أقرب أصحاب الشيخ إليه بـأن الفتى يحتضر (ن.م ج٢ ص٥٩٩)
- جأرت الأمهات بالدعاء إلى الله تعالى (ن م ج١ ص١٥٩)
- اعتذر ابن هرمة بـهذا إلى محمد بن عبد الله بن الحسين (الأغاني ج٤ص٣١٧)

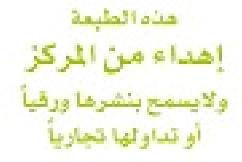
وكونها كذلك ينزّلها منزلة الفعل اللاّزم، غير أن هذا الحكم لا يطّرد في جميع استعمالاتها، فإذا كانت أفعال مثل «أثنى» «وجأر» «واعتذر» لا تتعدّى إلا بالحروف فإن «كتب» «وأفصح» «وأرسل» «وأسر» تستعمل في غير المعنى الذي تدل عليه في الشواهد المذكورة متعدية بنفسها، فتقول «كتب فلان الرسالة،» والمعنى خطّها و«أفصح الرجل القول» إذا أظهره و«أرسل الرسول »إذا بعثه و«أسرّ أمرا» متى أخفاه.[1] والحق أن هذه الأفعال باعتبار التركيب المتحقِّقِ فيه معناها الأصليُّ ثلاثة أنواع :

- نوع لازم يتعدى بالحرف وأفعاله: «تبجّح» «وانخرط» «وهمس» «وألحّ» «وفخر» «وأشار» «وجأر» «واعتذر» «وأثنى» «وحلف»
- ونوع يتعدى بنفسه، وأفعاله: «حكم» و«أقرّ» «واعترف» و«كتب» و«أسرّ» و«أرسل» و«بعث»
- ونوع يتعدى بنفسه وبالحرف والمعنى واحد وأفعاله هي : أعرب و«باح» و«صرّح» «وزعم» «وأفصح».

وعلى هذا فينبغي أن يكون تحقّقها في البنية التركيبيّة الدلاليّة الموحّدة لها مرتبطا باستعمالها مرادفة للقول الذي معناه الإنهاء والإبلاغ خاصة.



١- بل إن بعض هذه الأفعال قد تتعدّى بنفسها، ومعناها معنى القول .من ذلك «أفصح القول المذكور و «اعترف النّاس» بمعنى سألهم.



٦, ١, ١ خصائص المكون : ح س ١ (مقول).

تتعدى جميع الأفعال المذكورة إلى الإسم الدال على المقول له بالحرف. وهي تنقسم باعتبار نفس الحرف الذي تتعدى به إلى ثلاث مجموعات :

تتعدّى أفعال الأولى بـ «إلى» وهي «كتب» و«اعتذر» و«أسر» و«همس» و«أرسل» و«بعث» و«جأر» و«أشار» المأخوذ من الإشارة. وقد ذكرنا سابقا وجه المناسبة بين معنى الإنهاء الذي يفيده هذا الحرف، عندما يستعمل مرادفا للام في مثل »أحمد إليك الله سبحانه أي أنهى حمده إليك« (مغني اللبيب ج ص)، ومعنى الإبلاغ الذي تعبر عنه هذه الأفعال. وتتعدى أفعال الثانية. بـ «على» وهي: «أثنى» «وألحّ» و«فخر» و«حكم» و«تبجّح» و«انخرط» و«أشار» المأخوذ من المشورة. وتتعدى أفعال الثالثة باللام. وهي «أقر» و«اعترف» و«باح» و«حلف» و«زعم» و«صرّح» و«أفصح» و«أعرب».

وتثير هذه المجموعة الأخيرة مسألة ما إذا كان المجرور باللام مفعولا به أم مفعولا له. وهي مسألة يمكن أن نوضّحها من خلال استعمال الفعلين «أقرّ» و«اعترف». إذ يرد الفعلان في التركيب المقصود مرة بمعنى الإبلاغ المقتضي لحدوث قول، ومرة بمعنى الاعتقاد في الشيء وإظهاره بأي وجه كان، وهو لبس لا يرفعه إلا اعتبار السياق.فإذا تدبرت الأمثلة الأربعة الواردة في (٤٥) فإنك تلاحظ أن السياق في الأولين لا يقتضي أن يكون الاعتراف والإقرار قد حصلا بقول ولذلك تتعيّن اللاّم لمعنى التعليل ويكون المجرور بها مفعولا له، وأما في الثانيتين فان سياق المقال يدفع إلى تأويلها بالقول فيخلص الحرف لمعنى الإبلاغ ويتعين أنّ المجرور به اسم للسامع المبلّغ وهو مفعول به تعدّى إليه فعل الفاعل بمعنى أنه قد وقع به.

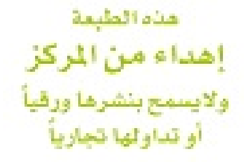
(٤٥) أ- كانت عبيدة من المحسنات المتقدمات في الصنعة والآداب يشهد لها بذلك اسحاق وحسبها بشهادته وكان أبو حشيشة يعظمها ويعترف لـها بـالرياسة والأستاذية (الأغاني ج ص)

ب- العرب تقر لـقريش بـالتقدم في كل شيء عليها إلا في الشعر (ن م ج ص)

ج- ومازال يداريها ويتغاضب عليها حتى اعترفت له بـأنه من صنعتي. (ن م ج ص)

د- فأطرق المهدي ساعة ثم أقبل على حماد (...) قال له أصدقني عن حال هذه الأبيات ومن أضافها إلى زهير فأقر لـه حينئذ بـأنه قائلها. (ن م ج ص)





٦, ١, ٢. خصائص المكون: ح س ٢ (مقول).

لا تكاد الأفعال المتحقّقة في البنية التي نحن بصددها تتعدّى إلى المفعول الدال على المقول إلا بالباء. فلا يستثنى من ذلك سوى «أفصح» و«أعرب» لأنّهما يتعديان إليه بالباء و«بعن».و يرد هذا المفعول، اسما مخصِّصا للمقول أو مصدرا مختزِلا لنسبة إسنادية هي مضمونه أو مركبا موصوليا حرفيا تتصدره »أنْ« ويجري بعضها في الاستعمال مجرى »قال« فيحكى به كلام بلفظه.

أما عن الأوّل فيختص به بعض هذه الأفعال دون بعض. إذ تتميز الأفعال »باح« و«اعترف» و«أقرّ» و«جأر» و«انخرط» و«أشار» (المأخوذ من المشورة) بانتقائها في موضع المقول، أسماء بعينها يناسب مضمونها الدلالي المعاني الاقتضائية التي تشير إليها هذه الأفعال.

فلمّا كان «البوح» «والاعتراف» و«الإقرار» يقتضي أن يكون مفعوله شأنا يخشى المتكلم منه أو يخشى عليه تواردت مع أفعاله أسماء من قبيل السر والذنب والخطأ، مثلما وقع بعد جأر «الدعاء» والابتهال وبعد «انخرط» «المكروه» و«القبيح» و«الشتيمة» وبعد «أشار» «الرأي» و«المشورة»، وأما عن الثاني فإن جميع أفعال الباب تقبل ورود المصدر الصريح المختزل لمضمون الكلام بعدها. وهي بالنتيجة تقبل أن يحلل مصدرها إلى المركب الموصولي الذي تتصدره «أن» ثقيلة ومصدرية، وذلك بحسب ما إذا كان الفعل مستعملا في حكاية كلام يرجع معناه إلى معنى الخبر. وهذا شأن، «زعم» و«اعترف» و«باح» و«أثنى» مثلا أو كان مستعملا في حكاية كلام معناه راجع إلى معنى الطلب، ومن أمثلته: «جأر» و«أشار» «وألح» «وحكم». وتقع بعد «كتب» و«همس» و«أسر» و«أرسل» «وبعث» الثّقيلة والمصدرية لاحتمال أن يُحكى بها النوعان من الكلام الخبري والإنشائي.

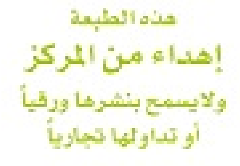
وأما ورود المقول جملة معلقا عنها الفعل، فإنه يكون – في الاستعمال– بعد أفعال بعينها وهي: «كتب» و«أرسل» و«بعث» و«أشار» و«أسر» و«همس». إذ يطّرد أن يُحكى بها كلام بلفظه إما مسبوقا بـ «أنْ» التفسيرية أو غير مسبوق بها كما توضحه الشواهد الواردة في (٤٦)

(٤٦) – فكتب إليه «ليس مقامها عندنا إلا شهرا أو نحوه» (البخلاء ص٨٢)

– فأرسلَتْ إليه أنْ زوّجني من هذا الرجل (الأغاني ج ١٠ص٢٩٠)

- فلما رأى ذلك وقّاصٌ بعث إليه أنْ هلمّ لحاجتك. (ن م ج ٢٢ ص ٧٧)
- فأشار إليه أنْ أقبل فأقبل (ن م ج١٣ ص٦)
- وأسر له بحزن : هيا نمشي نأخذ الكفن (دقلة ص٢٨١)
- وهمس إلى العطراء: قولي! (ن م ص ٣٣٨).

■ ■ ■



خاتمة الباب الثالث

إذا كانت «العرب تجعل القول عبارة عن جميع الأفعال وتطلقه على غير الكلام واللسان» فإنّها تفعل العكس أيضا، فتعبّر بالعدد الجمّ من الأفعال عن الأقوال. يكفي لذلك أن تتوفّر أدنى مناسبة بين المعبَّر به والمعبَّر عنه، وأدنى المناسبة هاهنا أن يكون الفعل المنقول إلى معنى القول دالاّ بوجه من الوجوه. فلا غرابة حينئذ في أن تتسع قائمة الأفعال التي فيها معنى القول ورائحته اتّساعا لا يضاهيها فيه أيّ باب آخر من الأفعال.

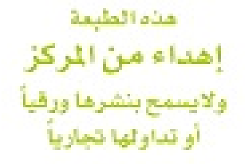
وأصل المسألة أنّ اللغة نظام علاميّ ذو قدرة دلاليّة كليّة، تسمح له بأن يستوعب سائر الدلالات المتحقّقة بغيره من الأنظمة، دون أن يكون العكس صحيحا. فإذا كان بإمكان الإنسان أن يوقع أعمال الأمر والدّعاء والرّجاء والالتماس الخ بنفس الصيغة اللّغوية، فإنّه لا يستطيع أن يعبّر عن معنى الوقوف الإجباري بواسطة العلامة المروريّة الموضوعة لترك الأولويّة مثلا، بدل علامة «قف» أو الإشارة الضوئية. فبين أبنية اللغة الدلالية و التركيبية من مظاهر التداخل والتّقاطع ما لا تجد له نظيرًا في غيرها، و ما يسمح بوقوع بعضها موقع بعضٍ بحسب ما تقتضيه حاجات المتكلّمين في التعبير.

ولَّما كانت أفعال القول قد وُضِعَت لتسمية الأحداث الكلامية والأعمال التي يُوقعها المتكلِّمون باللغة، وكانت تلك الأحداث والأعمال مما لا يكاد يُحصي أفرادَه عدٌّ، احْتِيجَ إلى التوسّع في التعبير عن القول، فأدّى معناه ما لم يكن دالاّ على ذلك المعنى في الأصل.

ولقد عكفنا في الباب المنقضي على دراسة هذه المسألة بالذات، فتناولناها من زاوية ما في المعاجم أوّلا، وقارنّا المادّة التي أوردتها بما رشح في الاستعمال فاتّضح أنّ الأفعال التي فيها معنى القول، هي في هذا المستوى ثلاثة أقسام :

- قسم تجعله المعاجم دالاّ على القول بأصل الوضع.
- وقسم تجعله دالاّ عليه دلالة تجوّز
- وقسم يستعمل في معنى القول استعمالا لا تسجّله المعاجم

واستوقفنا القسم الأخيرُ خاصة، فحاولنا أن نتبيّن السبب الذي جعل المعاجم لا تثبت لَهُ قراءة قولية رغم شيوع استعماله فيها. وفحصنا ما قدّمته بعض البحوث المعاصرة من تفسير يقوم على التفريق بين التعدّد الدلالي المعجم والتعدد الدلالي المشتقّ، فاتّضح بأدلّة ذكرناها، أنّ مقاربة المسألة من الزاوية المعجمية الصرف لا تفي



بالقصد الذي عقدنا عليه هذا الباب وهو تبيّن جهات حصول معنى القول في ما ليس فيه لفظه.

وقد تبيّن من فحص بعض النماذج النصيّة أنّ استعمال هذه الأفعال في حكاية الأقوال بلفظها خاصّة، يفضي إلى انتساخ أحكامها التركيبية الأصلية بأحكام تطرأ فيها استتباعا لإشرابها معنى القول. وبذلك أخرجنا المسألة من دائرة المعجم إلى دائرة التركيب والإعراب.

وقد وجدنا في مصطلح التّضمين، بعد أنْ أوّلناه تأويلا دلالـيّا تركيبيا، مفهوما قويا سمح لنا بترتيب القضايا في هذا الباب. فميّزنا داخل ما فيه معنى القول ثلاثة أقسام هي :

- القسم الدالّ على معنى القول بأصل الوضع.
- والقسم الدالّ عليه من طريق التوسّع بأنواع العلاقات المجازية توسّعا، لا تتغيّر له أحكامه في التركيب والإعراب.
- والقسم المنقول إلى معنى القول نقلا تتغيّر له أحكامه التركيبية والإعرابية.

واستتبع هذا الترتيب بحثا في أصناف الأبنية التركيبية الدلالية التي تجري فيها أفعال الباب قدّمنا له بذكر المبادئ العامة المتحكّمة في تصنيفنا لما فيه معنى القول، وهي مبادئ أساسها :

أ- حفظ التناسب بين بنية الشكل وبنية المضمون.

ب- افتراضنا أنّ بعض تلك الأبنية أصل لغيرها.

ج- افتراضنا أنّ سائر الأبنية التركيبية الدلاليّة المتحقّق فيها هذه الأفعال، تَقْبَل التأويل بإحدى البنيتين اللتين يجري فيهما فعل القول الصريح (قال)، بحسب تخصيصها لمحمول القول أو لمحمول الإبلاغ.

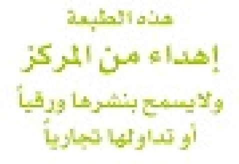
وقد أدّانا الاحتكام إلى هذه المبادئ في تنظيم العلاقة بين بعض المعطيات ،كلزوم الفعل وتعديه وعدد ما يقتضيه المحمول من الحدود وصورة ترتيب تلك الحدود على المواضع الاسمية، إلى ضبط أربع أبنية أصول تتحقق فيها أفعال القول وهي :

١- ف س٠ (قائل) س١ (مقول) ح س٢ (مقول له)

٢- ف س٠ (قائل) ح س١ (مقول)

٣- ف س٠ (قائل) س١ (مقول له) ح س٢ (مقول)

٤- ف س٠ (قائل) ح س١ (مقول له) ح س ٢ (مقول)



وحملنا عليها بقية الأبنية، بالاحتكام إلى نفس المبادئ المذكورة. وقد استوقفنا نوع خاص من الأفعال، هو الذي وسمناه بأفعال الاقتوال، فعرضنا ما قيل عنه في الدراسات اللسانية الغربيّة، وأبدينا رأيا في إحدى مسائله الخلافيّة استفدناه من خصائص صياغته في اللغة العربية، فصنّفناه صنفين: صنف الأفعال المختصرة للفظ الكلام في لفظ الكلم، فيكون حكاية باللفظ، وصنف الأفعال المختصر لمعنى الكلام في معنى الكلم، فيكون حكاية بالمعنى.

■ ■ ■







البَابُ الرَّابِعُ
فِي القَولِ والحِكاية




الفصل الأوّل:
وظيفة أفعال القول ومفهوم الحكاية

تمهيـــد :

يقترن الحديث عن فعل القول في النّحوّ العربيّ بالحديث عن الحكاية، فلا يكاد يذكر الواحد منهما إلاّ ويذكر معه الآخر. ولا شكّ أنّ النصّ المؤسّس لهذا الاقتران هو ما حدّث به سيبويه عن فعل القول في «باب الأفعال التي تستعمل وتلغى»،حيث يقول «واعلم أنّ» قلت» إنّما وقعت في كلام العرب على أن يحكى بها و إنما تحكى بعد القول ما كان كلامًا لا قولا نحو قلت : زيد منطلق (...) و تقول : قال زيدٌ إن عمرًا خير النّاس.

وتصديق ذلك قوله جلّ ثناؤه « وإذ قالت الملائكة يا مريم إنّ الله اصطفاك ولولا ذلك لقال : «أنّ [الله]». وكذلك جميع ما تصرّف من فعله إلاّ «تقول» شبّهوها في الاستفهام بتظنّ ولم تجعل قلت كظننت لأنّها إنّما أصلها عندهم أن يكون ما بعدها محكيّا، فلم تدخل في باب ظننت بأكثر من هذا « (الكتاب ج ١ ص ١٢٢) .

و قد حلّلنا جانبا من القضايا التي يثيرها هذا النصّ، في فصلين سابقين و ذلك في معرض حديثنا عن العلاقة بين بنية الحكاية وبنية الكلام في سياق الفرضية الإنشائية (الفصل الثالث من الباب الأوّل) وعند مناقشتنا لما ذهب إليه الأستاذ المنصف عاشور في تأويله هذا النصّ(الفصل الرّابع من الباب الأوّل)، ونحن نذكّر هنا بأهمّ ما توصّلنا إليه في السياقين المذكورين:

١- تتحقّق الحكاية في البنية : فعل قول + مقول

٢- يلتبس شكل هذه البنية المنجزة بشكل البنية المجرّدة التي يؤوّل بها كل كلام في سياق الفرضية الإنشائية، نظرا لقيام البنية الثانية على تقدير جملة إنشائية من قبيل: «أقول لك» «آمرك» «أنهاك» «أسألك» في صدر كلّ كلام.

٣- لم نجار الأستاذ عاشور في ما ذهب إليه من التّقريب بين حديث سيبويه عن ذكر «قلت» في أوّل الكلام وحذفها، وبعض صياغات الفرضيّة الإنشائية، ووجدنا أنّ عبارة سيبويه لا تساعد على هذا التّأويل لأنه يستعمل فعل القول في صيغة الماضي ويذكر صراحة أنّه حكاية، وهذا ظاهر في قوله «ولم تجعل قلت كظننت لأنّها إنّما أصلها عندهم أن يكون ما بعدها محكيّا» (الكتاب، ج ١ ،ص ١٢٢)

٤- رأينا أنّ هذا اللّبس يرتفع بالتّفريق بين القول المحدّث عنه والقول الصّرف.

٥- فالأصل في الفعل المسمّي للقول المحدّث عنه أن يذكر. فإن حُذِف تعيّن تقديره لإصلاح بنية الكلام التركيبيّة الإعرابيّة، وجاز إظهاره إظهارًا لا يخلّ بمعنى الكلام. وأمّا القول الصّرف، فإنّه لتنزّله في مستوى التّمثيل لبنية الكلام الدّلاليّة لا يتجسّم في اللّفظ مطلقا، فإن عمدت إلى إظهاره استحال قولا محدّثا عنه، فاحتجت إلى أن تقدّر له صدرا قوليّا صرفا، لا يتجسّم في اللفظ.

ولمّا كان موضوع هذا الفصل التّحقيق في مفهوم الحكاية وكان هذا المفهوم مقترنا في التراث النحويّ بأفعال القول، على نحو ما رأيناه، فإنّنا نحتاج في مرحلة أولى إلى تفحّص الوجوه والفروق في استعمال الشّكل اللّغوي: فعل قول + كلام مقول. عسى أن يكون ذلك معينا لنا على تبيّن العلاقة الناظمة لجملة الظواهر التي تندرج تحت هذا المفهوم.

١- مفهوم الحكاية الضيّق:

وليس تركيزنا على الشّكل المشار إليه دون الأشكال الأخرى التّي استعرضناها في سياق حديثنا عن أوجه وقوع المفرد بعد القول وعن الشكل القائم على إعمال فعل القول في لفظ ما بعده إلاّ لأنّ النّحاة لا يكادون يذكرون غيره، في سياق تمثيلهم على استعمال فعل القول في الحكاية. قال الاستراباذي «واللفظ الواقع بعده [أي بعد فعل القول] إمّا مفرد أو جملة والجملة أكثر وقوعا، والمقصود من الجملة الواقعة بعده: إيراد اللفظ المتلفّظ به في غير هذا الكلام لا مجرّدا بل مع المعنى نحو قيل: زيدٌ قائمٌ، أي قيل هذا اللفظ» (شرح الكافية ج ٤ ص ١٧٥).

وقال السيوطي «في القول وما تصرّف منه استعمالات أحدها أن يحكى به الجمل نحو «قال إني عبد الله» [مريم٣٠] يقولون: ربّنا آمنّا [المائدة٨٣]، قولوا آمنّا [البقرة ١٣٦] «وإن تعجب فعجب قولهم أإذا كنّا ترابا» [الرعد ٥] الآية «والقائلين لإخوانهم هلمّ إلينا» [الأحزاب ١٨] مقول لديهم: لا زكا مال ذي بخل والأصل أن يحكى لفظ الجملة كما سُمع (...)

والثاني أن ينصب المفرد (...)

والثالث: أن يعمل عمل الظّن (...) (همع الهوامع ج ١ ص ٥٠١ - ٥٠٣)

وأنت إذا تدبّرت القولين ونظرت في ما ورد فيهما من الأمثلة والشواهد فإنّك ترى أن معنى الحكاية لديهما هو مبدئيّا أن يورد المتكلّم بعد فعل القول كلاما سبق أن قاله غيره- أو قاله هو نفسه- في زمان سابق لزمان تكلّمه. وهو سبْق يمكن أن يتضمّن اللّفظ ما يدلّ عليه صراحة، كما في(١) حيث يعمد المتكلّم الحاكي إلى التنصيص على زمان التلفظ بالكلام المحكيّ وهو «أمس» ـه أي اليوم الذي قبل يومِه.

(١) وقيل للحارث بالأمس والله إنّك لتصنع الطعام فتجيده. (البخلاء ص٦٧)

وهذا التقدّم في الزّمان هو مقتضى قول السّيوطي «والأصل أن يُحْكَى لفظ الجملة كما سُمِعَ » لأنّه ليس يُتصوّر أن يزامن السّماع الحكاية أو أن يكون بعدها.

فالحكاية بهذا المفهوم استعادة لكلام سابق ومحاكاة للفظه الذي جرى فيه. وعلى هذا بُنِيَت بعض تعريفاتها فقال عنها السيوطي: «و هي إيراد لفظ المتكلِّم على حسب ما أورده في الكلام» (همع الهوامع ج ٣ ص ٢٢٨) وعرّفها أبو البقاء بأنها «إيراد اللّفظ على استيفاء صورته الأولى. و قيل الإتيان بمثل الشيء» (الكلّيات ص ٤٠٩).

ويبدو تعريفها على هذا الوجه متّسقا مع ما ذكره النّحاة من أحكام تتعلّق بالمحكيّ. وذلك في سياق التسمية بالجمل خاصّة. ومدار هذه الأحكام على منع التصرّف في لفظه فلا يثنّى ولا يجمع ولا يضاف ولا يصغّر. قال سيبويه «واعلم أن الاسم إذا كان محكيّا لم يثنّ ولم يجمع إلاّ أن تقول كلّهم تأبّط شرّا وكلاهما ذرّى حبّا، لم تغيّره عن حاله قبل أن يكون اسما. ولو ثنيّت هذا أو جمعته لثنّيت «أحقّ الخيل بالركض المعار» إذا رأيته بموضعين ولا تضيفه إلى شيء إلاّ أن تقول هذا تأبّط شرّا صاحبك أو مملوكك. ولا تحقّره كما تحقّره قبل أن يكون علمًا. و لو سمّيت رجلا: زيدٌ أخوك، لم تحقِّره» (الكتاب ج ٣ ص ٣٢٧).



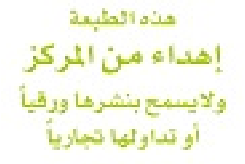
وقد استخلص الأستاذ الشّاوش من تدبّر هذه الأحكام ثلاث خصائص اعتبر أنها تميّز الحكاية عند النّحاة العرب وهي:

أ- قرب مفهوم الحكاية من المحاكاة.

ب- الحكاية تمنع كل تصرّف في المحكيّ.

ج- الحكاية أمر ملزم في مواضعها ... وتاركها تارك لسنن الكلام وخارج عنها (الشاوش: ٢٠٠١، ص٦٢٥، -٦٢٦) .

ولئن كانت هذه الأحكام والخصائص مستمدّة بالدرجة الأولى من استقراء استعمال العرب للجمل المحكيّة في باب التّسمية، وبدرجة أقلّ من باب الحكاية بأيّ ومن -كما



سنراه – فإنّ طردها في باب المحكيّ بفعل القول في سياق الشّكل المحدّد : فعل قول + كلام محكيّ ، يصبح ممكنا إذا ما قصرنا مفهومه على ما أثبتناه أعلاه من وجوب أن يكون الكلام المحكيّ متلفّظا به في زمان سابق على زمان الحكاية.

٢- استعمالات الشّكل: فعل قول + كلام مقول:

لكن هل كلّ كلام وقع مفعولا لفعل القول هو كلام محكيّ بالمعنى الذي ذكرناه؟

إنّ الإجابة عن هذا السّؤال بالإيجاب أمر لا تساعد عليه الشواهد من الكلام الشفهيّ والمكتوب. فإذا ما تدبّرنا نماذج الاستعمال الواردة في (٢) لاحظنا بينها فروقا أساسيّة يمكن أن نصوغها كالآتي:

(٢) أ- «و قال لي مرّة مبتدئا من غير مشورة وعن غير سبب جرى: انظر أن تتّخذ لعيالك في الشتاء من هذه المثلّثة، فإنّها عظيمة البركة كثيرة النّزل...» (البخلاء ص ٤١)

ب- فلمّا وجده قاعدا في أصحابه، أكبّ عليه وعانقه فلم يره أثبته ولا سأل به سؤال من رآه قطّ، قال العراقيّ في نفسه لعلّ إنكاره إيّاي لمكان القناع فرمى بقناعه وابتدأ مساءلته فكان له أنكر فقال لعلّه إنما أتي من قبل العمامة فنزعها ثم انتسب فوجده اشدّ ما كان إنكارا» (البخلاء ص ٢٢)

ج- وكان [الثوريّ] يعيّن مالا عظيما ولم يكن له وارث. فكان يسخر ببعضهم فيقول عند الإشهاد « قد علمتم أنه لا وارث لي فإذا متّ فهذا المال لفلان » فكان قوم كثير يحرصون على مبايعته لهذا . (البخلاء ١٠٤).

د- سيقول الـمُخَلَّفُونَ منَ الأَعْرَابِ شَغَلَتْنَا أَمْوَالُنَا وَأَهْلُونَا فَاسْتَغْفِرْ لَنَا. (الفتح ١١)

هـ- وقد زعموا أنّ العيال سوس المال وأنّه لا مال لذي عيال وأنا أقول إنّ الشّهوة تبلغ ما لا يبلغ السّوس و تأتي على ما يقصر دونه العيال. (البخلاء ص ٢٠٤).

- إنّ الكلام الواقع مفعولا لفعل القول في (٢ أ) كلام محكيّ، بمعنى أنّه كلام قد تُلُفّظ به بلفظ آخر في غير هذا القول، وهو حكم تعين على إقراره جملة القرائن المذكورة في السّياق المقالي الممهّد له. فقد ورد فعل القول في صيغة الماضي: «قال». وتعيّنت في اللّفظ هويّة المتخاطبين وجانب من العناصر المكوّنة لمقام القول. وهذه عناصر كافية لتجعل مجمل الخطاب إخبارا -في نظر المخاطب به- عن حدث قول واحد محدّد يمثّل جزءا من الواقع الخارجيّ.

- يماثل الكلام الواقع مفعولاً للقول في (٢ب) نظيره في (٢ أ) من حيث وقوعه في سياق فعل قول ماضٍ وتعيّن جانب من عناصر مقام القول. ولكنّه يختلف عنه في أمرين مترابطين. الأوّل أنّه كلام لم يتجسّم في لفظ بدليل الظرف «في نفسه».، فيكون كلامًا نفسيّا لا لفظيّا. والثاني هو انعدام مخاطب سامع حقيقي مقصود إبلاغه محتوى هذا الكلام. لذلك فإنّ ما يرادف «قال» في مثل هذا السّياق ليس «نطق» أو «لفظ» بل «فكّر» وما كان في معناه. حتّى إنّك لو عمدت إلى استبدال «فكّر» بقال لم يتغيّر مدلول الخطاب. وعليه فينبغي ألاّ يكون المقصود بالحكاية هنا هو نفس المقصود بها هناك، لأنّ ما يتناوله الفعل قال في (٢ ب) هو حدث فكر لا حدث قول.

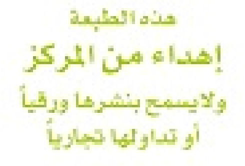
- أمّا المقول في (٢ ج) فأنّه، وإن وقع بعد فعل قول يمحّضه التركيب للزّمان الماضي، وتعيّن في سياقه طرفا التخاطب وجانب من عناصر مقامه، تختلف قيمته عن قيمة المقول في (٢ أ) من حيث أنّ مرجع هذا ليس حدث قول واحد معيّن، وإنّما هو ضرب من التجريد لخصائص أقوال متجانسة بالنظر إلى بعض الأوضاع المقاميّة. إذ المعنى أنّ المتكلّم المحكيّ عنه (أي الثوريّ) كان يقول في كل مرة تهيأت فيها ظروف بعينها كلاما كهذا الكلام ولذلك جاء فعل القول في صيغة المضارع المسبوق بـ « كان» وهو مركب فعلي زماني مدلوله تجدد الحدث في الزمان الماضي. وكنّى المتكلّم الحاكي عن اسم العلم « بفلان» (فهذا المال لفلان).

- و يمثل النموذج الوارد في (٢د) صورة متميزة من استعمال الشكل النحوي: فعل قول + كلام مقول. فقد ورد فعل القول في صيغة المضارع المتمحّض بدخول السين عليه، للدلالة على الزمان المستقبل فأسند المتكلم إلى القائل كلاما لم يتلفظ به و لم يُسمع منه. فلا يكون الكلام على هذا الوجه حكاية. ومن هذا القبيل ما يقع مفعولا لفعل الأمر كما في (٣) أو في سياقي الاستفهام و النفي كما في (٤) ففي جميع هذه الأحوال، لا يعتبر الكلام الواقع بعد فعل القول استعادة لكلام سابق.

(٣)- قُل للهِّ المَشْرِقُ والـمَغْرِبُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى الصِّرَاطِ الـمُسْتَقِيم. (البقرة ١٤٢)

(٤) أ-أقال زيد: سأزوركم ؟

ب- ما قال زيد : سأزوركم.



- وأمّا الشاهد الوارد في (٢هـ)، فإنّه يمثّل بكل تأكيد أبعد استعمالات هذا الشكل النحوي عن المقصود بالحكاية. فورود فعل القول في صيغة المضارع الدال على الحال المسند إلى ضمير المتكلم يخرجه من باب الإخبار عن قول سابق كالذي في (٢ أ، ب،ج) أو عن قول لاحق كالذي في (٢ د) ليدخل في باب إثبات القول الذي هو جزء منه. لذلك فإن حذف هذا الفعل لا يغيّر معنى الكلام بعده، ولا ينقله من وضع إلى وضع كما لا يغيّر منه أن تستبدل به فعلا من الأفعال المخصّصة لاعتقاد المتكلّم كـ «أُثبت» و«أَرَى» و«أَجد» و«أَزْعم» ...الخ.

إنّ النتيجة التي نخلص إليها من تدبّر الفروق بين النماذج الواردة في (٢) هي أن بعض استعمالات الشكل النحوي: فعل قول + كلام مقول، أقرب إلى تعريف الحكاية الذي انطلقنا منه من البعض الآخر و بعضها لا يناسبه من أي وجه[١].

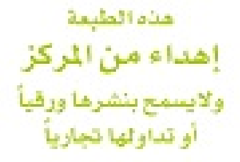
فالاحتكام إلى الشرط القاضي بأن الكلام الواقع بعد فعل القول لا يعد محكيا إلا إذا كان قد تُلُفِّظَ به في زمان سابق لزمان التلفظ بجملة القول المدمجة له ، يخرج من الحكاية (٢ ب) و (٢ د) و (٢ هـ) لانتفاء شرط السبق في الزمان بالنسبة إلى (٢د وهـ) وانتفاء شرط التلفظ في (٢ ب). و من جهة أخرى، فإنّ ما ذكرناه من أنّ الكلام الواقع بعد فعل القول في (٢ ج) ليس إعادة لكلام بعينه بل تجريد لخصائص عدد غير محدّد من المخاطبات التي تجرى في مقامات متشابهة ، ينأى بهذا الشاهد عن أن يكون حكاية بالمدلول المخصوص الذي أوردناه أعلاه.فيكون الحاصل من ذلك أن تعريف الحكاية الذي بنينا عليه كلامنا إلى حد الآن تعريف لا يكاد يوافقه من الاستعمالات الخمسة المذكورة أعلاه سوى الاستعمال الأول.

٣- حدود مفهوم الحكاية السّابق

نحن نعتقد أن مفهوم الحكاية السابق أضيق من أن يصلح إطارا مناسبا لدراسة الأشكال النحوية التي تدخل فيها أفعال القول و ما يقوم مقامها عندما تستعمل استعمالا يصل بين حدثين قوليّين deux énonciations مختلفين وصلا تتضافر

١- استفدنا في تصنيف استعمالات الشّكل: فعل قول + كلام مقول ممّا جاء في كتاب (D. Vincent & S. Dubois.1997p 59-64)





لتحقيقه قواعد تركيبية ودلالية و علاميّة وتتولد منه أبنية منجزة موسومة يقيم تداولية تعبر عن خطّة المتكلم في التعامل مع حدث قولي يتناوله القول الذي هو بصدد إنشائه.
أمّا المقابلة بين مقول القول والمحكي بالقول، على أساس أن الثاني فرع على الأول ينفصل عنه بشرط الإحالة على كلام سابق وإعادته[1] فليست بذات بال، لأنها على الأرجح، مؤسسة على اعتبارات غير لغوية. إذا لا يكفي أن يكون الفعل في صيغة الماضي حتى يكون الكلام الواقع بعده قد سبق لفاعل فعل القول أن تلفّظ به حقا، كما لا يجعله ذلك أكثر واقعية من الكلام الواقع بعد صيغة فعلية زمانها الاستقبال. فالتحقق من أنّ مقول القول قد تُلُفِّظ به خارج السياق الآني الذي ورد فيه أمر لابد معه من مراجعة معطيات خارجية تاريخية و اجتماعية، فبإمكان المتكلم أن يضع على لسان شخص آخر ما شاء من الأقوال وأن يسندها إليه باستعمال فعل قول زمانه الماضي أو المستقبل دون أن يكون ذلك الشخص قد تلفظ بذلك الكلام مطلقا. و لا يغير هذا شيئا من كون الكلام المسند بالقول كلاما محكيّا، كما لا يغير من منزلته هذه أن يحتجّ عليه متكلّم آخر فيدخل النفي على مجمل الكلام القائم على الحكاية . فتغيير (٥ أ) إلى (٥ب) في (٥) لا يغيّر من قيمة الجزء المسطّر من حيث هو نتاج حدث قول مفترض- أحدثه متكلم ما وتوجّه به إلى مخاطب ما في مقام ما . فالنفي في هذه الحالة يتسلط على نسبة القول إلى القائل ، وليس على نفس القول (الشاوش ٢٠٠١ ص ٦٦٦) دليله أن المتكلّم يمكن أن يستدرك نفيه بالإيجاب فيبدل من القائل الأول قائلا آخر ينسب إليه الكلام المحكي كما في (٦)

(٥) أ – قال زيد :سأنزل ضيفا عندك.

ب– ما قال زيد :سأنزل ضيفا عندك.

(٦) – ما قال زيد :سأنزل ضيفا عندك. ولكن قاله عمرو.

وإذا كنا لا نعتدّ بانصراف فعل القول للزمان الماضي قرينة وحيدة على تَعَيُّنِه للحكاية، فإننا لا ننفي، مع ذلك، دور الزمان النحوي في التفريق بين ما يكون من القول حكاية

١- جاء في معجم عبد المسيح و تابري: «يشترط في الجملة المحكيّة أن تكون قد ذكرت مرّة في سابقة قبل حكايتها بالقول.أمّا مقول القول فيصدق على الجملة التي سبق النّطق بها والتي لم يسبق. وعلى هذا فكلّ جملة محكيّة بالقول هي مقول قول، ولا يعكس.(١٩٩٠ص٤٢١)

خالصة وما يكون منه محتملا لغيرها، ولكن ذلك لا يكون إلا بتضافر القرينة الزمانية مع قرائن دلاليّة أخرى.

يقوم التصوّر الذي نتبنّاه في هذا البحث على اعتبار أنّ الحدّ الفاصل بين الحكاية وغيرها في استعمال أفعال القول، هو ذلك الذي يفصل بين استعمال هذه الأفعال في الإحالة على حدث قول une énonciation مختلف عن القول الذي هي جزء منه واستعمالها في توجيه معنى نفس القول الذي هي جزء منه.

هذا الفرق بين استعمالين متقابلين لأفعال القول يمكن أن توضّحه المقارنة بين أزواج الشواهد في (٧) و (٨) و (٩).

(٧) أ- قال لي أبي : كيف رأيت ابن جامع يا بنيّ، قلت له : أو تعفني جعلت فداك، قال ليس أعفيك فقل. (الأغاني ج ١ ص ١٢)

ب- قال إسحاق: وسمعت علماءنا قديما وحديثا يقولون ابن عائشة أحسن الناس ابتداء وأنا أقول، أنّه أحسن الناس ابتداء و توسطا و قطعا بعد أبي عباد معبد. (الأغاني ج ٢ ص ١٩٦)

(٨) أ- إنّ أمير المؤمنين أمرني أن آمرك بطلب مؤدّب لابنه. (الأغاني ج ٢٠ ص ٢٤٤)

ب- لقي عمر بن أبي ربيعة ليلى بنت الحارث بن عمر البكريّة (...) فأنشدها:

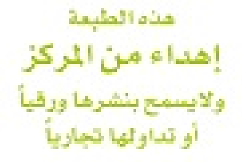
ألا يا ليل إنّ شفاء نفسي ... نوالك إن بخلت فنوّلينا
وقد حضر الرحيل وحان منّا ... فراقك فانظري ما تأمرينا

فقالت: آمرك بتقوى الله وإيثار طاعته وترك ما أنت عليه. (الأغاني: ج١ ص١٦٧)

(٩) أ- وقد أوصيناه بالنظر في المكاييل والموازين والتحذير من الغشّ في طعام أو شراب.

(الزيني بركات ص ٦٤)

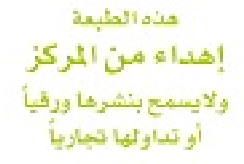
ب- يا أهالي القاهرة.
نوصي بالمعروف وننهي عن المنكر
اليوم نبشّركم
بخلع السلطان الصوف الأسود
وارتدائه اللباس الأبيض. (الزيبي ص ٢٣٥)



تخبر الجمل: «قلت له» و «أمرني» و «أوصيناه» في (٧ أ) و (٨ أ) و (٩ أ) عن أحداث قولية إحالية حصلت بغير لفظ هذه الجمل. ويتكفّل المفعول المعيّن للمقول: «أوَ تعفيني جُعِلْتُ فداك» «أن آمرك بطلب مؤدب لإبنه» «بالنّظر في المكاييل ...» بنقل اللّفظ الذي جرى فيه هذا الكلام أو المحتوى الدلالي الذي كان موضوع الإبلاغ فيه. فتكون، في كل حالة من هذه، إزاء عملين قوليّين يتناول أحدهما الآخر و يسيطر عليه. أما الأول فيزجيه المتكلم الحاكي، أي الشخص المتلفظ بهذه الجمل. وأما الثاني فيزجّيه فاعل فعل القول و هو المتكلم الثاني المخبر عنه في كلام المتكلم الأول على نحو ما وضّحناه في الفصل الذي عقدناه لإعمال القول و تعليقه و إلغائه و ليس هذا شان الجمل: «أنا أقول» و «آمرك» و«نوصي» و «ننهي» «ونبشر» في (٧ ب) و (٨ ب) و (٩ ب) لأنّ المتكلم لا يحيل بأفعال القول هذه على أحداث قولية غير القول الذي هي جزء منه. و لو استعرنا كلام الاستراباذي عن إنشاء البيع بالصيغة « بعت» لقلنا إنّ هذه الأفعال ليس لها خارج تحيل عليه فتطابقه أو لا تطابقه، بل إنّ مضمونها «يحصل في الحال بهذا اللفظ و هذا اللّفظ موجد له» (شرح الكافية، ج٤، ص ١٢). فالمتكلّم إذ يتلفّظ بهذه الجمل لا يخبر عن قول وأمر وتوصية ونهي وتبشير كانت منه أو ستكون بل يوقع هذه الأعمال إيقاعا ويوجدها بعد أن لم تكن. وتختزل وظيفة فعل القول في هذا السّياق، في التّصريح بنوع العمل الذي يُزَجّى بمفعوله، وهو عمل يمكن تزجيته باطّراح هذا الفعل، كما سنرى.

٤ - أفعال القول و الأفعال الإنشائية :

يدلّ مصطلح الأفعال الإنشائية في التراث النحوي العربي على نوعين من الأفعال: النّوع الأوّل يلزمه الإنشاء في كل استعمال لأنه موضوع عليه. وهو فعل الرّجاء وأفعال المدح والذّم. ومن خصائصها الصياغيّة أنها جامدة في صيغة الماضي،وذلك أنّها لما خالفت سائر الأفعال بأن نقلت من الخبر إلى المعنى الإنشائي المخصوص وقصرت عليه، شابهت الحروف في عدم التصرّف فأعطيت حكمها؛ وأمّا النوع الثاني فما كان من قبيل « بعت» و«اشتريت» و«زوّجت» المستعملة في الإنشاء الإيقاعي (شرح الكافية ج ٤ ص ١١-١٢). ومعنى الإنشاء في هذا النوع عارض غير لازم لأنها «ليست أفعالا موضوعة للإنشاء... ولكنها أفعال تدلّ كسائر الأفعال على الأحداث غير مقترنة بأحد الأزمنة الثلاثة... ويقصد بها كسائر الأفعال مطابقة أحداثها لموجود واقع أو غير واقع



في تلك الأزمنة. وإنما تنقل هذه الأفعال إلى الإنشاء بعامل قصد المتكلم ونيّته وإرادته.» (ميلاد ٢٠٠١ ص ٢٦٨)

ولابدّ في هذا النقل، مع قصد المتكلّم وإرادته، من شروط لفظية تخصّ صياغة الفعل وإسناده. فأمّا من حيث الإسناد فإنه ينبغي أن يكون الفعل مسندا إلى المتكلم وإلاّ فإنه يبقى على أصله متعيّنا لمعنى الخبر، وأمّا من حيث صيغته الصرفيّة، فإنّ الغالب على هذه الأفعال أن تخرج إلى معنى الإنشاء وهي في صيغة الماضي. ولكن النّحاة لم يمنعوا استعمال المضارع فقال الاستراباذي في سياق تخريج أسلوب النداء «وانتصاب المنادى عند سيبويه على أنه مفعول به و ناصبه الفعل المقدّر وأصله عنده يا أدعو زيدا، فحذف الفعل حذفا لازما لكثرة الاستعمال ولدلالة حرف النداء عليه وإفادته فائدته وأجاز المبّرد نصب المنادى على حرف النّداء، لسدّه مسدّ الفعل، وليس ببعيد (...) وما أُورِدَ هاهنا إلزاما، من أنّ الفعل لو كان مقدّرا أو كان «يا» عوضا منه، لكان جملة خبريّة، غير لازم، لأنّ الفعل مقصود به الإنشاء، فالأولى أن يقدّر بلفظ الماضي، أي دعوت أو ناديت، لأنّ الأغلب في الأفعال الإنشائية مجيئها بلفظ الماضي.» (شرح الكافية ج١ - ص ٣٤٦) . والظاهر أن اختيار الرّضيّ لفظ الماضي، راجع إلى رغبته في أن يطّرد باب هذه الأفعال على نسق واحد، وليس إلى مراعاة واقع الاستعمال، وإلاّ فإن تأويل النداء بـ «أدعو» المضارع ، يبدو، إذا ما قسناه على الأفعال المستعملة في (٨ب) ، أقرب من «دعوت» الماضي، إلى تأدية المعنى المقصود.

ليس يعنينا من ذكر النوعين من الأفعال الإنشائية سوى النّوع الثاني وليس يعنينا من هذا النوع نفس الأفعال المذكورة في التمثيل عليه، بل ما يمكن أن يحمل عليها من أفعال القول، والوجه في حمل هذه على تلك أن أفعالا مثل « قال» و «أمر» و « نهى» و «أقسم» و«وعد» و«أعلن» و«حذّر»متى استعملت الاستعمال المخصوص الذي رأيناه في (٢هـ) و(٧،٨،٩ب) حدث فيها معنى الإنشاء، وتعطّلت وظيفتها الإحاليّة فنقلت من حكم ما تخبر به عن الأحداث الخارجية إلى حكم ما توجد به هذه الأحداث.

على أنّ هذه الأفعال إن شاركت أفعال العقود والعهود، في وجوب الإسناد إلى المتكلّم فإنها تخالفها في ثلاثة أشياء تتميّز بها:

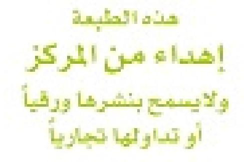
- أوّلها أنّ الغالب على أفعال القول الإنشائيّة ورودها في صيغة المضارع المرفوع المتعيّن للحاليّة،فلا تكاد تستعمل في صيغة الماضي بهذا المعنى (ميلاد،٢٠٠١،ص٢٧٠)

- وثانيهما أنها أفعال تتركّب إلى الجمل ،أو ما هو في حكم الجمل، و ليستهي نفس الجمل،كما هو الحال في «بعت» و«اشتريت». ففي آمرك بتقوى الله» مثلا،إسنادان إسناد الأمر إلى المتكلّم إسناد التّقوى إلى المخاطب. فيزجّي المتكلّم في الإسناد الأول، معنى الكلام، أي الأمر، ويدلّ بالثاني على المحتوى القضوي الذي هو متعلق ذلك الأمر.

- وثالثها، مترتّب على الثاني ويتمثل في إمكان حذف هذه الأفعال بعد تغيير الكلام إلى البنية التي يتحقق فيها معناها، (أي معنى هذه الأفعال) فمعنى «آمرك بتقوى الله» هو معنى «اتق الله»، لا فرق بينهما في المقام المخصوص، سوى أنّ الأمر في الأولى مدلول عليه بنفس اللفظ الموضوع له وفي الثانية بصيغة الفعل «اتق». وقد حظي استعمال أفعال القول على هذا الوجه، بعناية خاصة، لدى أصحاب نظرية الأعمال اللغويّة (Récanati 1981p29-31). فقد وجدوا، في سياق استدلالهم على أن كل كلام مقول، إنما يقال لإنجاز عمل لا قولي acte illocutoire، تسهم في تعيينه عناصر مقالية تركيبيّة ومعجمية وصوتيّة وأخرى مقامية، أن هذه الأفعال هي أقوى مخصصات العمل المضمن في القول. وصورته أن مقارنة: «آمرك بتقوى الله» بـ«اتق الله» المذكورتين أعلاه، تبيّن أن الثانية تحتمل زيادة على معنى الأمر أن يزجّى بها الدعاء أو النصح مثلا وذلك بحسب ما يكتنف التلفّظ بها من عناصر مقامية، أهمها نوع العلاقة بين المتكلم والمخاطب. فلا تُعَيِّن صيغة الأمر على هذا الوجه عملا لغويا محددا ثابتا بل نمطا من الأعمال المتقاربة هي جزء ممّا يندرج تحت تسمية الطلب. و أما الأولى أي «آمرك بتقوى الله» فإنها عبارة مُبينَة لا تحتمل من المعاني سوى المعنى الذي يسمّيه فعل القول المتصدر لها. و ذلك بقطع النظر عن أي ملابسات مقامية. وقد قابلوا على أساس من هذا الفرق بين ما يسمّونه Les performatifs primaires أي، الإنشاءات الأولية و هي ما كان من قبيل «اتق الله»و ما يسمّونه les performatifs explicites أي، الإنشاءات الصريحة، و هي التي من قبيل « آمرك بتقوى الله» مُصَدَّرة بفعل قول في صيغة المضارع المرفوع الخالص للحال و المسند إلى ضمير المتكلم.

ولكن هل يمثل التمحض لتعيين العمل المضمن في القول المزجّى بالكلام سمة ثابتة في أفعال القول؟

تقتضي الإجابة عن هذا السؤال بالإيجاب أن تصُحّ قضيّتان: الأولى أن تكون جميع



أفعال القول تقبل أن تستعمل استعمالا إنشائيا، والثانية ألاّ تجرى هذه الأفعال في الصيغة التركيبية المحددة إلاّ و هي مراد بها تزجية العمل المضمن في القول الذي تسمّيه.

لا يبدو الاستدلال على بطلان القضية الأولى صعبا. إذ يكفي أن نأخذ قائمة بهذه الأفعال و نجرّب إسنادها إلى ضمير المتكلم في صيغة المضارع المرفوع، حتى نرى أن الحاصل من ذلك لا يكون، في كل الحالات، كلاما توقع في التلفظ به، معنى هذه الأفعال، فإذا كنت تنشئ في التلفّظ بالأمثلة الواردة في (١٠) معاني الأمر والنهي والإخبار والتحذير والوعد، فإنك في تلفظك بالأمثلة الواردة في (١١) لا تنشئ المدح أو الذمّ أو السخرية، والسبب أن معاني هذه الأفعال لا تزجّى إلا بصورة ضمنيّة (Vanderveken 166 p1988) فإذا كنت في تلفظك بـ «نعم الفارس زيد» توقع المدح فإنّك في تلفظك بـ «أمدح زيدا» تخبر عن مدحك إيّاه.

(١٠) أ- آمرك بالمعروف

ب- أنهاك عن المنكر

ج- أخبرك أني دخلت الجنة

د- أحذّرك من أن تركب البحر

هـ- أعدك بأن أحسن معاملتك

(١١) أ- أمدح زيدا بالفروسية.

ب- أذم زيدا بالبخل.

ج- أسخر من بخل زيد.

فإذا أضفنا إلى هذا أنّ عددا كبيرا من الأفعال التي يتسع لها تعريفنا لأفعال القول هي إما أفعال محايدة من حيث مدلولها المضمن في القول- و هذا شأن بدائل فعل القول التعبيرية، كـ «صاح» و«همهم» و«تمتم» و«صوّت» وبدائله العلاميّة كـ «كتب» و«أشار» وأفعال الاقتوال المختصرة للفظ الكلام في لفظ الكَلِمِ كـ «هلّل» و «كبّر» و«بسمل» أو هي أفعال أقرب إلي تعيين أثر القول منه إلى تخصيص قوّته المضمنة في القول، وهذا شأن «قَرَّع» «وبَكَّتَ» و«عذَل»، اتّضح به أن الاستعمال الإنشائي l'usage performaif لا يطّرد في كل أفعال القول، بل هو ظاهرة مميزة لعدد محدود منها هي تلك التي توسم بالأفعال المضمنة في القول (Vincent . les verbes illocutoires & Dubois .1997 p .90)

وأمّا القضية الثانية فإنها، وإن بدت أقرب من الأولى إلى مناسبة واقع الاستعمال



اللغوي، لا تقلّ عنها مجانبة للصّواب. إذ ينطوي الإقرار بخصوصية استعمال الأفعال المضمنة في القول في (١٠) على مفارقة ظاهرة. ذلك أنه إذا كان الأصل في هذه الأفعال أن تسري عليها أحكام سائر الأفعال، فتحيل في الكلام، على الأحداث المقترنة بأحد الأزمنة الثلاثة، فإنه لا شيء يفسّر من الناحية النظرية، فقدانها لوظيفتها الإحاليّة في مثل هذه التّراكيب. وممّا يعزّز الشكّ في أصالة هذا الاستعمال الـمُسَمّى إنشائيّا، سرعة استحالته إلى نقيضه – أو قل عودته إلى أصله – بمجرّد إدخال بعض التغيير على صيغته اللغويّة.

فاستبدال «زيد» من ضمير المتكلّم في (١٠ أ) – على فرض أن زيدا هو المتلفّظ بهذا الكلام نحصل منه على(١١) وهو كلام ثان يستحيل فيه إنشاء الأمر الذي هو مبدئيا، معنى (١٠ أ) الحصري، إخبارا عن هذا الأمر. فإذا رمت أن تصوغه صياغة تصرّح فيها بمعناه المضمن في القول لزمك أن تجعل في أوله فعل الإخبار مسندا إلى المتكلم فتحصل على (١٢).

(١١) يأمرك زيد بالمعروف

(١٢) أخبرك أن زيدا يأمرك بالمعروف

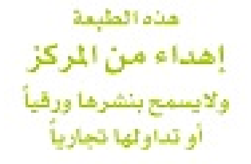
ويؤدّي تنزيل (١٠ أ) في سياق نصيّ أوسع كالذي في (١٣) إلى نفس النتيجة إذ فيه ينصرف الكلام إلى الإخبار عن ثلاثة أوامر يوقعها المتكلّم في ثلاثة أزمنة مختلفة.

وقد بيّن الأستاذ الشريف، أنّ وقوع جملة الإنشاء الصّريح في سياق التركيب الشرطي كالذي في (١٤) يفضي إلى إبطال إيقاعيّة الفعل الإنشائي لأنه إذ يعلّقه بالمستقبل فإنه يفقده أقوى خصائصه وهو أنّه «يقع بمجرّد النّطق به» (الشريف ،٢٠٠٢ ،ص ١٧٨)

(١٣) أمرتك أمس بتقوى الله وآمرك اليوم بتقوى الله وسآمرك غدا بنفس الشيء.

(١٤) إن جاء فإني آمرك بقتله.

وبهذا يتّضح أن استعمال هذه الأفعال على الصورة التي في (١٠) لا يجعلها خالصة لمعنى الإنشاء، بل يجعلها محتملة له احتمالا مشروطا شأن أفعال العقود والعهود، باعتبارات مقاميّة خارجية، فيكون تعيّنها للإنشاء أمرا عارضا فيها، وهو حاصل التفاعل في ذهن المخاطب بها بين تأويله لبنيتها النحوية ومراعاته لمحدّداتها المقاميّة. «فلا شيء يمنعنا –يقول الأستاذ الشريف– من اعتبار الأفعال الإنجازية آمر ، أستفهم، أتعجب، ... إلخ نوعا من الإخبار عن حدث غير موجود يستلزم حسب قواعد منطقيّة إنجازية



إيقاع هذا الحدث، وذلك على صورة نلخّصها كما يلي: «أنا المخاطَب أخبرني المتكلّم بأنه يأمرني، ولما كنت أعلم أنه لم يأمرني سابقا فمضمون خبره هو هذا الأمر» (...) فمن الممكن اعتبارها في بنيتها المنطقيّة الدلالية إخبارا، يحدث عملية ذهنيّة استدلاليّة عند المخاطب يستنتج منها الأمر أو الاستفهام. فتكون، إذن، دلالات مستلزمة تستوجبها علاقة البنية بالمقام لا دلالات البنية نفسها» (الشريف، ٢٠٠٢،ص ١٧٦).

٥- نحو توسيع مفهوم الحكاية.

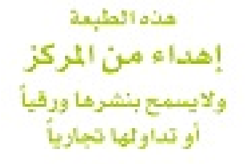
كان غرضنا من الفقرات السابقة أن نستدلّ على قضيّتين مترابطتين:

الأولى أن أفعال القول أفعال تستعمل في الإخبار عن الأحداث القوليّة في الأزمنة الثلاثة، وأنّ استعمالها في إنشاء هذه الأحداث بالتركيب المخصوص، عارض.

والثانية أنّ مفهوم الحكاية يحتاج، حتى تكون له قيمة نظرية مفيدة، إلى أن نخلّصه من بعض ما علق به من القيود والشروط المؤسسة على اعتبارات غير لغويّة، فيشمل جميع الحالات التي يستعمل فيها المتكلّم فعل القول استعمالا يحيل به على حدث كلاميّ مغاير للحدث الذي هو بصدد إنشائه. وذلك بغضّ النظر عن موقع زمان الكلام المحكي، على خط الزمان من زمان الكلام الحاكي.

ولئن كنّا قد استفدنا هذا التدقيق الأخير من بعض الدراسات الغربيّة المعاصرة[١]

1- « A toujours illustrer le DD par des énoncés du type :(1) Il a dit: «P»
mentionnant, entre guillemets, des mots dont le il a dit qui précède asserte qu'ils ont été effectivement énoncés et que par conséquent, ils se trouvent dans cette nouvelle occurrence «cités» c'est-à- dire répétés, reproduits, on finit par oublier les très nombreux cas où la forme linguistique du DD ne correspond nullement à cette opération de citation, reproduction répétition :ce sont tous tes cas de types (2)
(2) – Ah!Si quelqu'un avait pu dire à ce moment là : « P » !
– Heureusement que personne n'a dit « P » !
– Peut- être se trouvera – t- il quelqu'un pour dire : « P » ?
– Ce serait bien que tu lui dises : « P »
– Crois- tu qu'il faille dire : « P ».
Où l'acte d'énonciation dont on parle est un acte qui – hypothétique interrogé nié- est explicitement donné comme n'ayant pas eu lieu.
(Authier- Revuz 1992 b p 25- 26)



(Authier Revuz 1992 b , pp – 25 – 26) فإننا لا نعدم عند النّحاة ما يؤسّس له. فقد قال الرضيّ يشرح تعريف ابن الحاجب الماضيَ بأنّه « ما دلّ على زمان قبل زمانك »، قال « قوله» قبل زمانك» أي قبل زمان تلفّظك به، لا عَلَى وجه الحكاية، وقولنا لا على وجه الحكاية ليدخل فيه نحو خرجت، في قولك اليوم: يقول زيد بعد غدٍ خرجت أمس. فخرجت ماضٍ وإن لم يدلّ هنا على زمان قبل زمان تلفّظك به. لأنّك حَاكٍ، وزيد يتلفّظ به لا على وجه الحكاية فيدلّ على زمان قبل زمان تلفظه به.» (شرح الكافية، ج ٤ ص ١١)

وفي هذا الكلام نصّ واضح على أنّ مفهوم الحكاية في الاصطلاح النحويّ لا يرادف مفهومها في اللغة، فهي ليست إعادة تلفّظ بما سبق التلفّظ به ولا محاكاة لشيء وُجِدَ واستقرّ[١]. وإلاّ لما جاز للرضيّ أن يعتبر الجزء المسطّر في (١٥) كلامًا محكيّا، لأنّ زمان تلفّظ زيد به لاحق على زمان تلفّظ المتكلّم الحاكي. وصورته أنّك إذا افترضت أن التلفّظ بـ (١٥) حصل يوم ٢٠ مارس ٢٠٠٤ فإنّ تلفّظ زيد بالجزء المسطّر منه، على غير وجه الحكاية طبعا، ينبغي أن يكون قد حصل يوم ٢١ مارس ٢٠٠٤.

(١٥) يقول زيد بعد غد خرجت أمس

يسمح لنا ما توصّلنا إليه أعلاه، بأن نتقدّم خطوة فنستعيض عن تعريف الحكاية الذي بنينا عليه أول كلامنا فيها، قبل أن نبيّن حدوده، بتعريف أوسع، ننتظر منه أن يفيَ بقصدنا إلى اقتراح معالجة موحّدة لمجمل الظواهر التي تندرج في هذا الباب.

هذا التعريف استعرناه من اللساني الروسي باختين. وهو قوله:» الحكاية الخطاب [المضمّن] في الخطاب والقول [المضمّن] في القول، ولكنها في الوقت نفسه خطاب على الخطاب و قول على القول»[٢] وتكمن مزيّته بالنسبة إلينا في كونه قد صيغ صياغة تتميّز بالشمول والدقّة في آن واحد، أو قل إنه تعريف جامع مانع. فهو جامع من حيث يسمح لنا جزؤه الأول بإدراج كل كلامٍ أحال به المتكلم على كلامٍ آخر، إمّا لغيره أو لنفسه،

١- جاء في لسان العرب «حكيت فلانًا وحاكيته، فعلت مثل فعله او قلت مثل قوله سواء لم أجاوزه...». وفي المقاييس في اللّغة» يقال حكيت الشيء أحكيه وذلك أن تفعل مثل مافعل الأوّل».

2- Le discours rapporté, c'est le discours dans le discours, l'énonciation dans l'énonciation, mais c'est, en même temps, un discours sur le discours, une énonciation sur l'énonciation. (Bakhtine, 1977, p161)

ضمن باب الحكاية. ولا اعتبار في هذا بجهة تناول القول المتضمِّن للقول المضمَّن. إذ يستوي في الاتصاف بالمحكيّ القول المخبر عنه بإثبات أو نفي (١٦) والقول المستفهم عنه (١٧) والقول المأمور به والمنهيّ عنه (١٨)

(١٦)– قال : إني : عبد الله

– ما قال: إني عبد الله

(١٧) – أقال : إني عبد الله؟

(١٨) – قل : إني عبد الله.

– لا تقل : إني عبد الله.

ولا اعتبار فيه أيضا، بصورة تركّب القول المضمَّن إلى القول المتضمِّن فيعم مصطلح الحكاية:

– المحكيّ بالفعل المـُعْمل في لفظ ما بعده و المحكىّ بالفعل المُعلّق أو المـُلغى.

– المحكيّ بالفعل المذكور والمحكيّ بالفعل المحذوف.

– المحكيّ بلفظه والمحكيّ بمعناه.

وهو تعريف مانع لدخول غيرها فيها، بما يسمح به جزؤه الثاني من تمييز الحكاية مما قد يلتبس بها من ظواهر أخرى تشاركها في قيامها على اثنينيّة القول la double énonciation ولكنها تختلف عنها بأنّ الاثنينيّة فيها ضمنيّة، لا تظهر في لفظ الكلام و لا يقتضي إصلاحُ بنيته الإعرابيّة تقديرَها، ومن هذه الظواهر الكلام المنفيّ لتضمّن النّفي الإثبات تضمّن اقتضاء، وأسلوب التهكّم، وضرب المثل.

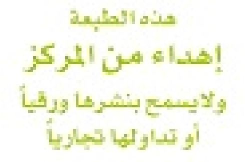
ويعيّن التعريف المختار مستويين رئيسين في دراسة الحكاية:

– الأوّل شكلي مدار البحث فيه على صور إدماج القول المحكيّ في القول الحاكي.

– والثاني تأويلي، مدار البحث فيه على وجوه تخصيص القول الحاكي للقول المحكيّ.

٦– شكل الحكاية:

تتحدّد الحكاية في المستوى الشكليّ بأنّها تَشَكُّلٌ خطابيّ يصل كلامين وصلا يجعل ثانيهما متعلّقا بالأوّل واقعا تحت سيطرته، ذلك أنّ وظيفة الكلام الأول أن يهيّئ المجال، بواسطة قرائن تركيبّة ودلاليّة، لفتح فضاء قوليّ خاص un espace énonciatif



particulier يسمح بإدماج كلام جديد يُمَيَّز بإسناده إلى متكلّم مختلف عن المتكلّم الأوّل. (Rosier, 1999, p125)

ويترتّب على وصل الكلامين: الكلام الحاكي والكلام المحكيّ حالة من الاثنينيّة التي يمكن أن تُرصدَ مظاهرها وتوصف ضمن أربعة مستويات أساسيّة هي:

أ- المستوى التّركيبيّ.

ب- المستوى الدلاليّ.

ج- المستوى التداوليّ.

د- المستوى العلاميّ.

٦, ١ .اثنينيّة التركيب في الحكاية:

نؤسّس حديثنا عن اثنينيّة التركيب في أسلوب الحكاية على ما اقترحه الشّاوش من التمييز بين تركيب مورث للإعراب أساسه ما ينظم أجزاء الكلام من الروابط العاملية الإعرابية وتركيب غير مورث للإعراب ينظر فيه إلى ما يكون بين هذه الأجزاء من التّطالب المعنويّ القويّ، فلا يتأتّى تحصيل فائدة بعضها دون اعتبار علاقته بالبعض الآخر. ويدعونا إلى هذا الاختيار النظريّ ما لاحظناه من تنوّع في طرق إدماج الكلام المحكيّ في سياق الخطاب، وفي عوامل هذا الإدماج، على نحو لا يمكن معه لمتصوّر الجملة أن يحيط بها. ذلك أنّه إذا كانت الجملة كيانا تركيبيّا إعرابيّا مجرّدا يتولّد من تعليق المعمولات بعواملها لتحقيق المعاني النحويّة المقصودة فإنّ اختزال الصّلة بين القول الحاكي والقول المحكىّ إلى العلاقة الإعرابيّة العامليّة لا يمثّل إلاّ صورة من صور تركّب الثّاني إلى الأوّل. وهي الصّورة التي يحكي فيها المتكلّم قولا آخر بواسطة فعل القول، مُعملا في لفظ ما بعده (١٩) أو معلّقا (٢٠)

(١٩)- لو كنت خبّرتني أنّك تريده للحم أو لشحم لوجدتني أُسرع إليك به.

(٢٠)- فقال لي كالمغضب: مافي الأرضِ أَعْجَبُ منك.

فإذا ما ألغي الفعل كما في (٢١) فإنّ الحاصل من ذلك يكون بنيتين عامليّتين مستقلّتين.

(٢١)- سألتـهُ إذا كنت أستطيع مساعدته في شيء.

- لا، أجابني. (الوجوه البيضاء ص ٣٨)

غير أن انتفاء العلاقة العامليّة يعوّضه في وصل القولين ما يقوم بينهما من التّعلّق الدلالي، ويتمثل ذلك في علاقة الإضمار على شريطة التفسير. إذ يقوم الفعل المذكور المُلْغَى «أجاب» دليلا على فعل قول محذوف عامل في محلّ الكلام المحكيّ ومفسّرا له وذلك وفق الوجه الذي استدللنا عليه في الفصل الذي عقدناه لإعمال فعل القول وتعليقه وإلغائه.

ولا يوافق التّقابل بين إعمال فعل القول و إلغائه التقابل بين تحقّق الحكاية في بنية تركيبّية إعرابيّة و تحقّقها في بنية تركيبيّة غير إعرابيّة إلاّ بصورة جزئيّة.و يرجع هذا إلى أنّ وظيفة إدماج الكلام المحكيّ و تمييزه ليست حكرا على الشكلين المذكورين، وإنّما يمكن أن تضطلع به أشكال لغويّةكثيرة فيها «رائحة القول» فإذا تدبّرت الأمثلة الواردة في (٢٢)فإنّك ستلاحظ أنّ التنصيص على الحكاية فيها لم يتمّ بواسطة فعل القول، بل تكفل به سياق المقال و عوامل انسجامه الدّلاليّ.

(٢٢) أ- وأقسموا بالله جَهِدَ أيمانهم لا يبعث الله من يموت . (النحل، ٣٨)

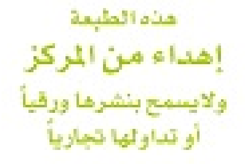
ب- هذا حديث الأبد:

خلونا ليلة بالمقبرة ...فجلست إليه و علينا قمر كالحرير و نسيم كالربيع ... (حدث أبو هريرة قال، ص ١٠٢)

ج- وقف على كثيبة و نظر إلى السوق بعينيه الشهلاوين نظرة شمولية، وأخذ نفَسه كما يفعل الديك عند الصياح ودوّت أركان البيّاضة.

يا جاى من بعيد أهلا و سهلا والقعدة راهي حذاك ماذا تحلى (دقلة ص ١١٨)

ففي (٢٢أ) تحقّقت حكاية القسم في بنية نصيّة قوامها جملتان مستقلتان، قد تعيّن بالأولى نفس القسم والمـُقسَم به وتعيّن بالثانية الـمُقْسَم عليه. ولكنْ لمّا كان المقسم عليه من تمام القسم، في المعنى، لم يُفصل بين الجملتين في حكاية القسم بالحرف ،كما لم يفصل بينهما في تزجيته. فعطفت الثانية على الأولى عطف بيان، لأنها تتنزّل منها منزلة التابع من المتبوع، فلا يجني المخاطب من الخطاب معنى مفيدا يحسن السكوت عليه حتى يضيف إلى مدلول الأولى مدلول الثانية. وفي (٢٢ ب) أدمجت الكلام المحكيّ الجملة الاسمية؛ « هذا حديث الأبد «. وذلك بمقتضى دلالة المصدر « حديث» على معنى القول وكون الخطاب اللاحق، هو مراد الإشارة ومفسّرها. وأمّا في (٢٢ ج)، فإن خطاب السارد قد هيّأ بصفة تدريجيّة، ومن خلال التفاعل بين سرد الأعمال التي تأتيها الشخصيّة



المتحدّث عنها (خرج، وقف، نظر نظرة شمولية، أخذ نفسه) ووصف أحوالها (كما يفعل الديك عند الصياح) سياقا مناسبا لشحن الجملة الأخيرة منه (ودوّت أركان البيّاضة) بمعنى القول. فتهيّأت بذلك لفتح فضاء قوليّ جديد و للاضطلاع بوظيفة إدماج الكلام المحكيّ اللاحق .

عوامل إدماج الكلام المحكي:

يمكننا اعتمادا على نماذج الحكاية السابقة، أن نصنّف عوامل إدماج الكلام المحكيّ إلى ثلاثة أصناف كبرى هي:

- عوامل الإدماج الراجعة إلى الوسم اللفظي الإعرابي وفيها ندرج حالات إعمال فعل القول في لفظ الكلام المحكى من قبيل ما في (١٩)

- عوامل الإدماج الرّاجعة إلى البنية الإعرابيّة المجرّدة وفيها ندرج حكاية الكلام بفعل القول المعلّق عن العمل في لفظ المحكيّ، من قبيل ما في (٢٠)

- عوامل الإدماج الرّاجعة إلى قواعد انسجام الخطاب باعتبار ما يكون بين الجمل المستقلّة إعرابيّا من وجوه التّرابط المعنويّ وهو ترابط تسمه علاقات الرّبط الإحالي lien anaphorique وعطف البيان، وعلاقة التفسير .ففي جميع هذه الحالات تتحقق الحكاية في بنية مجاوزة للجملة ويقتضي تمييزُ الكلام المحكي والتعرّف عليه في سياق الخطاب جهدا تأويليّا يبذله المخاطب، يراجع فيه، فضلا عمّا استبطنه من قواعد اللّغة جملة معارفه الحاصلة من إلمامه بمقام القول وتمثّله لسياق المقال السابق للكلام المحكيّ واللاحق عليه.

وهكذا، فإن الجزء المسطّر من الشاهد القرآني (٢٣) لا يتعيّن كونه محكيّا بغير الفعل المذكور قبله وحكايةً لقول مختلف عن القول الذي يخبر عنه ذلك الفعل، إلاّ بمراعاة سياق المقال في سورة يوسف. وهو سياق يستفاد منه أنّ الخطاب قد جرى في حضرة العزيز، وأنّ يوسف كان وقتئذ في السجن، أي غائبا من مقام القول، فلا يصحّ اتخاذه منادًى مخاطبا ولذلك اعتبر المفسّرون أن في هذا الموضع من السورة طيّا لذكر عدد من الأحداث هي الفاصلة بين التماس المتكلّم أن يرسل في طلب تعبير الرؤيا وقدومه على يوسف في سجنه. وهي أحداث تمهّد سياقا ملائما لحكاية القول الثاني. فيقتضي تفسير المعنى، حينئذ أن تقدر هذه المحذوفات. قال ابن عاشور «والخطاب بالنداء مؤذن بقول

محذوف في الكلام، وأنّه من قول الذي نجا وادّكر بعد أمّة، وحذف من الكلام ذكر إرساله ومشيه ووصوله إذ لا غرض فيه من القصّة (ابن عاشور ج ١٢ ص ٢٨٤)

(٢٣) وَقَالَ الذي نَجَا مِنْهُمَا وادّكَرَ بَعْدَ أُمَّة أنا أُنَبِّئُكُم بتَأْوِيلِهِ فَأَرسِلُونِ يُوسُفُ أَيهَا الصِّدِّيقُ أَفْتِنَا في سَبعِ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبعٌ عِجَافٌ وَسَبْعِ سُنْبُلاَتٍ خُضْرٍ وأُخَرَ يَابِسَاتٍ لَعَلّي أَرْجِعُ إِلى النَّاسِ لَعَلَّهُم يَعْلَمُون. (يوسف، ٤٥-٤٦).

٦, ٢ المستوى الدلاليّ:

لّما كان أخصّ ما يميّز عمل القول أنّه تصريف للّغة في الخطاب، وكان الخطاب إنجازا لغويّا موضوعًا بإزاء الكون، فإن قضيّة الإحالة تكتسب فيه أهمية قصوى. فالمتكلّم إذ يتكلّم محيّنا نظام اللّغة يحيل بالقسم الأكبر من مفرداتها على الخارج. ولكنّ عمل الإحالة هذا، لا يجري في الحقيقة على طريقة واحدة بل يتمّ وفقَ مسارات مختلفة بعضها أدْعَى إلى مراعاة مقوّمات طاقم القول الفرد من بعضها الآخر.

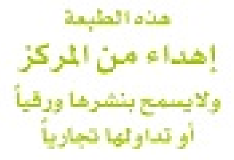
ويتضح لك ذلك، من مقارنة المثالين الواردين في (٢٤)

(٢٤) أ – الأرض تدور

ب– أنا من سأل عنك أمس، هنا.

فالأوّل، أي (٢٤ أ)، كلام لا تتأثّر صورة إحالته على الخارج تأثّرا ملموسا، بعمل القول المنتج لَهُ. إذ يحيل المركب الاسمي «الأرض» – دونما تقيّد بمقام القول– على الكوكب المعروف. ويعيّن الفعل المضارع «تدور»– بالنظر إلى وضع معرفي اعتقادي مجاوز لخصوصيّة الأقوال الفرديّة– حالا دائمة ليس لنسبة زمانها إلى زمان التلفّظ بـ (٢٤ أ) دور في تأويل الكلام.

وأما الثاني، أي (٢٤ ب)، فإنّ الأمور تختلف فيه اختلافا. ذلك أنّ هذا كلام لا تجني منه فائدته إن أنت لم تعتبر مقام القول المخصوص الذي اكتنف التّلفظ به. فضميرَا المتكلّم والمخاطب والظرفان «أمس» و«هنا» أسماء مبهمة لا يتعيّن ما تحيل عليه في هذا الكلام إلاّ بتعيّن هويّتي المتكلّم والمخاطب وزمان التكلّم ومكانه. كما لا تحتسب قيمة الفعل «سأل» الزمانية إلاّ بنسبته إلى زمان التّكلم. ولذلك فإن وصف بنية (٢٤ب) الدلاليّة، يحوج إلى تقدير صدر قوليّ محذوف يتضمّن جملة البيانات المقامية التي لابدّ منها لرفع الإبهام عن العناصر المبهمة والتعويض عن افتقارها إلى القدرة على الإحالة



المباشرة على مراجعها في الخارج. وهو ما يمكن أن نمثّل عليه بالرسم الآتي:

أنا من سأل عنك أمس، هنا.	م٠، مخ٠، ز٠، مك٠
صيغة الكلام المقول	الصدر القولي المحذوف

حيـث: م٠، المتكلّم بالكلام المقول.
مخ٠، المخاطب بذلك الكلام.
ز٠، زمان التكلّم.
مك٠، مكان التكلّم.

فإذا عمدنا إلى استبدال زيد بـ «م٠» وعمرو بـ «مخ٠» و٢ جويلية ١٩٩٧ بـ «ز٠» والكليّة بـ «مك٠»، فإنّ الحاصل من مسار تحيين العناصر المبهمة في (٢٤ب) سيكون الآتي:

أنا ← زيد.
أنت ← عمرو.
أمس ← ١ جويلية ١٩٩٧.
هنا ← الكليّة.

وسيتسنّى استنادا إلى تعيّن زمان القول، ضبط المضمون الزماني الدقيق للصيغة الفعلية «سأل»، وذلك بمقتضى تقارنها الإحالي مع ظرف الزمان «أمس». وهو ما يمكن تمثيله في الرسم الآتي:

سأل (= ١ جويلية ١٩٩٧)

=

أمس (= ١ جويلية ١٩٩٧)

الماضي — الحال (=٢ جويلية ١٩٩٧) — الاستقبال

ولكن لنفترض أنّ المخاطب قد عرض لَهُ ما جعله يحكي الكلامين الواردين في (٢٤) لشخص ثالث، وليكن ذلك على الصورة التي في (٢٥) وهي باعتبار الخصائص التركيبيّة العامليّة صورة نموذجيّة لاثنينيّة القول في أسلوب الحكاية.

(٢٥) أ- قال لي زيد أوّل أمس: الأرض تدور

ب- قال لي زيد أمسِ: أنا من سأل عنك أمس، هنا.

إن حلّ إشكال الإحالة بالعناصر المبهمة في (٢٥ أ) لن يختلف كثيرا عما هو عليه في (٢٤أ). وذلك بسبب من خلوّ الكلام المحكيّ منها واقتصار استعمالها على الجملة الحاكية، فلا تتأثّر آليّة الإحالة بالكلام المحكيّ: («الأرض تدور») بكونه محكيّا، ولا يحوج وصف بنية (٢٥أ) الدلاليّة- بهذا الاعتبار-إلى أكثر من صدر قولي واحد، موضعه قبل الجملة الحاكية وبه تتعيّن مفسّرات العناصر المبهمة فتتّصل من خلال علاقة التقارن الإحالي coréference بمراجعها المحدّدة. وبه يكتسب الفعل الماضي «قال» قيمة زمانيّة محدّدة.

وأمّا في (٢٥ب) فإنّ الأمور لا تجري على هذا الوجه. فلدينا هاهنا استعمالان لضمير المتكلّم، مرة في الجملة الحاكية ومرّة في الكلام المحكيّ، ولدينا استعمالان للظرف «أمس» موزعان بالطريقة ذاتها، مثلما أنّ لدينا صيغتين فعليتين ماضيتين: «قال» في الجملة الحاكية، و«سأل» في الكلام المحكيّ.

فإذا كانت العناصر المبهمة في الجملة الحاكية يرفع عنها الإبهام اعتبار مقام الحكاية، أي مقام القول المتلفّظ فيه بمجمل الصّيغة (٢٥ب) فإنّ نظيراتها في الكلام المحكيّ لا تتّصل بمراجعها من نفس الطريق، فيكون من نتائج ذلك:

- أن لا يحيل ضمير المتكلّم على نفس الشخص.

- أن يختلف مرجع الظرف «أمس» في الكلام المحكيّ عن مرجع نفس الظرف في الجملة الحاكية.

- أن لا يكون المضيّ الذي هو مدلول الصيغتين الفعليّتين«قال» و«سأل» مضيّا بالنسبة إلى نقطة مرجعيّة واحدة على خطّ الزمان.

وفي هذا تكمن خصوصيّة الكلام القائم على الحكاية مقارنة بالكلام الذي ليس بحكاية، فالقاعدة في الأخير أن يكون لجميع استعمالات ضمير المتكلّم مرجع واحد وأنَّ تحيل جميع استعمالات ضمير المخاطب على مرجع واحد، وأن تحتسب القيم الزمنيّة

في الصّيغ الفعليّة وفي الظروف المبهمة بنسبتها إلى مرجع زماني واحد يوافق زمان القول أي الحال. (Banfield, 1995, p105)

إن ما يفسر خصوصيّة أحكام الإحالة بالعناصر المبهمة في الكلام الذي هو حكاية، هو قيامه على اثنينية القول، إذ لمّا كانت الحكاية قولا مضمّنا في القول، استتبع ذلك اثنينية المتكلّم والمخاطب وزمان التكلّم ومكانه واقتضى أن يكون المتلّفظ بالكلام الذي من قبيل (٢٥ ب) متنزّلا منزلتين مختلفتين: فهو باعتبار الجملة الحاكية، متكلّم وهو باعتبار الكلام المحكيّ، حاكٍ. والفرق بين المنزلتين أو الصفتين أنّ الأولى تبوّئ المتلفّظ وضعا يكون فيه، هو الجهة التي:

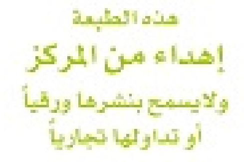
- تستمدّ منها الوحدات الإشاريّة المبهمة مفسراتها، فتستعيض عن افتقارها إلى القدرة على الإحالة المباشرة.
- وتستمدّ منها الجملة الحاكية معناها فتكون إخبارا عن قول أو استخبارا عنه أو أمرا به... الخ.

وأمّا الثانية فإنها تجعله مجرّد ناقل لكلام تكلّم به، في الأصل، متكلّم آخر في مقام قول آخر. فلا تغيّر الحكاية، على هذا الوجه، من آليّة الإحالة في الكلام المحكيّ ولامن نسبة المعاني والأعمال فيه (الشاوش ٢٠٠١ ص٦٦٧.) إذ يظلّ المتكلّم المحكيّ هو المرجع المعتدّ به في رفع الإبهام عن العناصر المبهمة وفي تخصيص معنى الكلام المحكيّ.



يتّضح بما سبق، إذن، أنّ وصف بنية الحكاية الدلاليّة، وصفا مفيدا، يقتضي أن نراعي الأثر الذي تتركه فيها اثنينية القول، ولا يتسنّى لنا ذلك إلاّ بتقدير صدرين قوليّن محذوفين، موضع الأوّل قبل الجملة الحاكية وموضع الثاني قبل الكلام المحكيّ. وتتمثّل وظيفة كلّ صدر بالنسبة إلى ما يقع في حيّزه في:

أ- تعيين مفسّرات ضمائر التكلّم والمخاطبة.
ب- رفع الإبهام عن المشيرات الزمانيّة والمكانيّة.
ج- ضبط نسبة الأزمنة التي تدلّ عليها الصّيغ الفعليّة إلى زمان القول.



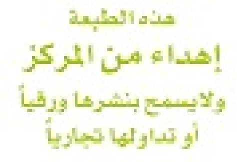
٦,٣. المستوى التداولي.

إذا كان الأصل في الكلام الواحد أن يتحقّق فيه عمل مضمن في القول واحد[١] فإنّ اثنينيّة القول المميّزة للحكاية تفردها في المستوى التداوليّ بحكم خاصّ. إذ تعدّ الحكاية صيغة الإنجاز اللّغوي الوحيدة التي تسمح بتركّب عمل مضمن في القول إلى عمل مضمن في القول آخر في إطار نفس البنية الإعرابيّة أو الخطابيّة النّاظمة للكلام. (Authier-Revuz 1993 p12) وذلك على نحو لا يُنسخ فيه أحدهما بالآخر، كما هو شأن ما يعرف بالأعمال المضمنة في القول المشتقّة les actes illocutoires dérivés، حيث تخرج الصّيغة من أصل معناها إلى معنى له وجه تعلّق بذلك الأصل مراعاة لما يكون من التفاعل بين دلالة البنية وسياق الحال[٢] ومصدر هذه الاثنينيّة أنّ المتكلّم يوقع بالجملة الحاكية عملاً تعود إليه مسؤوليّته، وينقل في الكلام المحكيّ عملا آخر تعود المسؤوليّة فيه على المتكلّم المحكيّ.

فيجتمع العملان، وفق صور من التّأليف يمكن أن يعبّر عن عددها – إذا ما اكتفينا بالحالات التي يكون فيها المحكيّ جملة واحدة – الصيغة الرياضيّة: س٢ (س=عدد الأعمال اللّغويّة المضمنة في القول) وأن نمثّل عليها بالنّماذج الواردة في (٢٦)

١- يقول الأستاذ الشاوش في خاتمة الفصل الذي عقده للمعاني والأعمال اللّغويّة:» وقد استقام لنا القول بوحدة العمل المزجّى بالجملة القوليّة بأمرين: أولهما حمل حصول المعنى في الجملة الاسمية على طبيعة الخبر دون المبتدأ... أمّا الأمر الثاني فهو ما ذهبنا إليه من التّمييز بين ما سميناه بالمعاني أو الأعمال الأوّليّة وهي التي قصدنا إلى تعذّر الجمع بين اثنين منها في الجملة القوليّة الواحدة والمعاني غير الأوّليّة التي من قبيل الوصف والتّعريف والتشبيه والتأكيد.. والأصل فيها أن يجتمع منها في الجملة مايتحقّق به عمل من الأعمال اللّغوية الأوّليّة و على هذا النّحو يمكن أن نقيم تناسبا بين عددالأعمال اللغويّة الأوّليّة و عدد الجمل في النّص فنتوَسل بمعرفة أحدهما لمعرفة الآخـر. (الشاوش ٢٠٠١ ج ٢، ص ٨٦١)

٢- من أمثلة ذلك ما قاله ابن عاشور في تخريج معنى تركيب الاستفهام في الآية ٧٧ من سورة البقرة:» وإذا لقوا الذين آمنوا قالوا آمنّا وإذا خلا بعضهم إلى بعض قالوا أتحدّثونهم بما فتح الله عليكم ليُحاجّوكم به عند ربّكم أفلا تعقلون...» وقوله:» أتحدّثونهم» استفهام للإنكار أو التقرير أو التوبيخ بقرينة أنّ المقام دل على انّهم جرى بينهم حديث في ما ينزل من القرآن فاضحا لأحوال أسلافهم ومثالب سيرهم مع أنبيائهم وشريعتهم. والظاهر عندي أنّ معناه أنّهم لمّا سمعوا من القرآن ما فيه فضيحة أحوالهم وذكر ما لا يعلمه إلاّ خاصّتهم ظنّوا أنّ ذلك خلص للنبيّ من بعض الذين أظهروا الإيمان من أتباعهم.. فوبّخوهم على ذلك توبيخ إنكار.» (التحرير والتنوير ج١ ص ٥٧٠-٥٧١).



حيث اقتصرنا في الجملة الحاكية على فعل القول الصريح (قال) ولم نعتبر، في توجيه الكلام، إلاّ أصل المعنى. وذكرنا أسفل كلّ شاهد العملين المتحققين فيه.

(٢٦) -أ قــال إنّــي عبدُ الله (مريم ٣٠)

إخـبار

إخـبار

ب- قــال فَمَا خَطْبُكَ يَا سَامِرِيّ. (طه ٩٥)

استخبار

إخبـــار

ج- وقَـــالَ الله لاَ تَتَّخِذُوا إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ (النحل، ٥١)

نهــي

إخبار

د- أَلَمْ أَقُلْ لَكُمْ إِنِّي أَعْلَمُ مِنَ الله مَا لاَ تَعْلَمُون (يوسف ٩٦

إخبار

استخبار

هـ- أَتَقُولُونَ لِلْحَقّ لَمَّا جَاءَكُمْ أَسِحْرٌ هَذَا (يونس ٧٧

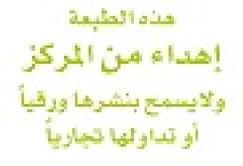
استخبار

استخبار

و- قـلْ إنّ هُـدَى الله هُوَ الهَدْي (البقرة ١٢٠

إخبار

أمــر



ز-قـــل فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنْبِيَاءَ اللهِ مِنْ قَبْلُ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ (البقرة ٩١)

استخبار

أمــر

ح- قـُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ (البقرة ١١١)

أمـر

أمـر

ط-قـُـلْ : لاَ تَعْتَذِرُوا. (التوبة ٩٣)

نهـي

أمـر

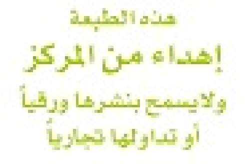
ويجدر بنا أن نشير هاهنا إلى أنّ اثنينيّة العمل اللّغوي تتّخذ في حالة الحكاية على المعنى شكلا مختلفا عن الشكل الذي في الشواهد أعلاه. ففيها يعمد المتكلّم إلى تحليل الكلام المحكيّ تحليلاً تضطلع فيه الأفعال التي فيها معنى القول بالدور الأساسيّ إذ لّما كان معظم هذه الأفعال يسمّي أعمالا مضمنة في القول، فإنّ المتكلّم يتوسّل بها إلى تخصيص معنى الكلام المحكيّ.

٦, ٤ .المستوى العلاميّ

لاثنينيّة القول المميزة للحكاية أثر في إجراءات التّحيين التي تعطي الكلام مظهره العلامي الشفهي أو المكتوب . وإذا كان فعل القول وما يقوم مقامه من مدمجات المحكيّ التركيبيّة والمعجميّة تمثّل أبرز ما يشير به المتكلّم إلى أنّ هذا الكلامَ ليس من كلامه هو، فإنّ ظواهر أخرى كثيرة يمكن أن تسهم في هذه العمليّة، إمّا بأن ترفد القرائن التركيبيّة والمعجميّة في وظيفة تميـيز الكلام المحكيّ أو بأن تعوّضها في الحالات التي يحذف فيها فعل القول.

ويمكن تصنيف هذه الظواهر بحسب النّمط العلاميّ الذي تستخدم فيه إلى:

أ- ظواهر مميّزة للمخاطبات الشفهيّة: وندرج فيها جملة العناصر الصوتيّة فوق



المقطعيّة التي يمكن أن تسهم في تعيين بداية الكلام المحكي أو نهايته، أو في تمييز المحكي من غير المحكيّ[1] كالوقف وتغيير المنحنى النغمي أو أن تَسِمه بميسم خاص، كأن يعمد الحاكي إلى نقل ما في الكلام المحكي من خصائص نطقيّة مميّزة راجعة إلى طريقة المتكلّم الأول في التلفّظ، فيحاكى عيوب نطقه ونبرات صوته ولكنته. ولمّا كنا لا نعتمد في هذا البحث مدوّنة شفهيّة فإنّنا لن نهتم من بين هذه الظواهر إلا بما يتجسم في النصوص المكتوبة .

ب- ظواهر مميزة للنّصوص المكتوبة وندرج فيها علامات التنقيط أساسا، من قبيل المطّة والنقطتين الرأسيتين والمزدوجين، وغيرها.

ج- ظواهر مشتركة بين الشفهي والمكتوب، وندرج فيها ما يكون بين الجملة الحاكية والكلام المحكي من مظاهر التباين اللغوي واللّهجي و الأسلوبي.

٦ , ٤ , ١ .علامات التنقيط:

نحتاج قبل الحديث عن دور علامات التنقيط وتوزيع المكتوب على فضاء الصفحة في وسم المحكي وتمييزه إلى إبداء بعض الملاحظات المنهجية الضرورية حول منزلة هذه الوسائل في نظام الكتابة العربية، وفي النصوص المكتوبة المتداولة:

١- من الثّابت أن علامات التنقيط التي يتعارفها الناس اليوم قد اقتبست من أنظمة الرسم الكتابي الغربية في العصر الحديث، وأن ما يجري منها في طبعات النصوص العربية القديمة تعود المسؤولية فيه على المحقّقين والنّاشرين دون سواهم.

٢- اختفى من طبعات المحققين الحديثة كل أثر لأساليب القدامى في «تنقيط» النصوص وطرائقهم في تميز الفقر و توزيعها و التنصيص على كلام الغير، فلم يعد ممكنا الاستفادة منها في ما نحن فيه.

٣- لئن أخذ المعاصرون بأساليب التنقيط المستحدثة فإن واقع استعمالها عندهم لا

١- نقل ابن هشام في مغني اللّبيب عن بعض علماء القراءات أنّهم قالوا بوجوب الوقف على «قولهم» في الآيتين :
- فلا يحزنك قولهم إنّ العزّة لله جميعا.
- فلا يحزنك قولهم إنّا نعلم ما يسرّون وما يعلنون.
حتى لا يتبادر للذّهن أنّ ما بعده محكيّ به. (ج٢ ص ٣٨٤).



يشير إلى أنها قد استقرت الاستقرار الذي تصير به نظاما علاميا مكمّلا لنظام الرسم الكتابي يأخذ به الكاتب والقارئ و يتحرّى الناشر الدقّة فيه.

ويترتّب على هذه الملاحظات أننا لا نعتدّ بنظام التنقيط في طبعات النصوص التراثيّة المتداولة بيننا اليوم، وأما نصوص المحدثين التي اعتمدناها فإننا لا نرى بأسا من الوقوف فيها على دور هذه القرائن في تمييز الكلام المحكيّ، لا سيما إذا كانت الأعمال قد طبعت في حياة أصحابها مرات عديدة أحيانا، وكان من الواضح أن استخدامهم التنقيط فيها وظيفي يخضع لقواعد شبه مطّردة. و يمكننا في هذا السياق أن نميز الحالات الآتية:

- استعمال فعل القول في التّنصيص على الحكاية دون رفده بأيّة علامة من علامات التنقيط ومثاله (٢٧)

(٢٧) هتف المنشد يا آل مصر هنيئا فالحسين لكم. (اللص والكلاب ص ٦٥)

- استعمال فعل القول مع رفده بعلامة أو أكثر من علامات التنقيط ومثاله (٢٨)

(٢٨) قلت لنفسي بتخاذل: أحسّ كلّ شيء هازئا وفيه لزوجة. اهتز رأسي دون إرادة.

أضفت بيأس : أنا إنسان ملعون .

سمعت العواء من جديد. قلت:

- اضحكي. أعرف هذه الضحكات أعرفها تماما ولكنني سأجعلها كما قال شاعر أبله، ضحكا كالبكاء

(حين تركنا الجسر ص ٧)

- استعمال علامة التّنقيط بدلا من فعل القول المحذوف ودليلا عليه، فيطّرد في بعض النصوص الروائية المعاصرة أن يغنى استعمال المطة في أول السطر عن تكرار فعل القول المذكور في المخاطبة الأولى. ولكن بعضها الآخر قد يوغل في التّعويل على دلالة هذه القرائن حتى لا يبقى دليل سواها على أن الكلام الذي تسمه محكيّ. من أمثلة ذلك الشّاهد (٢٩) الذي تُفتَتَح به رواية عبد الرحمان منيف «حين تركنا الجسر». ومن الأمثلة القريبة منها نصّ الحوار (٣٠) الذي يمثّل مطلع فصل من فصول رواية «الزيني بركات». وفيه يتضافر المزدوجان مع توزيع النصّ على فضاء الصفحة في الاضطلاع بوظيفة إدماج الكلام المحكي نيابة عن جملة القول المحذوفة.

(٢٩)- اصرخي يا بنات آوى، اصرخي بفرح الأبالسة حتى تتشقّق مؤخراتك النّتنة، فالهزء الذي يمتلئ به الهواء لم يعد يهمني. (حين تركنا الجسر ص٧)

(٣٠) « احك عن دنياك..»

يحار من أين يبدأ؟؟

«مات الشيخ البلقيني عالم الحديث في الأزهر .. مات عن ثلاثة وتسعين عاما».

لا يبدي الشيخ جزءا، إنما يهزّ رأسه هزا خفيفا لينا..

«يرحمه ويرحمنا أجمعين»

«زكريا والزيني على اتفاق..»

«أعرف هذا»

يبدي سعيد دهشة. (الزين بركات ص ١٥١)

٦, ٤, ٢ التباين اللغوي واللهجي.

لا تمثّل حكاية ما قيل، في الأصل، بلغة غير لغة المتكلّم الحاكي ظاهرة تستدعي الانتباه في حدّ ذاتها. فقد أجمع المفسّرون على أنّ القرآن قد حكى عن الأقوام المختلفة ألسنتُهم. ولكن ذلك كان بلسان عربيّ مبين. فإذا ما عمد المتكلّم إلى إيراد المحكيّ في لغته الأصليّة فإنّنا نكون حينئذ أمام خاصيّة علاميّة مميّزة للحكاية فلا شيء يمنعك من (أو يدفعك إلى) نقل ما سمعته كما سمعته، لا كما فهمته إلاّ ما يكون وراء ذلك من القصد. فإذا كنت شاهدا عند القاضي على شتم جارك لجارك بلسان أعجمي فانّ مراعاة العرف المعتدّ به في مثل هذا المقام تمنعك من أن تترجم ما سمعت إلى لغتك لانّ شهادتك لا تـثبت عند المحكمة حتّى تحكي ما سمعته كما سمعته، ويتولّى غيرك من المخوّلين ترجمة معناه. ولكنّك متى كنت تنقل إلى ناس لا يحذقون لسان «العالم الجديد» ما قاله مسؤول أمريكي رفيع عن «حسن معاملة الأسرى في سجن أبو غريب» فانّك لا تحكي قوله في لغته الأصلية وإلاّ انفضّ من حولك سامعوك مشفقين عليك.

وبين هذا وذلك مجال لأغراض أخرى متعدّدة قد تناسب في الاستعمال العفويّ أحوالا نفسيّة واجتماعيّة أو قد تعبّر في الإنشاء الأدبي عن اختيارات فنّية. ولكن مايعنينا منها في كلّ الأحوال هذا التباين اللغوي في وسم اثنينيّة القول المميّزة لأسلوب الحكاية ومن أمثلته ما نراه في (٣١)

(٣١) أعدّت له أكلة تعرف حبّه لها، واجتهدت في إتقانها فلمّا تناول لقما، دفعها عنه وصاح:

- ميردا! (الدقلة ص ٣٢١)

ويقرب من حكاية ما قيل في لغة أجنبيّة حكاية ما قيل في لهجة تختلف عن لهجة المتكلّم الحاكي، إذ تَسِمُ اللّهجة الخاصّة الكلام المحكيّ فتسهم في تمييزه من الجملة الحاكية. ويتّخذ التباين اللّهجي بين جزئي الحكاية صورتين اثنتين. فإمّا أن يوافق اختلافا في الأداء النّطقي داخل نفس المستوى اللّغوي كالذي تراه في (٣٢) حيث يعبّر رسم الجيم كافا عن حكاية نطق مميّز لقبيلة أو مصر، أو أن يوافق اختلافا بين مستويين لهجيّين، كأن يخبر السّارد في (٣٣) عن الأقوال بالفصحى ويحكيها باللّهجة العاميّة المميّزة لجهة الجريد التونسي.

(٣٢) وتفرّقت الخوارج، فأسر أهل الشام منهم أربعمائة فدعا بهم ابن عطيّة فقال ويلكم مادعاكم إلى الخروج مَعَ هذا قالوا ضمن لنا الكنّة ،يريدون الجنّة، وهي لغتهم. (الأغاني ج٢٣ ص ٢٦١) .

(٣٣) أنزلوا الزنابيل وأفرغوها في القصعة والأطباق، والتفتت رقيّة إلى العطراء وقالت لها:

- برّي لحوشكم، تو يجيبلكم الحفناوي سهمكم.

لم تتحرّك البنيّة، والتفتت امرأة عمّها فوجدتها تبكي فقالت :

- واش بيها هذه تغرّد ؟

أجابت :

- للّوشتى خذتها حفصة

قالت رقيّة لابنتها :

- أعطى انتاع الطّفلة

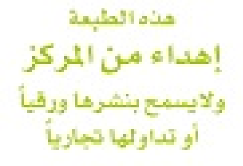
فامتنعت قائلة :

- أنا شبحتها الأولى.

فقالت العطراء وهي تنظر إلى يديها وتبرم حشيشة بين أصابعها :

- اعطاها لي حمّة الصالح من العيون.

صاحت رقيّة بابنتها :



– قلت لك اعطيها انتاعها، خلّي تمشي علينا.
فمرستها وقطّعتها وألقتها. (الدقلة ص ٣٩)

٦, ٤, ٣ حكاية ما يخالط الكلام من العيوب والأعراض

لئن نسب السّيوطي إلى النّحاة الإجماع على وجوب تصويب ما في الكلام من اللّحن عند الحكاية[١] فانه ليس من النّادر أن يتعمّد المتكلّمون لأسباب كثيرة نقل ما في الكلام المحكيّ من عيوب النّطق و اللّحون وسائر الأعراض التي تعتري الأداء الفرديّ. هذا في المخاطبات العاديّة. أمّا في نصوص الأدب بأنواعها المختلفة، فإنّ هذا التصرّف قد يصير من مستلزمات التّعبير ويرتقي إلى مستوى الاختيار الجماليّ. وأنت تظفر بتبرير له في قول الجاحظ في البخلاء: «وإن وجدتم في هذا الكتاب لحنا، أو كلاما غير معرب، ولفظا معدولا عن جهته فاعلموا أنّا إنّما تركنا ذلك لأنّ الإعراب يبغّض هذا الباب، ويخرجه من حدّه. إلاّ أن أحكيَ كلامًا من كلام متعاقلي البخلاء وأشحّاء العلماء كسهل بن هارون وأشباهه» (البخلاء ص ٤٠).

وتجد هذا الأسلوب جاريا في الشعر كما في النثر. ومن أمثلته ما تراه في بيتي أبي نواس (٣٤) حيث لا يكتفي الشاعر من اللثغة التي بالغلام، بالإخبار عنها حتّى يحكيها فيبدل من السين ثاءً. ومن أمثلته كذلك حكاية الأصفهاني اللكنة المخالطة لنطق بعض من يحكي عنهم في (٣٥).



(٣٤) وبِأبي ألـثغُ لاَجَجْتُــــه فقـال لي في غنج و إخناثِ
لـمّا رأى منّي خلافي لـه كَمْ لَقِي النّـاثُ من النّاثِ.

(٣٥) وصاح ابن الأرتّ وكان ألثغ قواليلي قواليلي.- يريد قواريري قواريري – أسألك بالله. فلم يلتفت أبو السّائب إلى قوله وحرّك رأسه مرحًا فاضطربت القوارير وتكسّرت. (الأغاني ج ٢٤ ص ١١٤).

١– قال في همع الهوامع: «فإن كانت الجملة ملحونة حكيت على المعنى بإجماع فنقول في : قول زيد : عمرو قائم بالجرّ، قال زيد : عمرو قائـِمٌ بالرفع.
وهل تجوز الحكاية على اللّفظ قولان: صحّح ابن عصفور المنع. فقال: لأنّهم إذا جوّزوا المعنى في المعربة فينبغي أن يُلتزم في الملحونة. (ج١ ص ٥٠١).

تمثّل جملة هذه الظواهر بعض ما يَسِمُ عمل القول من حيث هو عمل فرد لا يمكنك أن تدرك بعض أبعاده إن أنت لم تصلها بهويّة منشئهِ. فإن حُكيت في الكلام كانت أثرا منه يشير إلى تميّزه من عمل القول الثاني الذي تتحقّق به الحكاية.

ولئن كانت الحكاية باللّفظ هي الصيغة الأمثل لورود هذه الظواهر باعتبار ما تتأسّس عليه من اثنينيّة التركيب المفضية إلى استغناء لفظ الكلام المحكيّ، فإننا لا نعدم في غيرها حضورا لمثل هذا الأثر، وهو ما سنقف عليه في الفصل القادم.

٧- ما يتناوله مصطلح الحكاية في النحو العربي:

يشمل مصطلح الحكاية في كتب النّحو العربيّ ثلاث ظواهر أساسيّة هي: الحكاية بفعل القول، و الحكاية بـ «من» و «أيّ» ،وحكاية الجُمل لغرض التّسمية.

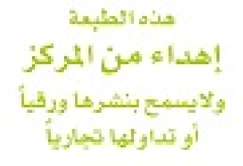
وقدْ ذهب النّحاة في تبويبها مذهبين؛ فدرج المتقدّمون منهم خاصّةً، على التّفريق بينهما. من ذلك ما تجده في الكتاب. فقد عرض سيبويه للحكاية بفعل القول ضمن حديثه عن خصائص أفعال القلوب العامليّة في « باب الأفعال التي تستعمل وتُلغى «(ج ١ ص ١١٨-١٢٧) .وذكر أحكام الحكاية بـ «من» و «أيّ» في سياق تعداده لوجوه استعمال « أيّ» في كلام العرب (ج ٢ ص ٤٠٧- ٤١٥) .وحدّث عن حكاية الجمل للتّسمية في سياق حديثه عن أحكام الاسم العلم (ج ٣ص ٣٢٦ - ٣٣٤)

وأمّا المتأخّرون من النّحاة، فقد وجدنا بينهم من يذهب في تبويبها مذهبًا مختلفًا عن السابق. من ذلك ما فعله ابن هشام في شرح جمل الزّجاجي. فقد جمعها في موضع واحدٍ، وقدّم لهَاَ بقوله « اعلم أنّ الحكاية في كلام العرب على ثلاثة أضرب، أحدها ما يحكي بالقول، والثاني ما يقع من الحكاية بمن و أيّ، والثالث الجمل المحكيّة في باب التّسمية وما اتّصل بذلك، ولكلّ نوع من هذا حكم وقياس يحمل عليه، ومسائل تتّصل به، وتوضّحه» (ص ٣٨٧) ثم جعل لكلّ ضرب منها فصلا ذكر فيه أحكامه.

الخاتمة:

حاصل عملنا في الفقرات السّابقة هو الاستدلال على ثلاثة أمور أساسيّة:

أوّلها : أنّ أفعال القول أصلها أن تستعمل كسائر الأفعال في الإخبار عن الأحداث في الأزمنة الثلاثة، وأنّ استعمال ما كان منها دالاّ على مَعْنَى كلاميّ في تزجية هذا المعنى



بالتّركيب المخصوص أمر عارضٌ، وهو حاصل التّفاعل بين دلالة البنية النّحويّة والسّياق المقامي الذي تصير فيه قولا منجزًا.

وثانيها: أنّ وظيفة هذه الأفعال الأساسيّة هي حكاية الكلام إمّا بلفظِهِ أو بمعناه.

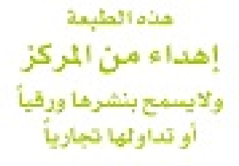
وثالثها: أنّه لا يوجد مسوّغ نظريّ قويٌّ لقصر مصطلح الحكاية على ما كان كلامًا قد تُلُفّظ به في قول سابق.

وقد اقترحنا في هذا الفصل مفهوما للحكاية اعتبرنا فيه أنّ سمتها الـمُميّزة تكمن في قيامها على اثنينيّة القول، وأنّ هذه الاثنينيّة تتجسّم في أربعة مستويات: تركيبيّ ودلاليّ وتداوليّ وعلاميّ.

وسنعمل في الفصل القادم على تنزيل الظّواهر التي عالجها النّحاة في أبواب الحكاية ضمن هذا المفهوم.

■ ■ ■



الفصل الثّاني
صور الحكاية في النّحو العربيّ

تمهيد:

موضوع هذا الفصل صور الحكاية في النحو العربيّ، وعملنا فيه هو:

- أوّلا وصف أهمّ الخصائص المميّزة لكلّ واحدة منها ضمن المستويات الأربعة التي ضبطناها من قبل وهي: المستوى التركيبي والمستوى الدّلالي والمستوى التداولّي والمستوى العلاميّ.

- وثانيا، تبيّن الخيط الناظم لها والذي به استحقّت أن يجمعها في كتب النّحاة العربي بابٌ واحدٌ أو أبواب يُحال في بعضها على البعض الآخر، ويجرى الاستدلال فيها على الأحكام بنفس الأدلّة وتُستعمل له نفس الشواهد. ولمّا كنّا قد جارينا ابن هشام في تصنيفه الحكاية تصنيفا ثلاثياً فإنّنا سنجعل في هذا الفصل ثلاثة مباحث؛ نخصّص الأوّل للحكاية بفعل القول.ونخصّص الثاني للحكاية بـ « من» و « أي».ونخصّص الثالث لحكاية الجُمل في باب التّسمية.

وسنحاول أن نُنزّل القضايا التي يثيرها كل نوع من هذه الأنواع المذكورة ضمن مفهوم الحكاية الذي بنينا عليه كلامنا في الفصل السّابق.

١ - المبحث الأول : الحكاية بفعل القول.

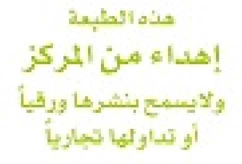
١ , ١ . تذكير: أحكام أفعال القول في العمل:

درسنا في الفصل الثّالث من الباب الثّاني أحكام فعل القول الإعرابيّة. وقد تبيّن لنا أنّها تستعمل علَى ثلاثة أوجه هي: الإعمال والتّعليق والإلغاء.فيؤثر الفعل على الوجه الأوّل في لفظ ما بعده مهما تكن صورة ذلك اللّفظ. فإذا كان مفردًا أو مركّبا جزئيّا تركيب إضافة أو إتباع ظهر الأثر في آخره كما تراه في (١)، وإذا كان مركّبا تركيبا إسناديّا تعيّن أن يقع صلة لموصول كما تراه في (٢)

(١) - يقولون على الله الكذبَ (آل عمران ٧٥)

- قُلتُ خَيرَ كلام

- قُلتُ كلامًا حسنًا.



(٢)- سَأَلَنِي أَنْ أَبِيتَ عِنْدَهُ. (البخلاء ص١٢٣)
- اشترط الحاجب عليه أَنْ لا ينشِدَ الخليفة غزلاً.
- رجَعَ الغُلَامُ يَـخبرُ أَنَّ حفّة وعلى الزبيدي يتقاتلان. (الدقلة، ص ٥٣)

ويؤثّر الفعل، مع التّعليق، في محلّ ما بعده دون لفظه، مهما يكن شكل ذلك اللّفظ، فقد يكون مفردًا مرادًا به»نفس ذلك اللّفظ بعينه «(الاسترابادي، شرح الكافية ج ٤ ص ١٧٧) وقد يكون جملة أو أكثر من جملة.

وقد اخترنا في الحالات التي يتوسّط فيها فعل القول الكلامَ المقول أو يتأخّر عنه أن نحمل ذلك على الإلغاء، ولَمْ نَرَ إعماله، قياسًا على الاستعمال الغالب في أفعال القلوب. وقد استدللنا على هذا الاختيار برائزَيْ النفي والاستفهام خاصّة. وخلصنا إلى أنّ الشّكل المنجز: «كلام مقول + فعل قول» ، يرجع في الحقيقة، إلى بنيتين عامليّتين مستقلّتين. فأوّلنا ما كان من قبيل (٣) ببنية أصليّة مفترضة هي (٤). وهو ما يعني أنّ الكلام المقول معمول، في مثل هذه الاستعمالات، لفعل قول محذوف يدلّ عليه الفعل المذكور الملغى:

(٣) لاَ شيء من هذا، قُلت لها

(٤) (قلت لها) لاَ شـيء مـن هـذا: قُلْـتُ لـهاَ

بنية عامليّة ١ بنية عامليّة ٢

ويترتّب، على هذا التّحليل، أنّ المحكيّ بالقول، إمّا أنْ يكون معمولاً لفعل مؤثّر أو معمولا لفعل معلّق.

١, ٢. مقارعة ثنائية الإعمال والتّعليق بثنائية حكاية المعنى وحكاية اللّفظ:

أشرنا في أكثر من موضع، في هذا العمل إلى ثنائيّة حكاية المعنى وحكاية اللّفظ. وهي ثنائيّة تتعلّق من وجوه كثيرة بثنائيّة إعمال فعل القول وتعليقه، وذلك إلى درجة قد ينساق معها الباحث إلى التّسوية بينهما، فيعتبر إعمالَ الفعل مرادفًا للقصد إلى حكاية المعْنَى، وتعليقَه مرادًا به تأدية اللّفظ الذي جرَى فيه الكلام أوّل مرّة. وممّا يمكن أن يدفع إلى مثل هذه المماهاة، قياس ثنائيّة حكاية اللّفظ وحكاية المعنَى على ثنائيّة/ discours direct

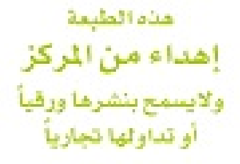
discours indirect في الأنحاء الغربيّة. فقد درج الغربيّون- في أنحائهم التقليدية خاصّة- على الإعلاء من شأن المعيار التركيبيّ في ضبطهم لما تتقابل به صورتا الحكاية هاتان فاعتبروا أن «الخطاب غير المباشر» le discours indirect هو كل كلام أدمجه في الكلام واصل إدماج une conjonction de subordination من قبيل «que» و «si» في الفرنسية أو «that» و«whether» و«if» في الأنجليزية. وحدّوا «الخطاب المباشر» بأنّه ما كان بعكسه، غير موصول بفعل القول، بواسطة واحد من هذه الواصلات. ورتّبوا على هذا التّقابل التّركيبيّ الإعرابيّ تقابلاً دلاليًّا، يخصّ كيفيّات الإحالة بضمائر الشخص والظّروف المبهمة، واستخلاص القيم الزمانيّة من الصّيغ الفعليّة المستعملة (Banfield 1995, P,56-57) كما رتّبوا عليه سلسلة من أحكام القيمة، فاعتبروا أنّ» الخطاب المباشر» يقوم على محاكاة الكلام المنقول، فيؤدّي منه لفظه ومعناه أدَاءً أمينًا ورأوا أنّ «الخطاب غير المباشر» هو الصّيغة التي تمكّن الرّاوي من التّصرف في الكلام المحكيّ فينقل منه في أفضل الأحوال معناه الإجمالي، ولكنّه يحرّفه في كل الأحوال لذلك نعتوا هذه الصيغة بأنّها غير دقيقة وغير أمينة. (Gaulmyn 1983, P 205)

وقد بدا لَنَا من تدبّر ما حدّث به النّحاة العرب عن صورتي الحكاية باللّفظ وبالمعْنَى، أنَّ تأسيس التقابل بينهما على معيار الإعراب وحده، لا يمكن أن يستوفي خصائصهما التي ذكروها. فمظاهر التقاطع بين الثنائيتين المذكورتين في عنوان الفقرة لا تبلغ مبلغا يسمح لنا باختزال إحداهما في الأخرى.

١,٣,١- التصرّف في المحكي بالفعل المعلّق: تغيير الألفاظ الدّالة على أدوار التّخاطب:

لا يمنع تعليق فعل القول عن العمل في لفظ الكلام المحكيّ من تغيير هذا الكلام تغييرا لا يلزم منه إعمال الفعل. فقد أورد سيبويه أنّك « تقول قال عمرو إنّه منطلقٌ. فإن جعلت الهاء عمرا أو غيره فلا تَعمل قال ، كما لا تعمل إذا قُلْتَ قال عمرو هو منطلق، فقال لم تعمل هاهنا شيئًا وإن كانت الهاء هي القائل، كما لا تعمل شيئًا إذا قلت قال وأظهرت هو، فقال لا تغيّر الكلام عن حالة قبل أن يكون فيه قال فيما ذكرناه» (الكتاب ج ٣ ص ١٤٢، ١٤٣)

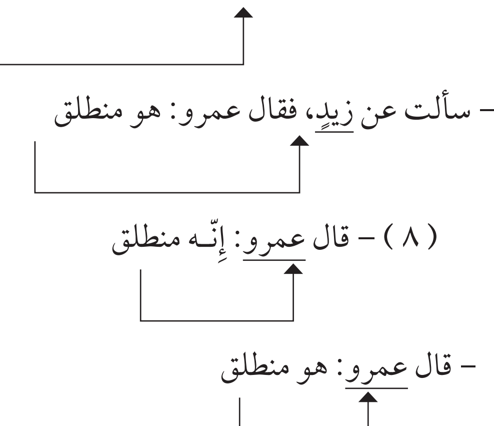
فإذا ما ترجمنا هذا الكلام إلى ما بنينا عليه تصوّرنا للحكاية قلنا إنّ اثنينيّة التّركيب المعبّر عنها بتعليق الفعل لا تستتبع الاثنينيّة الدلاليّة في أحد التّأويلين المذكورين،



فضمير الغائب الواقع اسما لـ «إنّ» في (٥) ونظيره المرفوع بالابتداء في (٦) يحيلان، حسب سيبويه بطريقتين مختلفتين، إمّا من خلال تقارنهما الإحالي مع اسم مُظهر ينبغي أن يكون قد ذُكر في الكلام السّابق على هذه الحكاية، وهو ما يمكن أن نمثّل عليه بـ (٧)، أو من خلال تقارنهما الإحالي مع فاعل فعل القول الذي يقعان في حيّزه.وتمثيل هذا التأويل في (٨)

(٥) قال عمرو: إنَّـهُ منطلق

(٦) قال عمرو : هو منطلق





أمّا الاحتمال الأوّل فلا إشكال فيه لأنّ الـمُضْمِرَ هو المتكلّم الأوّل المحكيّ كلامُه، وقد أضمر في لفظ «هو» متحدّثًا عنه غائبًا من مقام القول الأصليّ، هو «زيد». وقد أضمره لعلم المخاطَب به.

وأمّا في الاحتمال الثاني، فقد كان يلزم، لحفظ الاثنينيّة الدلاليّة التي تتأسّس عليها حكاية الكلام بلفظه أن يستعمل هاهنا ضمير المتكلّم «أنا» فيُحكى الكلام على الصّورة التي في (٩)، لأنّ عمرًا إذا كان متكلّمًا لم يُكنّ عن نفسه باللفظ الموضوع لإضمار الغائب[1]

١ – نريد أنّ ذلك لا يكون في الكلام العادي الجاري على الأصل، وإلاّ فإنّ المتكّلم قد يخبر عن نفسه في بعض المقامات بلفظ الغائب، مظهرا خاصّة، في صيغ من قبيل « عبدكم» و « خادمكم » ومنه الصيغة العاميّة « العبد لله».

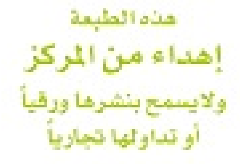
(٩) – قال عمرو: إنّي منطلقٌ
– قال عمرو: أنا منطلق

وقد أورد محقّق كتاب سيبويه في الهامش، كلامًا للسّيرافي يعلّل فيه هذا الوجه من وجوه التصّرف في الكلام المحكيّ وهو قوله «حقّ الحكاية أن تقول: قال عمرو: إنّي منطلق. وكذلك إذا قلت: قال عمرو هو منطلق فحقّ الحكاية أن يقول: قال عمرو أنا منطلق، لأنّ هذا لفظه الذي لفظ به، ولكنّهم قد يغيّرون لفظ الغيبة إلى الخطاب،ولفظ الخطاب إلى الغيبة، لأنّ ذلك أقرب إلى الإفهام، ولا يعدّ ذلك تغييرا لأنّ الذي يقول: إنّ زيدا منطلق لو واجهه لقال إنّك منطلق، ولم يكن ذلك مغيّرا للكلام عن منهاجه». (الكتاب ج ٣ ص ١٤٣ هامش١)

وهو كلام يستفاد منه أن المتحكّم في هذا التغيير، هو ما يختاره المتكلّم الحاكي من مراعاة أحد المقامين: مقام القول الأصلي المخبر عنه بفعل القول، أو مقام الحكاية. ومن البديهيّ أنّ أدوار التّخاطب تتغيّر بالانتقال من المقام الأوّل إلى المقام الثاني فينقلب الغائب حاضرا والحاضر غائبا، ممّا قد يَصير معه إيراد لفظ المتكلّم الأوّل بحرفه مفضيا إلى اللّبس، بل إنّ الحاكي قد يخشى على نفسه، مع توقّع هذا اللّبس، أن يُحمّل وزر كلام لم يقله بل حكاه، فيعمد إلى الألفاظ الدالّة على أدوار التّخاطب فيعدّلها على حسب ما يقتضيه المقام الجديد ويندفع به احتمال سوء الفهم. من ذلك ما تراه في الشاهدين أدناه، (١٠) فإنّ المتكلّم، لماّ كان يحكي في الأول صيغة ينشئ بها النّاس الطلاق، ويحكى في الثاني شتيمة قبيحة استنكف من ردّ ضمير المتكلّم، لأنّ اللّفظ بهذا الضمير، وإنْ كان حكاية قد يشعر، مع تداخل الأقوال، بأنّ المتلفّظ به الأخير، هو مفسّره فعدل عنه إلى ضمير الغائب دَرءًا لهذه الشّبهة، وأبقى على ما عداه دون تغيير.

(١٠) أ– مرّ الأبـجر بعطاء وهو سكران، فعذله وقال شهرت نفسك بالغناء واطّرحتها وأنت ذو مروءة. فقال امرأته طالق ثلاثا إن برحت أو أغنّيك صوتا. فإن قلت لي هو قبيح تركته.
(الأغاني ج ٢ ص ٣٦١).

ب– حدّثني محمد بن سلام عن أبي قبيل (...) قال شهدت مجمعا لآل الغريض إمّا عروسًا أو ختانا. فقيل له: تُغنّي. فقال: هو ابن زانية إن فعل، فقال بعض مواليه: فأنت والله كذلك ، قال : أوَ كذلك أنا؟ قال: نعم قال أنت أعلم به والله. ثمّ أخذ الدف فرمى به وتمشّى مشيةً لم أرَ أحسن منها ثم تَغنّى. (الأغاني ج٢ ص ٣٩٣)



١,٣,٢- وجوه أخرى من التصرّف في المحكىّ بالفعل المعلّق:

على أنّ التّصرف، في الألفاظ المخصّصة لأدوار التّخاطب، ليس الوجه الوحيد الجائز في الكلام المحكيّ بفعل معلّق، وإنْ كان أظهرها أثرا، فالتّغيير قد يطال تركيبه فيتصرّف فيه الحاكي بالتقديم والتأخير، «فإذا قال زيد: «عمرو منطلق»، فلك أن تقول: قال زيد «عمرو منطلق»أو «المنطلق عمرو» (همع الهوامع ج١ ص٥٠١). وقد يكون التغيير باستبدال كلمة بأخرى مرادفة لها» فإذا سمعنا فلانا يقول: البرد شديد، تكون الحكاية بالمعنى قال فلان: البرد قارس». (عبد المسيح وتابري ١٩٩٠ ص ٢١٥)، كما يجوز التصرّف في الكلام المحكىّ بابدال الـمُظهر من الـمُضمر والـمُضمر من الـمُظهر والاسمَ من الكنية والكنية من الاسم، بحسب ما يقتضيه مقام الحكاية، فإذا كان في الكلام المسموع لحن أو سمة لهجيّة مميّزة أو عيب نطقيّ، فإنّ الرّاوي قد يختار أن يُصوّب اللّحن، وألاّ يحكيَ اللّهجة والعيب، دون أن يلزمه من ذلك إعمال الفعل.

وإذا كان الفعل يبقى، مع هذه الوجوه من التصرّف في لفظ الكلام المحكيّ، معلّقا عن العمل فإنّ النّحاة العرب يعتبرون أنّ الكلام يصير، بها محكيّا بمعناه لا بلفظهِ. وقد صرّح بذلك السّيوطي فقال «في القول وما تصرّف منه استعمالات : أحدها : أن يُحكى به الجمل نحو: «قال إني عبد الله (...) والأصل أن يَحكيَ لفظ الجملة كَمَا سُمع. ويجوز أنْ يُحكى على المعْنَى بإجماع. فإذا قال زيد: «عمرو منطلق» فلك أن تقول: قال زيد: «عمرو منطلق» أو «المنطلق عمرو». فإن كانت الجملة ملحونة حُكِيَتْ عَلَى الـمَعْنَى بإجماع فتقول في: قول زيد: عمرو قائمٍ بالجرّ، قال زيدٌ عمرو قائمٌ بالرّفع» (همع الهوامع ج ١ ص ٥٠١).

ويجدر بنا أن نلاحظ، هاهنا، أنّ ما أجازه النّحاة من وجوه التصرّف في لفظ الكلام المحكيّ بالقول، قد منعوه منعًا مطلقا في نوعيْ الحكاية الآخريْن. فإذا حكى المتكلّم قول من قال «كان سيبويه أنحى أهل عصره» فإنّ له أن يغيّره إلى ما في (١١) فيُبدل من اللقب الكنية ويُغير باقي اللفظ تغييرا يحفظ له المعنى الأصلي ولا يترتّب على تصرّفه ذاك سوى ما يكون من عدوله عن حكاية اللّفظ إلى حكاية المعنى.

(١١) قال فلان «كان أبو بشر أعلم أهل عصره بالنّحو».

وأمّا إذا استفهم بـ «من» عن علم ذُكر في كلام سابق قد خوطب به كما في (١٢) فإنّه إذا ما حكى ذلك العلم بعد «من» لم يجز له أنْ يغيّره بوجه. فإذا استبدل من الكنية

اللّقب فقال «من سيبويه؟» كان كلامه فاسدًا جاريا على غير ما تقتضيه سُننُ الكلام، لأن الاستفهام عن العلم المذكور لا يكون إلاّ مع حصول اللّبس، باشتراك أكثر من معهود عند المخاطب في تلك الكنية. وإبدال اللّقب من الكنية، في المثال، لا يكون إلاّ مع علم المخاطب بهويّة المسمّى عِلْمَ يقينٍ.

(١٢) أ- رأيتُ في كتاب أبي بشرٍ كذا.

ب- منْ أبي بشرٍ؟ (# * من سيبويه؟)

وأمّا الجمل المحكيّة للتسميّة، من قبيل «تأبّط شرّا» و«برقَ نَحْرُهُ» و«جاد الحقّ» و«فتح الله»، فإنّها تصير بنقلها إلى العلميّة وتعليقها على فرد بعينه محكيّات جامدة موضوعة، بإزاء المسمّى بها وضعًا واحدًا. فإذا غيّرها المتكلّم انتفت منها العلميّة وعادت إلى ما كانت عليه قبل النّقل، جملاً مستعملة في الإخبار عن النّسب الخارجيّة.

١, ٤, ١- من الكلام ما لا يغيّر بعد فعل القول المعلّق:

ذكرنا في الفقرة السّابقة أنّ تغيير الألفاظ الدالّة على أدوار التّخاطب في القول المحكيّ، هو من ضمن وجوه التصرّف الأخرى الجائزة أبعدُها أثرًا لما يمكن أن يتركه في الكلام من احتمال اللّبس أوّلا ولما يرتبط به، ثانيا، من الدواعي المختلفة: التخاطبيّة القائمة على مراعاة مقام الحكاية، أو النفسية، أو الاجتماعية. ولكنّ هذا التغيير لا يكون في كلّ موضع. وذلك أنّ توارد ضمائر الخطاب مع طائفة من التّراكيب والأساليب في الكلام المعلّق عنه فعل القول، يلزم المتكلّم بتأدية اللّفظ على صورته الأصليّة.



ومن هذه التّراكيب والأساليب:

(١)- الأمر: إذ لمّا كانت صيغة الأمر أثرا من إنشاء المتكلّم الأوّل وفيها ضمير مخاطبه، تعذّر معها تغيير لفظيها إلى الغيبة. فإذا مَا تصرّفت في لفظ الكلام المحكيّ في (١٣) فنقلته إلى شيء من قبيل (١٤) استحال مَعْنَى الكلام، ولم يمكنك الرّجوع من اللّفظ المغيَّر إلى المعنى الذّي في اللّفظ الأوّل:

(١٣) فيقول آدم صلى الله عليه: أَعْزِزْ علي بكم معشرَ أُبَيْنِيّ! إنّكم في الضّلالة متوهّكُون. (الغفران ٣٦٤)

(١٤) فيقول: أَعْزِزْ عَلَيْه بهم مَعْشَرَ أبينيه إنّهُمْ في الضلالة متوهّكون.

(٢)- أساليب النّداء والندبة والاستغاثة: لأنّ النّداء لمّا كان قائما على الحرف المؤوّل

بفعل الدّعاء المسند إلى المتكلّم، وكان يتعيّن به المخاطب الصّرف لم يجز تغيير ضميري المتكلّم والمخاطب بعده فإن فعلت ذلك في الجزء المسطّر من الشاهد أدناه (١٥) صار طالب الشّفاعة لنفسه يطلبها لغيره. ولم يحتمل الكلام غير هذا التأويل.

(١٥) والنّاس يهتفون من كلّ أُوْب: يامحمّد يامحمّد! الشّفاعةَ الشّفاعةَ ! نَمُتُّ بكذا ونَمُتُّ بكذا. (الغفران ١٧٨)

(٣)- الاستفهام : ويصدق عليه ما يصدق على الأمر والنّداء. فسواء كان الاستفهام بالأداة كما في (١٦) أو بغير الأداة كما في (١٧) ، فإنّه من المواضع التي لا تحتمل تغيير ضمائر الخطاب إلى الغيبة مراعاة لمقام الحكاية، ولو جرّبت أن تفعل ذلك في الشّاهدين أدناه فإنك تجنِي من هذا التغيير كلاما لا يمكن أن تجعل علامة الغائب فيه إضمارًا لفاعل فعل القول كالذي في مثال سيبويه.

(١٦) فيقول نابغة بني جعدة: أتكلّمني بمثل هذا يا خليع بني ضُبيعة، وقد متّ كافرًا وأقررت على نفسك بالفاحشة. (الغفران ٢٢٨)

(١٧) وشرب مرّة النبيذ، وغنّاه المُغنّي، فشقّ قميصه من الطّرب، فقال لمولى له» شقّ أيضا أنت-ويلك- قميصك»... قال «لا والله لا أشقّه وليس لي غيره». قال: «فشقّه وأنا أكسوك غدًا» قال: «فإذا أشقّه غدا» قال: «أنَا ما أصنع بشقّك لَهُ غَدًا ؟» قال: «وأنَا ما أرجو من شقّه السّاعة». (البخلاء، ص ١١٩)

(٤)- الإنشاءات الصّريحة: إذ لمّا كانت هذه التّراكيب لا تزجّى بها معاني أفعالها حتّى تكون مسندة إلى المتكلّم، لم تحتمل التغيير إلى الغيبة، فإذا أبدلت من ضمير المتكلّم في الفعلين المسطّرين في (١٨) ضمير الغائب فاتك مَعْنَى الإنشاء.

(١٨)- فيقول عبيد: أُخْبِرُكَ أَنِّي دَخَلْتُ الهاوية. (الغفران ١٨٦)

- فيقول الجعدي: اسكت يا ضلّ بن ضلّ. فَأُقْسِمُ أنّ دخولك الجنّة من المنكرات (الغفران ص ٢٣٠)



(٥)- القسم بالجملة المختزلة: سواء أكانت المؤوّلة بالاسميّة من قبيل «لعمرك» و«أيمن الله» أو المؤوّلة بالفعليّة، التي يكون لفظها جارا و مجرورا.

(٦)- أسماء الأفعال والأصوات: لأنها ألفاظ مؤوّلة إما مؤوّلة بالأمر والنّهي كـ «صه» و«مه» و«دونك» و«هات» أو بالمضارع المرفوع المسند إلى المتكلّم كـ «آه» و«أف»، فتجرى مجراها في أنها لا تُغَيّر عند الحكاية.

(٧)- الكلام المتضمّن لتكرار: فإذا حكى المتكلّم شيئا من هذا بعد فعل القول المعلّق،تعيّن أن يحكيه بلفظه، ولم يمكن تغيير ما فيه من ضمائر الخطاب. وشاهده أنّك متى أبدلْت من ضمير المتكلّم في (١٩) ضمير الغائب، لم يكن إضمارا الفاعل فعل القول.

(١٩) قال: ... إنّي أعزُّه وأعزُّه وأعزُّه مدَى النّفس، ما حملت عيني الماء. (البخلاء ص ١٢٦).

(٨)- ما فيه فروق لغويّة أو لهجية وعيوب نطق : فلا يجوز للمتكلّم إذا نقل هذه الخصائص المميّزة للكلام المحكىّ أن يجري الإضمار فيه على حسب ما يقتضيه مقام الحكاية. ولذلك فإن تغيير الكلام المحكيّ في (٢٠ أ) و (٢١ أ) إلى (٢٠ ب) و(٢١ ب) لا يكون مقبولاً.

(٢٠) أ- فقال [ابن عطيّة] «ويلكم ما دعاكم إلى الخروج مع هذا» . قالوا «ضَمِنَ لَنَا الكَنَّة» يريدون الجنة وهي لغتهم. (الأغاني ج ٢٣ ص ٢٦١)

ب- * قالوا : ضَمِنَ لَهُمْ الكَنَّة، يريدون الجنة وهي لغتهم.

(٢١) أ- اعتدل الخال في جلسته، و مسح أنفَه ونظر إلى العروسي من عل ولم يجبه. فتابع هذا:

- لو كان ننكره، الرسوم هايْ عندي أنا مدسوسة في الصندوق. (الدقلة ص٢٧٤)

ب-* فتابع هذا : لو كان ينكره، الرسوم هاي عندو هو...

١ , ٤ , ٢- كلّ ما لا يقع صلة لا يغيّر عند الحكاية بالفعل المعلّق:

من قواعد إدماج الجمل في النّحو العربيّ أن الجملة الطلبيّة لا تقع صلةً أو صفةً أو حالاً أو خبَرا لكانَ أو خبرا لـ «إنّ» أو لضمير الشأن (مغنى اللبيب ج ٢ ص ٥٨٤) لأنّ هذه مواضع يحكم فيها المتكلّم على المخبر عنه بشيء فيثبته له «وأنت لا تفعل ذلك إلاّ إذا كان المثبت ثابتًا في نفسِهِ» (الشاوش ٢٠٠١ ص ٨٦٠) فتعيّن أنْ يكون مضمون الجمل الواقعة في هذه المواضع معروفًا. وليس كذلك، جملةُ الإنشاء. فهذه «لا يعرف مضمونها إلاّ بعد إيراد صيغتها» (الاستراباذي ج ٣ ص ١٠). ولذلك قدّر النّحاة في الأمثلة التي من قبيل (٢٢) قولاً محذوفا، هو الموصوف به في الحقيقة.

(٢٢) أ- جاءوا بمذق هل رأيت الذّئب قطّ؟

← مقول فيه : هل رأيت الذئب قط

ب- فإنّـما أنت أخٌ لا نَعـْدَمـُهُ
← مقول فيه: لانعدمه
ج- وجدت الناس أُخْبُـرْ تَقْـلُهُ
← مقولا فيهم: أُخْبُرْ تَقْلُه.

فإذا قسنا على هذه الأمثلة ما عدّدناه في الفقرة السّابقة من تراكيب وأساليب ذكرنا أنّ تواترها مع ضمائر الخطاب يمنع من تغيير هذه الضّمائر بعد الفعل المعلّق فإنّنا نرى أنّ هذه التّراكيب والأساليب هي ممّا لا يقع صلةً، دليلنا أنّك إن جرّبت أن تجعل أيّا منها في السّياق التركيبي (٢٣) الذي يحكي فيه الأقوال بمعناها حصلت على جمل لاحنة كالتي في (٢٤)

(٢٣) ذَكَرَ أَنَّ ....

(٢٤) - * ذكر أنّ أَعْزِزْ عليّ بكُمْ .....
* ذُكِرَ أنَّ أخْبِرُكَ أنّي دخلتُ الجنّة.
* سألَ عَمّا أَنَا ماأَصنَعُ بشقّك لَهُ غَدًا؟

١, ٤, ٣- قضيّة «أنْ» بعْدَ ما فيه مَعْنَى القول:

يذكّرنا الحديث عن امتناع وقوع الطّلبيّة صلة، وكونها لا تقع في سياق التّركيب (٢٣) بقضيّة أثرناها في الفصل الذي عقدناه لأبنية التّركيب في ما أُلْحِقَ بالقول (الفصل٢ من الباب٣) وهي قضية الجمل الواقعة بعد «أنْ» التفسيريّة، ومن أمثلتها ما تراه في الآيات الواردة في (٢٥)، حيث الجمل الواقعة بعد «أن» في (٢٥ أ. ب. ج) طلبيّة، صيغتها ومعناها هو الأمر والجملتان الواقعتان بعدها في (٢٥ د هـ) خبريّتان، وأمّا الجملة الواقعة بعدها في (٢٥و) فتحتمل التأويلين الخبر والطلبيّ في معنى الدّعاء.

(٢٥) أ- وَأَوْحَيْنَا إلى مُوسَى أَنْ الْقِ عَصَاك. (الأعراف ١١٧)
ب- ولقد آتينا لقمان الحكمة أن اُشكر الله. (لقمان ١٢)
ج- وألَنّـَا لَهُ الحديد أنْ اعمَل سَابِغات وَقَدِّرْ في السّردِ. (سبأ، ١٠- ١١)
د- ونَادَيْنَاهُ أَنْ يَاابْرَاهيمُ قَدْ صَدّقتَ الرّؤْيَا. (الصافات، ١٠٤-١٠٥)
هـ- ونُودُوا أنْ تِلْكُمُ الجنّةُ أورثتـُموها بما كنتم تَعملون. (الأعراف، ٤٣)
و- فلمّا جاءَهَا نُودِيَ أَنْ بُورِكَ مَنْ في النّارِ ومَنْ حَوْلَهَا وسبحان الله ربّ العالمين. (النمل ٨)

وممّا يجدر التذكير به هنا أن النّحاة يشترطون لجعل «أنْ» هذه تفسيريّة أن تكون واقعة بعد جملة فيها معنى القول، قال الزّمخشري «وأمّا «أنْ» المفسّرة فلا تأتى إلاّ بعد فعل في معنى القول كقوله: ناديته أن قم : وأمرته أن أقعد وكتب إليه أن ارجع، وبذلك فُسّر قوله تعالى (وانطلق الملأ منهم أن امشوا) وقوله: (وناديناه أنْ يا إبراهيم)». (ابن يعيش شرح المفصّل ج ٨ ص ١٤٢) .

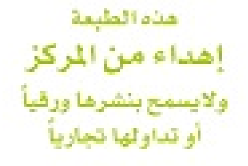
وليس الإشكال في ما ذُكر، وإنّما في ما ذهب إليه فريق من النّحاة من أنّ «أنْ» واقعة مع الجملة بعدها في محلّ جرّ بحرف مقدّر. قال ابن هشام«والثالث [من وجوه أن الحرفيّة] أن تكون مفسّرة، بمنزلة أي، نحو (أوحينا إليه أن اصنع الفلك) و (نودوا أن تلكم الجنّة)، وتحتمل المصدريّة بأن يقدّر قبلها حرف الجرّ، فتكون في الأوّل «أنْ» الثنائيّة لدخولها على الأمر وفي الثانية المخفّفة من الثّقيلة لدخولها على الاسميّة» (مغني اللبيب ج١، ص٣١).

وهو تأويل يفضي إلى الإشكال المشار إليه من جهة ما يترتّب على وصل «أن» بالجملة الطلبيّة، فقد نقل ابن هشام عن أبي حيّان الأندلسي أنّه منع وصل أن بفعل الأمر. واحتجّ لذلك بحجّتين:

أولاهما: أنّ انسباك المصدر من» أن» وفعل الأمر يحيل معنى الأمر وثانيتهما: أنّ امتناع وقوع المركب منها ومن جملة الأمر فاعلا أو مفعولا، خلافا للماضي والمضارع، يقيم الدّليل على أنها لا تكون، في هذا الموضع مصدريّة (مغنى اللبيب ج ١ ص ٢٩).

وقوله هذا،وإن كان مقصورا في ما أورده ابن هشام، على الأمر، يسرى على سائر الجمل الطلبيّة. وأنـت تجد تصريحا به عند الاستراباذي في توجيهه لمعنى الجملة الواقعة بعد «أنْ» في (٢٥و). وهو قوله « ولو قلنا إنّ بُورِكَ بمعنى الدّعاء، فهي مفسّرة لا غير وكذا في نحو: أمرته أن قم، وذلك لأنّ صلةَ المخفّفة، كما لا تكون أمرا ولا نهيا وغيرهما مما فيه معنى الطلب إجماعا، فكذا صلة المصدريّة، أيضا، على الأصحّ، كما يجيء في الحروف المشبّهة بالفعل» (شرح الكافية ج ٤ ص ٣٦).

فإذا ما جارينا أبا حيان والرضيّ في ما ذهبا إليه من أنّ «أنْ» لا تكون في مثل هذه المواضع مصدريّة لما يترتّب على مضامّتها للجمل بعدها من فوات ما فيها من معنى الطلب، جَنَيْنَا حجّة أخرى لصالح ما تقدّم من قولنا إنّ مثل هذه الأساليب والتّراكيب لا تُحكى على هيئتها تلك إلاّ بالفعل المعلّق عن العمل، وأنّ تغييرها معه لا يجوز، فتكون



من المحكيّ بلفظه. إلاّ أنّه يبقى مع هذا مسألة الجملة الخبريّة التّالية لـ «أنْ» الواقعة بعد ما فيه معنى القول، ذلك أن اعتبارنا «أن» في هذا السّياق تفسيرية يستتبع أن يعامل ما بعدها معاملة واحدة. فلا نرى مُوجبا لتوجيهها في الآية «فلَمَّا جَاءَهَا نُودِيَ أَنْ بُورِكَ مَنْ فِي الجَنَّةِ» توجيهين مختلفتين بحسب ما إذا عدّت الجملة بعدها خبريّة أو دعائيّة، فتكون مصدريّة مرّة ومفسّرة مرة، لاسيّما أنّنا لم نجد النّحاة ينصّون على وجوب أن تكون الجملة بعدها طلبيّة لتجعل هي تفسيريّة. ويبدو لنا أنّ حلّ هذه المسألة يمكن أن يكون بتوجيه «أن» إلى معنى التفسير في كل موضع وقعت فيه بعد ما ألحق بالقول وتضمّن معناه. ولقد استوقفنا مذهب طريفٌ ذهبه الرضيّ يمكن أن نلتمس منه تأييدًا لما اقترحناه فقد ختم حديثه عن حرفيْ التّفسير بقوله» ولا منع، لو ارتكب مرتكب أنّ المسمّاة بالمفسّرة زائدة في مفعول ما هو بمعنى القول، فمعنى أمره أن قُمْ أي قال له قُمْ بتأويل أَمَرَ بقال أو بتقدير«قال» بعده على الخلاف المذكور في أفعال القلوب، و«أن» زائدة وهذا يطّرد في جميع الأمثلة« (شرح الكافية ج ٤ص ٤٣٩).وهو رأي وجدنا صداه في ما ذهب إليه بلاشير من أنّ هذا الحرف أشبه بالنّقطتين الرأسيتيّن المستعملتيْن لإدماج الأقوال المحكيّة بلفظها في نظام التنقيط عند الغربيين.(Blachere. 1978.p 438)

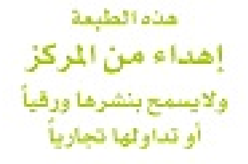
١ , ٤ , ٤ – «أنْ» في ترجمة القرآن:

حدتنا ملاحظتا الاستراباذي و بلاشير إلى أنْ ننظر في طريقة تعامل مترجمي القرآن مع حرف التفسير. ولئن لم ننظر في عدد كبير من التراجم فاقتصرنا على ترجمتين فرنسيتين، ولم نتتبّع فيهما ترجمة كل الآيات التي استعمل فيها «أن» فإنّ النّماذج التي نظرنا فيها تدلّ بوضوح على ميل المترجمين إلى اعتبار «أن» حرفا زائدا. فقد استبدل منها كلّ من كازمرسكي وبلاشير علامة تنقيط؛ إمّا في شكل نقطتين رأسيّتين كما عند الأوّل أو في شكل نقطتين رأسيتين يليهما مزدوجان يحدّان الكلام الواقع بعدها، عند الثاني. وفي ما يلي نصّ ترجمتها للشّواهد الخمسة التي جمعناها في (٢٥) و بنينا عليها استدلالنا في الفقرة السابقة.

(٢٥ أ) – وَأَوْحَيْنَا إلى مُوسَى أَنْ القِ عَصَاك. (الأعراف ٧)

ترجمة كازمرسكي:

–Alors, nous nous révélâmes à Moïse : Jette ta bagette.



ترجمة بلاشير:

-[Alors] nous révélâmes à Moïse : «Jette ton bâton!»

(٢٥ب) ولقد آتينا لقمانَ الحكمةَ أنْ أُشكر لله. (لقمان ١٢)

ترجمة كازمرسكي:

-Nous donnâmes à luqman la sagesse et nous lui dîmes : Sois reconnaissant envers Dieu.

ترجمة بلاشير:

– Nous avons donné la sagesse à loqman, lui disant: «Sois reconnaissant envers Allah… !»

(٢٥ ج)- وألَنّـا لَهُ الحديد أنْ اعمَل سَابِغات وَقَدِّرْ في السّرِدِ. (سبأ، ١٠-١١)

ترجمة كازمرسكي:

- Nous avons amolli le fer entre ses mains : Fais-en des cottes Complètes et observe bien la proportion des mailles. Faites le bien car je vois vos actions.

ترجمة بلاشير:

-Pour lui Nous avons amolli le fer, disant: «Façonne d'amples [cottes de mailles] ! Mesure bien les mailles !»

(٢٥ د) ونَادَيْنَاهُ أَنْ يَاابْرَاهيمُ قَدْ صَدّقتَ الرّؤْيَا إنّا كَذلِكَ نُجْزِي المُحْسنينَ. (الصافات ١٠٤-١٠٥)

ترجمة كازمزسكي:

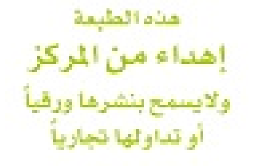
– Nous lui Criâmes : O Abraham ! Tu as cru à ta vision, et voici comment nous récompensons les vertueux.

ترجمة بلاشير:

Nous lui Criâmes: «Abraham! Tu a cru en ton rêve ! En vérité c'est-là l'épreuve évidente ! »

(٢٥ هـ)- ونُودوا أنْ تِلْكُمُ الجَنّةُ أورثتـمُوها بما كنتم تَعمَلون. (الأعراف، ٤٣)

ترجمة كازمرسكي:



– Une voix leur fera entendre ces paroles : Voici le paradis que vous avez gagné, par vos œuvres.

ترجمة بلاشير:

– Et il leur sera crié : « ce jardin vous à été donné en apanage pour prix de ce que vous faisiez [sur terre] ».

(٢٥ و)– فلمّا جاءَهَا نُودِيَ أَنْ بُورِكَ مَنْ فِي النّارِ ومَنْ حَوْلَهَا وسبحان الله ربّ العالمين. (النمل ٨)

ترجمة كازمرسكي:

– Il y alla, et voici qu'une voix lui cria : Beni soit celui qui est dans le feu et autour du feu ! Louange au Dieu souverain de l'univers.

ترجمة بلاشير:

– Quand il arriva à [ce feu], il fut crié «Beni est celui qui est dans le feu et qui est autour de lui ! Gloire à Allah Seingeur des mondes ! »



ونحن نلاحظ في شأن هاتين الترجميتن ما يلي:

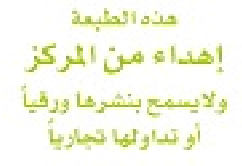
١ – أجمع المترجمان على اعتبار ما بعد «أنْ» كلاما محكيّا بلفظه فترجموه إلى ما يعرف في الفرنسية بالخطاب المباشر le discours direct ولم يصلا الفعل به.

٢ – لم يفرّقا في ذلك بين ما كان كلاما طلبيّا و ما كان كلاما خبريّا.

٣– اعتمدا في ترجمة الشاهد الأخير الملتبس القراءة الإنشائيّة دون الخبريّة.

٤ – أجمعا في ترجمة الشّاهد الثاني على إضافة الفعل «dire ».ونحن نرجّح أنّهما قد فعلا ذلك لضعف دلالة ما قبل «أن» عندهما على معنى القول. ولكنّنا وجدنا المفسّرين يصرّحون بخلافه، فقد قال ابن عاشور في تفسير هذه الآية :« و «أن» في قوله: أَنِ أُشْكُرْ لله (...) مفسّرة للحكمة، باعتبار أنّ الحكمة هنا أقوال أوحِيَت إليه أو أُلْهِمَها فيكون في الحكمة معنى القول دون حروفه فيصلح أن تفسّر بأن التفسيريّة» (تفسير التحرير والتنوير ج ٢١، ص ١٥١).

وأمّا الآية التي اختلف المفسّرون في شأن دلالة ما قبل «أن» فيها على معنى القول، وهي التي في الشاهد الرابع (أي، «وَأَلَنَّا لَهُ الحديدَ») فقد اختلفا في ترجمتها، فأظهر بلاشير فعل القول ولم يظهره كازمرسكي.



١,٥- أحكام المحكيّ بفعل القول المعمل:

استدَلَلْنَا في الفقرات السّابقة على أنّ عددا من الظّواهر منها الجمل الإنشائيّة، ومنها الفروق اللغويّة واللهجيّة، وما يَعْتَوِرُ الكلام عند الإنجاز من الأعراض، وما يخالطه من العيوب هي ممّا لا يمكن تغييره إذا وقع بعد فعل القول المعلّق. بيَّنّا كذلك أن نفس الظّواهر المذكورة لا يمكن إدماجها في سياق التركيب القائم على إعمال فعل القول.

وإذا كنّا بذلك قد ضبطنا على نحو سالب خصائص الكلام المحكيّ بفعل القول المعمل، فإنّنا نحتاج الآن إلى ضبطها بالإيجاب. ولنفترض أن المتكلّم في شواهد الأقوال المحكيّة في (٢٦ أ) و (٢٧ أ) و (٢٨ أ) و (٢٩ أ) و (٣٠ أ) قد عدل عن حكايتها على صورتها تلك إلى الإخبار عن معانيها. لا شكّ أنّ إمكانات التغيير التي توفّرها له اللّغة في هذه الحالة لا حصر لها، وهي مشروطة إلى حدّ كبير بتأويله الخاصّ لمعنى الكلام المحكيّ وبأسلوبه المميّز ودرجة معرفته باللّغة ومخزونه المعجمي، مثلما هي مشروطة بموقفه من ذلك الخطاب، وبرغبته أو عدم رغبته في نقل المعنى «نقلا أمينا» وأنّى له ذلك! ولكن الثّابت في كلّ هذه الحالات، هو أن عدوله عن حكايتها بالفعل المعلّق إلى الإخبار عنها يستتبع عددا من التغييرات الضروريّة، يمكن أن نرصدها في (٢٦ ب) و (٢٧ ب) و (٢٨ ب) و(٢٩ ب) و (٣٠ ب) .وكلّ واحد منها يُمثل إمكانية محتملة في الإخبار عن الكلام المحكيّ الذي يناسبه.

(٢٦) أ- فيقول الجعدي: اسكت يا ضل بن ضل، فأقسم أن دخولك الجنة من المنكرات. (الغفران ٢٣٠)

ب- فيزجره الجعدي ويقسم أن دخوله الجنّة من المنكرات.

(٢٧) أ- فيقول نابغة بني جعدة: أتكلّمني بمثل هذا الكلام ياخليع بني ضبيعة وقد مُتّ كافرا وأقررت على نفسك بالفاحشة. (الغفران ٢٢٨)

ب- فينكر نابغة بني جعدة عليه تكليمه بمثل ذاك الكلام و يعيّره بالخلع وبالموت كافرا والإقرار على نفسه بالذنب.

(٢٨) أ- قال: إنّي أعزّه وأعزّه وأعزّه مدى النفس، ماحملت عيني الماء. (البخلاء ١٢)

ب- فيكرّر أنّه يعزّه مدى النفس وما حملت عينه الماء.



(٢٩) أ- اعتدل الخال في جلسته، ومسح أنفه ونظر إلى العروسي من عل ولم يجبه فتابع هذا:

- لو كان ننكره، الرسوم هاي عندي أنا مدسوسة في الصندوق. (الدقلة ص ٢٧٤)

ب- فاستشاره في أن ينكره ما دامت الرّسوم معه هو مدسوسة في الصندوق.

(٣٠) أ- قالوا: ضمن لنا الكنّة، يريدون الجنّة وهي لغتهم.

ب- أخبروه، بلهجتهم اليمنيّة، أنّه ضمن لهم الجنّة.

هذه التغيرات يمكن أن نضبطها في ما يلي:

١- يجب مع إعمال الفعل إجراء الإضمار على حسب ما تقتضيه أدوار التّخاطب في مقام القول الحاكي لا في مقام القول المحكيّ فيتعيّن تغييرها، ولا يستثنى من ذلك إلاّ الحالات التي يكون فيها المتكلّم في المقام الثاني هو نفسه المتكلّم في الأوّل، أويكون المخاطب في الثاني هو نفس المخاطب في الأوّل.

٢- يترتّب على إعمال فعل القول اضمحلال كلّ أثر لإنشاء المتكلّم الأوّل المحكيّ عنه، ويتكفّل فعل القول من قبيل «زجر» و«أقسم» و«أنكر» و«عيّر» و«أخبر» التي استعملناها في الأمثلة أعلاه، بتخصيص معنى ذلك الإنشاء. وهو المعنى الذي حمله عليه المخبر وليس بالضرورة المعنى الذي أراده المتكلّم الأوّل.

٣- إذا كان الكلام المحكيّ قد قيل في لغة أخرى أو لهجة غير لهجة المـُخْبر أو تضمّن عيوب نطق أو أعراضا أخرى، فإن المتكلّم المـُخبرَ يعمد في هذه الحالة إمّا إلى تجاهل مثل هذه الظّواهر مطلقا، فيقتصر على ترجمة مضمون الكلام إلى لغته ولهجته ويؤدّيه على حسب نطقه هو، أو إلى الإخبار عن هذه الخصائص المميّزة للكلام المحكىّ وكثيرا ما يكون ذلك في صورة متمّمات تعلّق على فعل القول كما في (٣٠ب).

٤- يقوم الإخبار عن الأقوال - أو حكايتها بالمعنى- في معظم الأحيان على عملية تحليليّة يفصل فيها المتكلّم المعنى المزجي بالكلام المحكيّ عن مضمون ذلك الكلام، فيخبر عن الأوّل بفعل القول ويخبر عن الثاني بمفعوله.

٢- المبحث الثاني: الحكاية بـ«من» و «أيّ»

٢,١- تمهيـد:

لم نقف في ما حدّث به المعاصرون عن أنواع الحكاية على كبير عناية بما يكون منها

بـ «من» و«أيّ»[1]. وفي المقابل استرعى انتباهنا أنّ كتب النحو التي راجعناها لا يخلو واحد منها من باب أو أكثر قد جُعلت لهذه الظاهرة. فقد عقد لها سيبويه خمسة أبواب هي:

- باب «أيّ» إذا كنت مستفهما بها عن نكرة (الكتاب ج٢ ص ٤٠٧)
- باب «من» إذا كنت مستفهما عن نكرة (الكتاب ج٢ ص ٤٠٨- ٤١١)
- باب مالا تحسن فيه «من» كما تحسن فيما قبله (الكتاب ج٢ ص ٤١٢)
- باب اختلاف العرب في الاسم المعروف الغالب إذا استفهمت عنه بـ «من» (الكتاب ج٢ ص٤١٣)
- باب من إذا أردت أن يُضاف لك من تسأل عنه (الكتاب ج٢ ص٤١٥)

وتناول النحاة من بعده ما ذكره في هذه الأبواب، إمّا في نفس السّياق وهو الحديث عن الوجوه في استعمال «أيّ» و «من» كما فعل المبرّد (المقتضب ج٢ ص ٣٠٢ – ٣١٠) وابن الحاجب وشارحه الاستراباذي (شرح الكافية ج٢ ص ٧١- ٨١) أو بإضافتها إلى مبحثي الحكاية بالقول والجمل المحكيّة للتّسمية ضمن باب الحكاية كما فعل ابن هشام (شرح جمل الزّجاجي ص ٣٨٧، وأوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك ج ٤ ص ٢٧٩) والسيوطي (همع الهوامع ج ٣ ص ٢٢٨-٢٣٤).



٢ , ٢- سياق الحكاية بـ «من» و «أيّ».

إنّ أهمّ ما يميّز الحكاية بـ«من» و«أيّ» هو خضوعها لضابطين سياقيين مقاليين لا يمكن أنْ يتخلّف واحد منهما.

- أولها أن تكون الحكاية استفهاما.
- وثانيها أن يكون ذلك الاستفهام استفهاماً من المخاطب عن مذكور في كلام سابق تلفّظ به المتكلّم، أي أن يكون جزء وحدة نصيّة حواريّة، تتكوّن منْ مخاطبتين، ثانيتها هي التي يُـحكى فيها اسم بـ «من» أو بـ (أيّ) و تمثيله في (١) و (٢).

١- سبق أن ذكرنا أنّ الأستاذ الشاوش أغفل في تعداده أنواع أنواع الحكاية، الحكاية بــ «من» و«أيّ». وذكر ثلاثة أنواع هي : حكاية الأصوات والحروف وحكاية الاسم العلم وحكاية الأقوال التامّة.

(١) أ- جاءني زائرٌ.
ب١- مَـنُو ؟
ب٢- أيٌّ يافَتَى؟
(٢) أ- مَرَرتُ بزيدٍ.
ب- مَنْ زيدٍ.

ف «ب١» و«ب٢» من الحوار (١) أسلوبان ممكنان في السؤال عن الاسم النّكرة الوارد في الكلام السّابق أي في «أ». و فيهما يحكي المتكلم -كما سنرى- بعض أحكام هذا الاسم المذكور، دون مادته المعجمية، وفي «ب» من (٢) تأدية للاسم العلم على هيئته التي جرى عليها في المخاطبة السابقة دونما تغيير. وإذا كان لنا أن نقارن هذا النوع من الحكاية بما قد يشبهه في اللّغات الأخرى، فإنّنا يمكن أن نقارنه بما يُسمّى في نحو اللّغتين الفرنسيّة والانجليزيّة بالاستفهام الصّدَى La question -écho. من قبيل ما في (٣) و(٤)

(3) a- Jœ saw Bill (Jœ a vu bill)[1]

b1- Who saw Bill ? (Qui a vu Bill ?)

b2- Jœ saw who ? (Jœ a vu qui ?)

(4) a – Jœ saw Bill

b- Jœ saw Bill ?.

- وهو نوع من الاستفهام ينصبّ على الكلام السّابق ويراد به، رفع ما في مجمله (٤) أو بعضه (٣) من اللّبس إمّا من حيث اللّفظ وإمّا من حيث المعنى. وأخصّ ما يميّز الاستفهام الصّدى أنّه لا يكون ابتداء، بل لابدّ أن يكون جوابًا في حوار.[٢]

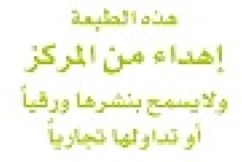
وأمّا الوجه في اعتبار الاستفهام بـ«من» و«أيّ» نوعًا من الحكاية، فهو أنّ الاستفهام بهما إعادة للأسماء وردّ لها بألفاظها، بحسب عبارة النّحاة (ابن هشام، شرح جمل الزّجاجي ص٣٩١) أو هي بحسب المصطلح اللّساني الغربيّ Une reprise .



١- اقتبسنا الأمثلة من : (Banfiled, 1995, p197)

2- تقول Banfiled :

«Les questions - échos se distinguent des autres questions, par leur contexte (plus restreint). On les trouve dans un dialogue, en réaction à un énoncé précédent sans lequel elles sont ininter- prétables » (1995, p197)



٢,٣,١- الحكـاية بـ «من».

يستفهم بـ «من» عن الاسم النّكرة المذكور العاقل، ويستفهم بها عن الاسم المعرفة المذكور علمًا غالبًا وغير علم. فتُحكى هذه الأشياء بعدها. ولكنّ حكايتها لا تجرى على صورة واحدة، فللنّكرة أحكام تخصّها وللمعرفة أحكام تتميّز بها. قال بن هشام في شرح جمل الزّجاجي: «اعلم أن الحكاية بـ «من» على ضربين: أحدهما ردّ الأسماء والأعلام بعدها بألفاظها في لغة بني تميم خاصّة[1] والآخر حكاية المنكرات بها بزيادة تلحق مَن» (ص٣٩١).

٢,٣,٢- أحكام النّكرة المحكيّة بـ «من»:

لا يحكى بعد «من»، الاسم النّكرة بتمام لفظه، وإنّما تحكى بها بعض أحكامه التي جعلها فيه المتكلّم الأوّل، وذلك في صورة زوائد تلحق بـ «من» وتتركّب إليها. فيُردّ بها إعراب الاسم المستفهم عنه وجنسه وعدده. قال الاستراباذي» إذا استفهمت بـ«من» عن مذكور منكور عاقل ووقفت على «من» جاز لك حكاية إعراب ذلك المذكور وحكاية تثنيته وجمعه وتأنيثه في لفظ «مَنْ» (شرح الكافية، ج٣ ص ٧١).

ولابدّ لحكاية الاسم المسؤول عنه بـ «من»، على هذا الوجه، من شروط ثلاثة هي:

١- شرط تخاطبيّ، وهو أن يكون الاسم قد ذُكر في المخاطبة السّابقة لأنّ «هذه العلامات لابدّ فيها من محكيّ مذكور قبل الحكاية تثبت فيه تلك العلامات لتُحْكى» (شرح الكافية، ج٣ ص٧٢).

٢- شرط دلاليّ، وهو أن يكون الاسم المذكور نكرةً أو هو - عند من خوطِبَ به - في حُكم النّكرة، وإن جاء لفظه معرفة من صنف المعارف المبهمة خاصّةً. وذلك أنّ الغالب في الاستفهام عن المعارف المذكورة في كلام سابق أن تُورد بتمام لفظها محكيّا كما في (٥) أو غير محكيّ كما في (٦). ولا يجوز أن تستفهم عن «خالدا» المذكور في (٨

١- في هذا الكلام غلط، إمّا سهو من المؤلّف وإمّا تغيير لحق الأصل، وإلاّ فإن النّحاة يجمعون على أنّ حكاية الأعلام بعد «من» هي لغة أهل الحجاز،وأمّا بنو تميم فلا يحكون الأعلام بعدها. قال سيبويه» واعلم أنّ أهل الحجاز يقولون إذا قال الرّجلُ رأيت زيدًا: من زيدًا؟ وإذا قال مررت بزيدٍ قالوا من زيدٍ ؟ وإذا قال: هذا عبدالله قالوا: مَنْ عبدُالله؟ وأمّا بنو تميم فيرفعون على كل حالٍ. وهو أقيس القولين» (الكتاب، ح٢ ص٤١٣).

أ) بـ «منا» لأنّ المتكلّم إذ يُخبر عنه «فإنّما يذكر رجلا تعرفه بعينه، أو رجلاً أنت عنده مِمّن يعرفه بعينهِ، فإنّما تَسأله على أنّك مِمّن يعرفه بعينه، إلاّ أنّك لا تدري الطويلُ هو أم القصيرُ أم ابن زيد أم ابن عمرو؟ فكرهوا أن يُجرى هذا مُجرى النّكرة إذا كانا مقترنين» (سيبويه، الكتاب ج٢ ص٤١٢).

(٥) – رأيت خالدًا.
– مَنْ خالدًا ؟
(٦) – رأيت خالدًا.
– مَنْ خالدٌ ؟

وعلى هذا فإنّ جواب الاستفهام عن النّكرة المذكورة في (٧) يكون بأن يبدل المجيب من الاسم النكرة اسمًا معرفةً.

(٧) أ – رأيت رجلاً.
ب– منـا ؟
أ– خالدًا / خالدٌ.



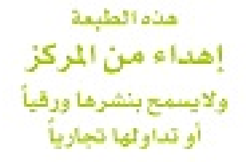
وأما جواب الاستفهام عن الاسم المعرفة المذكور في (٨) فيكون باتباع الاسم بالوصف ليزول ما اعترى الاسم من الشّيوع العارض ويثبت التّعريف الحاصل فيه من أوّل وهلة.

(٨) أ– رأيتُ خالدًا.
ب– من خالدًا ؟
أ– الطّـويلَ. (خالدًا الطويلَ)

٣– شرط صوتيّ، تعامليّ، وهو أن يقف المتكلّم على «من» فإن وصل امتنعت الحكاية بسبب من أنّ «مَنْ مبنيّة مستنكر عليها الإعراب، فلمّا قصدوا تبعيدها عن الإعراب أثبتوا حكاية الإعراب عليها في حالة لا يكون فيها على المفرد المذكّر في الأغلب، وهو أصل المثنّى والمجموع [والمؤنّث] إعرابٌ ولا تنوين. وهي حالة الوقف لأنّ الكلمة تتجرّد فيها عن الرّفع والجرّ والتنوين» (شرح الكافية، ج٣ ص٧٣).

٢,٣,٣– قواعد حكاية النكرة بعد «مَنْ»:

يُلَخِّصُ الجدول الآتي قواعد الاستفهام عن الاسم المذكور المنكور العاقل على سبيل



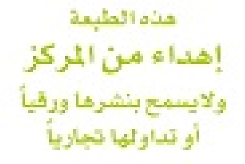
الحكاية. وهي حكاية لا يردّ فيها المُسْتَفهِم الكلمة المحكيّة كما سمعها، بل يعيد منها – في أوْفَى صورة –ثلاثة أشياء أساسيّة هي– هي علامة الإعراب[١] وعلامة العدد وعلامة الجنس[٢]. وأنت تجدها مجتمعة في الصيغة التي يستفهم بها عن المرفوع المثنى المؤنّث، أي «مَنْتَان»، حيث التاء علامة التأنيث والألف علامة الرفع والنون علامة تثنية الاسم.

العدد والجنس / الإعراب		المرفوع	المنصوب	المجرور
المفرد	المذكّر	– جاءني رجلٌ – منــو ؟	– رأيت رجلاً – مَنَا ؟	– مررت برجل – مَنـي ؟
	المؤنّث	– جَاءتني امرأة. – مَنَهْ ؟	– رأيت امرأة. – مَــنَهْ ؟	– مررت بامرأة – مَنَهْ ؟
المثنّى	المذكّر	– جاءني رجُلاَن – مَنَانْ ؟	– رأيتُ رجُليْن. – مَنَيْنْ ؟	– مررت برجُلين – مَنَيْنْ ؟
	المؤنّث	– جَاءتنِي امرأتان – مَنْتَانْ ؟	– رأَيْتُ امرأتين. – مَنْتَيْنْ ؟	–مَرَرْت بامرأتين – مَنْتَيْنْ ؟
الجمع	المذكّر	– جَاءنِي رجالٌ – مَنُونْ ؟	– رأيت رجالاً – مَنِينْ ؟	– مَرَرْت برجال – مَنِينْ ؟
	المؤنّث	– جاءتني نسَاء – مَنَاتْ ؟	– رأيت نسَاءً – مَنَاتْ ؟	– مررت بنساءٍ – مَنَاتْ ؟

١– اختلفوا في علامة الإعراب اللاّحقة بـ«من» هل هي حركة أم حرف؟ وقد لخّص السيوطي هذا الخلاف فقال: «وحاصل القولين أنّه اختلف: هل الحكاية وقعت بالحركات وتولّدت عنها الحروف، أو بالحروف ولزمت عنها الحركات؟ والأوّل قول السيرافي والثاني قول المبرّد والفارسي» (همع الهوامع ج٣ ص٢٢٩) وعلّق الاسترابادي على نفس الخلاف بقوله «وكلا القولين قريب» (شرح الكافية، ج٣ ص ٧٣).

٢– وممّا استدلّوابه على أنّ التّاء اللاّحقة بـ«من» ليست جزءها بل حكاية لتأنيث كلمة أخرى إسكان النّون في مَنْتان ومَنْتين. قال الاسترابادي«وإسكان النون في مَنْتان ومَنْتين، تنبيه على أنّ التاء ليست لتأنيث الكلمة اللاّحقة هي بها، بل هي لحكاية تأنيث كلمة أخرى فلم يلتزموا في ماقبلها الحركة التي تلزم تاء التأنيث.. » (شرح الكافية، ج٣ ص ٧٣–٧٤).





ولابدّ أن نلاحظ هنا أنّ هذه الزوائد اللاّحقة بـ «من» ليست على نفس الدرجة من الأهميّة، وأنّ علامة الإعراب أعلاها درجة، فيجوز للمتكلّم الحاكي أن يتحقّف من علامتَيْ الجنس والعدد ويقتصر على ردّ الإعراب[1] الذي جعله المتكلّم المحكيّ في الاسم المستفهم عنه. قال السيوطي «ويجوز أيضا، ترك المطابقة فتقول إذا قيل: قام رجل أو رجلان أو رجال: مَنُو، وفي نصب ذلك: مَنَا، وفي جرّه: مني. وكذلك في المؤنّث إفرادًا وتثنية وجمعًا، وهو لغة لقوم من العرب، وكأنّ هؤلاء أرادوا أن يحكوا إعراب الاسم فقط» (همع الهوامع، ج٣ ص٢٢٩).

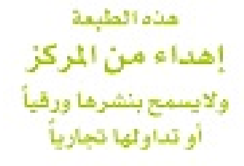
٢,٣,٤- لِمَ حُـذِفَ الاسم المسترشد عنه بـ«من»:

ذكرنا أن المتكلّم المستثبت بـ «من» عن نكرة مذكور لايَرُدُّ في حال الحكاية، لفظ هذا المذكور ويكتفي بحكاية صفته من الإعراب والجنس والعدد: وفي هذا عدول عن الأصل فيحتاج إلى تعليل. وقد ساق النّحاة - لتبرير حذف الاسم هاهنا- علّتين.



أولاهما ما يكون من التعارض بين ما يقتضيه تكرار النكرة من تحليته بالألف واللام أو إضماره ليكون ذلك قرينة على أن الثاني هو نفس الأوّل، وما تقتضيه الحكاية - على هذا الوجه - من تأدية لصورة اللّفظ الأولى، بلا أدنى تصرّف فيها، فكان في حذف نفس الاسم والإبقاء على صفتهِ حفظ للتوازن بين المقتضيين. قال الاستراباذي» ولو كرّرت أيضًا، النّكرات لم يجز حكايتها إلاّ بعد «من» لأنّ النّكرة المكرّرة إذا كرّرت فلابدّ في الثانية من لام العهد، ليعرف أنّ المذكورة ثانيا هي المذكورة أوّلا، تقول: من الرّجل ؟ لمن قال جاءني رجلٌ. ومع زيادة اللاّم عليها

١- بَلَى، قد يُعترض على هذا، بأنّ علامة الإعراب لاتظهر في «منهْ» المستفهم به عن المفرد المؤنّث في أحوال الرفع والنصب والجرّ. وكذا في «مَنَات» المستفهم به عن جمع المؤنث، ولكنّ غياب لفظ الإعراب هنا، راجع لأسباب صوتيّة. قال الرضيّ « ولم يكن إثبات حروف المدّ الدّالة على الإعراب في «منه» إذ هاء التأنيث لاتكون في الوقف إلاّ ساكنة. فاكتفوا بحكاية التأنيث وتركوا حكاية الإعراب ... وأجروا «منات» في ترك حكاية إعرابها، وإن كانت ممكنة بالاتيان بحروف المدّ مُجرى مسلمات وهندات في الوقف...» (شرح الكافية، ج٣ ص٧٣). فجاز أن يُحمل حكم الإعراب فيهما على حكم الاسم المقصور والاسم المنقوص، فيقدر في آخرهما.



لم تمكن الحكاية لأنّ الحكاية ذكر اللّفظ المذكور بعينه بلا زيادة ولا نقصان. فلمّا لم يمكن حكايتها، فإن لم تقصد الحكاية قلت: من الرّجل؟ أو من هو؟ أو من ذاك؟ وإن قصدتها وهو الكثير، حذفت النّكرة وأثبتّ العلامات في لفظ «من» (شرح الكافية ج٣ ص٧٢).

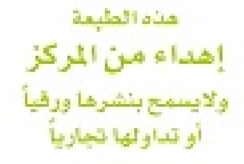
وثانيتهما، ما يكون مع كثرة الاستعمال من سهولة الحذف. فلمّا كثر في الكلام الاسترشاد عن النكرات أو ما هو – عند المخاطب – في حكم النكرات جاز فيها ما لم يجز في المعارف «لأنّ الاستفهام عن المعارف ليس في الكثرة مثل الاستفهام عن النّكرات، فلم يطلب التخفيف بحذف المسؤول عنه» (شرح الكافية، ج٣ ص٧٢).

وأصل المسألة أنّ الاستفهام، هاهنا، استفهام ماورالغوي، وهو مؤشّر على فشل عمل القول (أو عمل الإبلاغ) بالنظر إلى عجز المخاطب عن تحصيل مضمون الكلام كاملاً لأنّ كمّ الإخبار الذي جعله فيه المتكلّم أدنى ممّا تتحقّق به فائدة في المقام المعيّن. فيعدل المخاطب عن التفاعل الإيجابيّ كالذي يكون في (٩) إلى نوع من التفاعل السلبيّ يراجع فيه المتكلّم (الأوّل) ليلزمه بتدارك ما وقع فيه من الإخلال بمبدأ التعاون بين المتخاطبين، حين أخبر عن النكرة على غير الوجه الذي ترتضيه سنن الكلام وتقضي به أصول التخاطب[1]، فإذا ما أجيب إلى ما طلب كان لنا شيء من قبيل (١٠)

(٩) أ- جاءني رجلٌ.
ب- يسألك ماذا ؟
(١٠) أ- جاءني رجل.
ب- مَـنُو؟ (أيٌّ ياهذا ؟)
أ- عابرُ سبيل.
ب- يسألك ماذا ؟

١- استفدنا هذا التأويل من الفصل الذي عقده الأستاذ الشاوش لأصول التخاطب العامة (الشاوش ٢٠٠١، ص٩٢١-٩٤٦).





٢, ٤ – أحكام الاسم المعرفة المستفهم عنه بـ «من»:

يسترشد بـ «من» عن الاسم المعرفة المذكور مثلما يسترشد بها عن الاسم النّكرة المذكور، ولكنّ السؤال بها عن الأوّل لا يجري، من حيث جواز الحكاية ومن حيث الذّكر والحذف، مجراه مع الثاني. وذلك أنّ للمعارف بعد «من» أحكامًا تختلف عن أحكام النّكرة، وتختلف كذلك بحسب ما إذا كانت أعلامًا أو غير أعلام.

٢, ٤, ١ – العلم المسترشد عنه بـ «من»:

للعلم المستفهم عنه بـ«من» حكم ينفرد به دون النّكرات ودون سائر المعارف، وهو جواز حكايته من غير حذف. فيعيد المخاطب بعد «من» العلم – اسمًا أو لقبًا أو كنية على هيئته التي وقعت في كلام المتكلّم الأول من دون تغيير. وصورته هي التي تراها في (١١) و (١٢) و(١٣). حيث الاسم «زيد» ولفظ الإعراب المعاقب له في كلّ الجمل الاستفهاميّة حكاية لما تكلّم به المسؤول علَى حدّ ما تكلّم به «وإنما حكى مبادرة للمسؤول أو توكيدًا عليه أنّه ليس يسأله عن غير هذا الذي تكلّم به» (سيبويه، ج٢ ص٤١٣).

(١١) أ– جاءني زيدٌ.

ب– من زيـدٌ ؟

(١٢) أ– رأيت زيدًا.

ب– من زيدًا ؟

(١٣) أ– مررت بزيدٍ.

ب– من زيـدٍ ؟

وقد علّل الاستراباذي اختصاص الحكاية، على هذا الوجه، بالعلم دون سائر المعارف بما يكون في الثانية، دون الأوّل، من احتمال الاشتراك. فحيث لا يكون «زيد» –في الأصل[١]– إلاّ اسمًا لرجل بعينهِ يختصّ به من بين بني جنسه، ممّن يُحتمل أن يكونوا

١– عرّف ابن هشام العلم الشخصيّ بأنّه اسم يعيّن مسمّاه تعيينا مطلقا، فخرج بذكر التعيين النكرات وبذكر الإطلاق ماعدَا العلم من المعارف: فإنّ تعيينها لمسمّياتها تعيين مقيّد ألا ترى أنّ ذا الألف واللاّم مثلا إنّما تعيّن مسمّاه مادامت فيه (أل) فاذا فارقته فارقه التعيين، ونحو «هذا» إنّما يعيّن مسمّاه مادام حاضرا، وكذا الباقي» (أوضح المسالك إلى شرح ألفيه ابن مالك، ج٣ ص١٢٢–١٢٣)



مُحدّثًا عنهم، اختصاصًا وضعيًّا مطلقا غير مقيّد بالمقام المخصوص، يحيل ذو الألف واللاّم والضمير واسم الإشارة على أيّ فرد من أفراد الجنس المعنيّ إحالة مقيّدة بالسياق المخصوص وبما يوجد فيه من القرائن المقاليّة أو المقاميّة.

فإذا تلفّظ المتكلّم باسم علم يحتمل، عند المخاطب، أنْ يحيل على أكثر من مُسمّى واحد، صار الأمر إلى ما يشبه الاشتراك المميّز لبقيّة المعارف فجازت الحكاية في الاستفهام دفعًا لهذا الاشتراك. قال الرضيّ: «وإنّما خصّوا الحكاية بالعلم، دون غيره من المعارف، لأنّ وضع الأعلام على عدم الاشتراك، بخلاف سائر المعارف، فإنّ كُلَّ واحدٍ منها لأيِّ معيّن كان... والحكاية لرفع الاشتراك، فكانت بالأعلام أنسب» (شرح الكافية، ج٣ ص٧٧).

فاذا ما أُتبع الاسم بما يخصّصه من النعت والتوكيد والبدل وعطف البيان اندفعت شبهة الاشتراك وانتفى -في حال وجود داع آخر للاستفهام عن العلم المخصّص- موجب الحكاية. فيؤتى بالاسم العلم المسترشد عنه بعد «من» مرفوعًا في كلّ الأحوال.

٢,٤,٢- المعارف من غير الأعلام

أمّا المعارف من غير الأعلام، فقد ذكر الاستراباذي أنّ فيها ثلاثة أوجه:

أوّلها أن لا تُحكى سواء ذُكرت كما في (١٤) أو حذفت كما في (١٥).

(١٤) أ- رأيت أخا زيدٍ .

ب- من أخو زيد؟

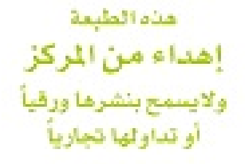
(١٥) أ- رأيت أخا زيدٍ.

ب- من ؟

وقد جعل صاحب شرح الكافية هذا الوجه أشهر الوجوه الثلاثة، في إشارة إلى أنّه الاستعمال المطّرد الغالب.

وثانيها، أن تعامل معاملة الأعلام فتُردّ بعد «من» بتمام لفظها، بلا تغيير.

وهذا الوجه يجوز في الضرورة وليس بقياس، قال الاستراباذي «وحكى المبّرد عن يونس، و لم يحكه سيبويه، أنها تُذكر بعد «من» محكيّة كالأعلام. إذا قال القائل: رأيت أخا زيدٍ قلنا: من أخا زيدٍ؟ وأجاز ذلك سيبويه، لا على وجه الاختيار، كما قيل دعني من تمرتان وليس بقرشيّا» (شرح الكافية ج ٣ ص ٧٦).



وثالثها، أن يعامل معاملة النّكرة فيحذف نفس الاسم المعرفة وتُحكى علاماته من الإعراب والجنس والعدد في لفظ «من» «وذلك لكون المعرفة المذكورة، عند السّامع مجهولة كالنّكرة» (شرح الكافية ج٣ ص٧٧) . ويبدو من خلال ما مثّل به سيبويه والرضيّ على هذا الوجه أنه خاصٌّ بالمبهمات من المعارف. فيسترشد عنها المخاطب في حال استعمالها على غير ما تقتضيه سنن الكلام، وهو توفّر المفسّر الذي يرفع عنها الإبهام. فإذا انعدم المفسّر أولم يهتد إليه المخاطب، صارت هذه المبهمات عنده في حكم النّكرة فاستفهم عنها بما يَستفهِم به عن النكرة وحكاها على نحو ما تُحكى النّكرات.

قال سيبويه «وقد سمعنا من العرب من يُقال له ذهبنا معهم فيقول مَعَ منين؟ وقد رأيته فيقول منا أو رأيْتَ مَنَا؟ وذلك أنّه سأله على أنّ الذين ذكر ليسوا عنده مـمَّن يعرفه بعينهِ، وأنّ الأمر ليس عَلَى ما وضعه [عليه] المحدّثُ، فهو ينبغي له أن يسأل في هذا الموضع كما سأل حين قال رأيت رجُلاً» (الكتاب ج ٢ ص ٤١٢).



٢, ٥- قواعد الحكاية بـ «أيّ»:

يستفهم «بأيّ» عن الاسم المذكور النكرة على حدّ ما يستفهم عنه بـ «من». فيحذف نفس الاسم ويُحكى إعرابه وعلامتا جنسه و عدده في هيئة زيادات تلحق بلفظ «أيّ». وهي زيادة تجد تفصيلها في الجدول أدناه. وقد أثبتنا فيه مختلف الوجوه في استعمال «أيّ» للاسترشاد عن النّكرة المذكور مرفوعًا ومنصوبًا ومجرورًا ومفردًا ومثنى وجمعًا ومذكّرا ومؤنّثا.

الإعراب / العدد والجنس		المرفوع	المنصوب	المجرور
المفرد	المذكّر	- جاءني رجلٌ - أيٌّ يافتى ؟	- رأيت رجلاً - أيًّا يافتَى ؟	- مررت برجل - أيٍّ يافتَى ؟
	المؤنّث	- جاءتني امرأة. - أيّـةٌ يافتَى ؟	- رأيت امرأة. - أيّـةً يافتَى ؟	- مررت بامرأة - أيّـةٍ يافتى ؟

المثنّى	المذكّر	– جاءني رجُلاَن – أَيَّانِ يافتَى ؟	– رأيتُ رجُليْن. – أَيَّـيْنِ يافتَى ؟	– مررت برجُلين – أَيَّـيْنِ يافتى ؟
	المؤنّث	– جَاءتنِي امرأتان – أَيَّتانِ يافتَى ؟	– رأَيْتُ امرأتين. – أَيَّتَيْنَ يافتَى ؟	–مَرَرْت بامرأتين – أَيَّتَيْنَ يافتَى ؟
الجمع	المذكّر	– جَاءنِي رجالٌ – أَيُّـونِ يافتَى ؟	– رأيت رجالاً – أَيِّـينَ يافتَى ؟	– مَرَرْت برجال – أَيِّـينَ يافتَى ؟
	المؤنّث	– جاءتني نسَاءً – أَيَّاتٌ يافتَى ؟	– رأيت نسَاءً – أَيَّاتٍ يافتَى ؟	– مررت بنساءٍ – أَيَّاتٍ يافتَى ؟

ولكنّ الحكاية بـ «أيّ» تختلف عن الحكاية بـ «من» من وجوه حصرها ابن هشام في أربعة، فقال في أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك. «إلاّ أنّ بينهما [يريد «أيا» و«من»] فرقًا من أربعة أوجه:

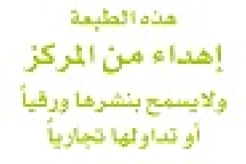
أحدهما أنّ أيًّا عامة في السؤال، فيسأل بها عن العاقل ... وعن غيره ... ومَنْ خاصّة بالعاقلِ. والثاني أنّ الحكاية في « أيّ» عامّة في الوقف والوصل. يقال جاءني رجلان فتقول: أيّانْ وأيّان يا هذا ؟ والحكاية في «من» خاصة بالوقف تقول منانْ بالوقف والإسكان وإن وصلت قلت: من يا هذا، وبَطُلَت الحكاية.

الثالث،أنّ « أيّا» يُحْكى فيها حركات الإعراب غير مشبعة فتقول أيٌّ وأيًّا وأيٍّ ويجب في «من» الإشباع فتقول: منو ومنا ومني.

الرّابع،أنّ ما قبل تاء التأنيث في أيّ واجب الفتح تقول: أيَّة وأيّتَان، ويجوز الفتح والإسكان في من تقول: مَنَهْ ومَنْت ومَنْتَان ومنَـتَان، والأرجح الفتح في المفرد والإسكان في التثنية». (أوضح المسالك ج٤ ص ٢٨١- ٢٨٥).

ويمكن أن نزيد على هذه الوجوه وجها خامسا يتمثّل في أنّ «أيّ» لا تُحكى بها إلاّ النّكرات خلافًا لـ «من» التي يُحكى بها الاسم النكرة العاقل والاسم المعرفة عَلَمًا وغير علم وفقا لما رأيناه أعلاه.

وتجرى الحكاية «بأيّ» في جواز الاقتصار على ردّ لفظ الإعراب دون لفظي الجنس



والعدد مجرى الحكاية بـ «من». ويكون ذلك في حال الوصل خاصّة. قال الاستراباذي «ولك في أيّ وجه آخر وصلاً، وهو الاقتصار على إعراب «أيّ» مفردة. فتقول أيٌّ وأيًّا في المفرد والمثنّى والمجموع مذكّرًا كان أو مؤنّثًا». (ش. الكافية ج٣ ص٧٥).

٢,٦- الغرض من الحكاية بـ «من» و«أيّ»:

لا ينفصل الغرض من الحكاية بـ «من» و «أيّ» عن السياق الذي تجرى فيه. وهو سياق (الاسترشاد) عن الاسم المذكور في الكلام السابق، ولا عن طبيعة هذا الاستفهام من حيث هو استفهام وصفيّ (أو ما ورا لغوي) يراد منه إصلاح ما قد وقع فيه المتكلّم الأوّل من إخلال بأصول التّخاطب حين بنى كلامه على قدر من الإخبار أدنى مما يتطلّبه نجاح عمل الإبلاغ وتحصل منه الفائدة. وأصل المسألة أنّ المتكلّم الأوّل قد ألبس على مخاطبه، من حيث يقصد أو لا يقصد، فألجأه إلى الاستفهام على هذا الوجه المخصوص من باب الاستثبات عن الاسم المذكور ودفع الالتباس.

ومن هذه الجهة دخلت الحكاية الكلام. قال أبو البركات الأنباري «فإن قال قائل لِمَ دخلت الحكاية الكلام، قيل لأنها تزيل الالتباس و تزيل التوسّع في الكلام» (أسرار العربية ص ٣٩٠).

ولئن كان الإلباس يندفع -مبدئيّا- بالحكاية كما في (١٦) وبغيرها كما في (١٧) فإنّ الاستفهام مع الحكاية يبدو أوفى بالغرض منه دون حكاية. وذلك أنّ المسؤول في (١٧) يمكن أن يذهب به ظنّه إلى أنّك ربّما كنت تسأله عن غير الذي ذكره. فإن حكيت لم يبق مجال لمثل هذا الظنّ، وتعيّن أنّك تسأله عن نفس هذا الذي تلفّظ به هو أوّلا وحكيته أنت ثانيا، وبه يتّضح أنّ القصد من الحكاية «إنّما هو المحافظة على الاسم «على حدّ عبارة السّيوطي (همع الهوامع ج٣ ص٢٣١) وأنّ «غرضهم من الحكاية أن يتيقّن المخاطب أن المسؤول عنه هو ما ذكر بعينه لا غيره حتى يكون نصّا» (الاستراباذي، شرح الكافية ٣ ص ٧٢).

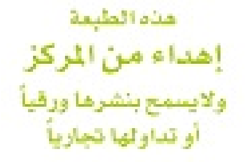
(١٦) أ- رأيت خالـــدًا.

ب- من خالـــدًا ؟

(١٧) أ- رأيت خالـــدًا

ب- من خالـــدٌ؟





وممّا يدلّك على أنّ الحكاية قد دخلت الكلام هاهنا للغرض المذكور أنّ المستفهم متى عطف كلامه على كلام المخاطب كما في (١٨)، لم يجز له أن يحكي الاسم المطلوب إثباته، بل يلزمه أن يأتي به على صورته التي يقتضيها موضعه من الإعراب في جملة الاستفهام ولا يلتفت إلى ما وضع عليه كلامه. «لأنّ العطف لا يكون مبتدأ» (المبرّد، المقتضب ج ٢ ص ٣٠٩) ولأنّ «العطف على كلام المخاطب مؤذن بأنّ السؤال إنما هو عمّن ذكره دون غيره» (شرح الكافية ج ٣ ص ٧٨).

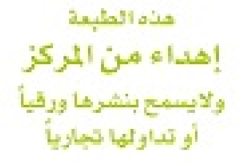
(١٨) -رأيت خالـــدا.

-و من خالـــد؟

٢ , ٧- اثنينيّة القول في الحكاية بـ «من» و «أيّ»:

قد سبق أن استدللنا على أن ما يميّز الحكاية، من الكلام الذي ليس بحكاية هو انبناؤها على اثنينيّة القول La double énonciation . وهي اثنينيّة مظهرة يسمها اللّفظ فتتجسّم في المستويات الأربعة التي حلّلناها في الفصل السّابق (أي المستوى التركيبي والدلالي والتداولي والعلاميّ) . ويفضي تدبّر الظاهرة التي نحن بصددها إلى تمييز مستويين تظهر فيهما هذه الاثنينية، وهما المستوى التركيبي والمستوى العلاميّ.

أمّا المستوى الأوّل فقد فصّل النّحاة فيه القول، فذكروا أنّ للمُسْتَرْشَد عنه بـ «من» و«أيّ» حكما في الإعراب يميّزه من سائر الأسماء. إذ يقوم – إن استقامت العبارة على ضرب من اثنينيّة الإعراب، صورته أنّ هذا الاسم يحمل إذا كان علما معادًا لفظ إعراب يلحق بـ «من» و«أيّ». إلاّ أنّ هذه العلامات لمّا كانت ردّا لما في كلام المتكلّم الأوّل، تعيّن كونها إعراب الأصل المحكيّ وأثرا من عمل هذا المتكلّم الأوّل في لفظ مقولِه قد حكاه المخاطب (أو المتكلّم الثاني) على حدّ ما يحكى بفعل القول كلاما سمعه محافظًا على هيئته الإعرابيّة وغير الإعرابية التي وقعت في كلام المحكيّ عنه من دون تغيير فيها. فلم يبق إلاّ أن يُعْرَبَ الاسم الواقع في جملة الاستفهام – بعد «من» و«أيّ» إعرابا محليّا، يُنْظَرُ فيه إلى موضعه لا إلى نفس لفظه. قال الاسترباذي «ثم نقول: إذا حكى ما بعد من، فمن مرفوع الموضع بالابتداء ، فإن كان ما بعده مرفوعًا، فهو على الحكاية لا على أنّه خبره. بل الرّفع الذي يكون لأجل الخبريّة مقدّر فيه وإن كان مجرورًا أو منصوبًا فهو مرفوع الموضع على الخبرية، فالكلّ معرب مرفوع الموضع تعذّر إعرابه لاشتغال محلّ



الإعراب بحركة مجلوبة للحكاية» (شرح الكافية،ج٣ ص٧٩) فلدينا ههنا إعرابان: لفظيّ هو صدًى لعمل المتكلّم الأوّل المحكيّ، وليس للحاكي فيه سوى فضل الردّ؛ ومحلّي هو من عمل المتكلّم الثاني الخاصّ.

وأمّا المستوى الثاني، العلاميّ، فلم يذكر النّحاة من أمره شيئا ذا بال، وصُورَتُه أنك متى تعمّدت قراءة جملة الاستفهام في (١٩) و (٢٠) و (٢١) «قراءة معبّرة» وجدت نفسك تَنساق إلى أداء صوتيّ مميّز تُنبّر فيه الجزء المحكيّ تنبيرًا تفارقيًّا. un accent contrastif ليميّز مما يكون عندما يستفهم المخاطب دون حكاية، لأنّ المخاطب إذا أعاد الاسم العلم بعد «من» مرفوعًا (٢٢) لم يتلفّظ بالضمّ والتنوين الذي في آخره للوقف، وذلك خلافا لما يكون في (١٩) فإنّ الحكاية تستوجب فيه، مثلما تستوجب في (٢٠) و (٢١) إشباع التنوين. ومنه يتولّد النّبر الخاصّ.

(١٩) أ- رأيت زيــدًا.

ب- من زيـــدًا ؟

(٢٠) أ- رأيت رجـالاً.

ب- رأيت مَـنـين ؟

(٢١) أ- جاءني رجالٌ.

ب- أيُّون، ياهذا ؟

(٢٢) أ - رأيت زيـدًا.

ب - من زيد ؟

٣- المبحث الثالث: الجمل المحكيّة للتّسمية

٣-١ تمهيـد:

للاسم العلم أحكام تميزّه من غيره من الأسماء، سواء اعتبرت خصائصه الصياغيّة اللفظيّة أو اعتبرت خصائصه المعنويّة. وقد عُقِدت لهذه الأحكام الأبواب في كتب النّحو العربيّ، واهتمّ المعاصرون بما جاء في هذه الأبواب، إمّا بالشّرح والتبسيط كما فعل عباس حسن في النّحو الوافي (ج١ ص ٢٨٦- ٣٢٠) أو بتأوُّل مسائلها من زوايا نظر مختلفة، كالبحث في منزلة الاسم العلم من الظواهر المحقّقة لانسجام النصّ (الشاوش، ٢٠٠١، ص ١٠٤٢)، أو البحث في صورة إحالته على المسمّى به، ضمن



منظور يستهدف التّحقيق في سماته الدلاليّة والإحاليّة النوعيّة، التي يقابل بها سائر الأسماء في اللغة (عاشور: ١٩٩٩، ص ٦٨٥-٦٩٠). غير أنّنا لم نجدهم يخوضون في قضيّة الأعلام المحكيّة من قبيل: «تأبط شرّا» و «ذرّى حبّا» و «سُرَّ من رأى»، بأكثر من إشارتهم إلى تميّز لفظها تميّزا يستتبع امتناع تصريفها على نحو ما تتصرّف سائر الأسماء. وأمّا ما يكون وراء هذه الأحكام من العلل وما يترتّب عليها من المسائل، ممّا يُمكن أن يكون لَهُ اتّصال «بقضيّة الدّلالة وإفادة المعنى» في الاسم العلم فلم نَرَ من اهتمّ بها، نستثني من ذلك ما ذكره الأستاذ الشاوش، عند حديثه عن الصّنف الثاني من أصناف الحكاية في تعداده (انظر الباب الأول- الفصل الرابع)، وهو حكاية الاسم العلم. فقال «و يتميّز هذا الضرب من الحكاية بأمرين:

- قيامه على عبارة توافق كلامًا عمل بعضه في بعض أي جملة تامة مستقلّة.

- تأدية هذا الكلام كما هو دون إعمال العامل فيه، لكونه «كلاما قد عمل بعضه في بعض». وهذه التأدية ضرب من الحكاية لا يقوم على نقل كلام قاله قائل قصد روايته والإخبار عنه بل يقوم على استعماله اسما علمًا على شخص من باب الوضع من الدّرجة الثّانية وحقّهُ التأدية شأنه شأن القول المحكيّ» (الشاوش ٢٠٠١، ص٦٢٤) ولنا على ما قاله ملاحظتان:



الأولى، هي أن حصر الأعلام المحكيّة في ما كان جملة تامة مستقلّة لاَ يكون - إذا ما ذكرنا ما جعله النّحاة ضمن الأعلام المحكيّة- إلاّ بوجه من التّأويل، يُرَدُّ فيه تركيب الأعلام التي مثّلوا بها في هذا الباب وليس ظاهر لفظه جملة ، إلى بنية الجملة. وهذا التأويل لَهُ تأثير في النّقاش حول قضيّة المعنى في الأعلام، فإذا كان «الغالب أن الاسم العلم يحيل على خارج ولا يدلّ على معنى» وأنّه لا مناسبة بين معناه قبل نقله إلى العلميّة والـمُسَمّى به بعد النقل، فإنّ الأعلام المحكيّة بالذّات ربّما كانت أدْعى من غيرها إلى تنسيب هذا الرأي.

والثانية تخص وجهَ العلاقة بين الجملة المحكيّة للتّسمية والجملة المحكيّة بفعل القول، فقد جمع الشاوش بينهما بما يكون في كليهما من وجوب التأدية. وفرّق بينهما بما يكون في الأولى من القصد إلَى إفراد المسمّى بعلامة تميّزه من سائر أمّته ولا يشاركه فيها غيره، وما يكون في الثّانية من القصد إلى الإخبار عن حدث قول على سبيل ردّ اللّفظ الذي جرى فيه وروايته. وقد بدا لَنَا أنّ هذه المقابلة، التي تصحّ من الوجهة الآنية

synchronique يمكن أنْ تتّخذ، ضمن منظور زمانيّ diachronique، مظهرًا مختلفًا، يؤدّي إلى التقريب بين طرفيها بأكثر من وجوب التّأدية، و يفسّر- إلى حدّ- جمع النّحاة لهما تحت اسم واحد، هو الحكاية.

وسينصبّ عملنا في الفقرات الآتية على:

أ- تنزيل الجملة المحكيّة للتّسمية منزلتها من أقسام الاسم العلم المختلفة.

ب- الاستدلال علَى كون تلك الجملة مؤوّلة بقول محذوف.

٣-٢ تنزيل المركبات المحكيّة للتّسمية في أقسام العلم:

أ- ينقسم العلم باعتبار تعيّن مُسَمّاه أو عدم تعيّنه إلى جنسيّ وشخصيّ. أمّا الجنسيّ فهو ما وُضِعَ «للحقائق الذهنيّة المتعقّلة» (الاستراباذي، ش، الكافية ج ٣ ص ٢٤٦)، فدلّ على قسم من الموجودات دون أن يختصّ به واحد منها. وأمّا الشخصيّ فهو كل اسم عُلّق على مُسَمّى فردٍ فتعيّن به تعيّنا مطلقا ولم يشاركه فيه، عند الوضع، غيره. وتنتمي الجمل المحكيّة للتّسمية وكذلك ما حُمِل عليها من التّراكيب، إلى القسم الثاني.



ب- ينقسم العلم باعتبار لفظِهِ إلى مفرد ومركّب، ومن البديهيّ أن الأعلام المحكيّة مركّبة. ولكن، هاهنا أدنى إشكال أشرنا إليه قبل قليل، فقد وجدنا النّحاة يدرجون ضمن ما يُحكى من الـمُسَمّى به أشياءَ ظاهرُ لفظها ليس بجملة قال السيوطي: «يُحكى المسمّى به من متضمّن إسناد كبرق نحره، وتأبّط شرّا، و«قام» ناويا فيه الضّمير أو عمل رفعا أو نصبا أو جّرا، كقام أبوه، وضارب زيدًا وغلام زيد (...) أو إتباع كأن يُسَمّى بصفة وموصوف كرجل عاقل، أو بمعطوف ومعطوف عليه، كزيد وعمرو، أو نسق بحرف دون متبوع كأن تُسّمى وزيدٌ أو وزيْدٍ، فيُحْكَى كما تُحكَى الجـُملَة.

أو مركّب حرف واسم كـ يازيد، وبزيد، وحيثما، وكذلك وكأيّن، وهذا وهؤلاء. أو مركّب حرف وفعل كـ «هلمّا» إذا لم يُضْمر فيه ويضربون، وضربوا في لغة، أكلوني البراغيث أو مركّب حرفين كأنّما وليتمَا (...) ولا يضاف شيء من هذه الأنواع المسمّى بها ويُحكى ولا يصغر لأنّها إمّا جملة وإمّا شبه جملة، وكذا لا يثنّى و لا يُجْمع» (همع الهوامع،ج ٣ص ٢٣٢).

ج- ينقسم الاسم العلم باعتبار أصله إلى مرتجل و منقول. أمّا المرتجل فهو الذي استعمل من أول أمره علمًا. وأمّا المنقول فهو الذي استعمل قبل العَلميّة في غيرها. ثم

نُقِل إليها إمّا من الاسم أو من الفعل أو من الجملة. وقد رأينا أن العلم المحكيّ جملة أو شيء لَهُ قيمة الجملة، فهو منقول.

د- ينقسم العلم باعتبار دلالته على معنى زائدٍ على العلميّة أو عدم دلالته عليه إلى اسم ولقب وكنية.

أمّا الاسم «فهو الذي لا يُقصد به مدح ولا ذمّ كزيد وعمرو» وأمّا اللقب «فهو ما يقصد به أحدهما كبطة وقُفّة وعائذ الكلب في الذم وكالمصطفى والـمُرتضى ومظفر الدين وفخر الدين في المدح» و أمّا الكنية « فهي الأب أو الأم أو الابن أو البنت مضافات نحو أبو عمرو وأم كلثوم وابن آوى وبنت وردان. والفرق بينهما وبين اللقب معنى أن اللّقب يمدح الملقب به أو يُذَمُّ بمعنى ذلك اللّفظ، بخلاف الكنية، فإنه لا يعظم المكنّى بمعناها، بل بعدم التّصريح بالاسم فإن بعض النفوس تأنف من أنْ تخاطب بأسمائها» (الاستراباذي ، ش. الكافية ج ٣ ص ٢٦٤- ٢٦٥)

ولما كانت الجُمل المحكيّة للتسْميّة تتضمّن معنًى يتحقّق به مدحٌ أو ذمّ، فهي أليق بقسم اللقب منها بالقسمين الآخرين.



فيكون حاصل تنزيلنا الجمل المحكية للتّسمية في أقسام العلم: أنّها عَلَمٌ شخصيّ مركّب منقول لَقَبٌ.

٣,٣. الجملة المحكيّة للتسمية والجملة المحكيّة بالقول:

قال المبرّد في «باب ما يُحكى من الأسماء وما يُعرب» فمن الحكاية أن تسمي رجلاً أو امرأة بشيء قد عمِلَ بعضه في بعض، نحو تسميتهم؛ تأبّط شرّا وذرّى حبّا وبرق نحره. فما كان من ذلك فإعرابه في كلّ موضع أن يسلم على هيئة واحدة، لأنّه قد عمل بعضه في بعض، فنقول رأيت تأبّط شرّا وجاءني تأبّط شرًّا، فمن ذلك قوله:

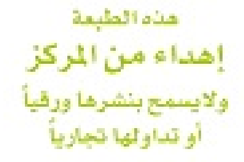
كَذَبْتُمْ وبيتِ اللهّ لا تَنْكِحُونَهَا   بَني شابَ قرناهَا تَصُرّ وتَحْلُبُ.

(...)

وقال الآخر:

وَجَدْنَا في كتاب بني تميم   أحقُّ الخيل بالرّكضِ الـمُعَارُ

فلم يجز في هذا إلاّ الحكاية، لأنّهُ لا يدخل عامل عَلَى عامل. (...)وعلى هذا ينشد



هذا البيت لذي الرُّمّة:

سَمِعْتُ النّاسُ ينتجعون غيثا   فقُلْت لصيدِحَ انتجعي بلالاَ.

التّأويل سمعت من يقول: الناسُ ينتجعون غيثا، فحَكَى ما قال ذاك، فقال سمعت هذا الكلام.

وعلى هذا تقول قرأت الحمد لله ربّ العالمين. لا يجوز إلاّ ذلك لأنّه حكى كيف قرأ «(المقتضب، ج٤، ص ٩-١١)

لقد تعمّدنا إيراد هذا الشّاهد، على طوله النّسبي، لنلفت الانتباه من خلاله، إلى أمور استوقفتنا.

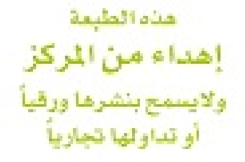
أوّلها أنّ فيه تنصيصًا صريحًا على كون العلم المحكيّ مركّبًا، قد عمل بعضه في بعض واستغنى، وهو أمر تزيدهُ الأمثلة التي ذكرها بيانًا.

وثانيها، وهو الأهمّ في تقديرنا، أنّ المبرّد قد جَمَعَ في هذا الكلام، بين أمثلة المحكيّ للتسمية وأمثلة المحكيّ بفعل القول، دون تمييز، فساوى بينها في الاستدلال واشتقّ أحكام الأولى من أحكام الثانية. ونحن نجد في هذا دليلاً عَلَى أنّ العلاقة بين الظاهرتين أقوى من مجرّد الشّبه اللّفظي العارض. بل إنّ هذا الشّبه أضعف في الحقيقة، من أن يكون قاسما مشتركًا يبرّر الجمع بين الظّاهرتين في باب واحدٍ. فإذا كانت الجملة المحكيّة للتسميّة تسلم هيئتها وتجب فيها التأدية، فإنّ الجملة المحكيّة بالقول، تجوز فيها وجوه من التغيير، قد ذكرناها في أوّل هذا الفصل. وقد يكون من المفيد أن نشير إِلَى أنّ المبرّد لم يكن أوّل من جمع بين أمثلة النّوعين من أنواع الحكاية، على هذه الصّورة، ولم يَكُنْ آخرهم. فمادّة الباب المذكور هي نفسها التي نجدها في كتاب سيبويه ضمن «باب الحكاية التي لا تُغَيّرُ فيها الأسماء عن حالها في الكلام» (ج٣-ص ٣٢٦). وقد درج النّحاة بعد هذين النّحويين على فعل نفس الشيء.

- وثالثها، أنّ المبرّد حين قاس الـجُمَلَ الـمُسَمَّى بها لم يقسها على أمثلة المحكيّ بالقول مطلقًا. بل قاسَهَا على صنف مخصوص مِنْهَا هو الكلام المحكيّ بفعل القول المحذوف. ولا تلتفتن إلى الأمثلة التي استعمل فيها «قرأ»، فإنّ المؤلّف بصريّ، والبصريّون يقدّرون قولاً محذوفًا بعد كلّ فعل فيه معنَى القول وحُكِيَ بعده كلام بلفظِهِ.

وقد بدا لنا أنّ هذا القياس يُمكن أن يكون مدخلاً لإعادة تأويل العلاقة بين الظاهرتين، تأويلا نعتبر فيه أنّ الـجُمل الـمُسمّى بها جمل محكيّة في الأصل بقول





محذوف، وإنْ عَلَى صورة تختلف من حيث الحاجة إلى تقدير ذلك المحذوف، عن الحكاية المراد بها نقل الكلام وروايته.

٣,٤. في الاستدلال على كون الجُمل المُسمّى بها جُمَلا محكيّة بالقول في الأصل.

يُسَاعِدُ عَلَى هذا التأويل نوعان من الحجج: الأوّل مستمدّ من كتب النّحو والثاني مأخوذ عن المعاجم وكتب الأخبار.

٣,٤,١. الحجّة النّحويّة.

استفدنا الحجّة النحويّة ممّا ذكره ابن جنّي وابن الأنباري في سياق بحثهما في مسألتين ليس لهما اتّصال -في الظّاهر- بموضوع الاسم العلم.

تهمّ الأولى قضيّة حذف الموصوف وإقامة الصّفة مقامه. فقد اصطدم صاحب الخصائص في سياق استدلاله عَلَى ضعف هذا الحذف متى كانت الصّفة جملة بهذا البيت:

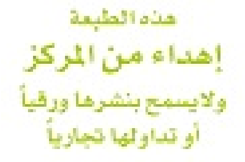
والله مَا زيدٌ بِـنَامَ صَاحِبُه ولامخالطُ اللَيّانِ جَانِبُه[1]



وفيه يُشعر دخول الجارّ على الجملتين؛ «نام صاحبه» و«مخالط اللّيّان جانبه» بحذف الموصوف خلافًا لما أراد تقريره. فوجد ابن جنيّ في ما رُويَ من أنّ الجملة الأولى اسمٌ علمٌ حجة تلافى بها شطر الإشكال. وبقي الشطر الآخر، متمثّلا في الحاجة إلَى تبيّن الوجه في عطف الجملة الثانية، التي ليست بعلمٍ، على الأولى. فقال «فإن قلت، فقوله: ولا مخالط اللّيّان جانبه ليس علمًا وإنّما هو صفةٌ، وهو معطوف عَلَى نام صاحبه، فيجب أن يكون قوله: نَامَ صاحبه صفةً أيضًا، قيل: قد يكون في الـجُمل إذا سُمّيَ بها معاني الأفعال فيها. ألا ترى أنّ «شاب قرناها تصرّ وتحلُب» هو اسم علم وفيه مع ذلك معنى الذّمّ. وإذا كان كذلك جاز أن يكون قوله: ولاَ مخالط اللّيّان جانبه معطوفًا علَى ما في قوله: ما زيد بنام صاحبه من معنى الفعل» (الخصائص.ج٢،ص٣٦٧)

يعنينا من هذا الشاهد ما فيه من التصريح بأنّ الجُملة المنقولة إلى العلميّة، لا يُنسى منها تركّبها نسيانًا تامًّا ويبقى فيها، مع النّقل، شيء من معناها الكلاميّ مدحًا وذمًّا. وهو المعنى الذّي تكون به كلامًا يُحْكى بعد القول. حتّى إنّك قد تعطف عليها الجملة

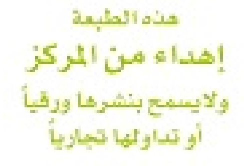
١- وفي البيت رواية أخرى:والله ما ليلي بنام صاحبه.وهي الرواية التي وردت في أسرارالعربيّة.



العاديّة، مراعيا في هذا العطف معناها الأصليّ، فإذا هي في منزلة بين المنزلتين. فحكمها باعتبار ما تحيل عليه هو حكم الاسم المفرد، ولذلك فلا بأس من دخول حرف الجرّ عليها، كما دخل على مثيلاتها في مثل قولك «مررت بتأبّط شرًّا» و«نَاديتُ على جادَ الحقُّ» «ورأيتُ لاَ بواكي له» وأمّا حكمها، باعتبار ما تتركب إليه في الكلام، فهو حكم الجملة. ومن شأن الـجُمل ألاّ يدخل عليها الجارّ، فإذا دخل على لفظها تعيّن تقدير محذوف. وهذا المحذوف هو موضوع المسألة الثانية التي أثارها ابن الأنباري.

سياق هذه المسألة الثانية هو الاستدلال على فعليّة بئس ونعم بدحض حجج الكوفيين على اسميّتهما. وأوّل هذه الحجج وأقواها هو دخول حرف الجرّ عليهما في مثل قول العرب: نِعْمَ السيْر على بئس العير» و «ما هي بنعم المولودة»، فقال صاحب أسرار العربيّة «وأمّا ما استدلّ به الكوفيّون ففاسدٌ، أمّا قولهم أنهما اسمان لدخول حرف الجرّ عليهما، قلنا هذا فاسدٌ لأنّ الحرف إنّما دخل عليهما على تقدير الحكاية فلا يدلّ علَى أنهما اسمان لأنّ حرف الجرّ قد دخل على تقدير الحكاية على ما هو فعل في الحقيقة كقوله:

والله ما لَيْلي بنامَ صاحبه (...) ولولاَ تقدير الحكاية لم يحسن دخول حرف الجرّ على نعم وَ بئس ونام، والتّقدير في قوله: ألست بنعم الجار يُؤْلف بيته، ألست بجار مقول فيه نعم الجار. وكذلك التقدير في قول العرب: ما هي نعم المولودة، والله ما هي بمولودة مقول فيها نعم المولودة (...) وكذلك التقدير في قول الشّاعر: ما ليلى بنام صاحبه، والله ما ليلي بليل مقول فيه نام صاحبه، إلا أنهم حذفوا الموصوف وأقاموا الصفة مقامه كقوله سبحانه وتعالى: أن اعمل سابغات أيْ دروعًا سابغات فصار التّقدير فيها: ألست بمقول فيه نعم الجار، وما هي بمقول فيها نعم المولودة، ونِعْمَ السير على المقول فيه بئس العير ، وما ليلي بمقول فيه نام صاحبه .ثم حذفوا الصّفة التي هي مقول، وأوقعوا المحكي بها موقعها، وحذف القول في كتاب الله تعالى وكلام العرب وأشعارهم أكثر من أن يحصى.» (أسرار العربيّة ص ٩٨-١٠٠) و تكمن أهميّة هذا الكلام، بالنسبة إلى مسألتنا في تنصيصه صراحة على أنّ الجملة: «نام صاحبه»، المحكيّة للتسميّة ينبغي أن تعالج بمثل ما تعالج به سائر الجمل المضمومة إليها في هذا الاستدلال، فيُقَدّرُ قبلها قول محذوف، على اعتبار أنّها كلام، يتحقّق في البنية: فعل قول + مقول، وقد وقع هذا الكلام صفة لموصوف قبل أن يحذف الموصوف وفعل القول على الصورة التي توضحها في الرّسم الآتي مقارنةُ الجملة المسمّى بِهَا بالجملة «العادية».



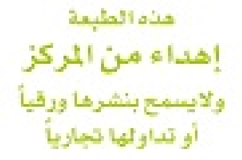
الجملة العادية	الجملة المسمّى بها
١- الأصل: - ما هي بمولودة مقول فيها نِعْمَ المولودة!	١- الأصل: - ما لَيْلي بليل مقول فيه نَامَ صاحبُه!
٢- حذف الموصوف: - ما هي بمقول فيها: نِعْمَ المولودة!	٢- حذف الموصوف: - ما ليلي بمقول فيه نام صاحبه!
٣- حذف القول: - ما هي بنعم المولودة!	٣- حذف القول: - ما ليلي بنام صاحبه!

فإذا قسنا على هذا سائر الجُمل المسمّى بها الأفراد، من قبيل تأبّط شرّا، وذرّى حبا وبرَق نحرُه، وسُرّ من رأى، أمكننا أنْ نُرْجعها إلى شكل الحكاية الذي بنينا عليه كلامنا في هذا البحث، فنعتبرها صنفا خاصّا من الجمل المحكيّة بقول محذوف. ومأتى الخصوصيّة فيها أنّها لـمّا كانت قد نُقلت من الاستعمال في إنشاء المعاني الكلاميّة إلى الاستعمال علَمًا على فردٍ بعينه تُميِّزه من سائر أمّتهِ، تُنوسِي أصلها وصارت أقرب على الصيغة الجامدة. ولكنّها بقي، فيها، مع ذلك شيء من معناها الأصليّ، فإذا وقعت في مثل السّياق الذي وقعت فيه في شواهد ابن جنّي عادت إلى أصلها.

على أنّ هذا التّأويل يحتاج إلى شيء من التّنسيب،لأنّ بعض هذه الجُمل قد يصيبه مع تناسي أصله تغيّرات صوتيّة ينتقض بها أصل التّركيب فيستحيل من التّركيب الإسنادي إلى التركيب المزجيّ، ومن الأمثلة على ذلك، صيرورة «سُرّ من رأى» إلى سَامرّى، جاء في لسان العرب «وحُكيَ عن أبي زكريا التبريزي أنّه قال: ثَقُلَ عَلَى الناس سُرّ من رأى، فغيّروه إلى عكسه. فقالوا: سَامرّى، قال ابن بري: يريد أنهم حذفوا الهمزة من «ساء» ومن «رأى» . فصار : سا مَنْ رَى، ثم أُدغمت النون في الراء فصار سَامَرّى» (مادّة: رأي)

٣ , ٤ , ٢. الحجّة غير النّحويّة.

نستمد الحجّة غير النحويّة، علَى ما ذهبنا إليه أعلاه، من خبر طريف تجده في المعاجم، كما تجده في كتب الأدب، وهو خبر يدلّنا على الظروف التي نُقلت فيها الجملة: «تأبّط شرّا» إلى العلمية. إذ موضوعه ذكر السبب الذي من أجله لُقّب رجل اسمه ثابت بن

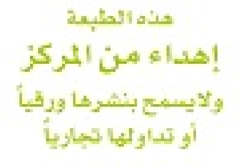


جابر الفهمي، بـ بتأبط شرّا، فقد جاء في كتاب الأغاني: «وتأبّط شرّا لقب لُقّب به (...) وقيل... قالت له أمّه كل أخوتك يأتيني بشيء إذا راح غيرك. فقال لها سآتيك الليلة بشيء. ومضى فصاد أفاعي كثيرة من أكبر ما قدر عليه. فلمّا راح أتى بهنّ في جراب متأبّطا له، فألقاه بين أيديها، ففتحته، فتساعين في بيتها فوثبت وخرجت، فقال لها نساء الحيّ: ماذا أتاك به ثابت، فقالت أتاني بأفاع في جراب، قُلْنَ وكيف حملها، قالت تأبّطها، قلن : لقد تأبّط شرّا، فلزمه تأبط شرا» (الأغاني ج ١٠ ص ١٣٩)

وسواء صحّ هذا الخبر أم لم يصحّ، فإن المهمّ بالنسبة إلينا هو دلالته علَى تمثّل المتكلّمين لآلية التّسمية بالجمل، بما يستفاد منه أن الأعلام الحاصلة من ذلك هي عبارة عن مخاطبة محكيّة تجمدت، وهذا مقصودنا من قولنا إنّ مقاربة الظاهرة من زاوية زمانيّة يسمح بتبيّن وجه صلتها بالكلام المحكيّ ويفسّر سبب جمع النّحاة بين أمثلة النوعين في استنباط أحكام الحكاية.

■ ■ ■



خاتمة الباب الرّابع:

سعينا في هذا الباب إلى الإجابة عن سؤال محدّد: لِمَ دخلت أفعال القول الكلام؟ وهو سؤال استعدنا به بعض القضايا التي كنّا قد أثرناها في مداخل هذا العمل،واستفدنا في الإجابة عنه من النتائج التي توصّلنا إليها في سياق تأويلنا لأحكام أفعال القول في العمل والإعراب. فجهدنا في أن نجمع الأدلة عَلَى ما قدّمنا به من أنّ وظيفة أفعال القول الأساسيّة هي التّمكين لحكاية الكلام والإخبار عنه، وعمدنا إلى تقليب استعمالات الشكل: فعل قول + كلام مقول، في التخاطب فجعلنا ذلك مدخلا للفصل في قضيّة العلاقة بين أفعال القول والأفعال الإنشائيّة.

وقد قادتنا المقارنة بينهما إلى نتيجة أساسيّة هي أنّ استعمال بعض أفعال القول الدالّة في المعجم على ما يوقعه المتكلّمون باللّغة من أعمالٍ، في إنشاء تلك الأعمال بالصيغة المخصوصة: أفْعَلُ، هو استعمال عارض، شأنه في ذلك شأن استعمال الجمل التي من قبيل «بعت» و«اشتريت» و«زوّجت» في إنشاء عقود البيع والشراء والزّواج. فالإنشاء مشتقّ في الحالتين من الأصل الخبري. وهو حاصل التفاعل في ذهن المخاطب بين معنى البنية النّحوية ومحدّداتها المقاميّة.

وكذلك، أدّانا البحث في الوجوه والفروق في استعمال فعل القول إلى تجاوز مفهوم الحكاية الضيّق المقيّد بشرط التلفّظ بالمحكيّ في زمان سابق على زمان الحكاية. فأبدلنا منه مفهومًا اعتبرنا بمقتضاه أنّ سمة الحكاية المميّزة تكمن في قيامها على اثنينيّة القول. وفرّعنا هذه الاثنينيّة إلى أربعة مستويات:

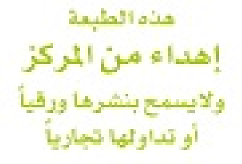
أ- تركيبيّ إعرابيّ بنيْناه على التقابل بين إعمال الفعل من ناحية، وتعليقه وإلغائه من ناحية ثانية.

ب- دلاليّ يهتمّ بقواعد الإحالة بالضّمائر والمشيرات الزمانيّة والمكانيّة وباحتساب الدلالات الزمانيّة الحاصلة بالصيغ الفعليّة، في كلّ من الجملة الحاكية والكلام المحكيّ.

ج- تداوليّ، مظهره أنّ المتكلّم يوقع بالجملة الحاكية عملاً لغويّا تعود عليه مسؤوليته، وينقل في الكلام المحكيّ عملاً آخر تعود المسؤوليّة فيه عَلَى المتكلّم المحكيّ عنه.

د- علاميّ، جمعنا فيه أهمّ الظواهر المرتبطة بالإنجاز الشفهيّ والمكتوب، التي يمكن أنْ تُسهِم في تمييز الكلام المحكيّ من الكلام الحاكي.



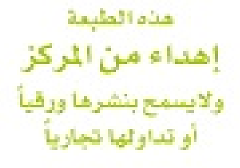


وقد عملنا في الفصل الثاني على تنزيل الظواهر التي تقع تحت مصطلح الحكاية في النحو العربيّ ضمن هذا المفهوم، فقسّمنا الفصل إلى ثلاثة مباحث خُصصت على التوالي، للحكاية بالقول، والحكاية بـ «من» و «أيّ» في الاستفهام، وحكاية الجمل للتّسمية. وقد قاد البحثَ فيها خيطٌ رابط هو محاولة الاستدلال في كل ظاهرة منها عَلَى اثنينيّة القول وضبط المظاهر المختلفة المخصّصة لها.

ومن المسائل التي عالجناها فيه، مسألة الفروق بين الحكاية باللّفظ والحكاية بالمعنى، وفي ضوئها أبدينا رأيا في مسألة خلافيّة تدور على ضبط قيمة «أنْ» الواقعة بعد ما فيه معنى القول، فملنا إلى ترجيح ما ذهب إليه الاستراباذي من اعتبارها زائدة أو كالزائدة، ومن منع تأويلها مع الكلام الذي بعدها بالمصدر.

■■■





الخاتمة العامة

سعينا في هذا البحث إلى دراسة خصائص الأفعال الدالّة على الأحداث الكلاميّة في اللّغة العربيّة. فاستقرأنا أهمّ المعاجم المختصّة والعامّة بحثا عن المداخل المنصوص فيها على القراءة القوليّة، وتتبّعنا من خلال النّصوص المختلفة الوجوه في استعمال الأفعال الملحقة بالقول إلحاقًا لا تسجّله المعاجم. فتوفّرت من ذلك مادّة البحث الأوّليّة.

وعمدنا إلى أمّهات كتب النّحو العربيّ فتعقّبنا فيها آراء النّحاة ممّا له اتصال بموضوع البحث، إمّا بصورة مباشرة، وفيه يندرج ما جعلوه للأبنية التي تجري فيها أفعال القول من أحكام إعرابيّة ودلاليّة و تخاطبيّة، أو بصفة غير مباشرة، وفيه يندرج ما وضعوه من معايير اعتمدوها في تصنيف عموم الأفعال تصنيفًا تركيبيّا دلاليّا، وما حدّثوا به عن خصائصها العامليّة في مبحث التّعليق والإلغاء خاصّة. فجمعنا هذه الآراء من الأبواب المختلفة، وضبطنا الإشكاليات النّاظمة لها.

ونظرنا في جانب من الدراسات اللسانيّة المعاصرة العربيّة والغربيّة ممّا أُفْرِدَ للموضوع كليّا أو جزئيّا أو صيغت فيه مناويل لسانيّة تسمح بمقاربة الموضوع، فتتبّعنا فيها طرائق أصحابها في تبويب المسائل والاستدلال على الأحكام، وجمعنا أهمّ ما توصّلوا إليه من نتائج.

ومن تفاعل هذه المستويات الثلاثة رشحت مسائل هذا البحث الجزئيّة وانتظمت أبوابه حول عدد من القضايا الأساسيّة، أهمّها:

- تعريف أفعال القول.
- وصف ما تتحقّق فيه من الأبنية الدلاليّة التركيبيّة.
- تأوّل أحكامها في العمل والإعراب، وحصر ما به تختلف عن أفعال تشاركها في تلك الأحكام.
- ضبط وظيفتها في الكلام وتبيّن الأصول التخاطبيّة الموجّهة لاستعمالها فيه.

وقد انطلقنا في تعريف أفعال القول من عدد من المقترحات صاغها باحثون غربيّون أساسا، في نطاق مناويل لسانيّة مختلفة، فاتّضح لنا من خلال مقارعة هذه المقترحات بقائمة الأفعال التي جمعناها أنّها لا تفي بالقصد إلى جعل التعريف جامعًا لكلّ أفراد الباب، وأنّها تحتاج - باعتراف أصحابها أحيانا - إلى مزيد إحكام. وقد اعتبرنا أنّ



القصور إنّما دخلها من جهة طبيعة المعايير المعتمدة في صياغتها لأنّ التعويل عَلَى المعايير الصوريّة يفضي، بالضرورة، إلى استبعاد أنماط من الأفعال التي فيها معنى القول. وقد أبدلنا من هذه التعريفات تعريفًا دلاليّا تخاطبيّا هو حاصل الجمع بين أمرين:

أوّلهما تمييز النّحاة العرب بين ما فيه لفظ القول ومعناه وما فيه معناه دون حروفه.

وثانيهما علاقة التفسير.

فعرّفنا فعل القول بأنّه كلّ فعل تضمّن لفظ القول أو أمكن تفسيره بما فيه لفظ القول.

وهو تعريف مكّننا من جمع أطراف الباب ومن إجراء أوّل تبويب فرعيّ داخله. انقسمت الأفعال، بمقتضاه، إلَى مجموعتين: تضمّ الأولى فعل القول الصّريح (قال) وما تصرّف منه، وتضمّ الثانية كلّ ما فيه معنى القول دون حروفه، وتربط المجموعتين علاقة التفسير. فإذا اتجهنا من المجموعة الأولى إلى الثانية كان التفسير تخصيصا لفعل القول الصّريح بأحد معانيه الاحتمالية، وإذا فعلنا العكس كان التفسير تأويلا لما فيه معنى القول بما فيه لفظه. و بيّنّا اعتمادا على شواهد الاستعمال، أنّ هاتين العلاقتين المتفرّعتين عن رابطة التفسير تجدان أصولهما في الممارسة اللغويّة العفويّة، قبل الصناعة النحويّة أو غيرها من الصناعات التي تتّخذ الكلام موضوعاَ لَهَا، ولذلك وسمنا التعّريف المقترح بأنّه تخاطبيّ يستند إلى قدرة المتكلّمين على إنشاء أقوال يصفون بها ظواهر في لغتهم.

وعلى أساس من هذا التبويب بحثنا في خصائص أفعال القول الدلاليّة والتركيبيّة فتبيّن أنّ سائر المعاني التي يدلّ عليها الفعل «قال» في المعجم ترجع إلى ثلاثة أساسيّة هي:

١- استعماله في معنى الاعتقاد.

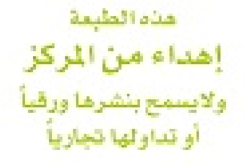
٢- واستعماله في معنى التلفّظ بالمقول.

٣- واستعماله في معنى الإبلاغ.

واستدللنا على أنّ الأوّل هو أصل هذه المعاني وأنّ الثاني فرعٌ عليه يتميّز منْه بالسّمة [+ لفظ] ،فأوّلنا خلاف النّحاة في شأن المنصوب بالقول: أهو مفعول به أم مفعول مطلق؟ تأويلا ثبّتنا به هذا الاختيار، ووصلنا به أفعال القول بأفعال الاعتقاد في المستوى الدلالي. وأمّا الاستعمال الثالث فقد ميّزناه بما يكون فيه من إرادة التوجّه بالقول، الذي هو لفظ إلى مخاطب مقصود. وهي سمة تنعكس في التّركيب، فيتعدّى الفعل بلام الإبلاغ إلَى مفعول ثانٍ يخصّص دور المقول لهُ المخاطب.

وبناءً على هذا اعتبرنا أنّ فعل القول الصّريح يتحقّق في بنيتين تركيبيّتين دلاليّتين هما:
أ- ف س٠ (قائل) س١ (مقول).
ب- ف س٠ (قائل) س١ (مقول) ح س٢ (مقول له).
تناسب الأولى مَعْنَيـيه الأوّلين ، وتناسب الثانية المعنى الثالث.
كما اعتبرنا أنّ الأبنية التركيبيّة الدلاليّة التي تجري فيها الأفْعال الملحقة بالقول تقبل جميعها التأويل بإحْدَى هاتين البنيتين، بحسب مناسبتها لمحمول القول أو لمحمول الإبلاغ.
ومن النتائج المترتّبة على هذا التّصنيف أنّ أفعال القول أشمل من أفعال الإبلاغ فلا تكون الثانية إلاّ صنفًا خاصّا من الأولى. فإذا كان كلّ إبلاغ تَوَسّلَ فيه الـمُبْلِغُ بالدليل اللغويّ قولاً فإنّ العكس لا يصحّ. وقد بيّنّا أنّ اختزال أفعال القول في أفعال الإبلاغ وتفريعها – بالنتيجة – على أفعال العطاء ،كما عند Tesnière و Kübler خاصة، يفضي إلى تعريفات لا تفي بالقصد إلى جمع أفراد الباب.
و اهتممنا في هذا البحث بأحكام أفعال القول في العمل والإعراب فاستوقفنا حديث النّحاة عنها في باب أفعال القلوب وحاولنا أن نستخلص منه دلالَته علَى تصنيفهم لها. وأهمّ النتائج في هذا المستوى أنّ تفريع أفعال القول على أفعال القلوب يُعَدّ أَوْفَى بالقصد إلى تبيّن خصائصها، من تفريعها على أفعال العطاء.
وقد عمدنا إلى طرد أحكام أفعال القلوب الإعرابيّة الثّلاثة في باب القول فزعمنا أنّ فعله يُعملُ ويُعَلّقُ ويُلغَى مثلها تماما ، وساعدت بعض الروائز كالتغيير إلى الاستفهام والنفي في الاستدلال على وجوب إلغائه متى توسّط الكلام أو تأخّر عنه. وحاولنا لهذا الاستعمال وجها من التأويل، فوجدنا في ما ذهب إليه الرضيّ من أنّ الفعل القلبيّ إذا ذُكر متأخّرا – أي مُلْغى– كان إظهارا للاعتقاد المُضمَر بدءا لا تحويرا له، مثالا قسنا عليه. فأوّلنا تأخير فعل القول تأويلا تخاطبيّا اعتبرنا فيه أنّه جزء من خطّة تخاطبيّة مركّبة صورتها أنّ المتكلّم يحذف فعل القول أوّلا تعويلا على قرائن المقام ،ثم يعرض له ما يجعل التصريح به أولى من حذفه فيأتي به متأخّرا ملغى.
ولئن سويّنا بين أفعال القول وأفعال القلوب في أحكام العمل فقد فرّقنا بينهما في تعليل تلك الأحكام. فبينّا تأسيسا على تحليلات النحاة العرب عامة وعلى ما فصّل فيه الاستراباذي خاصّة، أنّ التعليق في أفعال القلوب ظاهرة لفظيّة وأنّ الجمل بعدها





يضمحلّ معناها الكلاميّ فترجع إلى حكم المفرد وتُؤوّلُ به. وليس كذلك الجمل الواقعة بعد القول وما أُلحق به، فالمحكيّ بها كلام على حدّ عبارة سيبويه، والكلام لفظ دالّ بقصد منشئه على معنى من صنف المعاني التي يُزجّيها المتكلّمون في التخاطب. ولذلك كان منع فعل القول من العمل في لفظ الجمل بعده وسْما تركيبيّا إعرابيا لأهمّ خاصيّة في البنية الناتجة عن استعماله في الخطاب وهي اثنينية القول.

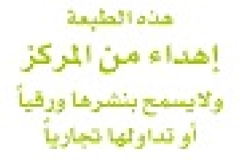
وقد استقام لنا من ذلك أنّ وظيفة أفعال القول الأساسيّة هي التمكين لحكاية الكلام والإخبار عنه. وأمّا استعمال بعضها في التركيب المخصوص: أفْعَل لإيقاع الأعمال التي يدلّ عليها لفظها كالأمر والنهي والوعد وغيرها فقد اجتمع لنا من الحجج ما اتّضح به أنّه استعمال عارض وأنّ معناه معنى مقامي تثيره البنية النحويّة ولا تحمله، على حدّ عبارة الأستاذ الشريف (٢٠٠٢،ص ١٧٦).

وقد اقتضى منّا تخصيص أفعال القول بوظيفة الحكاية أن نعرّفها تعريفا يسمح باستيعاب الوجوه والفروق في استعمال هذه الأفعال. فلم نعتدّ بقيد التلفّظ بالمحكيّ في زمان سابق على زمان الحكاية، وأطلقنا مفهومها في كلّ استعمال لفعل القول أُحيل به على حدث كلاميّ حاصل في واحد من الأزمنة الثلاثة. واعتبرنا أنّ سمة الحكاية المميّزة إنّما تكمن في قيامها على اثنينية القول. وهي سمة إن شاركتها فيها، عند بعض المنظّرين، ظواهر أخرى كالنفي والتهكّم وضرب المثل فإنّ صورتها فيها غير صورتها في تلك الظواهر (Bres&Verine.2002p162). فهي في غير الحكاية اثنينية ضمنيّة وهي في الحكاية اثنينيّة مُظهرَة تتضافر في وسمها أربعة مستويات: تركيبيّ ودلاليّ وتداوليّ و علاميّ.وقد ضبطنا في هذا العمل مظاهرها وحلّلنا جانبا من كيفيّات تعاملها في أمثلة الحكاية.

وقد أدّى التحقيق فيما يقع عليه المصطلح في كتب النحو العربيّ إلى ضبط ثلاثة أنواع هي:

- الحكاية بفعل القول.
- الحكاية بـ «من» و«أيّ».
- والحكاية لغرض التّسمية.

استدللنا فيها على ما يسم اثنينية القول التي أسّسنا عليها التعريف، فاستقام لنا أنّ النوعين الأخيرين يرجعان إلى ذات البنية التي يجري فيها الأوّل.



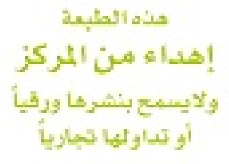
تلك هي أهمّ النّتائج التي أفضى إليها هذا البحث. و هو بحث لا يعدو أن يكون – كما ذُكر في مقدّمته – محاولةً في البناء علَى أصل يُكوّنه في المقام الأوّل ما حوته كتب النّحو العربيّ من آراء واجتهادات لها اتّصال بموضوعه. فإذا كان السؤال الناظم لمسائله هو: لم دخلت أفعال القول الكلام؟ فإنّ الإجابة عنه كانت محاولة في استخلاص ما يترتّب على قول سيبويه: «واعلم أنّ قلت إنّما وقعت في كلام العرب على أن يُحكى بها، وإنّما تَحْكِي بعد القول ما كان كلاما لا قولا». وهو اختيار نزعم أنّنا قد أخذنا به لأسباب معرفيّة بالأساس، فلم نرجّح رأيا نحويّا «قديما» على تحليل لسانيّ «حديث» غربيّ أو عربيّ إلاّ بما يكون فيه من القدرة على وصف الظّاهرة المدروسة وتفسيرها. وقد تبيّن في عدّة مواضع من هذا البحث أنّ الانطلاق من آراء النّحاة والبناء عليها يسمح بتجاوز ما في بعض اجتهادات المعاصرين من مظاهر القصور، ويمكّن من صياغة تحليل أوفى بالقصد إلى البَساطة والشمول وعدم التّناقض. علَى أنّ الاستفادة من هذه الآراء ما كانت لتتمّ على الوجه الأمثل لولاَ ما أمدّتنا به المراجع اللسانيّة المعاصرة من مفاهيم أساسيّة ساعد تفاعلها مع آراء النّحاة العرب علَى صياغة إشكاليات هذا البحث وتبويبها.

■ ■ ■









المصادر والمراجع

١ – مدوّنة الشواهد.

■ القرآن الكريم.

■ الأصبهاني (أبو الفرج): «كتاب الأغاني» ٢٤ج. ضمن مكتبة الأدب العربي (قرص مدمج)، مركز التراث لأبحاث الحاسب الآلي. عمّان الأردن ١٩٩٩.

■ الجاحظ (أبو عثمان):

– «البيان والتبيين». تحقيق: حسن السندوبي، دار المعارف، سوسة، تونس، ١٩٩٠.

– «البخلاء»، تحقيق: طه الحاجري، دار المعارف القاهرة (د.ت).

■ خريّف (البشير): «الدقلة في عراجينها». دار الجنوب للنشر، تونس ١٩٩٠.

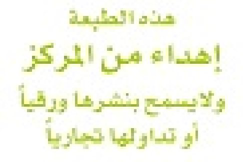
■ خوري (إلياس): «الوجوه البيضاء». مؤسّسة الأبحاث العربيّة، بيروت، ط٢، ١٩٨٦.

■ الغيطاني (جمال): «الزيني بركات». دار الجنوب للنشر، ط ٦، تونس ١٩٩١.

■ محفوظ (نجيب): «اللصّ والكلابـ». مكتبة مصر.

■ المسعدي (محمود): «حدّث أبو هريرة قال...». دار الجنوب للنشر، تونس، ط٢، ١٩٨٤.

■ المعرّي (أبو العلاء): «رسالة الغفران». تحقيق: عائشة عبد الرحمان، دار المعارف، القاهرة، ط٩ (د.ت).



■ منيف (عبد الرحمان): «حين تركنا الجسر». المؤسّسة العربيّة للدراسات والنشر، بيروت، ط٥، ١٩٩٠.

٢- المراجع العربية.

■ ابن الأنباري (أبو البركات): «أسرار العربيّة». تح، محمّد بهجة البيطار، دمشق، ١٩٥٧.

■ ابن جنّي (أبو الفتح عثمان):

- «سرّ صناعة الإعراب». تحقيق حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط ١، ١٩٨٥.

- «الخصائص، ٣ ج». تحقيق محمود علي النجّار، الهيئة المصرية العامّة للكتاب، القاهرة ط ٣، ١٩٨٦.

■ ابن الخشّاب (أبو محمد عبد اللهّ): «المرتجل». تحقيق علي حيدر، دار الحكمة، دمشق ١٩٧٢.

■ ابن السرّاج (أبو بكر محمّد بن سهل): «الأصول في النحو، ٣ ج». تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسّسة الرسالة، بيروت، ط١ ١٩٨٥.

■ ابن سيده (أبو الحسن علي بن إسماعيل): «المخصّص». دار الكتب العلمية، بيروت (د.ت).

■ ابن عبد الكريم (جمعان): «إشكالات النص دراسة لسانية نصيّة»النادي الادبي بالرياض والمركز الثقافي العربي، الدار البضاء ٢٠٠٩.

■ ابن عاشور (محمد الطاهر): «تفسير التحرير والتنوير». ٣٠ ج. الدار التونسيّة للنشر- الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، تونس- ليبيا. (د.ت).

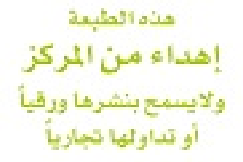
■ ابن عقيل (بهاء الدين عبد اللهّ): «شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك». تحقيق: محمّد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا- بيروت، ١٩٨٨.

■ ابن فارس (أحمد):

- «معجم مقاييس اللّغة». تحقيق: عبد السلام محمّد هارون، دار الفكر، القاهرة ١٩٧٩.

- «المقاييس في اللّغة». ضمن جامع المعاجم (قرص مدمج). شركة العريس للكمبيوتر، بيروت ١٩٩٩.





- «الصاحبي في فقه اللّغة العربيّة ومسائلها وسنن العرب في كلامها» تحقيق: عمر فاروق الطبّاع، مكتبة المعارف، بيروت ط١، ١٩٩٣.

- ابن القطّاع (أبو القاسم علي بن جعفر السعدي): »كتاب الأفعال«. عالم الكتاب، بيروت، ط١، ١٩٨٣.

- ابن القوطيّة: «كتاب الأفعال». تحقيق علي فودة، مكتبة الخانجي للطبع والنشر والتوزيع، القاهرة، ط٢، ١٩٩٣.

- ابن مراد (إبراهيم) وأحمد العايد (ناشران): «في المعجميّة العربية المعاصرة». دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٩٨٧.

- ابن مراد (إبراهيم): «مقدّمة لنظريّة المعجم». دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٩٩٧.

- ابن منظور (جمال الدين):
  - «لسان العرب»، ١٥م. دار صادر، بيروت، ط٣، ١٩٩٤.
  - «لسان العرب «ضمن جامع المعاجم (قرص مدمج). شركة العريس للكمبيوتر، بيروت، ١٩٩٩.

- ابن الناظم (أبو عبد اللهّ بدر الدين محمّد): «شرح ألفيّة ابن مالك». تحقيق: عبد الحميد السيّد محمّد عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، (د.ت).

- ابن هشام (أبو محمّد عبد اللهّ جمال الدين):
  - «شرح شذور الذهب». تحقيق: عبدالغني الدقر، الشركة المتّحدة للتوزيع، دمشق، ١٩٨٤
  - «شرح جمل الزجّاجي». تحقيق: علي محسن عيسى ملاك اللهّ، عالم الكتاب، مكتبة النهضة العربيّة، ط٢، ١٩٨٦.
  - «مغني اللبيب»، ٢ ج. تحقيق: محمّد محي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، (د.ت).
  - «أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك»، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد ٤ ج، المكتبة العصريّة، صيدا- بيروت، (د.ت).

- ابن يعيش (موفّق الدين): «شرح المفصّل»، عالم الكتاب، بيروت، (د.ت).

- أبو البقاء (أيّوب بن موسى الحسيني الكفوي): «الكليّات». تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٩٩٣.



▪ الأحمدي (موسى): «معجم الأفعال المتعدّية بحرف». دار العلم للملايين، بيروت، ط٢ ١٩٨٣.

▪ الاستراباذي (رضيّ الدين):

- «شرح الكافية». تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ط٢، ١٩٩٦.

- «شرح الرضيّ على كافيّة ابن الحاجب». تحقيق: عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، ط١، ٢٠٠٠.

▪ الأصفهاني (الراغب): «غريب مفردات القرآن». ضمن جامع معاجم اللّغة (قرص مدمج). شركة العريس للكمبيوتر، بيروت، ١٩٩٩.

▪ إقبال (أحمد الشرقاوي): «معجم المعاجم»، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٩٨٧.

▪ الأندلسي (أبو حيّان) «تفسير البحر المحيط» ٩ج ت: عادل أحمد عبد الموجود وآخرون، دار الكتب العلميّة، بيروت. ط١، ١٩٩٣.

▪ بكير (أحمد عبد الوهّاب): «معجم أمّهات الأفعال: معانيها وأوجه استعمالها، ٣ج دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٩٩٧.

▪ بكير (أحمد عبد الوهاب) والمهيري (عبد القادر) و نقرة (التهامي) وابن عليّة (عبد اللهّ): «النحو العربي من خلال:

أ- السنة الأولى من التعليم الثانوي.

ب- السنة الثانية من التعليم الثانوي.

ج- السنة الثالثة من التعليم الثانوي.

د- السنة الرابعة من التعليم الثانوي.

الشركة التونسية للتوزيع، تونس (د.ت).

▪ التهانوي (محمد علي): «كشّاف اصطلاحات الفنون»، ٢ج. تح، علي دحروج وآخرون. مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ١٩٩٦.

▪ الجرجاني (عبد القاهر): «دلائل الإعجاز». تحقيق: محمود محمد شاكر. مكتبة الخانجي، القاهرة (د.ت).

▪ الجوهري (إسماعيل بن حمّاد):



- «الصحاح» مقدّمة و ٦ أجزاء. تحقيق: أحمد عبد الغفور عطّار، دار العلم للملايين، بيروت، ط٣، ١٩٨٤.
- «الصّحاح»، ضمن جامع المعاجم (قرص مدمج)، شركة العريس للكمبيوتر، بيروت ١٩٩٩.
- حسن (عبّاس): «النحو الوافي» ٤ ج، دار المعارف، القاهرة، ط ٧ (د.ت).
- الحمزاوي (محمّد رشاد): «نظريّة النحت العربيّة المغبونة»، حوليّات الجامعة التونسيّة، عدد ٢٧، ١٩٨٨، ص. ٣١-٤٩.
- الخفاجي (ابن سنان): «سرّ الفصاحة» دار الكتب العلميّة، ط١، بيروت، ١٩٨٢.
- خليل (حلمي): «المولّد في العربيّة» دار النهضة المصريّة، بيروت، ١٩٨٥.
- الزمخشري (جار الله): «تفسير الكشّاف» ٦ ج، تحقيق: محمّد مرسي عامر، دار المصحف، القاهرة، ط٢، ١٩٧٧.
- السرقسطي (أبو عثمان سعيد بن محمّد المعافري): «كتاب الأفعال» ٥ج، تحقيق: حسين محمّد شرف ومحمّد مهدي علاّم، الهيئة المصريّة العامّة لشؤون المطابع الأميريّة، القاهرة، ١٩٩٢.
- سوسير (فردينان دي): «دروس في الألسنيّة العامّة، تعريب: صالح القرمادي، محمّد الشاوش، محمّد عجينة. الدار العربيّة للكتاب، تونس، ليبيا، ١٩٨٥.
- سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر): «الكتاب»، تحقيق: عبد السلام محمّد هارون، ٥ ج. مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٩٨٨.
- السيّوطي (جلال الدين):
- «كتاب الأشباه والنظائر في النحو» تحقيق: فايز ترحيني، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٩٨٤.
- «همع الهوامع في شرح جامع الجوامع» ٤ ج. تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط١، ١٩٩٨.
- «المزهر»، تحقيق: محمّد أحمد جاد المولى، علي أحمد البجاوي، محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر (د.ت).
- الشاوش (محمّد): «أصول تحليل الخطاب في النظريّة النحويّة العربيّة: تأسيس نحو النصّ» ٢ج. كليّة الآداب منّوبة- المؤسّسة العربيّة للتوزيع، تونس ٢٠٠١.



▪ الشريف (محمّد صلاح الدين):

- «خواطر شكّ في كفاية القراءة اللّغويّة»، ضمن أعمال ندوة «القراءة والكتابة»، منشورات كليّة الآداب، تونس، ١٩٨٨، ص ٢١٧- ٣٦٠.

- «تطابق اللّفظ والمعنى بتوجيه النّصب إلى ما يدلّ على المتكلّم». حوليّات الجامعة التونسيّة، عدد ٤٣، ١٩٩٩، ص ٧- ٩٢.

- :الشرط والإنشاء النحويّ للكون: بحث في الأسس البسيطة المولّدة للأبنية والدّلالات» ٢ ج، جامعة منّوبة، منشورات كليّة الآداب، تونس ٢٠٠٢.

▪ الشنواني: «حاشية الشنواني على شرح مقدّمة الإعراب لابن هشام»، دار بوسلامة للطباعة والنشر والتوزيع، تونس (د.ت).

▪ الصبّان (محمّد علي): «حاشية الصبّان على شرح الأشموني» ٤ج. دار الفكر- بيروت (د.ت).

▪ ضيف (شوقي): «تجديد النحو». دار المعارف، القاهرة، ط٢، ١٩٧٦.

▪ عاشور (المنصف):

- «ظاهرة الاسم في التفكير النحوي»: بحث في مقولة الاسميّة بين التّمام والنقصان». منشورات كليّة الآداب، منّوبة، تونس ١٩٩٩.

- «التصنيف في النّحو العربي» (درس مرقون). المعهد الأعلى للتربية والتكوين المستمرّ، تونس، ١٩٩٤.

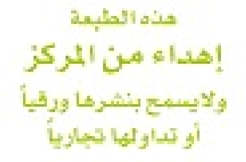
▪ عبد الباقي: «المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم».دار الدعوة،اسطمبول،(د. ت)

▪ عبد المسيح (جورج متري)، تابري (هاني جورج): «الخليل: معجم مصطلحات النحو العربي». مكتبة لبنان، بيروت، ط١، ١٩٩٠.

▪ العسكري (أبو هلال): «الفروق اللّغويّة» تحقيق: حسام الدين القدسي، دار الكتب العلميّة، بيروت، (د.ت).

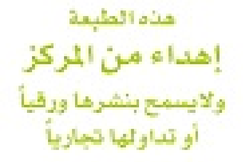
▪ عضيمة (محمّد عبد الخالق): «دراسات لأسلوب القرآن الكريم ١١ ج. مطبعة السعادة، القاهرة، ط١، ١٩٧٢.

▪ عكاشة (عمر يوسف): « من قضايا فعل القول (قال) في اللغة العربية، مجلة مجمع اللغة الأردني، ٧٤/ ٢٠٠٩، صص ١١-٨٣.



- العكبري (أبو البقاء): «التبيان في إعراب القرآن» ٢ج. تحقيق: علي محمّد البجاوي. دار الجيل، بيروت ١٩٨٧.
- غاليم (محمّد): «التوليد الدلالي في البلاغة والمعجم». دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، ط١، ١٩٨٧.
- فاخوري (عادل): «منطق العرب من وجهة نظر المنطق الحديث». دار الطليعة، بيروت، ط ٢،١٩٨١
- الفاسي الفهري (عبد القادر): «المعجم العربي، نماذج تحليليّة جديدة». دار توبقال، الدار البيضاء ط١، ١٩٨٦.
- الفراهيدي (الخليل بن أحمد):
  - «كتاب العين» ٨ ج. تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرّائي، مؤسّسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت. ط١، ١٩٨٨.
  - «كتاب العين»، ضمن جامع المعاجم (قرص مدمج)، شركة العريس للكمبيوتر، بيروت ١٩٩٩.
- الفيروزآبادي (مجد الدين محمّد بن يعقوب): «القاموس المحيط»، ضمن جامع المعاجم (قرص مدمج)، شركة العريس للكمبيوتر، بيروت، ١٩٩٩.
- قباوة (فخر الدين): «إعراب الجمل وأشباه الجمل». دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط ٤، ١٩٨٣.
- قراس، موريس: «في النحو التداولي». تعريب: صالح الكشو»، بيت الحكمة، تونس ١٩٨٩.
- الكشو (صالح): «خمسة دروس في فقه اللّغة العربيّة».مركز النشر الجامعي، تونس ٢٠٠٠
- كولغلي (جمال الدين): «في مفهومَيْ التعدية واللّزوم، تأمّلات نظريّة حول مسألة خلافيّة بين النحويين البصريين والكوفيين» في «التواصل اللّساني»، المجلّد الرابع، العدد٢، سبتمبر ١٩٩٢.
- المبرّد (أبو العبّاس محمّد بن يزيد): «المقتضب»، تحقيق: محمّد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت (د.ت).
- المتوكّل (أحمد):
  - «الوظائف التداوليّة في اللّغة العربيّة». دار الثقافة، الدار البيضاء، ط١، ١٩٨٥.





- «دراسات في نحو اللّغة العربيّة الوظيفي». دار الثقافة، الدار البيضاء، ط١، ١٩٨٦.
- «من البنية الحمليّة إلى البنية المكوّنيّة، الوظيفة المفعول في اللّغة العربيّة». دار الثقافة، الدار البيضاء، ط١، ١٩٨٧.
- المجدوب (عزّ الدين):
- «المنوال النحوي العربيّ: قراءة لساتيّة جديدة». دار محمد علي الحامّي – كلية الآداب بسوسة، ط١، ١٩٩٨.
- «مساهمة في دراسة المشيرات المَقاميّة في القرآن: ضمير المتكلّم المفرد الدالّ على الله في القرآن». موارد عدد ٦، كليّة الآداب والعلوم الإنسانيّة بسوسة، ٢٠٠١ ص: ٢٩-٤٦.
- المرادي (الحسن بن قاسم): «الجنى الداني في حروف المعاني» تحقيق: فخر الدين قباوة ومحمّد نديم فاضل، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط١، ١٩٩٢.
- المسدّي (عبد السلام): «قاموس اللّسانيّات». الدار العربيّة للكتاب، تونس، ليبيا، ١٩٨٤.
- مصطفى (إبراهيم)، وآخرون: «المعجم الوسيط» ٢ج. دار إحياء التراث العربي (د.ت).
- المطلبي (مالك يوسف): «الزمن واللّغة». الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، القاهرة ١٩٨٦.
- المهيري (عبد القاهر):
- «نظرات في التراث اللّغوي العربيّ». دار الغرب الإسلامي، بيروت ١٩٩٣.
- «النحو العربي للسنة الثامنة من التعليم الأساسي، كتاب الأستاذ» (إشراف). المركز القومي البيداغوجي، تونس (د.ت).
- «كتاب اللّغة لتلامذة السنة السابعة من التعليم الأساسي» (إشراف). المركز القومي البيداغوجي، تونس (د.ت).
- ميغري (منصور):
- «نحو الحكاية في اللغة العربية»،مجلّة الدراسات اللغوية،مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلاميّة، العدد ١٤/ ٢، مارس- مايو ٢٠١٢.
- «فرضية الصدر القولي غير الملفوظ ومستويات حذف القول» مجلة كلية دار العلوم العدد ٢٨- ٢٠١٢ صص ٠٩-٤٤، جمهورية مصر العربية.



- «جهاز القول الشكلي» (ترجمة لإميل بنفنيست) ضمن «إطلالات على النظريات اللسانية والدلاليّة في النصف الثاني من القرن العشرين» (جماعي) بيت الحكمة- تونس (٢٠١٢)

- «بنية علاقات الشخص في[نظام] الفعل» (ترجمة لإميل بنفنيست) ضمن «إطلالات على النظريات اللسانية والدلاليّة في النصف الثاني من القرن العشرين» (جماعي) بيت الحكمة- تونس (٢٠١٢).

- صور و وظائف تداوليّة« (ترجمة لجيل فوكونياي) ضمن «إطلالات على النظريات اللسانية والدلاليّة في النصف الثاني من القرن العشرين» (جماعي) بيت الحكمة- تونس (٢٠١٢).

- » المعجم الموسوعي للتداوليّة «ج.موشلار و آ. ريبول (ترجمة بالاشتراك حاصلة على جائزة خادم الحرمين الشريفين عبدالله بن عبد العزيز العالمية للترجمة الدورة الخامسة ٢٠١١) المركز الوطني للترجمة ، تونس ٢٠١١

- «حذف القول في العربيّة: أدلّته ودلالاته» («موارد» مجلّة كليّة والعلوم الإنسانيّة بسوسة عدد ١٢/ ٢٠٠٧).



- ميلاد (خالد):

- «كتاب اللّغة للسنة الأولى من التعليم الثانوي» المركز القومي البيداغوجي، تونس (د.ت)

- «الإنشاء في العربيّة بين التركيب والدلالة». كليّة الآداب منّوبة، المؤسّسة العربيّة للتوزيع، تونس ٢٠٠١.

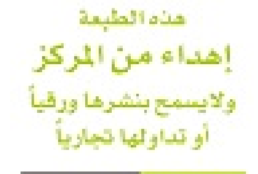
- نحلة (محمود أحمد): «مدخل إلى دراسة الجملة العربيّة». دار النهضة، بيروت ١٩٨٨.

- نصّار (حسين): «المعجم العربي، نشأته وتطوّره»، مكتبة مصر، ط٤، ١٩٨٨.

- وزارة التربية: «التدريب على الإنشاء، وثيقة منهجيّة للسنة السابعة من التعليم الأساسي» المركز القومي البيداغوجي، تونس (د.ت).

- اليازجي (إبراهيم): «كتاب نجعة الرائد وشِرعة الوارد في المترادف والمتوارد». مكتبة لبنان، بيروت، ط٣، ١٩٨٥.

- يحيى (الهذيلي): «دور الفعل في بنية الجملة من خلال كتب النحو والمعاجم». بحث لنيل شهادة الدكتورا في اللّغة والآداب العربيّة. نسخة مرقونة، كليّة الآداب بمنّوبة ١٩٩٨.



٣- المراجع الأجنبيّة.

■ Anscombre, J-C :

- « Délocutivité Benvenistienne, délocutivité généralisée et performativité ». in Langue Française, n° : 42. 1979, p 69 -84.

- « De l'énonciation au lexique : Mention citativité, délocutivité ». in Langages, n°40. 1985, p 9- 33.

■ Arrivé M, et al : « La grammaire d'aujourd'hui ». Ed. Flammarion, Paris 1986.

■ Authier, J, et André Meunier: « Exercices de grammaire et discours rapporté » in Langue Française, n° 33, 1977, p 41- 67.

■ Authier, J

- « Les formes du discours rapporté » in DRALAV. Université de Paris VIII, n°17, septembre 19878.

- « Problèmes posés par le traitement du discours rapporté dans une grammaire de phrase ». in Lingvisticae Investigationes.n° III :2. 1979, p211 -228.

■ Authier-Revuz, J :

- « Repères dans le champs du discours rapporté » in L'information grammaticale. n°55, Octobre 1992, p38 -42.

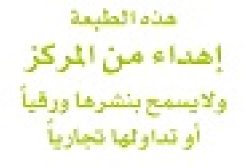
- « De quelques idées reçues au sujet du discours rapporté » in Prespectives, n° 4, 1992.

- « Repères dans le champs du discours rapporté » in L'information grammaticale. n°56 Janvier 1993, p 10- 15.

■ Bakhtine, M : « Le Marxisme et la philosophie du langage ». Ed. Minuit, Paris 1977.

■ Ballmen, Th, et Brennenstuhl : « Speech act classification ». Spring-Verlag Berlin Heidelberg, New York 1981.





■ Banfield A : « Phrases sans paroles ». Ed. Seuil, Paris VI, 1995.

■ Benveniste, E : « Problèmes de linguistique générale. T 2 ».Cérès Editions. Tunis 1995.

■ Blachère, R : « Le Coran (al- Qor'ân) ». Traduit de l'arabe par Régis Blachère. G-P. Maisonneuve et Larouse. Paris 1980

■ Blachère, R &.M.Gaudefroy-Demombynes «GrammairedelArabe classique». Maisonneuve et larose.Paris.1978.

■ Bres, J et B, Verine : « Le bruissement des voix dans le discours rapporté », in Faits de Langues, n° 19, Ophrys 2002, p. 159 -169 .

■ Charolles, M : « Les verbes de communication » in Pratiques, n°9, 1976, p. 83- 107.

■ Chomsky, N : « Règles et représentations », Flammarion, Paris 1985.

■ Clément,D:« Réflexions sur la notion d'intégration en syntaxe. in Langages. n° 104, 1991.

■ Combettes, B : « Discours rapporté et énonciation : trois approches différentes », in Pratiques, n°64, 1989, p : 111- 125.

■ Dubois, J, et al : « Dictionnaire de linguistique », Larousse, Paris 1991.

■ Ducrot, O, et T. Todorov : « Dictionnaire encyclopédique des sciences du langage », Ed, Seuil, Paris 1972.

■ Ducrot (O) :

- « Le dire et le dit » Ed, Minuit, Paris 1984.

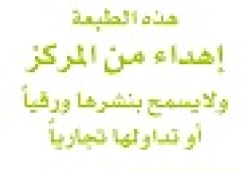
- « Enonciation » in Encyclopædia Universalis T 8, E. U, Editeur, Paris 1995, p 388- 392.

■ Fuchs, C : « La paraphrase », P.U.F. Paris 1982.

■ Gaulmyn M.M (de) :

- « les verbes de communication dans la structuration du discours » Thèse d'Etat, Paris VIII, 1983.





– « Sur les verbes de parole dire, demander, proposer », dans Rémis-Guiraud S, et Le Guern M. (Eds). Lyon 1986, p 307- 357.

■ Giry-Schneider, J : « Sélection et sémantique, problèmes et modèles (présentation) » in Langages, n°115, Septembre 1994, p 5- 14.

■ Grevisse W : « Le bon usage », 12eme édition refondue par André Goosse, Duculot, Paris- Louvain- la-Neuve 1986.

■ Kasimirski : « Le Coran », Traduit de l'Arabe par Kasimirski, Flammarion, Paris 1970.

■ Kübler, N :

– « Etude des objets nominaux de verbes de parole Anglais, comparison avec le Français » in Langages, Larousse, n° 115, Septembre 1994, p 76- 102.

– L'automatisation de la correction d'erreurs syntaxiques : Application aux verbes de transfert en Anglais pour francophones. Paris VIII, 1995. www. Wall. Jussieu. Fr / ~ nkubler / these / Natalie.

■ Kuroda S-Y : « Réflexions sur les fondements de la théorie de la narration » in langage, discours, société : Pour Emile Benveniste, sous la direction de Julia Kristeva, Jean claude Milner, Nicolas Ruwet. Ed Seuil, Paris 1975, p260- 293.

■ Lakoff, G : « Linguistique et logique naturelle » Klincksieck, Paris 1976.

■ Larcher, P :

– « Dérivation délocutive, Grammaire Arabe. Grammaire Arabisante et Grammaire de l'Arabe » in Arabica, T, XXX, Fasc 3, 1983, p 246- 266.

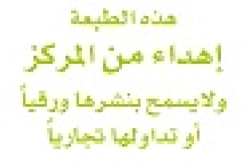
– « Vous avez dit « Délocutif » ? in langage, n° 80, 1985, p 99- 124.

■ Leclère, Ch : « Organisation du lexique-Grammaire des verbes Français » in Langue Française, n° 87, 1990, p 112- 122.

■ Lyons J :

– « Linguistique générale ». Ed Larousse, Paris 1980.





– « Sémantique linguistique ». Ed Larousse, Paris 1980.

■ Maingueneau D :

– « Elément de linguistique pour le texte littéraire ». Ed Dunod, Paris 1993.

– « L'énonciation en linguistique Française ». Ed hachette, Paris 1999.

■ Moeschler J. et Anne Reboul : « Dictionnaire encyclopédique de pragmatique », Ed Seuil, 1994.

■ Orecchioni C.K : « L'énonciation de la subjectivité dans le langage ». Ed Armand Colin, Paris 1980.

■ Perrin L, et Diane Vincent : « L'interprétation du verbe dire en contexte conversationnel » in Revue de Sémantique et Pragmatique, n° 2, Décembre 1997, p 201– 217.

■ Reboul A : « Communication, fiction et expression de la subjectivité » in Langue Française, Larousse ; n° 128, Décembre 2000, p 9 –29.

■ Recanati F « Les énoncés performatifs, contribution à la pragmatique ». Ed Minuit, Paris, 1981.

■ Rosier L :

– « Entre binarité et continuum, une nouvelle approche théorique du discours rapporté » in Modèles linguistiques, XVIII, Fasc 1, 1997, p 7 –16.

– « Le discours rapporté, histoire, théories, pratiques ». Ed Duculot, Paris 1999.

■ Searle, J-R : « les actes de langage ». Hermann , Paris, 1972.

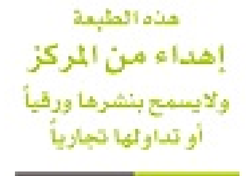
■ Tesnière L : « Eléments de syntaxe structurale ». Ed Klincksieck, Paris 1988.

■ Todorov T (éd) : « L'énonciation » in Langages, n° 17, Mars 1970.

■ Touratier C : « La Sémantique ». Ed. Armand Colin, Paris 2000.

■ Vanderveken D: « Les actes de discours ». Ed. Pierre Margada,





Bruxelles, 1988.

■ Van Raemdonk, D : « Discours rapporté et frontières de phrase » in Faits de Langues, n° 19, Ophys 2002, p 171- 178.

■ Vargas C : « Grammaire pour enseigner ». Ed Armond Colin , Paris 1992.

■ Vincent D et Sylvie Dubois. « Le discours rapporté au quotidien ». Ed. Nuit Blanche. Québec 1997.

■ Vives, R : « Les mots pour le dire » in Langages, n° 131, 1998 ? p : 64- 76.

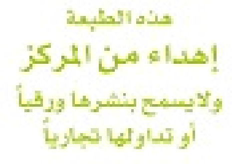
■ Wierzbicka A : « La quête des primitifs sémantiques : 19651992- » in Langue Française, n° 98, 1993, p. 9 -23.

■ Wilmet M : « Grammaire critique du Français ». Ed Hachette / Duculot, Paris / Louvain-La- neuve. 1997.



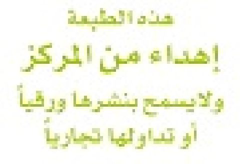
■ ■ ■



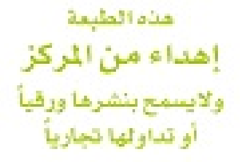

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجارياً



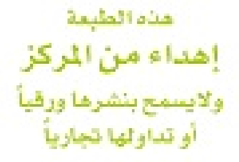
الفهـرس


هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجارياً

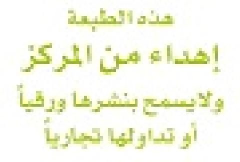




هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجارياً



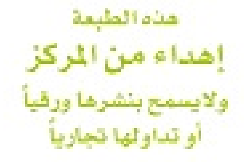


هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجارياً



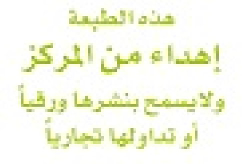



هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجارياً

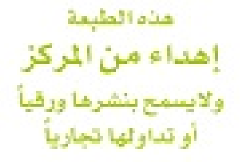



هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجارياً

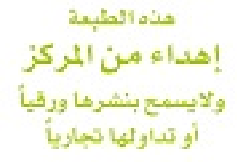


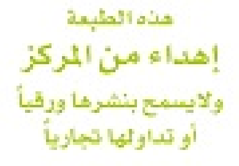





هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجارياً





هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجارياً